هذا كتاب شرح رضي رضي الله عنه على الكافية في علم النحو والاعراب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن ان تحاط بعدّ وتعالت كبرياؤه عن ان تشمل بحدّ تاهت في موامي سبل جلاله الافهام وعزبت في بحار عزته سابحة الاوهام كل ما يخطر ببال ذوي الافكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد على ضمائره اولي الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وصلواته وسلامه على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده على عليه السلام واولاده وبعد فقد طلب مني بعض من اعتني بصلاح حاله يسعف بما تسعه مقدرتي من مقترحاته ان اعلق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب في النحو عند قرائتها علي فانتدبت لجمع عون ما يحتاج اليه الغائص في هذا اللج والسالك لمثل هذا الفج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة بذلا للسؤول وتحقيقا للمأمول ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع فان جاء مرضيا فببركات الجناب المقدس الغروي صلوات الله على مشرفه لا تفاقم نيته الا في تصور مؤلفه فيما يتجه والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلمة مفرد الكلم مثل تمرة وتمر وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا للذي بالتاء كما يجيء تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد يطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعرة وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصبه على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا اولا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وعلى اكثر منه مفيدا كان اولا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل اسم لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلا اولا بل لو جعلت اللفظ لمعنى في الاصل لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يتوهم لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها وتحريفات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملا كان او لا مع قصد التواطؤ اولا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور في اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعني به اي يراد به بمعنى المفعول قوله لمعنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان ولا جزء له كمعنى نصر وضرب فالمعنى المركب

في تعريف الكلمة

على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد ولذا يسمى لفظهما الا ان اللفظ المفرد ما لا يدل جزئه على جزء معناه وهما كذلك فان الذي يشترط المركب الذي يدل جزئه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ هو اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخرج في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذا يخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن الخط والعقد والنصب والاشارة فانها بما دلت بالوضع على معنى مفرد وليس بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل وعن الصوت لانه دال على معنى كحيوة المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلغم ونحوه من الهذيانات وقدم الكلام على هذه الاحترازات وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد عمرو علمين فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فبينهما تضاد لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي كل الانسان والا لم يجز الاستثناء لانه عند جمهور النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لئن اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه فان قيل لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التانيث فالجواب انه لا يجب توافقهما به الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ بمعناه ههنا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في نحو امرأة صوم ورجال صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظان وكذا الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا كان يطلق عليه لفظة واحدة وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالجواب انا لا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل وكذا حال اسم المفعول والامر والآلة والمصغر والجمع ونحو ذلك وهذه محتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا فان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التانيث في قائمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتهما معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو تمري وعلوي وشوي ونحو ذلك فتغيرت بالحرفين بنسبة المنسوب اليه والمضاف وصارا من تمام بنية الكلمة كلحوق التاء في نحو ضربت فلا تجب تغير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما يجيء في اول التصريف انشاء الله تعالى اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول

وزنه الطارى على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة المذكورة الحركات الطارية مع الحرف الزايد ولا يصح ان يدعى ههنا ان الوزن الطارى كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا في الكلمة المتقدمة ولا ايضا يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا ان يغير تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للآخر وفي هذه الكلم المذكورة الجزآن مسموعان معا

قوله اسم وفعل وحرف انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم والاحوال التى يعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتات من الفعلين كلام كما تأتى من الاسمين لكنه احد جزئى الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتاتى منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو ذهب زيد ومر بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا نسبة الشئ الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما نحن فيه نسبة الشئ الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك ونريد بالجزئى ما يدخل تحت الكلى ويصح كون الكلى خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجئ في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في نحو جاء زيد وعمرو او في كونهما حاكمين على شئ نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة الا انه يلى ان اريد الحصر معا وقدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكره المص لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت بان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض فقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك هو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل اذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبر عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم يرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذى وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل في نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اى الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اى الشئ الذى لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به بمعناه اذ هو ما لا نعرفه فهى جميع ذلك مبتدآن احدهما محكوم عليه بشئ وهو المذكور في لفظك والآخر محكوم عليه بشئ يناقض ذلك هو المكنى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوع قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها اولا الثانى الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا الثانى الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف قبل تا من الاسم او من الخبر اى لان حالها اما دلالة او لا دلالتها لان دلالة ويجوز ان يكون ان تدل بتاويل المصدر خبرا لانها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اى المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام استدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعنى الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الثانى الحرف اعنى الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اى الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثانى الاسم اى الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والاول الفعل اى الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترنة باحد الازمنة الثلثة فهذه القسمة دائرة بين النفى والاثبات فيكون حاصرة اى لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام الا انه ذكر فيه جنس كل حد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن

فائدة في النحو

كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم. انما قدم الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه وتعني بتضمنه الكلمتين تركبه منهما وكونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال أزيد قائم او أقام زيد او احدهما مقدرا دون الآخر وهو اما الفعل كما في ان زيد قام او الفاعل كما في زيد قام او المبتدأ او الخبر كما في قوله تعالى فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احترازا عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر في الطلبي نحو هل انت قائم وليتك او لعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية لكنه خفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب لتضرب لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد قائم وقولنا اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجيء فيه مزيد بحث ان شاء الله تعالى وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احترازا عن كون الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا اماما يوم الجمعة ضربا وضرب زيد يوم الجمعة اماما ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر وكان على المص ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما ركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما ركب به لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال او في الاصل نحو في التعقيد والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها للتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف جملتي الشرطية والقسمية فالفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودة لذاتها اولا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثمانية الممكنة بين الكلم الثلث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح ان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب الثنائي العقلي بين الثلثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يتعدى ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد ادعو الانشائي والفعل مع الفعل والحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرفان فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يتأتى اي لا يتيسر الاسناد الا في اسمين او في فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة اي مركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى مع اي مع هذا الرابط قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل احد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل اي كلمة دلت والا ورد عليه الخط والعقد والنصب والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم جزئي لها وقوله في نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة وقال المص ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى معنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره يقتضي قولهم على معنى في نفسه ولا يفهم في مقابلته قولك فيهما الدار في نفسها كذا اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او

في معنى الحرف وما يتوقف عليه

غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يؤتى في مقابلة قولك فيها الدار في نفسها كذا ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لها اي الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصري او مؤخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ولم يدل عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه اذا كان كذلك من معنى الاستفهام موجود فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضمير اللازم اضمارهما وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان وقد يكون دالا على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وتاء تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء فمعنى من ومعنى لفظة الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر ينضاف في تلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن لفظ من لان الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في ذلك الشيء فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان طويلا مثلا في جائني رجل طويل موجد لمعناه اي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك لان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالآخر اذ الطول قائم بذي ومعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليتعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دلت اي دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا يخرج من بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب في فاعل عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى وبتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلثة معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة الثلثة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسماء الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عاملهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج اسماء الافعال لان فيها ذلك ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجيء في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلثة بالوضع قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلثة معينا

وكذا

وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا وكذا لا يدخل الافعال الانشائية لعروض
الانشاء وكون الفعل لاحدهما معينا في الوضع سواء كان الانشاء العارض لازما كما في عسى او غير لازم كما في بعت واشتريت
ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد بها الفعل الذي مضى من الزمان والفعل الآتي والفعل
الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان نحو مضى
في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد
مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا الاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلثة
كالغبور مثلا بمعنى كون الشيء في الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلثة بالحروف المرتبة لا بالوزن
ومن ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضي والبقاء في المكان كان او في الزمان قال الله تعالى
كانت من الغابرين وانما لم يفسر قوله الازمنة الثلثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاهمال لا يجوز
في الحد وذا الا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية
وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة
وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لا ليفيدا معناهما الذي هو الشيء المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ فان لفظة الذي
مثلا تفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وانما يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات
ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص
فلذا عدا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية
فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا معنى كم كثير لا الكثرة التي هي معناها فيما بعدها
بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية
والحرفية صونا للحدين اي الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقنا تحكما لكن
لما ثبتت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث
المعنى ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم
تضرب وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى
الشرط موجود في الشرط والجزاء واي في الموضعين دال على ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها فاسلم حد الاسم ويجوز
الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرف الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفا وجوبا فبقي مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال
فكان الاصل ا ايهم ضربت وان ايهم تضرب ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين
وكذا ما سوى اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اي امن تضرب فمن بمعنى اي في الاستفهام وكذا من تضرب
اضرب اي ان من تضرب اي ان ايا تضرب فجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا
الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر
والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد
بالاطراد ان يضيف لفظ كل الى الحد فيجعله مبتدأ ويجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير
مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا نقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس
ان يجعل مكان هذين نقيضهما فنقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول في الخاصة
كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس بجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه
عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن
وينعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم
ولا يقال كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل
الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختص لام
التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا
والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست
اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء الا في ضرورة
الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركات الثلث فينقصوا من المضارع الذي

وكذا لفظ الافتراق مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره لا يورد في الحدود

قوله في الفرق بين الحد والخاصة

في بيان الاطراد والعكس

في اقسام اللام

في تقسيم التنوين

هو فرع فيه واحد منهما مقصود ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب أمّا التنوين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهي اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه ودج وسيبويه وبخ ويختص بالصوت واسم الفعل وامّا التنوين في نحو رب احمد وابرهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف وانما لا ترى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن وانّما اختص تنوين التنكير بالاسم لمثل ما ذكرنا في لام التعريف وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم وانّما لم يجعل الاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذي اصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكلّ قائما وسيجيء انّ المضاف لا يكون الا اسما ورابعها المقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم ولا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم يثبت في نحو قوله تعالى من عرفات ولو كانت للتنكير لم يثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم وليس في النون شيء من معاني اقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وبقي في الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها وقال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار الله العلامة وانما لم يسقط من عرفات لان التأنيث فيها ضعيف لان التاء التي فيها كانت لمحض التأنيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قال نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها الا متمحضة للتأنيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث مصر الذي هو بتاويل البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط ويتبع النصب فهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف المانع هنا مع انه جوز المبرد والزجاج فيهما مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسرة ويروى بيت امرء القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عال بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم بفتح التاء مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كسائر ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة وامّا تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي يصلح للترنم بما فيها من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال اقلي اللوم عاذل والعتابا فقولي ان اصبت لقد اصابا ولم يسمع دخولها في الحرف ولم يمنع ذلك في القياس نحو نعم في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيختص باسم الغالي لانه تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حروف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا وهو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن تنفتح ما قبل النون تشبيها له بالخفيفة او تكسر للساكنين كما فرع على ما يجيء في آخر الكتاب انما الحق بالروي المقيد تشبيها له بالمطلق وانّما اختص كون الشيء مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه امّا في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم وامّا نحو ضربت وضربا وضربوا فالتأنيث والتثنية والجمع راجعة الى الاسم فيها وكذا التصغير في نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر راجع الى المفعول المتعجب منه اي هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شيء موضوع في غير موضعه كما ان التأنيث في ضربت في غير موضعه وامّا نحو قوله تعالى رب ارجعون على تأويل ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول جمعا والثاني تثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتأكيد او التقرير والغالب فيما يقصد التأكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهتهما من حيث ان التأكيد اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله

في وجه اختصاص المسند اليه بالاسم

اضر بما عنفه مثل لبيك وسعديك وقوله نع فارجعى البصر كرتين فى كون اللفظ فى صورة المثنى وليس به واختصر الاضافة
اعنى كون الشئ مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما فى غلام رجل واما متعرف كما فى غلام زيد والتعرف والتخصص
من خصائص الاسم كما مر فى لام التعريف واما الاضافة فى نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم يتخصص المضاف له
تعرفه فهى فرع الاضافة المحضة فلا يكون الضاف ايضا فى مثلها الا اسما ولم يذكر المص من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد
عليه مثل قوله نع يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا فاعتذروا عن الايراد
المذكور بان المضاف اليه هو فى الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اى يوم جمع الله الرسل قيل والدليل على ان
المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار والبارد واما انا فلا اضمن صح
هذا المثال ومجئ مثله فى كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا فى نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية
فى قولك اتيتك زمن الحجاج امير هى المضاف اليها واما من حيث المعنى فى الحقيقة فالمصدر هى المضاف اليه الزمان فى الجملتين قوله وهو معرب
ومبنى فالمعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه فى صنف الاسما فلا يذكر الا اقسامها فكانه
قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع حدود التى يذكرها فى صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين
او على الاجزاء بالنظر الى الجزء الآخر كما يقال فى ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب وضرب الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع فيقال
ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما تقول مثلا لاحد الحقين هو زوج الآخر وتقول لهما معا زوج ومراد المص المعنى الاول
وليس بمرضى لان المركب فى اصطلاحهم فى المجموع اشهر منه فى كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون
الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا دأب المص يورد فى حدوده هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة فى المعنى المقصود اعتمادا
منه على عنايته وينبغى ان يجتنب فى الحدود والرسوم اوضح الالفاظ فى المعنى المقصود المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال
لفظة فى غير المعنى المقصود الظاهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب فى الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب
الى غيره غير مشابه لمبنى الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب
اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافى لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على الآخر كما يجئ وكذا التابع
مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة فى اوائل السور نحو حم ويس قوله مبنى الاصل
هذا ايضا من ذاك لانه اصطلاح مجدد منه مراد به الحرف والفعل الماضى والامر على ما مر فى الشرح وان اخذنا لفظ المبنى
الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعا اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب
اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بل ان اختار مذهب الكوفيين فى كون
المضارع اصيلا فى الاعراب كالاسم لتوارد المعانى عليه كما يجئ فى بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبنى الاصل
بالحرف والماضى والامر المصدر فى نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضى لتقديره به مع ان
اى ان ضرب والا لم يعمل فهو مشابه للماضى مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته للماضى
بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال وانما ذكر فى حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبنى الاصل احترازا
عن قسمى المبنى وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعنى المعانى المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية
والاضافة وهو الاسماء المعدودة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلثة واسماء حروف التهجى نحو الف باء تاء ونحو زيد بكر
عمرو والاصوات كنخ وهيدع والمعانى الموجبة للاعراب انما تحدث فى الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب
الاعراب فلهذا قال المركب اى الاسم الذى فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويجئ فى التصريف فى باب التقاء
الساكنين تحقيق الكلام فى الاسماء المعدودة تعديدا ان شاء الله تع واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه
والمانع مشابهته للحرف او للفعل على ما يجئ فى باب المبنى فى ذلك فى المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف
على ما يأتى فقوله الذى لم يشبه مبنى الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفعل بوجه قوله
وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذى جعله المص بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما له جعله
النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل فقال المص وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف
الآخر بل الاختلاف الذى يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوف على معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب بالاختلاف كان
معرفة المعرب موقوفة على معرفة الاختلاف فتوقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليميز
عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر اما ان عرف الاختلاف فى كلام صحيح موثوق به كالقرآن
وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ان قيل اى فرق بين المعرب والمبنى فى الحكم

المذكور فان المبنى ايض يختلف تقديرا وذلك في احد قسميه اعنى المركب منه مع العامل نحو جاءني هؤلاء فهو مثل جاءني
نضو فالجواب ان المعرب يختلف اخره تقديرا اى تقدير الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستثقال
كما في المنقوص بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبة للمبنى لا في آخره نحو هؤلاء
وامس وقد يكون في آخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اى في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور
في جاءني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اى يختلف آخره اختلافا ملفوظا او
مقدرا فيهما انتصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اى اختلاف لفظ او تقدير قوله الاعراب ما اختلف آخره به هنا
تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله
آخره للمعرب وفي قوله به لما قوله المعتورة اى المتعاقبة قوله عليه اى على المعرب قوله ليدل فيه ضمير الاختلاف وضمير ما
ويعنى بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشئ الذي يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل
من العامل بالآلة التي هي الاعراب فهما في الظ كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالة الاعراب الا
ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ويمكن الاعتذار للمص بناء على ظاهر اصطلاحهم اعنى
ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال با الاستعانة دخولها في الآلة اكثر منه في الموجد ولا يعترض على هذا الحد بكسر الآخر لاجل
ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب الذي كان على الآخر انتفى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شئ
آخر وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء التانيث انتقل الى الياء والتاء لتركبهما مع الاسم وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثنى ويائه وواو الجمع
ويائه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب
والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد الحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم
تخبر عن المفرد ثم تثنيته وكذا البواقي فقبل الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف
ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذ الآخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما
ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله ان يكون آخر المعرب فكذا النونان قال المص انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر
على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتأخرين الاعراب اختلاف الآخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا
ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا تدرى بقولك ما اختلف آخره به ولا يختلف آخر الشئ بشئ الا
وهناك اذا الفعل متضمن للمصدر ويقال ايضا لو ثبت الاختلاف ايض فهو امر واحد ناش من مجموع الضم والفتح والكسر لا من
كل واحد منها اذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شئ واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشياء
فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا هذا اشكال بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة الى حركة اخرى وانقلاب
حرف الى حرف آخر والانقلاب من حيث هو هو شئ واحد والحق ان معنى قولنا يختلف الآخر اى يتصف بصفة لم يكن عليها
قبل فان زيدا مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضممت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف
اى انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتح غير
انتقاله الى الضم وكذا انتقاله من السكون الى الكسر فههنا ثلث اختلافات متغاير بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المختلفة التي
انتقل اليها وان كانت في الحالة في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلثة كالاعراب والاعراب ايض هو الانتقالات المذكورة هذا
اذا اعرب بالحركات وان كان الاعراب بالحروف فالمنتقل اليه الآخر اذن احد الحروف الثلثة من الكلمة وفقا او
مع القلب كما اذا قلت مثلا اعراب بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رفعا او رددتها وقلبتها الفا في النصب وياء في
الجر وبنا على ما حمل العين والجزء الذي زيد في الآخر لغرض بعينه اعرابا ايضا او جعله مع القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو
المزيدتين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتى الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتى النصب والجر
وكذا اذا وقع ثم مال فقد اختلفت حال الالف والواو رفعا لا انهما صار التثنية بعد ما كان الشئ واحدا وينبغى ان يعد ذلك
واحدا من الكثرين في نحو ان المسلمان وبالمسلمان الاخرى فالاختلاف في آخره ثلثة فيهما كالضمة قبل مفردا وقبلك مجموعا وكذا الفتحة
نحو ان احمد واحمد وبالمسلمين وبالمسلمين وان المسلمين وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلنا اعرابا لان علامتى
التثنية والجمع لا ... فحصل ... ان الاختلاف في كل اسم ثلثة كالاعراب هو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حرف
حركة الى ... اختلافات بحسب التحولات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في
العكس ... الفتحة ضمة حصل ست اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرناه انتقال الآخر
من السكون الى ... وقال بعض لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب بما

في معنى الاختلاف

لو جعل مثلاً زيد اسم الشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الى حركة بعد وقد تجوزوا ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى حركة ما ففيه اذن اختلاف ثم نقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة الى حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقوله ما اختلف آخره به فما لم ينقلب حركة الى حركة لم يكن ما اختلف آخره به فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان فهلا قال العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به لا ما اختلف قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدها على الآخر كمعاني الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التأثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الآخر لان جاعله لاحد المعنيين واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرأ احدها او احدها على الآخر او الآخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطروّ عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطالب له اخف علامة بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يجتلب له حرف دال عليه صائر كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرّف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة ومسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طرآن المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب اخف علامة يمكن لازمة ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي يطرأ ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى ان ما بعد ما طرأ بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد له ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامة ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة نذكرها في كل واحد منها ولم يجتلب حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة وعينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمدة وهي ثلثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى انه عمدة بحرف معنى آخر منضما الى المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر كما سيجئ ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكن نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس بعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل الممهد المذكور وجعل الحرف موصلا لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا للجر في لفظ الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذي اوصله الجر الى الفضلة لغرض التخصيص والتعريف في الاسم كما يجئ في باب الاضافة فيزول النصب المحلي عن المجرور لفقد الكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المضاف المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثاني فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف

في ان اصل الجر كونه علم الفضلة

الجر كما يجيء فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التي يكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في الجر في المسند اليه نحو مررت بزيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بينا وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقى ما بعدهما منصوبا في اللفظ هذا واما الحروف فلا يطرء على معانيها شيء بل معانيها طارئة على معاني الفاظ كما مر في حد الاسم واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طارى كما مر بلى قد يطرء عليها في بعض المواضع احد المعنيين الملتبسين كما في قولك ما بالله حاجة فيظلمك على ما يجيء في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلي لا لمشابهة الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حال الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في باب الاسماء المعدودة قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فمنها المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي فقد خرج عن عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما اسماء الاصوات كنخ وجيه ودج لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لا انها المتمكن في الاصل كلمات كما يجيء في بابها والثاني اسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها تلك الحروف المحكية الا لفظ الالف فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان يقول لا ولا تقول لام الف واما قوله تكتبان في الطريق لام الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيد ودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وبا تا وانما صاغ على اقل من ثلثة احرف ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف كمن وما الضمير وكافه فعلم انه يبنى الواضع لثبوت علته يجوز بناؤه على اقل من ثلثة ثم نقول لا يلزم الكسائي والفراء اما الزمانى في ترافع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الاخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وانما لم يلزمهما ذلك لان العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من اخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور واما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول الفكر اخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فترافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الاخر نحو قوله تع ايا ما تدعوا فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هي موثرة لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمد فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير اصلان في الرفع كالفاعل وليس بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل وعلى ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى التقدير المذكور الحال والتمييز والمستثنى الفضلة اصول في النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما فنسخ عملهما اكثر مما دخل عليهما من نواسخهما معنى ككان وظن وكاد واخواتها وما ولا التبرئة على ما يجيء في ابوابها فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد واخواتها ومفعولا ظن وجه مشابهتهما للفضلة يجيء في ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الاخر لعمل كل واحد منهما في الاخر والعامل متقدم في الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ في الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلة فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما نذكره في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤهما اصلي لا يحتاج الى التعليل واعرابهما في نحو قوله تداعين باسم شبت في متثلم وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو وياء هاج بينهم جدال معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضمة الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسرة الاتيان بعده ببعض الياء وفتحة الاتيان

بقدر

بعد بشيء من الالف زائدة فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تجري الا في الاصوات الكلمات لما كانت تاتي عقيب الحرف بلا فصل
ببعض حروف المد يسمى الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حروف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن
بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد صارت حروف مد
تاما وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من نواده ومثل
هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك
نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه فسمى حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا
واما جر الفك الاسفل الى سفل وخفضه فهو كسر الشيء اذ المكسور يسقط ويهوى الى سفل فسمى حركة الاعراب جرا و
خفضا وحركة البناء كسرا الا ان الاولين والفتح واظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف
والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا وانما سمى المعرب
معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قولهم الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين وسمى المبنى مبنيا لبقائه على حالة
واحدة كالبناء المرصوص قوله فالرفع علم الفاعلية اي علامتها والاولى كما بيناه ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا
يكون في غير العمدة والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المص الرفع في الاصل
علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اي كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما في
غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاءني مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة
الفتح والكسر والالف والياء في نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء في نحو بزيد وباحمد
وبمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فروعها كما يجيء وبين الضم والرفع عموم
وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في
جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا
على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المص بالضمة رفعا
والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الآخر مطلقا قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا
او الحروف فهي على مذهب من قال الاعراب الاختلاف يقال الرفع انتقال الآخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر
انتقاله الى علامة الاضافة والظ في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق
البناء على الحركات وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف
قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف العوامل الى بيانه
ومعنى ما به يتقوم نحو من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية ونحوهما وكون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة
والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات
هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كانها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل فالباء
في قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا
المحل ولا شك ان في لفظ المص ابهاما لان الظاهر في نحو قام به ويتقوم به هذا المعنى الآخر واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل
بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم
ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن والمضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل
هو الموقع بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر
ههنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو في قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف
اليه او مبين به كما ان النصب بان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجيء في باب
نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف
وهو الاولى قال ان حرف الجر بهيئته منسوخ والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى
كون الثاني مضافا اليه حاصل له بوساطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد
بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد به النسبة التي بين
المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل
في الفاعل هو الاسناد لا الفعل قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع

المؤنث السالم بالضمة والكسرة وغير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء

المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو

والياء هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة

فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي معرب يكون قيد المعربات التي اعرابها بالحركات لانها الاصل

في الاعراب لخفتها وقسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلثة كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع

والفتح في حالة النصب والكسر في حالة الجر وهو شيئان احدهما المفرد اي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا

او لا المنصرف احترازا عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد

احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلث وثانيهما الجامع للثلثة

قيود الجمعية احترازا عن مثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف

والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد واناسي وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اي بجميع

الحركات لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستانفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه يخالف البعض في الصيغة كالمفردات المخالفة

في الصيغ وايضا لو يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر

المبتدأ وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار و

المجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام هما مع

هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اي مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على

عاملين مختلفين المجوز عند المص قياسا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وعلى ما يجيء والثاني من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا

والكسرة نصبا وجرا وهو شيء واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو

والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال وللضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع

الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعني الجمع المذكر السالم على ما يجيء بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا

وهو ايضا شيء واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجيء في بابه

ثم ثنى بمعرب اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلثة كلا في محلها وهي الاسماء الستة

بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب الاسماء المثناة والمجموعة وكذا

اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه ونحو اليتم وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة وانما

اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجيء ان المقطوع منها عن الاضافة محركة بالحركات لما سنذكر والمضاف الى ياء المتكلم لا

يتبين اعرابه على ما سيجيء وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها وهم في اعراب هذه

الاسماء الستة قوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعاني المتناوبة كالحركات وكذا

العين في الباقيين منها اعني فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف

اليه مع كونها بدلا عن لام الكلمة وعينها وسنذكر هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فنقول مذهب سيبويه ان هذه الاسماء الست معربة

بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات

اعرابها كما في امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقي الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو بالكسرة ما قبلها

ياء وانقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يد

ودم في رد اللام في الاضافة وايش الغرض في ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل

وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الكل فهلا يجعلها مثلها في كونها اعلاما على المعاني وقال المص ظاهر

مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف قال لانه قدر الحركات ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف

لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف

ما قاله المص كلام سيبويه وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذر ما قال في فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك

مما لا نظير له وقال الربعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما

في ياجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة

بالحركات والحروف ما نشأت منها للاشباع كما في قوله ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى عضوب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل

ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اختلال الا في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي فاما

لام او عين فعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها
حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب بدو وعليها الاعراب ثم جعلت كالحركات فذلك ما
اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الا ان مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المص كلام سيبويه عليه وقال المص
ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة وهي بدل
يقبله ما لم يقبله المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت يفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو مال وفوك على
حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلامه ويقال عليه اي محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيه
فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخهما اعني علامة التثنية والجمع اذ
هي من سنخ المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترناه توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع
بالحروف لانهم علموا انهم محوجون الى اعرابهما بها لاستيفاء المفرد الحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها
وخفة الحركات من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد الا انها اقوى لان كل حرف منها كحركتين واكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع
مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب
بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها الحروف
الثلثة كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما في موضعه وانما اختاروا هذه الاسماء لاجل انها تشابه
المثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوا
هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخرى حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة
اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة
للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة من الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما في نحو حرف ليس لامه حرف العلة واما
نحو ابن وابنم واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو بني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة والحرف
المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء او فاختاروها ليكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا
منها نحو يد ودم اذ لامه ياء ثم نقول جعلوا الواو ياء في الجر والفا في النصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها و
وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في معرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات وليناسب الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض
حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب
واما في الباقيين فطردا للباب فمعنى حمو اب زوج او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسيب زوج المراة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره
من العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثاني من الثلثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما
حمل عليه ويعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى فلم يكن كلا
على هذا داخلا في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد واما قوله في كلت رجليها سلامى واحدة فالالف محذوفة للضرورة كما يجيء
وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما
ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من المثنى وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان
اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كان مذرى فمثنى لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره
وذلك ان معنى ثني لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى المثنى كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد
معنى المثنى فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالمثنى في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان
ونحوهما الا ان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز
تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان فنحو ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها
صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردها وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد
مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب
المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة الجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة
عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتمو
وهما وهمو وكما وكمو ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع مقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما صلح لان يكون اعرابا
واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين
وهي التي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر

ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى بقاء على
الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها وابدل الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة ولو بقيت
والتبس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء الضمة ما قبلها واوا ومع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فان قيل فارتفع التباس المجموع
بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في
تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجئ في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة
وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد في المثنى والمجموع حروف
اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات
كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول وقال ابو علي الاعراب غير مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون
عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحروف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ ففصلها الاعراب
اللفظي ونقول باي شيء يعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب معنى ولم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى
والمجموع قبل كونه حروف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ثم نقول
الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قيل كيف يكون معربا بلا حرف اعراب قلنا ذلك انما يلزم اذا اعرب بالحركات
لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحروف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به وقال الاخفش والمازني والمبرد
انها دلائل الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها ادلت سن اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي
ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلائل الاعراب فذلك ما اخترناه وقال الجرمي هي
حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا
عنه مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة في متلو الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب وهذا
قريب من قول الكوفيين في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك فان قيل علامة الاعراب لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في
الاسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب نحو اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها
وفي اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة
بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف اخر حروفها ويكون
الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذي
يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته هذا المعنى يكون
على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يثبتها من تلك المعاني شيء وانما يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ومع لام التعريف لاستكراه
اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا يكون للتنكير ولذا يسقط التنوين
للبناء في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين
رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو
التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها حرف معرضة للحذف لعدم لزومها للكلمة ضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف
والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما يجئ في التصريف من المناسبة
بينهما وان كان الساكن حرفا اخر من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو لم يضرب ومن كم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا خفيفها نحو الفتى وحبلى ويخشى ان كانت
واوا او ياء نحو القاضي ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجئ في باب الوقف وقال بعضهم النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان
حروف المد عنده حروف اعراب متعذر الحركة فيعوض بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمة والحركة وان كانت مقدرة على
الحروف عند بعض فهي لكنها لما لم تظهر كانت كالعدم ثم اندرج جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها فثبتت معها لثبات الحركة وجانب التنوين
مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو جاءني رجلان يا فتى عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط
وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي رجلان وتقابلين عوضا منهما ولا مراجعة هنا وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة
البناء فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن التعويض من الحركة وقال بعض
الكوفيين انه تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اخترنا ان ارادوا انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام
ولا في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب
الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع وقيل هو بدل من تنوين في
المثنى ومن اكثر في المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما ودون تصحيح

خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة فلا يحقان الا تثنيا واحدا الا
اهد ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون اخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى
يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو ثلثة اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا
لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جائني الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وجئتما كلاكما
وان جاز ايضا ان يقول كلاهما جائني بعد ذكر مخصص فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب
جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا المتبوع في الاعراب
ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاء كلاهما وكلاهما جائني واما اذا اضيف الى
المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جائني اخواك كلا اخويك وكانه يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب
المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر
ولا ادري ما صحته والف كلا بدل من الواو وعند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت ولم يبدل التاء
من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو من الياء لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا تؤثر عند المص في امالة الالف المنقلبة
عن الواو ويجي الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث فجعل اعرابا في كلا وانما جي بالف التانيث
بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء لم يتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منها لكونها بدلا
من اللام في المؤنث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء واجاز يونس
اختي وبنتي ولو كانت لمحض التانيث لم يجز هذه الامور والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صارت كانها ليست للتانيث
فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية
ولزم حذف نونيهما للزومهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف
التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما
كلفظ الاثنين سواء وقالوا يجوز للضرورة استعمال الواحد قال في كلت رجليها سلامى زائدة وكلتاهما مقرونة بواحدة وقال
كلت كفيه توالي دائما بجيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما
نال شيئا افاته وقال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ولوجب قلب الفهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كما في الثنا ناد
اما البنان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت في رجليها بعينه في قوله كلت كفيه
ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتوكيد ولا يؤكد التوكيد المعنوي
كما يجي في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا
زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلتا المراتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى
قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال المص انما افرد
اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق
الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس له ادلم يات اول في المفرد وكذا عشرون
واخواتها وليس عشر وثلث واربع احاد العشرين وثلثون واربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلث عشرات مع كل
عشرة يزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون للتسعة مع كل ثلثة يزيد عليها واما عليون وقلون ونحوهما
فانها جمع علية وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في اخره الف او ياء
ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر
ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في اخره واو او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته واما
ذو فهو داخل في الجمع المذكر على اي وجه كان لان واحده ذو قال ولكني اريد به الذوينا قوله التقدير فيما تعذر كعصى و
غلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه هذا بيان ان الاعراب المذكور في الاسماء
المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا حصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فيبقى ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب
قوله فيما تعذر اي في معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر
في الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر النطق به واستثقاله واما تعسره واستثقاله فالمتعذر في بابين يستعمل
في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا الاول في باب عصى يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا
في الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلبت حرفا اخر اي همزة فلا يمكن تحريكه

الالف مع بقائها الفا والثاني باب غلامي يعني بكل مفرد احترازا عن نحو غلاماي ومسلمي مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر
الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه
مع عامله كما تقرر ففي قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اى كونه عمدة الكلام
اذ هو المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه المجي في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام
المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فنقول
انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا
محل الاعراب مشغولا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متماثلتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه
فشيئان يستثقل في احد هما رفعا وجرا وفي الآخر رفعا فالاول اسم المنقوص اى الذي حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر
على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة تقابله فان سكن ما قبلها وما قبل الواو
لم يستثقل الحركات عليهما نحو ظبي ودلو وكرسي ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رأيت القاضي
ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين ويسمى نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا عن مطلق الحركة و
القصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركة الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب
وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يجئ والمقصور من القاب الاعراب والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء
المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جاءني مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واوليهما
ساكنة مستعدة للادغام فقلب اثقلهما الى اخفهما اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية
واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يجئ في التصريف ان شاء الله تع وادغم بعد القلب
اوليهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف لكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر
الضم في نحو سبل ومثل لانه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع
انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها لذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في
المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد فنحو سبل كهيام وان كان الاسم الذي قلب واوه ياء للادغام في الياء على
اخف الاوزان اى ثلاثيا ساكن الوسط اجوزوا ايضا بقاء الضم على حاله نحو لوى في جمع الوى لئلا يثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر
في جاءني مسلمي واما في حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جاءني صالحوا القوم
وصالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر رفعه لظهوره عرفا في الحد فلان الكلمتين مستقلتان بخلاف
نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما لفظي في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي
فلهذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في القسم المستثقل اعرابه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جاءني زيد ومررت بزيد و
ان يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكي في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال
محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المص كما رأيت لا يعده من قسم المعرب المقدر
اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماي ومن اين لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب للبناء بل لها
شرط كما يجئ في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعرب
اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه **قوله** غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل و صفة
وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب و
ابراهيم ومساجد ومعدي كرب وعمران واحمد وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين قوله ما فيه علتان من تسع اعلم ان قول النحاة ان
الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم
لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجبه العلة واياه عنى المص بقوله وحكمه ان لا كسرة
ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف ومقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف
سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع العلتين
او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان شاء الله تع ويدخل في الحد الذي ذكره المص
لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب كذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما
للمؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ففي قوله بعد يجوز
صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب

من الحركات

مبحث غير المنصرف

القائم مقامهما هو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة
او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال
يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حد المص يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره
هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه
الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء
وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقووا هذا القول بانه
لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه بتبعية التنوين لا بالاصالة
فعلى قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمران واجمعون وقال بعضهم انه لما شابه
الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف فنحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا
ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاقرب الاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة
مع التنوين تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى عادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف
كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع
الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة
ولا للبناء ولا لشيء آخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني واما
لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علمين للمؤنث لان النون
فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع الجر فلم يتبع الجر النصب ولان سمى
بهما واعربا باعراب المفرد اي جعل النون متعقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما
الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلثة اضرب احدها وهو اقواها ان
يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى
عمله وثانيها هو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء لطفل بعضه وهو المضارع على الاسم
في الاعراب فلا يبنى منه الا قوى المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا
يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه معنى الفعل ولكن يشابهه بوجه بعيد لكونه فرعا لاصل كما ان الافعال فرع للاسماء افادة واشتقاقا
اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجيء في باب المصدر فلا يبنى
هذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو
خلو منه بل ينزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قولنا وينزع الكسر والتنوين
معا كما تقدم وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية
مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا
اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجيء فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين فان قلت اذا شابه
الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب لان الاسم تطفل
على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يتضمن في اسم الفعل بمعنى الفعل
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل كما يصير في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل وفي اسم الفاعل
والمفعول والمصدر والصفة المشبهة يتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك
بناء اسم الفعل وعمله معا وعمل البواقي حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة
الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف ما حتياجه الى غيره كالموصول
والمضمرات والغايات او يتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجيء في باب المبني بني الاسم لتطفله على
الحرف فيما يخصه وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء
دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في
عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجيء في بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه

ونون فيهما

عمله

عمله

الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي وعند سيبويه ان منع الصرف في هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف
في هذا المكرر عارض لعروضه في اربع في نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه وهو لم يؤثر في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع
الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه وقال الفراء يمنع صرف هذا المعدول
اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما
لم ينصرف لكونه مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه
عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غيره
لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام واذا اجرى على النكرة فهو
على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع
حالا نحو جائني القوم مثنى واما اخر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث آخر وهو افعل التفضيل لشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون
واواخر واخرى اخريان اخريات مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل
فمعنى آخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل بمعنى جائني زيد ورجل آخر اي رجل اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل
الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جائني زيد وحمار آخر ولا امرأة اخرى
ويستعمل اخريات في المعنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جائني فلان في اخريات الناس اي في الجماعات
المتأخرة وكذا الاواخر واما اخر وآخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اي استعملت من
دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة
اخرى وامرأتان اخريان ونسوة اخر فقيل الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة آخر على
وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير
الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا
او مع دلالة المضاف اليه تابع ذلك المضاف اليه نحو قوله الا علالة او بداهة سابح اخذا من استقراء كلامهم فلم يبق الا
ان يكون اصله اللام ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة لان
المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو علي من كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذلك
لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدول عن ذي اللام فكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام اخر فاجيب بانه معدول عن ذي
اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز مخالفة المعدول للمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى
اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا
عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني الى ان القياس في اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع
الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن آخر من ويلزم على هذا القول ان يكون آخران وآخرون واواخر واخرى واخريان معدولة
ايضا عن لفظ آخر الا ان اخرى واواخر غنيتان عن اعتبار العدل بالف التأنيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا
يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو احمران واجمعون كاحمر واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن
ايضا لم يتبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفي ادعاء كون ظواهر الفاظ المؤنث والمثنى والمجموع من معدولة عن لفظ
الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا ندعي كون اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هي
معدولة عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني احد الاشياء الثلاثة مطلقا وانما عدل عنه لتجرده عن معنى افعل التفضيل الذي
هو المستلزم لاحدها كما يجيء في باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا نفسر العدل بما فسر
سابقا اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ عما كان الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام
كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعتمة ومساء وبكرا معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق ببعض معين مما كان يقع
عليه وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه
وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب آخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما
اعتبرت في سحر على ما يجيء واما جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس
جمع فعلاء افعل فعل كحمراء وحمر قال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على وزن فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعل المجموع
على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا جمع بقوله حلائل اسودين واحمرينا شاذ كما يجيء في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن
جمع وفعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز جائني الرجال جمع قال والحوان جمعا اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالى

مبحث غير المنصرف

فى التكسير وفعلاوات فى التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك
فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجئ فى باب الجمع واما السبب الآخر فيه وفى اجمع فعن الخليل
انه تعريف اضافى لان الاصل فى جاءنى القوم اجمعون اجمعهم اى جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف
الاضافة غير معتبر فى منع الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجئ
واما مع حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعى كالاعلام اى وضع لتاكيد المعارف بلا علامة التعريف فالمؤكد
لا يكون الا معرفة الا ما جوزه الكوفيون من نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا مما كان المؤكد فيه محدودا ففيهما على هذا القول
شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة معينات فانهن معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام
الغالبة نحو النجم للصعق ففيها العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرف وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو
والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف قال المص فيه وفى اجمع مع العدل الوصف الاصلى وان صار اسما بالغلبة
فى باب التوكيد فهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن بقى الكلام فى ان اجمع فى الاصل من اى الصفات هو من باب احمر
حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى
الاسماء بالغلبة افاعل كاساود وادا هم قال اتانى وعبد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فافعلون لا يجوز
فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجئ فى الاغلب الا فى الالوان والخلق والاولى ان يقال انه فى الاصل افعل
التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع فى الاصل انه اتم جمعا فى قرأتى من كل شئ تفضيل لقولهم جميع
نحو احمد واشهر فى المحمود والمشهور جعل بمعنى جميعه ولم يجئ عنه معنى التفضيل كما ذكرنا فى آخر بعينه فعدل فى اللفظ عن
لوازم افعل التفضيل الثلاثة اعنى اللام والاضافة ومن كما ذكرنا فى آخر فآخر واجمع فيهما العدل والوصف والوزن وآخر وجمع
فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وحقه جمعى كالحسنى والجواب عنه انه لما لم يجئ عنه معنى
التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ولما بقى فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذى هو على
افعل وهو صفة فجاز جمعاء كحمراء وانما جاز لك ان تقول حسناء وخشناء وعلياء مع ان مذكرها احسن واخشن واعلى لكونها صفات
فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل هذا وكان على المص ان يذكر سحر معينا فى العدل المحقق اذ هو غير منصرف فى القول المشهور
ويذكر امس ايضا مرفوعا على لغة بنى تميم كما يجئ فى الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد
من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق ولا نحو قوله فعصى فرعون الرسول
احدا من استقراء لغتهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علميتهما ففقدرة كما يجئ فى الظروف المبنية قوله او تقديرا قد
مضى التقدير اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلاثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدى
وجمع كغرف وحجر فهذه كلها منصرفة وان سمى بها اذا كان المسمى بها مذكرا واما صفة وذلك على ثلاثة اقسام احدها مبالغة
فاعل غير مختصة بالنداء نحو حطم وختع فى مبالغة حاطم وخاتع فهو كضروب فى مبالغة ضارب وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء
نحو يا فسق ويا لكع فهو فى المذكر كفعال فى المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجئ فى باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان
عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع قالوا لو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساويا ما هما للمبالغة فى شيوع الاستعمال
كما ساوى حطم فى الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ارى فى نقصان بعض الاسماء المشتركة فى معنى عن بعض
فى التصريف دليلا على ان الناقص معدول عن الشائع وسيجئ لهذا مزيد فى اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع
فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها ففعل لا ينصرف
اتفاقا نحو يا فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بنى تميم نحو نزال وفجار وفساق اعلاما وهذا الذى قالوه حق
لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط القتاد كما يجئ فى اسماء الافعال وثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل
ولا عدل فيها الا فى اخر وجمع وتوابعه كما ذكرناهما واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير
منصرف كقثم وجحى لانه ثبت قاثم وحاج وعدم قثم وجحى قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله
عن فعل الجنسى فقلنا هو علم مرتجل اى غير منقول عن شئ وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم نجوز ان يكون
مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل فيه على
ما تقدم لئلا تنخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين نجهل كونه فى كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا
ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب ما امكن فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع فى كلامهم منصرفا
فلا تقدير العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجئ له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لو جاء

مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالاً وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضاً قبلها فهو منصرف كحطم وختع عليهن
لجواز نقله عن فعل جنساً وان لا يكون معدولاً عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما عمر وزفر علمين
فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية فعل ايضاً نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد قال الاعشى اتاني
الظلامة منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان
عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفاً لو اتفق مجيئه فان قيل هلا حكم في المرجله التي هي نحو موهب و
مكوزة ومحبب وحيوة ايضاً انها معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكازة ومحبت وحية قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس
الا ان هذه التغيرات رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محبب
ومكوزة فظ واما وهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو وان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في يفعل مفتوح
العين ان يبنى منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل وانما خولف حملاً على الاكثر وذلك
لان معتل الفاء الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع بفتح
الضاد على الاصل واما مورق في اسم رجل فانما صرف لما بناء على انه فوعل او على انه مفعل لكن كونه فوعلاً اكثر من مفعل كما
في التصريف او هم انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل علماً واما شمس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر
في العدل ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس اي الا لزم جواز صرفه فهو لصرفه كما في هند لان امر العدل ظ وليس
كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الاوسط واما حيوة ففي الصيغة لم تتغير والعدل خروج عن الصيغة
الاصلية فوزن حية وحيوة جميعاً فعلة قوله وقطام في تميم اي في لغة بني تميم واما في لغة اهل الحجاز ففيها ايضاً عدل مقدر
عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفة ونعني بباب قطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنث
وذلك ان فعال على اربعة اقسام كما يجيء اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر على راي النحاة كفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق
بمعنى فاسقة وهما ايضاً مبنيان باتفاق قالوا لمشابهته باب نزال عدلاً ووزناً ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب
وجهام وكلام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق وفجار في التقدير معدولان عن فاسقة والفجرة
والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة ففي لغة الحجازيين بناؤه كله لمشابهته ايضاً لنزال وزناً وعدلاً مقدراً وبنو تميم افترقوا اكثرهم على
ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وانما قدروا العدل فيها تحصيلاً للكسر اللازم
بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذوات الراء كقطام معرب غير منصرف للتانيث والعلمية ولم
يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه
من باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروه فيه ايضاً طرداً للباب واقلهم على ان
جميع هذا القسم فيه غير منصرف من ذوات الراء كان او لا وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال قوله الوصف
شرطه ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع
افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك انصرف مررت بنسوة اربع فلا تضره
الغلبة فلذلك منع نحو اسود وارقم وانا الى الان لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما
قولهم مررت بنسوة اربع مصروفاً فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها
لقولهم لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارئة على اربع لان اربعة للمذكر واربعاً للمؤنث والمذكر
في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمؤنث فالتاء طارئة بشيء وان دققوا فيه النظر لانا اذا جاز ان لا يعتد بالوزن
الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل
على حال تخرجها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالتاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلاً فيهما والمخرج عن الاعتبار في حال
اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يكون في اربع المؤنث استعمال
الاصلي اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعملاً وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان
في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفاً بعروض الوزن على يعمل قوله فلا تضره الغلبة يعني ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاماً
في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعاً عليه
كابن عباس فانه كان عاماً يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر
اخوته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة وكذا اسود كان عاماً في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى
لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف وغيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا

تقصد به من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال يعني الشرح يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف
العامة بالعلمية عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم يصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف
يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف
العام اى لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اى لا يتبع الموصوف لفظا لا يقال فيه ادهم لكن
المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث اللفظ لا من حيث المعنى بان هذا اضعف قول المص في شرح قوله بعد
وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت منه مما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال بحكم
تخفيفها معنى بل الاستدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب سود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية
تخفيفا لم يبعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد
منهما احمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم احمر لقبه فاذا لم يبعد تخفيفا لم يعتبر في منع الصرف وهو صفة
ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم في نحو
الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي في كتاب
الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا
نحوهما في النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقرر فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه
ونحن نعلم ان معنى سود الغالب حية سود او معنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد
اى قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية يعتبر بعد زوالها ولا حجة اذن لسيبويه في منع
صرف احمد المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم انما لم يعتبر الصفة الغالبة نحو
ابطح ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف
باقيا فيها قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرفا اى ولكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا
في اصل الوضع ولا يثبت ابعد في الاستعمال نحو ايتم افعى بل توهم انه موضوع للوصفية لما راوا انها الحية الخبيثة الشديدة من
قولهم فوعة السم اى شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اى طائر ذو جدل وهو الاحكام وقد
قيل في الذبح جدل لا نكاد مؤنث الاجدل وكذا توهم في الاخيل ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهم تحقيقا ولنا ان نقول
صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف فيها لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت في نفسها حية
والاجدل طائرا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان يقصد معنى القوة كما تقول
رايت عقابا لا يقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا
كما اشار اليه المص واما منع صرف مثله فغلط ووهم قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تاثيره زيادة
على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلثة
فقدم منصرف وعقرب ممتنع اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء فما هو بالالف تحتم التاثير بلا شرط
للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام السببين ويريد بتاء التانيث تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف
هاء ونحو اخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء
للتانيث فعلى هذا لو سميت ببنت واخت وهنت مذكرا لصرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه
ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كغرفة فلا يؤثر من دون العلمية بدليل
نحو امراة قائمة وفي قائمة الوصف الاصلي والتانيث بالتاء فالتخلل لم يجئ الا من التانيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا
على ما ذكره المص حاصل ذلك الخلل ان وضع تاء التانيث في الاصل على العروض وعدم الثبات تقول في قائمة قائم فلم
يعتد به وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يجيء لهذا المعنى في الصفات والاسماء
الا غير لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامراة ورجلة وحمارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجارة
وغرفة كما يجيء في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت في الكلم من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان
فيلزم التاء بسببها مثله عائشة كما في جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما ذلك لان
التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة تقول عائشة في الجنس ليس موضوعا مع
التاء فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصارت التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير
الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف اذا استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل واسرطلما

فقالوا جبرئيل وجبرائل وجبريل وميكائل وارسطو ورسطاليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم مبالاتهم بالاشياء من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التانيث في نحو غرفة والف الالحاق في نحو معزى لم يجز زيادة مثلا لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاده العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم فان افادة الزيادة معنى آخر وان لم يقع لفظ العلم بذلك العلم على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمي فلا يزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير ونون التمكن نحو هاشمي وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما في الزيدان والزيدون على ما يجيء في باب الاعلام فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قبل في نحو حمزة انه قائم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرط قيامه مقام سببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم وثانيهما ان يكون التاء مقدرا وهو الذي سماه المصنف المعنوي سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كنعل ومصر والالف لا يقدر كالتاء اذ الالف للزومها لا يحذف حتى يقدر ولا يؤثر التاء مقدرة ايضا الا مع العلمية الا ترى الى نحو حائض منصرفا مع التانيث والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف كما يجيء وانما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التاء الظاهر متحتم التاثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلثة ساكنة الاوسط كثبة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيف فان سد مسده في اللفظ حرف آخر وجب تاثيره والا ففيه الخلاف كهند كما يجيء وما يسد مسده الحرف الاخير في الزائد على الثلثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة ولا يزاد ثالثة واما نحو ثبة وشاة فمحذوف اللام ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدر حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلثة وسميت به او مؤنثا حقيقيا لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا اولا هذا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسدها فهو بمنزلة حمزة وان كان ثلثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة او غير حقيقي كسقر جهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جمزى جمزي وحبلى حبلوي ولا تقول في جمزى الا جمزي كما تقول في جمادى الا جمادي وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى ضعف السادّ مسد التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التانيث وذلك كرجل سميته بقدم وكتاب سميته بقدم وانما لم يقدر لطريان التذكير في الوضع الثاني على ما ضعف تانيثه في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينة وعيينة لرجلين فسمي بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد السادّ مسده شيء وذلك اذا كان ثلثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه امر التانيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات السادّ مسد حرف التانيث وما يسد مسد السادّ وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار فيهما كهند ودعد وكذا الثنائي كيد اسم امرأة وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير اذ هما كنوح ولوط كما يجيء وان سميت به مؤنثا حقيقيا اولا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلثي الساكن الاوسط كما يجيء لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع وظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث اذا سمي به مذكر تركها المصنف احدها ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر فان رباب اسم امرأة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه في الاصل شخص حائض لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت وثانيها ان لا يكون تانيث المؤنث الذي سمي به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرفت لان تانيثها لاجل تاويلها بجماعة ولا يلزم هذا التاويل

بل يجوز لنا ان نأولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نساء ورجال بل تأنيثهما باعتبار التأويل بل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا وثانيها ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك لان اسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمى بها مذكر اجاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمى بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل الا مؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف اما ان عكست الامر اعني سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين كانا او لا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زائدا على الثلاثة كجعفر فلا كلام في منع صرفهما لظهور امر التأنيث بالنظر الى مع ساد مسد التاء وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وبحر ليسمى بمثلهما امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف متحتما كماه وجور لظهور امر التأنيث بالنظر الى ... وابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على تركه نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تاثيره اي تأثير المعنوي والمراد به تأنيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب قوله زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمى به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان الحرف الرابع الزائد على الثلثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك الساد مسد التاء واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الساد المذكور وليست ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجئ لكنها مقوية للتأنيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة بلا نائب فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال وشرط تحتم تاثيره اي تأثير التأنيث المعنوي قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة قوله فان سمى به مذكر اي بالمؤنث المقدر تاؤه فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث في الاصل بسبب تقدير علامته فزيل التذكير الطاري في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف اذ اسد مسد علامته حرف ولا يقاومه الحركة القائمة الا مقام الساد فيكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا يكون تاء مقدرة وسيجئ ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزائد وعقرب ممتنع لان الباء قائم مقام تاء التأنيث واما اسماء القبائل والبلاد فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب بغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان فالصرف في القبائل بتأويل الاب ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن بتأويل البقعة او البلدة ونحوهما وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما في ثمود وواسط وقريش فجوزهما ايضا على التأويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك الوجهان هذا وقد جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فمنعوه الصرف قال وهم قريش الاكرمون اذا انتموا الى ابوافر وعافى العلى وعروا ويصفونه بلفظ بنت نحو تميم بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا قد يأولون اسم الام بالحي فيصفونه بابن نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة وقد يؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتني قريش مصروفا اي اولاد قريش قال الله تعالى كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون ومنه قوله تعالى كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ ويجوز ان يكون صرف مثله لتأويله بالحي وتأنيث المسند لتأويله بالقبيلة فهو ما أول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم قرأت هودا ان جعلته اسم النبي على حذف المضاف اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو ان ينصب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتأويل اللفظ وتركه بتأويل الكلمة واللفظة ويجئ بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور وغيرها في باب الاعلام ان شاء الله قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما الكنه لا يظهر فيهما عند حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف قوله العجمة شرطها ان تكون علمية

في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع قوله علمية في العجمية اى كون الاسم علما
في اللغة العجمية اى يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا
مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابرهيم واسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمى نافع راويه
عيسى لجودة قراءته وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمى يقتضى ان لا يتصرف فيه تصرف
كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضى ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهى مانعة للام والاضافة
منعا معها جازان يمنع معها ما يعاقبهما ايضا اعنى التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته
ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرران الطارى يزيل حكم المطرو عليه فيقبل
الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذر
بايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمى في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا
مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبرذج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت
الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كنرجس وبقم نفيهما الوزن وكذا آجر مخففا
وان لم يكن صرف كلجام علما ففى العجمة على ما قال المص الشرطان معا واجب العلمية في العجمى مع احد الشرطين الباقيين وهما
اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو لمك عندهم منصرف متحتما
كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعنيين كون الاعجمى علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلثة وهو اولى وذلك ان
تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها
شيء بل الاعجمى بمجرد كونه ثلثيا سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم
على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشرى يتجاوز عما ذهب اليه المص بان جعل الاعجمى اذا
كان ثلثيا ساكن الوسط جائز الصرف وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يؤثر
مع تحركه وليس بشيء لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه والذى غره تحتم منع ما
وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير الشيء على ضربين اما بكونه شرطا كالزيادة
على الثلثة في التانيث المعنوى واما بكونه سببا كالعدل في ثلث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلثى
الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند
مع ان كل واحد منهما ثلثى ساكن الاوسط وذلك ان خفة الاول لحقته بالعربى وايضا فالتانيث له معنى ثبوتى في الاصل وله علامة
لها مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتى بل معناه امر عدمى وهو ان الكلمة ليست
من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى منها قوله وشتر هو حصن باران ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف
لاجل تاويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال
الصحيح لملك لانه اسم ابى نوح م قوله الجمع شرط صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر
علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمى حمل على موازنه وقيل عربى جمع سروالة
تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض قوله صيغة منتهى الجموع اى وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم
جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على
انعام وجمع انعام على اناعيم وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجىء
في التصريف في باب الجمع نحو قوله م انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور وقوله واذا الرجال راو يزيد رايتهم
خضع الرقاب نواكس الابصار كما ذكره ابو على في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا بعدها حرفان
ادغم احدهما في الآخر او لا كمساجد ودواب وثلثة ساكن الوسط فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في نحو حمر وحسان
مع ان لكل واحد منهما الجمعية والصفة وانما اشترط في هذه الصيغة ان يكون بغير هاء احترازا عن نحو ملئكة لان التاء قد تقرب
اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلانية وطواعية فيكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من
قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الآحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وخراب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع
لان هذه الصيغة شرط السبب والمؤثر هو المشروط مع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف قوله علما حال من الضمير
الذى في غير منصرف اى لا ينصرف في حال كونه علما ايضا يعنى اذا كان جمع حضجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع
صرفه حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع

على كل واحدة منها وهي علم للجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام فتبين اذن ان الشرط وجود
وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع والجواب عنه عند المص ان الجمع الاقصى
اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض
الزوال ولا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين فان قيل اليس بين الجمع
والعلمية تضاد كما يذكر المص بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب ليستا متضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع
العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا
وهذا كما سمي بابانين جبلان فرعي مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعلا كشيء واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ
ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي
ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المص بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد الاطلاق فتتنافيا فنقول
الاطلاق قيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة
لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المص بالاطلاق العموم قلنا لا نسلم ان ماهية الوصف
لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير التمول وصاحبه صحيح
التبعية لما يخصص ذلك الصاحب كما يجيء في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالته على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيان
فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو
العلمية لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان لي في اعتبار كون دلالة الاسم
على معنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى
وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية ههنا كالغلبة
هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد
وان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع
العلمية قوله انما سميت هانئا لتهنأ وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد وايضا نحن نعلم ان اللقب
كالمظفر ونفطويه من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ويؤكد هذا قول النحاة
انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف
مع العلمية كيف يلمح ولو كانت الصفة من حيث هي هي تقتضي العموم وتنافي الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالقرينة
مع اعتبار معنى الوصف فيه فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمنع صرف هاني ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم
ملموح فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سوا لمح
فيها المعنى الاصلي كما في اللقب ولم يلمح كتسميتهم الاسود بالاحمر وبالعكس وكان المعنى الاصلي انما يلمح لمحا خفيا ويومى اليه ايماء
مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما
انها لم يعتبر وان لم ينافها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصد الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى
الوصف والجمعية لا يعتبران في موضع الذي يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم تلمح فيه معنى
الجمعية وفي حاتم اذ لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف مساجد علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة
حيث لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فيزيد به في الاسباب شبه العجمة وعند الجزولي فيه سببان
تامان غير مبني احدهما على سبب آخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولي يعد عدم النظير في الاحاد سببا
من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد بن الاخفش يصرف نحو مساجد علما
لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله سراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال ابن جني فارسي في سراويل
رامح واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد كالآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا
نحو قناديل فحمل على ما شابهه في منع الصرف ولم يمنع الآجر مخففا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو
اكاف وابحر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية وفيه التانيث المعنوي وشرطها ايضا العلمية
واما الصيغة فليس سببا بل هي شرط السبب الجمعية الا عند الجزولي فسيبويه يمنعه من الصرف لا لسبب بل لموازنته غير
المنصرف وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية
ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا غير لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي جمع

سروالة والسروالة قطعة خرقة قال عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس فلا يقال لرجل رجال بلى جاء ذلك في الاعلام كمدائن في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدرة محقق كعدل عمر وذلك ان لنا قاعدة ممهدة وهي ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه لآلة مفردة فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجموع منها كبرمة اعشار ولبس للخصم ان يقول ان مثل هذا مختص بوزن افعال لانه قد جاء نحو قوله جاء الشتاء وقميصي اخلاق شراذم يضحك منه التواق وشراذم جمع بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الآجر وهو غلط لان تشبيهه بالآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه نظر الى ذلك المقدر ومن صرف فلزوال الوقوع على الواحد وكذا يجوز في نحو حمار خرابات يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رأيت حمارا خرابي وخرابيا فنقول هو جمع خرباء اي الارض لغليظة والجمع الخرابي كالصحاري بالتخفيف قوله ونحو جوار اي نحو المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر ان جوار في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواري قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال آخر سما الاله فوق سبع سمائيا وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فيفعل الاسم بعد الاعلال عن وزان اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في جاءني جوار وكثر الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخرى تحكم وكل ما حذف للاعلال موجب فهو في حكم الباقي كعم وشج والا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء وفسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء للاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين وتبعية الكسر له في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءني الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو اخوي واشي فانه قدم الاعلال في مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الالف في احوي للمنون ثابت تقديرا فهو وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوف ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوي بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والخفة مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعيتين الا ترى انك تقول خطايا وبرايا واداوي بلا تنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ويجئ فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرأة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله مخالفا لحاله في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقي الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني جواري وقاضي واعيلي بياء ساكنة ورأيت جواري وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي واعيلي مفتوحة في الحالين وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون لها الصرف وحدها في نحو قوله يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم واما عند سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت نحو احوي قلت احي بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل وجار مجراه كاحي والمحي

مبحث غير المنصرف

في غير المنصرف

وقياس مثلها الحذف نسياً كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسياً يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة
دال على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن نسياً بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما
ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علماً وان كان قد سقط
حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو احيّ نسياً بل يعلّه اعلال اعيل وذلك لان في اول
الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطيّ تصغير عطاء فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المحيي في الاعلال
فاُحيّ عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كما سيود
في تصغير اسود كما يجيء في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور قوله التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة
ولا اسناد مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معاً يدخلان في وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما اذ العلمية
كما قلنا من النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما و
ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية كما يجيء في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا معرباً جزؤه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان
زيداً علماً وكذلك نحو ما زيد ويقول ايضاً وان لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علماً فان الافصح
اذن مراعاة البناء الاول على ما يجيء في باب المبنيات قوله الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة
وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان اعلم ان الالف والنون انما تؤثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة
من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معاً وبفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابههما ايضاً بوجوه
أخر لا يعتبر فواتها نحو تساوي الصدرين وزناً فسكر من سكران كحمر من حمراء وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر
كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو
حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلاثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها وتشابههما ايضاً
بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معاً كزيادة زائدتي حمراء معاً وكون الزائد الاول
في الموضعين الفاً فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التانيث وقال
المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا
مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي
فابدلوا النون من الواو شاذاً وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجراءتهم على هذا الابدال قولهم
في النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان يبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف
يناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى
سبب آخر ولا يقوم بنفسها مقام السببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به فذلك الآخر اما العلمية كعمران واما
الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انهما كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سبباً
بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفهما
فلا يقوم علتين قوله ان كان اسماً اي غير صفة فانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء
قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف بأو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لان التقدير
او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوزه المصنف مثلاً كما يجيء في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى
والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصوداً في ذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه
فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلى فعلانة ايضاً نحو غضبانة وسكرانة
فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان
المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء فقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه
اللفظة بالباري تعالى فلم يطلق على غيره ولم يضعوا منه مؤنثاً لا من لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب
ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب لتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل
بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير
لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجه المشابهة
ضرورياً بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف
مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما هو

على هذا الوزن في كلام العرب اكثر من المصروف فثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفاء التا اولى من اشتراط وجود فعلى وللخصم
ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب اولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم في فعلان صفة لم يعلم
هل انثى منه فعلانة او لا وهل وجد له فعلى او لا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لان الغالب في فعلان
وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كم دون بيشة من حزن ومن علم كانه لامع عريان مسلوب
وقد جاءت الفاظ يحتمل نونها الاصالة فتكون مصروفة اذا سميت بها ويحتمل الزيادة فلا تصرف نحو حسان وقبان فهما اما من
الحسن والقب فيصرفان واما من الحس والقب فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ورمان قال الاخفش اذا سميت باصيلال
منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف الاختلاف فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه في قولك الله رحمن رحيم لحصول
الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجئ رحمى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين
ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون اوله زيادة
كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل فعل يختص بالفعل كشمر فان هذا الوزن اعلم ان فعل مختص بالفعل
ولم يات في الاسماء الا اعجمي نحو بقم وخضم لبيت المقدس وكلاما في كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر
لماء وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال فعلى هذا نحو يزيد ويشكر ونرجس خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس
الاسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولان ونرجس اعجمي ونحو تنضب وترتع واعصر واصبع ونحوها ما تمد من الغالبة
في الفعل واما فعل فمن الخواص اذ لم يات فعل في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس
وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم ان الله نهاكم عن قيل وقال وقولهم لدالا اوبيا شر ولا خير نبوط لسنوبله عث فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان
يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دئل والذئب يدأل سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون
منقولا من دئل والتغيير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلمية وان صح ما
نقل ان الوعل لغة في الوعل والرئم بمعنى الاست فهما شاذان قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اى اول وزن الفعل الذي
في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وعينا اوليا الميت نو منه ما لو ف اذا سميت به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا اتفق علمه
لكونه ملحقا بجعفر له زيد والهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واحب واما السبب علما فممنوع من الصرف لكونه
منقولا عن جمع لب والفك شاذ ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ونون المشيل اصلية لصرفه مع العلمية والفاء
فانه في موضع قول المص او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اى يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى
يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل
والذي حمل المص على مخالفتهم شيئان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بحاتم لانصرف اتفاقا فلو كان الغلبة
في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل
الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وسامم والثاني انه راى نحو احمد واحمر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل
قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجيء افعل فعلاء كاحمر
واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجيء منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لان
كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احسب واحال واظن واوجد وازعم على اعلم وارى قال ويجيء
افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاشم والجم واثمر ويقابله في الاسماء من غير الفعل الثلاثي ايضا في
القلة نحو ابدع وافكل وارنب ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلاء يجيء من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت
انت من مذهب البصريين وهو ان افعل التعجب فعل ويجيء من كل ما يجيء منه افعل التفضيل الاسمي افعل التعجب الفعلي
والذي جاء في فعل يفعل مفتوحي العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس
في المضارع نحو اذهب واحمد زيدا على افعل فعلا اذ لا يجيء من باب غير فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجيء في التصريف
ان شاء الله تعالى لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة وقال المص معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن
الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن
الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بتحرير كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الآخر كما يعرف مثلا ان افعل في
الفعل قياس في الامر من يفعل للكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا في شيء كاصبع وايضا معرفة كون الوزن
خاصا باحد القبيلين وهو قايد في نحو شمر وضرب لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل الآخر وهو متعذر او متعسر وانما
اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل

متصرفا لاوله مضارع ولا في المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فقليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا كالفعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا يكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر افضل منك وقد لا يكون كارنب وافكل واصبع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان الزيادات ان تكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه هذه التاء فكانها تجر هذه الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى الاصلى السليم من الخلل بالوزن المشروط بتصدر الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة ويعملة واما الحاق التاء باسودة في الحية فلا يعتبر لان هذا الالحاق نادر بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء وهذه الاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو انفعل وافتعل واستفعل واستفعل واسبرنفعي ومنها تفاعَلَ وتَفُوعِل وَتَدَحْرَجَ وَدُحْرِج وَافْتَعَلَ وأُفْتُعِلَ وافتَعِلْ وكذا انفَعَلَ وانفعِلَ وافعل وتفعل ونحو ذلك واذا سميت بانرجس بكسر النون وتُرتُب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن ذا الزيادة من دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعني انرجس على وزن اضرب وترتب على وزن تقتل وانما غيروزن الفعل كما كان علميته كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل لان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل وبدل عليه نحو يعد ويهب وكذا المحذوف العين كتقل وتبع وتخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اخش وادم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ الافعل ثلثي متصرف الا وقياس امره ان يكون فيه همزة الوصل ونحو عد وقل اصله الهمزة ولو لم يتوال في المضارع ما بعد حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين واللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم او الوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسماء فتقول في المسمى بتقل جائني تقول واخشى وكذا في المسمى بقل وبع جائني قول وبيع وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبع وعلا وبقيل وبيع لم يعتبر الوزن الفايت الاصلي تقول جائني بقيل وبيع وفي قل وبع وخف جائني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في عُلِم علم فهو عند سيبويه يضر ايضا بالوزن كما في ردد وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يضاد فيه الوزن العلمي الا مخففا هذا واعلم ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب في الفعل او لم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وحاتم وجعفر اعلاما واعتبر عيسى بن عمر شرط كونه منقولا عن الفعل نحو كعسب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا ۞ متى اضع العمامة تعرفوني والجواب انه ان كان علما فمحكي لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ۞ ظلما علينا لهم فديد وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امره اي انكشف وجلا الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط نذكره في باب الصفة وما يغير ذلك فقليل نادر ولا سيما اذا لزم من اضافة غير الظرف الى الجملة قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد يعني يكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلثة اضرب لانها اما ان يكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر وقطام في تميم والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر وكاصبع واثمد ويزيد ويشكر وفي موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي الجزولي والسبب الثاني عند ابي علي شبه العجمة وعند الجزولي عدم النظير في الاحاد وليست سببا عند المص لاعتباره الجمع الاصلي فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا عند المصنف غير منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يلغي سببا فيقول حمراء علما سببان والثاني من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر واما الحروجمع

وهو الاقوى

علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا كُتَع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان
سميت بفضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون أُخَر وجُمَع وكُتَع اعلاما اذ الغا
وضع اخر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي والعلمية لم تغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غير ما
وضع له اولا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فعل في باب العدل نحو عُمَر وزُفَر
ولُكَع عندهم بخلاف والثاني وهو كون العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرطها
عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها تمنع من التاء فتشابه الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين
العلمية سبب معها كما مر والثالث اعني ان يكون العلمية شرطا وسببا معا في بقية مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا
وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف لزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا تجامع السبب وذلك
مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع
الف التانيث نحو حمراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح
كلام المصنف فنقول انما ينصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب
معا خمسة اشياء التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو
فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة تجامع الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية
والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان لكان يزول تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يوجد
بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير في الاحاد
في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخر
لان اوزان العدل اما فُعال او مَفعَل او فُعَل او فَعِل او فَعال كثُلاث ومَثلث واخر وسحر وامس عند تميم وقَطامِ عندهم
ايضا وليس شيء منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم
يتضادا الثلثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذا منقولا لما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن
العلمية الطارية مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها
ثبت انه لا يكون معها الا احدها فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فينصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتحمل
لتمشية قول المصنف ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دِئِل ويمكن ان يقال في اِصمِت علم المكان
القفر اذ اصله اُصمُت بضمتين فعدل الى اصمت في حال العلمية ولم تطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال
ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتاثير دونها لانه انما عدل علما كما قلنا في ثمس بن مالك فاذا نكر مثله بقي فيه العدل والوزن
فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومع هذا لان صيغة العدل محصورة فيما
ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب
سيبويه السبب الاصلي الذي لغيناه لاجل العلمية قلنا في ثلث ومثلث بابهما لا ينصرف لاعتبار الوصف الاصلي
مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف هنا لا يثبت من دون العدد وقد زال
العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا مانع ان يكون معنى
رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى عندي ان الزائل بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان
او في غيره وسيجيء تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف أُخَر وجُمَع بعد التنكير لانهما من باب
افعل التفضيل كما ذكرنا وسيجيء ان افعل التفضيل لا يعتبر فيها الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالوجه
الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما يثبت فيه قبل التسمية به لكون المراد به سَحَرَ يوم ما وكذا امس
وثغا عند بني تميم واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية فهو غير منصرف عند الاكثرين واما عند المصنف فلانه
لا يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد هو عدم
النظير في الاحاد وشبهه سبب اخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا
ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب
وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص للاخفش في ترك صرفه وقول الجزولي اولى واذا نكرت سراويل
بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه انصرافه لانه اعجمي حمل على
موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن

معرفة قبل التسمية بصرفها بعدها وأما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجيء ومثاله فعلان الصفة اذا سمي ثم نكر سواء يصرف
الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركبا حرف جزئيه ذو الف التانيث او الجمع الاقصى نحو معدي صحراء
او معدي مساجد ثم نكر فصرفه لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث
ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والآخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما وقول الاخفش
ان مجموع الكلمة ليس ذا الف التانيث مع جعل الجزء الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى قوله
موثرة حال ومفعول يجامع ما ونعني بما هي شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما
قوله الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثني منه لفظة ما بعد استثنائها اي لا يجامع
سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا
اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية الموثرة يجامع الاربعة الاشياء هي شرط فيها ويجامع العدل والوزن وليست
شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذربيجان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال شرط
الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل والوزن قال ولا يمكن ان يكون معهما
لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قال وانما قلت هما متضادان ليصح
حكم الكلي بكون كلما فيه علمية موثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية الموثرة في اسم لكان
ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية الموثرة واما بيان تضادهما فما تقدم واعترض على
قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم يكن العلمية موثرة معهما ان كانت العلمية
اذن طارية عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طريان العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا
في اصمت لان كلامه في العلمية الموثرة ولو اتفق اجتماعهما لم يكن العلمية موثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان معدولا
عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا يوثر فيه العلمية الطارية كما في حمراء وسعدى مؤنث اسعد علمين بل لو كانت
الاسباب الثلثة مجتمعة لم يطرأ بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين فيها غير معينين
فيكون للعلمية تاثير بكونها احد الثلثة الموثر اثنان منها ويمكن ان يجوز اجتماعهما ويمنع طريان العلمية اذن على العدل
والوزن كما في نحو اصمت على ما مر والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على
ما بينا قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من
اعتبار متضادين في حكم واحد قوله اعتبارا للصفة منصوب على انه حال من سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا
او مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش
لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف
اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المص عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار
ذلك الوصف الزائل بخلاف الاحمر المنكر فذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم
والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم
الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما
في حالة واحدة كما اذا حكمت بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان
لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة واحدة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة
الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان
اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية
فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي في التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك
ثم نكر فيه لجاز بالنظر الى اللفظ لزوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء باي حال وبل
كان فيه خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف
الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه
في حال العلمية ايض لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها
في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلا ما يلمح ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي
بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط

خلافه فى نحو احمر انما هو فى مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله فى افعل فعلاء وفى فعلان فعلى
واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف
الاصلى كما اعتبر فى نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان فى احمر اما الاول فلضعف افعل
التفضيل فى معنى الوصف ولذا لا يعمل فى الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من التلبس بافعل الاسمى الذى لا معنى للوصف فيه
كافكل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلثبوت عمله فى الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق
الظاهرة فى الوصف يكفى فى بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل
الذى هو وصف واما الثانى فانما وافق الاخفش سيبويه فى منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامته
للوصف اعنى من بخلاف باب احمر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف كما ذكرنا والكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن ثم
لا يفصل بين افعل التفضيل من حيث المعنى الوصفى فلو نون لكان الثانى متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال ولو سميت
رجلا بالجمع الذى يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه فى معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل مثل
العلمية والتجى عنه معنى الوصف على ما تقدم فى جمع هذا حكم جميع ما لا ينصرف فى حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير
يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى اخر لانه يفك الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك لوزن مراعى فى العدل
اذ العدل امر لفظى وكذا الجمع الاقصى يختل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال فى رباع ومساجد ربيع ومسيجد ولو
سميت بالجمع المذكر ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير
لا يذهب بالتانيث المعنوى الذى فيه فيكون كعناق اذا صغرت بعد التسمية به ويختل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم
يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخنيفض ودحيرج فى خضم ودحرج اذا سمى به واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله
كما يقول فى تصغير احمد ويرجس ويشكر وتغلب احيمد ويريجس ويشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو بيطر يبيطر
واما ان عرض الوزن فى المصغر ولم يكن فى المكبر كما تقول فى تضارب علما تضيرب وفى تحلى تحيلى فبعضهم لا يعتبر العروضه
والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وزن مستانف ومن ثم قالوا فى تصغير ادور ادير غير مصروف اعتدادا بالصفة العارضة
فى التصغير التى هنا قال بعضهم يعتبر الوصف العارض فى التصغير التى هنا لكونه مستانفا كما اعتد بالوصف العارض نحو
مثنى وثلث لكونه وضعا مستانفا فلا ينصرف ادير مع تصغير ادور للوزن والوصف العارض فى التصغير والدليل على عروض
الوصف فى التصغير قولهم غليمون ورجيلون فى جمع مصغر غلام ورجل فكان القياس ان ينصرف العلم فى نحو حميزة فى تصغير
حمزة لعرض الوصف المنافى للعلمية اذ انه لما لم يكن ظاهرا فى التصغير لم يعتد به والدليل على خفاء معنى الوصف فى المصغر
عدم جريه صفة فلا يقال شخص رجيل وبما قال نظرا الى انه لم يكن ظاهرا لم يعتد به فى ادير والاولى ان يقال لا تنافى بين الوصف
والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر فى باب منع الصرف هو الذى وضع صحيح التعيين لتخصص الذات المبهمة المدلول
عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما يتبين فى مثل هذا الوصف فهى المطلوبة فى غير المنصرف واما الالف والنون
فيقول ان بقى الالف فى التصغير كما كان فلا يخل الا التى غير بهما نحو سكيران وعثيمان فى سكران وعثمان وان انقلب ياء
كما تقول فى سلطان سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما ينقلب الفه مما لا ينقلب يتبين فى التصريف فى باب التصغير فعلى هذا
التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه لا يخل بالوصف والعلمية والتانيث
والتركيب والعجمة قوله وجميع الباب باللام والاضافة ينجر بالكسر اى كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر اعلم ان من ذهب
فى منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل متابعة التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف
التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذف لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم والاضافة مشعرة بعدم
تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقد مر فى بيان نونى المثنى والمجموع ويجوز ان يقال لما عاقبت اللام والاضافة
التنوين صارتا كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة
لانهما من خواص الاسماء فيترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب فى الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما
منصرفا او باقيا على عدم الانصراف فى اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثالث ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه
بحرف جر ظاهرا ومقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاول اولى قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية
قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والمنصوب فى الاصل فضلة
لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور فى الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه
قوله هو ما اشتمل ذكر التمييز مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى الخبر الضمير اعنى ما لان المبتدا هو الخبر

يجوز مطابقته المبتدأ له كمطابقته للمعود اليه ومثله قولهم من كانت امك ونعنى باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه

بحيث يكون علم الفاعلية كالابتدائية والخبرية وما يجرى مجراها فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدا

والخبر وخبر ان واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التى لنفى الجنس اذ دل كل واحد منها على كون الاسم الذى هو

فى اخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان

الرفع فى المبتداء والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بيّنا بل هو اصل فى جميع العمد على ما تقرر قبل قوله فمنه

الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه قوله فمنه الفاعل اى

مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدا والخبر حملا على معنى ما انما قدم الفاعل على ساير المرفوعات بناء منه على انه

اصل المرفوعات ولهذا سمى الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند قد عرفت فى حد الكلام معنى الاسناد

ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحو بعت وهل ضرب زيد قوله او شبهه يعنى به اسم الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور والمرتفع بهما الضمير فى نحو زيد

قدامك او فى الدار او الظاهر نحو زيد قدامك غلامه لكون الرافع فى الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه

الظرف والجار والمجرور على ما يجئ فى باب المبتدا قوله وقدم الضمير فيه للفعل او شبهه وفى عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه

عن المبتدا لان نحو زيد فى قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه فى الحال او فى الاصل كما

فى حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدا وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع

مسند الى المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدا وكل خبر غير رافع لشئ كالجوامد فهو وحده

مسند الى المبتدا نحو انت زيدان قيل فالمبتدا فى قولك قائم زيد يدخل فى حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو مؤخر

تقديرا وتقديمه كلا تقديم قوله على جهة قيامه اى قيام الفعل وشبهه والضمير فى به لما اى على طريقة قيامه به وشكله

سواء كان قائما او لا يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته والجار فى قوله على جهة متعلق

باسند او صفة لمصدره اى اسنادا على طريقة اسناد القيام ويعنى بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فُعِل ويُفعَل والى

اشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد عدم التغيير فكل ما اسند اليه الفعل

على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال

المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما الصدور عن احدهما

والوقوع على الاخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشرى فاعل اصطلاحا

ولا يحتاج ان عناه ليدخل فى الحدود عند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظى راجع الى انه هل يقال له فى اصطلاح النحاة

فاعل او لا وليس خلافا معنويا وتمثيله بزيد قائم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على

ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل فى الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا فى حد العامل ان الموجد للاعراب

انما هو المتكلم لكن النحويين جرى عادتهم بان ينسبوا العمل الى الكلمة التى بسببها يحصل المعنى المقصود فى المعرب لا الى المعنى

المقتضى كما قالوا فى المضاف انه العامل لا الاضافة وقد ذكرنا فى حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله

والاصل ان يلى الفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا يلى فعله اى يكون بعده بلا فصل من قولهم

وليك الشئ اى قرب منك قوله فلذلك جاز اى جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل وذلك

ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلى الفعل فهو مقدم

على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر فذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه

فاعل واصل الفاعل ان يلى الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بعده

الا فى ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما اولا ثم مفسرا ليكون اوقع فى النفس كما يجئ وليس هذا الغرض مقصودا

فيما نحن فيه او فى الضمير الذى يجئ بمفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجاء به الا لغرض رفع الابهام

عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيدا فى مسئلتنا فانه يجئ لكونه مفعولا لا لكونه للتمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشئ

من يجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام فاما اذا جئت بعده بشئ الغرض الاصلى منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفى

فى التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلى منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائى فى باب التنازع اعمال الثانى اذا

توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجئ خلافا للبصريين وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جنى نحو ضرب غلامه زيدا

اى اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل فاستلزمه

يقول جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ويقول لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع
ويجوز النار بل ورب الجزي واصحاب لعصيان ويقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب والاولى تجويز
ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا يقول يحسن اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة المفعول
الاول قبل الثاني وان تأخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجيء في مفعول ما لم يسم فاعله ويقبح نحو اعطيت صاحب الدرهم فلذا ضرب غلامه
زيدا وكذا اذا كان للفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قلت باخيه
زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اي من قومه فمن ثم حسن رجوع الضمير الى المتأخر عنه في المسئلتين قوله واذا انتفى
الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه هذا بيان لما يعرض فيوجب
تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التأخر عنه قوله لفظا منصوب على التمييز اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما
اي الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام اي اذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة
الدالة على التمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اي الاعراب لمانع والقرائن اللفظية
والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجيء فيلزم كل واحد مركزه ليعرف بالمكان الاصلي
والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل
نحو ضربت موسى حبلى واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى والمعنوية نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف
المرتضى المصطفى صلى الله عليه واله ونحو ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان
المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او ضميرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا
فان قيل ففي المثال الذي اوردته اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت لما كان التاء
فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب لاتصاله بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل الا ترى الى سكون لام ضربت بخلاف
ضربك وذلك انهم لا يجوزون توالي اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها بخلاف
نحو ضربك فان المفعول فضلة بمعنى انه ليس من تمام الكلمة فصار ضمير المفعول في ضربتك كانه متصل بالعامل اما لو تقدم
المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان
من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع مفعوله بعد الا اي مفعول الفاعل نحو
قولك ما ضرب زيد الا عمرا وينبغي ان يعرف انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب
ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية والمفعولية والحالية او غير ذلك محصورا في المتأخر وما لذلك المتأخر من تلك
المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة في عمرو اي
ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو ففي الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا
الا زيد اي مضروبية عمرو مقصورة على زيد اي لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير
عمرو ايضا وكذا في نحو ما جاءني زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا
تبين ان ضرب زيد في قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان
يقدم عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا
يجوز واما ان يقدم عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب
احد احدا الا عمرا وزيد اختل ايضا لان مضروبية عمرو في اصل المسئلة اعني ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقدم
المذكور الان صارت مضروبيته مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا
نحو ما ضربني الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما او ذكرتهما عامين
فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيدا
وما ضرب احد الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا اي المستثنيان غير
محتملين وانما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء
يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على
عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد فيختص مضروبية عمرو بزيد وذلك عكس المعنى هذا مع ان استثناء شيئين
باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان
لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول في البدل ما سمى احد شيئا الا عمرو الدينار ويجوزه مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا

فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك لان الاسمين
يكونان بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اى كانهما وقعا قبل الا وليسا مستثنيين فكانك قلت ضرب زيد
عمرا ولو مثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا
وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الآخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا
او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيدا الا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا
كالواقعين قبل الا وهو يضعف عن استثناء شيئين بالا على وجه المذكور فان استدل من اجازه مطلقا بقوله وما نراك اتبعك
الا الذين هم اراذلنا بادى الرأى فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما نراك اتبعك احد فى حالة الا اراذلنا فى بادى الرأى
اى بلا روية فللغير ان يعتذر بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا فى بادى الرأى وبان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز
فيه ما لا يجوز فى غيره وان اردت فى اصل المسئلة اعنى ما ضرب الا عمرا زيد ان زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد
ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى
بها الا ان يكون معموله الواقع بعد الاستثناء هو المستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءنى الا
زيد الظريف او معمولا لغير العامل فى المستثنى نحو قولك رايتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى
من جملة مستانفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءنى الا زيد بمعنى ما جاءنى غير زيد وجاءنى زيد فاختصر الكلام وجعل
الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول فى الحيز الاجنبى عن عامله اما المستثنى بعد المستثنى لان المستثنيين تعلق
بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشئ الواحد واما نحو ضاحكا فليس فى الحيز الاجنبى عن عامله اذ قولك اذ لم يبق
الا الموت معمول رايتك وضاحكا معموله الآخر فاذا ثبت هذا فان وقع معمول آخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة
اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا فى الشعر كقوله كان لم يمت حى سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكقوله الا اشتهى
يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اضمر له عاملا آخر من جنس الاول اى قامت النوائح واشتهى باب الامير كارها و
والكسائى جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا اولا كما فى
قولك ما مررت الا راكبا بزيد فى الشعر وفى غيره بلا تقدير لناصب ولا رافع وابن الانبارى جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب
فتبين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى اولا كما مضى فلا يجوز فيهما
ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت فى اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد
الا زيدا فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعده احد شئ يمكن ان يضرب زيدا كما كان فيما ضرب زيد
الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا قوله او معناها يعنى ما فى انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين
ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا فيما ضرب زيد الا عمرا وقد خالف
بعض الاصوليين فى افادته الحصر استدلالا بنحو قوله عم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء لمن اعتق واجيب بان المراد فى الجزء من
الثانى التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا للمعتق كقوله عم لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد قوله فاذا اتصل به ضمير مفعول
او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره بيان ما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اى تاخير الفاعل
عن المفعول قوله اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير راجع الى مفعول وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب
زيدا غلامه اذ لو قدم منه لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغى ان يكون عند الاخفش وابن جنى كما تقدم وكذا
الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا نقل
ولو قيل بجواز اكرم رجل هندا ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبى غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول
اذ الاتصال الذى بين الاولين اقل مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اى وقع الفاعل بعد الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد او
معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه فى وجوب تقديمه فى ما ضرب زيد الا عمرا و
ان مضروبيته ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا انعكس المعنى ولو قدمته معها
لجاء المحذور المذكور قوله او اتصل مفعوله اى كان مفعول الفاعل ضميرا متصلا وهو غير متصل اى الفاعل غير ضمير
المتصل وغير الضمير المتصل اما ضمير المنفصل نحو ما ضربك الا انا او مظهر نحو ضربك زيد وانما قيد بقوله وهو غير
متصل لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا
فى مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ووجوبا فى مثل وان احد من المشركين
استجارك وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جوازا الا يحذف شئ من الاشياء الا لقيام قرينة

المستثنى د

فانه علم طرف ذلك الحيز عنه متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه و تابع المستثنى بعده

المحذور د

يجوز د

قبله د

سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى
ومن ثمة قالوا في جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذي انه رفع لانه السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان زيدا فان الاولى
نصب الجواب كما يجيء في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاصل تقديم المسؤل عنه فالاولى ان يقدر
زيد قام بلى قولهم الا حظية فلا الية برفع حظية من باب حذف الفعل بلا خلاف اي ان لا يتفق لك حظية من النساء فانا
لا الية اي غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروى النصب فيهما على تقدير ان لا اكن حظية
فلا اكون الية قوله ولبيك يزيد ضارع هذا ايضا من جنس الاول اي مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال ايضا هنا مقدر مدلول
عليه بلفظ المبني للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسال عنه فكانه قال لما قال ليبك يزيد سائل سائل من
يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع والسؤل في الاول مصرح به والبيت للحرث بن نهيك تمامه ومختبط مما تطيح الطوائح يقال
بكيته اي بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضا
الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي برائحة الفعل اي يبكيه من يضرع
ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي في المعنى والمختبط الذي
يأتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصى ليسقط ورقها مما تطيح اي تذهب
وتهلك والطوائح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح اي ذهبت به ورمت به ولا يقال المطوحات ولا
المطيحات وهو اما على حذف الزوائد مثل ورس وارس واعشب فهو عاشب وعلى النسب مثل ماء دافق اي ذو دفق يقال
طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل وقوله مما تطيح متعلق بمختبط
اي يسال من اجل اذهاب الوقائع ماله وما مصدرية او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى
التي اي لاجل خلال الكرم التي طوحتها الطوائح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية يوردها الماضي بصورة الحال اذا كان الامر
هائلا لتصويره للمخاطب نحو قولك لقيت الاسد فاضربه فاقتله قوله ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك انتصا
جوازا ووجوبا على انهما مصدر لقوله يحذف حذفا جائزا او واجبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر
لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير
ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم لتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود
منه وايضا في ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم
بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فمثالنا
على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين
من نحو لا تجزعي ان منفسا اهلكته ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع لمنفسا اي ان هلك منفسا او ان هلك منفس وهو
مع ذلك مردود على ما يجيء الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا
زيد قام اعني كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوع
للثبوت والتحقق فهي اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجيء في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى
الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونا معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو
قوله تع لو ان الله هداني اي لو ثبت وتحقق ان الله هداني فان مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذفان معا مثل
نعم اي يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجيء في التنازع وانما حكم بعد نعم بحذف
الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الافرادي ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد
المعنى الكلامي المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقته لفظة نعم وذلك الكلام في مثالنا
جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اي نعم زيد قائم وحذف
الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية
نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين لو قال الفعلان فصاعدا
او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قائم وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت
واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل في العمل وهو الفعل وعلى اقل المتعددات وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما انما
قال ذلك لان بعض المضمرات لا يقع تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع فيه يجوز ان يكون متصلا او منفصلا ولا يدخل
التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه

الورس نبت اصفر يكون باليمن يتخذ منه الغمرة للوجه يقال منه اورس المكان واورس الرمث اي اصفر ورقه بعد الادراك فهو وارس ولا يقال مورس وهو من الشواذ

رجل نهيك اي شجاع لانه نهيك عدوه اي تبالغ فيه

اي بخلاف

الخلال جمع خلة بفتح الخاء وهي الخصلة وهذا اللفظ اذا كان مفتوح الخاء معناه الفقر والخصلة واذا كان مضموما معناه المحبة واذا كان مكسورا معناه بطانة الغمد وقيل غلافه

يقال لفلان منفس ونفيس اي مال كثير

كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله فى المضمر المتصل بالعامل الاخر لان المتصل يجب اتصاله
بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل بان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع
هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذى التزمه البصريون وهو ان الاول
اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والغيبة فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو
الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الاضمار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اى هو اعنى زيدا
وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر فيما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من نحو ما ضربت وما
قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فينحصر الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كانا مثبتين له وشرط
باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار فى الملغى وان كان الاضمار فى الملغى مع الالف فى الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا
انا انه لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى فى التنازع يجب ان يكون خاليا عن العمل فى
المتنازع وفى نائبه اعنى الضمير كضربت واكرمنى زيد وكذا ضرب واكرمت هند عند الكسائى او يكون فيه نائب عن المتنازع
اعنى الضمير فى نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو المعمل ولا يظهر فى الا انا الذى بعد ما ضرب نيابة
عن الا انا الذى بعد ما اكرم كما ظهرت فى الضمير بانيابة عن الزيدين فى قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون
ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للاخر على السواء وكذا يجب ان يقول فى الثانى ما قام الا
هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله فى كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند
الكسائى ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثانى كما هو مذهبه على ما يجئ ويلزم البصريون ايضا فى هذا المقام
متابعة الكسائى فى مذهبه لانهم يوافقونه ههنا فى انه من باب الحذف لا الاضمار حذفوا واحدا فوا الفاعل مع الالدلالة الثانى
عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثانى فى المنفصل المرفوع يجئ مثله فى اعمال الاول فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا
منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثانى
او من الثانى مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو وثقت ووثقت بك فعلى
هذا يجوز التنازع فى المضمر المنفصل المنصوب والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت
وبك وثقت ووثقت فقول المص ظاهرا غير وارد مورده وكذا قوله بعدها لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما
اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت قوله فقد يكون اى التنازع اعلم ان العاملين فى التنازع
على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا فى التنازع فى الفاعلية حسب نحو
ضربنى واكرمنى زيد او فى المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او فى الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا
ولم يذكر المص هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا فى الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا فى الفاعلية
وتنازعا ايضا فى المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثانى للمفعولية نحو ضربنى واكرمت
زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمنى زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اى التنازع فقد يتنازع
اى فقد يتنازع الفعلان فى الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين
لانهما تنازعا فى ذلك القسم فى الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين فى التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين
من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام قوله ويختار البصريون اعمال الثانى والكوفيون الاول اى البصريون
يقولون المختار اعمال الثانى مع تجويز اعمال الاول ايضا كذا والكوفيون يقولون المختار اعمال الاول مع تجويز اعمال الثانى وانما
اختار البصريون اعمال الثانى لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول فى العطف
فى نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبى بلا ضرورة ولعطفت على الشئ وقد بقيت منه بقية وكلاهما
خلاف الاصل ولا يجئ هذه العلة فى غير العطف نحو جاءنى لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى
لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب مقدم من احتياج الثانى ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم
قوله الاول اى اعمال الاول قوله فان اعملت الثانى اضمرت الفاعل فى الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائى وجاز
خلافا للفراء وحذفت المفعول فى الاول ان استغنيت عنه والا اظهرت هذا بيان انه اذا اعملت الثانى على ما هو اختيار
البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو
ضربنى واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون فى الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فيقول ضربنى واكرمت زيدا وضربانى واكرمت الزيدين وضربونى واكرمت الزيدين وضربتنى واكرمت هندا

فيما اكرم وكذا الا
زيد مستثنى من المتعدد
المقدر

وبك وثقت و
بك وثقت

قيل فيه بحث لان الاختلاف انما
يتاتى فى التاخر لا فى المتقدم لان
الاول اقرب اهم لا فى المتوسط
لان العارض فى الاول قد يسقط
عليه ولا في نقل للاصل فى الاكثر
مع ما ديمان فى القرب وانما
الاول بالاهمية منه

كان فى بعض النسخ قوله
وحذفت المفعول كتبوا
ههنا واعادة الشارح
بعد لان يشرح على ما هو
عادته ش
منه

ضربانی واکرمت الهندات ضربتنی واکرمت الهندات ویلزمهم الاضمار قبل الذکر کما ذکرنا قبل والکسائی یحذف الفاعل من الاول
حذرا من الاضمار قبل الذکر فی حاله کما قیل فکنت کالساعی الی مثعب موائلا من سبل الراعد وذلک لان حذف الفاعل اشنع
من الاضمار قبل الذکر لانه قد جاء بعده ما یفسره علی الجملة وان لم یجئ لمحض التفسیر کما جاء فی نحو ربه رجلا فهو یقول ضربنی
واکرمت زیدا او الزیدین او الزیدین او هندا او الهندین او الهندات ونقل المصری عن الفراء منع هذه المسئلة ای اعمال الثانی
اذا طلب الاول للفاعلیة وقال انه یوجب اعمال الاول فی مثل هذا والنقل الصحیح عن الفراء فی مثل هذا ان الثانی ان طلب ایضا
للفاعلیة نحو ضربنی واکرمنی زید جاز ان تعمل العاملین فی المتنازع فیکون الاسم الواحد فاعلا للفعلین لکن اجتماع المؤثرین
التامین علی اثر واحد مدلول علی فساده فی علم الاصول وهم یجرون عوامل النحو کالمؤثرات الحقیقیة قال وجاز ان تاتی بفاعل الاول
ضمیرا بعد المتنازع نحو ضربنی واکرمنی زید هو جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذکر وان طلب الثانی للمفعولیة
مع طلب الاول له لاجل الفاعلیة نحو ضربنی واکرمت زیدا هو تعین عنده الاتیان بالضمیر بعد المتنازع کما رایت کل هذا حذرا مما لزم
البصریین والکسائی من الاضمار قبل الذکر وحذف الفاعل قوله وحذفت المفعول ان استغنیت عنه والا اظهرت یعنی اذا اعملت
الثانی وطلب الاول للمفعولیة فالواجب حذف المفعول ووافق البصریون ههنا الکسائی فی حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف
هنا ایضا کان الوجه للزوم الاضمار قبل الذکر الا انه تعذر لان الفاعل لا یحذف وفی المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة یحذف
فی السعة فکیف مع مثل هذا المحوج اعنی الاضمار قبل الذکر قوله ان استغنیت عنه فی مثل ضربت واکرمنی زید لانه لو قلت ضربته
واکرمنی زید وقال المالکی یجوز ذلک علی قلة قوله والا اظهرت یعنی ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلک لکونه احد مفعولی باب
علمت مع ذکر الاخر فانه لا یجوز حذفه علی ما هو المشهور عندهم وذلک لکون مضمون المفعولین هو المفعول الحقیقی لان
المعلوم فی قولک علمت زیدا قائما مصدر المفعول الثانی مضافا الی الاول ای علمت قیام زید بخلاف مفعولی اعطیت
زیدا درهما معطی وکذا الدرهم ولا یجوز ایضا اضماره لکونه اضمارا قبل الذکر فی المفعول لا فی الفاعل فلم یبق بعد تعذر الحذف
والاضمار الا الاظهار واعترض علی هذا بانه یجوز فی السعة وان کان قلیلا احد مفعولی باب علمت عند قیام القرینة
لان کل واحد منهما فی الظاهر منصوب براسه ظاهر فی المفعولیة کمفعولی باب اعطیت وقد جاء ذلک فی القران والشعر قال
ولا یحسبن الذین یبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خیرا لهم ای بخلهم هو خیرا فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا علی
غراتک انا قبل قد ما شنی بنا الاعداء ای لا تخلنا اذلاء فحذف ثانیهما سلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع الاضمار نحو حسبنی
وحسبت زیدا قائما لکونه اضمارا قبل الذکر فی المفعول قلنا ان جاز الحذف فی هذا المفعول فاحذف وان لم یجز فهو کالفاعل
فلیجز فیه ایضا الاضمار قبل الذکر لمشارکة الفاعل فی علة جواز الاضمار قبل الذکر وهو امتناع جواز حذفه سلمنا انه یمتنع الاضمار
قبل الذکر فی مطلق المفعول لم لا یجوز اضماره بعد الذکر کما هو مذهب الفراء فی ضربنی واکرمت زیدا هو فیقول ههنا حسبنی
وحسبت زیدا قائما ایاه کما ذکر الاستراباذی فی هذا والحق ان یقال فی هذا الاخیر ان الفصل بین المبتدا والخبر باجنبی قبیح ولا
سیما اذا صار فی تقدیر اسم مفرد بسبب کون مضمونهما معمولا حقیقیا کعلمت وبابه قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل
فی الثانی والمفعول علی المختار الا ان یمنع مانع فتظهر هذا بیان انه اذا اعملت الاول علی ما هو اختیار الکوفیین فکیف یکون
حال الثانی فقال لا یخلو اما ان یطلب للفاعلیة او للمفعولیة ویقول فی الاول ضربت وضربنی زیدا وضربت وضربانی الزیدین وضربت
وضربونی الزیدین وضربت وضربتنی هندا وضربت وضربتانی الهندین وضربت وضربننی الهندات بضمیر الفاعل فی الثانی
علی وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه لیس اضمارا قبل الذکر لکون المتنازع من حیث کونه معمولا للاول مقدما علی العامل
الثانی تقدیرا وان کان موخرا لفظا قوله والمفعول علی المختار ای واضمرت المفعول ایضا فی الثانی کالفاعل علی الوجه المختار
فیکون ضمیرا بارزا ولا یحذفه نحو ضربنی وضربته زید ویجوز حذفه ایضا لکونه فضلة اما اختیار الاضمار فلان الثانی اقرب
الطالبین فالاولی اذا لم یحظ بمطلوبه مع الامکان ان یشتغل بما یقوم مقام المطلوب ویخلفه حتی یترک ذلک المطلوب للابعد
الذی حقه ان لا یعمل مع وجود الاقرب وحتی لا یظن بسبب عدم تاثیره فیه مع القرب انه لیس مطلوبه وانه موجه الی غیره فلما
اتفق البصریون والکوفیون فی مثل هذه المسئلة اعنی اذا اعملت الاول والثانی طالب للمفعول علی ان المختار اضمار المفعول
فی الثانی کان خلو الثانی عن الضمیر فی قوله هاؤم اقرؤا کتابیه وقوله تع اتونی افرغ علیه قطرا دلیلا للبصریة علی ان المختار
اعمال الثانی والا کان افصح الکلام ای القران علی غیر المختار ای علی حذف المفعول من الثانی عند اعمال الاول قوله الا
ان یمنع مانع من الاضمار فتظهر وذلک اذا کان ذلک المعمول احد مفعولی باب علمت ویلزم من اضماره مطابقا للمعود الیه
مخالفة بینه وبین المفعول الاول فی الافراد او التثنیة او الجمع او التذکیر او التانیث نحو حسبنی وحسبتهما منطلقین
الزیدان منطلقا فان المتم لم یجز حذف منطلقین لکونه ثانی مفعول حسبت ولا اضماره لانک لو اضمرته مثنی لیطابق

مفعول

قوله الا ان یمنع مانع

مفعول

المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب لمخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمر ثم مفردا ليطابق المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار واجب اضماره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذ لم يلتبس المخالفة بينهما قال تع فان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد ياتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبلتني وحسبتهما اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتهما اياها هندا قائما وفي كل هذا القبح حاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتداء والخبر في الاصل قوله وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وايضا لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر فيه. دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر دون الامر الاخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخر اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو ينتفي شرطها وجزاؤها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان النفي في النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الاخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك ولو شتمتني لما اكرمتك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع فنقول اوله ولو انما اسعى لادنى معيشة وقوله ان ما اسعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال وقوله كفاني جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء بجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال ولا سلمنا ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت فالام توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى المجد المحذوف لدلالة عليه بقوله بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكنت اكتفي بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا كما في قوله تع يقبض ويبسط اي له القبض والبسط فكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقر واطمئن ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي مؤصل مدخر لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمروا قائما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه اياه زيد عمروا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى ان يقال واعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن وما اكرمه زيدا على اعمال الاول قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم

هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت

والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره

فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثاني قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فعل ويفعل اي الى فعل ويفعل ونظائرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل اخره حتى يعم افعل وافتعل واستفعل وفعل وفوعل وتفعلل وفعلل وامثالها ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يعم يفتعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمروا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمروا فاضلا والثاني والثالث مفعولا

اوله ولو انما اسعى لادنى معيشة

لان المعنى وجدان قليل من المال مع السعي والجهد يشق منه

باب مفعول ما لم يسم فاعله

علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت لثالث مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف
او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندنا وابوه منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل اما الظرف الذي لم يتصرف فلزوم
نصبه على الظرفية وانجراره بمن نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه
ايضا بلى اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تع يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ
وكذا قد يجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته كقوله تع وتبين لكم كيف فعلنا
بهم وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بهم اولم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو تبين لكم كيف فعلنا واما اجازة الكسائي والفراء
من قيام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من
عوامل المبتدا والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي ولا يحذف المبتدا الا مع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر
كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل لو لا انه مسند
اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمروا فاعجب
مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شيء اسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما
يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما المتأخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل
اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه
يجوز نيابتها نيابة عن الفاعل ~~معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير~~ يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه يجوز نيابتها نيابة
عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان
مبتدا فلا يجوز في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهكذا كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في
نحو قولك اعلمت زيدا اباك فاذا التزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام
الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلم
زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا التبست بحالة نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم
يلتبس لقرينة جاز العدول كقوله تع ارايت من اتخذ الهه هواه هذا مع انه لا شك في هذا كله ان قيام الاول في علمت واعلمت
مقام الفاعل اولى اما في علمت فلكونه بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصقبه واما في اعلمت فلهذا ولكونه فاعلا بالنسبة
الى الثاني والثالث لانه عالم وقيام الثاني في اعلمت بعد الاول اولى من الثالث ولا يلتبس مع لزومه مركزه نحو اعلمت زيدا اباك
قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات
الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من حيث
المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا لا بد له المجرور مفعولا به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات
الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فمن ثم
لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع انه مع الواو
التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى
ليسا من ضرورياته واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الحال فانها
وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد
المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لساير المنصوبات
هذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه
واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو
الكلابا وامثاله ومنع الجزولي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك
الخير والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول بشرط تقدمهما
على المفعول به ووجهه ضعيف والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد جاز عند سيبويه اضمار المصدر
المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر
المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستحسن به اي استحسن قيامي ويشترط في المفعول
المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج
الفعل اليه ليصيرا معا كلاما ولو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغنى بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال

وقوله اولم يهد لهم كم ... كيف فعلنا بهم ١٢

لا محكية او مؤولة بالمستثنى ... والتقديم ... قيام ثاني مفعولي ثالث مقام الفاعل ١٢

من حيث المعنى ان جاز ان لا يذكر لفظا كان الفاعل من ضروريات الفعل

والخبر
المبتدأ

ضرب ضربا او الضرب الفلاني ولذلك قال المص ضرب شديد وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال
ضرب شيء ولا جلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء المعلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها ويشترط
في الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم
في غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت في دار ضرب اي ضرب فيها قوله تع كل اولئك كان عنه مسئولا عنه مرفوع المحل بمسئولا
المقدر المفسر بمسئولا الظاهر كما في قوله تع وان احد من المشركين استجارك لكن ليس في مسئولا المفسر ضمير كما كان في استجارك
المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول والاكثرون على انه اذا فقد
المفعول به فتساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة حرف
ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان
يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن الى اختياره قوله والاول من
باب اعطيت اي مما له مفعولان اولهما ليس بمبتداء وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد
عاط اي اخذ والدرهم معطو وفي كسوة عمرو جبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا في غيره قوله ومنها المبتدأ والخبر فالمبتداء هو
الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم
وما قائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة اعلم ان المبتدا اسم مشترك
بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجمعهما في حد فعرف
المص لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمص العوامل اللفظية في حد المبتدا بنواسخ المبتدا وهي
كان وان وظن واخواتها وما ولا والاولى ان يطلق ولا يخص عامل دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجيب عن قولهم بحسبك
زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانهما معدومان وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو معطوف على
محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف
الزائدة التي لا فائدة فيها الا التوكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو
المبتدا ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع ووجه الاشكال
هو ان ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائدة فاسمها اذن ليس بمجرد عن العوامل اللفظية وهو مبتدا والا لم يجز الحمل على موضعه
بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدا فان قيل نحو لا تحمل الصفة
المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد خرج اذن هذا
المركب عن حد المبتدا لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد
لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه
لا يصح فيه دعوى التركيب فيصير دونهما كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تع سواء
عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال ان انذرتهم مبتدا لتاوليهما بالاسم اي سماعك بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وكذا
ولو قال المبتدا الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم
تركب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدا الثاني فبقوله مسندا اليه خرجت الثلثة قوله او الصفة الواقعة الخ هذا
هو حد المبتدا الثاني والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدا الاول فقالوا ان خبره محذوف تسد فاعله مسد الخبر وليس
بشيء بل لم يكن لهذا المبتدا اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى
كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر
ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
قوله رافعة لظاهر احترازا عن نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانه خبر ونريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن
سواء كان مظهرا نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قولك هما فاعل مع انه ضمير قوله بعد
حرف النفي والف الاستفهام مثبتة نحو ما قائم الزيدان وان قائم الزيدان واقائم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش
والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قائم الزيدان كما يجوزون
في نحو في الدار زيدان يعمل الظرف بلا اعتماد واجرى نحو غير قائم الزيدان مجرى ما قائم لكونه بمعناه قال غير ماسوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي علي كما يجي في باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم
لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك ويخطيء يوم لا اصيد فيه اي يقل ويندر فهذه كلها مبتدءات لا اخبار لها لما فيها

من معنى النفي فيلزم الصدر ورب عند ابي عمرو مبتدأ لا خبر له كاقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي كما يجيء في باب حروف الجر يجوز عند الاخفش والفراء فأيما الزيدان فأيما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديره فعلا معه كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذينك في شيء بل هما تطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا معهما واما العامل في المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شيء واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء لخصوصيته فالعامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه في المبتدأ الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شيء آخر في المبتدأ الثاني وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ ويحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قوينا هذا في حد العامل وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجيء قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان يكون مفردة او لا فان كان مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفردا او لا فللمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الآن والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والعامل في المبتدأ الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شيء آخر وعلى ما اخترنا في حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدأ الاول والثاني والاسماء المعدودة قوله المسند اخرج منه المبتدأ الاول والاسماء المعدودة قوله المغاير للصفة المذكورة اخرج للمبتدأ الثاني قوله واصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والغي الامر المعنوي اعني تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ لا المطرو عليه واما وجوب تقديم الحكم في نحو اقائم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الآخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فارادوا في الجملة المركبة منهما ان يتم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايذان من اول الامر انها فعلية ولو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذ امكن صيرورته كلاما باسم آخر قوله ومن ثم اي ومن جهة كون اصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة يعني ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم والتقدير زيد في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها في الدار اي امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون مضمرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ الخبر كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التي يجب تنكير المبتدأ قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما قول المصنف ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بما حكم به كان بغير الحكم تخصيص فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فضابط تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصين بوجه او نكرتين غير مختصين شيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قائما في الدار

من معنى الفعل لا يدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها

للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل

دون

جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم يتخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى وجوه يومئذ ناظرة الى ربها ناظرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان قام رجل في الدار ولا انكر ان وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما ء التعجبية على مذهب سيبويه كما يجيء في بابه الثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده عن الحرب شر ما الجاك الى مخة عرقوب الثالث المبتدأ الذي خبره ظرف وجار ومجرور الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام ارجل في الدار ام امرأة وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامرأة الخامس ما بعد واو الحال نحو ما ارك الا وشخص يضربك والسادس بعد اما اغلام فليس عندك واما جارية فلا املكها السابع الجواب عنه نحو قولك رجل في جواب من جاءك اي رجل جاءني لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم امت في حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة اما قول المص في ما التعجبية وفي نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بغير الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن في تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تأخر لان التخصيص في الصورتين حاصل فظهر مما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا ينجع ايضا واما قوله في ارجل في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء باي نكرة كانت اذ كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكر ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامرأة لعدم لفظ ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء آخر ههنا يخصص المبتدأ قوله وفيما احد خير منك ان وجه التخصيص فيه ان النكرة في سياق النفي يفيد العموم فقولك ما احد خير منك جنس الانس بحيث لم يبق منهم احد وفيه نظر وذلك ان التخصيص يجعل البعض من الجملة شيئا اليس لنا بر اشاره وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص بعض الافراد لاجل العموم بشيء وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه واما اذا بينت انك تحكم على الواحد حكمك على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من ضمنت بخاف يحصل الفائدة منها بسبب التعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط فانه اذا ارتفعت بالابتداء ودون الشرط فانه لا يخصصها ارتفاع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي الدماميني كان الناس ثقتي ورجاه فانت ثقتي ورجائي وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط والاستفهام فحذفت لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعل لفعل مقدر او مفعول له او للظاهر فقولك من قام قمت اي ان قام انسان قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته اي ان انسانا ضربت فهذا مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اي ان من ضربته فهو مفعول للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا ما في نحو ما كان فليكن كذا وما تفعل افعل وما تفعله افعله وكذا كلمات الاستفهام وقوله في سلام عليك انه مختص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك وويل لك لان معنى الويل الهلاك ولو قدرت بضا ويلك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب المسند اليه وانما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقيل ان تقول سلام ربما ذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا انخزل ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتدأ القصيد وقال على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع الاول تذال مصونات الدموع السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وقلت سبحان الله لمعنى

سلام الله التي هي بمعنى مصدر سلمت فقول سلام عليك فعلى ما فسّر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي للفظ
سلام عليك وليس كذلك بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم
حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والمعنى على الحدوث فالمقصود الثبات والدوام رفع
سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدث فرفعوا سلام وكذا اهلك وبابك لك هلكت ويلا اي هلاكا فرفع
بعد حذف الفعل نقضا لغبار معنى الحدث قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف
اعلم ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له
وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما توهموا من قبل ابهام لفظ خبر
المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل ليس من فعل شيئا ففي قولك ازيد عندك
يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل
على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون
قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من عائد اي لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدأ معنى اولا فان كانت
لم تحتج الى الضمير كما في ضمير الشأن نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد منطلق لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا
بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها
جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض
الاخبار كما يجيء ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون
الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير
فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام
كما في البر الكر بستين لان التعريف غير مقصود فصح فهو كقوله ولقد امرّ على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي
في الخبر اي العامل فيه الخبر اي البر الكر كائن بستين كائنا منه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ
كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقال ثلاث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود فالان
كلهم ضربت بمعنى الجحد اي ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا بحجة اذ كل موجب يتهيأ رده الى الجحد كما تقول في زيد
ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال له لا تأثير للجحد في جواز حذف الضمير معه والسماع في غير ذلك اما في المجرور فنحو قوله تعالى ولمن
صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب
اجر او بصفة محلا نحو زيد انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة
وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة
احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله
رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في الخبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع
المبتدأ جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من
ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته فالحذف في الجملة اذا كانت خبر المبتدأ على ما قال سيبويه
يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في موضع التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة
اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظه الاول قال لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا
متيسر بجر منسئ واذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال
الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا و
وليس هذا في خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قائم ابو طاهر اذا كان زيد مكنيا بابي طاهر قال الله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا
لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم ومنع بعضهم غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر
بجملة اي ظرفا او جارا او مجرورا ولم يذكره لجريه مجراه في جميع احكامه حتى سمى بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ
عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم وكانه هو في نحو زيد اخوك وامهاتهم امهاتهم ارتفع
ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عند خالفه في الاعراب
فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر واما
البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظا اذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه وقال بعض النحاة العامل فيه

المبتدأ

المبتدأ وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار
والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل
من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كآكل وشارب وضارب وناصر
لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاصا لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل
اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا
شاهد له واما قوله تع فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر
الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل
لانا نحتاج الى ذلك المحذوف المتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل
اولى وايضا للقياس على نحو الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما يأتي وذهب ابن السراج
وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدأ ان يكون مفردا ولمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضي
نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد
فالمقدر في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان يكون المنسوب شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا
يقدر بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها
ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء والجواب ان الظرف في مثله ليس مستقرا اي متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد
الفاء نحو اما قدامك فزيد قائم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل
من الاعراب بعد ان لم يكن لا تدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف
معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند ابي علي هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو العامل المقدر
لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا الخلاف في ان الخبر
ايهما هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان فؤادي
عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب عنه الحال كقوله تع ففي الجنة
خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او مبتدأ او ذي حال او حرف
نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعد ان المصدرية
كقوله تع ومن آياته انك ترى الارض خاشعة لا صريح المصدر اما قوله أحقا بني ابناء سلمى ابن جندل تهددكم اياي وسط المجالس
فلاعتماد الظرف فيه انما عمل في ان بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في انها لا توصف مثله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر
مقدم على مبتدأ اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه
هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا
كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشيء لان حق
المبتدأ التقدم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز
تقديم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد
قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز نحو في داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد
فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دال على ان زيدا كان مبتدأ والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين
من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدأ حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه في نحو في داره
زيد فاما ما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقدم الاصلي والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عوض المضاف
اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك
في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة
له لعدم الفائدة الا في ثلثة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان
اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وقوله أكل عام نعم تحوونه اي حوايته الثالث ان يكون
اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك لا كوكب لليلة قال الله تع ليس لوقعتها كاذبة على تاويل ليس في وقت وقوعها نفس
كاذبة ويكون اسم الزمان مسؤلا به عن زمان خاص واسم العين عاما نحو في اي ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ويكون
ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شيء

كذا ههنا الاتحاد معنى الظرف في الصور فان في الدار مثلا معناه في صورة الصلة والخبر وغيرها واحد والعدم القائل بالفصل فتامل

سابقه
فان يك جثماني بارض سواكم

استفهاما او حرف
انظاهر ان يقال قال وكذا الخ

بموضعين

ازمان هو في غيره حاصر مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى لشرط حدوثه ثم شرط فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او الاكثر
وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية
ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعيض فلا يجيزون
صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب حملا والبصريين والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في للتبعيض وان كان
الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوه في المنكر للعلة
المذكورة وان وقع الفعل في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما
او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة وقد يرفع واما قوله تع الحج اشهر معلومات فللتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى استعداد له حتى كان
افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو
زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب وداري مني يمين او شمال
وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا اي مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو
مكان قريب ومثل عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجيء عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد
خلفك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الاحرس يل ما مهلا فالبحري
وسائر الكوفيين عن مكان واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبها اجماعا وان كان خبرا
عن المكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك جوزوا رفعه في السعة والمراد تعيين المنزلة من قرب وبعد قال ولا يستعمل منها الا
ما استعملته العرب فلا تقل هو مني مجلسك ومتكأ زيد ومربط الفرس قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان
مجلسك ومكان متكأ زيد وذلك لان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب والبعد ومما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب
اي هوان ومقعد القابلة اي قريب ومقعد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذؤيب فوردن والعيوق
مقعد رابئ الضرباء فوق النظم لا يتتلع اي عال مشرف كالامين على الياسرين فان مقعده اعلى منهم ليشرف عليهم كيلا يحولوا قال
بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا
فرفعها اولى قال لان الظرف حاو للمظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء وفيه نظر وذلك لان
الظرف في قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي
الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة والبعيدة نحو داري مني فرسخ
وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومني متعلق
بمدلول الخبر اي بعيدة مني هذا القدر وكذا قولهم هو مني فوت اليد اي اذا مددت اليه يدي لم انله وهو مني دعوة الرجل
اي اذا صاح الرجل بلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو قولك داري
خلف دارك فرسخين ومثله زيد يوما او ليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذا
مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي تباعدت فرسخين فالفرسخان متعدان لها كما ان الماء في امتلاء
الاناء ماء مالي ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت انملة اي دنو انملة كما قيل في قوله تع ورفعنا بعضهم فوق
بعض درجات ويجوز رفعها وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك وهما خبران وكذا قولهم داري من خلف دارك
فرسخين او فرسخان لان دخول من ومثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمر فاذا دخلت من وجب
الرفع على الخبر في الظروف التي بعد المجرور لان تتميز فصله ويدخل من خرج الكلام عن التمام وليس بشيء اذ يقال داري
من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز انت مني فرسخين بالنصب على ان مني خبر المبتدا اي من اشياعي وفرسخين
حال اي ذو سير فرسخين او منصوب على الظرفية اي انت من اشياعي ما سرنا فرسخين كقولهم سلمان منا واعلم ان
نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصريين اضيفا او لم يضافا وترك الاضافة قليل وهي عند الكوفية لا تكون ظروفا الا
مع الاضافة اما عند الافراد فهي بمعنى اسم الفاعل فمعنى جلس خلفا عندهم اي متاخرا نصب على الحال وقام مكانا اي ثابتا
اي مستنبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدا وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اي متاخر ومتقدم والبصرية يجوزون
نصبها على ما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما تقدم في بابه على الظرفية وهو اولى لخروج الشيء عن معنا
حدوده الاصل فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم
اي قبل ذلك يقوي مذهب البصرية واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونهما
في الاصل مصدرين بمعنى يوم الجمعة او السبت اي الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليوم

الاعتباط

ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتاويلهما
اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اي الآن شغلي اليوم الاحد اي الآن الاحد والآن اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا ولنذكر
طرفا مما يتعلق بخبر المبتدأ اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدأ لفظا او لا والاول اما ان يتحد به
معنى نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما لمساواته في معنى كقوله تعالى وازواجه امهاتهم
او لحذف المضاف من المبتدأ او الخبر معنويا او لاخر عينا او لزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى كانه هي كقول الخنساء ترتع ما رتعت
حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار وقوله تعالى ولكن البر من آمن وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدأ نحو لكن ذا البر من آمن
وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار وهي مقبلة جاز لكنه يخلو عن
معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغاير المبتدأ لفظا يذكر للدلالة على الشهرة او عدم التغير كقولنا انا ابو النجم وشعري شعري
اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر كما يقال مثلا شعري مليح وتقول انا انا اي ما تغيرت عما كنت قال انا انا فوني وقالوا يا خويلد لا
ترع فقلت وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان مؤولا بالمشتق تحمل الضمير نحو قولك هذا القاع عرفج كله اي غليظ وكله
ههنا تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخرا عن الخبر وان لم يكن مؤولا به لم يتحمله خلافا للكسائي فكانه نظر الى ان معنى زيد
اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اي متصف بالزيدية او محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن
فلا بد من رابط وموضعه عند النحاة بعد الجزء وعند المنطقيين قبله فالجامد كله على هذا محتمل للضمير عند الكسائي لكنه
لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا
ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى على غير من هو له اكد
المستكن بمنفصل خبرا كان المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيت زيدا مكرمه انت
او صلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصورة عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه طردا
نحو هند زيد ضاربته هي وتمام البحث فيه يجيء في باب الاضمار ان شاء الله تعالى قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام
نحو من ابوك او كانا معرفتين او متساويين نحو افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب تقديمه قوله من ابوك
مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي افعل التفضيل مقدم على خبرها
والجملة صفتها قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في
مثل هذا المقام من قام وما جاءك وايهم قام ومن قام قمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى
الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام بلا مغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك
المغير هو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى ذي الشرط
او الاستفهام يجب تصديره نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف ولا يجر بهذه
على ما له الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز تاخر المبتدأ عن الخبر معرفتين او متساويين مع
قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف
ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت
تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجنى اشتارته ايد عواسل اي
بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا له اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم
اشتبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشتبه المبتدأ بالبدل من ضمير
او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او يقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله
واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدآن مقدما الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذي ياتيني
فله درهم نظرا الى الاصل الفاء الذي هو التعقيب ايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق داته صدر الكلام ويجب
ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا
في تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز تقديمه مع الا لما يجيء في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء
نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححا
له مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدأ مثل على التمرة مثلها زبدا او خبرا عن ان نحو عندي انك قائم وجب تقديمه هذا
بيان الموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو
زيد من ابوه اذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني

نحو ذو دي منك فرسخان اي بعد ذو دي فرسخان او ذو دي مثلك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدأ والخبر

وهو الذي يقتضيه امل المنطق بين المبتدأ والخبر

تلك الجمل ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها
فلا يقال ان من باب اي شيء اشكره واما قولهم علمت ايهم في الدار فان الفعل انما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوي بظاهر
كافعال العلاج فانها محسوسة الآثار كالضرب والمشي جوز تقدمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تاثيره
فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضي
للصدارة واما قولهم الذي ما يضرب والذي ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر في صلته معنى
ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في دار من هو اولى بالجواز لان المبتدا كما انه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد
كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلت لا شك
ان لفظ اين اسم مفرد وقوله قبل انما هو في الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فاين زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان
يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدا اما مع الخبر نحو غلام من راكب زيد
او بدونه نحو غلام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات التصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من
زيد ومضاف اليها نحو غلام من زيد قوله وكان مصححا اي كان الخبر اي تقديمه مصححا لمجيء المبتدا نكرة على ما ذكره قيل في جواز تنكير
المبتدا ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدا وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في ايجاب تقديم
الظرف خبرا عن المبتدا المنكر في الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا عن
المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في قوله تع وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدا لا يرفع
اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين
للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم
الذي بعده فليس اذن من هذا الباب وقولنا في الاغلب احتراز عن نحو قولهم امت في حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى
الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تأخير الخبر لما ذكرنا قبل قوله او لمتعلقه ضمير في المبتدا اي لمتعلق الخبر
بكسر اللام ويعني بالمتعلق جزء الخبر فقولك على تمرة خبر والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق
به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل القاصر يعني اذا اتصل بالمبتدا
ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبد على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار
وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو على التمرة زبد مثلها جاز تأخير الخبر عن المبتدا بان يتوسط بينه وبين
صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذي الضمير
وتأخر عنه نحو في الدار اهلها فانه جائز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان
المفسر مرتبته التأخير لتعلقه بالخبر وليس بشيء لان التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تع واذ ابتلى ابرهيم
ربه ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لا في نحو زيدا غلامه ضرب فكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله
فكان مفعوله متأخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي
قوله او عن أن يعني وكان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدا وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم
ان ان مع صلتها فاعل عند ابي علي اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر
ان المفتوحة ظرفا نحو ان زيدا قائم عندي وغير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم يرفع الفتح الخفي
اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجيء خبر
المبتدا بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان
علم انه خبر المبتدا ولا يلتبس حينئذ ان المفتوحة اذ هي حرف موصول ويجيء في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا
حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدا لانها جملة والمبتدا
مفرد تعين ان ما بعده هي ان المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانه
يتقدم على خبرها لما يذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما والفاء فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة وايضا
يجب تأخير المبتدا الذي بعد الا لفظا نحو ما قائم الا زيد او معنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر
وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء واذا
كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم من تأخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غير ذلك مما تقدم
له الخبر قوله وقد يتعدد الخبر في مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم

وعاقل

وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلا منا فيما تعدد فيه الخبر عن شئ واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثانى على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة اولا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا فى الحقيقة نحو زيد جايع نايع لانهما بمعنى واحد فالثانى فى الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تع وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففى كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهى على ضربين اما ان يتصف خبر المبتدا ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر او يتصف المجموع بكل واحد منها فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هذا فى الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير فى كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدا بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير فى كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدا بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك وهما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئى الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الاخر واذا جاز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه فى الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام بنصب الغلام وجوه فلان يجوز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه فى الحقيقة جزء المسند اليه فى الظ اولى وهذا كما يقال التاريخ احمر اى ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجه نصبا وجرا واما الثانى اعنى ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا اذ المعنى فى جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانما مزج الطعمان فى جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدا بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة فى المزدحم وكذا ما هو بمنزلته فى رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدا نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا مفكوك تقديرا اى احدهما عالم والاخر جاهل قوله وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفاء فى الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذى ياتينى او فى الدار فله درهم وكل رجل ياتينى او فى الدار فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق والحق بعضهم ان بهما علم ان الفاء تدخل على خبر المبتدا الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة كقوله واما القتال لا قتال لديكم او لاضمار القول كقوله تع واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اى فيقال اكفرتم ويجئ علة الاتيان بالفاء فى خبر مثل هذا المبتدا فى حروف الشرط ويدخل جوازا فى خبر مبتدا مذكور ههنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف ويدخل فى قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا فى نحو الزانية والزانى فاجلدوا وصلتها لا يكون الا فعلا فى صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجئ فى الاسماء الموصولة والاغلب الاعم فى الموصول الذى يدخل فى خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما فى اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تع ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الاية لان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اى الاحراق وكذا قوله تع وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تع قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه بل فاكما اذ رب موت تفر منه الشخص فلا ياتيه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولا ياتيه نوع اخر منه فالمعنى منه الماهية التى تفرون منها ملاقيكم وجاز دخول الفاء فى خبر المبتدا ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذى ياتى فله درهم والموصول بالظرف نحو الذى قدامك او فى الدار فله درهم وانما وصل المبتدا الذى فى خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكن الموصول والموصوف كلمة الشرط والخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط فكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما فى قوله تع ان الذين فتنوا الاية لانه دخيل فى معنى الشرط وكذا كان حق الصلة الا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا فى الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا فى الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تع وما افاء الله وقوله ان الذين فتنوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذى ياتينى له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء ففى قوله تع قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم لانه للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا فى قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله تع كون النعمة منه لازم لحصولها معنا فلا يعلم

قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجي تحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله تع والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل والظرف والجار
والمجرور نحو كل رجل يأتيني او امامك او في الدار فله درهم وقد يجي صفتها ايض ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل قال غدا فله
درهم ما ذكرنا في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم
وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت والاخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدا نحو زيد فوجد وانشد
وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هي وهيا سيبويه باول مثله بنحو هذه خولان فانكح قوله وليت ولعل مانعان
باتفاق جميع نواسخ الابتدا تمنع دخول الفاء في خبر المبتداء المذكور الا ما تذكره وذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهته المبتدا الكلمة
الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ يؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على
جملة مصدرة بلازم التصدر الا ان هذا المبتدا لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ما هو
وهو ان نحو قوله تع ان الذين فتنوا الاية والحق المالكي بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع على
محل اسم لكن كما يجوز في محل اسم ان كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها
مجرى المكسورة على ما يجي في الموضوع للشارح ايضا اجرى بها ما يجري ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية
فلا يدخلها شئ من نواسخ الابتدا الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن
التصدر في جملها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبيا قوله والحق بعضهم ان بهما اى الحق ان في المنع
من دخول الفاء بليت ولعل قال المص اتباعا للعبد لظاهر ان هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان نقله
العبدي وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان باتفاق لا وجه لتخصيصهما
بتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى وما ذكره المص من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض
وذلك لان ما بعد الفاء الخبرية لا يكون الا خبرا اى محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشئ لصحة
قولك ان جاءك زيد فاضربه قال تع ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط
من الناس فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف المبتدا القيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت
فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا وضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا
المستهل المبصر الهلال قد ذكرنا انه لا يحذف شئ لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا
اذا قطعت النعت بالرفع كما يجي في نحو بابه الحمد لله اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم
او الترحم كما يجي فلو ظاهر المبتدا لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايض عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على
ما يجي في بابه قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر اى حذفا واجبا او جائزا واذا في قوله اذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن
المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا الذى بعدها اى فبالمكان السبع فنقول على هذا مررت فاذا
زيد قائما وقاعدا متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية
المحذوف الخبر لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجي في الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع
اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف
زمان فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم اذا خرجت فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حصول السبع اى ففي ذلك
الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف
غير ساد مسده اى فوقت ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا
الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المص اى فاجات وقت وجود السبع بالباب لانما اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو
ادن مفعول به لفاجات ولا حاجة الى هذه الكلفة وان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابن بري ان اذا المفاجاة
حرف فعلى هذا خبر المبتدا في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادي
انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اى مفاجاة السبع
لازمة للخروج وقال المازني هي زائدة وليس بشئ اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف حملا على المعنى اى
خرجت ففاجات كذا وهو قريب قوله التزم في موضعه غيره يقال التزمته الشئ فالتزم اى قبل ملازمته اى في خبر التزم العرب
ذكر غير الخبر في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر لفظ ساد مسد ذلك
الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكر المص اولها المبتداء الذى بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي الرافعة
للاسم الذى بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار لطمتني وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها

انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فبقي
مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما يجيء مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك
عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فينتفي الاول اي انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كانت لولا مفيدة
ثبوت الاول وانتفاء الثاني كافادة لو في قولك لو لم تاتني شتمتك كما مر في بيان قوله فلو ان ما اسعى لادنى معيشة البيت لكن منع
البصريون من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا ان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد
من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظة لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم
الا مكررا في الاغلب كما يجيء في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب
لولا خبره كما مر في اما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول
شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لو اذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان
خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ القائم مقام الخبر وهو جواب
لولا وقد تدخل لولا هذه على الفعلية قال قلت اما منه لما جئت انتها هلا رميت ببعض الاسهم السود ولا در درك اني
قد رميتهم لولا حدثت ولا عذري لمحدود اي لولا الحد وهو الحرمان وثانيها كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى
المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجيء في بابه نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر شربي
السويق ملتوتا ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك
حال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا قائما او قائمة ويقع هذا
الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال ويقال سمع اذني زيدا يقول ذاك اي سمع اذني كلام زيد على حذف
المضاف وان كانت الحالة المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها الواو نحو ضربي زيدا وغلامه قائم قال م اقرب
ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه
ينكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فيقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في قوله كلمته فوه الى في ويجوز عند الكسائي
اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله وضربي زيدا الشديد قائما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه وذهب
ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء وفي خبر
مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما
وهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر
هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال
مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق
شربه ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا
كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفيين انهم كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى
المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل
والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء
كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم
مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب
الماء لان شري الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال
تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام
وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص
له فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمنع من حصول الضرب
المقيد بالقعود ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه
ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما ومما يفسد مذهب الكوفية خاصا زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس
في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان
الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ وكذا نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر
من شربي له غير ملتوت فلو قدرنا على مذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق

بالقيام حصول الضرب
المقيد

عليه اذ يجوز ان يقول هذا اللفظ اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة ويريد باكثر شربي السويق ملتوتا التسع
مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان
الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه
ان تقدير مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن
الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب
الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تع واذا قيل لهم لا
تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد
عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطها العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف القائم مقام الخبر
فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي
يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع
ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان
ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى [الناقصة]
ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما التزموه التزامهم اتحاد العامل في الحال و
صاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقديره
ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الياء او زيدا فنقول حذف كائن او حاصل العامل
في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذف فيما في زيد عندنا وفي اذا لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب
لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية
الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت
ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائم
اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس المجاز ويجوز ان يقدر في فعل المذكوره زمان مضافا الى ما يكون بخلاف
اكثر شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولهم ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات
ما يكون الامير فيها اي وقت كون الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير
انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة نصا وكثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه
الفعل الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة
زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلنا احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته
الى ما المصدرية قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة وضابط هذا كل مبتدا عطف عليه
بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت
بمع لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اي مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو
وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف اذ لم ينتصب ما بعدها بالفعل او معنى الفعل بتوسط الواو فاذا كان وضيعته
عطفا على المبتدا لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدا كما هو مذهب السيرافي في
في نصب المفعول معه على ما يجيء في بابه وذلك انه يقول النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الاصل على مع فلما قام الواو
مقامه لم يمكن ان تكون عليها لكونها في الاصل حرفا نقل الى ما بعدها فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدا لا يستحق الرفع لفظا
ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وقال
البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف
حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر منوي محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر ولو جاز ان يقول
ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما بضربي زيدا
قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا تاخر الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير
كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم
العطف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسده ويجوز ان يقال عند ذلك المعطوف
اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة [عن]

لان في الحال معنى الظرفية اي جاءني زيد ذا كذا اي في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف

وانما

وانتم والساعة في قرن فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون ان ولى معطوفا على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الآخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء ولى ذلك الفعل على الفاعل او ولى فالاول نحو زيد والريح يباريها فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه قول امير المؤمنين م فهم والجنة كمن قد رآها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون مثل هذا على ان يكون الفعل خبرا انما الفعل في ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا لا غير فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ويباريها حال واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدأ عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما يقال راكب الناقة طليحان وقولك مقابل زيد ثوبان اي زيد ومن يقابل زيدا ثوبان قوله ولعمرك لافعلن كذا ضابطه كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجيء في باب القسم فان تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك افعلن وقد ترك المص مواضع اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك وفي الدار على ما ذكرنا قبل ويجوز ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامرين اعني الدلالة على تعيين الخبر وسد شيء آخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المص انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون سائر ما تقدم مما ساد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ وتنكير الخبر لان الاصل ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر مجهولا والنكرة مناسبة للمجهول وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة نحو الله الهنا وثمرة خير من جرادة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة الا عند سيبويه في نحو كم مالك ورأيت رجلا خير منه ابوه كما ذكرنا فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان الخبر معرفة فما الفائدة في ذلك الكلام فالجواب ان المفاد في نحو اخوك زيدا طلاق لفظ زيد المعرفة على اخوك المعرفة وهذا الذي جهله المخاطب لا ذات زيد فلا يضر تعريف لفظ الخبر لان المجهول اسناد الخبر الى المبتدأ وحمله عليه لا نفس الخبر لكنه حق الخبر نكرة في الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا واذا تعددت المبتدأ ان نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدأ الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى ضمير متلوه الى المبتدأ الاول وان لم تضف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تاتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر العوائد للاول المبتدآت وهكذا على الترتيب في ذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره بامره معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر امع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطه في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره مشتملة على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطه بامره فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بامره اي يامر زيدا اي زيد لامر عمرو ويجمع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطه معها فكانك قلت هند زيد لامر عمرو يجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدآت اكثر قوله خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا اعلم انه لما كان مذهبا ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع ومنصوب غيرهما فهو مشتبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثاني جزئي الجملة وخبر ان واخواتها يشبه لكون عامله اي ان واخواته مشابها للفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها على فرعيته العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة شبيه خبر ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازية مشابه لاسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا نقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول لكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت اولا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فنقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شيء واحد وكان ترتيب معموليها كترتيب معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على التساوي بل معناه يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهي اذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها من عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فلا اولى ان تعمل فيهما ولا سيما مع مشابهتها قوية بالفعل المتعدي قوله بعد دخول هذه الحروف ويخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه

المحذوف

لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل حال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجرد عما يطرأ او يحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل وكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا او مسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم وانما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته ح

خبر ان واخواتها

يمكن ان يجاب عنه بان مفهوم المسند هو المرفوع المسند حذف لقرينة المقام فلا يرد نحو حسنا علاة في الدار او هو القيد الحقيقية معتبر اشار اليه حذف للوضوح والله اعلم بما هو والاحسن ان يظهر في التعريف ما هو المراد

الحروف لكن دخل فيه غير المجرد فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس
بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد
الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حد المسند لخبر المبتدا بقوله المجرد المسند الى
اخره صفة المبتدا في نحو قوله تع ولعبد مؤمن خير ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدا وقال ههنا المسند بعد دخولها
الذي كان في الاصل خبر المبتدا وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدا لسلم من الاعتراض قوله وامره اي حاله وشانه
كامر خبر المبتدا اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفي شرائطه
من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه
على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وانما جاز ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كما يجيء في بابها فربما ان يكون
عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب
الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله فلما عملت العمل الفرعي لفرعيتها فلم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول
كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدا في غير ما ذكرنا ايضا وذلك ان خبرها لا يكون
مفردا متضمنا ما له صدر الكلام كما يجيء في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله في تقديمه الذي كان منفيا لكونه
مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان
حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تع ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان
لسحرا وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شيء من الحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصار مع
كل شيء كقرينه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار مع المجرور
مجراه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى فيه قوله
خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه وجه مشابهته للفاعل
لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة لان ان لا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة
في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها
مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتدا وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا
بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع
بالابتدا وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان اسمها المنصوب بها قال المص ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه
في الصفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه
اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في نحو لا رجل ظريف ظاهر في الصفة وقيل في مثاله لا يحتمل
ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب هذا اخر كلامه والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع
مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا وجوز رفعه حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان وكما يجوز في توابع اسم ان وان كان
معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا تزيل معنى الابتداء
بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدا باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه
فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدا مقدرا به كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها
لانهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي اعتبر
فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان التي لا ابتدا معها كما لا يأتي اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه
صار بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه حملا على فتحه المشابهة للنصب لعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا بالرفع تابعه حملا
على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له
ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سمج ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون
ظريف صفة لغلام رجل وفيها خبرا ولا لبس في الدار غلام رجل ظريف ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى
في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله قاسه فاك والحق ان
بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كانت جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم يقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو
تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاثبات به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر
الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما

ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية
التي تدخلها لا فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون جوازها نكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو
في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ قالوا يجيء في الشعر فقط نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لا
شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبرها منصوبا بالخبر وما وليس فقي نحو لا براح ولا مستصرخ الاولى ان يقال هي التي في نحو
لا اله الا الله اي لا التبرية الا انه يجوز لها ان تحمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة و
يشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع
المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي او النهي
او الاستفهام ويحتمل ان يكون لغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهو نص
في الاستغراق وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم
المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم المفعولية كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو
رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمس ومحمولا
عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال
للحال هو مفعول معه قيد مضمونها اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول
بشرط اخراجه وكانهم ارادوا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شيء اخر هو المفعول المطلق كما يجيء ففي جعل المفعول معه والمفعول
له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر فان كان
الاصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة
ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع او الموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل
فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فمحمولة بالفضلات كاسم ان واسم لا التي لنفي الجنس وخبر
ما الحجازية وخبر كان واخواتها قوله فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لانه
المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب
زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله
الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام
هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا البر لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من
المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم المفعول
به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل
منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا ابدال اخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك
زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فيتعلق ذلك الفعل
بالمفعول به بتغير صيغته من غير قيد اخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد
يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال سيبويه
في قولهم جئتك خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد
عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا فجعله كما ترى في غاية
البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب
وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض فيه قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب ايضا
يعمل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التشبيه لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى
اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمي ما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقيا بحرف جر كالمفعول به
والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قوله وهو اسم ما فعله قال انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت لنا
في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول
اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا معقول
فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت ما عتبارانه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ
المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبتاويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة واما
مبحث المنصوبات
كان ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان م
مبحث المفعول المطلق
خفقت النجوم غابت

لفظا او حدها الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو النسبة
لم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعل هذا ويعني باسم ما فعله الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا
في ما ضربت زيدا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان نقول النفي فرع الاثبات فجرى مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا
وفي قتله جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله
فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه
والضمير في قوله بمعناه عائد الى الاسم او الى ما وقوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم فعله المتكلم وهو فاعل الفعل
المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات
مفعول بها قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه المراد بالتوكيد
المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه
تاكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر
المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين يتضمنهما الفعل ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا
على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح
او الشدة او الضعف وغير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلست جلسة حسنة وقد يترك نحو
جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا و
منه ضربت ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر اما بمن نحو ضربته انواعا من
الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقد مر خبر مقدم لا ابا
وافعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه اي ضربا اي ضرب وضربا اشد
ضرب واما في بعض وكل نحو ضربته بعض الضرب وكل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا واما ان يكون مصدرا
مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تع وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا
اشرت الى ضرب معهود شديدا او خفيفا او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء مصدر بنفسه كما ذكرنا عند
سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القرفصاء وكذا القهقرى في رجع القهقرى اي الرجوع القهقرى وعند
بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء ونحوه
وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفا لشيء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد
ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او موصوف بما يدل عليه نحو
ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال الله تع فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو
ضربته الفا واما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد
به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا في ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الآلة مقام المصدر
المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربت سوطين او اسواطا وتثنيتها وجمعها لتثنية المصدر وجمعه لا لتثنية الآلة وجمعها لانك ربما
قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكن ثنيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر
المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا
القسم اي فيما قام فيه الآلة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربتين وضروبا في صدد اختلاف الانواع
قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتوكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي
والقصد الى الماهية من حيث هي هي تكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى
كثرتها فتناقضا قوله بخلاف اخويه يعني النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين
فصاعدا قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر
والمصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تع وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان
لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اي تبتل اليه وتبتل نفسك
تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر
وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ولا ملجئ اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملته الضمير الراجع الى
مضمون عامله نحو قوله فعمدا اسرافة المغابن ندرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب اي يدرس الدرس والى غير مضمون عامله

نحو

نحو اعجبني الضرب الذي ضربته واسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضربي فضربت ذلك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما اسما بمعنى مصدرين لشيء من الافعال قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا اعلم انه لا بد في الواجب الحذف والجائز من القرينة قوله جوازا ووجوبا ينصب على المصدر بفعل محذوف اي بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعض يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا اما قول الذي يرى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها او يعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفي نهج البلاغة في الخطبة الشقشقية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك وبين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك اي شدة وسحقا لك اي بعدا وكذا بعدا لك او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اي جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هنا ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تع ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول ان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به وقد يستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما لانه يقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اي الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه كما في قوله تع كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وحجاجيك فبقي المصدر مبهما لا يدري ما تعلق به من فاعل ومفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به واما بينهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر فيجب اظهار الفعل لئلا يجر فلا يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك وعفر الله عفرا لك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى مكانه وحركة متصلا بالفعل ومعمولا له فوزان نحو قوله تع ان امرؤ هلك واما قولهم جردت جرده وحمدت حمده وقصدت قصده ونحوه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا والمعنى قصدت جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى جردته جرده الذي يليق به وحمدته حمده الذي ينبغي ان يكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تع وقد مكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تع وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدأ والواجب حذفه اي الفاعل والمفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان ولي الفعل والمعنى هو لك اي هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التبيينية المبينة للمعارف نحو قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة فهي صفتها كما لو جعلنا ما في الاية نكرة موصوفة وقد يتبين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بفلان اي هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسرت مرحبا بموضع الرحب اي اتيت موضعا رحيبا وان فسرته بالمصدر اي رحب موضعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة للمحذوف المبتدأ لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر المذكورة اسماء افعال كما يجيء في بابها نحو هيهات ورويد وشتان فيلبي لقيامها مقام المبني ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه وبناها على الفتح اكثر اذ ان زادت على حرفين لتبقى مبنية على الاعراب الذي استحقته حال المصدرية فيرجع اذن في استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل ويقال هيهات زيد ويجوز ان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالها مع المصادر قال الله تع هيهات هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعدا لما توعدون استعمالا واما في المعنى فهيهات اسم فعل ولم يبين واما ان لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا فهذه المصادر وكانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قد تمت مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم يقدر قبلها فلم يكن يدخل نصب فبانتصابها

وقولهم دواليك اي تداولا بعد تداول

تقول جردت جردك اي قصدت قصدك

والمشهور النصب على الحال منه

الرحب السعة

عرفت ان الفعل مقدر قبلها وبناء الاول على ما عرفنا فيما مر انها مقام افعالها ويجوز في بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعني
يكون مصدرا او اسم فعل نحو رويد زيد ورويد زيدا وبله زيد وبله زيدا ويكون يجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا
زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة حاشا لله منونا ويكون حاشى لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر
كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم يوضع افعالها اصلا نحو دفرا له
اي نتنا وبهرا له اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل فهما مثل القهقرى والقرفصاء اعني ان جميعها مصادر
لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا له لم يستعمل ناصبهما او يليه بحرف جر بخلاف نحو القرفصاء
فما استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير انتنت دفرا وتعست بهرا
ومنها اسماء اعيان هي قائمة مقام المصدر نحو تربا لك وجندلا اي رميت رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق
بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئا لك اي هناك وعائذا بك اي عياذا وقد
مثل قم قائما اي قياما وتعال جائيا والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال
المؤكدة كما قيل في قم قائما ومنها ايضا اسماء اصوات قامت مقام المصدر كاها لك اي توجعا وواها لك اي طيبا واوها وافة لك
اي كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان في الاصل صوتا وان لم يبين بالجار والمجرور نحو ويها اي كفا
وويها اي زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع
الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل
الناصب له نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات القائمة مقام المصدر يجوز اعرابها
نصبا الا ان يكون حرفين ثانيهما حرف مد نحو وى لزيد وذلك نحو اها وويها ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلي نحو اف لكما واوه
على اخواني وآه من ذنوبي والظاهر ان ويلك وويحك وويسك وويبك من هذا الباب واصل كلها وى على ما قال الفراء جيء بلام الجر
بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وى لك ووى له ثم خلط اللام بوى حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بيا في قوله فخير نحن عند الناس
منكم اذا الداعي المثوب قال يالا فصار معربا بانضمامه ثلاثيا فجاز ان يدخل بعدها لام اخرى نحو ويلا لك لتصير الاولى لام الكلمة
ثم نقل الى باب المبتدا فقيل ويل لك كما في سلام عليك ثم جعل ويح وويب وويس كنايات عن ويل هذا كما قالوا قاتله الله بمعنى
قتله ثم استشنعوها فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصدر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل
نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويكون
في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل
فصار نحو ضربا انت وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال لكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى
بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطة
بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبا
على المصدر وقد استعمل نعما عمرك بخلاف قعدك قال عمرك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يقال قعدك
الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالامر والنهي قال فقعدك الا تسمعيني ملامة ولا تنكئي
قرح الفؤاد فييجعا وان زائدة وقال ايها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا ما استقل
يماني وقد ذكر الجوهري استعمال قعدك وعمرك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا آتيك وكذا قعيدك وقعدك الله
لا آتيك وقعيدك الله لا آتيك وعمر الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم قال الجوهري قد جاء عمرك الله في غير القسم
واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان وقال المعنى سالت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا انه في البيت في قسم السؤال
والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدك الله
تقعيدا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك ولما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا تعدك
الله وان لم يستعمل اي جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اي عمرك
الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسال عمرك الله اي سال الله تعميرك واسال الله عمرك واسال
الله قعدك اي تقعيدك ثم حذف على حذف الزوائد واسال متعد الى مفعولين او يكون المعنى اسالك بحق تعميرك الله اي
اعتقادك بقاءه وابديته وتقعيدك الله اي نسبتك اياه الى القعود اي الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف
حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان
يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك اي قعيدك اي ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان

التثويب في اذان الفجر ان يقال الصلوة خير من النوم ١٢

قال معنى عمرك الله احلف ببقائه ودوامه واذا قلت عمرك الله فكانك قلت بتعميرك الله اي باقرارك له بالبقاء

قعدك

لقعدك ويؤيد هذا التأويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى مذهب
سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر على تأويلهما بالسؤال تعميرك وتقعيدك ليس بمعنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان
الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جرى مجرى قسم السؤال لانه قد يبتدئ السؤال بالدعاء للمسؤول
كانه قيل طول الله عمرك لتفعلن كذا قوله وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه
او وقع مكررا مثل ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا اقول قوله ما وقع مبتدأ اه هذا مصدر يجب
حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا بمجاز لكونه صاحب ذلك
المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الا سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا
سيرا والمنون تقريبا تقريبا وكذا ان دخل على المبتدأ نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من
هذا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود في مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع
الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤذي الضريد ويؤمن
الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص
على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته
اياه فصار العامل لازم الحذف وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير وما زيد الا سير كما ذكر
في المسند في قولها فانما هي اقبال وادبار فتنمحي اذن عن الكلام معنى الحدث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق
الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدمنا ان عاملها او مفعولها
يبين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما ليبين المعنى الدوام وقالوا عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية
اعجب قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك قوله
مثبتا بعد نفي انما شرطهما لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد
للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ القصد هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة لمعنى ونفي دخول النفي
على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سيرا شرط ان يكون منصبا مصدر
على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون
هو المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله ومعنى نفي يريد به ما فيه من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر
الذي بعد الا او معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا
يجيء مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا فالواجب حذف الفعل وجب لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررا فيه نوع اختلال لان مراده
او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا ولا يعطي لفظه هذه الفائدة الا بتكلف
قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء يعني بمضمون الجملة
مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شدكم الوثاق ويعني باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب
منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيله تبيين
بيان انواع المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض ويذكر
تلك الفوائد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان
تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن
تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر افعالها قبلها فالزم قيام متضمن
المصدر والذي هي اغراضه مقام متضمنها ما يوجب حذفها فقوله تعالى فشدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب
من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فداء فقد فصل الله هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء ونقول في نحو
زيد يكتب فقراءة بعدا وبيعا وعمرو يشتري طعاما فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد
جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى يعني بقوله صوت
حمار مصدر فائدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى
هذا المصدر المنصوب هو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو
الضمير المجرور باللام في مثلنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا اخر وهو ان يكون معمول الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى
المصدر المنصوب عارضا للصاحب غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدى هدى الصلحاء فان ايثار

اذن يكون مرفوعاً لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعني الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر
منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة ودلالتها مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت يصوت صوت
حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب
بقوله له صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى
الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان
المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقيل ان العامل
في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا
لم يكن مفعولا مطلقا كما يجيء في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير اي من ان ضربت ضرب الامير وكقولك
ضربك زيدا خير من ضرب عمرو ضربه وفي هذا نظر لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان والفعل منه وليس يصح
لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى ان له صراخا حاصلا لان معنى ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه ولا يمنع
ولا يبس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله
ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلثة في نحو قوله تعالى صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله لان قبلها
ما يؤدي معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر
المنصوب اعني نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجيء
في باب البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فيجيز اذن تعريفه
مع كون الموصوف نكرة لان مثل هذا لا يتعرف بالاضافة ويبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد
ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق اي مصوت
منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جريء ومثله قليل كما يجيء في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير واذا انتصب
المصدر اعني نحو صوت حمار جاز ان يكون حالا على احد التأويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له واما
اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل
من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد
مفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تأكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع
وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وهذا كما قال
سيبويه في نحو الا ماء ماء باردا فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثاني لكونه
مكررا للاول موصوفا بشيء كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف في تابعه في الظاهر لا فيه ولا منع عندي ان يكون
الثاني اعني صوت حسن تأكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر
او على الحال وانما اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان يجعله تابعا
للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف
المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى
المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار وانما ضعف
نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا
النصب فيه على المصدر او الحال كما مر وروي في بيت رؤبة فيها ازدهاف نصبها مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو
في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثل قولك ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا
لنفسه يعني يكون المصدر مضمون الجملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا محتمل لها اذن من المصادر الا
ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه اعترافا في علي الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة
كما ان المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل
يدل وحده على الضرب والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه
قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر وكذا الاذان الذي هو الدعاء الى الحق اذ هو دعاء الى الصلوة فدعوة الحق
لرجل صدق وحمار سوء ومنه قولك الا لا منحال لصدق وقد اثنى فيما اليك مع الصدق ولا مثل لان فيها معنى التوكيد وهو الحاصل
في الكلام السابق لسببان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله

وبين المصدر تدل عليه الجملة المتقدمة

كأن يقال صوت حمار منه

اي مثل صوت حمار او مثله

وصنع الله

وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر فضابطان لوجوب حذف فعلها الاضافة المذكورة
وكونها تاكيدا لانفسها ولا يمتنع في كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة
وتاديتها معناها كما قلنا في نحو لزيد صوت صوت حمار فلا تكون من المنصوب باللازم اضماره قوله ومنها ما وقع مضمون جملة
لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك زيد رجع القهقرى في ان المصدر في كليهما
مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفردا اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة
مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا
فمكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما هو
في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا قول مثل
قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول فيه مصدر يعني اي قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قولنا انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور
الممدوح لا كما تقول فيه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا
قوله والبت لا نتبعناه على كل حالة من الدهر جدا غير قول التهازل اي قولا جدا وكذا قولك لا افعله البتة اي قطعت بالفعل
وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى
فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها
في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة مني التي لا تردد فيها فمفعول التقدير الاصلي في مثل هذه المصادر ان يجعل الجمل المتقدمة
مفعولا بها لقلت وهذه المصادر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة
فهي مقول له يعني جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل على ان
الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق
واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر محتمل للصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب
مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا
وكذا ما يجيء بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبتة يدل على دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهي قاطع بطلب
تركه واما قولهم اجدك لا تفعل وقال اجدكما لا تقضيان كراكما ولا يستعمل الا مع النهي فليس مؤكدا للفعل المذكور كما توهم بعضهم
اذ لو اكد قوله جدكما قوله لا تقضيان كراكما لكان مؤكدا المضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل [illegible]
لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها [illegible]
قضاء المخاطبين لا بتلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل
سواء اسند الى المخاطبين او غيرهما ويعارض بنحو زيد رجع القهقرى فان القهقرى في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا
للرجوع المطلق فثبت ان جدكما مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو
مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقدر اجدكما اقول لا تقضيان كما قدرنا في بيت ابي طالب قول ابتغناه على كل
حالة لفساد المعنى فيستحيل لنا اذن بطرح الباء والمعنى ابجد منك كما قال الاصمعي ومثله قوله احقا بني ابناء
سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس اي افي حق ومعنى حقا وجدا متغايران او نقول انتصابه على الحال كما في
جهدك على الخلاف الذي يجيء فيه والعامل في اجدكما الفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا [illegible] الكلام
ان يقال هو بتقدير اتجدان جدا ثم بين ما يسال عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله القياسي
اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان يكون مدلول الجملة المتقدمة له
بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكدة لنفسها ويقوي ذلك انه لا يجوز ذلك ان تقول زيد قائم غير حق او
هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو متى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر
مؤكد لغيره كحقا في قولك زيد قائم حقا ليس بشيء اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع
الخافض كما قيل في اجدك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا
لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانه انما يؤكد بمثل هذه التوكيد اذا توهم المخاطب
ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا
لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمي
توكيدا لنفسه وهذه عبارة المتأخرين وسيبويه يسمي التاكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد العام وقال

وجيء بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل الياس من اظهار فعلها كما تقدم في مثل هذه المصادر ص

الجد

الكرى النعاس

بعده كالزمخشري والمصنف في الايضاح ر

فعلية

الجد والجهد الطاقة وقرئ الا جهدهم بالضم والفتح قال الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح من قولك اجهد جهدك في هذا الامر اي ابلغ غايتك ولا يقال اجهد جهدك بالضم ش

انما قيل

اللهم معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لرفع غيره وليس بشيء لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس وانما
وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقد تمكن مقامه
اعني قبل المصدر فلا يجوز تقديم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا
اخوك وانا لا ادري باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المعمول
عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب فالاضافة الى الفاعل في نحو صبغة الله ووعد الله للامن من اظهار الفعل
مع حصول النائب عنه قوله ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك اي وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب
حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تع فارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته
ضربين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند
سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلبت الفه ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بوجه لبقائه مضافا الى الظاهر قال دعوت
لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور قال ابو علي معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة
من وقف على الافعى بالياء واصل لبيك البين لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال مامورك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في موضع
والتثنية للتكرير كما في قوله تع ثم ارجع البصر كرتين فالمعنى البابا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده
ورد الى الثلاثي ثم حذف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع ما
حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد واما قولهم لبى يلبي فهو مشتق من لبيك لان معنى
لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلم عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعل سالما
فليس مشتقا من سبحان الله وسلم عليك وكذا قولنا وسعديك مثنى سعدين اي اسعدك اسعادين لا ان اسعد يتعدى
بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام وقولهم دواليك اي تداولا للامر دواليك وهذاذيك اي اسرع اسراعين قال ضربا هذاذيك و
طعنا وخضا اي ضربا يقطع ... كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط وحجاجيك اي كف كفين كلها مصادر للتكثير
لا مثناة للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفا وقد يستعمل حنان مفردا وهو قال فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو
نسب ام انت بالحي عارف ومعنى حنانيك اي تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان
توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله ارغاء وذودي بالخطوب تنوشني واتكرا وانت في حديد وقياما وقد علم الله وقعد الناس وانما
وجب حذف فعله حرصا على انزجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو اقائما وقد قعد
الناس واقاعدا وقد علم الله وقعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجيء في باب الحال ومما يشبه
ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد بالعطف تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة
عين اي نعم وانعم عينك انعاما اي قرها فحذف الزوائد واضاف الى المفعول ونعمت عينك نعمة اي قرت وهذا مصدر
بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد اي قرب ويقال ابعد ولا كودا ولا مكادة
ويقول للآذي على الناهي لا افعل ذلك ولا هما وهو يا ويقول اغتديت اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل
في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه ومن القياسيات نحو ومثل الله مثيلا عند سيبويه
وهذا اخر القياسيات وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر وهي فاها لفيك اي فم الداهية مضموم الى فيك والمعنى دهيت
دهيا والاصل فوها لفيك اي الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول في الحال كلمته فاه الى في اي مشافها ويجوز ان يكون فاه الى في
بمعنى المصدر اي كلمته مشافهة لانه لا يجب حذف ناصبه كما وجب حذف ناصب فاها لفيك ثم جعلت الجملة التي هي فوها
لفيك بمعنى المصدر اي اصابتك داهية فامحى عنها معنى الابتداء والخبر وكذا صار معنى فاه الى في المصدر اي مشافهة و
مشافهتهما من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى اخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها
ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذي صار بمعناه وهو المصدر والحال فقيل في فوها لفيك فاها لفيك وترك
المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اي جعل الله فاها لفيك اي جعلها على
مشافهتك قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما قوله ما وقع عليه فعل الفا
عل قال جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدا
مثلا وكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه الايجاد وفسر المص وقوع الفعل بتعلقه
بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغي ان يكون المجرور في نحو مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة
الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه

قوله الزيادة فائدة هذه الاضافة الملحقة المضروب عليها الاعتذار عن دخول هذه المصادر في ضابطة الاضافة مع ان ناصبها مذكور ... فتأمل

ولا اغتذاء الغراب واهتديت ولا اهتداء القطا اي ولا اغتديت

الاشياء

الاشتباه في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق وايضا فان معنى اشتراكهما في قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسناد لك اياه الى زيد الا
بشيء آخر وهو عمرو او غيره وليس بمفعول به في الاصطلاح والاقرب في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول
غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان
مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثاني انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم
المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا
وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في نحو قولك مررت بزيد وملت الى زيد ان زيد ممرور به ومقوم اليه وزيدا في ضربت
زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مفرو
منه ومجيء اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغي له وقولنا المثبت او المجعول مثبتا ليعم زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا و
افعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما
قيام زيد لكنه نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قيل لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت
متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة
مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساة ومعطوة اي مأخوذة وكذا نحو حفرت زيدا النهر زيد محفور
النهر محفور فالمعنى حملت زيدا على ان يكتسي الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال
بعضهم اي احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى تحمل
وذلك الفعل المطاوع اي حملته على ان يحفر النهر كما مر وباب اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان العالم هو
المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما
قلنا في باب علمت وقوله المفعول به الضمير في به يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل ويوقع
عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول
فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه به يقوم المعنى المقتضي للرفع اي الفاعلية والمعنى المقتضي للنصب اي المفعولية وقال
الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان
النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد على
ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل اقول هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه وذلك
لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها اثناء الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة
او مخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والام يؤخر
عن مرتبته اي الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران في الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب
التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان الناصب فعل التعجب
نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يجيء وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل
بين الحرف الموصول وصلتها كما يجيء في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام
او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب غلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا
ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما
يجيء في حروف الشرط من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب آخر جاز ان تقدم ايهما شئت ويجيء
الآخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط آخر مسد شرط نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب
تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام
خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له
قبله بخلاف قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متاخر
من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصرية وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه
ضرب زيد واي شيء اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان يتقدم
قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمتقدم تقديرا
وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير فيجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان
مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اي الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقديمه

المثبت او المجعول
مثبتا فيقولنا اسم
مفعول غير مقيد
مصوغ من عامله

حذف احدهما مزدوج
الآخر مع انهما في
الاصل مبتدأ وخبر
لا ثالث لهما

الفراء

[illegible]

[illegible]

غلامه ضرب زيد صوب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعاما ملك كل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واغنيت
بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يوقع
نعل واعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اي لا ينصب فلا يقال زيدا ضرب كما يجي في المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعي نحو امرء ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا
اقول القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فيقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رايت
شخصا في يده خشبة قاصدا الضرب شخص فيقول زيدا قوله امرء ونفسه اي دع امرء ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف
وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تع انتهوا خيرا لكم نفسه سيبويه
انتهوا عن التثليث وايتوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله
المقتول اي كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز انتهوا الله اي يكن حسنا وهو عنده يقدر انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم
حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك يقدر حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك يقوى مذهب سيبويه
اي تقدير ائت في الاية وكذا قوله قواعده شرحتي مالك والربي بينهما اسهلا اي تولى بيت مكانا اسهل وكذا قولهم انته امرا قاصدا
اي انته عن هذا وائت امرا قاصدا وقرينة ايسيت في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم جئت بعده بما لا ينهى عنه بل هو
مما يومر به فيجب ان ينتصب بائت او اقصدا وما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرا قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه و
اورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك مما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وائت امرا قاصدا
باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك والا فالثلثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا امرا ذا قصد و
القصد في الامر خلاف التقصير والافراط قال كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله اهلا اهلا اي اتيت اهلا لا اجانب وسهلا اي
وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اي رحبت بلادك مرحبا اي رحبا واهلت اهلا اي
تاهلت تاهلا ويقدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو القهقرى على ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا
موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كان المخاطب يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من
قول عليه سيما الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم
هذا ولا ازعم زعماتك وازعم هذا ولا ازعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة تسمى بزيد
وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذاكرا زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اي من تكون كما يقال
في كيف انت وقصعة من ثريد اي كيف تكون ويقال هذا لمن ذكر عظيما بسوء اي من انت تذكر زيدا وروي زيد بالرفع
اي كلامك زيد نحو كلمته فوه الى في والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع
او للمعذر كالاليم بمعنى المولم واعذره وعذره بمعنى العذر الا ان الفعيل مصدرا غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات
كالصهيل والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها قال حاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي
على بعيري يعني بقوله سيري واشفاقي الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع الى
المخاطب اي احضر عاذرك او عذرك او الحال التي تعذر فيها ولا تلام وهي فعل المكروه الى ذلك الشخص اي ائت العذر فيما يجازيه
لسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اي من اجل الاساءة اليه وايذائه اي انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما
يروى عن النبي صلى الله عليه واله قال لابي بكر اعذرني من عائشة اي من جهة تاديبها وتعريكها وفي الخبر ان يهلك
الناس حتى يعذروا من انفسهم اي يفهموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم وهو مهلكهم فيعذر من انفسهم اي من جهة
انفسهم واهلاكها ويقال من يعذرني من فلان اي من اجل ايذائه اياه اي لي عذر في ايذائه فهل ههنا من يعذرني و منه
قولهم اهلك والليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف
انتصب الليل بفعل آخر غير ناصب اهلك اي الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وتمرا واصله انه قال
شخص بين يديه زبد وسنام تمر لاخر اي هذين تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال الاخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر
اي ارسل واحشفا وسوء كيلة اي تجمع حشفا وسوء كيلة وكل شيء ولا شتيمة حر اي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر وان
تاتني باهل الليل واهل النهار اي فتاتي اهل الليل والنهار اي هلالك بالليل والنهار وقولهم ديار الاحبة اي اذكرها وقولهم
كاليوم رجلا اي ما رايت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجلا وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا
وقد يقال كلاهما بالرفع وتمرا وكل شيء ولا شتيمة حر اي كلاهما لي وكل شيء امم ووجوب الحذف في جميع ما ذكرنا وامثالها
لكونها امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال والامثال لا تغير وا واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا في افعال القلوب كما يجي في بابها

وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال

السرح بحر غلام الواحد سرحة يقال هي الالى وزن الالاع وسرحة ايضا اسم موضع وقد يكنى بها عن المراة فيقال سرحة فلان

كالانين النئيم صوت ضعيف بين امت القوي وسمعت نئيم الاسد

وكذا المتعجب فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف
المجاب به نحو ضربت زيدا في جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف
من المفعول به فهو على ضربين اما منوي كما في قوله تع لمن يشاء اي يشاؤه او غير منوي وذلك ما تضمن الفعل معنى اللازم
كقوله تع يخالفون عن امره اي يعدلون وقوله وان يعتذر بالمحل من ذنب ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي اي يؤثر بالجرح
واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تع والله يقبض ويبسط قوله ائ المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف
نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا اي الذي تطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المص المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه
لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعو خرج نحو زيد في قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف في هذا الحد وقال ان الزمخشري
لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حده بامر معنوي اي كونه مطلوبا الاقبال دخل فيه زيد في اطلب اقبال زيد ولو حده بامر لفظي
اي ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى
عنده كل ما دخله يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا الظاهر
من كلام سيبويه انه منادى قال الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال
فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت على الموت تصوروه حيا فكرهوا موته
فقالوا لا تبعد اي لا بعدت ولا هلكت وكذا المندوب المتوجع به نحو واويلا واثبورا واحزناه اي احضر حتى يتعجب من فضاعتك
والدليل على كونه مدعوا قوله تع لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقول واثبورا وكذا المستغاث منادى دخله
معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب في نحو يا للماء ويا لله واهي احضرا حتى يتعجب منكما وكذا الاسم على المخصوص
فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به
وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته
فائدته واحال المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا
الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه
جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء منه مسد احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر
ولا منع من دعوى سده مسدهما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى
ومما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا وكان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء
فالاولى ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت وناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي وقال ابو علي في بعض كلامه
ان يا واخواتها اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت
اخواتها لكثرة استعمال النداء فيجوز في اداته ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون لغائب
لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون
فاعله ظاهرا ومضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شئ من الضمائر وتقول صه في المفرد المذكر والمونث
وكذا في مثناهما ومجموعهما وان كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف انه بمعنى
اتضجر او تضجرت وفي اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد تعرض
للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر
اتفاقا نحو يا زيد دعا حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اي منتصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما
واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام والظاهر ان عامله
بؤس الذي بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعني الجهل بتقدير زيادة اللام فهو مثل اعجبني مجئ زيد راكبا قوله
ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون اقول انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من
قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى
المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا نعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدا بل المراد به
انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو
فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل
فيه عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب
بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفى بها ونوى الالف فصار كالغايات فبني على الضم

> الفجيعة الرزية وقد فجعته وتفجع له اي توجع

> الاولى ان يقول في قولك ليقبل زيد فان ما ذكره ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد فيه مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله

وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيد فحركته عنده ليست نصبا ولا ادري ما يقول في نصب المضارع والمفرد النكرة
ولم لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبا قوله مفردا اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه يا زيدان ويا زيدون ويا زيد ونعني
بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيتم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص
والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يحذف الياء من المنقوص ويعوض منها تنوينا
فيقول يا قاض لانه لم يتعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام او اضافة ولا يحذف في يا مري من الاراء تحرزا من الاجحاف بالكلمة
وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا
وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف
او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس
مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز نحو يا انت نظرا الى المظهر قال يا ابجر بن ابجر يا انت انت الذي
طلقت عام جعتنا وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك فانه لا يسهل ارادة التكلم
واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك
يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعا الى حركة الاعراب لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما بني المفرد على
الحركة لان له عرقا في الاعراب وبني على الضم فرقا بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قوما وحركة المبني نحو يا قوم
كما عرفت وان لك في نحو قبلك ومن قبل قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها ولا لام نحو يا زيداه
وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين اقول هذه اللام المفتوحة يدخل المنادى اذا استغيث
به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص دخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة
معناها لمعناهما اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار
العرابية فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع
ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد
ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك
انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث
موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه لما يجيء في حروف الجر فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو قوله يا للكهول
وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من
فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا لعطافنا ويا لرياح وانما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين وفتحت
اللام المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسرها على انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للدواهي ويا للماء ويا للفليقة و
حكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا لله للدواهي ويا لله ونحوهما
وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق
واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول فمعنى يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين
وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد يدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل
يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين اين الفرار وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لينشروا كليبا واستغاث بهم للفرار تكلف
ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد قد كان كذا
وانت تخاطبه لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع
فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد قوله ولا لام قال الخليل اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث
والمتعجب منه فكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون حرفه واوا
او مرة ياء ميزة الحاق زيادة المندوب على ما يجيء وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين
لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف فقلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضي
للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضي الجر قوله وينصب ما سواهما اي ما سوى المفرد
المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع
للمضاف اسما يجيء بعده شيء من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف
عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد

يقال هلهل اي رقق انما سميت به لانه اول من ارق الشعر

بشره ابشره بشرا وابشره ابشارا وبشره تبشيرا وبشرته بولد والبشارة اسم منه

معيّن كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظا ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون
علما اولا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول لا ثلثة وثلثين عندى وقال الاندلسى وابن يعيش
هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما في غير العلم يا ثلثة والثلثون او وا الثلثين كيا زيد والحارث في
الثانيه اذا قصد جماعة معيّنة والافلت يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معيّن والاول اولى لطوله قبل النداء وارتباط
بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا
يبخل قال يا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع وقال اعبدا حل في شعبى غريبا الوما لا ابا لك واغترابا
وقال اداراً بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
نحو هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما اولا واذا لم يجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم
القصد كيا رجلا منفورد… عمر يا حسنا وجهه طريفا ويا ثلثة وثلثين طرفا في المعرفة يا احسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين
الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس واداراً بحزوى الدارسة لكنه كره
وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة
قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفار الذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد بل كل
منهما اسم لشئ مستقل نحو يا رجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله
مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا ظريفا بخلاف
نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان
صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب لا لا حليما لا يعجل ولا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفا
للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يعجل واداراً بحزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف به بخلاف
نحو يا رجلا ظريفا فان قيل اجعل الجملة او الظرف صلة للذى فتصح وصفا للمعرفة قيل يبعد الكلام اذا جدا عن اصله
بزيادة الموصول والنداء وصرح الكسائى والفراء بجواز نحو يا رجلا راكبا للمعيّن بجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما
اجازا يا راكبا للمعيّن على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا المعيّن وفيه اشكال لاستلزامه
جواز لا رجلا راكبا ولا قائل به واما ساير التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا
للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كما في ثلثة وثلثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها فساد كما لزم
في نحو يا حليما لا يعجل قوله ويا رجلا لغير معيّن الفراء والكسائى لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا
ونحو قوله ايا راكبا اما عرضت فبلغن نداماى من نجران ان لا تلاقيا انما جاز عندهما اما لكون راكبا وصفا للموصوف مقدر اى
يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون باسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من
ذلك واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا ولو
لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا
على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد
ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذا اصلح للام مجرى المضاف قوله وتوابع المنادى المبني المفردة من التوكيد
والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل
والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابى عمرو والمضافة
تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم يختار فتحه اقول كان
عليه ان يقول وتوابع المنادى المبني غير المستغاث الذى في آخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيداه وعمراه
ولا يجوز وعمرو ولان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا
يجوز رفعهما ونصبهما لظهور اعراب المتبوع واما نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو فسيجئ الكلام عليه في باب الاضافة وقال
الاصمعى لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذى لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف
على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشئ اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع
احكامه ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهى
النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اى كالمنادى الذى باشره
حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وسواء كان متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول

ارفضاض الماء ترششه وترقرق الماء فترقرق اى جاء وذهب ش

ويا عبدا حل في شعبى غريبا وتقول م

ولا يصح الحمل على الحال اذ ليس المعنى على تقييد النداء ش

موضع الاختصار ايماء الى الترخيم وحذف حرف النداء م

باب توابع المنادى

المعطوف م

يا رجلا، وتقول يا زيد ورجل إذا قصدت التعريف، وكذا يا عبد الله ورجلا، ويا عبد الله ورجل، وكذا إذا كان مضارعا أو مضافا للمكور نحو يا زيد
وعبد الله، ويا عبد الله وطالعا جبلا، وتقول في البدل يا زيد أخانا، ويا عبد الله أخ زيد، ذلك لأن عطف النسق من حيث المعنى منادى
مستأنف، فإذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء، هذا ما نص عليه سيبويه، وأجاز المازني يا زيد وعمرا وعلى
الموضع إذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق، قالوا ونظيره قولك رب شاة وسخلتها، وعلى ما أجازه لا يمتنع
نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ، وكذا أجاز يا عبد الله وزيد بالنصب، كل ذلك بناء على أنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في
المتبوع، وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجائز قيامه مقامه، فجاز أن يكون في اللفظ كالنداء المستأنف، والذي أرى أن عطف البيان
هو البدل كما يجيء في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم زيد، ويا ذا المال بكر بالضم فيهما، ويجوز في البدل أن لا يجعل كالمستقل
فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يجيء في التوابع، فإن قيل فإذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر
لمتبوعهما فلم يجز يا رجل غلام نعم في البدل ولا يا غلام وجارية في العطف، قلت لم يطرد ذلك فيهما لأن بناء اسم لا للتركيب على ما قيل
ولا تركيب مع كون أحد جزئي المركب مقدرا، أو لأن عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لأن كما يجيء في بابها، ألا ترى إلى تعزلها
عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول، وإلى جواز تعزلها بتكررها، فإذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها
فكيف تؤثر مع تقديرها، بخلاف يا، على أنه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف. أما الضرب الثاني من التوابع أعني
النعت والتوكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول إن كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته إعرابا معارف
كانت أو نكرات إذ لا محل لمتبوعها، وقال الأخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب يجوز فيه الرفع أيضا نحو يا رجلا والحارث
ويا عبد الله والحارث، وذلك لقوة كونه في حكم المستأنف معنى فكأنه باشره حرف النداء كما تقول في يا أيها الرجل، وكذا جاز ضم عطف
البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا أخانا زيد، وقيل إن هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره، وقد قدمنا
أن عطف البيان هو البدل فيلزم إذن ضمه إذا كان مفردا تابع المعرب والمبني، وإن كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني
على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة أو مقدرة نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى ويا هذا، فلا تخلو التوابع إما أن تكون مضافة أو لا
والمضافة إما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه، قال: يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الأحلام، وكذا المضارع للمضاف نحو
يا هؤلاء العشرون رجلا، وإما معنوية نحو يا زيد ذا المال، والأولى حكمها حكم المفردات لأن إضافتها كلا إضافة فيجوز فيها الرفع
والنصب لأنها إذن في حكم المضارع للمضاف، والمضارع إذا كان تابعا للمضموم فليس بواجب النصب كالمضاف، وأما إذا كان منادى
فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب، والثانية أي المضافة إضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد غلام عمرو في عطف البيان، ويا زيد
ذا المال في الوصف، ويا تميم كلكم في التوكيد، وجوز تميم كلهم نظرا إلى لفظ تميم قبل النداء لأن الخطاب فيه عارض، وعطف النسق ذو اللام
لا يكون مضافا إضافة حقيقية، وابن الأنباري يجيز في هذه المضافات الرفع أيضا كما في المفرد، وإن لم تكن التوابع المذكورة مضافة
جاز رفعها ونصبها، تقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف، في عطف البيان عند النحاة يا عالم زيد وزيدا، وفي التوكيد يا تميم
أجمعون وأجمعين، وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث والحارث، وأما التوكيد اللفظي فإن حكمه في الأغلب حكم الأول إعرابا
وبناء نحو يا زيد زيد لأنه هو هو لفظا ومعنى فكأن حرف النداء باشره كما باشر الأول، وقد يجوز إعرابه رفعا ونصبا، قال رؤبة: إني
وأسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا، وفي جعل أبي علي يا زيد زيد بدلا، وجعل سيبويه إياه عطف بيان نظر، لأن
البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الأول من غير معنى التوكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التوكيد، فإن وصفت الثاني
نحو يا زيد زيد الطويل، فأبو عمرو يضم الثاني أيضا على أنه توكيد لفظي للأول موصوفا، وبدل منه بل حصل له من الوصف كما في قوله
تعالى بالناصية ناصية كاذبة، كما ذكرنا في لزيد صوت صوت حسن، فلا يجوز أن يكون الثاني مع وصفه وصفا للأول كما جاز هنالك
لأن العلم لا يوصف به، وحكى يونس عن رؤبة أنه كان يقول يا زيد زيد الطويل بنصب الثاني على أنه توكيد مثل يا تميم أجمعين
لا يمتنع إذن رفعه، وذلك لأنك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للأول، فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف
أكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للأول كما يجيء في قولهم لا ماء ماء باردا، ثم اعلم أنه إنما جاز الرفع في المفرد حملا
على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الأنباري لأن النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس، لأن التوابع الخمسة
إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا للمبني في بنائه، ألا ترى أنك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام حملا على اللفظ بل يجب رفعها
حملا على المحل، لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت
كالرفع، وصار حرف النداء كالعامل لها، وكذلك فتحة نحو لا رجل، فلمشابهة الضمة للرفعة جاز أن يرفع التوابع المفردة
لأنها كالتابعة للمرفوع، وقل شيئا من استنكار تبعية حركة الإعراب لحركة البناء التي هي خلاف الأصل، كون الرفع فيه
بعيد في هذا التابع المفرد لأنه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع أي الضم، بخلاف التابع المضاف فالمنادى المضاف واجب

اللفظ
أعني اللام [illegible]
كالمنادى المستأنف
الذي باشره حرف
النداء

النصب واما ابن الانباری فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهته متبوعها المرفوع فتابع المرفوع مرفوع اتجه
سواء كان معه اقاو مفردا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم لم يجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز
في لا رجل ظريف نكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا يمنع البناء كما لم يمنع في الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان المنفي
في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين
فيها فالمنفي مضمون الصفة فهي لنفي الظرافة لا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا
ومعنى هو المتبوع على انه اورد الاخفش في مسائله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل ويا عاء
نبد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع اى
في المنسوق ذي اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف
النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لان اللام يمنع
وقوعه موقع المتبوع فيستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في توابع ان
تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور
مع كون المتبوع غير المضموم قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اى المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو
اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في
الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك
ان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة تخصه به من بين ذلك
الجنس ولا بد ان يكون قبل استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار لكثرة الاستعمال علما
له ويسمى ذلك العلم الاتفاقي كانت اللام في مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك
اما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير
وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة والمصدر اولا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل
والعلاء والنضر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانهما لم يصيرا مع اللام اعلاما حتى يكون كاحد اجزائهما بل انما دخلت اللام في مثلها
بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالفتح
والجهم لو سمي بهما فكانك اخرجتهما عن العلمية واطلقتهما على المسمين بهما اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت هانئا لتهنأ
والصفات قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام نحو الضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر
اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة من الوصف
والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر
فان كان في الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد والكلب في المسمى بكلب
قالوا بنو ليث في بني ليث بن بكر بن مناة وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي نحو اما
ان تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا ايضا وليسا بمطردين في زعلا ازيد نا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي
الشفرتين يمان وقال رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باحناء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين
والثلثا والاربعا والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد يجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه
وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثا والاربعا والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة
في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيعتقد كونها اجناسا وكذا في نحو
الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته
كما عرفنا في الثلثا والاربعا وربما يكون في هذه الاعلام ما يثبت لفظه جنسا لكن لا نعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه
كالمشتري في الكوكب المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم نعرف من هذا الجنس اصله فملحق
بما عرف وعند المص ما لزمه اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره
كالثلثا والاربعا والدبران والمشتري ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما فاذن بل هي اسماء
موضوعة لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء لا زم لامها مجرى واحدا في التقدير مهما امكن وكان الاكثر
ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها
ما ثبتت جنسيته لفظا ونعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما نعرف

فيه هذا المعنى ولم يثبت جنسيته لفظا كالثلث وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ويثبت جنسيته لفظا كالمشترى ورابعها ما لا يعرف
ذلك المعنى ولم يثبت فيه جنسيته لفظا كالدبران والعيوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى الدبور والعوق فيهما هذا بعون الله ومنه
المبرد ليس ما احال عليه المص ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام
لا معنى لهما فيه فلا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام
في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق
مع اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المص اليه قوله والمضاف المعنوية اي التوابع المضافة وهي
في مقابلة قوله قبل وتوابع المنادى المبني المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد الاضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية
مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا ذا المحرونا بمقتل شيخه وفي نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس مع انهما
مضافان لعلتين احدهما ان صفة الاسم الاشارة لا يكون الا مفردة كما يجي في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة
في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والمحزون اسم موصول في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضمرت عنسه
والذي حزن مع صلته ولو كان قولك الذي ضمرت عنسه يقبل حركة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله ونزول علتاه في قولك يا زيد الحسن
الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف في الثانية
فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل
انما يجري مجراه اذا كان منادى قوله غير ما ذكر اي غير ذي اللام قوله مطلقا اي مفردين كانا او لا وكان متبوعهما مضموما
او لا قوله والعلم الموصوف بابن حكم ابنة حكم ابن فيما ذكروا ما بنت فليس مثلهما في النداء واما في غير النداء ففي جريه مجراهما وجهان
والاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرطان بكون العلم موصوفا
بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ امثله غير كثير الاستعمال فالشروط
اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد ابن عمرو في الدار على ان
ابن عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير
فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط للكثرة وقوع المنادى جامعا لها
والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحة وسهل ذلك كون الفتح حركته المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه
خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين
يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن او واقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المتصف
بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو
وقوله جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وان اختل احد الشرائط لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة
لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالهما كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلم
وايضا لا يكثر استعمالهما قوله واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا هذا الرجل والتزموا رفع الرجل
لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة اقول لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام
معاقبة للتنوين فهي كالتنوين ومن ثم قل بناء الاسم معها كالخمسة عشر واخواته والآن فاستنكر دخولها مطردا في المنادى المبني
واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم
انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا يستنكر
كما في لقد والا ان على ما يجي في موضعهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد
الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتي التعريف لحصول الاستغناء باحدهما وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف
النداء ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسم الاشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء الفائت من الاشارة ومن ثم لا
يقال هذا اقبل اي يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشي المعين مواجها مقصودا بالنداء واي محذور في
اجتماع مثل هذين التعريفين هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشي طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية
معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شي آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه
الذي هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان يكون معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شي
ويا موجود الا ان يكنى بمثلهما عن ان المخاطب ما فيه شي مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشي والموجود وهذا
مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي مخصصة نحو اي رجل

مع صلته

تنبيه ... نقض

مبحث نداء المعرف باللام

وان لم يكن ...

واسم الاشارة واما لفظ شئ وما بمعنى شئ فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى واسم الاشارة
فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشئ اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اى فباسم اخر بعده واما ضمير
الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما فى ربه رجلا واما
نحو انه زيد انطلق واما الموصول فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم نقول انا بالمقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من
اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما فزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر على يا
هذا دون يا ايها ومن ابنيتك ثم جوز بعضهم فى نعت يا هذا النصب والرفع كما فى يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اى وفصل بعضهم
فى وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغن عنه والاجاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل
واما المازنى والزجاج يجوز النصب والرفع فى وصف اسم الاشارة واى قياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت واما قطع اى المتوصل
بها الى نداء ذى اللام عن الاضافة فلما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذى هو وصف
فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب ابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو
من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ايا ما تدعوا وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين بدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما فى
قوله تع ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات وكلا هدينا والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء تنبيه
ثم تكون اسم الاشارة لان اسم الاشارة فى الاصل ما يشار به للمخاطب الى شئ فهو فى اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى به بحرف الخطاب
كما يجئ فى بابه فنحو شئ فى بعض الاماكن من ان يدخله حرف يجعله مخاطبا اى حرف النداء فصل بينهما باى فى بعض المواضع لتنكر
فى الظ ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا الرجل فعلى هذا ليس نحو يا ايهذا الرجل لاجل نداء المعرف باللام على
ما اومى اليه المص بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش فى ايها
الرجل اى موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة اى وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا
سيما اذا زيد عليه كلمتان اعنى ايها ويضعف مذهبه بكثرة وقوع اى موصولة فى غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة كما يجئ
فى باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها
على الضم كما يأتى فى الموصول فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبنى على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما فى قولك
يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الزجاج
وهذا حد النعت كما يجئ اى ما دل على معنى فى متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق
ليس بشرط فى الوصف كما يجئ فى بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يأتى فى باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال
على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه فى نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها بالصفات المشتقة الا بما يختص
ببعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين
الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا انطباق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ
هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذى دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته فمن
ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز فى غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته
نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر قوله والتزموا رفع الرجل اى اسم الجنس الواقع صفة لاى وهذا وكان القياس جواز نصبه ايضا
كما فى يا زيد الظريف لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء واما الظريف فى يا زيد الظريف
فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف فى تجويز نصبه مثل قوله وتوابعه اى التزموا رفع توابعه اعلم ان تابع
تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا اى ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع
سواء كان المنادى اى وهذا او غيرهما تقول فى غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد
نصبت ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لا غير سواء كان نعتا للطويل او لزيد واما فى اى فان التابع الذى يجئ بعد وصفه
لا يكون له تابعا او وصفا اى لانه هو المنادى فى الحقيقة واى وصلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا لم يجز
الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون
عبد الله صفة اى ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه
وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف اى فان جعل المبدل منه فى حكم الطرح لم يجز الا ان يكون
البدل مما يجوز كونه صفة لاى اعنى الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه فى حكم الطرح جاز
يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجئ فى باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه فى حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم

ای
اوضح من ای وصفه
من بعض المواضع نحو
یا ایهذا فیقتصر علیه
فانما توصل بای الی
نداء اسم الاشارة

زيد بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل بضم زيد بدلا من اى لما تقدم ان التابع الذى بعد وصف اى لا يتبع اى واما
اذا جئ بعد وصف الاشارة فيجوز فيه الامران لان الاسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال
حملا على الوصف وزيد بالضم وذو المال حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف النسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا
نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذى اللام كما قلنا فى اى ولا يجوز
عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذى هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذا الجمة اما النصب فلان المنصوب
لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو فلم يبق
الا النصب عطفا على زيد واجاز المازنى الرفع حملا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل ما يجب له
ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما
جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا فى يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما
اجتمعا فى الصورتين تقديرا لا لفظا قوله لانها توابع معرب يومى الى ان المعرب لا محل له او الى انه لا يحمل على محله ويرى ظاهر اعرابه
وفى الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه و
مؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع
ما اضيف اليه اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء فى الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو بتقدير اعماله
كقوله فى ضارب زيد وعمرا ان التقدير ضارب زيد وضارب عمرا ولا يجوز فى نحو الحسن الوجه واليد الرفع فى المعطوف
كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفى لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان
فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو ولهم ان يتكلفوا ان الجملة غير المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان مع
اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا يقول فى نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل
دون وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سؤال
مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم يجز نصبه كما فى يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سؤال وارد
على الجواب عن السؤال الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز فى توابعه
ما جاز فى توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل فى يا ايها الرجل كالنعت انه اذا قيل لو وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذى
باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم قيل
هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه الالف واللام لا
لفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين فى هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا كان يسمعها لاه ابن عمك وكونها بدلا
من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الاله ان تكون كظبية ولا دمية ربرب ولا عقيلة واما النجم والصعق والذى
وبابه فلان لا مها لا زمة لكن ليست من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء واصله اناس لا يجتمعان الا فى الشعر كقوله ان
المنايا يطلعن على الاناس الامنينا الا انها ليست لازمة اذ يقال فى السعة ناس قالوا واصله الاه فعال بمعنى مفعول والاهة
العبادة والاه بفتح العين اى عبد فاله بمعنى مالوه اى معبود فالله فى الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان عاما فى كل
معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يؤله اى يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار
تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة فقل اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا فى الاناس وذلك
انه قد يجئ الاله فى السعة اورد ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة
نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها فى الثانية ولا يدغم اى خفف
نحو الالهة بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب فى الله فكان اللامين لم يلتقيان والاكثر فى يا الله
قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصار الجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع
يا واللام فلو كانا باقيا على اصلهما سقط الهمزة فى الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو على يا الله بالوصل على
الاصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه ليها اى استتر فيقال فى قطع همزته واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص
باشياء لا يجوز فى غيره كاختصاص مسماه تع وخواصه ما فى اللهم وتالله والله وها الله ذا والله مجرورا بحرف مقدر فى القسم
وافا الله بقطع الهمزة كما يجئ فى باب القسم وقوله من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى شاذ ووجه جوازه
مع الشذوذ لزوم اللام وقوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تبغيانى شرا اشذ وبعض الكوفيين يجيز دخول يا على ذى
اللام مطلقا فى السعة والميمان فى اللهم عوض من يا اخرتا تبركا باسم الله تع وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف

تواذل بنجب

الهمزة

الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال انى اذا ما حدث ألمّا اقول يا اللهم يا اللهما و
قد يزاد في آخره ما قال وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه
كما لا يوصف اخواته اعني اسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وقل نحو يا فل واجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله
وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تع قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند سيبويه على النداء المستأنف
ولا ارى في الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بل السماع مفقود فيها قوله وفي مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب يعني بمثله
المنادى المفرد اذا تكرر وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب ولك في الاول الضم والنصب قال يا تيم تيم عدي
لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر وقال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول فواضح لانه
منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان او بدل على ما يأتي في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين
المضاف والمضاف اليه وهو تأكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في توابع المنادى المبني ان التأكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول
وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه
سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتوكيد اللام المقدرة وانما جيء بتأكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف
اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في الشعر مع انه لا يجوز
الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجيء في باب الاضافة لانه لما كرر
الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل
بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرئة واجبة الرفع نحو قوله تع لا فيها
غول فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حروف الجر لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما
يؤثفين من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر
يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل في قوله تع كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف
موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا
جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو
مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما
وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي تيم عدي ان تيم الاول
مضاف الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف وقال لما حذف المضاف اليه من الثاني بقي يا تيم
عدي تيم فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له
ههنا ان يقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل
يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين
يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اي صفة كان لان تيم عطف البيان اذن فهو كالوصف في ... قوله

والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام ويا غلاما وبالهاء وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت
فتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي وقيل يا ابن ام ويا ابن عم اقول اختلف في ياء المتكلم
فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو
العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لتقليلها من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو
اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها مم وذلك انه نظر في المعربات الى حال تركيبها بدليل
وضعها ما لا نوعه من منصوبه ومجروره والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه
للكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير
وكافه ونحوهما من هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك
لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعني الفتح والسكون
مطردان في غير النداء ايضا نحو جاءني غلامي واما يا غلام بحذف الياء فالباقي في النداء لانه موضع التخفيف الا ترى الى
الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد التفرغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي
بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة لتدل عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان
لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى ياء واشتهر بها لدلالة الشهرة

[illegible] لا بعد المضاف اليه

فالاولى قول المبرد وقد اجاز السيرافي وجها رابعا في نحو يا تيم تيم عدي

ثم لا يبتدأ بالساكن و ... حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة

على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدف ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح اجتزاء بالفتح
عن الالف واما فتح يا بنى واصله يا بنيا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين وقد يضم في الندا ما قبل الياء المحذوفة
وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنها القراءة الشاذة رب احكم وربما ورد في الندبة الحذف والقلب
في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي لكثير بنادر طلبا للازدواج قوله وبالهاء وقفا اذا وقفت على يا غلاما فبالها
لبيان الالف كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على ياء غلامى بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها
واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياءه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضى باسكان الضاد كما يجيء في باب
الوقف واذا وقفت على ياء غلامى بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح وقوله وقالوا
يا ابه ويا امه ويطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيدان عليها بجواز ابدال الياء تاء التانيث هذا عند البصريين
قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدل تاء تانيث لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة
ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة
مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتى ويا امتى ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما
قبلها نحو يا اب في يا ام على ما حكى يونس لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء والقراء يقفون عليهما بالتاء لانها ليست للتانيث
المحض كما في اخت وبنت والاولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليها
بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما يفتح هذه التاء لانها بدل عن الياء وحركتها الفتح
لو حركت وقد لا تدل على الياء ويقال يا ابت ويا امت يا ابتاه ويا امتاه فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا يستثقل
فتحذف واما حذفها في يا ابن ام عم فيمتنع لان الثقل الحاصل بالتركيب فقيل في يا ابت انهما رخما بحذف الياء ثم زيدت التاء
مفتوحة كما يجيء في نحو كليني لهم يا اميمة ناصب وقد يقال يا ابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر
لمناسبة الكسرة الياء التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين العوضين بخلاف يا ابتى ويا امتى فانه لا يجوز
لانه جمع بين العوض والمعوض منه قوله يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف
اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غير الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء فيها
بالحذف والقلب الى الالف لكثرة استعمال خلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخى فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في
باب يا غلامى من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه بالطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة استثقا
فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلامى ولذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم وكسرها اكثر من نحو يا غلامى قوله وترخيم
المنادى جائز وهو في غير ضرورة انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة
الفراغ من النداء للافضاء الى المقصود فحذف اخره اعتباطا قوله وهو حذف في اخره تخفيفا يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له
موجب كما كان في باب قاض وعصى والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون له ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط
مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذى ذكره ان كان حد ترخيم المنادى
خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف
التنوين والحركة وقفا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة
بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب
ما قبله ويخرج منه الحذف في باب عصى وقاض لان الحذف لعلة لا للاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه واجب
الحذف قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء تانيث شرط
ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا وان لا يكون
مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخر ثبوتي غير متعين بل هو احد الشرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلثة احرف والثانى
كونه بتاء التانيث وانما لم يذكر المصنف مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب
عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثانى نحو قوله خذوا
حظكم يا ال عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر وقولها يا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعى موته
فيجيب اى يا ال عكرمة ويا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قوله ذي كرمة دار مية اذ في
تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقال المتنبى لله ما فعل الصوارم وانفنا في عمر وحاب وضبة الاغنام وبعض
العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلثى المتحرك الاوسط علما لان حركة الاو

ترخيم المنادى

كالحرف الرابع فيه خمان نحو رجل علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي عنا اسكن اوسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير
المنادى للضرورة وان خلا من تاء التأنيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان او على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير
الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اى امامة وانما لم يجز ترخيم للمضاف
على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة علمين لانهما اذا سمى بهما رؤعى حال جزئيهما قبل العلمية فى استقلال كل واحد من الجزئين
باعرابه على ما يجىء فى باب المركب فلما كان كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله وتأبط شرا من حيث المعنى
كزيد وروعى اللفظ والمعنى معا لم يكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس اخر الاجزاء ولم يكن حذف الثانى ولا
حذف اخر الثانى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه لان المضاف
اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف آخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا
اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة
تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب
على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم ترخم المستغاث المجرور باللام
لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يورد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد
فى تركيب ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم من المستغاث الذى فى اخره زيادة المد لان الزيادة تنافى الحذف
وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة فى اخره لاظهار التفجع ولتشبيه المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما
علما لانه انما اشترط العلمية فى الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما
القى وانما اشترط فى العلم زيادة على الثلثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنية المعرب اى عن الثلثى بلا
بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف يد ودم ونحو فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسى والشذوذ لا يعبأ به بخلاف نحو عم
وشج وعصا فانه وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبنى والاسماء المبنية يكون
على اقل من ثلثة احرف نحو من وما قلنا البناء فيه عارض فهو فى حكم المعرب وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما
ولا زائدا على الثلثة وذلك لان وضع التاء على الزوال كما ذكرنا فى باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف
اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى اعنى اخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو ه وشاة بعد الترخيم على حرفين لان
بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث
صارت متعقب الاعراب فانه مرفيه كما قيل فى المثل قبل البكاء كنت عابسة وقبل النفاس كنت مصفرة ولو اعتبر ناسد التاء
مسد جزء الكلمة بكونه متعقب الاعراب فانما لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده وانه يبنى
على عدم لزومه حذفه فى جمع التكسير نحو غرفة وغرف وكذا فى جمع السلامة نحو غرفات وتقديره فى نحو الدار والشمس وليس
لنفى التانيث هاء الاحول قال سيبويه كل اسم فى اخره تاء فان حذف التاء منه فى كلام العرب اكثر سواء كان الاسم مع التاء
ثلثة او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا ولعلية الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه فى بعض المواضع معاملة المرخم اعنى فتح
التاء كما فى قولهم كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطىء الكواكب فصار فى المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم
اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا اخره الهاء فيقولون فى يا طلح يا طلحه وقليلا ما يوقف
بسكون الحاء وذلك لانهم لا يعقلون تاء التانيث باخر ما ليس حركة اخره اعرابية ولا مشبهة بها نحو ثبه ومروانه وحيهله وان
لم يكن هناك فى الوصل حرف ينقلب هاء فى الوقف فالحاق الهاء اذا كان هناك هاء فى الاصل اولى ويغنى عن الهاء فى الشعر الف
الاطلاق نحو قوله قفى قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط
الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو
يا صاح ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله منادى وليس اطرف كرامه لان نكرا اذكر الكروان وقال المبرد هو
مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من الحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا
تعال يا يزى بحرم فقلت لهم انى حليف صداء كانهما رأيا ان الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم
الكلمة بحذف شىء من جوهرها لا يزاد عليها شىء من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجىء ساير التوابع قوله فان كان
فى اخره زيادتان فى حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا
حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد اقول قسم ما يحذف للترخيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف
واحد فيحذف الحرفين فى موضعين احدهما اذا كان فى اخر الكلمة زيادتان فى الحكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما

مستقلا من حيث اللفظ اى لا
لمراعات حالهما قبل العلمية
وانمحى بعد العلمية عن كل واحد
من جزئيهما

موصوفا بالزيادة على
ثلثة فالشرط كونه
بتاء تانيث نحو شاة
وثبة فانه يرخم و
ان لم يكن علما

معاً بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا معاً حذفتا معاً وهاتان الزيادتان سبعة
اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادة جمع المؤنث
السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان وياء النسب وما اشبههما نحو كوفي وروحي وكرسي والفا
التانيث كصحراء وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها كما في حرباء وعلباء قوله كاسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اى الحسن
على ما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لا من باب حمراء وقد يجيء في
النص بحج الفريقين فيه وترجيحاتها قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبل مدة زائدة وذلك لانه
لا يحذف من نحو عفرناة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فيكتفى بها وكذا اذا كانت المدة
غير زائدة لم يحذف كما في مستماح ومستهيج ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعني بالمدة الفا
وواوا وياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا تحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو كنهور ومشرنفر
لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذف فيهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون وحفير
بجيحل او لم يكونا له كغليق وفيبط وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المد فيهما ولان المد في الاغلب لا يكون الا
في الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما واما مذهب ورش في نحو مد الموت والحسنين وتفخيمها فانفرد به
وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن اخرا والترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف
الاخير صار متطرفا فتبعه في السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف لعم نحو عمار ومروان
ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على المخالف على ما يحذف في الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هذا لئلا
يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور
وقوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد في قوله حرف صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون
وقلون ودمي يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا في نحو ثبة
وشاة وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثبون وقلون ودمي والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما
غير زيادة الواحد فكانه ليس لجمع المذكر السالم لكانه مثل عمود واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف في نحو حمراء والمشهور
حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمراء مفتوح الهمزة قياسا على ذي التاء في نحو قولهم كليني لهم يا اميمة ناصب والوجه
المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم فيه معاملة المرخم ولا كذلك ذوات الالف
وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع
المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا اى على اللغتين للالتباس بالواحد وكذا
لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدي اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم وهذا كما منع
منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لان له مذكرا فيلتبس به اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم
اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به قال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه
اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ثم
الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الاستقلال كان او على نية المحذوف والا فلا
والفراء يحذف الساكن في الاسم الذي قبل اخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف نحو نعم واجل
وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو حولايا ويردايا الاحرف الثلثة اعني الالفين
مع الياء التي بينهما لزيادة الجميع والبصريون يجيزون بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبلها بحركتها من الحذف قوله وان
كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعضوين
منفصلين عنده فهو اقبل للفك من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتئام بسبب التركيب
العارض حذف الجزء الاخير منه بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تخليه
تاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين قلت في الوقف يا مسلمه بالهاء لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التانيث
الا في بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشرة مع الالف والياء
لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها
كما يجيء في باب المركب قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها
مع النون قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اى غير ما حذف منه حرفان وهو زيادتان في حكم الواحدة ومدة

صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغيرها حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمود ويا
كرو ومن يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا اقول اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار
آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه وهو الاكثر لان المعلوم من
استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصو وقاضي في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحروف
على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم يكن بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد ويد ودم
متعقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية
مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي قياسه
نقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت وفي نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء
ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب
فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعله اسما برأسه نظر الى انه وان كان
قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوي الثبوت لم يتغير ما بقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها
متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور في ترخيم نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة
يا اعلى ويا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذفا له وقال المص ونعم ما قال لو قيل يا اعل
ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة اي لغة
الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف
وقبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فيقول
يا اسحار بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله وذي ولد لم يلده ابوان وقولهم انطلق اوله عجبت
لمولود وليس له اب في تخفيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بقي دائما على بنية الاستفعال شابه الفعل الذي
هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل صيانة له من الكسر ما امكن نحو
لم يلده وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه يجيز في نحو اسحار مرخما الكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه اسما
واما ان لم يكن قبل المدغم ساكن آخر نحو ارزب وخدب فيبقى الساكن على حاله على هذه اللغة اي الكثيرة كما في هرق والفراء
يحذف الراء الاولى ايضا في نحو اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في ارزب بناء على اصله في هرق فاما اذا لم يكن المدغم اصلي
السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا فمنهم من يقول في المسمى بمحاب يا محاب وفي راد يا راد وفي مضار اسم
مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل
حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا محمر بكسر الراء ويا مقر بسكون القاف وفتح العين في معقر
ولا يحذف الحرف الساكن كما حذف في نحو خدب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن
ذلك في نحو خدب اذ لم يكن الساكن اصلا في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور
في قولهم يا قاضي ويا اعلى في المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان الياء في يا قاضي اصل في الثبوت في بعض
المواضع نحو رأيت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور
جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال فقط فيقول يا ثمو لان الواو في التقدير ليس آخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك
لانه في اللفظ آخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه
الحرف قال فاذا قصدت جعل محذوف ثمود في حكم الثابت حذف الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز يا عم ويا سع ويا عم
في ترخيم عمود وسعيد وعماد كما مر واذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو
نحو يا حار ويا مرو ويا قري في حارث ومروة وقرية وتقديرا ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاض ويا مشترى في قاضية
ومشتراة وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسي ويا ثمي وفي الكثرة قلنسي
يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازي والادلي
لما يجيء في التصريف في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل المحذوف ياء او واوا بعد
فتحة قلبتها الفا فتقول في غليان ونزوان يا غلى ويا نزا وفي الكثير يا غلي ويا نزو وذلك لانك اذا نويت المحذوف لم تتواز يا الفعل بقدر
حتى تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجيء في التصريف ان شاء الله وان كان واوا او ياء بعد الف زائدة قلبت همزة نحو
يا شقاء ويا خزاء في شقاوة وخزاية وفي الكثيرة يا شقاو ويا خزاي لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة اذا

نظرنا كما يجيء في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول رددته لأنه كان كما شاه
في ترخيم شية ودية يا وشي ويا ودي برد العين الى سكونها عند الاخفش ويا وشي ويا ودي بابقاء حركة العين عند سيبويه كما يجيء في
باب النسب فان الاخفش يقول وشيي وسيبويه يقول وشوي وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ذا اللين كما تقول بلائي في
المسمى بلاء وان لم يكن الثاني حرف لين لم يرد المحذوف كما تقول يا ثب يا عد في ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعرب
كما مر ولا يجيء في المعربات اسم على حرفين ثانيه حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وان
ادت هذه اللغة اي لغة من لا ينتظر الى قلب ما لا يكون منقلبا عن ياء او واو ولم نعهد الا للتانيث غير منقلبة عن شيء وقياس قول الاخفش
جوازها لانه يكون اذن ملحقا بجخدب بفتح الدال واما السيرافي فاجازها وان لم يثبت فعللا قال لان هذا شيء عرض وليس
اصليه وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى نية الاستقلال فيه الى وزن لا نظير له ان لا ترخمه الا على نية المحذوف وذلك نحو
طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقذعمل وسعود وهندلع وعنفوان واجاز السيرافي ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا
الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا ان يقول في منصور على نية الاستقلال يا منص وفي خصم يا خص مع ان مفع
وفع ليسا من ابنيتهم فيقول يا طيلس ويا فرزد ويا قذعم ويا سعو ويا هندل ويا عنفو قالوا واذا رخمت صحراوي على القول فلبست
الواو همزة فلو ازلته عن النداء لصرفته لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التانيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة
عن الف التانيث فبعدت التانيث فيها والاولى ان لا تصرفه نظرا الى الاصل قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو
المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف في آخره هذا منه بناء على ان المندوب
غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا يفيده قوله وهو المتفجع عليه دخل فيه المجرور في نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا او وا خرج
وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة يستعمل فيه الاحرف لنداء المشهور اعني ما ذكرنا دون
اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المص باحد قسمي المندوب وهو المتفجع منه نحو واحسرتاه واويلاه
واثبوراه قوله واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوازيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين النداء
والندبة وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال وازيدا واعبد الله واطالعا
جبلاه اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة
وقال المص بناء على مذهبه اعني ان المندوب غير المنادى ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص بطلب الاستقبال
فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة
النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص كما يجيء قوله ولك زيادة الالف في آخره اي لك الحاق الالف في آخر المندوب ويجوز ان لا يلحقه
سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة
كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها تقول يا محمدا يا عليا بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة
نحو وازيد وازيد ولم يثبت وقد يلحق هذه الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه والهاء للسكت في غاية
البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه قوله وان خفت اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه اقول آخر الكلمة لا يخ
من ان يكون ساكنا او متحركا وللمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية اولى والمعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف وتقدر الاعراب نحو
واضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا واضربت الرجلاه ووا غلام الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة للحركات قياسا على مدة
الانكار نحو واضرب الرجلوه ووا عبد الملكيه ولم يثبت واما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان مدة الندبة
من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب
الالف واوا ولا ياء الا للضرورة كما يجيء واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء
وللفراء ان يقول ان الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يود الحاق الالف الى اللبس
كما في قطام وخذام وحيث اعلاما مشهورة فالاجود الالف لانها اصل في مد الندبة كما ذكرنا فلا تقلب الا للبس وقال الاندلسي
والمص نتبعها مدة من جنسها ولا نغير حركة البناء للزومها قال سيبويه وتقول في ندبة يا زيد ويا غلام يعني ما سقط منه
ياء الاضافة يا زيداه ويا غلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد فقلت ولو اخترنا ههنا اتباع المدة للحركة غير الاعرابية
كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد النون التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامتها فوازيدانيه اكثر من وازيداناه
لئلا يشتبه المثنى بفعلان واما التي بعد الياء فالالف هو الوجه نحو قوله واجمجمي الشاميناه وان كانت الحركة غير اعرابية
وادى الالف الى اللبس تبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب وواغلامهوه
في المسمى بينه لئلا يلتبس بالمثنى بينهما ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معا

مدة الانكار تتبع حركة الآخر فيقال في ذا عمرو اعمروه وفي رايت عثمان اعثماناه وفي مررت بحذام احذاميه وان كان الآخر ساكنا حرك بالكسر ثم تتبعه المدة كقولك في جاءني زيد ازيد نيه ومعنى الانكار ان يكون الامر على خلاف ما زعم المخاطب او انكار ان يكون الامر على خلاف ما زعم

في حالة وأما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه وجاز واغلامكاه والساكن لا يخلو إما أن يكون تنوينا أو ألفا أو
واوا أو ياء أو ميم جمع أو غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه وإنما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الإنكار لأن
أصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف وأجاز الفراء في التنوين المندوب ثلثة أوجه أخرى أحدها فتحها لأجل
ألف الندبة والثاني حذفها للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيديه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة
للحركات الإعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة الإنكار وما ذكرناه أولا هو المشهور المستعمل وإن
كان ألفا حذفتها لألف الندبة عند النحاة نحو واغلاماه واغلاميكماه لأن حذف أول ساكنين إذا كان مدا هو القياس كما يجيء
في التصريف وقال المص بل استغني بها عن ألف الندبة وإن كان واوا أو ياء فإن كانت الحركة فيهما مقدرة حركتهما بالفتح نحو يا
قاضياه ويا رامياه ويا مرمياه ويا مسلمواه وأما إذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لأن أصلها
الفتح عنده وأجاز المبرد يا غلاماه بحذفها للساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف إلى المضاف إلى الياء نحو وانقطاع
ظهراه قال السيرافي فالقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين قال المص الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه
أو جرا أما لأن أصلها السكون فيمن قال بذلك فلأنه يزيد عليها مدة أخرى كما يجيء وأما لأن السكون العارض فيه كالأصلي
بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الألف إلى أصلها استغناء بها عن ألف الندبة بخلاف ألف التثنية فإنك تقلب لها الألف
المقصورة نحو مصطفيان وذلك للزوم ألف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فإنها لا تلزم المندوب أما قوله أصلهم السكون
فقد تقدم أن ذلك مختلف فيه وأما قوله السكون العارض فيه كالأصلي فنقول ذلك في الألف لكونها كألف الندبة في الصورة
فجاز أن يغني عنها كما ذهبت إليه وأما الياء فلا لقولك يا قاضياه في يا قاضي وإن لم يكن للواو والياء أصل في الحركة فإن كانتا
مدتين أي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه ووا غلامهيه وواضربوه وواضربيه فاستغني بهما فإنك
تكتفي بأنهما من المد عن ألف الندبة لكون مدهما أصليا بخلاف مد نحو يا قاضو فإن أصل هذه الياء الحركة وألف
الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع أنه ليس في آخر المندوب مد نحو يا قاضو فإن أصل هذه الياء الحركة
وألف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع أنه ليس في آخر المندوب مد نحو وازيد فكيف إذا كان في آخره
مد أصلي وإن لم يكونا مدتين جئت بألف الندبة بعدهما إن شئت نحو يا قائل لواه ويا قائل كياه وأما ميم الجمع فلا يأتي
بعدها ألف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكموه وواغلامهميه والواو والياء بعدهما إما اللتان
حذفتا في الجمع للاستثقال كما يجيء في المضمرات ردتا لمد الندبة واستغني بهما عن ألف الندبة كما قلنا في غلامهوه
وياء غلامهي وأما ألف المد قبلنا واوا أو ياء للبس وأما الساكن غير هذه الأشياء فيفتح ويلحق الألف نحو يا مناه في المسمى
بمن وسيبويه يجيز نحو واقنسريناه إذ لا منع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر إن أعربته بالحروف لا يجوز ندبته
كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وازيدوناه وإن أعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الإعراب ولا بد إذن من أن
يلزمه الياء كما يجيء في باب الأعلام جاز ندبته نحو وازيديناه واقنسريناه وكذا يلزم على مذهبهم أنك إذا سميت بالمثنى
وأعربته بالحركات وألزمته الألف جاز ندبته وإلا فلا وليس بشيء إذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى
يمتنع فيها امتناعا فيه ونقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه واثنا عشراه بالألف في اثنا لأنه غير مضاف وعشر [illegible]
للنون فكأنك قلت واثنان وقال الكوفيون واثني عشراه لشبهه بالمضاف لأن نون المثنى لا يسقط إلا في الإضافة فكأنه
مضاف وأجاز ابن كيسان الوجهين قوله ولك الهاء في الوقف يعني أن إلحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت
أو ياء أو ألفا جائز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الألف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة
ألفا نحو يا غلاما وينبغي أن لا يجب عند هذا القائل مع الواو والياء لأنها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه
لأن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر فاللبس إذن حاصل مع الهاء أيضا والفارق هو
القرينة وإنما ألحقوا هذه الهاء بأحرف المد ولا سيما الألف لخفائها فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبين كما يتبين بها
الحركة في غلاميه على ما يجيء في بابه من التصريف وهذه الهاء تحذف وصلا وربما تثبت في الشعر إما مكسورة للساكنين
أو مضمومة بعد الألف والواو لتشبيهها بهاء الضمير الواقعة بعدها وبعضهم يفتحها بعد الألف لمناسبة الألف قبلها
وإثباتها في الوصل لإجراء الوصل مجرى الوقف قال يا مرحباه بحمار ناجيه والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر و
في غيره قوله ولا يندب إلا المعروف فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيد الطويلاه خلافا ليونس أقول هذا الذي ذكره في
المتفجع عليه أما المتوجع منه فإنك تقول وامصيبتاه وليست بمعروفة يعني بالمعروف المشهور علما كان أو لا فلو كان
علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه وإنما ذلك ليحصل عذر النادب في الندبة لأنه إذا كان

وأن زيدوناه ذا
قنسرون بلد بالشام بكسر القاف
والنون مشددة بكسر
بفتح ح

الناجية السريعة تنجو
من ركبها
شرح

المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته يقول يا ضاربا
زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وتفجع بالمتفجع عليه واشتهر به وكذلك يا حسنا وجهوه في المشهور بذلك فضابط المندوب
ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وا من قلع باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار
الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة آخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب
هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو الحقت مدتها المضاف لانفك من المضاف اليه فالحقتها المضاف
اليه والمراد المضاف كما تقول حب رمانى وان لم يكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف وا طالعا
جبلاه وكذا تلحقها آخر الصلة نحو وا من حفر بئر زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف
نحو وا زيد الظريفاه وقال الخليل وسيبويه بل يلحقها آخر الموصوف نحو وا زيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا
اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى
اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا
يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة
القدح وحكى الكوفيون وا رجلا مستجاه وقد استشهد الكوفيون بهما على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى
الاندلسي عن الكوفيين انهم يلحقون المندوب في الوصل نحو وا زيدا يا هذا قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس والاشارة
والمندوب والمستغاث نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا اقول يعني بالجنس
ما كان قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل ولم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا
حسن الوجه ويا ضاربا زيدا فقصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه اولا وانما لا يحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان
المنادي مقبلا عليك متنبها لما تقول ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا تحذف من المعرفة المتعرفة بحرف
النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف
التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه
كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يكون الحذف من يا ايها من غير ان يتصف هذا بذي اللام
كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل يا موصوفه تحقيق
ايها الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل انه موضوع في الاصل
لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه مناديا اي مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل
مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة
اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تع ثم انتم هؤلاء تقتلون وليس في الآية دليل لان هؤلاء خبر المبتدا كما يجئ
في الحروف فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصولات اما المضمرات
فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال فضبط ما يحذف منه الحرف
انه يحذف مما لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف
من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فللمبالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث لامر مهم واما
المتعجب منه والمندوب فلانهما مناديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى
معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين هما منها ولم يذكر المص لفظة الله فيما
لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان
يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله
اصبح ليل ادخل في الصباح وصر صبحا قالته ام جندب زوجة امرئ القيس تبرما به وكان مفركا ويقال انها سألها عن سبب تفركهن
له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطئ الافاقة قوله اطرق كرا رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق
كرا اطرق كرا ان النعام في القرى ما ان ارى هنا كرا فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل رقية الضبع خامري ام عامر
والمعنى ان النعام هو الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخل ايضا ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق قاله
شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلقيا فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل
وانت مقمر اي انت آمن من ان اعينك ففهم استعجالك في الاسر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت
الاعلى قد ذهبت كلها امثالا قوله وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الا يا اسجدوا اقول المنادى مفعول به فيجوز

وجهوه

نكرة

حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المعرف بها

حذفته اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسياً منسياً كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف
الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت
نونها فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه فى النصب اى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة او تقول ان لا يسجدوا
بدل من السبيل اى فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لا زائدة اى فزين لهم الشيطان ان
لا يسجدوا هذا واعلم انه قد جاء اسماء لا تستعمل فى غير النداء وهى فُل وفلة والاصل فى فل زعم فلان لقيل فى المؤنث يا فلان بحذف
نان فلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملأمان ويا لومان اى يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اى يا لكع وكل ما هو على مفعلان
فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على فُعل فى سب المذكر وفعال فى سب المؤنث
نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتى بمعنى الامر من الثلاثى وكذا فعل فى مذكرها و
مفعلان سماعى وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غيره ادى كقوله فى لجة امسك فلانا عن فل و
قال اطوف ما اطوف ثم آوى الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله
النداء باب الاختصاص وذلك بان تلى بابا وتجرية مجراه فى النداء من ضمه والحاقها التنبيه فى مقام المضاف وصفا اى
بذى اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا وانى او المشارك فيه نحو نحن وانما الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك
الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما فى معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى اخص من بين الرجال
باكرام الضيف او فى معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختص بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك
الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نفرع ايها القوم فكل هذا فى صورة النداء وليس به بل المراد به بصفة
اى هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين
اذ المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز فى باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اى لانه لم يبق فيه معنى
النداء لا حقيقة كما فى يا زيد ولا مجازا كما بقى فى المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء فى الخالى فى معناه بالكلية وحال
ظاهر اى ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثانى كحالهما فى النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل فى باب الاختصاص فى محل النصب
لوقوعه موقع الحال اى مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل فى نحو سواء اقمت ام قعدت ان اقمت ام قعدت وان كان فى الظاهر
جملة معطوفة على جملة الا انه فى الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم اخرى سواء قيامك وقعودك كما يجئ فى باب حروف
العطف وقد يقوم مقام اى المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى
للنزل او مضاف نحو قوله عم انا معاشر الانبياء فينا بكء اى قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قال
بنا تميما يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب تنصب فى الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبنى قال انا بنى منقر
لا نفر اقول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا فى باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المص
المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان
يكون منقولا عن المنادى ونصبه بياء المقدرة كما فى ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعنى او اخص او امدح
قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن
النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام فى
نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر فى باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام فقد يأتى
الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك العظيم وبك اهل الرحمة نتوسل فان قلت وان كان الاختصاص
باللام او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس
من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو
منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامرأته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله لنا يوم وللكروان يوم تطير
البائسات ولا نطير وقوله ويأوى الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى بفعل لا يظهر وهو اعنى او اخص فى الجميع
او امدح او اذم او ارحم كل فى موضعه هذا ما قيل ولو قيل فى الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لان فى الجميع معنى الاختصاص
فيكون تداجريا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب ينصب
عليه ما يشبه به فى القبح شئ مما قبله كقوله لحى الله حرّ ما كلما اذ رسارق وجوه كلاب هارشت فازبارت وقال ادرع
عوف لا احاول غيرها وجوه قرود تبتغى من تخادع واعلم انه ليس لك فى نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان
يجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ما سر اباك واحب اخوك الصالحين

الضباب جمع ضبابة سحابة تغشى الارض كالدخان اى بنا تكشف الدواهى التى تنطبق من الناس شرح ايات

لا التى باتى

واحب

بحث المنصوب على شريطة التفسير

الاشتغال لغة استعمل بمعنى يفيد معنى التوجه وبالباء يفيد معنى الاعراض تركيب

ان ينصب على المدح او يرفع عليه اى هما المسلمان واعنى الصالحين كما يجئ فى باب النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظى يرفع او ينصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعانى والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف

قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او

مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اى ضربت وجاوزت واهنت ولابست اقول وانما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب فلم يؤت بالا عند فقد الناصب لفظا فاظهار الفعل يغنى عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع فى نحو قوله تع وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا فى باب الفاعل وهذا عند الكسائى والفراء ليس ثمة ناصب مضمر بل الناصب عندهما لهذا الاسم لفظ المتأخر عنه اما لانه ان صح المعنى او اللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل فى زيد كما انه عامل فى ضميره واما لغيره ان اختل احدهما بتسليطه عليه فالعامل ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما فى زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل فى زيدا هو قولك مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل فى زيدا هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفى عمرا ضربت غلامه لسده مسد اهنت والبس فبل الاسم فى الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد فى ذلك المفعول وفى ضميره معا فى حالة واحدة لان الضمير فى المعنى هو الظاهر ولو كان الضمير راجعا الى المنصوب المقدم لم يجز فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تاكيدا لايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا فى جميع المثل وليس كذا الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقا هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا فى جميع المثل فالضمير فى زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور فى زيدا مررت به اذا المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه فى قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف من زيد اى متعلق زيد ضربت اخاه وكذا فى قولك زيدا ضربت عمرا فى داره وزيدا لقيت عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمرا فى داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا فى دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك هو واخو زيد وان كانت الملابسة فى الصورتين بعيدة كما يجئ فى مذهب البعض تبيين ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع فى نحو ان امرؤ هلك مع انه تذهب شاذ منهم الى ان المرفوع فى مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم فى باب الفاعل ولا يجوز للكوفى فى ان يرتكب ان ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كما ارتكب فى هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتاخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيدا ابوك ولا زيد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه وانا محبوس عليه ويعنى بشبه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا فى هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجئ ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا ينصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو ان زيدا قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدث عنه نحو زيد هند ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا حرف الاستفهام وحرف النفى نحو ازيدا ضاربه الغمران وما زيدا ضاربه البكران والا لم ينصب ضمير الاسم المحدود لا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه الغمران كما يجوز زيدا يضربه الغمران قوله مشتغل عنه بضميره اى مشتغل من العمل فى ذلك الاسم المتقدم بالعمل فى الضمير الراجع اليه اى تمامه يعمل فى الاسم المتقدم بسبب العمل فى ضميره ولولا ذلك العمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل فى ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر فى مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اى لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اى مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه

لان الفعل

لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا العامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه
وزيدا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا
لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله فكلا اراهم اصبحوا يعقلونه صحيحات مال طالعات بمجرم
مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب
بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او ناضلته
بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول اهندا ضربت من تملكه او مررت بمن تملكه و
الضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها او مررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيد اني ضربته وعمرو ليتك تضربه واما ان المفتوحة
فانه وان لم يجب تصدرها لكن لم يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها كم نحو زيد كم ضربته
وحرف الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته او
الا او لولا او لوما وكذا الا للتمني نحو هند الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حروف
النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال قد اصبحت
ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع روي برفع كله ونصبه اما لن فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها
العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغييرها معناه الى الماضي حتى صار كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام
حتى انها تقع بين الجار ومجروره نحو كنت بلا مال واريد ان لا تخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل
هذه الحروف الثلثة راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد
الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها حروف الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيدا
فاما اضربه لانه لا يعمل الشرط والجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما الكوفيون فيجوزون
تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضرب
يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام والشرط نحو هند من يضربها اضربه وايهم يضربها او احترز به ايضا عن
الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله بالتقدم عليه نحو زيدا ما احسنه واحسن به وكذا فعل التفضيل
في نحو ازيد انت اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت
وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على
مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول
والموصوف في تاويل اسم مفرد فلو عملت فيهما لكانت كل واحدة منهما مع معمولها المقدم عليها كلاما فالرفع اذن
واجب في نحو اتميم اضربه حي على ان ايا موصولة وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف
فيجب الرفع في زيد ان تضربه خير وزيد رجل يضربه موثق وانما لم يعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع
العامل وكذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في نحو زيد والله
لا اضربه لان القسم له التصدر لتاثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع في نحو ما رجل الا اعطيته
كذ وذلك لما ذكرنا في باب تفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة
جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف
يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان
يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظننه منطلقا والزيدان ظننا
منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا
لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا
ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول اعني نحو زيدا ضرب
ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان الضمير متصلا نحو ضربه زيد على ان زيدا مفسر للضمير المتقدم
لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ونحن نعلم
ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيت
نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى

المجزم بكسر الزاء مقطع انف الجمل والجمع المجازم ش

انما جمعهما لان حاصلهما واحد كما مر ١٢

البصريين

هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في باب ظننت نحو زيد ظننته قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو
زيدا ظن منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخر رتبته
واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه
ولاجل الا كما تبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز ان تقول في الفاعل زيد لم يضرب الا
هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في
المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا نضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصل
هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر وكذا جاز ايقاع الفعل
المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر للضمير نحو التي ضربت زيدا ضرب اي ضرب زيد التي
ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربه زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول
المتقدم للفاعل في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف
اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التأخير في نحو ضرب غلامه زيد والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل
المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا
يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا
يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج لما في ذيله ايضا ولكن المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير
الى نفس المفعول فلا يحتاج لما في ذيله ايضا ولكن المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل وكذا ايضا الى ما في ذيله ايضا واما
نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيد سيده فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستنكر وكذا يحترز بقوله مشتغل
عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد
هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دالة على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر
اذن اي يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء
فيما قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زائدة لكون موقعها
موقع السببية وصورتها صورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية واما
نحو قوله تع وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر واما بنعمة ربك فحدث فالفاء للجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها
فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي يذكر في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تع الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قولك كل رجل ياتيني فانا اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها
اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفاء لا غير كالجزاء
بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما ان يكن شيء فاجلدوا الزانية
والزاني ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تع وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير
لكان من هذا الباب كما في قوله تع هذا فليذوقوه وهو بمعنى اما هذا فليذوقوه وهو على بعض التاويلات ويجوز ان يكون مبتدأ وقيل هذا
كذا فليذوقوه وبمعنى اما هذا فليذوقوه وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون
الاسم المتقدم عليه من جملته بل لجملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل
الا ما هو من جملته وذيوله فيخرج على هذا قوله تع الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير
عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا ضربته ولا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون
لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا قبل ما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان
المفسر عوض من الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب على شفاء العمل بحيث لو لم يشتغل عنه بالاسم
المنصوب اعني بضميره او متعلقه لنصبه فما لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هنا
زبدة كلامهم فان قيل اشتراط هذا القيد يقتضي فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر اي ويؤدي الى صحة
مذهب الكسائي والفراء ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضميره
المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتأخر
المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا
فان لم يصلح وكان له محمل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محمل آخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ فحملناه عليه

المتقدم ۱۲

لما لم يصلح للعمل في زيد واما في نحو ان امرؤ هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان
حرف الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز نحو فعل ما يفسره لا يحمل الفعل على التفسير في نحو زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في زيد
قام بل نقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة
تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو ازيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر
مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو انت زيد ضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدأ
لا فاعل على ما قدمناه فبقي خبر المبتدأ او هو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لما سنبين في شرح قوله
عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدث عنه ظرفا نحو اليوم زيدا ضربته فالمختار
النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان يقدر داخلة على الفعل وقال الاخفش
في انت زيدا ضربته ان نصب زيد اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اي اضربت
زيدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه الى بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل
بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه منه وحده ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام
وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف لازم للفعل
كما في الشرط وحروف التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسر بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما
ذكرنا في زيدا نحو انا ضاربه قوله ومناسبه لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني ومناسبه والظاهر انها ملحقة ولم يكن
في الاصل لان المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه
لانه لا بد هنا من مناسب حتى ينصب زيدا لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى فلو سلطت ضربت على زيدا في هذا الموضع
لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب
اذا يطلب في موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن ان يتعدى اليه الا
بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر
او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه ومررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط
فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدث عنه بعد تقدير ذلك المتعلق
مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه ضربت اي غلام زيد فنقول اذ لحصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم
فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل
ذلك الاسم اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصبه لذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم
ايضا او لا يكون لا يختلف الحكم فيه والاسم المرفوع قبله نحو ازيد عمرا ضربه وسيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد
المبتدأ خبرا عنه اي ازيد ضرب عمرا ضربه والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد وعمرا مفعوله
اي اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبهما واما في نحو ان زيد عمرا ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع
والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا ابالسوط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتاخر عن
الاسم المحدث عنه اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو الخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت محبوس عليه وقد يكتنفه
اسمان نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وان زيد عمرا اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان بمقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه
ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته
قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اي ضربت
زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به وضربت غلامه وحبست عليه وهذا
الثاني على ثلثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص
بل مع اي معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان معنى مررت
عاملا في بك او فيها او في بغلامك او في باخيك او في اي شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هذا
فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى وذلك نحو
زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر الذي ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو معناه
مع غلامه او اخاه او صديقه او ما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه
اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون

زيدا

بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول لكان وان لم يمكن هذا الثانى ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد فى كل
فعل مشتغل بضميره او بمتعلق الضمير اى متعلق كان ولنا ان نقول فى تعيين العامل المقدر بعد ما كان او ناصبا انك تنظر
فان كان المفسر عاملا فى ضمير الاسم المقدم بلا واسطة حرف لفظ ذلك المفسر بعينه كما فى ان زيد قام وان زيدا ضربته
وان عمل فى الضمير بواسطة حرف جر كما فى ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعلا الملابسة مطلقا اى اذن لو لبس
زيد وان لابست زيدا وكذا فى نحو ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لو لبس الخوان وان لابسته واما ان قلت
ان الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس فاعله ما اسندت اليه الفعل المبنى للمفعول اى الا لبس اللحم الخوان اكل عليه اللحم
وكذا السوط ضرب به زيد ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما
فى ان زيدا عرفته وان زيدا مررت به اى ان جوزت زيدا وان جاوزت زيدا والا ففعل الملابسة كما ذكرنا فى الخوان اكل عليه والخوان
اكلت عليه وان كان المفسر عاملا فى متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه
نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اى ان لو لبس زيد وان لابست زيدا وكذا فى ان زيدا مر بغلامه وان زيدا
مررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمر فى العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور
فتقول فى ان زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول الظاهر
تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا فى نحو ان زيد لقى عمروا واخوه وان زيدا لقيت عمروا واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة
مطلقا لانه يتعذر اضمارها للمرفوع فى ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قائم متعلق زيد قام غلامه ويضمر فى
العامل فى متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فتقول
فى ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان جووز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه و
وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اى ان لو لبس زيد اكل على
خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء فى جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرفا او جارا ومجرورا نحو اليوم
زيدا ضربته وبالسوط زيد ضرب به لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل فى ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل
الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما ان فى زيد عمرو واضربه اى ان ضرب زيد عمروا
فلا اشكال وكذا فى ان زيدا عمروا اضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما ان اللحم الخوان اكل عليه اى ان لابس اللحم الخوان
قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة حال الاسم
المحدود لا يعدو اربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور
النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجروره نحو فاعلية الفاعل بان يكون الفعل
نحو السوط ضرب به زيد لانه لما تحقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل
الفعل عنه بمنصوب هذا الذى ذكره فيه اشكال والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بلى ما بعد اذا
المفاجاة واجب الرفع فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجىء ثم اعلم ان المصنف ابتدأ بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل
لعدم احتياجه الى حذف فاعل فقال يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع فى جميع ما يجوز رفعه فى
هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كان ناصبا اذا نصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه الضمير فى خلافه للرفع و
خلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا بد خلفه
لانه لا يكون الا بجار وكلامنا فى اسم ينصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم
قرائن النصب الموجبة له والقرائن التى يختار معها النصب والتى يتساوى معها الامران على ما يجىء شرحها ومثال ذلك
زيد ضربته ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب مع عدمه لهذا الاسم مما نحن فيه بل يريد قرائن
النصب التى سنذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف
الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوى عندهم لم يظهر قط فى اللفظ حتى يقال حذف فاضمر
وعلى ما اخترنا فى رفع المبتدأ نقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى
اى منها عند وجود قرينة للرفع هى اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التى يجامع قرينة النصب ويكون اقوى
منها شيئان فقط على ما ذكر واما واذا المفاجاة اما اما فيجامع ثلث قرائن للنصب هى مع احدها مغلوبة ومع
الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب على ما يأتى والاخريان عطف الجملة التى بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة
استفهامية فعلية واما اذا فلا يجامع من قرائن النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة

وفى ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق زيد ضربت غلامه م

بها معطوفة على فعلية كما يجيء اما اما فانما تخير الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان تخير النصب في مثلهما
بغيرهما انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته وقصد التناسب
بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو
قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدأ بعدها
الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها لضد مناسبة ما بعدها لما قبلها
اعني الاستيناف فرجع بسببها الجملة الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما
في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تع فاما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر لكن عملها في الصورتين انها منعت مقتضي النصب من التأثير فبقي مقتضي الرفع بحاله
وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى في نحو قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى
نعله القاها فهي وان كانت يستأنف بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كاما الا ترى انها لا تقع
في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب
وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان ساير انواع الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم
معها كما تقدم فاما مع الثلثة مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمروا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة
لان وقوع هذه الاشياء خبر المبتدا قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص
الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تع بل انتم لا مرحبا
بكم فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا اضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته
وعمرو الا تضربه واما قولهم ان قلت نحو زيدا اضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذي هو المحتمل للصدق والكذب
لهذه الثلثة الطلبية التي لا يحتملهما الانشاء بل بعيد تخريج للامر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيدا
اضربه زيدا طلب منك ضربه فانه فمنقوض لانه يكثر في الجملة الاسمية تصديرها بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه
مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدا نحو ازيد منطلق وليتك عندنا وكذا بكم زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته
ولا يجب في خبر المبتدا احتماله للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل يسمى فاعلا ولم يصدر الفعل
منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما بينا بقي التعارض
في نحو اما زيد فاضربه بين الطلب وبين السلامة من الحذف والتقدير وترجح الطلب اولى لكثرة وقوع الحذف والتقدير
في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجاة فهي في ضعف الاستيناف
بعدها مثل حتى ولهذا لا يقع في صدر كلام من دون ان يتقدمها شيء كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جاءت حرفا
عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد
واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجيء بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية
من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور
لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب بعدها عندهم وفي غير هذا الموضع
يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو يضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور قوله
ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي
وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اقول هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور
قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك ليتناسب المعطوف والمعطوف عليه
في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها العاطف على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد
وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى الحدوث لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه
والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف النفي هي لا وما وان نحو قوله فلا حسبا فخرت به لتيم ولا جدا
اذا ازدحم الجدود وكذا ما زيدا ضربته وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل
فايلاؤه لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يفصل معمولها
لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا يضربه ولا لن بكرا اقتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان لجزمها للفعلين
واما ليس فمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع لكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد

الغرض من هذه الافعال ... لانها تكرار للمقدر

ضربته وبعض من قال بجر مثلها جوّز الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجي في
باب ما ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اى ما خلق الله مثله فيجوز عنده ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان في ليس خلق
الله من باب توجه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس ضمير الشأن وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير
الشأن والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله وحرف الاستفهام علة اولوية بالفعل كعلة اولوية حرف
النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو ما زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن لما ليس
طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء
له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية
فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حروف النفي طلبية واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة
فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج ومع الاسمية التي خبر المبتدا فيها
فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان يكون بمعنى قد الا انه للفعل كما يجي في قسم الحروف فهي
تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدا فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهمزة واما الاسمية
التي جزءها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان
احد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان تليه اياها وكذا يقبح
دخولها على الفعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسر بفعل
ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع
اولى او النصب في نحو ان زيدا ضربته والوفاق في اختيار النصب في نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام
مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته
انج القبيحين كما ذكرنا في نحو هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شيء يحقق لزوم اصل المتطفل
عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان
كان المتضمن للاستفهام نفس الاسم المجرور فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية
فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كان في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا
في الشاذ كقوله اذا الخصم ازى مائل الراس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة
بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد او مقدرة نحو اذا السماء انشقت
اى اذا السماء انشقت ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا السماء تنشق بالفعلية اى اذا انشقت
السماء فقوله واذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والاخفش وانما اختارا بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي
والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو ولا ظاهرة في تضمن معناه
كمن ومتى على ما يجي في الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه ذكره وهو ان
بعضهم يجوز في بعض جميع ما ذكرنا وتذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذي
هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز هلا زيد قتل بتقدير هلا قتل زيد قتل وروى الكوفيون لا تجزعي ان منفس
اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي اى ان اهلك منفس وان هلك منفس فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد
في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلال بلغته فقام بفاس بين وصليك جازر فعلى رواية رفع ابن اذا بلغ ابن ابي
موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث حيث دالة على المجازاة في المكان
كاذا في الزمان نحو حيث زيد تجده فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل
على الاسمية التي جزاها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا اتصلت بما نحو حيثما فهي كسائر الاسماء الجوازم
المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال فمتى واغل ينبهم يحيوه و
يعطف عليه كاس الساقي وقال صعدة نابتة في حائر اينما الريح تميلها تمل فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا
تره تزره فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها قوله وفي الامر والنهي قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند خوف
لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم
الا بالاشتراء بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير
اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا

اى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر
اى كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف
للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون لك
ايضا منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى
المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذى اورده المص من الكتاب العزيز اعنى قوله تع كل شئ خلقناه بقدر
لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصلح اذن للتمثيل وذلك لان مراده
تع بكل شئ مخلوق نصبت كل او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل
شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تع لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها
اسم شئ فكل شئ فى هذه الاية ليس كما فى قوله تع والله على كل شئ قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا
تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر برفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان
خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شئ فى الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقنا
صفة له او خبرا وليس مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام
بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب
السؤال فى كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا يضربانه لان معناه ايضرب الزيدان احدا
فهو مقيد بالفعلية واختار الكسائى النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل فى المعنى نحو زيد هندا ضربها
فزيد فى المعنى هو الضارب وان كان فى اللفظ مبتدا فنصب هندا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندا قوله
ويستوى الامران فى مثل زيد قام وعمروا اكرمته اقول يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود اذا كان قبله
عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر منها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على
الاسمية التى هى الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوب المعطوف عليه فى كونهما اسميتين وان
وان يكون عطفا على الفعلية التى هى الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا فى كونهما فعليتين فان قيل
بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا
المثال اعنى زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا
والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب فى الجملة التى هى خبر المبتدا رجوع ضمير الى المبتداء و
ليس فى عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهى انه يجب فى المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت
زيد كلمت عمروا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهى انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على ما لها محل واعتذر لسيبويه باعذار
احدها للسيرافى وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل بيان جملة اسمية الصدر فعلية
العجز معطوف عليها او على الخبر منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته فى داره او لاجله او نحو ذلك
وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصح المثال اذا اراد ذلك و
اجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم
رب شاة وسخلتها ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما يجئ فى المضمرات واجيب عن الوجه الثانى بانك تقول زيد لقيته
وعمروا ولو قلت زيد لقيت عمروا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو على عن اعتراض
الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر فى المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واسد الاعتراضات
هو الاول والجواب ما قال السيرافى ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مستويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن
به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير وجوزه ابو على على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت
فيه الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدا الاول فلا خلاف فى جوازه ومثل قولك زيد قام عمروا اكرمته قولك
زيد ضارب عمروا وبكرا اكرمته يستوى فى بكرا الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما
اذا قلت زيد قائم علامه وبكرا اكرمته فالرفع اولى فيه لان اسمى الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم
مشابهتهما للفعل كما يجئ فى باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصرى حماره قوله ويجب
النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا
اكرمته واما اما فهى وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب فى اخواتها

انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدى وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجئ غير مفسر لشئ فلا يكون من هذا الباب و
تقديره اما يكن من شئ وليس للشرط حرف غير هذه الثلثة الا اذ ما عند سيبويه ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم
مرفوع او منصوب نحو اذ ما زيد قام واذ ما زيدا ضربته كما ذكرنا فى متى وحيثما قوله وحرف التحضيض هو اربعة هلا والا ولوما
ولولا وعند الخليل الا المخففة قد يكون للتحضيض كما يجئ من قوله الا رجلا جزاه الله خيرا التقدير الا ترونى وحروف التحضيض
لا مدخل لها الا على الافعال بالاستقراء انما قام منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما فى قولك هلا زيدا ضربته
او غير مفسر كما فى قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا اى لولا تعدون وكذا ان ولو فانه يقدر
الفعل بعدها بلا مفسر نحو ان سيفا فسيف نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام
والنهى والشرط والتمنى معان يليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت
على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت فى القبيلين
مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفى وبعضها اختلف فى اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجئ الكلام
عليه فى اسم لا لنفى الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع فى نحو امرؤ هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدا
والمشهور وجوب النصب فى نحو ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه فى العرض قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع اقول
اى فالرفع واجب وانما قال انه ليس منه اى من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اى من العمل
فيه اى عن نصبه لان عمل الفعل وشبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او متعلقه اى بنصب ضميره
متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففى قولك ازيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله
مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جوز ابن السراج والسيرافى
فى مثل هذا الفعل المبنى للمفعول اسناده الى مصدره فقدرا اى ازيدا ذهب الذهاب به فيكون الجار والمجرور فى محل
النصب فينتصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص فى المصدر المدلول عليه بفعله وجوز
الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب
شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدى كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون فى نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر
على العكس اى ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المجرد لضميره او متعلقه فى الرفع او النصب
اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فيستوى فى ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه
او ذهب بغلامه رفعا وينوى فى ان زيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه الضلالة نصبا قوله
وكذا كل شئ فعلوه فى الزبر اقول اى ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل
بالرفع وهنا لو نصبت كل شئ بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا فى الزبر كل شئ ان علقنا الجار والمجرور
بفعلوا ونحن لم نفعل فى الزبر اى فى صحائف اعمالنا شيئا اذ لم نوقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان
جعلنا الجار نعتا لكل شئ صار المعنى فعلوا كل شئ مثبت فى صحائف عمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى
المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد بنحو فى قوله تع وكل صغير وكبير مستطر فى نعلوه صفة كل شئ اى كل ما فعلوه مثبت
فى صحائف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو الزانية والزانى فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان
عند سيبويه والا فالمختار النصب اقول جميع الشرائط فيه حاصلة فى بدء النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما فى نحو
وربك فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روى فى الشاذ عن عيسى ابن عمر انه قرا بالنصب والنصب مع الطلب مختار
كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار تمحل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فنقول ما بعد
الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما فى قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما يجئ فى الظروف المبنية ويكون الفاء
واقعة غير موقعها الغرض كما فى وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة فى موقعها فما بعدها
لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفى الاية هى كذلك لكون الالف واللام فى الزانية مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى
هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء وهذا الذى ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة فى موقعها فخرج عن الحد
بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اى الزانية مبتدا محذوف المضاف اى حكم الزانية و
الخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم بعد هذه وقوله فاجلدوا هو الذى وعدوا بان حكم الزانية فيه فالفاء عنده ايض للسببية
اى لما ثبت ذكرناهما فاجلدوا فيخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله والا فالمختار النصب اى لولا التقدير
ان المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب وكان المختار النصب لقرينة الطلب التى هى اقوى قرينة وتقدير المبرد

ومقنع بالسلاح اى عليه بيضة ١٢

جمع ناب والناب الناقة المسنة الضيطر والضوطر والضوطرى الرجل الضخم الذى لا غناء عنده و الكمى الشجاع المتكمى فى سلاحه لانه كمى نفسه اى سترها بالدرع و البيضة تمت

او بنصب ٢

اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه هذا آخر شرح ما ذكره المص واعلم ان ما ذكر يشتغل به المفسر من ضمير الاسم
المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيدا لم يقم الا هو ان قام زيد
لم يقم الا هو وفي نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل
المقدر موقع الاسم المشتغل به من نفس المفسر الا ترى ان احدا واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك
المفسر وكذا زيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا
مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى ينتقض نفي الفعل
المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفي المنقوض
نفيه بالا فقام زيد في مثالنا يوافق في المعنى لم يقم الا هو وكذا يضرب زيدا يوافق لم يضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد
يكون في المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اي متخالفان رفعا ونصبا
وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك فالاول على ثلثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل
ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور واضمار ناصب مثاله ان زيدا لم
يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه
قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن
بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال لان الفعل لا يرفع ما قبله و
ان كان احدهما متصلا والآخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعني ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر
الناصب فالاول نحو ان زيدا اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما
منفصلا وكذا ان زيد لم يضربك الا اياه التقدير ان اعطاك زيدا اياه وان لم يضرب زيد لم يضربك الا اياه ولو اعتبرت
المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر للفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع
ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تأخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب
ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيدا لم يضربه اياه لكان التقدير ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز ان والثاني
اي الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو اي لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان
التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولا
بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق بها كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى
متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها نظر فان كان الاسم مذكورا ظاهرا وجب رفعه اعتبارا
بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما اي ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر
المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز لا في افعال القلوب ولا في غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما
فكيف مع تأخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا
راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك بعد جري ذكر زيد ان اياه علمه قائما
اي ان علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا
نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه وان زيد مر به غلامه وان زيدا مر بغلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا
بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لابس زيدا او ضمير لابس
لزيد ولا يجوز كما تقدم وعلى ما قدمنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق
زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير زيد بل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز
ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب وغلام هند ضربت فكيف مع تأخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس او ان
زيدا ضرب اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير في المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه
نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيد
اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه
وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا
ليبقى معنى الايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب
غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس زيدا

ايّاه لا

اتصل الضمير المنفصل
لما ظهر عامله و
بالتسليط ان اياه
علم قائما ويجوز ان
هو علمه قائما أ
ان علم علمه قائما

بضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير المص وبالتسليط ان زيدا اى غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المص
ان زيدا لم يلابس بضرب غلامه الا هو واما المفسر الذى منه متعلقان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا
نحو ان زيد ضرب اخوه اباه فللنحو الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا ضربه الرفع والنصب فتقديره الرفع
ان ضرب زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اباه وتقديره بالنصب ان ضرب زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اباه وبالتسليط
ان زيدا اى ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا لابس بضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم
بالصواب قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان
تحذف الطريق الطريق اقول سمى اللفظ المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو
قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده موذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ
المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد مقدر
نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل
فيه المصدر اعنى التقدير اى بان تقدر اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذى بعد اياك وتقديره اتق ههنا
فيه بعض التسامح من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اى جنبته
ولو قال بتقدير نحو او بعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر فهو عطف على قوله
معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اى هو ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير
هذا المنصوب لانه في تقسيم المنصوبات الا ترى الى قوله الثاني المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر
منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او ههنا متصلة من حيث المعنى
فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد او عمرو بلى لو كانت منفصلة جاز المخالفة بين ما بعدها وما
قبلها تقول انا مقيم ثم يبدو لك فتقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني
كما يجيء في حروف العاطفة قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها
اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهي عن طاعة الاثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير
اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر ضابط هذا الباب ان تقول كل محذر معمول لحذر او بعد او شبههما مذكور
بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكررا معمول لبعد
يدخل في الاول نحو اياك والاسد واياى والشر وماز راسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر فالظاهر لا يجيء
الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما كما تقدم واذا كان معطوفا على المحذر جاز
ان يكون ضمير غايب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب شاذ من وجهين من
جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيبويه يقدر في نحو اياى والشر نحو لاحذر
ونحوه قال الخليل بعضهم يقول له اياك فيقول اياى اذا قيل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسي واحفظ وغيره
يقدر في نحو اياى والشر حذر خطابا كما في اياك وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في
اياك والشر وقول عمر لجماعة اياى وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسد والرماح ويحتمل امر المتكلم اى لابعد
نفسي عن مشاهدة حذفه الارنب او امر المخاطب اى بعدوني عن مشاهدة حذفه واما الثاني اعني المحذر منه المكرر
فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياى اياى سواء كان الظاهر مضافا
او لا والمضمرات متكلما او مخاطبا او غايبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك
احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا ومنعه الآخرون وهو
الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص
وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقارنة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر
منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل
اتفاقا قال المص كان اصل اياك والاسد اتقك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد في
الفعل جاوا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج
اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجيء
في باب المضمرات فصار منفصلا وارى ان هذا الذي ذكره تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد

الى التحذير

باعد ويخ باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة فيما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا اياي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولنا اياي ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافي بجواز نحو اياي ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المص في شرح المفصل عند قول جار الله الله احمد فمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك نعبد اي ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اي بعد نفسك من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد اي بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان تباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اي مبعدا وكذا الاسد مبعد اذ المعنى اياك بعد وبعد الاسد قوله وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا معها فالذي بغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اي بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصول طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف فاما بحذف حرف الجر من الذي هو من المجرد كثير واحد وكذا ان لانها مصدرية وبعد حذف الحرف صار ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان فان سماع نحو استغفر الله ذنبا اي من ذنب وبغاه الخير اي بغى له وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان لم يثبت فلهذا لم يجز حذف حرف الجار من اياك من الاسد اذ لم يسمع فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشذ من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرها واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تع ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت واما في قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاما للضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد اي المحذر منه مكررا والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تماري فحمله في جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابي اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التي في المحذر بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا آخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثل هناك وان لم يكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع قوله المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اي تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكن لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير في بمعنى ان المفعول فيه ضربان ما يضمر فيه في وما ينتصب بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلابد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور قوله وشرط نصبه تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظروف المكان ان كان مبهما قبل

والانه وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت على الاسم
اقول ظروف الزمان كلها يعني مبهما وموقتا تقبل ذلك اى تقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره
معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ماله نهاية يحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم
الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظرف المكان ان كان مبهما قبل اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة
وليس بشئ لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان
وهو الاولى فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية فقال هؤلاء ينتصب من المكان
على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وتجاه وتلقاء
وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل
في جانبه والى جانبه وكذا خارج الدار كما قال سيبويه من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه
وتكلف المص لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما يثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح
كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه وقال
الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلامها باعتبار تعين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق
ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما
نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاسماء يطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه وينبغي ان
يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة
من اسم مكان لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شئ امر خارج عن مسمى المكان
مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد وقعدت مصرعه بل لهذا النوع من المكان يدخله
تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان الا ما يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا والثاني لا ينتصب
على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل
والمأكل والمشرب ونحوها والاول ينتصب ايضا على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى
والمسند والمقيل والمبيت يقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسندت مسنده وينتصب ايضا كل ما فيه معنى
الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك في
مكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مرقده قال تع واقعدوا لهم كل مرصد وكذا نمت مبيته واقمت مشتاه ومالم يكن
فيه معنى الاستقرار لا ينتصب فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمك
منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذي
ذكره المصنف في الكافية ثم قالوا حمل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب انتصابها
لمشابهتها للجهات في الابهام قال المص وكذا حمل لفظ مكان على الجهات الست لا للابهام فان قولك جلست مكان زيد
لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف في منه تخفيفا فلا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ المكان
مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على قول هؤلاء
الاكثرين ان يحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فان تعين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص
موضعا دون موضع بل يجوز ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا واعلم انه انما نصب الفعل
جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان
فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان
ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اى الازمنة الثلثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير
والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلثة واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه متضمنا
لمصدر بمعناه الاستقرار في ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف
نحو المضروب والمقتل فلا جرم لم ينتصب على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما قول المص في الشرح لما كان ظرف الزمان
المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشاها الاشتراك في لفظ المعين وذلك لان الفعل يدل على المعين
لكن من الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به ههنا اى المحصور الذي له نهاية كاليوم والليلة وكذا قوله الفعل لما كان يدل
على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة

اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق
لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضوع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو
انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخلت
عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة فحذف
حرف الجار اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد
لما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت
في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تع وسكنتم في مساكن الذين
ظلموا انفسهم وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت الدخول والدخول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت
وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما فمن ثم قال على الاصح فاما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان
ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله فلأبغينكم قنا وعوارضا ولأقبلن الخيل لابة ضرغد اي في قنا وفي عوارض وهما موضعا
ومثله قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان
يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالقياسي نحو هو مني من جر الكلب مناط الثريا ومقعد الخاتن ومنزلة
الشغاف ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المص من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو
ما يكون محدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت
شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن استغراق
الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والذي
يصلح جواز المتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاولى من رمضان او لا ومحدودا كان كيوم الجمعة او لا كالزمن
الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد فلا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص
كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصه ويجوز
في جواب متى التعميم والتبعيض ان يصلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة
في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد فما لا يصلح
جواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جواب كم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما
يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار معرفة باللام لا يصلح الا
جوابا لكم بمعنى الليل معطوفا عليه النهار كقوله تع يسبحون الليل والنهار او اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير
عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيصلحان جوابا لمتى وقال سيبويه باسماء الشهور كالمحرم وصفر الى آخرها اذا لم تضف
اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار ولا يتاتى ان يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام
كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفر يستغرقها السير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة
وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فيها ونعمت والا فلا فرق بينهما من حيث
المعنى قوله كانه قيل سير عليه الثلثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر
الاولى من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف
من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر متى بالى وحتى ايضا وقد يجر اين بالى ايضا مع عدم تصرفه
ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما
نحو جئت من عندك وهب لي من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره
بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل ياتي في الظروف المبنية وكصباح ومساء ويوم يوم كما يجيء في
المركبات وعند يجيء اذ وحيث متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته وقوله تع بعد اذ زلت ومنه من المعربة بعيدات
بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا
غبوق وذا صبوح فهذه الا بعة بغيرها وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه
كلها يلزم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما
ذات اليمين وذات الشمال فكثيرا التصرف كما يجيء في الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات
ومعنى ذات مرة واخواته يجيء في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين مرافي يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيانه

والابداى بكونه

صاحبه ثم يأتيه ثم يسأل عنه ونحو ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير
متصرفة موقوفة على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكرا وسحر وسحير وعشية وعتمة
وليلة وليلة ومسائها فقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت ليلك ونهارك وغدوة وبكرة يكونان ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة
يومك وبكرته كما سيجيء حكمهما فيكونان اذن متصرفين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة
من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا اداة تعريف كهذه الظروف المعينة لازما لطريقة
واحدة اعني الظرفية تنبيها على مخالفته لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما من العلمية
واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا باللام ولا بالعلمية والدليل على انها
ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف منصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تنصرف
تعريف هذه الاسماء بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس
في لغة اهل الحجاز اعني البناء اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم
الممهدة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سواء كان علما او لا كالبيت
والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول فلما وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا
الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم انه عند تعينه متضمن للام فهو عنده مبني
كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكر ومسي وصباح ونهار وليل معينة
فانها منونة اتفاقا الا ما زعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والحق عبد القاهر عتمة وضحوة
معينتين بسحر في منع الصرف لا عن سماع والاولى منعه اذ لم يسمعا الا منونتين وكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه
المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما العلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه
اما غدوة وبكرة وقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا
قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور فيهما ترك
التنوين مع التعيين كما كانت كذلك علمين للجنس كما يجيء فتقدر العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم
تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون العلمية ولا آلة تعريف وتعيينها كذلك مسند الى السماع فلا يقاس
عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وعشية وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها واذا لم يكن معينة كانت
متصرفة نحو صيد عليه غدوة واذا تصرفت واردت تعينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة تقول داينته عند السحر الاعلى واما
الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان لم يكونا معينين لكونهما من
اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين كما يقول لقيته العام الاول او
يوما من الايام غدوة او بكرة فيمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما يقول لقيت اسامة وان كنت لقيت
واحدا من الجنس غير معين وقد يجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنوية
واذا لم يقصد تعينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة
وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص المنكرات والاغلب في اعلام الاجناس ان يكون موضعها اعلاما
لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص
فغدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة طيبة ونحن في غداة باردة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن
في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما
في المعنى وفي البنية كما ان يذر محمول على يدع في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس
مرتجلة كما مر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيته الفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهي علم
الجنس كما تقول لقيته ندرى . لقيته في الندرى اي في الندرة وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما
في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم الجنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي حكاية سيبويه
لا ترد وسحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو
عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة وحوال وحوالي وحول وحولي واحوال والتثنية
للتكثير كما في قوله ثم ارجع البصر كرتين وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظتا يمين وشمال كثيرتا التصرف وكذا
ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظة بين اذا لم يركب واما حيث ووسط

ومساء وصباح ونهار وليل اعني بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوه وبكرة وسحرة وعشية وعتمة

سطها

ساكن السين ودون بمعنى قدام نادرة التصرف قال الفرزدق صلاة وربس وسطها قد تقلقا ووسط بتحريك السين منصرف وقد تدخل دون التي بمعنى قدام معنيان آخران هي في احدهما منصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد وينصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اي خسيس ومعناه الآخر غير ولا ينصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تع اتخذ من دونه آلهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطلب الله الذي هو خلفهم ووراءهم فهم كانهم قدامه في المكان تعالى الله عنه ومما يلزمه الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله الا مالت الخنساء يوم تقيها اراك حديثا ناعم البال افرعا اي زمانا حديثا وجوز في لفظي قريبا ومليا خاصة التصرف نحو قولك سير عليه قريب من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسماعي واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرني جزر جزور بن وسير عليه ترويحتين اي مثل زمان جزر جزورين ومثل زمان ترويحتين قال تع وادبار النجوم اي وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تع وذكرهم بايام الله اي بوقايعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو مشيت غلوة سهم ورمية نشابة اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلى الله عليه وآله زبير احضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدر قائم مقام مضافه الذي هو حين نحو لا تبتك السمر والقمر اي مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج اي وقت صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فحينئذ يسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظ في قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثلثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس فعل متعدي الى اكثر من ثلثة وجوزوا في الناقصة نحو يوم الجمعة كنته زيدا قائما هذا ما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هما ايضا في الحقيقة مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه تعديا بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا في قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرفي الجر اعني في واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلثة فلا يقول في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا وقمت عمروا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما القوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المص رة في نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظ هذا ههنا ظرف اتفاقا بدلالة صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب المضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد وكذا في سارق الليلة فنقول في اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير مختصة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كما لك يوم الدين كما يجيء واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهي محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اي حاجتي اليها فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء ومنزل لطف وليس بمعنى في كما ذهب اليه المص على ما يجيء في باب الاضافة قوله وينتصب بعامل مضمر على شريطة التفسير اقول اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او ممتنعه كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب

يقال لا افعله السمر والقمر اي دوام الناس يسمرون في ليلة قمراء

من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اى كان ذلك حينئذ واسمع الآن والثانى
كما فى المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا فى المفعول به مفصلا مما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار
نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة
سرت فيه او لا تسر فيه ومثاله ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه فى الصيف وما يستوى فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة
سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور
مثل ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر قوله فعل مذكور اى مضمون الفعل وشبهه و
هو المصدر كما ذكرنا فى المفعول فيه قوله مذكورا احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التأديب اعجبنى التأديب
فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب فى قولك عاملا فيه فالحق ان تقول فى المفعول له هو ما فعل لاجله
مضمون عامله وكذا فى المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحدان بقولك بنحو
ضربت وقد اعجبنى التأديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المص مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم وجوده
على ما جعل علة له كما فى ضربته تأديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما فى قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سوا
تقدم وجوده على وجود الفعل كما فى قعدت جبنا او تأخر عنه كما فى جئتك اصلاحا لحالك وذلك لان الغرض المتأخر
وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهى احدى العلل الاربع كما هو مذكور فى مظانه فهى متقدمة من حيث التصور
وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة لعامله وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر
نحو قولهم فى ضربته تأديبا ان الضرب علة التأديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد فى نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له
يؤذن بكونه علة لان اللام فى له للتعليل وهى تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا لهذه العلة قوله خلافا للزجاج مذهبه
ان ما تسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له
كما فى ضربته تأديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتأديب مجمل والضرب بيان له وكانك قلت ادبته بالضرب تأديبا و
يصح ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا فى كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا فى جميع
انواع المفعول له فان القعود ليس ببيان الجبن ولا يقال قعوده جبن الا مجازا وكذا قولك جئتك اصلاحا لحالك الا عطاء
او النصح او نحوه فان المجى ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر فى مثل قعود جبن
ومجى اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المص ردا على الزجاج معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا
وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذى بمعناه وفى رده نظر وذلك ان ضربت تأديبا ايضا يفيد معنى
للتأديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثانى واى منع فى ان يتفق فى المعنى المقصود المختلفان فى
الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبى والاول حال والثانى مفعول فيه والجرمى يقول ان ما يسمى مفعولا
له منتصب نصب المصادر التى تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله حذر الموت يحاذرون الموت ليكون الاضافة لفظية
ولا يطرد له ذلك فى نحو قوله مخافة وزعل المحبور والهول من تهور الهبور الا ان يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين
قبلهما اى زعلا زعل المحبور وهولا الهول على ما هو مذهب الفارسى فى فعلت جهدك ووحدك على ما يجئ فى باب
الحال ومذهب البصريين اولى من الباقين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره قوله وشرط نصبه تقدير
اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعل الفاعل للفعل المعلل ومقارنا له فى الوجود اقول يعنى ان تقدير اللام شرط
انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولاكرامك الزائر فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر
عنده مفعول له على ما هو يدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وما ذهب اليه فى
الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجى لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول
له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه فى الفاعل والزمان
ومعنى تشاركهما فى الفاعل ان يقوم بالشئ واحد كقيام الضرب والتأديب فى ضربته تأديبا بالمتكلم وتشاركهما
فى الزمان بان يقع الحدث فى بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان
الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ابقاء
للصلح بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما فى ضربته تأديبا واعطيته مكافاة
فليس ها هنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركا فى الزمان بل هما فى الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب
وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافاة والعلة ها هنا فى الحقيقة ليست هذا المصدر

المنصوب

معه
مبحث المفعول

المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته للتأديب لكن لو صرحت بما هو العلة اعني للتأدب لم ينتصب
عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ زمانه الاجل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد و
التسبيح ان قومته من زيغه لم يقم التثقيف منه ما التوى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته
الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني
وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه الله
النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا
حالا من المفعول لان استتماما اذ يكون حالا من الفاعل وكذا مجاز للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا
قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهور الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والثور
ليس بمفزع بل هو فزع وكذا جاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اي حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل
اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا واقتصر
المص على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه بتقدير
اللام وجوابا له وان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على
ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تنقضي ولا يبقى حتى يكون حاملا على
الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد
وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته تأديبا اتفاقا فان
قال هو بتقدير حذف مضاف اي ارادة اصلاح وارادة تأديب قلنا فجوزوا نحو جئتك اكراما لي وجئتك اليوم اكراما
لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوز جئتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فمفعول له
له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على
الفعل تصورا اي يكون غرضا فلا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئتك اصلاحا قال المص وانما شرط لجواز حذف
اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجيء جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية
والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشي وجوب
تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز ويبطله العجاج فاض عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن
شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تع حذر الموت وقال الجزولي اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومنعه الاندلسي
وقال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما
والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تع فبظلم من الذين هادوا حرمنا والباء للسببية ههنا كاللام قال الاندلسي اذا حصل
الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف هذا قوله والاولى ان يحال
ذلك على السماع ولا يعلل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى اقول قوله
لمصاحبة معمول فعل احترز به عن نحو صبغته في كل رجل وصبغته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ونعني
بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في
واحد اي وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد
وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمروا في قولك
ضربت زيدا وعمروا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول
في المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمروا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو
العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جاءني
زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل مجيء احدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك
ضربت زيدا وعمروا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر قوله
فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف فتعين النصب نحو
جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شأنك
وعمروا لان المعنى ما تصنع اقول اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط

مبحث المفعول معه

الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذه الواو العطف الذي
فيه معنى الجمع كما يجيء في بابه فناسب معنى المعية قوله لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا فلا يقال
والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكا بقوله
جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلث خلال لست عنها بمرعوى والاولى المنع رعاية الاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون
هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قالوا في الظرف خبر المبتدا والاولى حالة العمل على العامل اللفظي
ما لم يضطر الى العامل المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة
او صاحب الطيالسة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية
اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب
الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب
ما بعده عارية كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى مع
مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام
زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان ههنا
داعيا وهو النص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت
انا وزيد عند عبد القاهر اوجب وذلك ان تاكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب للعطف وهل يشترط في نصب
الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلست زيدا والسارية اذ لا
يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف و
اجازه غيره مستدلا بقولهم ما زلت سيرا والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجرى
النيل لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والاصال
وقريب منه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حذف جزء في المعطوف كقوله علفتها تبنا
وماء باردا اي وسقيتها ماء قيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام
بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى وله ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا ونقول استوى ههنا بمعنى تساوى
لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليس الخشبة ارفع من الماء
والخشبة ههنا مقياس يعرف به قلة ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد
فيه مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول
اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك لافهام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من
المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث ثلثة عشر على ما يأتي في باب العدد وقولنا
فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك
بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل الجزاء
عليه لما علمت من نزله مكافاته للمجرمين فانت وربك اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعو عليك فانه حسبك
وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك مجازيك فهو عنده على
حذف خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك وكذا قول العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك
اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب
نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا واجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع
المتصل بلا تاكيد بالمنفصل و بلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف قوله وان
كان معنويا اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوي ولا فالاول
نحو مالك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعك
فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وشرعك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا لك وويلك
وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك فهو كالمصدر ومعنى الفعل وكذا قولهم رأسك والحائط وامرءا ونفسه وشانك و
الحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز
العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو قال المص العطف فيه واجب اذ هو كالامر

المقدر

الاولى انتصاب شركائكم

فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وليس بشىء لان النص على المصاحبة هو الداعى الى النصب ضرورة ولو سلمنا انه ليس بضرورى قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا والثانى نحو ما لك وزيدا وما شانك وزيدا بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور فالكوفيون يجوزون فى السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما فى السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه فقال المص ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكليف فى العطف وقال الاندلسى يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده فى القرآن كقوله تع تساءلون به والارحام بالجر فى قراءة حمزة وفى النصب فى مثل هذا اعنى ما شانك او ما لك وزيدا وما شان زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك وما لك اى ما تصنع وذلك لان ما الطالبة للفعل لكونها استفهاما وبعدها الجار والمصدر وفيهما معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع فى الاخبار هذا لك وابالك لفوات ما الاستفهامية وقال سيبويه تقديره ما شانك وما شان ما لابستك زيدا وما لك وملابستك عمرا وما شان زيد وملابسته عمرا فانه مفعول المصدر المقدر وقال السيرافى هذا تقدير معنوى لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملابسة ايضا يعنى ان سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك ان الاسم منصوب بهذا الاسم المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول لبعض صلته وابقاء البعض الاخر كما يجىء فى باب المصدر وانما فسر سيبويه بهذا ليبين المعنى فقط لا لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسى بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان ما لك وما شانك اذا جاء بعدهما نحو زيدا دل على ان الانكار انما هو لملابسته المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسى يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كما فى ما انت وزيدا اى ما كان شانك وما كان لك وقال السيرافى وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت ما لك لابست زيدا والواو دالة على معنى لابس وانما ارتكبا هذا انفادا بما الزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر وعملوهما انابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدى مذهبهما فى هذا الى مذهب عبد القاهر فى الجميع والقسم الثانى اعنى الذى لا يكون فى لفظه مشعر بالعامل قوى نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما انت والفخر وكيف انت والمنحور فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما فى غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو وهاهنا مع قلته وضعفه فلانه كان ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشىء اذا كثر وقوعه فى موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق به وقدر المبرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه بالماضى وكيف بالمستقبل قال السيرافى لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل لا يرجح الاتجاوز وقول الراعى ازمان قومى والجماعة كالذى منع الرحالة ان تميل مميلا اى ازمان كان قومى والجماعة وقول بعضهم انا واياه فى لحاف اى كنت واياه فى لحاف بعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل لما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل فى قوله واياه قوله فى لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو قوله كل رجل وضيعته وانت ورايك فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الصيمرى نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن بابشاذ ويجب على مجيز النصب اضمار الخبر قبل الواو اى كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام فى جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذى هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت فيكون العامل فى الجماعة واياه كالذى وفى لحاف وانما امتنع النصب فى الاصح فى ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه فى مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا مطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اى العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفى كون المفعول معه قياسا خلاف وذهب الاخفش وابو على الى كونه قياسا وقال بعضهم هو سماعى لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تع فاجمعوا امركم وشركاءكم على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اى واجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما وهذا زيد قائما قال المص رحمه لا يدخل فيه النعت فى نحو جاءنى

رجل عالم لان المراد في الحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بيّن هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لهيئة خبر المبتدأ لا هيئة الفاعل بل انما علم كون عالم في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد راكبا ورأيت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل والمفعول حتى لو قلت رجل قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول لقائل ان يمنع ان المحدود يلزم ان يدل على كل ما يذكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يذكر في حده وبعد التسليم فلبس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل والمفعول مطلقا لا في حال الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجيء فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية بلا ضمير ذي حال نحو قوله يقول وقد ترّ الوظيف وساقها الست تري ان قد اتيت بمؤيد وقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تع قل بل ملة ابرهيم حنيفا وقوله دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان حواميه مدبرا خضبن وان لم يكن تخضب وقوله عوذ وبهثة حاشدون عليهم حلق الحديد مضاعفا يتلهب واما قوله تع النار مثويكم اي موضع مثويكم اي ثوائكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب فيها حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجيء الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم جاز فكانه حال من المفعول او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تع دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشيء اصله وكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حواميه مدبرا اي يشبه حواميه مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فكانه حال من الفاعل او المفعول وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا والاولى ان يقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل وبالمفعول او بما يجري مجراهما فبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا لم يجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر في نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه المصدر ويخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل او المفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارجا من جنب صفحته على ما يجيء والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله يقول وقد ترّ الوظيف وفي قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة كما يجيء شرحها فقولنا غير حدث احتراز من المنصوب في نحو رجع رجوعا ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان يجعلها لما قامت من الفاعل او المفعول وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم يقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما نحو فاتنه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل الحال للمفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك انه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال وانا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء بشيء واحد احوال مختلفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تع اخرج منها مذؤما مدحورا كما يجيئان في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان فجعل

الموثد الداهية ١٢

٣ الهيكل الفرس الطويل الضخم والاوابد الوحوش و يقال للفرس الجواد قيد الاوابد لانه يمنعها من الفوات ١٢

٢ الحاميتان امن يمين وشمال طرف مقدم الحافر ١٢ السنبك

نحو مدحورا حالا من ضمير مذؤما او استنكر مثله في المتضادتين فمعناها مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل
الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت القوم اليوم امس بل لو عطفت احدهما
على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست
امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذؤما مدحورا وبمتضادين في
محلين غير ممتزجين كما في اشتريته ابيض اسود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا بأس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما
واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجيء في اسم التبرئة نحو جاءني
زيد لا راكبا ولا ماشيا ويشذ افرادها نحو جاءني زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال من الفاعل والمفعول اي ملفوظا
او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فنحو شيخا في قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر
مبتدأ وهو في المعنى مفعول لمدلول هذا اي انبه على بعلي واشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كأنه خارجا
مِن جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا يفسر باشبهه خارجا لان
المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المص في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر
لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام
في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من يجوز تخالف عاملي الحال
وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف و
الجار والمجرور وحرف التنبيه ونحوها انا زيد قائما عند من جوزها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه واسم الاشارة
نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرفا التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر
انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجيء
لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كأنه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه
نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفاعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ما شأنك واقفا فلان الشأن
بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا يشبه الفعل
لفظا نحو لعل وكان وينتقض ما قال باسم الاشارة وحروف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وغيرها
وان يشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك الى استعمالهم وان لا تعلله قوله وشرطها ان يكون نكرة
وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول فانما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل
والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضائعا
وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين امثالها اعني وصفها اولى من
ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد
ذلك الحدث فعلى هذا او لزمت المعرفة حالا لان التعريف عبث ضائع ولم يأول النكرة ذا حالا لان غايته انه على خلاف الاولى
فقوله غالبا يرجع الى التعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب قوله وارسلها العراك هذا مثال تعريف
الحال في الظاهر ويقول الحال معرفة ظاهرا اما مصدر او غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك
او معرف بالاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيها قولان قال سيبويه انها
معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك
الطوق اسم وضع موضع الاطاقة والوحدة مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة و
الجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة
وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائدا
على ما ابتدأه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اي يرجع على بدئه عوده المعهود كأنه عهد منه ان لا يستقر
على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال
ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اي ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا
جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف
العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كالمنتصب

شرب جمع الشارب كالركب والراكب ١٢

مفتأد اسم فاعل من باب الافتعال وهو من مطبخ اللحم وشويه صحاح

على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله وارسلها العراك ولم

يذدها ولم يشفق على نغص الدخال بصف الحمار والاتن والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض

ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه

فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اى اوردها مرة واحدة ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها الماء بالمزاحمة واما قولهم

جاؤا قضهم بقضيضهم فالاولى ان تقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اى قاضهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم

اى كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدأ وبقضيضهم

خبره مثل قولهم كلمته فوه الى في ثم نحى عن الجملتين يعني قضهم بقضيضهم وفوه الى في معنى الجملة والكلام لما افهم منهما

معنى المفرد لان معنى فوه الى في صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب

ما تقبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاها لفيك سوا

وكذا ينبغي ان يقول في يدا بيد اى نقد بيد بذى يد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اى

شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اى كل رجل كقوله تع علمت نفس ما قدمت اى كل نفس وكذا قولهم

بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان اى كل شاة فنصب ههنا الجزء الذي

تقبلهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتدأ

النكير لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه منه للتنكير لئلا يبقى الاسم المعرب على حرف

واحد وقد جاء فما لفم قال المتنبي وقبلتني على خوف فما لفم فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف

وهذا شيء قد يعرض اضطرارا او لنعدل الى ما كان فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله

في الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم ورأيت القوم قضهم بقضيضهم

اما على التأكيد على ان يكون اصله جملة فيعطي جزؤها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعناه كما ذكرنا في الحال او على

البدل اى جاء قاضهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اى لا مع غيره فهو في المعنى

مثل معا في قولك جاؤا معا كان في معا خلاف هل هو منتصب على الحال اى مجتمعين او على الظرف اى في زمان واحد وكذا الخلاف

في وحده في نحو جاء وحده اهو حال اى منفردا او ظرف اى لا مع غيره وجاء وحده مجرورا في مواضع محدودة فريع وحده ونسيج وحده

اى نسيج وحده وهو في الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش وحده وعيير وحده ورجيل

وحده في المتعجب برأيه ويقال جاء على وحده اى على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم

النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو

الكثير يقال الامر الجماء المرافق اى كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اى الساترين بكثرتهم وجه

الارض حذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تع ان رحمة الله قريب وهو صفة الجماء

اى جماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني ويقال

ايضا مررت بهم جماء غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه وآله وسلم يذهب الصالحون اسلافا الاول

فالاول اى مترتبين واللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة

نحو جاءني الرجال ثلثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة هذه الاسماء الثمانية اذا اضيف الى ضمير ما تقدم منصوبة عند

اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين في المجيء وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيد له وربما عومل

بالمعاملتين العدد المركب نحو جاءني الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجيء في باب العدد

وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في وقال الكوفيون هو مفعول به اى جاعلا فاه الى في وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اى

من فيه الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقال ماشيته يده بيدي ذكره في المشام واما قول بعض اصحاب امير

المؤمنين عليه السلام في صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف فعلى حذف المضاف اى مثل

اسد العرين ومثل شاء النجف ويجوز ان يأول بشجعانا وضعافا بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه في جهدك ونحوه

قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اقول اعلم انه يجوز تنكير ذي الحال اذا تخصص بوصف كما جاء في الحديث

سابق رسول الله صلى الله عليه وآله بين الخيل فاتى فرس له سابقا وكذا يقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو

نظرت الى جارية رجل نحنا له او سبقه نفي او شبهه نحو قوله فما حل سعدي غريبا ببلدة وقلما جاءني رجل راكبا او نهي

او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب المبتدأ او كان معرفة

مشكوة

مبحث الحال

مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جاءني رجل وزيد راكبين او يتقدم الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف
اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تأخر نحو جاءني رجل راكبا فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف في نحو
رأيت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقول لمية موحشا طلل قديم فلا
يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من يجوز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه
فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذي الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها جوز كون لمية عاملا
في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه اي ان طلل مرتفع
بالابتداء وهو العامل في الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد
بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد
اي ضربته قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور في الاصح اقول قد عرفت قبيل العامل المعنوي
وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال المص ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه
اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك على ما مذهبه من قوة
الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدأ فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق
سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند
الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اي المبتدأ اما في نحو زيد قائما في الدار فان
جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم يجوز ذلك وقلنا
ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عما صاحبه نائبه اي زيد
اما نحو زيد في الدار قائما زيد وفي الدار زيد قائما فجائز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا وجارا ومجرورا فقد صرح ابن
برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظرف وحتى جاز ان يقع موضعا لا يقع
غيرها فيه نحو ان البناء اياما تم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال نحو ان البناء اياما تم والعامل فيه
بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت و
لعل ونحو ما شأنك وحرف النداء او اسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب ونحو مثل وغيرك واسماء الافعال كل ذلك
لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها الرفي التركيب اذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله
كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف
مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل
افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجيء في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب
منه رطبا وزيد قائما اخير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجيء الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاجي ان
يقول درهمك موزونا درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم عبد
الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله
لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال
جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال
ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل
صلة للالف واللام او لحرف مصدري كما وان لا تقدم الحال اذن على هذه الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف
المصدري ولام الموصول وبين صلتهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا ما مجردة
ضرب زيد هندا واما في نحو سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل مصدرا
بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان يؤخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر والله لراكبا سير كقوله تع لالى
الله تحشرون وتقدمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول
اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب قوله بخلاف
الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا بمعنى في وقت الركوب الا ان
الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف والجار خاصة سواء كان بعد المبتدأ كما مر وذلك لتوسعهم في الظروف
بخلاف الحال وكان على نحو زيد يوم الجمعة عندك وقبله كقوله تع كل يوم هو في شأن وقولهم كل يوم لك ثوب والحال

ای لا یجوز تقدیمها علی صلتها ایضا کما لا یتقدم عن الموصول ای الموصولیة

لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط تأخره عن المبتدأ كما مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال
وكان على الجوار ان يقيد بقوله بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لا انه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه و
التشبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال او في الاصل وتوسطهما
ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانتصابه على الحالية كقوله تع واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله
فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الآيتين لانك لو رفعته خبرا وعلقت
الظرفين لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر
والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلق بالخبر الذي بعده والثاني تأكيد للاول والتاكيد غير عزيز
في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فخبرية الاسم الذي
يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة زيد راغب والحال دال
على المضاف المحذوف اي هو يرغب فيك خاصة فحال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو يرغب فيك قوله ولا
على المجرور في الاصح اللتي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم
ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة
وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال مؤخر عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز
تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا
يجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا ذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وتقدمت الحال عليه ادى
الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتأخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما
على مفسرهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل
الحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصريون فاجازوا تقدم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب سواء كان
مضمرا او مظهرا لان النية في الحال التأخر عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في
داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تع فاوجس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان الجر بالاضافة
اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تع بل اتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا نحو جاءني مجردا
ضاربه زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر
ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصريين يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان ولابي علي وابن
برهان الجواز استدلالا بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل
كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا قال
الشاعر لئن كان برد الماء حران صاديا الى حبيبا انه لحبيب وقال الآخر اذا المرء اعيته المروءة ناشيا فمطلبها كهلا عليه شديد
وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ملة ابراهيم حنيفا اعني اذا كان
الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها
لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان
المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لا ثابتنا في حذا العامل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله وقال بعضهم لمكان
لا يضاف مما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزؤه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف
كقوله تع ملة ابراهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان
المضاف اليه في التقدير بين المذكورين كانه المضاف ويكون حال المضاف اليه كحال المضاف ما كان المضاف جزء المضاف
جاز وان كان على هذا تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو يعجبني ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه
لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها اذا كان جاء صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاءني راكبا الا زيد
وانما جاءني راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف
ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيد اخوه قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا
اطيب منه رطبا اقول هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتاويل الى المشتق
قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب منه مرطبا
اي كائنا بسرا او كائنا رطبا وهذه ناقة الله لكم آية اي دالة فالمصير وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو

وان حال من المضاف اليه المجرورة بل تقدم عليه ... القرآن العظيم ١٢

اي طاب التمر صار رطبا البسر اي صار عليه ...

المبنى

المبيّن الهيئة كما ذكر في حدّه فكلّ ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلّف تأويله بالمشتقّ وكذا ردّ
عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء في بابها ومع هذا فلا شكّ ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق ومن الاحوال التي
جاءت غير مشتقّة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطّاء
الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيّا وقولك جاءني زيد رجلا
بهيّا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلم في بعض ايّام صفّين فما بالنا امس اسد العرين
وما بالنا اليوم شاء النجف وقول المتنبي بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا وفي تأويل مثله وجهان
احدهما ان يقدّر مضاف قبله اي مثال اسد العرين ومثل قمر والثاني ان يأوّل المنصوب بما يصحّ ان يكون هيئة لما تقدّم
اي ما لنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانّهم يجعلون الشيء المشتهر في المعنى من المعاني
كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكلّ فرعون موسى بصرفهما اي لكلّ جبّار قهّار ومنها الحال في نحو بعت الشاء
شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكلّ جزء من اجزاء مجزّإ قسطا وينصب ذلك القسط على الحال ويأتي
بعد ذلك الجزء امّا مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجرّ نحو بعت البرّ قفيزين بدرهم واخذت زكوة ماله
درهما عن كلّ اربعين وقامرته درهما في درهم اي جعلت في مقابلة كلّ درهم منه درهما منّي او بغير ذلك نحو وضعت
عندكما الدنانير دينارا لدى كلّ واحد وكلّ واحد من هذه الاحوال كانت جزء اوّل من الجملة الابتدائية على ما مرّ
قبل ومنها الحال في نحو بوّبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصّلا هذا التفصيل
المعيّن وضابطه ان تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكرّرا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئيّه
معطوفا عليه بالفاء او بثمّ نحو ادخلوا رجلا فرجلا وامضوا الكبّة ثمّ الكبّة اي مترتّبين هذا الترتيب المعيّن ومنها ما
هو اصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضّة والثوب خزّا او فرع له نحو يعجبني الفضّة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو
يعجبني الحليّ خاتما والعلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه او من غيره رطبا وضابطه ان يفضّل الشيء على
نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبّهت شيئا بنفسه او بغيره بآلة التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا
بسرا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاولى في مثله فقال ابو علي وابن جنّي العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان
يكون افعل التفضيل وآلة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدّم معمولهما ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا
احسن منه راكبا فانّه جائز اتّفاقا مع خلوّ المبتدأ من معنى الفعل وبمثل قولك تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا [illegible]
بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل التفضيل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك
لانّ العامل في الحال مقيّد بها فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيّدت الاشارة بالبسريّة فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال
البسريّة كما انّ الاشارة في هذا بعلي شيخا تقيّدت ولم يقع الا حال شيخوخته والمجيء في قولك جاءني زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب
ونحن نعلم ضرورة انّه يصحّ ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسريّة واستدلّ المص على امتناع عمل اسم الاشارة
لما تقيّد بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيّد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيّد الخبر بالحال اتّفاقا فلا
يتقيّد المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف امّا اوّلا فلانّه لا يلزم من امتناع تقيّد المبتدأ والخبر معا
بالحال في مثال معيّن امتناع تقيّدهما في جميع الامثلة فلعلّ في ذلك المثال الخاصّ مانعا من تقيّدهما معا بالبسر في
غيره وامّا ثانيا فلانّ المدّعى في المثال المذكور المتنازع فيه انّ المبتدأ مقيّد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبيّن في مثل
هذا زيد قائما الا استحالة تقيّدهما بحال واحدة فلو سلّم ايضا اطّراد استحالة تقيّد المبتدأ والخبر في كلّ موضع بحال واحدة
لم يلزم منه استحالة تقيّد كلّ واحد منهما بحال اخرى فالحقّ اذن ان يقال العامل في الحال الاولى ايضا افعل التفضيل وآلة التشبيه
مع ضعفهما في العمل كما تقدّم ولنقدّم على بيان تعليله مقدّمة فنقول ما يدلّ على حدثين فصاعدا يصلح كلّ واحد منهما
للعمل على ضربين احدهما ما يدلّ على حدثين يقعان معا ويتعلّق كلّ واحد منهما بمحدث الآخر نحو تضارب زيد وعمرو
وضارب زيد عمروا فانّ ضرب كلّ واحد منهما تعلّق بالآخر ويقعان معا ويتعلّق كلاهما بشيء واحد نحو تنازعنا
الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميّز منصوب كلّ حدث منهما من منصوب الآخر مفعولا به وقد يتميّز حالا لهما نحو
تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفا لهما نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف
زمانا هما لانّ الغرض وقوع الحدثين معا ويتميّز مستثناهما ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة الا
الكسائي في كذا وثانيهما ما يدلّ على حدثين يجوز تعلّق كلّ منهما بغير محدث الآخر وبغير ما تعلّق به الآخر وفي وقت
آخر ومكان آخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما واوقاتهما

غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد وقال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم
الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندنا احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن
منه قاعدا وكذا آلة التشبيه يدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف
حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعني حدثي الفاضل والمفضول
بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما آلة التمثيل فلا يدل
بصيغته على حدثين معينين بل يدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان
فيها فلهما حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم
السبت اي زيد يشبه حالته وذاته يوم الجمعة حالته وذاته يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والذات اذ
يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال وغير لازم كالضرب والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله كدابك
من ام الحويرث قبلها بدابك لما كان بمعنى بمنعك فكذا لم يصرح وقد يقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين
فيتعلق بها جاران كما تعلق الجار في بيت امرئ القيس بدابك لما كنى به عن التمتع وذلك قوله صلى الله عليه وآله انت
مني بمنزلة هرون من موسى اي قريب مني قرب هرون من موسى اي قريب مني قرب هرون من موسى قال والله
ذلك ولا تطلق غيره مني بمنزلة المحب المكرم وتقول فلان مني بمنزلة الثريا من المتناول اي بعيد مني بعدها منه
اذا تقرر هذا قلنا لم يتميز كل واحد من الحدثين من الآخر في افعل التفضيل وآلة التشبيه ويلي فاعل وتفاعل و
غيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحب المصرح به
فقيل زيد راكبا على عمرو راجلا وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ورأى زيد في الدار عمرا في السوق وكذا في افعل التفضيل
وآلة التمثيل نحو زيد مني كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما
وزيد يوم الجمعة احسن منه ومثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق حدث
المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما
الضمير المستكن في افعل وفي آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى
باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي عليه السلام في الخطبة والله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل
بثدي امه وهذا كما يقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا
قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال
من المتكلم قال المصنف ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي
الكامل في الرجولية علما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا هو رأي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والذي
ارى ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه
انك تقول هو فارس كثير والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من
المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا وعدوا
ومشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك
واما ما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه
ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته اركض
ركضا كما هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفهما وغيرهما على ان انتصابها على الحال لا على
حذف المضاف نحو مشيا ماشيا ووقع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين
وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة
فيه كما مر في خبر المبتدأ ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد
وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين او صاعين فالاولى ان المنصوب خبر
جاء لا حال كما يجيء في الافعال الناقصة قوله ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف
والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او
مقدرة اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون
مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون

الحال

الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبا ان المجي الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بلى يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية بالواو والضمير انما ربطوا الجملة الحالية هي خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانه لا يجيء بالواو ولان بالخبر تمام الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها للمعنى فيه كانها من تمامه فاكتفى في ثلاثتها بالضمير ولم تصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا هو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو وقولنا وبالواو وبالضمير اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت الجملة بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان اد معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني زيد يده على رأسه وكلمته فوه الى في او خبرا نحو قوله خرجت مع البازي على سواد فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير ومن انفراد الواو وان كان الضمير في آخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم جاءني زيد جبة وشي بمعنى مستقرة عليه جبة وشي ويدل انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذي حال جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدأ فان اراد انه يجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر كقوله فتحفر بالهاديات ودونه جواهرها في غمرة لم تزيل وقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو ايضا نقول لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليها ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولاسيما وهو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كان في الحقيقة مختلفين كما يجيء فيستغنى عن الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فيكون اسمية تقديرا ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حروف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال الذي نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب حال باحد المعنيين غير حال بالآخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد يقرب الماضي من حال المتكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر لفظة الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فالمجي بلفظة قد ههنا الظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سواهما اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صار تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءني زيد وما يركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب غلامه جاءني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قاله المص وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو وكان مع

الضمير اولا ولعل ذلك لان نحو قولهم يضرب ما ضرب في معنى كضرب فكما ان ضرب لمناقضته للحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة
له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب محتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصح معه لان قد لتحقيق الحصول
ولم للنفي واذا نفي المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل
بظاهره على الحال وهو ما ولعل هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا نفي المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على
ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد
ودخول لا لتغيير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزرني لا ازرك وغلا ازورك كما جاز ان
تزرني ازرك وما ازورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع
المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاول
انتفاء الصفة لا مع الجملة هو الحال ولا ينتفي المضارع حالا بلن لما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة
او مقدرة قد تقدم علة ذلك والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة
استدلالا بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تع او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم اوجوه كما مضى
والاول قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة لانه في
شرط الا حال اي ان قام او قعد كما يجئ في حروف العطف ولو كان حالا لسمع معه قد او الواو كما في غيره من الماضي الواقع
حالا واذا كان الماضي بعد الا فالاكتفاء بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب
الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا مكرما لي فصار كالمضارع المثبت وقد يجئ مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني
ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني لان الواو مع الا يدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما دخل
الاول نفسي امارة ولم يسمع فيه قد من دون الواو ونحو ما لقيته الا وقد اكرمني في غير هذا الموضع ينظر فان كان مع
الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء تركها ايضا نحو قوله تع او جاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد
فيه مقدرة فاجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءني زيد وقد خرج
ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما كقوله يقول وقد ترالوظيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بمؤيد
ولا يقال جاءني زيد قد خرج عمرو واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس
بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه قوله ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا
ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اي حقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اقول اعلم ان عامل الحال قد
يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور
معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف
حلفت زيدا او غير استفهام كقوله تع ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع
التي يحذف فيها قياسا على الوجوب ان يبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم يقول في الثمن بعته
بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي اخذ في الازدياد يقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها
بدرهم والبواقي باكثر ويقول في غير الثمن قرا كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذهب القراءة زائدة اي
كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربي زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا
على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقولهم افي السلم اعيارا
جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك اي يتحول تميميا واتنتقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله افي الولائم
اولادا لواحدة وفي العبادة اولاد العلات ويقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذي ذكرنا مذهب
السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدرية
قال المص لانه ليس المراد انك تتحول في حال كونك تميميا وانكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص
ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس
واقاعدا وقد سار الركوب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي حال مؤكدة وعند
سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر اي تقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران
للمبتدا تقول اتميمي مرة وقائم قد علم الله اي انت تميمي وهو قائم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما
ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله قوله ويجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان

ولا خرج عمرو

المؤكدة

الموكدة لا تجيء الا بعد الاسمية والظاهر انها تجيء بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله تعالى ثم وليتم
مدبرين وقولهم تعالى جائيا وقم قائما وقال تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الاربعة وقال تعالى كالتي
نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا ويخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما والاولى ان يقال ان هذه الصفات المنصوبة
كلها قائمة مقام المصدر على مذهب سيبويه في نحو قاعدا وقد سار الركب واما الموكدة فليست بقيد يتقيد به
عاملها كالمنتقلة واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزآها معرفتين جامدين وتجيء اما لتقرير مضمون الخبر
وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقول الشاعر انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل بدارة
ما للناس من عار وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا تقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها
الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل
كاملا وتصاغر نحو انا عبد الله اكلا كما ياكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا
الحجاج سفاكا للدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا وهو
الحق مصدقا فقولك اكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك
كاملا وسفاكا للدماء وآية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة وتاكيده وقوله عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا
موكدة وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر موكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق
حتى يوكد بمصدقا لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقيقة القرآن فصار
كانه هو وكذا المرحومية لازمة تزيد ابوك في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في الموكدة التي بعد الاسمية فقال
سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر اي تحققته وعرفته اي اتحققه
واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو
مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن سخيا
ومن تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم آية وهو
الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا
وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب
اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا
ويرحم مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزآها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد
احد جزئيها الى الآخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيدا فعلى هذا لا يتقدم المؤكد على جزئي الجملة
ولا على احدهما لضعفهما في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيهما هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في
جواب من قال اما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها
كما تقول في الحصر لا تاتني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا يضافان ويقع كافة في كلام من لا يوثق
بعربيته مضافة غير حال وقد خطؤوا فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة او مقدرة قال ما يرفع الابهام جنس
يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن
ذات قلت سلمنا ان الحال يخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى في رجع زيد
القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهي
الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع
صالحة لكل فرد من افراد الرجال فبذكر احد اوصافه يميز عما يخالفه كما يميز بطويل عن قصير فطويل رفع الابهام المستقر
اي الثابت وضعا على ما فسره المص من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل
من الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير[3] في نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل
فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو
مائة رجل وثلثة رجال وله ان يعتذر بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو مميز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جره
اخف من نصبه كما في هذين كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق
لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفي فرسخان قوله الابهام المستقر
قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت

المستقر

[2] الماهية معلومة والابهام في الافراد كما في الرجوع بعينه وكذا الحال في جاءني العالم زيد فان الماهية المخصوصة مفهومة من نفس الصفة ١٢

[3] لان هذا الضمير مبهم لا يعلم ان المراد به من الانسان او الفرس او الجدار ١٢

[4] واجيب بان الذات معلومة وانما الابهام في الصفة ولا كذلك نحو عندي عشرون فان ذات المعدود مبهمة اذ لا يعلم انه من اي جنس ١٢

عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظ المعنى مبهم
صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل الا ان يضع لفظ المعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان
يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر فيعرض له ابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في
اصل الوضع قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم
القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما من جهة
الابهام ولا بد لك في لفظ المستقر على انه وضعي كما فسروا الحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة في الحد مما يخل به قوله
عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا
اما في عدد نحو عشرون درهما وسيأتي واما في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وقفيزان برا وعلى التمرة مثلها زبدا
فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن
غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر اقول قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد
لفظة عن في مثله يفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فعلت هذا عن امرك وعن تقدمك اي ان امرك
سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة في جملة او شبهها اي النسبة سبب له لانك
تنسب شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى
قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا
لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد
هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمامهما سبب لانتصاب
التمييز لتشبيهه بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد
كما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق والاول اولى قوله عن مفرد مقدار غالبا نقول التمييز على ضربين رافع الابهام
عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار
وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة
يعرف به قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات
الوزن كالسطوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة
وقدر شبر ونحو ذلك واما مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندي
مثل زيد رجلا واما غيرها انسانا وسواك رجلا محمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه
خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا انتصبت عنها التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندي
عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون
لا ما يوزن به وكذا في غيرها وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم
حديدا وباب ساجا وثوب خزا والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز نص على
كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع
ان الخفض مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنون بالاضافة وان لم يتغير تسميته البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل
فضة لم يجز انتصاب الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة وفي المائة
والالف وما يتضاعف منها لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة
اثوابا ومائتين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف
العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلا لثلاثة اسماء كاسم واحد لفظا ومعنى
واما نحو ثلاثة عشرك فتخالف المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذي في آخره
نون الجمع كعشرين واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر
الكتاب بل مشابهة لها فلم يحذف في الاضافة حذف نون الجمع فيها للمباينة اياها ولم يثبت معها للمشابهة بنون الجمع
فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو درهم قليلا واكثر منها اضافته الى صاحبه نحو عشروك
قال وتسولك قد كربت تكمل اجراء له مجرى احد عشر قوله واما في غيره اي في غير العدد والذي مراده بقوله رطل زيتا
ومنوان سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم بالاسم المفرد لانه يتم بالتنوين او بنون الجمع كعشرين

وغيره

وقد ذكر بقيل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون التثنية كما في
منوان سمنا واما بالاضافة كما في مثلها زبدا والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه
لانك لو جئت بالظاهر بدل من الضمير وقلت ملؤ الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملاء
اى قدر ما يملأ به الشئ فرجل تفسير مثل وزبدا تفسير ملاء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته
معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما
ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فتنصبه ذلك الاسم التام فتبه لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء
التى تم بها الاسم تما قامت مقام الفاعل الذى به يتم الكلام لكونها فى آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى
ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندى الراقود خلا وقد يكون
الاسم فى نفسه تاما لا بشئ آخر اعنى لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك فى شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر
وذلك فى الاغلب فى ما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا وويلها و
يا لها خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلا وويحه رجلا لقيته وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن
هذا الباب اى الذى فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب فى التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا
واى رجل ردا عليه ولا ريب فى ان التمييز فى نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فى ما قبله اعنى من ويله الى
يا له فنظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله عليه السلام فى نهج البلاغة
يا له مراما ما ابعده وقول امرء القيس فيالك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقول ذى
الرمة ويلمها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب وان عرف المقصود من الضمير برجوعه
الى سابق معين كقولك جاءنى زيد فيا له رجلا وويله فارسا ويا ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب
لشخص معين نحو قلت لزيد ويا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام
اذن فى الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول
الشاعر ويلم ايام الشباب معيشة مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندى ولله در زيد رجلا وقال الله دره
نوسى وان من رجل ما كان اعرفه بالدون والسفل وويل زيد رجلا ومثله قولهم لله عز من قائل ولقيت
زيدا فاتل الله شاعرا او من شاعر التمييز فى جميع هذا ظاهره ومضمره كما فى قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا
وحسبك بزيد شجاعا اعنى ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله
در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة اى ويلم معيشة هى ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى
رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد
وداره وقد يجئ لهذا مزيد شرح فى التمييز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا
فمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل فى التمييز فى القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما
ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظن ان الناصب فى نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل
بل هو الضمير كما فى ربه رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع فى غيره ليس بتقسيم حسن والحق
ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا اولا والجنس
اما ان يقصد به الانواع اولا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون
ضربا او تمرا والثانى يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثانى لبيان
عدد الآحاد الانواع ولا يجوز ان تقصد الامرين اى البيانين فتقول عشرون ضربين اى ان كل عشرة نوع او تقول عشرون
ضروبا بمعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا يثنى مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجئ فى بابها وان كان عن عدد و
ليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذى عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فثنه
ان اردت المثنى واجمع ان اردت الجمع والا فافرد نحو عندى مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد
الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك
مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع فى غيره ليس بصحيح ويعنى بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء
الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس قوله فان كان التنوين او بنون التثنية جازت الاضافة

انما جازت ايثار التخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوان سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر فان ما فيه تنوين
مقدر وهو في بابين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى التميز كما يجيء في بابيهما
قوله والا فلا وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها الحقت بنون الجمع حقيقة بل هي
مشبهة له واما قولهم في حسنون وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التميز فيه عن نسبة وكلامنا في التميز عن المفرد
وكذا قولهم ممتلى ماء وممتليان ماء وملأن ماء وانا اكثر مالا لهس مما انتصب فيه التميز عن التنوين الظاهر والمقدر عن
نون التثنية كما ظن بعضهم بل التميز فيه عن النسبة كما في امتلأ الاناء ماء فهو ناشئ عن شبه تمام الكلام واما الاضافة
فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضفت
مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي
شيء مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملأوه عسلا ملأ عسل لان الملأ هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر
ما يملأ العسل قوله وعن غير مقدار قد ذكرنا انه لو كان الجر فيه اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب
زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوه ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوه ودارا وعلما ولله دره فارسا اقول يعني
بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة او ما ضاهاها اي نسبة حاصلة في جملة او شبه الجملة
وشبه الجملة اما اسم فاعل مع مرفوعه نحو زيد متفقئ شحما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول مع مرفوعه نحو الارض مفجرة
عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا واخر مستقرا والصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر
نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وويلم زيد رجلا ويا لزيد فارسا قوله وفي اضافة
عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما
قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان دره مضافا الى ظاهر واما ان كان دره مضافا
الى ضمير مجهول فالتميز عن مفرد والحق ان التميز في نحو لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير
معلوما او كان دره مضافا الى ظاهر واما ان كان دره مضافا الى ضمير مجهول فالتميز في نحو لله دره ابدا فارسا وويلم لذات
الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة
قوله وما ابوه ودارا وعلما تفصيل للتميز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو
كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ويعني بما انتصب التميز عنه الاسم الذي اقيم مقام التميز حتى نصب
التميز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فصار كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى و
فجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلح ان
يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب
زيد ابوه يجوز ان يكون المعنى طاب ابوه لغيره وطاب ابوه ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل
يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان يقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب
عنه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا اولا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما
ان يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوه اولا نحو طاب
زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا كفى شيء
زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي شيء المنصوب اليه كفى وطاب
فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا تميز لشيء المقدر
وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التميز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوبا اليه الفعل او شبهه
ونرد الاسم الذي انتصب عنه التميز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التميز ان كان التميز نفسه بدلا من التميز
او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وان كان التميز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا
التميز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابو زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى
صح اضافتها اليه قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما
ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كانت صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال اقول يعني ان
التميز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه اولا فان صح جعله لما انتصب
يعني ان صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد

وطالب ابى بكر

كابا او صفة نفسه كابوه ان يكون له ومتعلقه نحو جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه

وكذا جاز ان يكون ما صحّ ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كالابوة في طاب زيد ابوة فانه يصحّ ان يريد بها ابوة زيد
نفسه لاولاده وان تريد ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى زيد رجلا صحّ ان يكون لما
انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صحّ ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصحّ ان يكون صفة لمتعلقه
قوله فيطابق فيهما ما قصد يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد
الجمع قوله فيهما اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اي المفرد
والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء طابقت
بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اي زيد مثنيه ان ثنيت زيدا وجمعه ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت
اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود مثنى
وان قصدت آباءه جمعته فقلت طاب زيد اباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين
وطاب الزيدون آباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القرائن ان كانت فاما اذا اختلف التمييز وما انتصب
عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او آباء وطاب الزيدان ابا او آباء وطاب الزيدون
ابوين او آباء فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان
التمييز جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه
لكونه جنسا وكذا يطابق به ما يقصد فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا هذا ما قاله المص والاولى
ان يقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم خمسون
وجها ويطيبون عرضا ويجوز وجوها واعراضا قال تع فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال علي عليه السلام فطيبوا عن انفسكم
نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد آباء او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد
دارين او دورا قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما وحد الاب لانهم
كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم يلبس نحو قر زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه واله فاصدع
بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منك عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا نقول
طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آبائه وكذا نقول طاب الزيدان او الزيدون
ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع ثم تقول طاب زيد علما
مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما تقصد قال تع بالاخسرين اعمالا
قوله وان كان صفة فلهم قوله ان كان اسما يعني ان الصفة لم يجئ صالحا لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم يجئ
الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذن ان يطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون
جنسا وذلك نحو لله درك ودر زيد فارسا وكفى زيد شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم
هي حال اي ما اعجبه في حال فروسيته ورجح المص الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص
المدح وتقيد بحال الفروسية وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال
الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه في حال فروسيته وتصريحهم بمن في لله درك من فارس دليل
على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل والتمييز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه
بدليل تصريحهم بها في نحو يا لك من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر وحبذا هذا من رجل وحسبك من رجل
وحسبك من رجل اي هذا هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد يتكلف بعضهم
تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله درك فالدر في الاصل
ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب
فعله اليه تع قصدا للتعجب منه لان الله تع منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تع و
يضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم
على الفعل خلافا للمازني والمبرد اقول ان لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين
عامله وبينه وقوله ثلاثون للهجر حولا كميلا ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل
مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة كما ذكرنا
المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله در زيد فارسا وملء

زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل وما فيه معنى الفعل وهو كون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل واسم المفعول تجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل وكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة بمرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعي ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييزات ان تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي نحل راقود وحل مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف بها الغرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانه تتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالتكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف صائغا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند البصريين معنى سفه نفسا اي سفهها او سفه في نفسه والم بطنه مضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجئ في باب الاضافة واعلم انه قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سببي لما جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك زيد افره عبيد زيد هو العبد وفي قولك افره منك عبدا زيد هو مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين من الناس والمنصوب على التمييز من جرى عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى تقول ابنتي حين جد الرحيل ارحت ربا وارحت بجارا ارحت اي جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت اي صرت ذا شدة وكمال اي بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اي ابرح جاره هو انت وكذا قوله اجارتنا ما انت جارة لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة اي كملت جارة فمعنى ما انت كملت والمنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ وكائن معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى متصل ومنقطع المتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اقول اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى في ذلك لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والآخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا اخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم تقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا والمخالفة الحمار القوم في المجئ قوله من متعدد اي من شيء ذي عدد قوله لفظا او تقديرا تفصيل المتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد قوله بالا واخواتها ليخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاءني القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذي

لم يكن داخلاً في المتعدد أولاً قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا على ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز التشكيك في مثله لم يصح في نحو له علي دينار الا دانقا للعلم بان دانقا من الدينار والباقي بعد المخرج هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والا لا اخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم يختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي الذي المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار بافلاني ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه والا الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له علي عشرة الا واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء وهو الخمستان والا مفيد للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثل ما فروا منه في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده وقال اخرون وهو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها ما فروا منها وما الزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والبافي بعد بدل البعض داخل في المبدل منه والتناقض لمجيء زيد وانتفاء مجيئه في جاءني القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ورأيت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع ما منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من الاجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فقرينة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤني ولا في نحو له علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له علي وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلثة قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض اذن قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب ومقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر وان كان بعد عدا وخلا في الاكثر او ما عدا وما خلا وليس ولا يكون اقول شرع يبين اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجيء واختلف في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن استثني كما ان حرف النداء نائب عن انادي وقال الكسائي هو منصوب لان تقديره بعد الا محذوف الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجيء

التشكيك

واما تقديره بالحرف الموصول فلا اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فالا
عنده يكون كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان وادغمت الاولى في
لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيد قام القوم
ان زيدا لا قام اي لم يقم فلا لنفي حكم ما قبل الا ونقيضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كأن زيدا اسد الاصل عند
بعضهم ان زيدا كالاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قاله نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة
ومع التسليم فان لا العاطفة لا تأتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم الا زيد
فيما قال عن لا ان مرة ولا اخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان
معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم
هو منصوب باستثني كان المنادى منصوب بانادي والا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا
القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام
العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع
نحو انت والاسد لكنا نقدر بعد انت والاسد وقال المص في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما
لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا الايراد لا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا
ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل
الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان
اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان تنصب المستثنى اذ الجملة
ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي تم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما
مع تقويها بآلة الاستثناء ولهذا ولامثاله نظيره سيبويه في كتابه في مواضع بمفعول عمل فيه ما قبله كما عمل عشرين في الدراهم
هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك
قوله في الكتاب تحمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كما عشرين في الدرهم الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع
المفرد بعدها ما قبلها ولا وجب فيه ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن
قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن اسمها وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم
يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تع الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع
بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته
لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة
وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل
فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجيء و
الابدال منه لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيد لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب
فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان
في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من
التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد يجعل المستثنى منه
المؤخر بدلا من المستثنى كما في قولهم ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول ما لي الا ابوك صديقا على
ان ابوك مبتدأ ولي خبره وصديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدأ ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت
ما احد لي الا ابوك وصديقا حال وتقول ما لي الا زيدا صديق وعمرا وعمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على
[illegible] وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتأخر عما نسب الى المستثنى
منه نحو ما جاءني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز
عند البصريين تقديمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها
انسي شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها الثاني
الظاهر يفسره فاذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ لزم عندهم تأخر
المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا ما ضربت ولا الا راكبا ما اتاني وجوز الكوفيون في الشعر تقدم المستثنى على المستثنى منه

وما بعد الا عند سيبويه مفعول به كان متصلا او منقطعا وان لم يكن ... منه غ

الطوري الساكن ... الناس ... قال ...

والحكم معا نحو الا زيدا ضربني القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب البصريين
لعدم سماع مثل هذا ويمنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة وكما ذكرنا ثم نسب الحكم
الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيدا
وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا
لكنه جوز استعمال تقدمه على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجوز تقدمه عليهما معا وفي
المفرغ الذي لم يبق فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه
بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك وهذا عند من جعل العامل في المبتدا الابتداء الا الخبر قوله او منقطعا اي
منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام
العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا
وما جاءني زيد الا عمرو فههنا يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه
مجازا او لا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمارا يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذويب فان تمس في قبر برهوة
ثاويا انيسك اصداء القبور تصيح ومثله ما لي عتاب الا السيف فلسيبويه في مثل هذا وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع
كالمتصل لصحة دخول البدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمار ان يقال فيها الا حمار اي ما فيها شيء
الا حمار لكنه خصص الذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك
تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الادمي فقلت لا احد فيها تاكيدا لنفي كون الادمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد
ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا
لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول
الزيدان والحمار جاءوني وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تع وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان
الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قول سيبويه
وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال وبالجواب لا يبقى لجاجتها الا التحمل والمراح الا الفتى الصبار
في النجدات والفرس الوقاح وقال عشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون
قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه
الله وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تع لا المرحوم فيكون
ايضا متصلا ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شيء الا سلاما بسلام اي متاركة ووداعا من قوله تع واذا خاطبهم الجاهلون قالوا
سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه
ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وما فيهما مصدرية قال ابو سعيد وابن برهان يقدر
الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن الضر امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا
عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا فظاهر فيه
اول وجهي سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب
ففيهم عيب واحد بحسب وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل المفرق لماله يعدون
ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان
عيبه ان لا عيب فيه فنفى عين الكمال عن معاليه قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد
عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكر بخلا في جواز الجر بها وقال اي السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب
بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى
جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال
ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما عدا فنعله في غير الاستثناء ايضا متعد يقال عدا وخلا عند النحاة بعضهم وفيه نظر
لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو
بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان يضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي جاءني القوم خلا
مجيئهم زيدا كقوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سببا في القول والنصب في قولهم ما اتاني القوم ما عدا

عنده يكون كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان وادغمت الاولى في
لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيد قام القوم
ان زيدا لا قام اى لم يقم ولا لنفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كأن زيدا اسد الاصل عند
بعضهم ان زيدا كالاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قاله نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة
ومع التسليم فان لا العاطفة لا تأتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم الا زيد ن
فيما قال عن لا لان ان مرة ولا اخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان
معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم
هو منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بانادي والا وحرف النداء دليلا على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا
القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام
العرب ولو ورد الرفع لكان تقديره امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع
نحو انت والاسد لكان تقديره ابعد انت والاسد وقال المص في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما
لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا
ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اى ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل
الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان
اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان تنصب المستثنى اذ الجملة
ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي تم بالنون والتنوين فينتصب التمييز ولا سيما
مع تقويها بالة الاستثناء ولهذا مثله بتشبيه سيبويه في كتابه في مواضع بمفعول عمل فيه ما قبله كما عمل عشرين في الدراهم
هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك
قوله في الكتاب يحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل عشرين في الدرهم الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع
المفرد بعدها مخالفا لما قبلها ولذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن
قالوا انها الناصبة بنفسها انتصاب لكن اسمها وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم
يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تع الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع
بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وقول البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزمها
لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة
وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل
فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجيء و
البدل يعني لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيد لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب
فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان
في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من
التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد يجعل المستثنى منه
المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول ما لي الا ابوك صديقا على
ان ابوك مبتدا ولي خبره وصديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدا ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت
الي احد الا ابوك وصديقا حال وتقول ما لي الا زيدا صديق وعمرا وعمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على
مبتدا محذوف الخبر اى وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتأخر عما نسب الى المستثنى
منه نحو ما جاءني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب يجب تأخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز
عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها
انسي شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها الثاني
الظاهر يفسره فاقام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر
المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا ما ضربت زيدا الا راكبا لما يأتي وجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه

وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا ذي وان لم يكن حرف [illegible]

الطوري الناس الذي [illegible] يقال ما بها طوري اى احد قال الجوهري صح

والحكم معا نحو الا زيدا ضربني القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ويمنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة وكما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجئ في قولك جاءني القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجئ بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز استعمال تقدمه على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجوز تقدمه عليهما معا وفي المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك وهذا عند من جعل العامل في المبتدأ الابتداء الا الخبر قوله او منقطعا اى منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا وما جاءني زيد الا عمرو فههنا يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا اولا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمار يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذويب فان تمس في قبر برهوة ثاويا انيسك اصداء القبور تصيح ومثله ما لي عتاب الا السيف فلسيبويه في مثل هذا وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول البدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمار ان يقول ما فيها الا حمار اى ما فيها شئ الا حمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الآدمي فقلت لا احد فيها تأكيدا لنفي كون الآدمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاؤني وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تع وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان الا التكلف ونحو ذلك والثاني اى الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قولي سيبويه وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قالوا الجواب لا يبقى لحاجتها التحيل والمراح الا الغنى الصياد في النجدات والفرس الوقاح وقال عنترة لا يهتدى الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله وقال بعضهم لا عاصم اى لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اى الله تع لا المرحوم فيكون ايض متصلا ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شئ الا سلاما بسلام اى متاركة ووداعا من قوله تع واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اى مع سلام اى متاركة متابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اى تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا يخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وما فيهما مصدرية وابو سعيد وابن مبرمان يقدران الخبر اى ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقى من المال باقيا فظاهر فيه احد وجهي سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اى ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب واحد فحسب هو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل المفرط في ماله بعدون ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه فنفى عين الكمال عن معايبه قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكر بخلا في جواز الجر بها وقال اى السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما عدا فمتعد في غير الاستثناء ايضا ودخل على عدا وخلا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان يضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اى جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ما الدماء وذكرهن

بعدا مضمرة وقال بعضهم ما ماأول بالا ولم يثبت قوله وما خلا وما عدا انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهي تدخل على
الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدهما اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب
والمضاف محذوف اي وقت ما خلا مجيئهم زيدا اي وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو
ما ذر شارق ونحوه وجوز الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون هما ايضا في محل
النصب على الحال اذا ضمنتا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب
الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار
فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تع انا انزلناه في ليلة القدر وقوله حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز
الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرفا باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا ولا يكونون زيدا وسمع من العرب
ما اتتني امرأة لا تكون فلانة فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث تقول ما رأيت رجالا لا
يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص
فما ترك الصنع الذي قد تركته ولا الغيظ مني ليس جلدا واعظما اي الا جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل
بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايضا كقوله وكل ابي باسل غير انني اذا عرضت اولى الطرائد ابسل قوله ويجوز النصب
ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا اعلم ان لاختيار البدل في المستثنى
شروطا احدها ان تكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او مأول غير مردود
به كلام تضمن الاستثناء والا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي يدخل فيه الضمير الراجع
قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيدا يجوز
ذلك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك
اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريم الا زيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع
بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج
الى التأويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا في الحال او في الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما
ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت
ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيدا ورأيت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله
وانا لا ارى بأسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي على ذلك
الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيد لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة
لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها وترى من رؤية العين وقد جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظرا لكونه مخالفا
لظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية منفيان معنى نعم لو قلت لا اوذي احدا يوحد الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير
يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا
بغير موجب نحو ما جاءني اخو احد الا زيد وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب في نحو ما اتاني غلام لاحد الا زيد قولنا
او مأول به يدخل نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل
وقلما رجل واقل رجل معنى النفي قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير
لو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجيء في نواصب الفعل قال وتجيء بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله قلما عرست حتى هجته بالتباشير من
الصبح الاول وللاغلب الاقل ولكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف
المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة لم يحسن على ما قال الاخفش قال
ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلا عطائه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو
لبيبة وعاقلة اذا سمي به كالجملة وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدأ
حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل تقول
ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك قائم الزيدان موجود قال ونقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم
الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدا والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقل
رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون وقال وانما ثني ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون
لان افعل التفضيل كما يجيء في بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كان مثناة او مجموعة فهو مثنى

وليست فلانة

او مجموع

مبحث المستثنى

او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثانى قولى ابى على لانك
تقول اقل من يقول ذلك الا زيد و من نكرة لا بد لها من وصف، واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة
كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه فى اقل رجل لان اقل يكون اذن فى التقدير مضافا الى ذلك
البدل الذى هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفى الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من اللفظ اقل انه لو ابدلت منه لصرحته
فى التفسير فبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا فى مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه
اقل على المعنى المؤول بما الكلام اذا التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اى ما يقول ذلك الا زيد وقد يجرى لفظ ابى وما
تصرف منه مجرى النفى قال الله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا ويأبى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجئ فى الموجب الا نادرا فعلى هذا
يجوز نحو ابى القوم ان يأتونى الا زيدا اذ حيث يجوز الابدال وتأويل النفى فى غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء فى الشواذ فشربوا
منه الا قليل اى لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز مات الناس الا زيدا اى لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز فى الامر والشرط الابدال
والتفريغ نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل فى قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت فنفعها
ايمانها الا قوم يونس لتأويله التحضيض بالنفى لان المعنى ما امنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه وعليه النحاة
واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد فى الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود
به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا اذ النصب ههنا اولى لقصد
التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءنى احد حين كنت جالسا ههنا
الا زيد فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخى ما بينهما لا
يبين ذلك واذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصريين لان غيرهم يجوز حذف المتبوع وهو ههنا جائز وقال
الفراء والكسائى الاحرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم فى معنى الا وانه للاستثناء وانما جعلاه عطفا لان البدل
والمبدل منه فى كلام واحد والمستثنى منه فى آخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما فى اللفظ
كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل
الغلط وبدل الغلط لا يكون فى فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل الا فادة
ان المستثنى بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثانى فى النفى والايجاب والجواب انه لا منع
منه مع الحرف المقتضى لذلك كما جاز فى الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفى مع الاسم الذى بعده
صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل فى نحو ما جاءنى القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم والفراء يمنع
النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل فى نحو ما جاءنى احد الا زيد ويجيز النصب والابدال فى
نحو ما جاءنى القوم الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرفة فلا
يجوز جاءنى القوم الا زيدا لان دخول زيد فى قوم المنكر غير قطعى حتى يخرج بالاستثناء وليس بشئ لان امتناع ذلك فى
الموجب لعدم القطع بالدخول وفى غير الموجب المستثنى داخل فى المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم فى الموجب دخول
المستثنى فى المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له على عشرة الا واحدا وذهب بعض القدماء الى انه يجب
النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفى نحو ما جاءنى القوم الا زيدا فانه يجوز
جاءنى القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال فى الموجب لا يجيزه فى غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ما فعلوه الا قليل
فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءنى احد الا زيد وما جاءنى رجل
الا عمرو فانه يجيز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءنى احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير الموجب فى وجوب النصب ومن جعله
للفراء فلهذا لقائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط
المذكورة وكان اكثر القراء على النصب فى قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة
على وجه غير مختار فقال الا امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك بقطع لا من قوله
ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المص بلزوم تناقض القراءتين اذن ولا يجوز تناقض القرأت لانها كلها قرآن ولا
تناقض فى القرآن قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضى كونها غير مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت احد
يقتضى كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسرى فيكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا
فى الظاهر الا انه فى المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امرأتك فانك تسرى بها اسراء
مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر ومن لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما يقول امش ولا تتبختر اى امش

المفرغ يجوز

والمستثنى من المبدل منه فى كلام

مثبتا الا تجتر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعا اولى من
النصب لان البدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة
كجزء الموصوف فكانه لم يتقدم على جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال من شوع علامة الاستغناء عنه والغاية ووصفه بعد ذلك
علامة الاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو
في غير الموجب ليفيد مثل ما ضرب الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اقول هذا
الذي تسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم تشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم
ان المنسوب اليه الفعل او شبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون
المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في خبر الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في
الاعراب فهو اولى كما في قام القوم الا زيد ابدالا بكونه من تمام المنسوب اليه وعند امكان اتباعه اياه يجوز حذف المستثنى منه
وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب
نصبه لكونه في خبر الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل
الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين
فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج انما
هو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام بدليل والدليل المستمر دلالته على المخرج منه هو
المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه يعمه وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير متعين
لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل
ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل
منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل عند الاكل الا التمساح ويعلم الله تع الاشياء
العالم احد وقت ذاته ويستطيع ذلك تع الا المستحيلات وقرأت الايوم كذا وضربته الا بالسوط قال الله تع ومن يولهم يومئذ دبره
الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل ما
لقيت متاع البلد فيقول لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب يجوز التفريغ في موجب مأول بالنفي كما
في قوله تع فابى اكثر الناس الا كفورا فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى
منه مع المستثنى والة الاستثناء وكان للمستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى
متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض
بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو
ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في قام القوم الا زيدا بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند
اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدا والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد
وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما رأيته الا
يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تأديبا واما المفعول معه فلا يجيء بعد الا فلا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد
الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا او اثباتا فالا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو
فيستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو
كما يقع التفسير وانما قلنا وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل
هو مقدر ويقع بعدها من الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلأ الاناء الا ماء ونحو قوله تع
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول
الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا فجيء
بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما نحو ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك
ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو
في خبر كان بغير الا كقوله علي عليه السلم قد كنت وما اهدد بالحرب تشبيها بالحالية واما التفريغ في المبتدا والخبر و
فروعهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا عالما ولم

عليه

المتمرد

وصفته التي هي جملة بالا تحصل للصفة انفصال من الموصوف

اعلم

اعلم ان فيها الا زيدا فيه ما ليس ان ولو قلت لم اعلم ان الا زيدا فيها وزيدا الا راكبا لم يجز لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا اخوتك واين الا زيدا اخوتك لان العامل اي الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الا زيدا اخوتك ومن مستثنى منه ويقول هل عندك الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفي المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الا اشكال كقوله تع ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعلق مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر يظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحله ان يقال انه يحتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما يقول ضربت مثلا وقد تعلمت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فيقول ضربت ضربا لدفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاءني زيد جاز ان يتوهم انه جاءك من يجري مجراه فقلت جاءني زيد زيد لرفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه في ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال وما اغتر الشيب الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتر الا الشيب اغترارا وهو تكلف واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا منع من كون سائر الانواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا راسه في بدل البعض اي ما سلب زيد شيء منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضو منه الا راسه وعطف النسق لم يجئ فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يقدرها ويخرج الفاظ التاكيد منها وفي الوصف نحو ما جاءني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفيه وفي خبر المبتدا نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاءني زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ... الا التحتم ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المص في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه كالعدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات تستحيل انتفاؤها وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل لمحذوف اي ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر واستدل الاول بقوله يطالبني عمي ثمانين ناقة وما لي يا عفراء الا ثمانيا ويجوز ان يريد الا ثمانية جمال فرخم في غير النداء ضرورة وما اجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قائم مقامه وهو يجيز ما قام الا زيد قوله وهو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المؤول كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قرات الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرا في جميع الايام الا يوم المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال كما تقدم قوله ومن ثم اي ومن جهة ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجيء في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال ولقائل ان يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله عليها مما لا يناقض واستثنى من جملتها العلم كما قيل في نحو ما زيد الا عالم في الصفات المنفية واحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في اثبات الوصف للمص وجه آخر ههنا في منع نحو ما زال زيد الا عالما وذلك ان ما زال للاثبات خبره والا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منفيا ولقائل ان يقول ما زال للاثبات خبره ان لم يعرض ما يقلبه الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما يقتضي اثباته نحو

ليس زيد الا فاضلا قوله واذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا يقدران عاملين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العامل هو لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما اقول اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور

ولا اهل الا زيدا عند احد

الا انه لم يوضع الفاظا عامة شاملة لالفاظ التاكيد

كما لو ظهر كونه فتقول ما جاءني احد الا صوبا على الاستثناء ولم يمنع ... بجواز النصب على الاستثناء

بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب نحو ما زيد بأبٍ وليس بزيد وهل زيد بشيء وبذا سم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل
ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم
الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في ما جاءني من رجل او كان تابعا للمباشر لها نحو ما جاءني من رجل
ولا امرأة والا الآتية بعد تعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر
الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل على تأكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مبا
شرا لها نحو ما زيد بقائم اي فما هو غير ثابت قطعا او تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد والا الآتية بعدها مبطلة لعدم
الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورتين لان عمل الحرفين انما كان لاجل
نفيهما كما ذكرنا قبل والا تبطل النفي الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش
ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه يجوز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم
من ذنوبكم لان كلامنا في من الاستغراقية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست
هذه وكذا الباء المزيدة في نحو القى بيده وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن فيها اي التي لتأكيد غير الايجاب فلا يلزم
من تجويز زيادة الباء في نحو القى بيده اعني في الموجب اعمال الباء في ما بعد الا في ما زيد بشيء الا بشيء وقد اجاز الكوفيون اعمال
من والباء المذكورتين اي المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل فاضل
وما زيد بشيء الا شيء حقير واما اذا كان معرفة فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقية
لما كان من المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان يعملا في المنكر
لمشابهته ما ينبغي ان يليه خلافه وان كان في حيز الايجاب فسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك
لان علة المذكورة قبل في امتناع جرهما لما بعد الا يعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل
جر المنكر بعد الا بهما وقال ابو علي انما لم يجر جر البدل في ما جاءني من احد الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول
من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها وانه لا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح وانه لا يجوز
جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل فيها الا رجل فاضل فانه لا يجوز نصبه بدلا على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال
على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورين لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضي بقاء نفيهما بعدها اذ لا يعملان الا للنفي ومجيء الا يقتضي
زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس
وما سواء اجماعا منهم قلت سلمنا تساوي معنييهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا يقتضي بقاء نفيهما
بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما تزول نفيها فان قيل فقد اثبت لها معنيين احدهما
يزول بالا وهو النفي والآخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت
كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك لمجيء علامات الافعال بها نحو ليست ولستم ثم سلبت الدلالة على
الزمان الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما يجيء ومعنى كون نفي مضمون الخبر وهو
معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقة والمعنى وان كان في نفي الكون معنى الفعلية
وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ آخر ذلك وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد اي في الحقيقة والمعنى ورب شيئين
معناهما الوضعي مختلف ومؤداهما شيء واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون
وهو الناصب للخبر دون النفي بحاله كما في ما كان زيد الا منطلقا وانا ان ليس ايضا يفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو
الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى
ما ثبت وما حصل فيفيد معنى في نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها للكون المنفي في غيرها وافادته لفظ كان للكون المثبت
في غيرها عارضة كتجرد عسى وليس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما
زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به ولم يجز النصب في نحو ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به فما وجه الرفع قلت المبتدأ والخبر يرتفعان
كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غيرتهما لكن يبقى عملهما مقدرا اذا كان العامل حرفا
لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير
المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما في ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار
ضعف ما الحجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها
في العمل يلغى بتقديم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد منه بد لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال

مازيد

مازيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحل الضعيف واما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو مازيد بشيء او شيئا الا شيء وفي نحو مازيد بقائم او قائما بل قاعدا ولكن قاعد كما في خبرها فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته في نحو لا رجل فيها الا زيد ملتبس بما لا يجوز من البدل من لفظ لا رجل ولا يلتبس بالبدل النصب الجائز في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل نحو قول الشاعر مهامها وخروقا لا انيس بها الا الضوابح والاصداء والبوما وقال ولا امر للمعصي الا مضيعا وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكر ذي الحال لكونه عاما كانه قال للمعصي امر مضيعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيدا ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيد فيبدل زيد من الضمير في يقول فترفعه او من احد فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب وانما نفيت بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد الا زيد كما جاز ان يقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجيء في افعال القلوب فلما اجري مجرى الواقع في خبر المنفي جاز ان يكون الا زيد بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لان احدا اتصل بغير الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب ولا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فما رايتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رايت القوم الا زيدا ولا باس بان يذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا لمثل ما قلنا في فاء السببية وواو العطف واخواتها في المنسوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه وتابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال في ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية يقال له على عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له على عشرة الا سبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم يتجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف ويبعد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا ولو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك غيره واذا قلت جاءني القوم الا زيدا افدت هذين وكذا في لم يجئني القوم الا زيدا على العكس وكذا نقول في العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك علي عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت مكانه لك علي ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك علي عشرة الا خمسة او الا ستة لاستهجن بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هنالك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك لك علي عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو ما برّ اب وابن الا زيدا اي زيد اب بار وابن بار فان لم يكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرت فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر فهو استثناء منه وليه او لا نحو ما فدى وصي نبيا الا عليا عليه السلام بنفسه وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تأخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا وكذا ما فضل ابا ابن الا زيدا لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا

التفريغ

متجوز

ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد ويقدر للاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن ويقدر ايضا للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالدا الا فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تع فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما يجئ وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد او لا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق فلا بد من حروف العطف قبل الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا رأسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير التاكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه او لا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في غير العدد نحو جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب والقياس ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب المستثنى منه مذكور ونعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا ونحو في غير الموجب ما جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا فالقياس ان يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير الموجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاء من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشما والذي في العدد نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فلزمك بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صار تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ما له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الى آخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة يسقط منه ثمانية يبقى واحد يضم اليه سبعة تصير ثمانية يسقط منها ستة يبقى اثنان يضم اليهما خمسة تصير سبعة يسقط منها اربعة يبقى ثلثة يضم اليها ثلثة تصير ستة يسقط منها اثنين يبقى اربعة يضم اليها واحد تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير الموجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ما له علي عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشئ لان المعنى ما له علي عشرة مستثنى منها تسعة اي ما له علي واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ما له علي الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيدا وزيد وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة على وهنه وهو ان الاستثناء من النفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلوة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناء تال من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له علي عشرة الا ثلثة الا اربعة فمذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر اي الثلثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد النفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك النفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كما ان الا ثلثة منها او من التسعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فيكون الاربعة على التقديرين منفية وكلتاهما منفيتان فيكون الاقرار بثلثة على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا ولئن كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحو له علي خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له علي عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه

وان تأخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذى ولى المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقى واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه او لا كالساقط ومثاله ما جائنى احد الا زيدا او الا زيد الا عمروا الا خالدا الا بكرا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد من المتأخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جائنى الا زيدا الا عمروا احد الا بكرا او الا بكر الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جائنى الا زيد الا عمروا الا بكرا الا خالدا ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف فى مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالفاشى المشهور واعلم ان فى جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنيات مخرجة من متعدد واحد ظاهر فى غير المفرغ مقدر فى المفرغ ففى قولك ما جائنى احد الا زيدا الا عمروا الا خالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقى من احد بعد اخراج زيد اى ما جائنى غير زيد الا عمروا وخالد مخرج مما بقى من احد بعد اخراج زيد وعمر اى ما جائنى غير زيد وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى من المنفى الاول فيكون الكل مثبتا وكذا فى المفرغ نحو ما جائنى الا زيد الا عمروا الا خالدا عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جائنى القوم الا زيدا الا عمروا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اى جائنى غير زيد من جملة القوم الا عمروا وجائنى غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان فى غير الموجب لم يجز فى ثانى المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفى قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب المعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا آخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت وان ذكر جاز فى المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا فان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب فى اول المستثنيين لانه عن موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه فى المعنى عن غير موجب بسبب نقض الا المعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد والا زيدا وان كان القوم فى اللفظ فى حيز الايجاب وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تع فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الآية فما يقتضيه مذهب محققى البصرية هو ان الجملة بكمالها عاملة فى المستثنى عمل عشرون فى الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجيزونه حملا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام فى انفرادها به كقولك اكرم بنى تميم والنحاة هم البصريون الا فلانا قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا فى الاكثر قوله ومخفوض عطف على وهو منصوب فى اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفى سوا اربع لغات كما فى حجة القراء فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد حاشا فى الاكثر التزم سيبويه حرفية حاشا لقولهم حاشاى من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا يمنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا وما حكى المازنى من قول بعض اللهم اغفر لى ولمن سمع حاشى الشيطان وابى الاصبغ بفتح الشيطان اى جانبا لغفران الشيطان شاذ عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليته اللام نحو حاشى لزيد يتعين عنده فعليته هذا ما قيل والاولى انه مع اللام اسم لمجيئه معها منونا كقراءة ابى السمال حاشا لله فيقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا فى سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا قال سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودى والجمد فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشى فى جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيه وتنزيها واما حذف التنوين فى حاشا لك فلاستنكارهم للتنوين فيما غلبت عليه تجرده منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم سبحان من علقمة الفاخر ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل بقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجئ فى بيان سوى ويجوز ان يقول ان حاشى الجارة حرف وهى فى نحو حاشى لله اسم بنى لمشابهته لفظا

ومعنى لحاشى الجر فيه واستدل المبرد على فعليته بتصريفه نحو حاشيت زيدا احاشيه قال النابغة وما احاشى من الاقوام

من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم لوليت اى قلت لولا ولاليت اى قلت

لالا وسبحنت اى قلت سبحان الله ولبيت اى قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المستثنى الذى هذا حاله بمعنى قول تلك

اللفظة التى اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلم عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت

زيدا قلت حاشا زيد واستدل ايضا على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف

منه نحو سو افعل فى سوف افعل وكثر فيها حاش وقل حشا لان الحذف فى الاطراف اكثر واذا استعمل حاشى فى الاستثناء وفى

غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده من سوء ذكر فى غيره او فيه فلا يستثنى بها الا فى هذا المعنى وربما اراد وتنزيه شخص

من سوء فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرئون من ارادوا والتبرئة على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر

ذلك الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ قال تع قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء فى كلامهم الا قبل وما عدا

لا قبل غيرها فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائى دخول الا على حاشى الجارة قوله وغير صفة حملت على الا فى

الاستثناء كما حملت عليها الا فى الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما آلهة الا

الله لفسدتا وضعف فى غيره اقول قوله غير مبتدأ وصفة خبره اعلم ان اصل غير الصفة للمغايرة مجروره الموصوفها

اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاصل هو الاول

والثانى مجاز فان الوجه الذى يتبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات وما بعد المستثنى كما

ذكرنا فى حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمعت ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء فى معنى المغايرة

لما قبلها حملت ام ادوات الاستثناء اى الا فى بعض المواضع على غير فى الصفة وحملت غير على الا فى الاستثناء فى بعض المواضع

ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت فى الاصل

الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف فى الاسماء اكثر منه فى الحروف فوقع غير فى جميع مواقع الا فى

المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخرا عن المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة فى جميع محاله الا انه لا

يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التى نذكرها فاذا دخل الا على غير والا فى الاصل

حرف لا يتحمل الاعراب وعلى اصالتها فجعل اعرابها الذى كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية واذا دخل

غير على الا واصل غير من حيث كونها اسم جواز تحمل الاعراب وما بعده الذى صار مستثنى بتطفل غير على الا مشغول بالجر

لكونه مضافا اليه فى الاصل جعل اعرابها الذى كان يستحقه لولا المانع المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير عارية

فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير فى الاستثناء بما قال بعضهم لما راى انتصابه من دون واسطة

كما كان فى المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى العذر

المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهى عليها عارية فكان غير هى الواسطة لانتصاب ما بعدها

فى الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع

عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءنى الا زيد قال الفراء يجوز ان يبنى غير فى الاستثناء مطلقا اضيف الى معرب

او مبنى لكونه بمعنى الحرف بمعنى الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى

ان فلا خلاف فى جواز بنائه على الفتح كما فى قوله لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت كما يجئ فى باب الاضافة ويجوز ان

يكون نحو قوله غير انى قد استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء من هذا الباب اى مبنيا على الفتح لاضافته الى ان

كما فى قوله تع مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد مثل غير ولا يجئ

الا فى المنقطع ومنه انا الى الا فصلها قال صلى الله عليه وآله وسلم انا افصح العرب بيد انى من قريش ويجوز ان يقال بنائه

لاضافته الى ان وان يقال منصوب لكونه فى الاستثناء المنقطع قوله كما حملت الا عليها فى الصفة اى حملت الا على غير فى

الصفة قوله جمع اى ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها

اداة الاستثناء وذلك لانه لا بد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول فى الصفة جاءنى

رجل الا زيد ولا يجوز تقديم الموصوف قبل الا وصفا كما جاز فى غير ذلك ليكون اظهر فى كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا

لانه اذا كان معرفا نحو جاءنى الرجال والقوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان

يشار به الى جماعة يعرفها المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذى هو الاصل فى الا فالسامع يحمل الا

على اصلها من الاستثناء واختير كونه منكرا غير محصور لانه يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع على حمل

المشتق

تنزيهه

بينا انها

الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكر غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او زجاء
واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون لاثنان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد
الا فيه فيتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الا درهما وربما كان المنكور
محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد فغير الصفة لا غير وكذا في المحصور
الآخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو فان معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد
ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل
في مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو
مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذا الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء
بصحة الدخول وقال الاندلسي والمالكي لا بد لا الا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المص جمع او شبهه منكرا او
معرف باللام الجنسية قال انيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها ويجوز في البيت ان تكون
الا استثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة
الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ
مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله عليه السلم كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون
والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو
مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع وقال المص في البيت شذوذان وصف
كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة
للشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل
بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف
لانك لو قلت فيهما الا الله لفسدتا لم يجز يعني ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط ان لم يكن موجبا
صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال قال المص ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي الا في قلما واقل رجل وابى
ومتصرفاته كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول
في آلهة المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء
المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد رحمه الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما
آلهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التخصيص في قوله تع فلولا كانت قرية آمنت الآية مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس
والاولى منع اجراء الشرط والتخصيص في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله
في آلهة فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غيره ضعيف يعني جعل
الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف هذا عند
المص ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح انما انتصب سوى
لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال تع مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه
مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستوى الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل
سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد
المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك
لتجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل
ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجيء والتزم بعضهم وجوب اضافته
الى المعارف فلا يجيز جاءني القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب
على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه
ظرفا في الاصل والا فليس الآن فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي
سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن
الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقال يخالف عن اهل اليمامة ناقتي وما
عدلت عن اهلها لسوائكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجيء الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش سواء اذا اخرجوه

المنكورة
فليس
الاولة
المجملة

عن الظرفية ايضا نصبوه واستنكارا الرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب
انتصابه على الظرفية قوله تع ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم ويقول لي نوفا لشداسي ودون السباعي واعلم ان
المستثنى قد يحذف من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءني زيد ليس الا
وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره
وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وهو
ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل ويقال
ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف وعلى حاله بعد حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو
ليس غير ولبس غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيره وليس غيره وهذا مما يقوي مذهبه
من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة
استعماله في الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس اي ليس الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان يأتي بعد ما
يكن نحو جاءني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين قال ويقول جيئتني ليس غيرك وغيرك ولم يكن
غيرك وغيرك واما لا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم المتقدم وانما عد من كلماته
لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم وان جر ما بعده فبالاضافة سي اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة
غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي ونكرة موصوفة بجملة
اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ تماما على الذي احسن او صفة قليل وليس نصب
الاسم بعد لا سيما بقياس لكنه روي بيت امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا النصب وجوها قال
بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب بعد لا سيما
الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما ينقد والتنوين كما في كم رجلا اذ لو
كان باضمار الفعل لا يستوي المعرفة والنكرة وقال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم لا سيما ان اتيته قاعدا ما ههنا زائدة عوضا
من المضاف اليه اي ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوما بدارة جلجل
اعتراضية كما في قوله فانت طلاق والطلاق البتة اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسي بمعنى المثل فمعنى جاءني
القوم ولا سيما زيد اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذي جاؤني اي هو كان اخص بي واشد اخلاصا في المجيء وخبر لا محذوف
ويتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها
وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص
من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب
المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا يكون باقيا
على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت
احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة
المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو احبه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب اي وخصوصا ان ركب جواب
الشرط مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون معنى
وخصوصا راكبا اي ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكر الاخفش اعني قولهم ان فلانا الكريم لا سيما ان اتيته
قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها
الا ان مجيئها اكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعذب وقد يقال لا سواء ما في مقام لا سيما
واعلم ان اصل الا ان يدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ فعل مضارع اما خبر لمبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد
الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا للعموم
ذي الحال وانما شرط التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل على قول وعن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دخولها على ما يقتضيها
من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته للاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ باحد
شيئين وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبها له من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض منفي نحو
قولك ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته الا اتاني وعنه عليه السلام ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء و
ذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا

المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا
لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان هناك احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان
الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقيب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو اللازم
وكان معنى حرف النفي مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان تعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف
النفي والا فيصاغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين
نحو ما ازوره الا يزورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي
بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا
المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رأيت ويجوز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان
كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرته الا واكرمني ولا ازوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع
هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل
عن العامل بالا فجاز ان يستظهر مطردا في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الترابط اي الواو ومن ثم اطرد نحو
ما ازوره الا ويكرمني وقد دفت واصل عينه كما مر في باب الحال ويجيء في الماضي مع الواو قد ايضا نحو ما زرته الا وقد زارني
ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارني لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذه الحال
فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجيء في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الرابط المذكور
وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا
اي عازما على الصيد وكذا معنى الخبر اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن
جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يدخل الا ولما بمعناها على الماضي اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك
بالله الا فعلت وقول عمر في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا لكتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب
من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته اي ذكرته فتذكر فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى
اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله
تعالى ابغيكم الها اي ابغي لكم اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لاقسم به تعالى عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك
الا فعلك ولا لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر في فعل
مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به لما اطلب الذي دل عليه نشدتك
الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو
مثل قوله تعالى وسيق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك
ولما الاستثنائية لا تجيء الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما رأيت ولا تجيء الا في المفرغ نحو قوله تعالى وان كل لما جميع قوله خبر
كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدأ ويتقدم معرفة لما قال هو المسند دخل
فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الاصل ذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم في قولك كان
زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان قوله وامره على نحو خبر المبتدأ اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما
على المسند عليه ومتأخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على
الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدأ وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر
بعضه هنا وبعضه في الافعال الناقصة فمما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي
خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان زيد قائما
او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع
قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة ليفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى
واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها
ماضيا بلا قد فلا يقدر ها في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان قميصه قد وفي قول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة
فلا هو ابداها ولم يتقدم ولا في قوله اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد اذ لا منع من فهم
شيئين يفيدان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من مازال
ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو

كذا فنشدة

كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المستقبل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت مثلما الآن نكسبت وكذا
ما زال واخواتها موضوعة للاستمرار يتضمنون اخبارها في الماضي الا ان يمنع قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو
هذا اسد والصفة نحو زيد قائم او غني او مضروب والفعل المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويسخو موجوده اي هذه عادته
لا تزول كان في الاصل تعلقا ذا لا على احد الازمنة الا انه لمضارعته اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان
استعماله فلذلك اذا قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فيما سيبدا لثلاثة اي الجامد والصفة والمضارع تصلح جميعها
للاستمرار اي يقع اخبارها لصار وما زال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار واستعمال هذه الثلاثة
ثم يقع خبرا لهذه الافعال واما ما دام فلم يقع خبرها ماضيا لان ما المفيدة للمدة نحو ما ذر شارق تقلب الماضي في
الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجيء في قسم الافعال فلهذا يقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد يجيء بمعنى الماضي كقوله
تعالى ما دمت فيهم واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما يتبين في الافعال الناقصة والمستعمل
بالاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامدا او صفة او مضارعا لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي
وقوع اخبارها جميعها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله ويتقدم معرفته هذا بخلاف خبر المبتدأ لانه لم
يجز تقديمه على المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما ههنا فلا لبس وان كانا معرفتين او متساويين لان
تخالف اعرابيهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيدا هذا وينبغي ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما
ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا قوله ويحذف عاملها في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ونحو
في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت قوله عاملها اي عامل خبر كان واخواتها
وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان
ولو ان كان اسمها ضميرا ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اي لو كان الدفع
اصبعا اي قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شيء اذا قيلا اي ان كان حقا ويقول
لارحلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا او راجلا اي ان كنت فارسا ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارحل ولو راجلا وان
راجلا اي وان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم وجزاءها الفاء واسم مفرد نحو المرء
مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول ننظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه او نحو
ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن
على ضعف معنوي لان معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس
عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لا ان له اعمالا في تلك الاعمال الخير ولا انه في يده او في صحبته وقت القتل سيفا هذا الذي
قلنا ضعف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة
حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا
فان قلت نقدر للرفع كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا الكثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة
على المحذوف وان لم يجز تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما يسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان
كنت راكبا فانا راكب وربما جر ما بعد ان وان لا مع ما بعد فائهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدي
بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل
صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة
على الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه
باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شائع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل
لائق نحو فيجزى خيرا وحذف المبتدأ اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدأ اكثر من حذف كان وغير ذلك من
نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجيء الفاء في الجملة الاسمية مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجيء
الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربني زيد اضربه فاذا
ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفته الاصل في الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان
لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله
ابا خراشة اما انت ذا نفر   فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس
المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه وجاء

راجع بدلا الابد لعلم الاستمرار واذا قلت كنت

المبرد كان ظهور على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قائما قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية ويجوزون مجئ ان المفتوحة شرطية قالوا القراتان في قوله تعالى ان تضل اى فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اى بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست واما اللفظ فلمجئ الفاء في هذا البيت وفي قوله اما انت واما انت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتي قوله وما تأتي اى ما امليت عليه من السفر وقوله وما تذر اى ما تركت في وطنك من الاهل والمال اى يحفظك الله في السفر والحضر وما تذر ومع عطف اما انت بفتح الهمزة على اما انت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلقت معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا فالاولى ان لا يجزم ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخل في ان معنى اذ فاما بمعنى ان ما واذ ما شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني اما انت ذا نفر الذي هو بمعنى الحكما لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لما تأخر كلاهم لان معمول الخبر ان لا يتقدم عليها وايضا نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم يستقبح الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر كما يجيء في حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر تتكبر وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلأ جواب اما انت والعامل فيما اما انت مرتحلا معنى اى يكلأك الله لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان يقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يتغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر هو كالعوض مستكرها زائدا فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها وجوبا وجب تغير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقاءها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو كالعوض مستكرها فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الظاهر حرف الشرط ولا بد اذن من ما ليكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو احوالها عند ذلك من ان يحذف منها كان مع اسمها وخبرها او يحذف فيها وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء ليؤذن بها ان اما في الاصل حرف شرط لان الفاء علم التسبب فيجيء بها لما تغير صورة حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء التسبب اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمنطلق اى اما يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق اى ان يكن شيء موجود ايوجد انطلاقه اى هو منطلق لا محالة ولا بد اذن من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجيء في حروف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فان تقوى واما فتح همزة ان الشرطية من دون حرف الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة قال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تاكيد الفعل فمن ثمة جاز في اما تخافن ومن ثمة ما يبنى في تنكيرها النون كما جاءت مع اللام في نحو ليفعلن كما يجيء في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد لدن قائما اى لدن كنت قائما قال من لد شولا فالى اتلائها اى من لد كانت شولا والاتلاء اى تلد التابعة تبصر ذات تلو قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها ينتقض بمثل اخوه في قولك ان زيدا قائم اخوه قوله المنصوب بلاء التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لها متاول لم يقل اسم لاء التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلام في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التقييدات المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينصب ولو قصد الى حد اسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها ونكرة ومضافا احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه قوله لا غلام رجل لك مضافا وقوله لا عشرين درهما لك مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردا اى فان كان اسم لا مفردا ولم يجز ذكر اسم لا تصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع والفتحة في نحو لا رجل عند الزجاج

والسبر الى اعرابه خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما
بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول
فاول المبرد قوله بنصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بنى بعد ذلك فحذف منه التنوين للبنا كما حذف في خمسة عشر للبنا اتفاقا
وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين
مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لافادة لا التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراق
في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال
ثم حذفت التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد واتباعه لان حذف التنوين في حالة الوصل
من الاسم المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والنفي ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه
والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة
ولا معمولها في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني ان اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما
بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع
الشيئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر المعمولات وهذا ظريف اعني بناء المعمول او حذف التنوين
منه لمخالفة العامل اخواته والحق ان يقول مبني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا
من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امرأة فانه وان كان النكرة في سياق النفي يفيد العموم لكن لا نصا بل هو الظاهر كما ان ما
جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان
ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان لما اراد والتنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة
معنى من فبنوها وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البنا ولم يبن المضاف
ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف
مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف
والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فسيجيء حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا
للمبرد فان قال به لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فمنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود
النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه
انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان
المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامرأة ولهان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم
واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلثة وثلثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا
زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على انه لا مركب
مع المنفي كما يجيء بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في
المسمى بحضرموت كما يجيء في باب المثنى واما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسماعا نظرا
الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تع من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسره
بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله يبنى على ما
ينصب به والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفة
في الحركة لسائر المبنى بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها فيه وهذا اولى مما قيل لطرد الباب على نسق واحد
واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع من بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر
تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهتها ان كما يجيء وبتوسطها يبطل الشبه لان ان
لا بد لها من التصدر وبعضهم يفتح نظرا الى لفظ لا فيقول كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش
لو لم يكن غطفان لا ذنوب لها الى لامت ذوو احسابها عمرا فلا زائدة وقد اعتبرت فبني الاسم لها فما ظنك بجواز البنا مع عدم
زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تع لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق
بالمنفي الا كان مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف فهو خبر المبتدأ كما في قولك
عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اليوم خبر المبتدأ
وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اى لا يعصم

واصحابه

لا تثريب عليك اى قبحت عليه فعله ش

من امر الله

مبحث لا التي لنفي الجنس

من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثاله متعلق بمحذوف وكل
مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول الاتكال عليك
واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الالتجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر ابدا
ههنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر
عن مار فلذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله ويقول لا مصلي في الجامع اذا نفيت في الوجود من توقع صلوته في الجامع
اي ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى
ليس في الجامع مصل سواء صلى في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار في
نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن
مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرفة ومفصولا بينه وبين لا وجب
الرفع والتكرير واعلم ان لا التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا
غير ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلتا في الطرفين اعني في النفي والاثبات شابهتا فاعملت عملها
وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي
مشبهة بالمشبهة والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقارنة فعلى هذا نقول انما لم
تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة هو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس
حتى ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا يقدر على العمل في البعيد
عنها وكذا لما لم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة فلما
بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب فاذا انتفى
التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانهما انما امتزجا لتعدي البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب
انتفى تعدي البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع
الثلثة اي التي الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكرير لا ولا يجب ذلك اذا اعملتها او
بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض ولا يكون ذلك
الا مع لا التبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة
واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان
عدم تكرير لا في المواضع الثلثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها
رجل قال بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال وانت
امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع ومثله قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال
اعيش به وحين جن زمان الناس وكلبا واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى هي
الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك
ومأخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله وبشذوذ قوله ان لا الينا رجوعها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ
ولا مال وقولهم لا سواء وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى
حمل ذلك على الضرورة والشذوذ فعلى هذا نقول يجب في الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين
احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا
او لا رحبت موضعك مرحبا ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نعما اي لا نعمت عينك
وكذا لا مسرة ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك سوء لان الدعاء بالفعل اولى
لانه في الاصل امر او نهي فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرناه في باب المبتدأ ولا اصابك السوء واذا دخلت على نولك نحو
لا نولك ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها
الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في قسم الحروف وثانيهما ان تكون لا بمعنى
غير مع احد ثلثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شيء سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف الجر اي حرف
كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت الا كلا شيء وخلقت من لا شيء او انتصب نحو انك ولا شيئا سواء او
ارتفع نحو انت لا شيء وثانيها ان ينجر ما بعد لا بالجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من

من حروف الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قول جرير ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين
فلا ملغاة لا زائدة كما في قوله في بئر لا حور سرى وما شعر اى علاك الشيب في وقت وقت الشيب اى لم تشب قبل اوانه
اى في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب الوقت الاول من الثلثين الى ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه
وقال ابو علي لا غير زائدة على تأويل وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين فاما قول الشاعر حنت قلوصي حين لا حين محن
فحين الاول مضاف الى الجملة اى حين لا حين حنين حاصل وثالثها ان يعطف ما بعدها على المجرور بغير بقوله كقوله تع غير
المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايض زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير
زيد ولا عمرو وقالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف
في غيره مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل
بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرئة فلا بد معه من تكريرها نحو لا الرجل في الدار ولا المرأة واستضعف هذا
التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا الخروج وجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع و
الرمث لتكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها ايض نحو قوله تع الى
ظل ذي ثلث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام
نحو انا لا راكب اللا انسان اعم من اللا حيوان فغير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة استعمال
لا مع شيء وهو مع الشرط الثاني معلل ببعد لا عن اصلها اعني كونها للتبرئة وذلك بتعذر تقديرها من الاستغراق فيه
بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها
كالنكرة لان غير بمعناه ويعني يكون لا بمعنى غير بمعناها او بمعنى يكون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها كغير
فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرئة انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدير واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر
ببعض الخلال بمنكر فينتصب وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري وكذا لا صعق في
الصعق او مما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن
لا يطلقان على غيره تع حتى يقدر تنكيرهما قال لا هيثم الليلة للمطي وقال ارى الحاجات عند ابي خبيب نكدن ولا امية
في البلاد ولتأويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام وانما يجعل في
صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي مطلقا في الحقيقة هو المضاف المذكور والذي لا يتعرف بالاضافة الى اي معرف
كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة
وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة
ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها اذ هو عليه السلام كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي
صلى الله عليه وآله اقضاكم علي فصار اسمه عليه السلام كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى
هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار فصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى
المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التأويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا او لا هذا
وهو بعيد غير مسموع قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع
الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني يعني اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز
في المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه ان يجعل لا في الموضعين للتبرئة فيبنى اسمهما كما لو انفردت كل منهما
عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان يقدر بعدهما خبرا لهما اى لا حول ولا قوة لنا اى موجودان لنا لان
مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا يعمل عمل ان في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر
مرفوع بانه خبر المبتدأ الاخير فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايض عنده ان يقدر لكل واحد
منهما خبر اى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها
عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا
بالاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا
وان عمرا قائمان كانهما شيء واحد وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد فبناء
على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايض عندهم ان يقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله والثاني فتح الاول ونصب
الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة لتأكيد نفي الاول كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول ولا قوة كقوله

ابن بفتح الزاء وكسر الباء ١٢

خبيب اسم رجل ... عبد الله بن الزبير كان ... ابا خبيب

فلا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما يجيء فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول
مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الثانية لا سميتها عاملة عنده في الخبر خلافا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين
مختلفين ولا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبرا على حاله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم
اذن لا وحدها ويجوزان يقدر عندهم لكل خبر والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زائدة كما في الوجه الثاني
الا ان العطف ههنا على المحل كما يجيء في لا اب وابن فعند سيبويه يجوزان يقدر لهما معا خبرا واحدا لكونه خبر المبتدأ
وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في الخبر ويجوزان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس
لكن نلغاها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغاءها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل
ههنا شرط الغاء كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سواء النفيت الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او النفيت
الاولى دون الثانية كما في لا حول ولا قوة على ما يجيء بعد او النفيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا
قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرية مثله مع جعلها زائدة سواء ولا يقول ان لا الثانية ههنا بمعنى عمل ليس كما قال
بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عملها عمل ليس بل لم يرو الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح
ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرية ملغاة للضرورة والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء
لا التبرية لضعف عملها ويلزمهما التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني
واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتداء فقط
فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او يقدر لهما معا خبر والكلام جملة والخامس رفع الاول وفتح الثاني
على ان لا الاولى للتبرية لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع
تكرير لا ان يتوافق الاسمان بعدهما في الاعراب انما التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا
الى ما ذكره المص من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث و
الرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط وهو في الجميع لا التبرية النفيت فلم يبق فيها التنصيص على
الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين قوله واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام
او العرض والتمني قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول بلحوق الف الاستفهام اداة النفي فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد
اما ان يكون للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام
تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان الا طعان ولا فرسان عادية الا تجشؤكم حول التنانير
وفي المثل الا ماص بالعير يضرب لمن ذل بعد عزة ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي
وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التخصيص
فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كانت الا بمعنى التمني كقوله الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر
حجاج فللمازني والمبرد فالاحكم بها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا ماء كثيرا نتفقه والا ماء
وخمرا شربهما وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كما في المجردة واختار المص والجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل
التابع على الموضع اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلام اتمنى غلاما فلا يحتاج الى
خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما واما ما يلي الا اي اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان
عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة
تبيت والبيت مضمن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الا حرف تحضيض كهلا وسنذكره في قسم الحروف والفعل
بعده مقدر اي هلا تروني رجلا وروى الغاء في الا التي للتمني نحو الا رجل جزاه الله خيرا وروي الا رجل بالجر اي الا من رجل
قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريف وظريفا والا فالاعراب في العطف
اي على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا قوله نعت مبتدا والاول صفته ومبني خبره وقوله مفردا يليه حالان من الضمير
في مبني والعامل مبني اي يبنى النعت اذا ولي مبنيا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي
هي سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلثة اشياء فيه احدها كونه في المعنى هو المبني
الذي وليها اعني اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني كون النفي في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف
هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف فلذا لم يبين صفة المنادى في يا زيد الظريف لان الندا
متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التي هي سبب البنا اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا اسمها وهو فلبناء النعت اربع

من التعدد والاستفهام للتقرير اي الاطعان لكم ولا فرسان لكم تشتغلون بالافراط بالاكل الى ان يحصل لكم الجشا فاعدى حول التنانير ويروى البا تين ش

شرائط ان يكون نعت المبني بلا لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريف وان يكون النعت الاول لا الثاني وما
بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام فيها
ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن النعت المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث
فيه من الثلاثة المذكورة اذ ليس هو للمبني بلا وايضا بعد منها ولم يبن النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما
لم يبن النعت المفصول من المبني بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا بلا فصل
لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولا نقول في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن في دفع
الاعتراض الوارد في جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافي تفصيا من هذا البث
لا في هذا المواضع خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته بعمل في محلها كما يعمل في خمسة عشر اذا قلت
لا خمسة عشر ولنا مندوحة على ما ذكرنا عن ارتكاب تركب لا مع المنفي في هذا الموضع وفي غيره وعن تركب المنفي ههنا مع نعته قوله
ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة منصوبة
لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبني مضافة ولقائل ان يفرق بان يا لو باشرت المضاف
لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما رفع صفة ما باشرته ويجوز في المضاف الذي باشرته لا الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام
رجل في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب لما رفع صفة ما باشرته وايضا الضم في المنادى بنائي فكان حمل وصفه المضاف
الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي هو حركة اعرابية واجبا بخلاف المنفي بلا فان الفتح فيه بنائي على
قول واعرابي ضعيف على آخر والرفع اعرابي فكان حمل وصفه المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي
هو حركة اعرابية جائزا وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل
الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المص كما مر في خبر لا التبرئة ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبني لا في نحو
لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذ
لو عملت النصب في المبتدإ وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز
رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل
لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه ايضا على راي المبرد فهي عامل ضعيف
يعمل بمشابهة المشبه اعني ان مشابهته مشابهة مشابهة ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع
فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيه رفع وصف المنفي مضافا كان المنفي او مفردا او مضافا كان
الوصف او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع
تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها
للاعرابية بعروضها بعروض لا وزوالها فكانها عاملة محدثة لها كما مر في نحو يا زيد الظريف ويجوز ان يقول ان النصب في الصفة
حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز
لما قلنا في الصفة سواء وهذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في سائر توابعه
المنفي المبني ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجيء في باب المعرفة ولا يجوز
البناء في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة فلا يجوز لا اب وابن
كما جاز في النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليها او كان في حكم ما يليها اي النعت المذكور على انه قد نقل
نحو لا رجل وامرأة بالفتح في المعطوف وقياس قول من جعل العامل في خبر المنفي نفس لا لا الابتداء ان لا يجيز رفع العطف
حملا على المحل الا بعد الخبر كما في ان وقال الاندلسي الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف
البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم فيقال البدل يجوز
البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة
وجب رفعها وقول الاندلسي اقرب اذ لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفي المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي يبنى
جوازا اذا اجتمع الشرائط بل يربى عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف
يركب مع الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط
ولا مع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري اقول انه قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب
بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان هو البدل كما يجيء في بابه ويذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار

البدل

مبحث خبر لاء التي لنفي الجنس

البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب لا التبرية وباب النداء كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو هاجد قال
امرؤ القيس قوله ويلمها في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف
حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل
انتصاب مثل هذا على التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا واما قول جرير لا كالعشية زائرا ومزورا فقيل انتصاب زائرا
بتقدير الفعل اى لا ارى كعشية اليوم زائرا كما تقول ما رأيت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست
بالزائر حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير كزائر عشية اليوم زائرا صار الآخر هو الاول كما في قولك لا كالعشية
عشية وعشيه فيجوز ان يكون زائرا تابعا على اللفظ واما التأكيد فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان المنكر
لا يؤكد ذلك التأكيد كما يجئ في باب التأكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين
وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبنى لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصف الثاني نحو لا ماء ماء
باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار
مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تع انا انزلناه قرآنا عربيا فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا
الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعنى باردا فليس فيه الا الاعراب قوله ومثل

لا اباله ولا غلامى له جائز تشبيها بالمضاف لمشاركته له في الاصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى
خلافا لسيبويه اقول يعنى ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا
الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليهما لام الجر ان تعطى حكم الاضافة
بحذف نوني المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامى لك ولا مسلمى لك ولا اباله ولا اخاله فيكون
معربا اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعنى يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب
الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا يفصل بين المضاف والمضاف
اليه بل يقدر فاجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم عدى على مذهب
من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذى
حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام
اجابوا بانهم قصدوا انتصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير
لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا
والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حاله كذا
ولا غلامى لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد واى كريم لا اباك يخلد فصرح
بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لهذا الغرض
في المنادى وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام قال المص لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة
فوجب رفعه وتكريرها والجواب انه لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر
فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا ابالك ولا اب لك سواء في المعنى نفيا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا
يلزم ان يكون لا ابالك اذ المعرفة لا يوافق النكرة والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعنى لا ابالك ولا اب لك سواء
ولم يتفقوا على محل ان ابالك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احديهما
معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اى خبر لا في لا ابالك محذوف اى لا ابالك موجود واما في لا اب لك فهو لك اى لا اب موجود
لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب وتحوى الجملتين مع كون المسند اليه في
احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة ثم قال المص ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه
مشابه للمضاف فاعطى حكم المضاف من اثبات الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامى ومسلمى ولا يريد بمشابهته
للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذى مر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا
حافظا كتاب الله وايضا فان ابالك وابا لك عنده شئ واحد من حيث المعنى ولك في ابا لك اما خبر لا او صفة لاسمها
واسم لا لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا
للمضاف لقلت لا رجلا في الدار ولا غلاما ظريفا قوله لمشاركته له اى لمشاركة نحو لا ابالك لا اباك المضاف في اصل معناه
اى في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك واصل ابا لك كان تخصيص الاب بالمخاطب

واحدة

فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما يجئ في باب
الاضافة واب لك يشاركه ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اى ومن جهة ان اعطاه حكم
المضاف لمشاركته له في الاصل معناه لم يجز لا اباً فيها ولا رادّ لها عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في و
على قوله لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقريره ولو كان كما ذكر المص لجاز ايضا في المنكر
لا بالرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم
يحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت
المضاف واما على مذهب المص فللفصل بين شبه المضاف بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار
والمجرور الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدى بها لك ولا غلامى اليوم لك واجازه يونس اختيارا لان الفصل به
كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يجز سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في قوله
كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج قوله ويحذف في مثل لا عليك اى لا بأس عليك
اى ويحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحا
وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى
لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهي
حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع اقول قوله
هو المسند بعد دخولهما اى بعد دخول ما في مسئلتها ولا في مسئلتها لانهما يجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر
كان قوله وهي حجازية اى هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد الا عن الحجازيين ولا
عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس لشروط سيجئ وغير
الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقول
الشاعر وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا اعلم ان الاصل في ما ان لا يعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل
ان يختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم او الفعل ليكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل
واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان معنيهما سواء في الحقيقة كما ذكرنا في
باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق انهما المطلق النفي كما يجئ في الافعال الناقصة فلما كان
قياس عملها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجئ ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه ان
النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقضة لنفي
ما في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها
غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف وان
العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد
الايجاب ورد عليهم انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام
وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد يشوبها معنيان
آخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمحض التحقيق وكذا الا في معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء الا اوارى ما ان
لا ابينها بالجمع بين ثلثة احرف نافية والرواية الا اواري ما ابينها ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها بالا لان عملها انما كان لاجل
النفي الذي به شابهت ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا
وانشد في ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من
الاول اى دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تع ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على
ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك
لضعفها في العمل فلا يتصرف بان يعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور ومنعه العبدي لا يبطل عملها
اذا كان المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها قال ابو علي بن عمرو ان قوما جوزوا اعمالها
متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره وقال الربعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا
قد اعاد الله دولتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا
لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اى اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون

انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ويروى ما مثلهم من اعتب قالوا نحو قوله لو انك
يا حسين خلقت حرًّا وما بالحر انت ولا الخليق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لا يدخل الا على خبر المنصوب
دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها
تدخل بعد ما الكوفية بان اتفاقا نحو ما ان زيد قائما قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه ومنع ابو علي والاخفش
دخولها على خبر ما المنتقض نفيه خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النفي
بالا وذلك لان الباء لتاكيد النفي فلا يدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد
بخارج وفي خبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد يزاد بعد خبر لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما
زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الاثبة بعد باب رأيت منفيا كقوله تع اولم يروا ان الله الذي
خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد يزاد بعد ليت قال ندمت على لسان كان مني فليت بانه في
جوف علم ومما يبطل عمل ما ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف
ما اذا كان ظرفا كقوله تع فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسم بعد ما مبتدأ وخبر وانتصاب الثاني
بنزع الخافض اعني الباء وليس بشيء لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا
حتى ينتصب بالمفعولية حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع
الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا
عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان واجاز الاخفش
حذف اسم ما استغناء ببدل موجب نحو ما قائما الا زيد اي ما احد قائما الا زيد وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في
المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما مبطل
لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم وايضا لا يعمل مع الفصل
بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله واذا عطفت عليه اي على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا
بالباء الزائدة قوله بموجب وذلك اذا عطفت عليه ببل ولكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب حروف العطف
قوله فالرفع اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده
قال عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف اي ما زيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي
من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده
فهو على هذا من باب القطع كما يجيء في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا
عند ما ينعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في نحو قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا
ناعب الا ببين غرابها وليس ما ذهب اليه بشيء لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر
ما او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على
المحل قال معاوي اننا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة
والمبتدأ محذوف اي ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا
قاعدٍ ولا قاعدا ولا قاعدٌ وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما في قوله مشائيم ليسوا مصلحين
البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم
كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال الاسم المنصوب باسم الفاعل
على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرو وبكر وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا مرتفعا به
ما بعده هو من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجه آخر وهو ان ترفعه
على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما لا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على
اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون
المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك
غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف
العطف او نصبته لان ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال ويقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد
فاذا نصبت فالقيام والقعود منتفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما

ولا نحوه

فاسجح

في ما زيد او ليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعد في
المواضع الثلثة اعني ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما
وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما ولا قاعد ابوه برفع قاعد ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر
الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعد ابوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملهما
بتقدم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعد في ليس زيد
قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه وان يكون
لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه و
يكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف
على عاملين مختلفين على ما سيجيء من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم
وكذا ان ظهرت الباء في هذه المسئلة في قائما نحو ليس زيد او ما زيد بقائم ولا قاعد ابوه جاز لك في قاعد الرفع والنصب
والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السببي المذكور اعني ابوه اسما مكررا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد
زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرر الاسم في الجملة الواحدة
ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام المضمر لان المضمر اخف الا ان يكون في موضع التفخيم
نحو قوله تع القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تع لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل
الله الله اعلم وان جعلت موضع السببي اسما بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابو زيد لم يجز لانك
لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيد فان فيه ربطا بتكرير الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه
كما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمة امها لم يجز نصب مقيمة لخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم
اي ابو زينب وان جعلت موضع السببي اجنبيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان
عمرو لا يصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع
فللمعطوف عليه ان يكون فيه او في معموله ضمير يرجع الى الاسم ما لكونه مشتقا كذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا
ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد
لتقدمه على الاسم او جره ان جوزنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربعي هذا فيما واما في ليس
فيجوز نصب قاعد على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على
ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما اشترطه المص من
كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجيء في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو
ذاهبا وكذلك في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا ونقض سيبويه
عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر
كما يجيء في التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله انه هو مستوليا على احد الا على اضعف
المجانين وليس بمشهور وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي يجيء ذكره قال الاندلسي
ينبغي لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا
يذكرون في كتبهم للاشتراط الا واحدا وهو كون معموليها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن رأى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا
هذه الشروط وقد يلحق لا التاء نحو لات فتختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد يدخل على
لفظة اوان ولفظة هنا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد ولات ساعة مندم والتاء في لات للتانيث
كما في ربت وثمت قالوا اما لتانيث الكلمة اي لا او لمبالغة النفي كما في علامة فاذا وليها حين فنصبه اكثر من رفعه و
يكون اسمها محذوفا وحين خبرها اي لات الحين حين مناص وبعمل عمل ليس لمشابهتها له بكسع التاء
على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يجيء في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر
فيه وان شابهت الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصلا ولا
يستعمل الا محذوفا احد الجزئين هذا قول سيبويه وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير
فعل فمعنى لات حين مناص اي لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف لان
وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدأ له مواضع متعينة ولا يمتنع دعوى كون لات هي لا التبرئة ويقويه

لزيم

لزوم تنكيرها اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات
حين حينٌ مناص كما في لا عليك ونقل عن ابي عبيد ان التاء من تمام حين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف و
المطعمون زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوانٍ
ولات هنا ولا يقال تاوان ولا تهنا واما لات اوانٍ بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر السيرافي عنهم وليس بمستقيم
اذ لو كان لجر غير اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان
جارا لكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة فمعنى قوله
طلبوا صلحنا ولات اوانٍ فاجبنا ان ليس حين بقاء اي لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني اوان على السكون ثم
ابدل التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لثلاثة سواكن كما كسر ذال اذ او يقول حذفت الجملة وبني على الكسر
لا على السكون لئلا يلزم اجتماع الساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان
جملة فلا يبدل في نحو من قبل ومن بعد وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اي لات من اوان فكذا ولات حين مناص
على القراءة الشاذة كما قالوا الا رجل اي الا من رجل واما لات هنا فهنا في الاصل للمكان استعير للزمان قال حنت نوار
ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال اني لا اضعا
عينيك تلمح نعم لات هنا ان قلبك متيح اي ليس هنا تلمح ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة بني تميم و
ذلك لحملهم ليس على ما قال ابو علي في ليس ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر لو ورد في كلامهم نحو
الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او صفة له والخبر محذوف اي ليس الا
المسك في الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا اسناد مسد اذا لم يثبت قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف
اليه اقول يبتني شرحه بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر والفتح والياء قوله المضاف
اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا اقول يعني اولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف
اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف
اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت
بزيد و قولنا او تقديرا كما في غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا او تقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان
كان نكرة لاختصاصه بالاضافة معنى والعامل واسطة اي يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا وقوله مرادا حال بعد حال اي
مقدرا مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقائل ان يقول
ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما و
كل مقدر مراد معنى لم يجز اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في حكم الملفوظ بحيث لم يجر والمقدر
في الاضافة مراد اي عمله وهو الجر باقٍ كان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو
ما انكرت من حدهم المعرب بانه ما يختلف آخره ويفضي الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى
معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته جر بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما تحده ليعرف فيرفع ثم جعلت
في حدك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اي الجر واعلم ان المضاف اليه
اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضاف اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا
في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه
ايضا ولم يحتج في اضافته اليه لا في حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بلى قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع
وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفي العامل في المضاف اليه
خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال ان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف
فيه مقدر وكذا ان قلنا ان العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار
الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل
هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف
ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة
قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهي غير العوامل يعني ان العامل ما يتقوم
به هذه المعاني المقتضية كما تقدم في اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما يتقوم به المقتضي لا الى المقتضي فقيل

ليس
كلمة
يلزمه
يقومه

الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضي امراً خفياً معنوياً وما يقوم به المقتضي امراً ظاهراً جليّاً
في الاغلب قوله فالتقدير وشرطه ان يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لاجلها قال في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظي
والمعنوي ثم يفصل المعنوي عن اللفظي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه
نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدراً فكيف يندرج في التقدير
وانما قال اسماً ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلاً او بمعنى الفعل قوله مجرداً
تنوينه اي التنوين او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون بتقدير انه لو كان فيه تنوين
لحذف لاجل الاضافة كما في كم رجل وهن حواج بيت الله والضاربا الرجل وانما حذف التنوين والنون لانهما دليل تمام
ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجاً يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او
التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التانيث اذا أمن اللبس كقوله تع واقام الصلوة
وايتاء الزكوة وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية
ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس
المضاف او بمعنى في في ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم يفيد تعريفاً مع المعرفة وتخصيصاً
مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف
اقول اعلم انه لا يلتبس المعنوية الا باللفظية فعرّف المعنوية بضد ما للفظية التي هي كون المضاف صفة نحو غلام
زيد وان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مضارع مصر والله خالق السموات لان اسم
الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام
او بمعنى من او بمعنى في قوله فيما عدا جنس المضاف ما كان عن المضاف اليه اي في مضاف اليه هو غير جنس
المضاف وغير ظرفه ويعني بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف وعلى غيره ايضاً مع كونه
بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد وجهه
بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التي يتضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم حديد
واربعة دراهم وشرط من المبينة ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تع فاجتنبوا الرجس من الاوثان
واما قولك ثلاثة دراهم وراقود خل فانما اكتفيت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجيء في باب العدد فالثلثة هي الدراهم والراقود
هو الخل ومن ثم يقول دراهم ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر ويقولنا يصح
اطلاقه على غير المضاف ايضاً خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد
كرز ومسجد الجامع على ما يجيء من التاويل لان التالي اعني الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع
في العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادته الاختصاص الذي هو مدلول
اللام فقولك طور سينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم
وقتيل كربلا بمعنى اللام كما قاله بعض النحاة ولا يقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص
يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهي التي
يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنساً للمضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام
وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنساً للمضاف فهي بتقدير من ولا ثالث لهما قوله ويفيد تعريفاً مع المعرفة و
تخصيصاً مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افاده تعريفاً مع المعرفة لان وضعها لتفيد
ان الواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلاً اذا قلت غلام زيد راكب
ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه
او اشهر بكونه غلاماً له او يكون غلاماً معهوداً بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر
الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاءني غلام زيد من
غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما
في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه فلا نظم من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام
ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين
من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصاً مع النكرة

المعنوية الى معمولها فقال ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اي هي غير بين اما ان يكون المضاف صفة م

دون غيره

نظائر

غو

نحو قولك غلام رجل اذ تخصص من غلام امرأة قوله وشرطها اى شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف
فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمى بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا
يوم النقا راس زيدكم باْبيض ماضى الشفرتين يمان ولا يجوز اضافة ساير المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر
تنكيرها وعندى انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا فى باب النداء
وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن فى الدنيا الا زيد واحد
مثل قولهم مضر الحمراء وانمار الشاء وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد
المضاف فى الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا
للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفى المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهى التعيين
واعلم ان بعض الاسماء قد توغل فى التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو
بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون ذات
اخرى اذ كل ما فى الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخص ذاتا بل نحو مثلك اخص من غيرك
لكن المثلية ايضا يمكن ان يكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى
قال ابن السرى اذا اضيف غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير
السكون فلذلك كان قوله تع غير المغضوب عليهم ولا الضالين صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضى الله تع
عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضى عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك
فى شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثلك فى الشئ الفلانى
قال المعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شئ خلص لك بعينه من سائر امته فهى معرفة وقد قدح ابن السراج فى قوله هذا
بقوله تع نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل مع ان معنى غير الذى كنا نعمل اى الصالح لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر
ان قلت خيرا قال شرا غيره والجواب انه على البدل لا الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصص
بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل
المضاف فلا يقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا لحملهم غير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما
قبلها وذلك كما تقدم فى باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تآخيهما العطف على غير بلا كما فى قوله تع
غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين الخ وسمع سيبويه على عشرون مثله وقاس عليه يونس
وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره ومنعهما الفراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا
عشرون ايما رجل واى رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه فى جميع
الوجوه وذلك لاجل المبالغة التى فى هذا التركيب كما فى عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبيهك اى من يشبهك فى جميع الوجوه
وقال ابو سعيد فى مثلك وغيرك وما فى معناهما انها لم يتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك الخ اسم فاعل مضاف
الى معموله اى مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا
اريد الحال او الاستقبال او الاستمرار كما يجئ بعيد والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا فى حسبك وشرعك وكفيك
ونهيك ونهاك ايضا لم يتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته وانما بنى
قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجئ فى باب اسم الفعل بخلاف حسبك
واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تع فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا يقع اذ لا يجاوز
هذا الموضع الا موقعا يصلح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل ويكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك و
كفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف فى هذه الاسماء الا فى الاعراب
فلم يثن ولم يجمع لمشابهة قدك وقطك غير المتصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين
كافيك من رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامرأة كافيك من امرأة اجراء له فى عدم التصرف مجرى قدك وقطك
وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيتك وكذا سائر تصرفاته
وقيل مررت برجل هدك من رجل وبرجلين هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامرأة هدك ومعنى
هدك اى ثقلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك فى عدم التصرف لافادته فائدته وربما جاء فعلا متصرفا نحو
برجلين هداك وبرجال هدوك وبامرأة هدتك وبامرأتين هدتاك وبنسوة هددنك ويجوز ان يقال فى حسبك

تخصص قد

اضيفت قد

مفعوله قد

فالجواب انما تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا اريد الحال او الاستقبال

وقالوا قد

وهدك وهنيك وفهالك وشرعك انها لم ينصرف لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل امثر وعبد بطنه مكونين قال حاتم اماوي اني رب واحد امه اخذت فلا قتل عليه ولا اسر وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى الام والام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشئ بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وكذا في قوله رب واحد امه اى رب رجل واحد امه وسيجئ في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ نحو رب رجل هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلة وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لتقييده الانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريف اى غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يكتسي المضاف التأنيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال اذا بعض السنين تعرقتنا كفى الايتام فقد ابي اليتيم وقال مر الليالي اسرعت في نقضي اخذن بعضي وتركن بعضي اذ يقال السنون تعرقتنا والليالي اخذن منه قوله فما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا فاكتسب التأنيث والجمع وقد يكتسب المضاف البناء من المضاف اليه كما يجئ في الظروف المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قد مر وجهه قوله وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره فيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما يجئ بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اى جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض بتبيين ان هذا المعرف من اى نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندي ثلثة مثلا ولم تذكر من اى نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلثة اى تلك الثلثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال الثلاثة اثواب وان كان اقبح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا في المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما جئ بالعدد لنصوصية كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على النصوصية لم يؤت بالعددين وايضا الاغلب في صفة المضاف اليه كقوله تع سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك قوله ان يكون صفة اى يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله مضافة الى معمولها اى الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المص ومن ذلك مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب في ذلك لان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما يدعى المص في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة غير محضة قال رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ولعل المص جعل مالك يوم الدين بتقدير اللام كمصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى في ظرفه والوجه في تعريف مالك يوم الدين حتى وقع صفة الله انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلا صلوات الله على نبينا

نعرفني زيد

قوله

ومنه

وعليه او انه بمعنى الماضي كأنه قال مالك يوم الدين اي امر يوم الدين فيكون كخالق السموات وابدله ملفيا على
طرز قوله وسيق الذين ونادى اصحاب النار لكونه من الامر المحتوم فكأنه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة
جرت على الله على وجه البدل والاول اولى والمتفق عليه من اللفظية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او
مفعوله كما يجيء واسم المفعول المضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله والى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة
الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجيء في بابها ان شاء الله تعالى والمختلف فيه هل هو
لفظي او معنوي ثلثة اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى الصفة او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها
واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيئك بيانها بعون الله اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية ونقول
كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان
كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فيكون الاضافة
كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل تفضيل
اما افعل التفضيل فسيجيء حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدا لجارية العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل و
المفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد
الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان ادنى
مشابهة للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا الا ترى الى رفع الظرف و
المنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابي علي ونحو مررت برجل مصري حماره وكذا برجل خز صفته سرجه واذا كان كذا
فاضافتهما الى سبب هو فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان للمضاف في الحقيقة
نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت
هو المعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المتخصص فلم يمكن تعيين هذه الثلاثة مما اضيف اليه ولا تخصيصها
منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد
ويعمل ايضا اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلاثة نحو مررت
برجل نائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة
وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما سيجيء وكذا يعملان في الظرف
والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب امس
بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل
والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فيحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل
معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما
اذن يشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي
اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم
انا قصدوا معنى الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك
زيد يؤمن بالله وعمرو يسخو بموجوده اي هذه عادته فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي
اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم
وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة الثلاثة عملت نحو انها لمحار بوائكها وضروب بنصل السيف سوق
سمانها واسم الفاعل والمفعول لا يضافان من معمولاتهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما
لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله بمنجرد
قيد الاوابد هيكل اي مقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اي عابرة فيها كقوله يا سارق الليلة اهل
الدار واما اذا كان بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله الا عند الكسائي فانه
عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونهما بمعنى الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات
والارض جاعل الملائكة رسلا جعل فاطر وجاعل صفتين للمعرفة هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى
فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي فاشتهر في نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص
المضاف به كتخصيص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل

فيحتاج ١٢

مزيد فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل والمفعول
المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار
ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعيينه به او تخصصه قال سيبويه يقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت
بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول بزيد شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم
يعمل الفاعل فى محل المجرور به نصبا كما فى صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل تقدره كانه جامد
قال الله تع حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ومثال اسم المفعول
المضاف الى الاجنبى اى المنصوب قولك زيد معطى الدار وعمرو مكسو الجبة اى يعطى الدار ويكسى الجبة وحاله
كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك
لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد
فائدته الا مع ضميمة وهى ان بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبنى ضرب زيد عمرا
اى ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا اى يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر
بخلاف المصدر كقوله تع او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبنى ضرب فانه مجرد عن
المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل وكان تقدير الانفصال
فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر او يتعرف بنسبته
الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة
عمل الفعل اولى من عمل المصدر وعمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر فى عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج
الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان اى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتى فى ابوابها قلت ان الامر
كذلك الا ان للمصدر المتعدى اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضروريات عقلا
لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل واسماء الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى
المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعمل عمل الفعل فالحاصل
ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا و
معنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر العامل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول
ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوى لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جردت فى
اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه
فاذا كانت اقوى فى العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان الانفصال الا ضا
مبنى على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا يفيد الا تخفيفا فى اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها
للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى لانه يطلب التخفيف اللفظى والتخفيف فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين
الى الاجنبى لا يكون الا فى المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا عمرو ومكسو
الفراء واما فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى السببى والصفة المشبهة فقد يكون فى المضاف والمضاف اليه معا
نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف
الضمير واستتاره فى الصفة وقد يكون فى المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز
ذلك كما سيجيء فى ابوابها وقد يكون فى المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت
كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذى فى ضارب زيد لا ينقص عما فى غلام
رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا للضارب من زيد حين كان
منصوبا به ايضا بلا تفاوت فى التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة قوله ومن ثم
جاز مررت برجل حسن الوجه اى من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا فمن جهة انها لم تفد تعريفا
جازت هذه المسألة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة
ولجازت الثانية لكون المعرفة اضافة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول
التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين فى الاول سقط للالف واللام لا
للاضافة قال المص اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فحصل

التخفيف

التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عُرِّف باللام وامّا الاثر فاسد على الضاربك الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضاً قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقة حسّاً على الاضافة والاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفاً بالضمير المضاف اليه واللام بدل الضمير في مثل هذا المقام مطرداً وفي غيره ايضاً عند الكوفيين كما في قوله تعالى فان الجنة هي المأوى والاولى ان يقوم مقام فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة والصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولاً ما قصدوا جعله مضافاً اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان في قولك زيد ضارب غلامه عمرواً الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجيء لم يجز في اللفظية ايضاً مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه لتشبيهه بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم نقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن الوجه وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراة مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذا لم يجوز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرفة من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد يشابه الحسن الوجه ايضاً من حيث كون المضاف اليه معرفاً وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرفة والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا الهو ضارب زيد وهذا الهو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال المص واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك قولين كما يجيء عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا اضافة ضاربك ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيداً وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في آخره اما تنويناً او نوناً وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم يضف الكلمة لزم كون الضمير متصلاً منفصلاً في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضاً بلا تخفيف لانهما من باب واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المص وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز حمل ذي اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت انهما من باب واحد فهلا جاز لي حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجرداً عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولاً ان اسمي الفاعل

حال الاضافة

وللمفعول المضافين الى ما هو من سببهما فى حكم الصفة المشبهة كما يجئ واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى
الاجنبى المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول
ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولى المجرد منهما جاز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولى المقرون باللام جازت الاضافة
اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد
وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نونى المثنى والمجموع نحو الضارب
الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو
الضارب وجه فرس غلام اخى الرجل قال ابن مالك او مضافا الى الضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجرى ضميره
المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذى اللام و
مذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف باللام فى التابع مثل المعرف باللام كما فى قولنا الواهب المائة
الهجان وعبدها لانه يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع كما يجئ عن قريب وان ولى المقرون باللام المجرد عن التنوين غير
ما ذكرنا من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولى المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون
والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربنى فى الشعر وانشد وليس حاملنى الا
ابن حمال وقيل بل النون للوقاية كما فى يحملنى وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحملنى لا حاملنى وانشد ايضا هم
الفاعلون الخير والامرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق
والناس محتضرونه جميعا وايدى المعتفين رواهقه قال سيبويه هذا لضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء
فى الامرونه ومحتضرونه للسكت لم يحذف فيها اجراء للوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير لما ثبت وصلا
ثم ان الضمير بعد المجرد فى موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما فى موضع النصب لكونه
مفعولا وحذف النون والتنوين ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير
بعد ذى اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه اعتبارا
المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون
ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما فى قوله الحافظو عورة العشيرة بالنصب قال الرمانى والمبرد فى احد قوليه
وجار الله ان الضمير بعد ذى اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل
والمفعول واما فى تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز فى المتبوع فاجاز الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد
عطف بيان وهو فى الحقيقة البدل على ما يأتى فى بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك و
ان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا فى باب المنادى فى نحو يا عالم زيد ويا عالم زيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذى اللام
الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد نحو انا ابن التارك البكرى بشر بنصب بشر لا غير حملا على محل البكرى
وقال قد يعطف على مجرور ذى اللام ما يكون فى قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعنى المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام
لانه فى قوة المضاف الى ما يمكن فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها تقديره وعبد المائة قال واما
اذا عطفت عليه نحو زيدا وغلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه قوى اذ قد يحتمل
فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع لان الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث
وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة عن اللام او مقرونة بها
فان ولى المجردة منها ظاهر سببى مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر
محلى باللام [illegible] او منكرا كذلك كقولك حسن الوجه وحسن وجه ابى الغلام وحسن وجه وحسن وجه
وحسن وجه ابى غلام او مضافا الى ضمير ذى اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل
فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال
اثالث على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما وكذا ما هو فى حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله
رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد اذا حذفت التنوين من رحيب ومثل هذا جائز
مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير فى مصطلاهما للاعالى لان المعنى كميتا الاعليين فيكون مثل حسن وجه
الاخ جميل فعله وقد يجئ فى باب الصفة المشبهة علينا استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة
فى بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولى المجردة ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه بملا

تنوين

وهذا الضارب الرجل زيد

للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والنونين للمعاقبة للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد وان ولي ذات اللام ظاهر يسبق مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون ذا لام بلا خبر او يدرجان نحو الحسن وجه الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجهه كما يجيء في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز اتفاقا بل الظاهر جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى او المجموع الى اي ضمير كان والى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسني غلامهما او الجميلة وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه ويجيء في باب الصفة المشبهة لهذا الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى ولا يضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طيب في داره نومه لئلا يبقى الصفة بلا مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله المائة الهجان اي المائة التامة والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجيء في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وتمام البيت عوذا تزجى خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج وتزجى اي تسوق قوله ولا يضاف موصوف الى صفة ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او لا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الآخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الآخر اما ان يحتاج الى ذلك التأويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظي الحي والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قالهن حي رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تأخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجيء في باب العلم ويجيء هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الآخر واتباعه كانا مفردين او لا ولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي الاكثر وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني رفعا او نصبا وجبت اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاءني قيس قفة وان كانا مضافين او اولهما لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تأويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال مثلا يقول جاءني زيد والمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب فلا ينعكس التأويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت لم يقدم اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما ذا وذات وما يصرف منهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اي وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الآخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي

طاء والنبأ اى اصحاب هذا الاسم وجاءنى ذو اسيبويه اى صاحب هذا الاسم كما يجئ فى باب الجمع واما قولهم آل حم وآل
مر امر فى السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى
واما حى فى نحو قولهم هذا حى زيد فتأويله شخص الحى فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما
ذكر لفظ حى مبالغة وتأكيدا فمعنى هذا حى زيد اى المشار اليه عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحى توغلا فى
باب المبالغة فاذا قلت فعله حى زيد كانك قلت فعله هو بنفسه وهو حى موجود لا انه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهنا
حى زيد اى هو هو بعينه حيا فانما لا ريب فيه ثم صار يستعمل فى التأكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان ميتا قال الافيح الآلة بنى
زياد وحى بهم فتح الحمار وقال بافراق اباك حى خويلد قد كنت خايفة على الاحماق وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حى
وزيادته فى مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم فى قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد
اعتذر وفى قوله تداعين باسم الشيب فى متثلم جوانبه من بصرة وسلام وفى قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه
باسم الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام فى قول الشماخ ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان
الاسم فى المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اى لفظ الدال عليه وكلمته يعنى سلم عليكم واسم الماء واسم الشيب اى
صوت الماء وصوت الشيب اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم
فى مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته
الا مع ما يتعلق باللفظ نحو نداعين وبناديه فاسم السلام من باب عين زيد لان اسم السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب
اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات يقول مكانك منى
بعيد اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذى هو فيه والخلاف
فى جواز اضافة احدهما الى الآخر والموصوف وصفته فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهادا للاول
نحو مسجد الجامع وجانب الغربى وللثانى نحو جرد قطيفة وخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف
التنوين كما فى جرد قطيفة وبحذف اللام كما فى مسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست
كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ تلك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذا فان الاول ههنا هو الثانى من حيث المعنى
لانهما موصوف وصفته فتخصص الثانى وتعرفه تخصص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه
معنى الا انك جعلته لغيره فى الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعد فى اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد
فعلى هذا يقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس
ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه فى نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان
على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى نفسه ولا يلزمهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين
كما يجئ من مذهب الفراء ولو لم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان فى احدهما زيادة فايدة كما فى نفس زيد وقال البصريون لا يجوز ذلك لان
يوافق الصفة والموصوف فى الاعراب واجب لئلا يلتبس لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما واما مع طلب التخفيف بالاضافة
فلا نسلم له فهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف شجاع اى المضاف اليه فى الحقيقة هو موصوف
هذا المجرور الا انه حذف واقيم صفته مقامه اى بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت فى مجارى السيول و
مواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجده للصلوة وجانب
المكان الغربى وصلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل كخاتم فضة
لان المعنى شئ جرد اى بال ثم حذف الموصوف اضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة
ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندى ان يكون امثلة اضافة
الموصوف الى صفته من باب طور سينا وذلك بان يجعل الجامع مسجد مخصوص والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلوة
مخصوصة والحمقا بقلة مخصوصة وهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه
المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتر وبقلة الحمقا كبقلة الكرنب وجانب الغربى كجانب اليمين
واما الاسمان اللذان ليس فى احدهما زيادة فائدة كنحو الليث والاسد والبر والقمح فالفراء يجيز اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف
قال ان العرب يجيز اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها
سنام وغاربه والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير يمكن دفعه كما فى نهج البلاغة لشيخ الاجناء منهم شقشقات
وحلمتم وقوله وسكائك الهواء ورخاء الدعة ولو قلنا ان بين الاسمين فى كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة

وقا

ومما اختلف فيه هل اضافته محضة او لا على ما تقدم افعل التفضيل فيقول هو في حالة الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل
صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجيء ذكر احكامه في بابه والمقصود
المقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابي علي والجزولي هي غير محضة
لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر من فان الجار في قولك افضل من القوم لابتداء
الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو المجرور بعده فهو كاسم
فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتداء وزيد في الارتقاء والزيادة
في الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركته لهم في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفة
المشبهة كما يجيء في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرائط تأتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال الاحسن
الوجه بل ترفع مضمرا ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذي ينصبه الجوامد ايضا كما في عشرون
درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر ملك اضلع البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء وقوله ولم ار قوما مثلنا
خير قومهم اقل به منا على قومهم فخراء ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه في
حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كأنه يدخل فيه دخول ايّ فيما اضيف اليه والمعنى فيه انه صاحبه
مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقي بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في
قولك زيد اظرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لانك لم تفضل
جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في
قولك بعض القوم وثلثهم وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو
ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كما في خاتم فضة
لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته
بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين
وقوله اضلع البرية خبر مبتدأ محذوف اي هو اضلع وخير قومهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعل مفضلا
على جميع افراد نوعه مطلقا ثم يضيفه الى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملا على امثال المفضل نحو
زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اي افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل
التخصيص كما في غلام زيد ومصارع مصر لا لتفضيله على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام
ثم نقول افعل بالمعنى الاول اما ان يضيفه الى المعرفة والنكرة فاذا اضفته الى المعرفة لم يجز ان يكون مفردا نحو افضل
الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلى اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التي يقع لفظ مفردها
على القليل والكثير نحو البرني اطيب التمر جاز والرجل ليس جنسا بهذا المعنى فنقول زيد افضل الرجلين اي احدهما
المفضل على الآخر وافضل الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته
الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فيطابق صاحب
افعل والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا قال تعالى ولا تكونوا
اول كافر به وحكم اي في الاضافة حكم افعل يعني انك اذا اضفت ايا الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا
واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا او مثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او
موصولا موضوع ليكون جزءا من جماعة معينة بعده يجمعه منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا
جزءا من جملة يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده و
قولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير معينة من عرض الرجال
وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد واي رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اي للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة
وقولنا يجمعه منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك اي زيد احسن اوجهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز
لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي اي دورها الا ان يقدر المضاف اي احسن اعضاء
واي اعضاء زيد واي دور بغداد فاي موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل
معين بعده على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واي الرجل هذا لان الرجل ليس كلا يشتمل
زيدا وغيره بخلاف قولك البرني اطيب التمر وقولك اي التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين

بعده من افراد الناس فالمعنى زيد بعضهم الزائد الظرافة على كل واحد ممن بقي

جملة

واي الرجلين لكون المضاف فيهما بعض من الجملة المعينة بعده وهي المثنى وكذا افضل الرجال واي الرجال سواء اردت
بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز اي رجل هو واي رجلين
هما واي رجال هم مع ان المجرور في جميعها ليس في الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس
مستغرقا بحيث يعم من المسئول ومن امثاله فيكون في الحقيقة جملة معينة منقسمة الى المسئول وامثاله كما شرطنا فمعنى اي
رجل اي قسم من اقسام جنس الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واي رجلين اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين
رجلين واي رجال اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا في افعل نحو زيد افضل رجل اي افضل
اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجال
فافعل سواء اضيف الى المعرفة او النكرة للتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية او جمعا
فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين
وجاز زيد افضل الرجال والزيدان والزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين
كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظنن ان صاحب افعل التفضيل مفضلا على مجموع اقسام المضاف اليه فنقول في زيد
افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من
اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا اي لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اي الرجلين
هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منهما مثنى حتى تعين احد تلك الاقسام ويجوز اي الرجال هذا واي الرجال
هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا ومثنيات وجموعا فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس
باحد اجزائه في النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت لان النكرة لا
تختص في اصل وضعها بواحد بعينه فصح ان يعبر بها عن كل واحد واحد على البدل الى ان تعم الجنس بخفيفها بخلاف
المعرفة فانها للتخصيص ببعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك لتعين على غيره واي وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات
اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزيته بالعطف نحو اي زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف
فيهما فلاجل نكرة المسئول عنه في اي والمفضل في افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واي رجل وامرأة هذا وهذه
واما قولهم اني وانك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب فلما كان لا يدل عليه الضمير
في اينا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اي لرعاية حق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف
الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فتكرير اي للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل
هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال فأيي ما وايك كان شرا فقيد الى المقامة لا يراها جاء مثله في الضرورة اظلمي واظلمه
واي معرب مع ان في ما ما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزوم الاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية
للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تع اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى اي اي اسم و
تجريدها من التاء مضافا الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يجيء في الموصول قال تع باي ارض تموت قوله ولا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اي لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان في العموم قوله ليث
اسد وحبس منع مثالان للخصوص الاول عين والثاني معنى قوله عين الشيء يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمرو كما يقول
عين زيد والا فالشيء اعم من العين وقد اخل المص ببعض احكام الاضافة ولا باس ان نذكرها احدها حذف المضاف اذا امن
اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال فهل لكم فيما الي فانني طبيب بما اعيى النطاسي حذيما اي ابن حذيم فاما
حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تع واسئل القرية وقد يترك عند سيبويه على
اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي كل بيضاء
شحمة قال ولو لم يقدر بيضاء مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده
وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه ولا مثل اخيك ولا ابيك
يقولان ذلك اي ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقي
المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو ومثلهما يقول ذلك
وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفا على اخيك
لم يقل يقولان بل يقول وايضا لم يقدر المضاف في المسئلتين لكان الداخل عليه لا المزيدة معطوفا على غير ما نسب
اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك تقول ما جائني زيد ولا عمرو ولا يجوز ما جائني غلام زيد ولا عمرو وتجر عمرا اذ المجي ليس

رجلين والزيدون افضل رجال اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم

الا ان الاولى

منفيا

منفيا عن زيد بل عن غلامه واجاب المص عن الاسئلة الثلث كلها كنايه وليس بمقصود فكانه معدوم فيقال مثلك لا
يفعل هذا اى انت ينبغى لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى
لانه يمتنع ح ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان
الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجئ الفسادات المذكورة قال بعضهم ان فى
هذا الجواب نظر وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا
المضاف الا ترى انك لا تقول مثلى لا اقول ومثلك لا تقول بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون اقول اذا لفظ المفرد
معنى المثنى والمجموع غير عزيز فى كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد
من علامة التانيث مجرى المؤنث كثيرا فعلى هذا لا منع من اكتساء المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف
اليه ان حسن الاستغناء فى الكلام الذى هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فكما مر من قوله مر الليالى اسرعت
واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقولك وما حب الديار شغفن قلبى واما
اذا ما الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجئ الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن ثم لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز
فى المثنى مثل اخيك وابيك يقولان وفى التانيث كقوله عليه السلام ما رايت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف
اليه مقام المضاف فى التذكير قال يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اى ماء بردى وهو
نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه فى التانيث ايضا نحو قطعت السارق فاندملت اى قطعت يده وفى العقل
كقوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فقال هم وقال الخليل يقوم مقامه فى التنكير ان كان معرفة
اضيف اليها مثل نحو هذا رجل اخو زيد اى مثل اخو زيد واستضعفه سيبويه قال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل
اى مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك
المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا فى لا التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا القيام المضاف اليه الاخير
مقامه كقوله وقد جعلتنى من حزيمة اصبعا اى ذا مقدار مسافة اصبع وثانيها لحذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا
فيه معنى النسبة كقبل وبعد فى الزمان وامام وخلف فى المكان او مشبها به فى الابهام كغير وحسب ولم يعطف على
ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ
وحيث كما يجئ فى الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوى سواء
كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد او من غيرها كقوله يا من راى عارضا اسر به بين ذراعى وجبهة الاسد
وقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقى بما بعده
الثانى هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثانى مضاف فى الحقيقة الى ضميره
والتقدير الا علالة سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثانى بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر
كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا فى باب التنازع فى يا تيم تيم عدى ومذهب سيبويه فى زيد وعمرو قائم ان خبر
المبتدا الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف
والمضاف اليه فى السعة واما نحو يا تيم تيم عدى فربما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه
لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه
وذلك فى كل وبعض واذ ويومئذ كقوله تع وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات واذا قطع كل وبعض عن
الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا
وذلك لكونه فى صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل فى المؤنث كلتهن ولبس بمشهور
وثالثها الفصل بين المضافين اعلم ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز
كقوله لما رات ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها وقوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض
الفراريج وبغيرهما عزيز جدا نحو قوله بين على ما تشتمر وقد شمت غلا ثل عبد القيس منها صدورها وحكى ابن
الاعرابى هو غلام ان شاء الله تع ابن اخيك وقد يفصل فى الشعر بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك
لكثرة دوره فى الكلام وقد جاء فى الشعر الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا لم كقراءة ابن
عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابى مزاده وقوله تنفى يداها الحصى فى
كل هاجرة نفى الدراهم تنقاد الصياريف عند من روى بنصب الدراهم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاة الفصل

نقد

بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في
الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما مر في باب لا التبرئة
والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او يمينا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذلك ولا
نسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر
آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان آخره الفا تثبت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا
قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين اقول الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو ووعد وزيد
ونعني بالملحق به ما آخره ياء او واو وقبلها ساكن كظبي ودلو ودمعو وكرسي وآي ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات
كالصحيح الثلث وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن
هو نفسه قوله كسر آخره وانما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لتناسبه ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور ياء
وان كان الالف اخف من الياء فقالوا الفي ولهذا قالوا في الافصح في بقلب الواو ياء كما يجيء قوله والياء مفتوحة او ساكنة
يعني الياء اللاحقة للصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجيء وقد تقدم في باب المنادى
الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان آخره
الفا يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف يثبت في اللغة المشهورة
الفصيحة للتثنية كانت كمسلماي او لا كفتاي وحبلاي ومعزاي وهذيل يجيز قلب الالف التي ليست للتثنية ياء
كانهم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به وراوا ان حرف المد من جنس الحركة ومن ثم
ناب عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها الى الياء ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية
فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف ياء واما في المقصور فالرفع والنصب والجر يلتبس بعضها ببعض
لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا
يقلب واو الجمع في جاءني مسلموي ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب
قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر استحساني لا موجب عندهم ايضا فالاولى
تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض
المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة
الى كاف الضمير قال يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا قوله وان كان ياء اي
كان آخر الاسم ياء وذلك في المنقوص نحو قاضي وفي المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمي ومسلمي قوله وان كان
واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء لان قياس لغتهم كما يجيء في التصريف اذا اجتمعت الواو
والياء وسكنت اولهما قلبت الواو ياء وادغم اولهما في الثانية وانما لم يبقيا كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة اي
اللين فخفف بالادغام فقلب اثقلهما اي الواو الى الاخف اي الياء وسهل امر الادغام تعرضهما له بسكون الاول و
قلب الواو ياء سواء كان اولا كطي او ثانيا كسيد واصلهما طوي وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى
فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفي واعلي في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم يؤد الى اللبس
بين بوزن وجب قبلها كسرة كما في مسلمي وسهل ذلك قربها من الآخر الذي هو محل التغيير فلهذا لم يقلب في سبل
ومبل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي بالادغام تمموه بقلب الضمة كسرة بخلاف مبل وان ادى
الى اللبس بان يجيء في قلبها كسرة وابقائها نحو لي في جمع الوي اذ يشتبه فعل بفعل قوله وفتحت الياء للساكنين
يعني اذا كان قبل ياء الضمير الف وياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به وذلك
لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك اما لان الالف لكثرة مدها من اجوف
فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف
وجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك للتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في بخر ... ولديه
ومنه قراءة حمزة ما انتم بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف قال قال لها هل لك يا تافي قوله واما الاسماء
الستة فاخي وابي واجاز المبرد اخي وابي ويقول حمي وهني ويقال في لي الاكثر وفي هذا حكم الاسماء الستة
عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى
مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب

في مسلموي فانه لا امر موجب للقلب عند الجمع نحو اجتماع الواو

التغيير

يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهو على ضربين ضرب اعرابه على عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك
وضرب اعرابه على لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك واما فوك ففيه ثلث قطع الاضافة
واضافته الى غير الياء وفي حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على
حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور على آخر الكلمة فلا بد من كلمة آخرها اولها واما الابقاء فلادائه منونا الى اجتماع
الساكنين فيؤل امره الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء
اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه تشبيها منسيا فلو
لم يقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان فيحذف
الالف فلما امتنع حذفها وابقائها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما قوله
خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل
من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال كفى بالناي من اسماء كاف وقال واخذ من كل حي عصم وهذه لغة
حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة ولا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما
فيّ في الاحوال الثلث وقياس اصله فوي كعصوي ثم فاي لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب
بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات على الكسر للتناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية
والياء كالكسرة والواو كالضمة والالف كالفتحة التزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن
الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التي ليست باعراب ولا بناء عند المص او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضهما
وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يا زيد بالاعرابية فجيء بدلها بالواو والالف في يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية
في لا رجل بالاعرابية فجيء بدلها بالياء فقيل لا رجلين ولا مسلمين كل ذلك للعروض فلما صارت الياء التي هي عين في مشبهة
بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسورة فكسرت الفاء في فيّ وقد يقال فيّ وفمي وفم زيد في جميع حالات
الاضافة وقال كالحوت لا يرويه شيء يلقمه يصبح ظمآن وفي البحر فمه والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما
عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك
ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو وقال هما نفثا في من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام وهي جمع بين
البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين واما اضافته
الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلث احوال احديها
القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد يثبت في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتها وثانيها الاضافة الى غير ياء
المتكلم فالاعرف اخذ في ابوك واخوك جعل لاميهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجيء في لغاتها وثالثها الاضافة الى ياء
المتكلم فالجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب
لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في ابيها
كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اب واخ فقط كما نقل عنه جار الله والمص ولما ردها التزم الياء لما قلنا في على الاصح
وشبهته قول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار واجيب بانه يحتمل ان يكون ابي جمع الاب مضافا الى الياء اذ يقال في
اب ابون قال فلما تبين اصواتنا بكين وفدينا بالابينا كما قيل في اخ اخون قال وكنت لهم كشر بني الاخينا والمذهب لا يثبت
بالمحتملات قوله واذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منهما وجاء حم مثل يد وخب ودلو وعصى
مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اقول اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة
واللغات المشتركتان يكونا محذوفي اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان وفي الجمع
ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف
اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة
باخ اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة
الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيها ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة
ان يكون كعصا مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخبء مطلقا والسادسة ان يكون كرشاء
مطلقا واما هن ففيه ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافة الى غير الياء
والنقص في غيرها ولما لم يكن هو المشهور زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي

واضافته الى ياء المتكلم

بنها وثنائيتها تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله رحب وفي رحليك مافيهما وقد بدا هنك من
المئزر فللضرورة وليس بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع خفة
الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء مخففة ونقل اللام كسبا مطلقا
مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو التي ابدل منها الميم تقلب في حال الاضافة الفا وياء فيكون الفاء في الحالات
الثلث اذن مثلثا للاعراب فيجوز تثليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فم مثلث الفاء
مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه والميم بدل من اللام فقدمت على العين كما مر فيكون قوله فوهما
مثنى فما والثامنة والتاسعة فم مشددا الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال حتى اذا ما خرجت من فمه قال ابن جني
هو للضرورة وليست بلغة وكان الميمين بدلان من العين واللام والجمع افمام العاشرة اتباع الفاء للميم في حركات الاعراب
نحو هذا فم ورأيت فما ونظرت الى فم وكانه نظر فيها الى حالة الاضافة ملاحظا اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فامرؤ ايضا
حرف اعرابه فيقال مرؤ ومرأ ومرئ وعين امرؤ وابنم تابع بحرف الاعراب اتفاقا وفي دم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف
كمد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع انما لم يقطع لانه ليس مقصودا
بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان
يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو فاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لم يقع صفة كما
يجيء لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس
التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اي اسم جنس كضارب وقاتل
وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضمير او علم لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم
صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكن اريد
به الذوينا شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما قولهم ذو زيد وذوي ال النبي فانما جاز التأويل العلم بالجنس
اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا
فكان قياسها ان يكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب
ولم يكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها
على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلا دليل في اذواء على فتح عينه
لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعني ذات
واصلها ذوات كنواة لقولهم في مثناها ذواتا فخففت العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت
في المؤنث ذية كطية وقال الخليل وزنه ذو فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات ذو الا في ذوات وذواتا
وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة اخاوا ما هن فانه لم يسمع فيما هنا حتى يستدل به
على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنه الكن لما حذف اللام فتح
العين لان ما قبل تاء التأنيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات واما فوك فاصله فوه بسكون
الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولام فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولام ذو ياء لان
عينه واو بدليل ذواتا او ذوات واذواء وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى ولام اب واخ وحم وهن
واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخوات واما هنيهة في هنية فلان لامه ذات وجهين وكذا لام حم فقد
يكون همزا كما تبين قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وكل ما اصله
خبر المبتدأ الخبري كان واخواتها ولن يشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه اي مع اعراب سابقه يخرج
الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب
كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من
جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما
وانتصاب الاول في نحو ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا فجرنا الارض
عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة
واحدة وهي كونهما عمدة الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان
قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة

كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا با فى التوابع ثم يقول الاخبار المتعددة لمبتدأ نحو هو الغفور الودود الآية وكذا المسندات فى نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فقعد منه مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جائنى القوم الا زيدا الا عمرا ولا يعتبر اسمائها ولا جهات اعرابها فينبغى ان يدخل فى حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اى اعراب الثانى لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب فى الحد بيان ماهية الشئ لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل فى قوله ثان النعت الثانى فما فوقه وكذا التاكيد المكرر وعطف النسق المكرر لان كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام فى عامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلث اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل فى المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوى كما فى المبتدأ والخبر وهو كونها تابعه وقال بعضهم ان عامل الثانى مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجئ فى جائنى زيد الظريف ليس فى قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا فى جائنى العالم زيد وجائنى زيد نفسه فلما انصب الى التابع حكم العامل المنسوب معنى المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثانى هو الاول فى المعنى كان الاولى انصباب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جائنى غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثانى ليس الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوى فى كلام العرب بالنسبة الى اللفظى كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفى اذا امكن العمل بالظاهر الجلى واما البدل فالاخفش والرمانى والفارسى واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تع لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الآى والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا فى غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يتم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا فى قوله تع للذين استضعفوا لمن آمن منهم من امن بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا يكرر فى اللفظ فى البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور والجواب عن القياس ان استقلال الثانى وكونه مقصودا يؤذن بان العامل هو الاول لا مقدر آخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل فى الاول ولم يباشره بل عمل فى الثانى ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشرى والمص ان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه اذ المتبوع فى حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثانى هذا وستعرف فى عطف البيان انه فى الحقيقة هو البدل لحكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فى المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسى فى الايضاح الشعرى وابن جنى فى سر الصناعة ان العامل فى الثانى مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد وعمرو واقول لا دليل فيه اذ علة البناء فى الثانى وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم البناء المانع كما كان فى يا زيد والحارث اعنى اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضى للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان تقدير حرفا آخر واستدل ايضا بقولهم قام زيد وعمرو وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للكثير والقليل بلفظ الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لا حجة له فى قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير مقام الزيدان كقيام الزيدين فى كون القيام بمعنى القيامين ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام فى جائنى غلام زيد وعمرو وهو متحد لكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضربت عمروا واخاه اذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف فى هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فى التابع غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المص النعت على سائر التوابع لكون استعماله اكثر قوله النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا قال فى شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين

عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال في نحو زيد قائم وجائني
زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان ويعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جائني رجل ضارب قال الحد العام
ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وينتقض حده باسماء الآلة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات و
هو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسره ثم سأل نفسه وقال ان اسماء الاجناس
كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية قال والجواب
انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات
وللقائل ان يمنع في الموضعين اي في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها
من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات
سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من
الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق
بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات
وكذا مضروب وحسن ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول قولك في الصفات
ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع
على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال
المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها
هذا اللفظ فللمانع ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض رب فلم يضع
منه هذه الصيغة المختصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن فانه موضوع لذات
مطلقة يقع عليها الضرب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقيل تابع يدخل فيه جميع
التوابع ويخرج عنه خبر المبتدا والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه
قلت يدخل فيه البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول نحو مررت
برجل قائم ابوه فيه ثم نقول اما خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي
فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد اذ كلهم في جائني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان
قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جائني الزيدان كلاهما
فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حده مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تع نفخة واحدة والهين اثنين
نعتا قوله مطلقا قصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا
بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا ولا يبعد لو حددنا
الوصف العام اي ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول
وصاحبه صحيح التبعية لكل ما يختص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجملة الاسمية والفعلية وان صح وقوعهما نعتا تابعا
في نحو جائني رجل ضرب ابوه وابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلثة لان وضعها لمجرد العدد
وكذا سائر المقادير نحو عندي زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد
فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع
فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجيء فيقال ان اسد وصوم في برجل اسد ورجل صوم صفة
وكذا في نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول فان نحو نفسه لا
يدل على معنى في شيء بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع
ومرادفاته وجائني القوم ثلثتهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اي جميعها وجميعهم
وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء الزمان والمكان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع
صحيحة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات في بعض المواضع نحو رجل منقب فليس ذلك من حيث الوضع كحمار في
نحو مررت برجل حمار وقولنا لكل ما يختص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فقط
دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فهي اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسماء الاشارة لخصوصه
كما يجيء ببعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدا وغير ذلك في نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم

والعالم

والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وضعا ونقول فحد الوصف الخاص اي التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل اي رجل وبرجل تميمي وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه قوله وفائدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل في قولك جاءني رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت اولا نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع موذنة بان مجيئه لمجرد الثناء او الذم او التاكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الآتي قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المصرح به في المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع مع المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاكيد لفظي نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن لفظي نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجيء لمجرد الترحم نحو اتاني زيد البائس الفقير قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحويين شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكانه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمص لا يشترط فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان اولا ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم قوله او خصوصا يعني به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس بانها معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهما كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد التشخيص واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله ربائه شماء لا ياوي لقلتها الا السحاب والا الاوب والسبل وكالاورق في الحمام والاطلس في الذيب والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا وفي يا ايها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المص اي واسم الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا فاي انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي يقوى عندي ان اي رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤول عنه فاستعير لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله

كالجملة الوصفية ولفظ العدد والمقادير ونحو المصدر واسم الزمان واسماء الاشارة اذا وقع كل من ذلك وصفا فبين الوصف الخاص والوصف العام عموم وخصوص من وجه والله اعلم

والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه وحُكى
ثم قال الفراء في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اى الواقع صفة ان يكون صفة للنكرة حتى يضاف
الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اى الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا
اى الرجال هو بخلاف اى رجل هو فمعناه اى فرد هو من افراد هذا الجنس كما مرّ في باب الاضافة فاذا جاءت بعد المعرفة
فانصبها على الحال نحو هذا زيد اى رجل ويجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت
بجارية اىّ امة وايّما امة وجميع ما ذكر من الجوامد قياسى عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذى اللام وذو الطائية
او خصوصا كاىّ التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقى من الجوامد الواقعة
صفة اشياء لم يذكرها المصنف وهى على ضربين قياسى وسماعى فمن القياسى كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل
متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف
انت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل
وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما يفترق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اى كان
ما سواك هزل وحق الرجل اى من سواك باطل وهما من باب جود فطيفه ويقال ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق
اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءنى رجل ما شئت من
رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهى خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى هو الذى
شئته او شئ شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهى صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما للمبهم
امره وان كان من اولى العلم كقوله تع وما رب العالمين وقوله تع انى نذرت لك ما فى بطنى محررا وما نحن فيه موضع الابهام
وفى قولك معنى رجل ما شئت من رجل عندى رجل شرعك من رجل ورجال حسبك من رجلين ورجال نهيك
او انهاك او كفيك من رجال ورجل همك من رجل وهدك من رجل كما مرّ في باب الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك
يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا
رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجىء مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب نحو
يا لك من ليل ولله در زيد من رجل وقاتله الله من شاعر وقال عز من قائل والمعنى في الجميع واحد اى هو الممدوح
والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول اى
مهمومك اى مقصودك او من همه اى اذابه اى يذيبك وصف محاسنه كقولهم هدك اى يثقل عليك عد مناقبه
من هده المصيبة اى اوهنته وكسرته ومن القياسى ايضا ان يكرر الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندى رجل
رجل صدق وحمار حمار سوء والمراد بالصدق فى مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق فى الحديث وذلك لان الصدق
فى الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه فى مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة
كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصد والاغراء لشئ قالوا كذب عليك قال عمرو بن معدى كرب لمن شكى
اليه المغص كذب عليك العسل اى العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد به العسل المعروف قال وذبيانية
اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اى عليكم بهما والاضافة فى نحو رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهم
كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اى الخبر السئ فمعناه رجل صدق رجل صادق اى جيد
فكانك قلت عندى رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثانى صفته صار رجل مع صفته صفة للاول
كما مرّ فى باب التمييز فى نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثانى بدلا من الاول كما قيل فى قوله تع بالناصية ناصية
كاذبة خاطئة الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسى الوصف بالمقادير نحو عندى رجال
ثلثة قال لم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة ويقول عندى برّ قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع
وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعى على ضربين اما شايع كثير وهو
الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل
رضى اى مرضى قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث
على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه واما غير شايع وهو ضروب احدها جنس مشهود
بمعنى من المعانى يوصف به جنس آخر كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو يتقدر بمثل اى مثل اسد ويقوى تاويله
قولهم مررت برجل اسد شدة اى يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور

كما في قولك الكوز مملوٌ ماءً على ما ذكرنا في الحال في قولهم مررت بزهير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتأويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة اى مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور وقال غير المبرد بل يتأول الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اى جرئ وبرجل حمار اى بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التأويل قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات العيون وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا ستورها اى سودا اعاليها وكثيفا ستورها وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اى كامل في الرجولية ورأيت اسدا اسدا اى كاملا وثالثها جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا الخاتم حديد قال سيبويه يستنكر نحو خاتم طين وصفة خزّ وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت مررت برجل بسرج خزّ صفته وبصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بدابة اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر ولا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كله قلت وما ذكره حلاوة النظم لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجوهر على المعنى بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اى كائن من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اى كائنين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى بسرج خزّ صفته اى بسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اى مشرقة وان لم يكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشائع قولهم مررت برجل ابى عشرة واخ لك واب لك قوله ويوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجئ في باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فنقض قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز وصف النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما يقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فللجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا يقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفى في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشارة الى ان الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما عند المخاطب لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن اعنى كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة بل يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءني زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجئ بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من انتسابهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدأ معرفا للمبتدأ ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر في بابه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كان صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف بلام لا يشار بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه لفظي على ما يجئ في باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما جوزهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف

لفظا لا معنى تحته فلا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال
اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيهك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيهك ولا
يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام
في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف تقديرا وانما تقدر اللام في الاسم نحو خير منك ومثلك او في المضارع للاسم نحو
يقول ونحوه وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لا صفة قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل
به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة
والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمرو ولم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو
في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدا وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة
كقوله جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله
اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله قوله ويوصف بحال الموصوف وحال
متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي الباقي كالفعل قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي يجعل
حال الموصوف اي هيئته وصفا له وهو الكثير كما في رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك
الشيء لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصري حماره في حصول الفائدة بذلك وهذا السببي ان كان منونا فهو يجري على الاول
رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسماء الفاعل
والمفعول الناصبين للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا
يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها
وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم المضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لان اضافته
الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل
ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي ان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم
الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب
عمرو غلامه امس وبزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرف بالاضافة لانه مضاف
الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا
نحو برجل ضارب غلامه زيد الآن او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا مرئيا كالضارب والقاتل او غير علاج كالعالم
والعارف والمخالط والملازم وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن
نكرة سواء كان علاجا اولا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه داء والزمه سيبويه تجويز نصبه على الحال مع
كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب
على الحال واما نصبه في نحو بزيد المخالطه داء فربما لا يلزمه لا ارتكابا انه ليس بمضاف الى الضمير وكلامنا في المضاف بل يقول
الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا
كان اولا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو وسيبويه يوافقه في جواز
النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة ونظرن من خلل الستور باعين
مرضى مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال
والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره حين العراقيب العصا وتركنه بنفس عال مخالطه الهم برفع مخالطه وليونس
ان يحمل رفعه على الابتداء وقال عيسى بن عمر ان كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج
فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه ينازعهما ايضا في الوجوب لا
في الجواز والزمهما سيبويه ما لا محيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند
النحاة والمنون سببيا كان او غيره يجوز جريه على الاول علاجا كان اولا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون
المضاف المنون تقديرا ولا سبب في الاضافة عارض لايجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا
اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه
رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمه بمنزلة ما لم يؤخذ من الفعل كما يجعل صاحب كذا فعلى هذا

يقول

يقول في المثنى والمجموع برجل ملازمه الزيدان وملازموه بنو فلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة والاسم المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله ومما جاء من
ذلك سماعا على قبح سواء نحو برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه اي مستو والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء
فعلى هذا يقبح كون أانذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تع ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اي تام فيطلب فاعلا
واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو بين اثنين فصاعدا ومن السماعي القبيح قولك برجل حسبك فضله و
برجل رجل ابوه اي كامل وكذا المقادير نحو مررت برجل عشرة غلمانه وبجبة ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء
نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعاني نحو برجل اسد غلامه اي جرئ وكذا
قولك برجل مثلك ابوه وبرجل ابي عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التي يقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها
قوله فالاول يتبعه اي الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في اربعة اشياء من جملة العشرة الاشياء المذكورة
احد تلك الاربعة واحد من الثلثة التي هي الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج
فلان البرمة مجتمعة من الاعشار والاكسار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة
مركبة من اشياء كل واحد منها جاز وصفه بها وجراهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تع نسقيكم
مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء قميص شراذم ونحم خراذيل وثانيها واحد من
التعريف والتنكير وجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح اوذم استشهادا بقوله تع ويل لكل همزة
لمزة الذي جمع مالا وعدده على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجيء في موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة
الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدأ محذوف وثالثها
واحد من التذكير والتأنيث ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر وانما يتبعه في هذه
العشرة لكونه اياه في المعنى قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين
من جملة الخمسة الاول اعني واحد من ثلثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير قوله وفي البواقي كالفعل
اي هذا السببي في الخمسة البواقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل اي ينظر الى فاعله فان كان
الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببي كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببي كما يطابق
الفعل فاعله في التذكير والتأنيث او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقي التأنيث وحقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظر
حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي منظورا الى فاعله وكاينا كالفعل لان
فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر
العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين
وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب
وتضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه اي ومن جهة
ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن
يقعد غلمانه وضعف جائني رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل
المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجيء في آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه
لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف
والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم
ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل
له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم
المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع
فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو
عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف
مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه قوله والمضمر
لا يوصف اقول اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منها اعرف المعارف

والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم
يستعمل فيه لانا نمنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار
بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما لحمله على المتكلم والمخاطب لانه
من جنسهما واما انه لا يوصف فلما يجئ من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من
المضمر ولا مساوى له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه
مفسره فلو رجع الى دال على معنى كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وما
هو واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تع لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملونه
مثله على البدل ولم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه يلبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شئ
اخص من المضمر ولا مساوله قوله والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله
اقول ينبغي اولا ان نعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما
يطلق عليه لفظ الصفة او مساو له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانك تقول جاءني الرجل
العاقل وهذا الرجل ولقيت الشئ العجيب واما في النكرات فانك تقول رأيت شيئا ابيض وهذا ذات قديم او واجب
الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما
يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون للموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولهم
الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارئ على
مدلولهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصلح ان يشار به بوضع
واحد الى اي مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام كما يجئ فعلى هذا يختص قولهم الموصوف
اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى يبنى عليه الامر في قولهم
الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم الاشارة
ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ
يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم واعرف اخص من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة
عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعيينها الى
المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء
الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص
واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف
بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل
بمعنى النكرة نحو قوله تع لئن اكله الذئب كما يجئ في باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد
الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان
تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر
فعنده نحو الظريف في قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب
الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول
واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركه فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يجئ في باب المعارف
وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة
لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي
لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره
ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه اقول المشهور الذي عليه الجمهور
فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص في مذهبه تابعا لغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة
فاسم الاشارة في قولك زيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت
اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدئ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت
والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبيناه على مذهب سيبويه في ترتيب

المعارف

المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات
المعينة لا لمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر و
اشقر وانما سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذى والتى واللاتى وبابها لمشابهته
لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلثة فصاعدا بخلاف من وما واما اى الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط
والاستفهام ووقوعه موصولا قليل فرعى ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما في قوله قولا
لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض لمشابهته لذى الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال
واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بل قال الزجاج ان المومنون صفة لمن آمن كما يجئ والظاهر
انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذى اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذى اللام
ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذ اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف
الا بذى اللام والموصول لما يجئ وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه
الثلثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع
المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه تعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك
فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام
وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من
المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى العلم والى كل من [واحد] المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من
المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذى اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا
المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذى عليه الجمهور ولك بعد ان عرفت مذهب غيره
ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل
لا وصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف
بالموصول ايضا كقوله لهذا المرء ذو جاء ساعيا وانما التزم وصف باب هذا بذى اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت
بهذا الابيض وحسن بهذا العالم كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص او مساو وان يوصف
اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد الثلثة وهذا لا يوصف الا بذى اللام والموصول نحو
لهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اى اسم الاشارة مبهم
الذات وانما يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه
بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف
بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذى اللام لا بالشئ الذى يكتسب التعريف من
معرفة غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار واقتصر على ذى اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع
صلته بمعنى ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذى يقع صفة ذو اللام وان كانت زائدة الا
ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذى اللام في باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك ان
بعضهم يقول ان ذى اللام عطف بيان لا نعت لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اى من جهة ان المراد من وصف
المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لا يخص نوعا دون نوع آخر كالانسان
والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم
ولا بأس ان نذكر بعض ما اغفله المص من احكام النعت وهى اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوف
اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الآخر فان اتفقا تعريفا
وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاءنى زيد الظريف وعمرو
الظريف والثانى نحو جاءنى زيد وعمرو الظريفان ورأيت رجلا وامرأة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت
المذكر على المؤنث كما رأيت والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا في خبر المبتدأ و
الحال ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبولون وجاءنى زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم
يمكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا راتعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت
تعريفا وتنكيرا فاما ان يفرد كل واحد منهما بنعت او يجمعهما في نعت مقطوع نحو جاءنى رجل وزيد الظريفين وان

قوله الفرائض جمع الفريضة ... الحد
قال الكوفيون ... قوله ... عطف البيان عقيل
قال النحى ... ينعت بالمضاف ... وقال ... غفلة ... من كان رجلا ... الرجل

وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف
او تجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا ولا يكون اسم واحد مفعولا اول وثانيا فان كان العامل
واحدا ومعمولا مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان تفرد كل منهما بوصف او تجمعهما
في نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو لقي زيد الظريف عمروا الظريف و
يجوز جمعهما نحو لقي زيد عمروا الظريف الظريف نعت الثاني بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من
الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا الحكم
عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد وعمروا واجازه هشام وثعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل
واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع اليه
نحو ضارب زيد عمروا الظريفان وثعلب يسوي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا
فاما ان يكون العمل واحدا اولى وفي الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو
الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين
او مبتدائين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان مشتركين في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين
او خبرين او مبتداءين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان
وضربت زيدا واكرمت بكرا الطويلين وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان
سواء كان الظريفان صفة للمبتداءين او للخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين يابون جواز ذلك الا اذا اتفق
العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذلك امرأة منطلقان
لاختلاف اسمي الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبريهما كفاعلي الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما
على الآخر ولم تشترك المعمولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوي
ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوي ولابنين معا بل يقول كراما على القطع وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوي
ابنيك العقلاء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا لا تقول هذا رجل وفي الدار آخر كريمان لان المعمولين
لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والآخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل يقطع لاختلاف
المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت
والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت
زيدا وان عمروا قائم ونحو هذا غلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين
وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف
عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمروا مهانان معا واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله
وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثني الا من اثبته وعلمته ولا يجوز ان يخلط من تعلم بمن لا تعلم
فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيهما تفريق الصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات
فاما ان يجيء بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
او مبتدأ محذوف الخبر تقول مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم
كاتب وبعضهم بزاز او هم شاعر وكاتب وبزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فقطع
الوصف الى الرفع اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال
ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا الى الرفع
في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله ولا تجعلي ضيفي ضيف مقرب واخر معزول عن البيت جانب اي منهما ضيف
مقرب ومنهما آخر معزول وقوله فاصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف اي منهم طليق
وقوله مزعف اي زعفه الموت اي قاربه وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلثة
رجال كاتب وشاعر فلا يجاز بعضهم وصفا لبعض دون البعض محتجا بقوله كان حمولهم لما استقلت ثلثة اكلب
يتطاردان واما اذا كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل كاتب شاعر بزاز فالاولى الاتباع و
يجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا
اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشيء عما هو

متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقع التاكيد في نحو جاءني القوم اجمعون

اكتعون والشرط الآخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج

الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف

يستلزم وصفا آخر فلك ان تقطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم في الاغلب مستلزم للتبجيل

ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تع وامرأته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاج

في القطع تكرر النعت والآية رد عليه فنقول ان كانت النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة

لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته ليتبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت

الثاني ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى النعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة ولا

عرف مجيء النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص

في القطع اعني الواو وقال ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع

الواو كقول الخرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبين معاقد الازر والواو في النعت

المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تع ويل لكل همزة لمزة الذي

جمع مالا وعدده واذا كثرت نعوت شيء معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع

بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق

وبعمرو المسكين وقد يكون تشنيعا نحو زيد الغاصب حقي وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات

ويونس اوجب الاتباع في الترخيم اما على النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رأسه البائس ومررت به المسكين

والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك

بزيد البزاز وصاحب الثياب الا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع فصدت المعاني المذكورة اولى وسواء كان

المعطوف عليه نعتا اولا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد

وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو واذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في

ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع

انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اي في جميع الاوصاف مع

تفرق الموصوفات ولا وراء بعدها حذف الموصوف اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تع و

عندهم قاصرات الطرف عين فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم

مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار والمجرور لكونهما مقدرين

بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي قال تع و

منهم دون ذلك وقال وما منا الا له مقام معلوم اي ما من ملك منا الا ملك له مقام معلوم وقال الشاعر وما

الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش اكدح اي منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهم مات الا رأيته

في حال كذا وقال فظلتهما شتى كالماء منهما واخرى على لوح احر من الجمر وقال لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها

في حسب وميسم فان لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه الا في الشعر قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة

تعرفوني وقال ما لك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كانت بكفي كان من ارمى البشر وقال كانك من

جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن وانما كثر بالشروط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون

كانه مذكور ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل

قال والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تع وغرابيب سود لان حق غرابيب

ان تتبع اسود لكونه تاكيدا له نحو احمر قاني وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة والنية التاخير كما تقول

في ان رجلا ضرب لك في الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد واخر احد الباقيين

في الاغلب كقوله تع وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله وهذا كتاب

انزلناه مبارك وقوله فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته ربما نوبت

الشمس ولم تذكر للعلم بها قال الا ايها الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم واذا ولي

النعت لا واما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قال تع لا فارض ولا بكر ويقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد

يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذ المراد باللبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف
والمضاف اليه فيجعل ما هو نعت للاول معنى نعتا للثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى ما ينبغي
ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضب خرب وهذا حب رماني والذي هو لك الجحر والحب لا الضب والرمان والخليل
يشترط في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا فلا يجيز الا هذان جحرا ضب
خربان ولا يجيز جحر ضبين خلافا لسيبويه واستشهد سيبويه بقوله وإياكم وحية بطن وادٍ هموز الناب ليس لكم بسي بجر هموز
وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب
لكونه مرفوعا بقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز الناب هموز نابه حية ثم حذف المضاف اي حية فبقي
هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع
متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي نحو قام زيد وعمرو وقوله مقصود بالنسبة يخرج
الوصف وعطف البيان والتأكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع
بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين
والبيان فرعه وكذا انما يجيء بالتأكيد اما لبيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غيره واما لبيان
ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص ويعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما او نسبة الاسم
اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه
وسنذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن واما واو لان المقصود بالنسبة
معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه قوله يتوسط بينه الخ ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق
ذكره بعد تمام حده قال ولم استغن في الحد بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان
الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله يا لهف زيابة للحارث
الصابح فالغانم فالآيب فيجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في
صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاق اسم العطف عليها مجاز قوله واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اكد بمنفصل
مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل
مررت بك وبزيد انما اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز
انفصاله كما جاز في الظاهر وفي الضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه
بلا تأكيد لكان كما لو عطف على بعض حروف كلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث
الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير
منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء
معنى ويجوز تأكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه
سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل الا المّت برحلي او خيالتها الكذوب او بعدها كقوله تعالى ما اشركنا
ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتأكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون
وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا وقد لا يؤكد والامران متساويان فلهذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول
الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امرأة ولتحافظوا عورة بالنصب فكيف
لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك لان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف
بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوزان يرتكب واما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور
بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما ذلك لان اتصال
المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل
من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطف
المضمر على المجرور الا اعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء
في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما
نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يجلب الا لهذا الغرض

مر انه

وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة
الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط دون البين نحو جاءني غلامك وغلام
زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة
الخافض انقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضي ان
القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن
عطفه للمضاف لفساد المعنى في نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني فيه معنى اذ يمكن ان يكون
استونف معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستيناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا
لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على
المجرور ههنا كما في مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره
اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره
بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان يجعل جره على العامل المكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فانها لا تلغى
مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها
اضطرارا كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تع تساءلون به والارحام بالجر
في قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو
الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان قبله
واتقوا الله الذي تساءلون وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما يجيء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب
الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة
الجار بعد تاكيده لضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس
بشيء لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف جاز
تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل
وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز
العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا باجنبيين
منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه
والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما لفظا فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق
فلم يكره جري ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما
كالجزء مما قبله فاما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب
غير المعطوف عليه فانكر جري ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع
فان قلت فلا اطرد الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت ولم افرد النفس والعين
بتاكيد متبوعها الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس
والعين كثيرا ما يليان العوامل ويقعان غير تاكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس
الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم يطرد الحكم في الباقي مع ان ضمائرها
بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا
لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا قتلت كلهم ولا مررت بكلكم بل قد استعمل مبتدأ لا غير الا ان
العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور ولان مرتبة التاخر عن خبر المبتدأ كما اخبرنا في اول الكتاب هذا وقد علل
المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكد الجزء بما هو كالمستقل قال
لان النفس يستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة يبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فالاولى
ما قدمناه. قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع
وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على نكرة وبالعكس وعطف

ف على المضاف

يجعل

فهلا يؤكد

الفاعل

المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر
الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد
اليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب والمجرور بكم وجب كون المعطوف
كذلك فلذا ضعف لا واهب المائة الهجان وعبدها ونقول في رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجيء في باب الضمير
وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان
المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف
عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء
المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على
هذا الاصل في لا رجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلاء التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في
نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلهذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان
ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا غلام رجل ولا زيد
عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب هو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فنقول
يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا
فقط اذ خبر المبتدأ يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا
بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصر ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله
ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او لا قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه انما وجب لقولك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا
مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه
بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو فان قلت فجوز ولا ذاهبا عمرو على عطف
الاسم والخبر على الاسم والخبر قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول
مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد عندي في
عطف المفرد على المفرد وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز مررت برجل قائم ابوه لا قاعدين و
ان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعدا ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير
وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع
الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بمعنى لا قبيح جاريته قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول
الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما
في المعطوف عليه وهو حال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف و
كلامنا في المعطوف هذا الذي قال المص والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ و
الصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى من
او غير مهلة او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزئها سواء كان مضمون
الاولى سببا للمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب اولا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء
فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد
فغربت الشمس وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان
متراخيا فتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء
زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد ثم غربت الشمس
وكذا تقول في خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا منع من جميع هذا وهذا كما تعطف على
الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة
اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا واباه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف
المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت من حيث
المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفي بالضمير في احديهما واما ان لم يكن

فيجب الرفع في ذاهب على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ولا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير ١٢ هـ

الجملة

للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم يجز الا ان تعلق المضمون
بالمضمون معنى فيقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزل انا والذي يقوم
الفهما مرو لا يتغير انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو
لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت
زيدا واباها جائز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او خلاف لا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل
مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل وليس بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما بين في حد التوابع
ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان للجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثانية
مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التأكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستئناف
امتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير قوله واذا عطفت على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين
كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا
وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف
واما عطفك لمعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا و
ظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا وبكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل
ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف
على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا
لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين وممن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار
وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله يجيز بعض الكوفيين
مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو واجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي
هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا
جوز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف
حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مررنا الى الغزو بجيش والحج بركب لا يجوز اجماعا اي الاسمين
اوليت حرف العطف اذ الآخر يبقى مفصولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا
نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان يقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع
او المنصوب فيختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وابو علي في السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا
من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا وبكر وجاءني زيد واليوم عمرو
وقد فصل الشاعر بالظرف قال أتعرف ام لا رسم دارا معطلا من العام يغشاه ومن عام اولا قطار وتارات خريق
كانها مضلة بو في رعيل فجلا فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب
وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاءني امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس
عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف
لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز
ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل
بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد والله ثم عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة ولا تقول ثم والله قعد
عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حروف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية
اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد
واظن عمرو ويشترط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفيهما ولا ام
لان ام العاطفة اي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما يجيء في حروف العطف ولنرجع
الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف و
المجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اي سيبويه

والفراء بضمار الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء
بيضاء شحمة وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اي وللذين ولعندا ابن السراج لهما في قوله تعالى واختلاف الليل والنهار
الى قوله آيات او آيات على القراءتين بان آيات اعيدت توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز
مطلقا كما هو مذهب الاخفش والمنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتأخرون فان الاعلم
الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقدم المجرور الى جانب العاطف قال لانه ليس يستوي آخر الكلام واوله
قال فاذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء آخر الكلام واوله في تقديم
الخبرين على المخبر عنهما قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا اخرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء
اول الكلام وآخره وهو لا يجيزه والمصحح بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر
المنصوب والمرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة
التي ذكرها الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب والمرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم
بل لان الذي يثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب
ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة
دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المص ما الزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة
تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الجار
كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون محكما قوله خلافا للفراء يعني ان الفراء يجيزه مطلقا وفي هذه الاحالة نظر
على ما قلنا قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله
خلافا لسيبويه اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف فمنها انه قد
يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذي اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو وزيد في الاسم
تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الآية وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا
افي الليل تصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا
ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك
كل سمكا لبنا اي او لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها
تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اي بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو
المصدق المثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي
فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو ويقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيدا اي نعم ما قام بكر لكن زيدا اي لكن قام زيد
لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في حروف العطف و
تقول لمن قال مات الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو اي بلى قام زيد بل عمرو
او نعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حرف التصديق اذا كان العاطف ام او اما وذلك لان ام المتصلة
وهي العاطفة دون المنفصلة يقتضي سبق الهمزة واما يقتضي سبق اما اخرى كما يجيء في حروف العطف وقد
يحذف المعطوف عليه بام قال الله تعالى ام من هو قانت آناء الليل ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو
ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا زيدا او فعمرا او ثم عمرا او عمرا او لا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم
المعطوف على العامل ولا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف
فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ولاستلزام كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل
في المتبوع فمن ثم لم يتقدم على معمول الذي اضمر عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون اذن متقدما على العامل
وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت انت ولم يتقدم على المعطوف عليه
اذا كانت مبتدأ مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ اولا فلا يجوزان وعمرا زيدا قائمان وما وزيد عمرو غائبين لضعف
الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا يقول اما وعمرو وزيد فمنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل
وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان وذلك لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا تقدم
الخبر نحو قائمان وزيد وعمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرار التأخر عن العاملين على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم

المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مفردنا بالا او بمعناها فلا يقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني زيد
عمرو وذلك لكون ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف
الذي هو في حيز ما بعدها ومنها ان كل ضمير يرجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا
نحو زيد وعمرو جاءاني ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو
زيد وعمرو جاءاني ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تع والذين يكنزون الذهب
والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله تع والله ورسوله احق ان يرضوه
اي ان يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الاخر ويجوز زيد وعمرو قائم على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني
وكذا يجوز زيد قائم وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا
وحده عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع
المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قائم
اي زيد قائم فعمرو قائم واما من الثاني نحو زيد قائم فعمرو اي فعمرو قائم او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان نفاد
في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك
في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى تناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما او
الاضمار والاظهار في هذا سواء نحو قاما او قام الرجلان مثلا لان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير
في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقلت لهما وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقاي واما لا ولكن
وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معها وتركها موكول الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار
عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وزيدا وعمرا رايت
وكذا تقول زيد او هند جائي ولا تقول جاءتني اذ المعنى احدهما جاءني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر نحو جاءني
اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما
وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني مع اني دعوتهما وزيدا وعمرا جاءني وقد جئتهما واكرمتهما وتقول في او التي
للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او واما عرض ثم تقول
وهما محدثان قال الله تع ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قاله بعضهم بل تقول جواب
الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى بالغنى والفقير معا واما قال تع واذا راوا تجارة
او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا
ولا يستنكر عود الضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة
فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوا غنما
او يسرحوه بها واغبرت السرح فقال مع سيان او يسرحوه والحق ويسرحوه وتقول ازيدا ضربت ام عمرا وهما مستحقان
للضرب وما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو في قد دعوتهما ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى
الفعل قال تع فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله تع صافات ويقبضن
اي يصففن ويقبضن قال بات يغشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر اي ويجور ولا يجوز مررت برجل طويل
ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تع و
الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد
زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيد ابوه
كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب
فالاولى كونها تابعة له في الاعراب نحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا
سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها
الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون الاخيرين فتقول جئتك خائفا وراجيا وهذا ابوه كريم وشريف
ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو

دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف واعلم انه يجوز الفصل بين الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي وعمرو كذلك لقيت زيدا وعمرا اي وعمرو وكذلك قال وعضُّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتًا او مجلفُ المسحت المذهب والمجلف الماخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى لم يدع الا مسحتا لم يبق من جوده الا مسحتٌ ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف واو منقطعة اي بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عض كما في قوله تع ومزقناهم كل ممزق قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم الا ان لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة قبلون حقيقة في مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما الغفلة او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب زيد ولا ينفع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تع ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في حد المص لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضره ذلك لانه في حد التاكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر المنسوب فربما ينسب الفعل الى الشيء مجازا وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما يقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا او يقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما يقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد قوله امر المتبوع اي ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة فالتكرير لفظا ومعنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وقوله في النسبة او الشمول بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شانك في العلو اعظم من ان يوصف وامره في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب الفقر والمعنى تقررا من المتبوع في باب كونه منسوبا او منسوبا اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد نحو قوله تع انما هو اله واحد فان واحد وان قرر وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في نحو قوله تع نفخة واحدة لفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لاحاد النفخة اذ لا آحاد لها وقد اورد المص الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تاكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمنا لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع امر للمتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول اللوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظة كلا موضوع للاثنينية التي هي مدلول الرجلان تضمنا وهو مع ذلك تاكيد فان قلت بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة قلت هذا وهم لان التاكيد

هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا ان المضاف اليه الذي هو مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا
انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية
والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال
جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلثة واربعة وخمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية
والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الا لفظ جميع فان الاغلب فيه كما يجئ قطعه عن
الاضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضربين فبعضها
لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءني زيد وحده اي لم يشاركه احد في المجئ وبعضها لم يجئ الا تابعا
على انه تاكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمله
العوام نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا يجئ الا تابعة مضافة في التقدير على راي
الخليل وربما نصبت جمعا وجمع حالين كجاء بنو القبيلة جمعا والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة
ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءني القوم باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها
مع الباء وبدونه نحو رايته عينه ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا
عن الاضافة حالا كقوله تع عسى الله ان ياتيني بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المجئ وان
اردت ذلك المعنى فقل ياتيني بهم معا بل معناه انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الاتيان او افترقوا كاجمعين
من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تاكيد يليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا تاكيدا
وهو اقل الثلثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التاكيد ومرة حالا وذلك من الثلاثة وما
فوقها كما مر في باب الحال نحو جاءني القوم ثلثتهم وجاؤني ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب
كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلثة فتبين بهذا انك تقول
في الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلثة واربعة فصاعدا للمعين العدد وتقول في التاكيد والحال
وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين
العدد فاذا قصدت بها الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التاكيد
او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا
انه لا فرق بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا يخرج هذه الالفاظ صفات عن حد
التاكيد الا بقوله والشمول قال المص يدخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول
اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان
مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته
عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك ممن سمي بابي حفص الا اثنان
او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا اخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود
من مثل هذه المحتملات قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ
كلها والمعنوي بالفاظ محصورة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف
صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى
باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جمعاء اجمعون جمع اعلم ان التاكيد اما لتقرير شمول
النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو
ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير اللفظ الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظين
النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسما كانت او فعلا او حرفا مفردة
كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير
المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدي معنى الجملة ويحذف معه في الغالب وهي لا ونعم
وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام
الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا ينفك عن مجرورها بعدها او باخر نوع منها كالضمائر
المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء وقوله وصاليات

كما تؤنقين والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرورهما بلى يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك و
ضربت ضربت وان كان العماد في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عمد الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها
وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا ان زيدا قائم والاحسن الفصل بينهما نحو ان
في الدار ان زيد قائم وان عمد الاول بمعمول ظاهر اختير عمد الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عمده بظاهره
ايضا وقد يجوز في تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكرير العماد وهو ان يكون منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من
باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير
المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما
المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايته اياه لكنهم
كما اجازوا تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته هو فالمرفوع المنفصل يقع
تاكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع
قبل المنصوب والمجرور ويتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب الضمائر ولولا هذا النظر
لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما في باب المثنى وجمعي التصحيح وباب
ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير
الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما
وقال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل
وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال
الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا
يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز ذلك في التاكيد لان المقصود في البدل هو الثاني
فكانه باشره الناصب فلا يجيء مرفوعا هذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكرره بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال
الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وقال في الحرف لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت على مواثقا
وعهودا او مع فصل كقوله تراكها من ابل تراكها وقال تع وهم بالآخرة هم كافرون ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين اولهما
له ذيل فتكرر المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تع لا تحسبن بالتاء الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا
بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بالتاء ايضا بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانه
اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى
اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو سر بر او لا يكون له معنى اصلا بل ضم
الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن وقسن او
يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشر اي استخرجه وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل
من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتع اي تام ومن بصع العرق اي سال ومن بتع
اي روي ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال ابن برهان ان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكانه
جعلها اما من القسم الثاني او من القسم الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن وكخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه
مبني كحيص بيص وحيث بيث كما يجيء في المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واو
لا بوص ياء واصلها حيص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تع فلا تحسبنهم بعد قوله
لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف
فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف
المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيها تنبيها على المدح او الذم او الترحم الذي
فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح
والذم والترحم فيقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما
جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء وثم فلما يجيء في حروف العطف انه قد يفيد بعضها الابدال معنى
الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض من الكل
في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى

التاكيد

التأكيد وكذا قولهم مُطِرنا سهلُنا وجبلُنا ومطرنا زرعُنا وضرعُنا والمراد بالضرع المواشي ومُطِر قومك ليلُهم ونهارُهم هذه الثلثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التأكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها على التأكيد وتجريها مجرى اجمع حال حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض والاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقولهم صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كقوله تع واختار موسى قومه اي من قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل ويقول مطرتهم السماء ظهراً او بطناً نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مُطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التأكيد قوله فالاولان يعني عينه ونفسه قوله يعمّان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغير الضمير فقط يقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجيء في باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني يعني كلا للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المؤنث تقول كلاهما وكلتاهما قوله والباقي اي كله واجمع واكتع وابصع لغير المثنى اي للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كل نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المص وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما بعده يقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحد جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز ذلك اجراء ما للواحد اعني جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع السلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجيء فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات كلهن جمع كتع وجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان يقول بالرجال كلهن جمع كتع على تأويل الجماعات مستشهدا بقول جرير ابلغن من سهلان او وادي خيم على قلاص مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اي فرقة خارجة وقوله تع والصافات صفا اي الطوائف الصافات وليس بشيء لان ذلك انما جاز في نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابتعان ابصعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بتعاوان بصعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان لافرادهم كثرة التميز في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع فيجوز اذن تأكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شرى بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب فلا يجوز اذن تأكيده بالكل فلا يقول جاءني العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا يفترق بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعض منه ولا يجيء الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبد لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لا شبهة برفع افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التأكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم لنسبة لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اي شيء هو اولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تأكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع تأكيد النكرات شيء واحد وهو جواز تأكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه السلم فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تع اذا دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر في قولك قرأت الكتاب سورة سورة وقوله تع وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة تأكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان

الثانى غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد النكرة اذا كان معلوم المقدار موقتا ودينار ودرهم ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا تشترط تطابق التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو

رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف فى امتناع تاكيده واستشهد الكوفية بجواز ذلك بقوله يا ليتنى كنت صبيا مرضعا تحملنى الذلفاء حولا اجمعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا واما قوله اولاك بنو خير وشر كليهما جميعا ومعروف الد ومنكر فيحمل كليهما على البدل عند اهل البصريين اولى لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز مجى كليهما غير تاكيد اذا كان تابعا كقوله تع اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظا احدهما تاكيدا والمعطوف فى حكم المعطوف عليه وفى قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك فى الصلة كقولك جاءنى الذى ضربت نفسه اى ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءنى قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت فى باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة وخبر المبتدا ومن الصفة اولى منه فى خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل متنافيا وقال هشام اذا عطفت على شئ لم يحتج الى تاكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو لانك ربما تجوزت فى نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت فى ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر قوله واذا اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه فى باب العطف قوله واكتع واخواه اتباع لاجمع ولا تتقدم وذكرها دونه ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوى قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه فى قوله تع كل شئ هالك الا وجهه اى ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا فان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع فى الصحيح على اخويه فلكونه اظهر فى افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اى تام وهذا المعنى خاف فيهما وان لم يقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين مفردا عن النفس والكل من دون العين واجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواه فالبصريون

على ما حكى الاندلسى عنهم انهم جعلوا انتهاها ابصع ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال وهذا يدل على قلته والبغداديون جعلوا انتهاها ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع واخواته وكذا ذكر الجزولى والزمخشرى قدم ابتع على ابصع وتبعه المص ولا ادرى ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجئ باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولاخلاف انه لا يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبدا باتهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور فى الثلثة الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جاءنى القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بصع وايضا جمع بتع وايضا جمع بصع بتع ولاخلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور وقال ابن برهان اذا قلت جاءنى القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد كلهم وكذا البواقى كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج فى قوله تع فسجد الملئكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم فى حالة واحدة وليس بشئ لانك اذا قلت جاءنى القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم فى وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهما كرها ترادف لفظين لمعنى واحد واى محذور فى ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل

تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال قوله
دونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معاً والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون
الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو جاءني زيد بل عمرو فان المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى
الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام
سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن
انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تع وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل
ايضاً قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال يا مَيَّ انْ تفقدي قوماً ولدتهم
او تخلسيهم فانّ الدهر خلّاس عمرو وعبد مناف والذي عهدت ببطن عرعر آبي الظلم عباس قالوا الفرق بينهما انّ
البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت
به فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم انّ المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر
الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال
الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم يحصل لو لم يذكر كما تذكر في كل واحد من الثلثة صوناً
لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وآله فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة
مع كونه منسوباً اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل
الكل انّ الفائدة في ذكرهما معاً احد ثلثة اشياء بالاستقراء اما ان يكون الاول اشهر والثاني متصفاً بصفة نحو بزيد رجل
صالح او كون اولهما متصفاً بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد
الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان الابهام اولاً والتفسير ثانياً وقعاً وتاثيراً ليس للاتيان بالمفسر
اولاً ونحو ذلك برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز
العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحاً
للاول وذلك اما ان يكون لشيء اسمان هو باحدهما اشهر من الآخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر فان ابن الخطاب كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا كنيته ابو حفص الا اياه
واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد اولا كما اذا
كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاءني اخوك زيد فزيد احد
افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة
ما يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الافراد فاحدهما مساو
للآخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامداً بحيث لو حذف الاول
لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامداً كقوله فلا وابيك خير منك انّي ليؤذيني
التحمحم والصهيل فهو بدل الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جاءني
زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلهذا قيل ان الثاني في نحو والعائذات
الطير بدل وفي الطير العائذات صفة بخلاف التاكيد فانه وان كان جامداً لكن كون معناه مفهوماً من المتبوع
لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلاً ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج
الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلاً لفظاً اي صالحاً لان يقوم مقام
المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثاني
نحو يا غلام بشر وبشراً معرباً بالوجهين ويا اخانا زيداً بالنصب كذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا النسق
يجوز جعله مستقلاً نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمراً
ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشراً في البدل لان العاطف كحرف النداء فالمعطوف صالح لمباشرته
والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك
المتكلم يتحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فيه قصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم
تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني
نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على
حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيداً وقد ضربت غلامه وقال سيبويه في قولهم رايت قومك اكثرهم و
صرفت وجوهها اولها انك اردت رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيداً كقوله تع

كون

في مطلقان

ويجد الهاء لكنه قلتم اجمعون وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الآخر ان البدل في حكم
تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما ذكرنا العامل فيهما ظاهر فبأي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يكرر فيه ولنا ان ندعي ان
ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا
وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب بجواز التخالف في المسمى عطف البيان ايضا هذا الذي ذكره هو الذي يقوى
عندي قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط والاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه
والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول الاول
فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في بزيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب
ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه
الآخر قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي
بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه
او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع
على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس
عند ذكر الاول متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والقولان متقاربان
سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد
حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر في انه
لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا
ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا اللعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا ان يعلم بذلك الاخدود ما استحقوا
به اللعن بخلاف ضربت زيدا عمدا فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر ولا تقول في بدل الاشتمال
نحو قتل الامير سيافه وبني الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس
مع ذكر الاول متوقعة على البيان للاجمال الذي فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل
سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلو مدلول الثاني من
ان يكون مدلول الاول اولا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول اولا والاول بدل البعض والثاني
اما ان يكون فيه الفعل المسند الى المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال
والثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بداء وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد
وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان
يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد
في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك
لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان يتعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره
لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء
وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط ببل ومعنى
بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من
الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم
موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين واذا كان نكرة
من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه في الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين
والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك برجل اخ لك برجل
اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له برجل علمه امثلة
الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك
النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل هي في بدل الكل من الكل وان رويت نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني
نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل
ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذ لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم ونحوه من الطي

لانه

لانه قدس مرتين فكأنه طوى بالتقديس وكقول الشاعر انا وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر
اي لاذي طول ولا ذي قصر وقوله فلا وابيك خير منك البيت فان لم يفد النكرة الا ما افاد الاول لم يجز لانه يكون ابهاما
بعد التفسير نحو بزيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر
بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مستانفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه
قسمة الابدال باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران بزيد
اخيك واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم اياها اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني
الزيدون اخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا
كلهم في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو فكذا هذا والمضمر من المظهر نحو
اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون
كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا ولاخ
زيدا وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمظهر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعتها اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت
يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون في مثله نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تمحل لاعادة
الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا محملين لم يقع التكلف ان كان من محله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده
وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر نحو كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمضمر من المظهر
كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا الدابة والمضمر
من المضمر كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر
من المضمر زيد كرهته الدابة وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني
لكونه كلا له ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا بد في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من
ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانما ليس بدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق
الثاني بالاول كقوله تع قتل اصحاب الاخدود النار لاشتهار قصتهم وانه ملا الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز سد اللام
مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها ومنه نحو قوله لحافي لحاف
الضيف والبرد برده قال ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل
فقد مضى في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الخ اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا
يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض اوعدني بالسجن والاداهم رجلي ورجلي شثنة المناسم
وقال في الاشتمال ذريني ان حكمك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش
لا يجيز نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد
رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله
مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب هما اعرف المعارف كان البدل انقص في التعريف
من المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين
في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحد لكان الثاني تاكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة من صفة المسكنة
والكرم ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت ما لا يفيده
المعرفة فان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله تع ليجمعنكم الى يوم القيمة
لا ريب فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون
كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تع ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا
وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو في فعل امر او نفعل في الخطاب وافعل ونفعل واذا وقع ما يوهم
ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو يعجبني جمالك ولعل ذلك لاستقباحهم ابدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا
ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما يتضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا
ليتبين انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تع عم يتساءلون عن النبا العظيم فهو متعلق بجواب الاستفهام لا
ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل
دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل

عاقلة

الغلط ولا كلام ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان المبدل منه ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخاك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم وايضا قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهق السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد ولم يقل معينان وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وكقول الشاعر ان علي الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان تاكيدا لا بدلا نحو ان تنصرني تنصرني انصرك ولا اعرف له شاهدا والذي يفصل به مذكورا ان كان وافيا بما في المذكور من الاعداد جاز في المفصل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى قد كان لكم اية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله واخرى كافرة قال الشاعر وكنت كذي رجلين رجل صحيحة واخرى رمى فيها الزمان فشلت يروى رفعا وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب الواو في غيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وابن كيسان يقدم التاكيد على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد وانما يقدم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية والاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر يفصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق للمتبوع ظ وكذلك البدل عند النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدول فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة فالاولى ان يحد بهذا الحد الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحد بدل الغلط بما حد به المص مطلق البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى انتهيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشرا قال انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جوازيا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد انكر ذلك وابن الجزو قال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير ثاني مفعول التارك ان جعلناه بمعنى التصيير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير

ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد

علمه ومن عمرو جوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شيء من

اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده وكذا كسرت من زيد يده اي كسرت عضوا منه

يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى

مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسماء والحمد

لله رب العالمين والصلوة والسلم على نبيه محمد واله تم

الجزء الاول ويتلوه الجزء الثاني على يد اقل العباد الراجي عفو

رحمة ربه يوم التناد راجي عفو ربه الواثق بالله محمد هادي

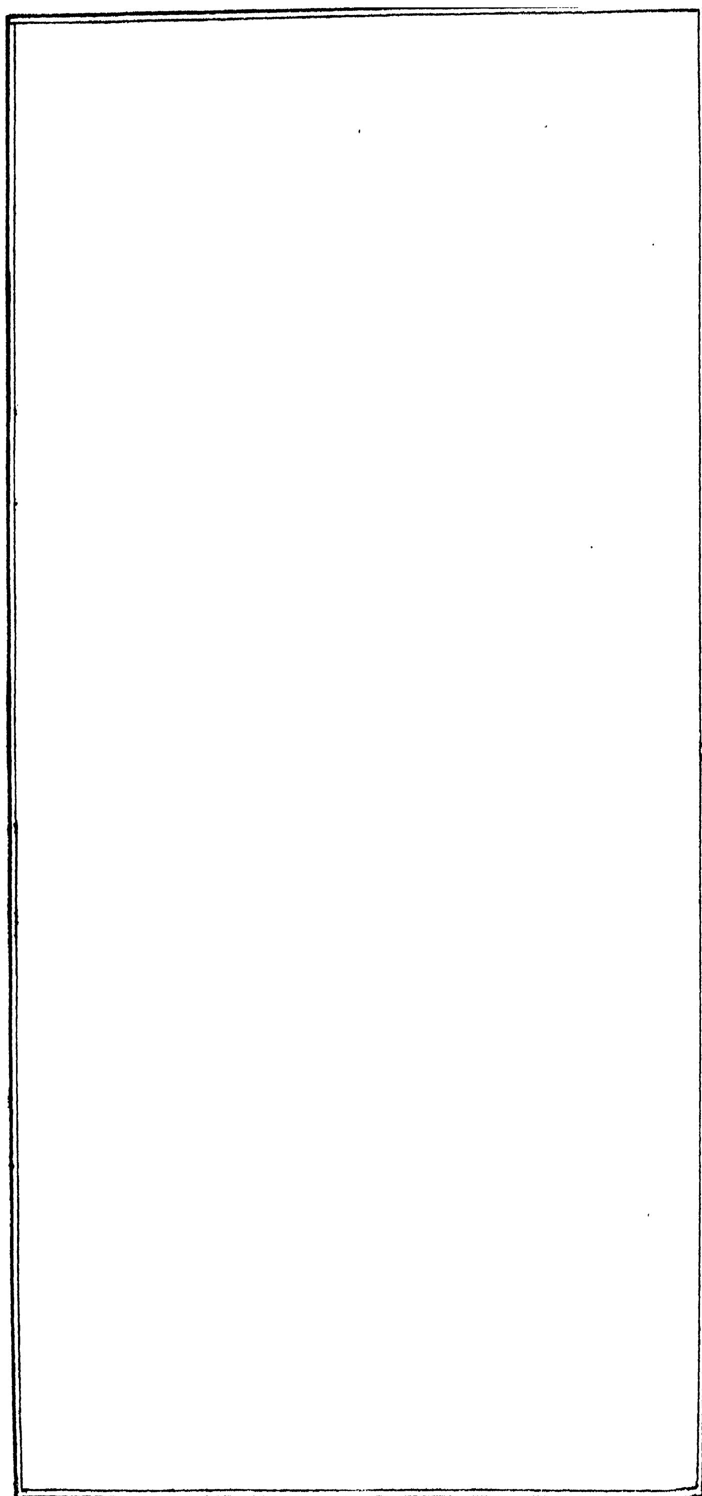
ابن بهرام الطالقاني في يوم الخميس في اليوم خامس

من شهر محرم الحرام سنة الثامنة وستين وثمانين

والف من الهجرة النبوية عليه السلم

والحمد لله رب العالمين

قوله عطف البيان





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل المبني كما مر في حد المعرب ضربان اما مبني لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلثه والف با تا ثا وزيد عمرو وبكر واما مبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف او الماضي او الامر وهي التي سماها مبني الاصل وكونه اسم فعل كما يجيء قال ولا يفسد الحد بلفظة او لانها لمجرد احد الشيئين ههنا لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية قال ولما قال في حده ما لا يختلف آخره كسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبني فلا يستقيم ان يجعل ما تعقل ماهية المبني فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف مؤدي الى الدور كما ذكر في الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفهما لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اي القاب حركات اواخره وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه محرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل انه محرك بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا يقال انا يا زيدان مبني على الضم واما القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحركات تطلق على الحروف ايضا فيقال في نحو جاءني زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب البصريين والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رايت الزيدين ان الزيدين منصوب مجاز وكذا اذا اقيم بعض الحركات مقام بعض اطلقوا الاسم المنسوب على النائب مجازا فقالوا في السموات واحمد في خلق الله السموات وباحمد ان الاول منصوب والثاني مجرور فاي المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام الحركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في لا مسلمات عند من يكسر ويقال في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المص على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان اصل الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فيطلب مع ذلك علتان اخريان احديهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقيين قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس والاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان الضمير الغائب فربما توهم انه غير الاول واما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت

بقية

بقية المضمرات نحو انا وانت ونحن وانتما وهما مجراها طردا للباب واما الشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني
الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي واما
لعدم موجب الاعراب فيهما وذلك ان المقتضي لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمر
مستغنية باختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص
قوله ما وضع لمتكلم يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب
زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب
المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا الا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قلت يا تميم كلهم
نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم
لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما
متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والآخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ
تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون
المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر
والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تع ولابويه لكل واحد منهما لانه لما ساق
الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير
كلامه رحمه الله وفيه مخالفة لطريقته المالوفة لان عادته جعل التقدير قسيم اللفظ لا قسمه كما قال في اول الكتاب في
المعربات لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال بعيد التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عداه فجعل نحو ضرب
غلامه زيد مما تقدم معنويا اولى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدير
بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير وكيف يكون التقديم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا
من حيث التقدير قيل فعد نحو اعدلوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا
في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا هو اقرب
والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في تقديم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به او المقدر وقد
قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما
لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متاخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب
المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا
سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى متقدم على المفعول
او كان من حيث المعنى متاخرا كقوله تع واذ ابتلى ابرهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متاخر عن الفاعل
واعلم انه اذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر فضربته اي
ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون
المفسر مصرحا بتقديمه بل هناك شيء غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك ضروب
مثل معنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء المقتضي لكون
المبتدا قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا وكذا
نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو هذا سراقة للقرآن
يدرسه او منفصل عنه نحو قوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله بل هو شر لهم وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفيه
جرى اليه اي الى السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله تع ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على
المورث دلالة التزامية او بعيدا كقوله تع حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس وكقوله تع انا انزلناه
في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تع شهر رمضان
الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله تع ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر
الارض وكذا الفناء مع لفظ على في قوله تع كل من عليها فان وكذا قوله تع فان كانت واحدة اي ان كانت الوارثة واحدة
لانه في بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا
ذلك الضمير فيقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير

الغايب وانما يقتضى ضمير الغايب بقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكر ولم يتقدمه مفسره بقى مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتى تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فاى شئ الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم فى ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسروه فيكون اوقع فى النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون آكد فان قلت فهذا الضمير الذى هذا حاله يبقى على وضعه معرفة ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعنى تقدم المفسر قلت عندى انه نكرة كما يجئ فى باب المعرفة وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان فى الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذى فى النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما لم يذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذى يكتسى التعريف من المضاف اليه اما الجبران فى ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء رجلا مثلا فظاهر لان الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام الضمير المتقدم فالجبران فى مثله فى غاية الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيد اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير واما فى ضمير الشأن والقصة فالجملة بعده وان لم تأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم لتفخيم الشأن بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدأ سهل الاتيان به مبهما قبل التفسير دون الاول واما تاخير المفسر فى باب التنازع نحو ضربنى وضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لان تجويز تاخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما فى نعم رجلا زيد وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما فى ضمير الشأن والثالث فى ضمير التنازع معدوم وما عنى قصد التفخيم والمجئ بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر فضعف ومن ثم حذف الكسائى الفاعل مع انه فيه محذور ايضا وما اجازه المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعنى اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف مما ارتكبه البصريون لان الاتصال الذى بين الفاعل والمفعول اذ كان العامل واحدا اكثر من الاتصال بين الذى الضمير ومفسره على ما ذكره البصريون فى باب التنازع قال المصنف اردت بالتقدم الحكمى انك قصدت الابهام للتفخيم فتعقلت المفسر فى ذهنك ولم تصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله و فان ذلك المتعقل فى حكم المفسر المتقدم ولا يستمر ما ذكره فى باب التنازع اذ لا قصد هناك الى التفخيم قوله وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل يعنى بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ما ضربت الا اياك او اتصل به نحو ما انت منطلقا عند الحجازيين وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت منطلقا فليس كالجزء مما قبله والا لم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذى قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضمائر المستترة فى نحو زيد ضرب ويضرب وهند ضربت وتضرب واضرب واضربى امرا واضرب ونضرب وتضرب فى خطاب المذكر وفى الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وانت ضارب وانتما ضاربان وانتم ضاربون وانت ضاربة وانتما ضاربتان وانتن ضاربات وانا ضارب ونحن ضاربون كلها متصل كما يجئ تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرز فى نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته هى بل البارز فى الجميع تاكيد للفاعل لا فاعل كما يجئ شرحه وهو منفصل بدليل قولهم زيد ضرب اليوم هو وعمرو واسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضاربته اليوم هى قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن والثانى انا الى هن والثالث ضربنى الى ضربهن والرابع اياى الى اياهن والخامس غلامى ولى الى غلامهن ولهن اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده اوله وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذى كالجزء الاخير لعامله يعنى يجئ العامل اولا ثم يجئ الضمير بعده على وجه لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف اليه فى الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت اليه الواضع فى الضمير وكل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون للمتكلم او مخاطب او غايب وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمتكلم او مخاطب وغايب وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صار ثمانية عشر

(فامتنع فى المضمر الذى هو اشد اتصالا بعامله من اللفظ فتدبر)

(بتاخيره مفسر عنه)

وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصار للمتكلم منه وللمخاطب ستة وللغايب ستة ووضعوا للمتكلم
منها لفظين يدلان على ستة المعانى المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث وانما شركوا فى المتكلم بين المذكر والمؤنث
مفردا كان او غيره لقلة الالتباس فى المتكلم وانما لم يجعل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة هو نا وكذا قولك نحن ولم يزيد والمثنى
الفا وللجمع واوا كما فعلوا فى مثنى المخاطب والغايب وجمعهما لان مثناهما اسم انضم اليه لفظ آخر مثله بدليل انك اذا
قيل لك فصل انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجئ وكذا فى الجمع اذا قيل فصل انتم قلت
انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد او انا وانت او
انا وهو واذا اردت المجموع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو
اتفاق الاسمين والاسماء فى اللفظ حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجرى عليه ساير التثانى والجموع فاريجعلوا
للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القراين وكثيرا ما يجئ فى غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة
الجمع نحو قوله تع فقد صغت قلوبكما وقد يقول المعظم فعلنا ونحن وايانا عدّ النفسه كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة نصوص وهو ضربت وضربتِ وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث
وهو ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب فى النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن و
المضمر هو الالف المشترك المثنيين والتاء حرف تانيث ويجب ان يكون المقدران فى ضرب وضربت متغايرين كما فى المنفصل
البارز نحو هى و هو وهذا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب
خمسة فصار المجموع تثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اول ما ابتدى بوضعه من الانواع الخمسة ضمير
المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونه اخص فنقول انما ضموا التاء فى المتكلم
لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغايب فنحو المخاطب فرقا
بين المتكلم وبينه وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر
اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث تخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف
المثنى فى تما وقبل واو الجمع فى تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته
وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف
العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو واى شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان
الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها وا القصد بوضع متصلها
التخفيف كما قلنا لم يأتوا بنونى المثنى والمجموع بعد الالف والواو وكما اتوا بهما فى هذان واللذان واللذين فوقع الواو
فى الجمع فى الآخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل جدا كما مر فى الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التى ضموها لاجله
للامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل فى الاسم
المعرب كما يجئ فى التصريف واما ان ولى ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب فى الاعرف رجوع الضم والواو ولان الضمير لاتصاله
صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ايضا ما
ذهب اليه واذا التقى ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها الى اصلها ويجوز كسرها كما يجئ وزيدت للمؤنث نون مشددة
ليكون بازاء الميم والواو فى المذكر وانما اختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة للميم والواو معا مع كون الثلثة من حروف
الزيادة واستتر ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان مفسر الغايب لفظا متقدما فى الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا
ان يكون ضماير الغيبة اخص من ضمير بهما فاسندوا الى المفردين بغاية التخفيف وهى التقدير من دون ان يتلفظ
بشئ منه واقتصروا المثنى مذكره ومؤنثه على الالف الذى هو علامة التثنية فى كل مثنى وعلى الواو فى جمع المذكر وقد
يستغنى بالضمة عن الواو فى الضرورة قال ولو ان الاطباء كان حولى وكان مع الاطباء الاساة استثقالا للواو المضموم
ما قبلها فى الآخر واقتصروا على نون واحدة فى مقابلتها الواو اذ كانت واحدة وقول النحاة ان نحو زيد ضرب الفاعل
مضمر اى ضرب هو وكذا فى هند ضربت اى ضربت هى انما اضطروا الى هذين الضميرين عند التصريح بالمقدر
فيهما لضيق العبارة عليهم لانه لم يضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل
ذلك المقدر وهذا المصرح به وكيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت
بل المفصول غير المصرح به غير المتصل فهو تحكم والى هذا انظر من قال من النحاة ان المقدر فى ضرب وضربت يلبغ

ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى ولما التاء في ضربت و
ضربنا فهي حرف للتانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كتاء التانيث كما يجيء في اخر
الكتاب نحو قاما اخواك واكلوني البراغيث ويعصرن السليط اقاربه هذا كله في الماضي اما في المضارع والامر فلم يبرز
الضمير في افعل ونفعل لاشعار حرفي المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الهمزة بالهمزة
والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغايب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغايب
لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على
ان قال الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في هذي والضمير لازم الاستتار وانما استنكر الحكم بكون ضمير
المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل
للمخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجيء في قسم الافعال ومذهب المازني ان الحروف الاربع في المضارع
والامر اعني الالف في المثنيات والواو في جمعي المذكر والياء في المخاطب والنون في جمعي المؤنث علامات كالف الصفات
وواوها في نحو ضاربان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل
او استنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون واما الضماير المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة فلم تبرزها لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها
ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على ما يجيء بعد وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة
كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات
الجامدة وجموعها لان الصفات فرع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة
الجمع فلا يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع لاجتماع الالفين والواوين فاستكن الضمير ان الالف في المثنى
والواو في المجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلابهما بالعوامل نحو لقيت ضاربين
وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جائني زيد راكبا غلامه فلم يعمل جائني في غلامه وكذا
استكن النون في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل واذا استتر في المثنى والمجموع
فالاستتار في مفرديهما اجدر فلزم الاستتار في الكل فلا ترى لفاعل ضميرا بارزا في الصفات الا في نحو ما قيل فلم لم
يجئ الضمير بعدها منفصلا كما في ما بمعنى ليس فانه لما لم يجز اتصال الضمير بها جاء بعدها منفصلا نحو ما انت كريما
على ما يجيء قلت لجري الصفات مجرى الفعل المضارع فلم ينفصل عنها كما في الفعل المضارع الا في نحو اقائم هما وما قائم
هما وما قائم انتما واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد لما سيجيء ثم لما فرغوا من وضع
المرفوع المتصل في الافعال والصفات اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل
همزتها وقد تمد همزته نحو آنا فعلت وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى
بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلهذا
يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد توقف على نونها ساكنة وقد تبين فتحتها وقفا بهاء السكت قال
حاتم هكذا فردي انه قال ان كنت ادري فعلي بدنة من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا
في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا وقد تذريت السناما وجاء
في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال ابو علي الاعرف فرقا بين الهمزة وغيرها
فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطها في الوصل
في الاغلب مع فتح النون او سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليل على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن
للمتكلم مع غيره مثل ما في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وتحريكه للساكنين وضمه اما لكونه
ضميرا مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان
انا عندهم ضميرا صالحا لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤا بالمتكلم وكان القياس ان يبينوه بالتاء المضمومة نحو انت
الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا المخاطبين بما حرفيه بعد ان كالاسمية في اللفظ و
في التصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء
المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين
وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا النصب منفصلة

فجعلوا

فجعلوا اياً عماداً لها فالضماير هي التي تلى اياً وايا عماد لها وما ارى هذا القول بعيداً من الصواب في الموضعين و
قالوا في الغايب هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين
للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع
لا يتحرك وايضاً حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها
ضميراً منفصلاً اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالها
سكنت الواو والياء نحو انهْو وبهِي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين
فخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المونث على ما ذكرنا
في المتصل سواء وهذه الضماير المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست
كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضي والمضارع فيها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا تقول ما ضرب
الا هو وما يضرب الا انا واضاربهما وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز لكون هذه الحروف
عند اتصالها بهما كبعض حروفهما فجاز تخفيفهما تشبيهاً بتخفيف نحو كبد وعضد بحذف الكسرة والضمة
مع كون الهاء في هو وهي خفيفة واستثقل الضمة والكسرة عليها وشبهوا ثم هو وثم هي بقولك فهو وفهي لكونها
حرف عطف مثلهما وقد يسكن بعد همزة الاستفهام كقوله فقلت اهي سرت ام عادني حلم ويعد كاف الجر ايضاً
وقد يحذف الواو والياء اضطراراً كقوله فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار لسعدى
اذ من هواكا ويسكنهما قيس واسد ويشددهما همدان وقال وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله
علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر
علامتها بواسطة فابتدؤا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجي بعيد فوضعوا
للمتكلم بها ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا للمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للخطاب
مثل التاء في التصرف نحو كما كم كن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بها الضمير الفا وبكاف
المونث ياء حكى سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها للكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتهوه قال ابو على قد
يلحق الياء تاء المونث مع الهاء قال رميتيه فاصدقت وما اخطات الرمية وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين
بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو من
عليكمو واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المنصوب المتصل الغايب من هذا القسم اختصروا من
ه من المرفوع المنفصل الغايب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا ياء هي الفا فصار ها لان ضمير المذكر
اذا ولى الكسر قلب واوه ياء نحو بهي لما نذكر فخافوا اشتباه المونث بالمذكر وحركة هاء المذكر ضمة الا ان يكون قبلها
ياء او كسرة فان كان احدهما قبلها فاهل الحجاز يبقون ضمتها فيقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرونها وعلتها ان الهاء
حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء
بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى ابو على ان ناسا من بكر ابن وائل يكسرونها في الواحد
والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها
نحو بهو وله وضربهو وعلاهو فبنو لدم من الضم واو ومن الكسر ياء وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل اي الواو والياء
بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وعلامه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله فبت لدى البيت
العتيق اريغه ومطواى مشتاقان له ارقان وغيرهم يجوزونهما اى اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر لا اختيارا
وان وليت هاء المذكر ساكنا حرف لين كان الساكن كعليه وعيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اعنى ترك الوصل لان الهاء
حرف خفي كما قلنا فكانه التقى ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهي ومنهو ونحوهما فعلى هذا يجي في هاء المذكر الذى
بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات والكسر اكثر واشهر الاولى كسر الهاء من غير
وصل بياء وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسرة لان في الاول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بياء
نحو بهي وعليهي وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه الرابعة ضم الهاء
مع الواو نحو عليهو وبهو ويجي فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة وهي اشمام كسر الهاء شيئا من الضمة بلا
وصل وان حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه ونصله او وقفا نحو فالقه واغزه جاز اشباع حركة الهاء
اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان الهاء

اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة
فهي مضمومة لا غير نحو لهما وغلامهم وان كان الفا او واوا ساكنا صحيحا فكذلك الا ما حكى ابو علي من نحو منهما ومنهم و
اضربهما واضربهم على ما مضى للاتباع وعد الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فمن قال في الواحد بهو
وعليهو وهم اهل الحجاز قال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان غلامهما وغلامهم وغلامهن وبغلامهما
وبغلامهم وبغلامهن وحمزة يخص بالضم في جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم واليهم ولديهم قيل ذلك لكون الياء فيها
بدلا من الالف فاعطى الياء حكم اصلها وقد جاء علاه والاه ولداه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرء
في الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليه عليهما عليهن ولم يقرء ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء
في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو
من ان يوقف عليها او لا فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضماير تحذف صلاتها
في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف في نحو ضربتهما وبهما وان لم يوقف عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك او
ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الهاء لا لالتقاء الساكنين اليس نحو من دونهم امراتين وعليهم الذلة
على قراءة ابي عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب
عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب عليهمو كقراءة ابن كثير واشباع الكسر فيه في مثله اقيس
للاتباع فصار الميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اي تركنا الوصل
وثلث قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع الكسر وان كان الميم بعد الهاء المضمومة على ما هو مذهب اهل الحجاز
في بهم وعليهم وعلى ما هو المتفق عليه في نحو لهم وغلامهم ونفاهم وكذا منهم على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلامكم
فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر لا للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين
وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي وثلث قبل المتحرك الاولى الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو الثالثة
وهي تختص بهم قبل هائها كسرة او ياء كسر الميم ووصلها بياء نحو عليهمي وبهمي فكسر الميم لمجانسة الياء او الكسرة قبل الهاء
وقلب الواو ياء لاجل كسر الميم ومنع هذا الوجه ابو علي ايضا ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب
المنفصل فجاءوا بايا متلوا بصيغة ضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني
وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة
والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انت وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضى
وقال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها لقولهم فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضماير لا
تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك
واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره كافا وهاء وقال بعض الكوفيين
وابن كيسان من البصريين ان الضماير هي اللواحق بايا وايا دعامة لها تصيرها بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد
من الصواب كما قدمنا في انت وقد يفتح همزة ايا وقد يبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب
لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا على ما مضى فضمير
المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل قوله فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع للمتكلم مطلقا
والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا اقول اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما
مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل
وخاصة الضمير ولا سيما المتصل منه كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما
ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل
في غائب الماضي وغائبته وفي المضارع في افعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغائبة وافعل وفي جميع الصفات
واسماء الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل مخاطبا
وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك تاكيد للمستتر
لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل ولا تفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائب يظهر الفاعل
المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة
نحو اقائم الزيدان وما قائم هما وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم

الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هما ولا يسوغ المنفصل الا

لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او يكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع

او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد وما انت قائما

هند زيد ضاربته هي اعلم ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار

لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا

اقول الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كما تر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر

مواقعهما فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما تر كالجزء الاخير من

الكلمة التي يليها وكون الشيء كالجزء الكلمة انما يتم اذا كانت مقتضية له بالاصالة ومن حيث الذات والفعل مقتض

للمرفوع كذلك ومن ثم لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه واما سائر ما يرتفع فهو اما

ابتدا عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة واما

مبتدأ وخبر على ما اخترنا في اول الكتاب والمبتدأ اسم وليس الاسم في اقتضائه المرفوع كالفعل لان كل فعل رافع بخلاف

الاسم والخبر اما اسم او جملة وليس الاسم المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما ما الحجازية وليست ايضا كالفعل في

طلب المرفوع لانه حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثم كان النصب في ما زيدا ضربته اولى من الرفع ولضعفها

في العمل لم يعملها غير اهل الحجاز وايضا عملها للرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا

يجوز اتصاله بها لما عرفت نحو ان زيدا انت فلم يكن المضمر المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم

المفعول او الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل او الظرف والجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على

الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجيء وكذا يقول الفعل هو المقتضي

للمنصوب بالاصالة وسائر ما ينصب الضمائر وهو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول

والمصدر واسم الفعل انما ينصب لمشابهته الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل

او الاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل

به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجيء فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع

والمنصوب ما ان يعمل فيهما الفعل او غيره ففي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على

عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد والثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت

ونحو اياه لمن قال من اضرب وقدمر في باب التحذير ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم

الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف والمؤخر لان الضمير المتصل انما يكون

كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل كان اما مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير منه الثالث اذا

فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك

الجنة ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظ اخيك ولقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جائني زيد وانت ولا

يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت

جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله كانا يوم قرى انما نقتل ايانا ومنها

ان يلي اما نحو جائني اما انت او زيد ورايت اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني

مفعولي علمت واعطيت ويورث اتصال الضمير الثاني التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت

زيدا اباك واعطيت زيدا عمرا ولا يجوز ان يقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيد لانه يلتبس المفعول الثاني

بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني

في اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر

على الاتصال بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطئة لان اللبس في المفعولين الذين

يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك الذي

علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم وذلك للتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني

اذ العامل فيه في الاصل ما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجيء وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان

يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدأ او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما لما

مرّ وكذا إذا ارتفع باسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة أو اسم الفعل أو الظرف أو الجار والمجرور فإن انفصل عن عامله لغرض لا
يتم إلا بالفصل كما ذكرنا في الفعل وجب كونه منفصلا نحو زيد قائم أخوه وأنت وضارب إما هو وإما أخوك وهيهات زيد
وأنت ومررت برجل في الدار أخوه وأنت ومثله الضمير البارز بعد الصفة إذا جرت على غير من هي له فإنه تأكيد للضمير
المستكن فيها لا فاعلها كما في اسكن أنت وزوجك الجنة وذلك لأنك تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن
والزيدان الهندان ضارباهما هما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل قاعد وقد غلمانه وقال الزمخشري لا احتاجه بل يقول
ضاربهم نحن وضاربهما هما فإن ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وهكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف
إذا كانا مع المرفوع جملتين وذلك إذا اعتمد على همزة الاستفهام أو حرف النفي نحو أقائم أنتما وما أقادم هما وأفي الدار
أنتما عندي وعلي وذلك لأنه يعرض لهما إذن كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتني بالمرفوع لكونه أحد جزئي الجملة فأظهر
إذن إلى اللفظ فرقا بينه كأنه أحد جزئي الجملة وبينه إذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فإن الضمير فيه أحد جزئي
الجملة أبدا فلم يحتج إلى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجيء فإن لم ينفصل الضمير عن عامله
ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم الفعل والظرف وأخيه سادة مسد الأفعال من غير حاجة إلى ضميمة كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل إلى
أن لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الأشياء إلا مستكنا لكونها أضعف من الفعل في اتصال المرفوع إذ هي فروع عليه
في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كالجزء من أجزائها في الظاهر كما جعل في الأصل الذي هو الفعل كذلك وأما الضمير
المرفوع بالمصدر فلا يكون إلا منفصلا وإن وليه بلا فصل لأنه لا يقدر بالفعل إلا مع ضميمة أن تقول أعجبني ضرب
أنت زيدا إذا لم تضف والإضافة أكثر لأن الكلام بها أخف أعجبني ضربك زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير
الفعل وإذا كان الضمير المنصوب مع غيره فإن كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كما الحجازية
نحو ما زيد إياك أو فصل بينهما لغرض لا يتم إلا بالفصل كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما أنا ضارب إلا إياك وأنا ضارب
إما إياك وإما زيدا وأنا ضاربك إياك وجب انفصال الضمير كما رأيت وإن لم تكن كذلك فلا يخلو أن يكون الناصب حرفا
أو اسم فعل أو مصدرا أو صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو أنك قائم وليتك قاعد وأنك في الدار ولا يقول
إن في الدار إياك وذلك لأن الحرف غير مستقل فالاتصال به نحو هو واجب مع الإمكان وكذا يجب الاتصال باسم الفعل
لأنه وإن كان في الأصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج إلى المنصوب إلا أنه لما صار معناه معنى الفعل سواء
كان كالفعل في وجوب الاتصال به قال تراكها من إبل تراكها وتقول رويده وحيهله وحكى يونس عليكني وإنما وجب
الاتصال في القسمين لما ذكرنا أن المنفصل لا يجيء إلا عند تعذر المتصل وجاز فيما اتصل بالكاف من ذلك نحو رويدك
وعليك الانفصال نحو رويدك إياه وعليك إياه تشبيها بنحو أعطاك إياه كما يجيء وإن لم يكن الكاف ذلك الكاف
وأما المصدر فإن كان منونا لم يتصل المنصوب به مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل
الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر للفعل فيجب أن يقول عجبني ضرب إياك إن لم تضف والإضافة
أكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الأخفش في نحو ضاربك وضاربوك أن يكون حذف التنوين في نحو ضربك أيضا
للمعاقبة لا للإضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الإضافة وإن كان المصدر ذا لام فالأشهر انفصال الضمير بعده
نحو عجبني الضرب إياك لمعاقبة الألف واللام للتنوين في تمام الكلمة به وجوز الأخفش الضربك والضمير منصوب وأما
أسماء الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا أو لا خلاف كما مضى في باب الإضافة وانفصاله
بهما أولى من انفصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل أكثر من مشابهة المصدر له تقول ضاربك وضارب إياك و
الضاربك والضارب إياك ومعطاك ومعطي إياك والمعطاك والمعطي إياك وأما الظرف والجار والمجرور فلكونهما قائمين
مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما ضمير منصوب بهما ولنعد إلى شرح ما يحتاج إلى الشرح من كلام المص قوله أو بالفصل
لغرض احتراز عن نحو ضرب زيدا إياك فإنه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لأن الفصل لا غرض فيه إذ قولك ضربك
زيد بمعناه فإن قلت أليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا أن ذكر المفعول ليس بأهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل
أفاد أن ذكر المفعول أهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بلى قيل إن
تقديم المفعول على الفعل أهم والأولى أن يقال إنه يفيد القصر كقوله تعالى بل الله فاعبد أي لا تعبد إلا الله وكذا تقول
في المفعول المطلق ضربته زيدا أي ضربت زيدا ضربا ولا يقول ضربت زيدا إياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيت زيدا ولا
يقول لقيت زيدا إياه وأما نحو قوله ضمنت إياهم الأرض فضرورة قوله أو بكونه مسندا إليه صفة جرت على غير من

هي له قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة بل هو تاكيد للمسند اليه ثم يقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت هند برجل ضاربته هي او حالا نحو قولك جئتماني وجائني زيد ضاربه انتما او صلة نحو الضاربه انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو ويقول اذا اختلف ما جرى عليه محتمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد وفرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه اي التانيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فلو لم تات بالضمير في ضاربها ايضا علم ان الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد او فرعيه او في التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او يضربه هو والزيدان العمران ضاربا هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث و الجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضاربانا او يضربانا وهند انا ضربتني او تضربني الا في غايبة المضارع مع المخاطب وفي غايبته مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا و يرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور و يرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربا هما نحن والزيدون نحن ضاربوناهم وكقول المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في صور الصفة الثلث اعني اذا كان لبس و يرتفع بالضمير واذا كان لم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال

وَاِنَّ امْرَأً اَسْرٰى اِلَيْكِ وَدُونَهُ مِنَ الْاَرْضِ مَوْمَاةٌ وَبَيْدَاءُ سَمْلَقُ لَمَحْقُوقَةٌ اَنْ تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ وَاَنْ تَعْلَمِي اَنَّ الْمُعَانَ مُوَفَّقُ

وكذا اذا لم يرتفع بالضمير ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره البتة او لم يلبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها وانتما الهندان تضربانهما و هند انت تضربك والهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرى عليه ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس ففي قولك انا زيد ضاربه بالهاء يعرف ان ضاربا مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلم لم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير قلت لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس و كان مما يجوز حذفه فيخيف الالتباس على تقدير حذفه اتي بضمير لا يجوز حذفه لمجرد اللبس قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتك وضربيك والا فهو منفصل مثل اعطيته اياك واياه اذا ولي ضميران عاملا خاليا من موانع اتصال الضمير المذكور فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلا في الاتصال وكائنا كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة فان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله نحو اسكن انت ودابتلنا اياك لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما ذكرنا ان المتصل المرفوع توغل في الاتصال وصار كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني ولا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب انما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان ولي العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاكه زيد او جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا فالاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاناه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلتنكه وخلتك اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول من باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في ما لم يسم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول خلت بعد راجعه المبتدا والخبر الذين حقهما الانفصال فان وجب اتصال اولهما لقربه من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحويين تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهاني قال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا

الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة وانما لم يجئ في الثاني الاتصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول
لكونه اعرف فيأنف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذي جوز ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد كون الاول
متصلا واما الثالث اعني المساوي للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاهوها واعطاهاه قال سيبويه جاز
الاتصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني
ويستحسنه قياسا على الغائبين ومنعه سيبويه والزم النحويين القائلين بجواز اعطاهوك واعطاهاك ان يجوزوا اعطيتنيني
اذا منحته نفسه هذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا اولى لانه يأنف الثاني من ان يتعلق
بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وانما جاز ذلك في الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما رجع اليه الآخر بخلاف
المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى وانما لم يجز في التابع نحو ضربتموه كما جاء اعطاهوه لان
طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان حذفه للمفعول اشد كان
اتصاله اليق من اتصال التاكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كان بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل
ولا يكون الا مستترا كما في نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل انه يجوز اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو زيد ضارب اياك و
ان كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا فكما اذا كان بعد الفعل وكلاهما منصوب اي ننظر الى الثاني هل هو انقص
تعريفا او ازيد او مساو ونقول في الانقص ضربكها اياها قال فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشئ يستطاع وكذا
اسم الفاعل نحو معطيكها ويجوز منعك اياها ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما ولي
الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لان
الفعل يطلبه بنفسه وهما يطلبانه بالمشابهة ومن ثم لم يجز ههنا ضربهوك وضربهوه من جوز هناك اعطاهوك واعطاهاه
كذا يشذ الاتصال في الثاني فيهما اذا كان ازيد ومساويا نحو ضربهوك وضربهوه قال وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة
لضغمهماها يقرع العظم نابها وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او
مساويا او انقص اذ البارز المتصل المرفوع لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربه اياه وضربك انا وضربي انت ولا يكون احد
منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير
الذي يلي المجرور قوله وليس احدهما مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب تقدمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول
اعرف او لا قوله فان كان احدهما اعرف انما ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يتقدم ولم يكن احدهما مرفوعا وجب
ايضا انفصال الثاني نحو اعطاك اياك وضربي اياي قوله وقدمته اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف ولم يتقدم
وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا
وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان لك الخيار في الثاني وعلل جميع ذلك مفهوم مما قدمنا قوله والا
فهو منفصل اي ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك وان كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاك اياي واعطاه اياك
فالثاني منفصل كما رأيت قوله والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الى آخرها وجاء لولاك وعساك الى آخرهما
انما كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله اذ الفاعل في
الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجئ في الافعال الناقصة قال عمر بن ابي ربيعة
لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا ليس اياي
واياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسني وكانني قال عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام
ليسي وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود فالا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه
بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته قوله والاكثر لولا انت الى آخرها يعني ان الاولى
ان يجئ بعد لولا وعسى ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدأ او فاعل فعل محذوف ومرتفع بلولا على ما مر في
باب المبتدأ فيجب على الاوجه الثلثة الانفصال وقد يجئ بعدهما الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه
منعه وقال هو خطاء والضمير وروده وان كان قليلا كقوله لولاك هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى
باجرامه من قلة النيق منهوى والضمير عند سيبويه مجرور ولولا حرف جر ههنا خاصة قال ويصح ان يكون لبعض الكلمات
مع بعضها حال يعني لا ينكر ان يصير لولا الداخلة على الضمير حرف جر مع انها مع غيره غير عاملة بل حرف يبتدأ بعدها
ومثل ذلك بلدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليها غدوة فانها تنصبها كما يجئ في قوله نظر وذلك ان
الجار اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك درهم فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره وقال

التسهيل في الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون اذا كان الجار زائدا واما اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتداء وعند الاخفش والفراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في قولهم ما انا كانت وانما رجح مذهب سيبويه بان التغير عنده تغير واحد وهو تغير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغير اثنا عشر ضميرا ورجح مذهب الاخفش بان تغير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل وكذلك الاولى ان يجي بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا الى عسين لانه فعل وما بعده فاعل وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وفيه ثلاثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق يقول عساك ان تفعل كذا تحمله على لعل في اسمه فتنصبه به ويبقى خبره مقترنا بان كما كان مقتضاه في الاصل لان اصل خبر عسى اقترانه بان نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر محمولا من وجه على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه مبقى على اصله وهو اقترانه بان لان حق خبر لعل ان يكون اسما صريحا او فعلا بغير ان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتداء ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان واستعماله اكثر من استعمال عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل في اسمه فجرو اخبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج وربما يجي خبر لعل مضارعا مع ان حملا على عسى في الخبر وحده كما حمل عسى في عساك ان تفعل في اسمه وحده على لعل قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك تهلك ان تلم ملمة اي لان تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى متغير عن اصله والضمائر جارية على القياس بتغير عسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولا عنده مختصا بالضمير فلا يقع عسى زيدا ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني قال ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني لان هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسما لعسى ان تفعل او تفعل منصوب المحل خبرا لها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان في نحو يا ابتا علك او عساكا احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابوسا وهو ضعيف من وجوه احدها ان مجي خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل اشتمال اي عسى الامر اياك فعلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالا من الكاف ويضمر اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما يقول في قولك عساك تظفر بالمراد عسى الواصل اياك ظافرا او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان يفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك المضمر مفسر ظاهر وايضا لو كان كذا لكان عسى اياك اولى كما قلنا في كنت اياك لانه خبر المبتدا وثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر مقدم الى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتا علك وعساكا على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاني زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك يفعل بتقدير ان اقول ان اراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما ذكرنا في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان يخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبرا لان احدهما جثة والآخر حدث الا ان يقدر في احدهما مضاف اي عسى حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجي في الافعال المقاربة قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط وعكسها لعل اعلم ان نون الوقاية انما يدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامات الجر والفتح والياء فرعا كما تبين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في الفرار من الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني اما لطرد الباب او لكون الكسر مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها

مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون التأكيد نحو اضربنني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني ويضربنني انما جاز لكون نوني الاعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذي للساكنين في نحو قل ادعوا و اضرب اضرب لان الكسرة العارضة للياء الزم من العارضة للساكنين اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وغاية الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة فنقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضي ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب المضارع الامثلة الخمسة تفعلان ويفعلون وتفعلين فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو يضربن او نون التأكيد الخفيفة والثقيلة اولا وقوله هل تبلغني دارها شدنية لعنت بمحروم الشراب مصرم نونه الاولى خفيفة والثانية نون الوقاية دون نون الضمير ونوني التأكيد وان كان اجتماع المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذ اعراب الفعل ليس لمعنى هو مذهب البصريين على ما يأتي في قسم الافعال فكلاهما امر لفظي بخلاف نون الضمير ونوني التأكيد هذا على مذهب من يقول المحذوف نون الوقاية كالجزولي لان الثقل جاء منها لا من نون الاعراب اما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب لا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونوني التأكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع حذف نون الضمير للضرورة قال تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الغاليات اذا فليني ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد يدغم نون الاعراب في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احدهما و ادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تع اتحاجوني على الثلثة قوله ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج الا لضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته في السعة وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكره المص اما مع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولي فانه قال في لدن انت مخير والقراءة جاءت بهما على ما قال والحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم وانما لم يأتوا بها في على والى ولدى وان كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لامنهم من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء تحركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما تبين في باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو فتاي ورحاي وعصاي وقاضي في قاض ومسلمي في مسلمين وعشري ومسلمي في عشرون ومسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا يجلب ايضا في نحو يدعونني ويضربونني واضربونني ويرمانني ويضربانني واضربانني واضربنني وان يقولوا يدعي ويضربي ويرماي واضرباي واضربي قلت ذلك اجراء لباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعتل اللام والمتصل به الضمائر المذكورة قوله وان واخواتها يعني باخواتها ان وكان ولكن واما ليت ولعل فسيجيء حكمهما بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشابهتها الفعل على ما يجيء في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال في ان وان وكان ولكن ان الحذف مع كثرة استعمالها قوله ويختار في ليت المشهور في ليت ان حذف النون الوقاية فيه لا يجوز الا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره قال كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي قوله من وعن وقد وقط كذا قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني وقال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وانما الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اي للمحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لدى لدى ولو اضفت الكاف الجارة الى الياء لقلت ما انت كي لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ وذن وقبلها ان من الاسماء المتمكنة يلزومها السكون الذي لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اي حذفها معه اولى لاجتماع اللامات فيه وهي مشابهة للنون قريبة منها في المخرج وليس بين الاولى والاخيرة الا حرف واحد اعني العين ولان من لغاتها لعن وكذا الحذف في بجل اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط لكراهة لام ساكنة قبل النون وتعسر النطق بها ولفظ ليس كليت اعني ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رجلا ليسني وجاز ليسي كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي حملا على غيري وجاء عصاي حملا على لعلي والاكثر عساني ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لا داتها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكني وحكى الفراء مكانكني وقوله وليس حاملني الا ابن حمال شاذ سواء جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا

فى باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون فى فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربى منك وما احسنى وما اجملنى الى السرا
لست ادرى عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم فيما افعل زيدا لانه اسم عندهم فى الاصل قوله ويتوسط بين
المبتداء والخبر قبل العوامل او بعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا ويسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا
وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل
وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره قوله قبل العوامل نحو زيد هو القائم قوله وبعدها اى دخول عوامل المبتداء
والخبر وهى باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم وباب
كان نحو كنت انت الرقيب قوله صيغة مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجئ هل هو ضمير اولا ولا يمكن
الاختلاف فى انه صيغة ضمير مرفوع قوله مطابق للمبتدا اى فى الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب
نحو انى انا الله وانه هو الغفور وانك انت الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب
كقوله وكائن بالاباطح من صديق يرانى لو اصبت هو المصابا اى يرى مصابى هو المصاب قوله يسمى فصلا هذا فى
اصطلاح البصريين قال المتاخرون انما سمى فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد المنطلق
جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه
سمى فصلا لفصله الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره والمعنيان مالهما الى شئ واحد
الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد
فى البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجئ الا بعد المبتداء
بلا ناسخ او منصوب بفعل قلت بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام تعريف صالحا لوصف المبتداء به وذلك
لانه اذا دخل على المبتدا ناسخ يتميز الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابهما نحو كان او ان او ما الحجازية لم يحتج
الى الفصل واذا كان المبتدا نكرة لم يؤت بالفصل لانه يفيد التاكيد ولا يؤكد النكرة الا بما سبق استثناءه فى باب التاكيد
وانما قلنا ان الاصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم المبتدا الخالى من النواسخ او الداخل عليه
فعل القلب لانه اذا دخل على المبتدا كان او ان او ما تميز الخبر عن النعت لمخالفة اعرابه لاعراب الاسم وانما قلنا كان حق المبتداء
ان يكون معرفة لان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تاكيدا لانه يجئ بعد
الظاهر والضمير ولا يؤكد الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو قوله انك
لانت الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه قائم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته
هو نفسه وضربنا اياه نفسه فيكون مثل قوله تع فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته
هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو
اياه ووافق سيبويه فى منع المتفقين ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم وان جعلت اولهما
فصلا والثانى تاكيدا لان الفصل كالتاكيد لكن من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو
ظننته هو القائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتداء الذى يليه الفصل ان لا يكون ضميرا لانه ان كان ضميرا
من التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذى بعد الفصل ان يكون معرفا باللام لانه
اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتداء بالفصل فالمبتدا المخبر عنه بذى اللام ان كان معرفا
بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اى لا كرم الا
التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن فى المبتداء لام الجنس فالخبر
المعرف باللام مقصور على المبتداء سواء كان اللام فى الخبر للجنس نحو انت العزيز الحكيم اى لا عزيز الا انت فهو للمبالغة
كقولك انت الرجل كل الرجل وللعهد نحو رايت كريما وانت الكريم اى انت ذلك الكريم لا غيرك وسواء كان اللام
موصولا نحو انت القائم لو زائدا داخلا فى الموصول نحو انت الذى قال كذا وهذا الذى ذكرناه هو الغرض من الفصل
فى الاصل ثم اتسع فيه فادخل حيث لا التباس بدونه ايضا وذلك عند تخالف المبتداء
والخبر فى الاعراب نحو كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم وان زيدا هو القائم وعند كون المبتداء ضميرا نحو
انى انا الغفور وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصف المبتداء كقولك الذين هو النصيحة وعند كون الخبر افعل
التفضيل لمشابهته ذا اللام ووجه المشابهة كون مخصص حرف يقتضيها افعل التفضيل معنى اعنى من فهى
ملتبسة به ومتحدة معه كما ان مخصص ذى اللام حرف متحدة معه اعنى اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل

خير منك ان يفعل كذا ولكون من التفضيلية كلام الخير فلا يجتمعان كما يجي في بابه فلا تقول الا افضل من زيد واجاز اهل
المدينة مجي الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خير منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة تصييرهم اياه لغوا
يعني اذا كان ذلك مستبعدا في المعرفة مع انه قياس كما مر فما ظنك بالنكرة واجاز الجزولي وقوعه بين افعلي تفضيل
نحو خير من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوع الفصل قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك و هو
غيرك وكذا جوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام
عليهما وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو انى انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو
انى انا زيد والحق ان كل هذا دعوى ولم يثبت صحتها ببينة من قران وكلام موثوق به ونحو قوله تع انى انا
اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو انى انا زيد والحق ان كل هذا دعوى ولم يثبت صحتها ببينة من قران وكلام
موثوق به ونحو قوله تع انى انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتداء وما بعده خبره والجملة خبر انى بل لو ثبت
في كلام يصح الاسناد اليه نحو ما اظن احدا هو خيرا منك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو
مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيد بنصب ما بعد
صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي
ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل
كما ذكر سيبويه ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر
على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيهما ذات اللام او معرفة ونكرة هي افعل التفضيل وكذا جوز بعضهم
وقوعه قبل المضاف الى المعرفة كقوله تع انى انا اخوك وبعضهم وقوعه قبل العلم نحو انى انا زيد ولو ثبت نحو ظننت
انت اخاك واظنك انت زيد لصح قولهم واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام
عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانه اسم يمتنع دخول اللام
عليه وهذا الذي قاله ايضا دعوى بلا حجة وقوله تع ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتداء
ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشيء لقوله تع وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وروى عن محمد
ابن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب وكذا روى عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن
العلا احتبى ابن مروان في لحنه يعني بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجازوا الفصل بين الخبرين اذا كان للمبتداء
خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الخبر الاول وانا لا اعرف به شاهدا
قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو المنطلق زيد لامنهم من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا يتقدم
على الموصوف وجوزه الكسائي كما جاز نحو قوله تع كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس هذا وانما جيء بصيغة ضمير
مرفوع منفصل مطابق للمبتدا ليكون في صورة مبتداء ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدا الاول فيتميز بهذا السبب
ذو اللام عن النعت لان المضمر لا يوصف وليس بمبتداء حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا
هو القائم وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض من الاتيان بالفصل ما ذكرنا اعني دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف
وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير
المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عديمة التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان
فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الحرفية و
مثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخوله معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك الفائدة
كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموع مذكرا او مؤنث فانه صار حرفا لكن بقي فيه التصرف
المذكور فان قلت قلنا اسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرهما كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائهما على الاسمية كانت
الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في انفسها ودالة
على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا بد لان الا على معنى في غيرهما وقد تقدم في حد الاسم ان الحد
الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى في غيره واعلم انه انما
يتعين فصلية الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق واذا
دخلها لام الابتداء وانتصب ما بعدها وان كانت بعد مضمر نحو ان كنت لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت بعد
مضمر بلا لام الابتداء جاز كونه تاكيدا لذلك الضمير نحو انه هو الغفور الرحيم فانه قد يؤكد المتصل بالمنفصل المرفوع

كما مر في باب الابتداء واما اذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فانها لا تكون تاكيدا لان المظهر لا يؤكد بالمضمر
ولا يكون مبتدأ لانتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام الابتداء
على التاكيد ولا يكون مبتدأ مع نصب ما بعدها وقوله تع انك لانت الحليم الرشيد يحتمل ان يكون مبتداء ولا
يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام معنى الحرفية مدلولها ضمنا لا مطابقة ولم توضع لمجرد الاستفهام والشرط بل المعنى الاسمية
ثم حذفت حروف الشرط والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم في حد الاسم بخلاف الفصل
وكاف الخطاب في ذلك فان معنى الحرفية اي يكون ما بعده خبرا لا صفة وكون المخاطب باسم الاشارة واحدا وغيره
مدلولا الكلمتين مطابقة ولم يؤت بهما الا لهذا الغرض فقط فلهذا حكم بحرفيتهما قوله ولا موضع له عند الخليل
والاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة نحو فبما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم
لان الغاء الاسم ليس بهين كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف استنكارا لخلو الاسم من الاعراب لفظا
ومحلا ولما ذكرنا قبل من طريان معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب فيقولون هو تاكيد
لما قبله ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يؤكد
به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكنه يرد عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظهر
فلا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو المنطلق ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة
في خبر ان لا يدخل في تاكيد الاسم كما مر قبل فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم
ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من
قول الكوفية لانا لم نعهد اسما يتبع ما بعده في الاعراب وانما يتعين فصليته اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده
منصوبا اما الاول فلانه لا يحتمل التاكيد اذن واما الثاني فلانه لا يحتمل اذن كونه مبتداء وما بعده خبره ويتعين ايضا
اذا دخله لام الابتداء نحو انك لانت الحليم قوله وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره فلا ينصب ما بعده في باب
كان ونحو باب علمت واما الحجازية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل بالرفع وقوله عليه
السلم كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلثة اوجه احدها ان يكون
ضمير الشان والثاني ان فيه ضمير المولود والجملة الاسمية اعني ابواهما اللذان خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون
ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروى هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل قوله ويتقدم
قبل الجملة الاسمية ضمير غائب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على
حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فهو لازم
قوله ضمير غائب انما لزم كونه غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتداء فيتبعه
في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب او مؤنثا
كما يجيء وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه بسؤال مقدر يقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء
وجلبة فاستبهم الامر فسأل ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي يتضمنه
السؤال غير ظاهر قيل اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول عنه ومبين له
فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدآت لكن سميت تفسيرا لما بينته
والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما
يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقد يجيء من ضمير الامر المستفهم منه تقديرا بالمفرد يقول هو الدهر حتى لا
يبقى على صرفه باقيه قال ابو الطيب هو البين حتى ما تأنى الحزائق كانه قيل اي شيء وقع من المصائب فقال هو البين
وقوله حتى ما تأنى مبنى على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير اي ربقي امر البين في الصعوبة
حتى لا يتأنى جماعات الابل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان مفردا مؤولا بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما
الزيدان او الزيدون على ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قائما
زيدا والزيدان او الزيدون وكذا ليس بقائم اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا
يجوزون الا نحو ليس بقائمين اخواك وما هو بذاهبين الزيدان على ان يكون بقائمين خبرا مقدما واسم ليس اخواك
او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها وذكر السيرافي لتجويز ما اجازه الفراء من نحو ما هو
بذاهب الزيدان وجها وذلك ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتداء مستغن عن الخبر

فيكون ضمير الشان مفسرا بجملة وفيما ذكره نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما يكون مع فاعلها جملة اذا
اعتمدت على نفي ما الا على المبتدأ بعدها فخبرها في نحو ما زيد بضارب اخوه مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذاهبين
اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة ولا يكون الباء في خبر ما وليس الا اذا كان مفردا
لقصد المطابقة لا لان مفسره ذلك المؤنث واجاز السيرافي ما هو بذاهب اخواك لان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب
الزيدان جملة لانها مبتداء مستغن عن الخبر فيكون الباء دخلت في خبرها وفيه نظر لان الصفة مع فاعلها انما يكون جملة
اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او حرف النفي لا على المبتداء عند البصريين وبعض البصريين لا يجوز نحو ليس بذاهبين
اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة ولا يكون في ابتداء الجمل الباء واما قوله تع
وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله قبل لو يعمر وان يعمر بدل من هو
او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل لمزحزحه نحو ما زيد بنافعه فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة
المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فالاولى استغناء جزئيها عن مفسر خلافا للكوفيين فانهم اجازوا عدم التصريح باحد
جزئيها نحو انه ضربت وانه قامت وليس لهم شاهد وهذا الضمير تسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول اما
لكونه مقدرا الى ان يفسر الضمير ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبره خبر في باب المبتداء ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا
يقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود منه ويختار كون الضمير مؤنثا لرجوعه الى المؤنث اي القصة اذا كان
في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تع فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو
الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل ما يمضي والشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا يكون
كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القرآن معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم
فلا يراعى مطابقته للفضلات وتانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة
لكنه لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتداء فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذ دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله
تع فانها لا تعمى الابصار ويقول ما هو قائم زيد قوله ويكون منفصلا وذلك اذا كان مبتداء او اسم ما ويكون متصلا
منصوبا باوزاد في بابي ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا في بابي كان وكاد قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف
هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه و
يجوز حذفه منصوبا مع ضعفه صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل
الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعضه في الخطوب وذلك الدليل ان نواسخ
المبتداء لا تدخل على كلم المجازاة كما مر في باب المبتداء قوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في
الاسم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما يجيء في الحروف قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر وقال المص كما يجيء
في باب الحروف اعمالها في البارز شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني والاكثر مع الالغاء ظاهرا انها تعمل في ضمير
شان مقدر بخلاف المكسورة الملغاة فانها اذا الغيت ظاهرا الغيت مطلقا ولم تعمل تقديرا وانما عملت المفتوحة
الملغاة ظاهرا في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا
الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط وانما
طلبوا الارتباط اللفظي بينهما لا ارتباط بينهما معنوي تام وذلك لانها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير مفرد
هو المصدر اذ هي حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها
ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرا في حال الغائها لفظا وقد اجاز سيبويه
ان يكون الالغاء فيها كالالغاء في المكسورة اعني لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا فيكون كالمصدرية هي مع جملتها في
تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينهما لفظا ولا يضر ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصا
ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ويغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت وهو فعلنا وانت وهو فعلتما قوله اسماء الاشارة
ما وضع لمشار اليه وهي خمسة ذا للمذكر وللمثنى ذان وذين وللمؤنث تا وتي وته وذه وذي وللمثناة تان وتين وجمعهما
اولاء مدا وقصرا ويلحق بها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي
ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك
وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة اقول اعلم ان الاسماء الاشارة بنيت عند
الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف

بدن

يدل عليها وذلك ان عادتهم جارية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام او الكلم [ثبوتها] بعد ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في ازيد مناولك والنفي في ماضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها بنحو ليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكتغيير الصيغة في الجمع والمصغر والمنسوب وفي الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده وقولنا بعد المشتقة احتراز عن نحو ضرب وضارب ونحوها على ماذكرنا في حد الاسم حذف حرف الشرط والاستفهام قبلها وضمنت معناهما وفي اضرب زيد وهل زيد ضارب والنفي في ماضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها بنحو ليت ولعل ومن والى وها والكاف ويوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة وكتغير البنية وحده في نحو غرفة وغرف وكسرة وكسر وكتغييرها مع زيادة حرف كما في التصغير وبعض جموع التكسير وقولنا في الاغلب احتراز عن اسماء الاشارة وبقولنا يدخل الكلم بعد ثبوتها يخرج المعاني للمصادر المشتق منها الافعال والاسماء لان تلك المعاني لا يدخل الكلم بعد وضعها ثم يقول لما كانت الاشارة معنى يدخل الكلم كالرجل والفرس في قولك هذا الرجل وذاك الفرس ولم يوضع لها حرف يدل عليها صارت اسماء الاشارة كالمتضمنة معنى الحرف وقيل انما بنيت لان وضع بعضها بنحو ذا وتا وذي وتي وضع الحروف وحملت البواقي نحو اولاء واولا عليها وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد مداخلة في هذا الحد لان المضمر يشار به الى المعود اليه والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة فالمظهر كرجل وفرس وزيد وعمرو والرسول في قوله تعالى فعصى فرعون الرسول مشار بها الى ماهية معينة والى واحد معين فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اعني اشارة بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست كذلك فانها للمشار اليه اشارة ذهنية ولم يحتج في الحد الى ان يقول لمشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية فعلى هذا الاصل ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب وبعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصيره كالمشاهد وكذلك ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المص ما معناه انه ليس حده لاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم في مثل قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف معرفته على المحدود اي اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما لم يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما اذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد قوله ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلام العرب تركيب نحو حيوت فلامه ايضا ياء واصله ذيي بلا تنوين لبنائه تحركت العين بدليل قلبها الفا وانما حذف اللام اعتباطا اولا كما في يد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولولم يكن كذلك لم ينقلب العين الا ترى الى نحو مرتو فان قيل فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمنقلبة هي اللام المتحركة قلت قبل ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه وكثر المحذوف اللام كدم ويد وغد ونحوها وقيل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان يقول حذفت اللام وقلبت العين الفا والامالة تمنع واما ان يقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل كما مر فلا جرم كان القول الاول اولى وان كان يترجح هذا القول بكون باب طويت اكثر من باب حييت وقال الكوفيون الاسم الذال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من الثنائية عليه احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره ويضعف بذلك قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف الياء في اللذان قال ابن يعيش لا باس ان يقال هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذا فزيد الفا اخرى ثم يقلبها

وهل زيد ضارب ع

همزة كما تقول لا اذا سميت بلا وهكذا حكم الاسماء التى لم يكن لها ثالث فى الوضع اذا سمى بها ولو كان اصله ثلثة لقلت
ذائى ردا له الى اصله ومثناه ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا ولو كان اصله ثلثة قال الاكثرون ان المثنى مبنى لقيام
علة البناء فيه كما فى المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحده والا لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة
للنصب والجر وقال بعضهم انه معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحدة منهما صيغة للجر وقال بعضهم
مستأنفة خلاف الظاهر وقال الزجاج لم يبق شىء من المثنى لانهم قصدوا ان يجرى اصناف المثنى على نهج واحد
اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثناة اعرابا وبناء بخلاف
الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث فى اللذان واللذين كما فى ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان
فى الاحوال الثلث وعليه حمل بعضهم قوله تع ان هذان وللمؤنث تا وذى بقلب ذال ذا تاء حتى صار تا او قلب الفه ياء حتى
صار ذى وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتأنيث نحو ضاربة وتضربين فتا من ذا كالتى من الذى وذى من ذا كهى
من هو وفى بالجمع بين التاء والياء ولا نقول ان التاء والياء ههنا علامة التأنيث بل نقول تخصيص ابدالهما بالمؤنث
دون المذكر لانهما يكونان فى بعض المواضع علامتى التأنيث كما فى اخت وبنت وكلتا فان تاءها ليست علامة
التأنيث وذه بقلب ياء ذى هاء كما قالوا فى هنية هنيهة لان الهاء يكون عوضا فى الوقف من علامة التأنيث التى هى التاء
فشبهت الياء بالتاء فى ابدال الهاء عنها وان كان فى الوصل ومنه يقلب ياء تى هاء وقد يكسر الهاءان باختلاس اى من غير
صلة نحو ذه وته فى الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهى وتهى بياء ساكنة وفى الوقف تسكن الهاء وتحذف الياء كما يجىء
فى بابه واشباع نحو ذه وته وذهى وتهى تشبيها بهاء الضمير والاشباع اشهر وفى الوقف ذه وته بسكون الهائين و
منهم من يقول ذهى وتهى بياء ساكنة كما فى الوصل وقد يقال فى المؤنث ذات وللمثناة تان وتين على الخلاف المذكور
فى ذان وذين ولجمعهما اولاء عاقلا كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد ينون
مكسورا والتنوين للتنكير كما فى صه وان كان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد حتى يصير المشار اليهم كالمنكرين فيكون
اولاء كاولالك وقد يقصر فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فيحمل على الياء لاستثقال اكتناف ثقلين للكلمة وهما الضمة
فى اولها والواو فى آخرها ولهذا يكتب اهل الكوفة الف نحو القوى والضحى بالياء مع ان اصلها واو ولهذا يثنى بعض
العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الفه عن واو ايضا وقد تبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء
فيقال هلاء وقد يضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما تشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طوماء واما قولهم هؤلاء
على وزن تؤراب قال تجلد لا يقل هؤلاء هذا بكى لما بكى اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الف
ها وقلب همزة اولاء واوا قوله ويلحق بها حرف التنبيه يعنى ها وهى كما يجىء فى الحروف يلحق الجمل فى نحو ها ان تا عذرة
على خلاف فيها هل هى مفصولة من اسم الاشارة او لا كما يجىء ويلحق من المفردات اسماء الاشارة كثيرا لان تعريف اسماء الاشارة
فى اصل الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم باليد الحسية او بجارحة اخرى الى المشار اليه فجىء فى اوائلها بحروف ينبه
بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اى شىء يشير به من الاشياء الحاضرة فلاجرم لم يؤت بها الا فيما
يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا فى البعيد الغائب وكان مجيئها فى الحاضر اكثر منه فى المتوسط فهذا
اكثر استعمالا من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذى يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط
الذى ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل فى البعيد الذى لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا ليرى ما ليس
فى مرأى فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب قد استدللنا عند ذكر الفصل على كون
هذا الكاف حرفا لا اسما ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما
فى كاف ضربك وبك وقد ذكرنا هناك فائدتها فلنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون
القريب لان فائدتها قد ذكرنا عند الفصل فنقول ان وضع اسماء الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه
حسا ويشار بالاشارة الحسية فى الاغلب الى الحاضر القريب الذى يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب
به اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان فى كلام واحد الا ان يجتمعا فى كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما
وانتما فعلتما او يعطف احدهما على الآخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضراب
عن خطاب المعطوف عليه فصار ذاك مثل غلامك اعنى اخرجته الكاف عن ان يكون مخاطبا كما اخرجت نحو
غلامك فلا يقول يا هذاك كما لا يقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا فالكاف يوجب كون ما ويلته غائبا فى التعبير
عنه نحو غلامك قال كذا وان لم يمتنع حضوره اذ ربما تقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اوردت الكاف

في أحكام أسماء الإشارة

في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع
الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال التوسط فاذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللام فقلت
ذلك ثم تقول لفظ ذلك يصلح ان يشار به الى كل غائب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول
في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب وانما تورد اسم الاشارة
بلفظ الغيبة لان المحكي عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان تذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قولك لهذا
الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه وان كان غائبا الا ان ذكره جرى عن قريب
فكانه حاضر وكذا يجوز لك في المعنى الحاضر اذا تقدم ذكر اسم الاشارة بلفظ الغيبة البعد كما تقول بالله الطالب
الغالب ذلك قسم عظيم لافعلن قال تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم
وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين امنوا اتبعوا الحق من ربهم وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ زال
سماعه فصار في حكم الغائب البعيد والاغلب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فيقول هذا قسم عظيم وكذلك
يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة
بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه
قوله تع فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تع فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تع ذلك الكتاب
من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا بالحق وله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت ونحو
ذلك فيقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدرك بالاشارة الحسية كالشخص
البعيد والمعاني مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع
للبعيد اعني ذلك ونحوه اذن كضمير الغائب يحتاج الى مذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير
راجع الى متقدم وقد يلحق كاف الخطاب الحرف نحو بلى وابصروا انظر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبك وكذا رويد والنجاء
وحيهل وارايت بمعنى اخبرني كما يجيء قوله ويقال ذا للقريب الى اخره لما راى المص كثرة استعمال ذي القرب من اسماء الاشا
في موضع ذي البعد منها وبالعكس لضرب من التاويل كما ذكرنا خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها
بالبعيد فلم يأخذ مذهبا ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال ويقال ذا للقريب يعني لم يتحقق ذلك عندي
واقول انا لا ارى بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم
ان لهم مذهبين فذهب بعضهم انه لا واسطة بين القريب والبعيد كما في حروف النداء على ما يجيء فيقولون اسماء
الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقرونة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب و
البعيد واسطة فقالوا ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول الك وللمؤنث تي وتا وذي وذه وته بسكون الهائين و
بكسرهما ايضا اما مع اختلاس او مع اشباع كما ذكرنا وذات ثم تيك وهي كثيرة الاستعمال وتاك وهي دون ها واما ذيك
فقد اوردها الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطا ثم تلك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك
وتالك ثلثتها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد واحذفها فحركت
اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيلك لان الياء التي بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تلك فادخلت اللام
التي فيها على تي ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل بقيت على سكونها وحذفت الياء للساكنين واما
تلك بحذف الف تالك فلغة قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد نون ذانك فقال المبرد هو في المثنيين بدل من
اللام في ذلك وتالك كانما ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك واولا
لك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني لان المراد تغيره عن حاله
بالادغام في الثاني فتغيره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثاني الى الاول ليبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان
يدخل اللام قبل النون فتصير ذالن فيقلب اللام نونا ويدغم فيه كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام
الكلمة وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوي كادغام النون في اللام كما يجيء في التصريف ان شاء الله تع وقال غير
المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوف في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان
واللتان مشددتي النون عوضا عن الياء المحذوف وايضا لو كان التشديد عوضا عن اللام ولم يقل هذان
بالتشديد مع ها كما لا يقال هاذلك وقال الاندلسي لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف في القرب والبعد
والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه في المثنيين بلفظ واحد

وفى جمعها اولاء واولى ثم اولئك واولئك ثم اولى لك واولاء بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام فى افادة البعد وعلى راى
اخر اولاء ثم اولائك واولئك واولالك وزعم الفراء ان ترك اللام فى الكل لغة تميم فيكونون قد جمعوا للبعيد والمتوسط بالكا
وحدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تع ذلك لمن خشى العنت منكم وقوله ذلك ادنى الا تعولوا كما قد يشار بالواحد
الى الاثنين كقوله تع عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تع كل ذلك كان سيئه بتاويل المثنى والمجموع بالمذكور وربما
استغنى عن الميم فى ذلكم باشباع ضمة الكاف ويفصل هاء التنبيه عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف نحو ولا
على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه وذلك بانا واخواتها كثير نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجئ فى
حروف التنبيه وبغيرها قليل وذلك اما قسم كقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما وقولهم لا ها الله ذا ما فعلت كما يجئ فى باب
القسم او غير قسم كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت وقوله نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها
ها وذا ليا اى هذا لها وهذا ليا ففصل بين هاء وذا بحرف العطف قوله فلك وذانك وتانك مشددتين واولالك
مثل ذلك تعرض لبيان ما هو مثل ذلك الذى للبعيد لان الذى للقريب واضح لانه المجرد عن الكاف واللام و
كذا الذى للمتوسط اذ هو المقرون بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط اليا فى تلك
وانقلابها نونا فى ذانك وتانك وعدم اتصالها باولاء الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور قوله وثم وهنا وهنا
للمكان خاصة يعنى ان هنا الفاظ المختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او
غيره وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن والى فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد واما
ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء فكهنالك للبعيد وقد يصحب هنا المشددة الكاف
ولا تصحب ثم وقوله ثمت خطاء وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان قال تع هنالك الولاية لله اى حينئذ قال
حنت نوار ولات هنا حنت اى لات حين حنت فهى ظرف زمان لاضافتها الى الجملة كما يجئ فى باب الظروف المبنية انشاء الله

قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد انتصاب جزءا على انه خبر يتم وذلك ان الافعال الناقصة لا حصر لها على
ما يتبين فى بابها فمعنى يتم جزءا يصير جزءا تاما وكذا يقول كان تسعة فكملتها عشرة اى صيرتها عشرة كاملة قال المص ليس
قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل العالم من قام به العلم يعنى من باب تعريف الشئ بنفسه وذلك ان المجهول
فى قولك العالم ماهية العالم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعرف ان الفاعل ذو الفعل فلو بين العلم فى الحد وقال العالم من
قام به الماهية الفلانية لتم الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذى يلحق به صلة وانما الاشكال فى ماهية الصلة اى شئ
هى فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشئ بما لا يتشكل من ذلك الشئ الا هو فقال المص انما قلت ليس هذا الحد من ذلك القبيل
لان المراد بالموصول الموصول فى الاصطلاح لا فى اللغة قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا
وقع فيما فر منه لان معنى كلامه اذن ان الموصول فى الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة فى الاصطلاح ومعنى
الموصول والمحتاج الى الصلة شئ واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولى وصلته جملة خبرية لم يرتفع الاشكال
فقد ذكر بان فى نفس الحد اشكالا من دون التفسير قال ولو جعل موضع بصلة بجملة لارتفع الاشكال وهذا حق
قوله يتم جزءا اى يصير جزء الجملة ويعنى بجزء الجملة المبتدا والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون
اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا بصلة
وعائد يعنى ضميرا يعود اليه قال وهو احتراز عما يجب اضافتها الى الجمل كحيث واذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس
موصولا فى الاصطلاح وحد للموصول الحرفى ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجئ فى حروف المصدر ولا يحتاج
الى عائد ولا ان يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر نحو امرتك ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير
خبرية اى امرتك بان قلت لك قم ويجئ البحث فى هذا فى نواصب المضارع وانما بنيت الموصولات لان منها ما وضع وضع
الحرف نحو ما ومن واللام على قول قيل ثم حملت البواقى عليها طردا للباب ولاحتياجها فى تمامها جزءا الى الصلة وعائد كاحتياج
الحرف الى غيره فى الجزئية قوله وصلته جملة خبرية والعائد ضمير له انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان
يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو باسم الله
الذى يبقى ويفنى كل شئ او الذى هو باق او فى احد الازمنة نحو الذى ضربنى او اضربه او الذى هو ضارب
او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او فى احد الازمنة نحو الله الذى يبقى ملكه
او ملكه باق وزيد الذى ضرب غلامه او غلامه ضارب ويعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه حكما على
شئ دائما او فى بعض الازمنة نحو الذى اخوك هو و الذى اخوك غلامه او الذى مضروبك هو او غلامه

مبحث الموصول

الحكم باضافة هنا الى الجملة مع كونه اسم ظرف ... لانضافها ... عن التعريف وان جازت الاضافة الى الاعلام

مبحث الموصول

فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها
المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط به اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان
بصلته وهي جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا
يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف
الموصول اذا كان بصلة وهي جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان
ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفا وموصولا وذلك لانا نقول كما سبق ان
تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من
ضربته اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على ان يكون معرفة بصلتها
واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصص بمضروبية المخا
لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعهما
على ان يتخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو
المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها
فيه شيء آخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما تقول رايت اليوم رجلا سلم عليك اليوم
وحده قبل كل احد وكذا قولك انی اعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات فكيف
تعرف الموصولات وتخصصها قلت لا نسلم تنكير الجمل كما يقدم في باب الوصف ولو سلمنا فالمخصص في الحقيقة
هو اجتماع الموصول والصلة كما ان رجل وطويل كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص رجل بالاجتماع
مع طويل فثبت ان العام يتخصص باجتماع مع عام آخر فالمخصص في الحقيقة هو اجتماعهما وقال بعضهم انما كانت
الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة فان قصد انه بذلك انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول
فلا يجوز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصد انه لولا الضمير لم يكن الصلة مخصصة للموصول
لانها لم يكن لها اذن تعلق بوجه نحو بالذي ضرب عمرو فصحيح وثانيها ان الصلة ينبغي ان يكون معلومة للسامع
في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنته الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب
انه يعلم حصوله للموصول ولا تقول انا الذي دوخ البلاد الا لمن يعتقد ان يعلم ان شخصا دوخها وقال بعضهم لا
يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما اولا
فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر
عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة لا مختصا بوجه كما مر في باب المبتدا وثالثها ان الصلة يجب ان
يكون جملة لان الحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله
ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل في جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا
لا بالشبه وهو الجملة ويعني بالجملة ظرفا وجارا منوي معه فعل وفاعل هو العامل ومتعلق العامل ورابعها انه يجب
ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب
والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما قول الشاعر واني
لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها فتمثل قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط اي التي اقول
لعلي ازورها وقد يقع القسمية صلة قال تع وان منكم لمن ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ارى منه مانعا وقد اجاز ابن خروف
وقوع التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وساير المتاخرين وهو الوجه
لكونها انشائية كما يجيء وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عايد وذلك لما قلنا ان ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق
بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر نايب الموصول في الصلة لئلا يبقى الحكم
اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط الذي فيها وقد يغني الظاهر عن العايد على قلة نحو ما جاء
زيد الذي ضرب زيد قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون جملة استدرك
ذلك فكانه قال لكن صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل
والمفعول فقال المازني هي حرف كما في ساير الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول و
ذهب الزمخشري الى انها منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير

في صلة الالف واللام

اسم مفرد متثاقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون احد جزئيها جملة فخففت الموصول تارة بحذف بعض حروفه فقالوا
في الذي اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون
المثنى والمجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة كما يجئ والاولى ان يقول اللام الموصولة غير لام الذى لان لام الذى
زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو المرور به زيد
اجاب المازنى بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر بمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيما ارتكبه
يلزم محذوران احدهما اعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور الخمسة اى الموصوف
وذى الحال والمبتدأ وحرف النفى وحرف الاستفهام وعملهما من غير اعتماد على شئ مذهب الاخفش والكوفيين
ومن هب في هذا غير مذهبهم والثانى رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر و
والضمير راجع اليه كما في قوله تع فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير
في نفسه راجع اليه فلك الموصوف المقدر يعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف
في نحو قوله تع ومنهم دون ذلك وقوله كانك من جمال بنى اقيش وايضا الجار والمجرور يكفيه رائحة معنى الفعل
واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر نقلا لهم غير مستند الى شاهد
من كلام من يستدل بقوله ولا يقال في السعة جاءنى الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق
بين اللامين عنده كما لا يقال جاءنى حسن وجهه في الاختيار بل جاء في الشعر نحو قوله يسود نواصيها وحمر اكفها
وصفر تراقيها وبيض خدودها ولو كان ذو اللام اسم فاعل او مفعول عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب
اليه لم يعمل بمعنى الماضى كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بتزلزل العمل الفعلى لانه دخله على مذهبه ما هو من
خواص الاسماء اعنى لام التعريف فتباعد به عن شبه الفعل وايض لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحذف النون قياسا
في نحو الحافظوا عورة كما لا يحذف مع المجردة منها فنقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب
الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما
معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما يدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبنى
للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبنى للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب
زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اى ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضى
ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضى كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول
كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا اذا صارت بمعنى غير
على ما ذكرنا في باب الاستثناء فقلت جاءنى الضارب ورأيت الضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل
وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب في الصلوة بمشابهة الفعل
لا على وجه الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف واللام وقلتم انما عمل اسماء الفاعل والمفعول مع اللام
لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمد على الموصوف حتى لا تحتاجوا الى ان تقولوا انما عمل بلا اعتماد لكونهما
فعلين في الحقيقة فالجواب ان عملهما بمعنى الماضى مع اللام دلهم على انهما في الحقيقة فعلان الا ترى ان اسم الفاعل
والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفى مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول لا يعملان
بمعنى الماضى وانما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم توصل بالمصدر
لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر في باب الاضافة وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة قيل وتوصل
في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت ايض في الشعر بالمضارع في قوله يا الشيخة اليتقصع وصوت الحمار اليجدع
وقد دخلت على الاسمية غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان رجلا اقبل فقال له اخر ها هو ذا فقال السامع نعم الها هو ذا
وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قالوا في قوله لعمرى لانت البيت اكرم
اهله واقعد في افيائه بالاصائل اى انت الذى اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كسائر الاسماء الموصولة
وعند البصريين اللام غير مقصوده قصده والمضارع صفة له كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وانما جاز مررت
بالرجل القائم ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل القائم ابواه لا الذين قعدا لاستتار ضمير المثنى في القاعدين وظهوره
في الذين قعدا وخفاء الموصول في القاعدين وظهوره في الذين قعدا فكانك قلت مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين
واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جئ بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب

في اى الموصول نحو جاءنى ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته ورأيت ايهم ضربته وكذا فى اللذان واللتان عند من قال باعرابهما
واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبيينها كما فى الجمل الواقعة صفة
للنكرات وليس بشىء لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل لا تقع صفات للمعارف كما مر فى الوصف والجمهور على
انه لا محل للصلة من الاعراب اذ لا يصح وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدء والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجمل
اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك فى الاربعة المواضع فقط وذلك لان الاعراب للاسم فى اصله او للاسم
والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصلة جملة لا غير قوله وهى التى والذى واللذان واللتان بالالف والياء و
الاولى والذين واللاتى واللائى واللواتى وما ومن واى واية وذو الطائية وذا بعد ما الاستفهامية والالف واللام هذا
حصر لجميع الاسماء الموصولة ش والذى عند البصرية على وزن عم وشج ارادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها
على وزن الصفات بخلاف ما ومن وانما وصف بذو الطائية نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو والذى توصل به الى
الوصف باسماء الاجناس فى نحو جاءنى رجل ذو مال وانما دخلوا على الذى اللام الزائد تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفه
كالمعرفة الموصوفة بالنكرة وانما قلنا ان اللام زائدة لما مر ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين بغير
اللام وانما التزموها اللام الزائدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما فى نحو الرجل ورجل و
قال الكوفيون اصل الذى ذال ساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة
ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسر فتولدت ياء كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الف
وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب وتقول فى الواحد المؤنث التى تقلب الذال تاء كما قلنا فى ذا وتا وقد يشدد ياؤهما
نحو الذىّ والتىّ فاذا شددتا اعربت الكلمتان عند الجزولى بانواع الاعراب كما فى اى ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد
موجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل فى التقاء الساكنين قال وليس المال فاعلمه بمال وان
اغناك الا للذىّ ينال به العلاء ويصطفيه لاقرب اقربيه وللقصى وحكى الزمخشرى انه يبنى على الضم كقبل وبعد
قال الاندلسى لعل الجزولى سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشرى ثم راه فى الشعر مكسورا فحكم باعرابه وقد يحذف
الياءان فى الذى والتى مكسورا ما قبلهما او ساكنا قال الشاعر فى الكسر فاللذ لو شاء لكنت صخرا او جبلا اصم مشمخرا وقال
آخر فى التسكين كاللذ تزبى زبية فاصطيدا وقال فقل للت تلومك ان نفسى اراها لا تعوذ بالتميم قال الاندلسى
الوجوه الثلثة فيهما اى تشديد الياء وحذفها بسكون الذال والتاء وكسرهما يجوز ان يكون لضرورة الشعر لا انها لغات
لان المخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفى لها بالكسر عن الياء ويحذف الحركة بعد الاكتفاء قال الا ان ينقلوها فى حال
السعة لا فى الشعر فسمعا وطاعة وتثنية الذى والتى اللذان واللتان بحذف الياءين وجاز تشديد النونين
بدلا من الياء المحذوفة وهما معربان او مبنيان على الخلاف الذى مر فى ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان فى الاحوال
الثلث فى غير الافصح والاولى القول باعرابهما لاختلافهما كما مر واما مثنى الضمير نحو هما وكما وقلتما فلما غير
عن وضع واحد ولم يزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستأنفة وخرج عن نسق المثنيات وقد يحذف
النونان فى اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابنى كليب ان عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا
وقال هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وتشبع الذى فى ذو وتعلم الذين فى الاحوال الثلثة على الاشهر الاكثر وقد
اللذون فى الرفع هذيلية قال جاءوا الله اعراب لغة من شدد الياء فى الواحد وهذا يقوى قول الجزولى ان
الذى مشدد الياء معرب فكان اصله اللذيين فحذف احد الياءين ثم عمل ما عمل بقاضون وحكى بعضهم اللذيون
رفعا واللذيين نصبا وجرا وهى لغة من شدد الياء فجمعه بلا حذف شىء منه وقد يحذف النون من اللذون
تخفيفا قال قومى اللذو بعكاظ طيروا شررا من رؤس قومك ضربا بالمصاقيل ومن الذين ايضا قال وان الذى
حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد ويجوز فى الذى ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع
المعنى اى وان الجمع الذى او الجنس الذى كقوله تع كمثل الذى استوقد نارا فحمل على اللفظ اى الجمع الذى
استوقد ثم قال بنورهم فحمل على المعنى اى الجمع ولو كان الذى مخففا من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه وكذا
قوله تع والذى جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا اكثر اعنى ذكر الذى مفردا موصوفا به مقدرا
مفرد اللفظ مجموع المعنى واما حذف النون من الذين نحو جاءنى الرجال الذى قالوا كذا فهو قليل كقوله اللذ فى
وقد يقال لذى ولذان ولتى ولتان ولاتى بلا لام وجمع الذى من غير لفظه الاولى بوزن العلى واللائين رفعا ونصبا
وجرا ويحذف النون فيقال اللائى بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضى وهو قليل فى المذكر قراءة الاخفش واللائى بوزن

من نسائهم ويقال اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللاتي على وزن فاعل من التي
وهو اسم جمع كالجامل والباقر واللائي بالهمزة مكان التاء وهو كثير في جمع التي دون جمع الذي واللوائي واللواتي كانهما
جمعا الجمع وقد يحذف الياءات من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد تسهل الهمزة من اللائين الهمزة
والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش اللائيين وقد يقال اللائي بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة
ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو هي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء
اجراء للوصل مجرى الوقف وقد يقال اللوا بحذف الياء والتاء معا وقد يقال اللاآت كاللاعات مكسورة التاء او معربة
اعراب المسلمات والاولى جمع التي ايضا الا من لفظه فالذي والتي يشتركان في الاولى واللائي الا ان الاولى في جمع المذكر
اشهر واللائي بعكسه ويعني الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث من وما واي مضافا الى معرفة ليكون معرفة
والاضافة اما ظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة نحو لقيت ايا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون عامل اي مستقبلا
وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعني كذا وضعها الواضع فقال له السائل استجيبت لك يا شيخ يعني
ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن بابشاذ بان قال اي موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي
لا يدرى مقطعه ولا مبداه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعمل
معه اي الموضوعة على الابهام وليس بشيء لان الابهامين مختلفان ولا تعلق لاحدهما بالاخر وعند الكوفيين يلزم ايضا
تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا اريد به المؤنث جاز الحاق التاء
به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت ايهن لقيت وايتهن لقيت قال الاندلسي التانيث فيه شاذ كما شذ
في كلهن وخيرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو ايا هم اخواك وايوهم اخوتك
وهما اشذ من التانيث ويجوز هما نصر فيهما في باب الاعراب قوله وذو الطائية الاكثر ان ذو الطائية لا يتصرف نحو جاءني ذو
فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا وذو فعلن قال وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها ولا يعرب ايضا
قال فولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض ولم يقل ذي جاء وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما تراه من
عدم تصرفها مع بنائها والثانية حكاها الجزولي ولمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة لمفرد المؤنث ومثناه
ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال للجمع للمؤنث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها ابن
الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب
وكل هذه اللغات طائية قوله وذا بعد ما الاستفهامية اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة
بعد ما الاستفهامية موصولة كانت او لا استدلالا بقوله تع ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين وقوله عدس ما
لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق يعني اي الذي تحملينه وقوله وما تلك بيمينك اي ما التي بيمينك ولم
يجوزه البصريون ذلك الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تع من ذا الذي يقرض
الله قرضا اي من ذا الذي وماذا الذي صنع اي ماذا الذي وذا في الموضعين زائد اذ بعده موصول ويجوز ايضا
في نحو من ذا لقيت ان يكون زائدا او موصولا كما يجيء واعتذروا عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة
فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية
حرفا وجعلها اسما فهما يقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقوله تع بما رحبت اي بالرحب الذي
رحبته وليس بوجه اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار وسيجيء الكلام عليها في الحروف المصدرية
قوله والعائد المفعول يجوز حذفه عائد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل
موصوليتها كما مر في الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد
اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي ولا يقوم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب
يحذف بشرطين الاول ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه واما في غيره فلا منع كقولك جاءني
الزيدان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكذا الذي انا ضارب زيد اي ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا
في محل النصب كما يجيء اي الذي انا ضاربه والشرط الثاني ان يكون مفعولا له ان يتصل بالفعل نحو الذي ضربت زيد لان
الضمير اذا فصله بخلاف الضمير الذي نصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه منطلق واما المجرور فيحذف
بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه كما تقدم او يجر بحرف جر متعين وانما
شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا

قوله وذو الطائية

قوله وذا بعد ما الاستفهامية

قوله في نحو حذف العائد

لا يلتبس بهذا الحذف بغيره كقوله تعالى انسجد لما تأمرنا اي تأمرنا به اي باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمر
به اي باظهاره وقال شعر فقلت لها لا والذي حج حاتم اخونك عهدا انني غير خوان اي حج حاتم اليه ويشترط
في حذف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت
اي مررت به لان الجارين متماثلان والفعلان اللذان تعلقا بهما وهما مررت ومررت متماثلان ومثال الموصوف
مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به وان احتمل
مررت معه او له ونحو ذلك ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير
بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حرف الجر قياسا في كل موضع
والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا باس بحذفهما مع المجرور بهما واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا
كان مبتدأ اذ غيره اما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ اقل قليل فلا يكون في الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدأ هو
المحذوف بل يحمل ذلك على ان المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبر ان واخواتها
ولم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجيء وايضا هو في الاصل خبر المبتدأ واما
اسم ما الحجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط في المبتدأ المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ولا
مجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف شيء اذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة
واذا حصل المبتدأ المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تعالى ايهم اشد
على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة
وقال الاندلسي لان لها من التمكن ما ليس لاخواتها فلذا تضاف وتعرب وتصرف في صلتها ايضا بحذف بعضها وان لم
يكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف
عليها واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا في صلة اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرئ
في الشواذ على الذي احسن ويروى ما انا بالذي قائل لك شيئا واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم
جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على
المعنى قال علي انا الذي سمتني امي حيدره قال المازني لولا اسمعه لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا
عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه
فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي وهب المائة اي مثل حاتم وان كان ضميران جاز لك في غير التشبيه حمل احدهما
على اللفظ وحمل الاخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب زيدا وانت الرجل الذي قال كذا وضربت عمرا وان
كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت
انت اذ لا فائدة اذن في الاخبار لانك اذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار بانا
لغوا فكذا قولك الذي قلت انت فظهر بهذا ان قول القائل انت انا الذي بوجه والوجه ان يقال القائل اني انا قوله واذا
اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي
ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار
ومن ثم امتنع في ضمير الشأن والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه
هذا باب تسميه النحاة باب الاخبار بالذي وبالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض
ابواب النحو من المسائل وتذكيره اياها كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان
المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما الا انهما لا يقعان مضمرين وبمعرفة ان ضمير الشأن لا يخبر عنه انه يجب تصدره
لغرض الابهام قبل التفسير فنقول معنى قولهم اخبر عن الذي في ضمن الجملة الفلانية ب الموصول اي صغ من هذه
الجملة جملة اخرى اسمية واخبر في الثانية بالذي عن ذات متصفة بما اتصفت بما في الاولى معبرا عن تلك الذات ب الموصول ولا تغير
الاولى عن وضعها الا قدر ما يقتضيه هذا الاخبار المذكور ولا بد اذن ان يجعل في الثانية ب مبتدأ مصدرا لان المسؤول منك
ان تخبر عن تلك الذات اعني ب والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر ولا بد ان يجعل مكانه ضميرا راجعا
الى ب لان المسؤول ان تصف ب بالوصف الذي كان لا بد لا تغير شيء من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان التصدر
ب مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكانه ولا بد ان يؤخر آ في الجملة الثانية خبرا لان المسؤول ان
يخبر عن ب با ويعني الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم يخبر عن ا ب الموصول بل الا انك لما اخبرت

عن ب بأ والمبتدأ في المعنى هو الخبر اي يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه أ فكانك
اخبرت عن أ وانما ذكرت المخبر عنه باسم أ دون ب لان أ هو المذكور في الجملة الاولى التي هي المصوغ منها المفروغ منها المعلوم
اجزائها دون ب ثم هو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السؤال بالموصول فليس معناه اجعل ب مخبرا به
بل الباء فيه للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان يجعل بالموصول مبتدأ ومثال ذلك ان
يقول المعالم للمتعلم ليدربه او ليجربه اخبر عن زيد في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل الذي مبتدأ خبره زيد
واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة للذي بلا تغيير شيء منها الا ان يجعل مكان زيد ضميرا عائدا الى الذي
ويؤخر زيدا خبرا عن الذي فيقول الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما
تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف انه زيد واما
قولك الذي ضربته زيد فلا يخاطب به الا على الوجه الثاني اي تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة
يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف ذلك لم يتسع الاخبار عنه بانه زيد صائغا فالجملة
الثانية نص في المحتمل الثاني في الجملة الاولى قوله صدرتها اي جعلت الذي في الصدر مبتدأ قوله واخرته خبرا نصب على الحال
او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متأخرا قوله وكذا الالف واللام في الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام الا عن اسم
في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك
لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى
فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب واسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول
مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اي ضرب ويضرب وليسا اسم فاعل ومفعول مع مرفوعيهما اسميان
في نحو الضاربان الزيدان وما مضروب البكران لكون في اولهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة اللام كما سيجيء بعيد و
يجب ان يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس
لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل
حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام قوله فان تعذر امر
منها تعذر الاخبار اي امر من الامور الثلثة وهي تصدير الموصول ووضع عائد الى الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير
ذلك الاسم خبرا اما الشرط الاول وهو تصدير الموصول فيتعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة
كما تقدم لا تكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي لانهم يأبون
دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا واما قوله من النفر اللاء الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا
فيروونه من النفر الشم الذين والاولى تجويز الرواية الاولى لانها من باب التكرير اللفظي كانه قال من النفر اللائي اللائي
ان تغايرا نحو الذي من فعل كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم وانما
وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم نحو الذي الذي في داره عمرو زيد فقولك في داره صلة للذي الاخير وعائد
مستتر في الظرف وعمرو خبر الذي الاخير والذي الاخير مع صلته وخبره صلة الذي الاول وعائد الاول الهاء المجرور
في داره وزيد خبر الذي الاول كانك قلت الذي ساكن داره عمرو زيد ويقول الذي التي اللذان ابواهما قاعدان لديها
كريمان عزيزة عنده حسن تبتدئ بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر لاستغنائه بما في حيزه عما قبله
واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فتقول ابواهما قاعدان صلة اللذان وعائده الضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان
وهذه الجملة اعني اللذان مع صلته وخبره صلة التي والعائد الى التي من صلته الضمير المجرور في لديها فالتي مبتدأ
مع صلته المذكورة وعزيزة عنده خبره والجملة اعني التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة اليه الهاء
المجرورة في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على حد
واحذر الغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج
الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف اذ لا يضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور برب واسم لا التبرئة
وخبرها والحال والتمييز المنصوب وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم في اي ما رجل والاستغراق في نحو
كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمها النفي نحو لا احد ولا عريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز
تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل حبذا والمعارف لسادة مسد الحال كالعراك ووحده وجهده وسائر ما ذكرناه
في باب الحال لانها بلفظها تدل على لفظ الحال والاضمار يزيله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مروري بزيد

معنى ... لا ... حتى يسبك منها احدهما مع مرفوعه ... عليها مع مرفوعها

حسن وهو بعمرو قبیح لان لفظ المصدر براعی فی العمل اذ هو من جهة الترکیب اللفظی یشابه الفعل فیعمل الاضمار بزیل اللفظ
وکذا کل صفة عاملة کاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة واما الاخبار عن قایم فی زید قایم فانما یجوز اذا لم
تعمله فی الضمیر المستکن نظرا الی کونه فی الاصل اسما مستغنیا عن الفاعل وعند المازنی یجوز الاخبار عن المصدر
المحذوف عامله نحو انما انت سیرا وعند ابن السراج لا یجوز لان الفعل انما حذف لدلالة اللفظ المصدر علیه واجاز
المازنی علی قبح الاخبار عن ضربا بمعنی اضرب ضربا ومنعه غیره اذ صورته صورة المفرد فلا یصلح لکونه صلة وکالمفعول
له اذ یشترط فیه لفظ المصدر وکالمجرور بالکاف وواو القسم وتائه وحتی ومذ ومنذ وکذا المرفوع بعدهما اذ شرطه فیه لفظ
المصدر وکالمجرور بالکاف وواو القسم وتائه وحتی ومذ ومنذ وکذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وکتمییز الاعداد
المجرور فان المحققین استقبحوا الاخبار عنه لوجوب کون المفسر صریحا فی تعیین الجنس والاضمار یخل بذلک وبعضهم
جوزه نحو الذی هذا مایته الدرهم وکالمفاد بالمبهمة المفسرة بما بعدها نحو راقود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة
وکالمضاف دون المضاف الیه اذ المضمر لا یضاف وکالموصوف بدون الصفة وکالصفة بدونه وکالموصول بدون صلته
وکصلة اللام دون الموصول اذ لفظهما شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لا یجیز الاخبار عن احدهما وحده بل
عنهما معا کالصفة والموصوف قال لان البدل مبین کالصفة ولا یفرد من المبدل منه وایضا یخلو الصلة من العاید ان
اخبرت عن البدل فی نحو جاءنی زید ابوك عند من یجعل البدل فی حکم تکریر العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن کل واحد
منهما فالاول یقول فی مررت برجل زید مخبرا عنهما الذی مررت به رجل زید والثانی یقول مخبرا عن المبدل منه الذی
مررت به زید رجل ومخبرا عن البدل الذی مررت برجل به زید باعادة الجار لان المجرور لا منفصل له ویجوز ان یقول
لرجل هو واصعا المرفوع مقام المجرور والمجوزون اختلفوا فی بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذ الضمیر نفس
ما بعده ومنعه الزیادی اذ الضمیر لا یدل علی البعض والاشتمال قبل ان یذکر خبر الموصول ویخبر کا خواتها وکالفاظ
التاکید فی الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة فی افادة التاکید وایضا یبقی خبر الموصول تاکیدا بلا مؤکد وکعطف البیان
دون المعطوف وکالمضاف الیه من الاعلام والکنی للوحوش واجناس الارض وغیرها کابی القیم وامرئ القیس وابن
اوی وابن عرس وابن قترة وابن مقرض وام حبین وسام ابرص اذ المضاف الیه فی مثلها صار بالعلمیة کبعض حروف الکلمة
وکذا قزح فی قوس قزح وککل جزء من جزئی المرکب نحو بیت بیت وخمسة عشر وبعلبك وکمذ ومنذ فانهما لا
یضمران وکذا کل ظاهر قام مقام المضمر فی نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لا اری الموت یسبق الموت شیء فما اظهاره یفید
التفخیم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر کان والاصل جوازه لانه کخبر المبتدا ویخرج ایضا ما جاز اضماره لکن الضمیر لا
یعود الی ما تقدم من الموصول کالمجرور برب وفاعل نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضمایر لا تجیء الا مبهمة مفسرة بما بعدها
وکذا کل ضمیر مستحق لغیره ای استحقه غیر الموصول کالضمیر فی نحو زید ضربته وفی زید ضرب وفی زید منطلق اذ المبتدا
استحق الضمیر من هذه الاخبار فلو قلت الذی زید ضربته هو فان بقی الضمیر کما کان راجعا الی زید لم یجز لانا قلنا یجب
ان یقوم مقام المخبر عنه ضمیر عاید الی الموصول وایضا تبقی الصلة خالیة من عاید الی الموصول وقولك هو فی الاخیر لیس
فی الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عایدا الی الذی بقی خبر المبتدا وهو جملة خالیا من عاید الی المبتدا وقولك
هو فی الاخیر لیس فی حیز خبر زید قوله والاسم المشتمل علیه ای الاسم الذی احد جزئیه ضمیر مستحق لغیر الموصول کغلامه
فی زید ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف الیه اعنی لفظ غلامه مشتمل علی الهاء الذی استحقه المبتدا قوله علیه
ای علی الضمیر المستحق لغیره قیل وان استغنی بضمیر جاز الاخبار عن ضمیر اخر وان رجع الی ذلك المبتدا وذلك کما
فی نحو زید ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن ای ضمیر شئت منهما وقال الاندلسی لا یجوز ذلك لا لعدم رجوع عاید
من الصلة الی الموصول بل لعدم فایدة فی الخبر لم یفدها المبتدا لان فی قولك الذی زید ضاربه اخوه هو لفظ هو
یرجع الی زید لانه ضمیره قد اخر وزید مذکور فی الصدر فلا یکون فی ذکر ضمیره فایدة ولیس ما قال بشیء لان ذکر زید
فی الصدر لا یجعل المبتدا الذی هو الموصول نصا فی زید حتی یخلو الاخبار بزید عنه من الفایدة بیان ذلك انك
ان اخبرت عن هاء ضاربه یکون المعنی الذی ضاربه اخوه زید فقد عرفنا بالمبتدا ان ههنا شخصا هو مضروب
اخی زید فیجوز ان یکون ذلك الشخص زیدا وغیره فقولك اذن فی الخبر زید فیه فایدة مجددة وهی ان زیدا
مضروب اخیه دون عمرو وغیره وکذا ان اخبرت عن ها اخوه یکون المعنی الذی ضارب زید اخوه زید مضمون
الصلة الذی یجب ان یکون معلوما للمخاطب ان ههنا شخصا اخوه ضارب زید فیستفید من الخبر ان ذلك الشخص
نفس زید وقال صاحب المغنی لا یجوز الاخبار عن احد الضمیرین لان عودهما علی المبتدا سابق علی استحقاق الموصو

لهما ويتوقف المبتداء على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشيء اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير المخبر
عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتداء على ارتباط الضميرين به
بل يكتفي باحدهما فنقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عايد الى
ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لا تعلق
لها بالثانية كما يقول زيد اخوك ثم يقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه خبرا
يخرج كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشان اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كما مر وكذا كل
مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما وايهم وكذا
كم الخبرية وكاين لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند
وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحر وعشاء ومساء معينات وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا
وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بفي كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت
فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب
المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذي ضربت له تاديب هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان
المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضمير اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا زيد واما بارز متصل
كما اذا اخبرت عن الزيدين في ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل
الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجرى صلتها على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام
فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت
مواضع كل واحد من هذه الثلثة في باب المضمر اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا
فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما عرفت
من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتداء ثم اعلم
انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه غايبا لرجوعه الى الموصول وهو غايب
كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدره لعدم الفايدة فلا يقول
في الاخبار عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربته انت فليس اذن قول القائل انت انا
بصحيح على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختار الاخبار بالذي دون من وما واي وساير الموصولات لانه ام الباب وهو اكثر
استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاره ايضا لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول
وابراز الضمير كما في نحو الضاربه انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل الدربة فيهما اكثر ولنذكر حكم الاخبار في باب التنازع
ان لا يغير الترتيب ويراعي ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن لما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة
للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا توجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذي
عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد قام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد
كان قبل راجعا الى زيد واذا لم يمكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه لما ذكرنا
في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل ويقول بالالف واللام عند الرماني وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب
واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما قدمنا والاخفش يدخل
اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخير خبرا عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما يقول العاقل
والكريم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوفه مقدر فهو مثل قوله الى الملك القرم
وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وعزى الرماني الى المازني وليس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل
فعليتين لان المبتدا والخبر بمنزلة الفعل والفاعل فيقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب هو والمكرم زيد واولى
المذاهب الاول لانه اقل تغييرا ثم الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين
في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فمما لا يرجح به على المذهب الاول لان عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في
الحقيقة مع قلة التغيير واما ابو الحسن فله ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث لم يستغن
احديهما عن الاخرى لاجل التنازع بينهما في اسم وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي
ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر في ضرب لان الغرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو

اذا ام

6 وان يتم بعض الاشكال ان نقول الاولى فعلان باب التنازع

في الاخبار بالالف واللام

الضارب

في الاخبار بالموصولات

الضارب والمكرم هو زيد ليكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها كما كان في الاصل الفعلية معطوفة
على الفعلية بين جزئيها واذا لم توجه العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت زيدا قلت مخبرا عن التاء
الاولى بالذي ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غائب ان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى
فقط لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتداء
وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذي ذهبت انا لعدم الفائدة والتنازع
ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا بضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض الآخر ليس باجنبي
كما يجيء في هذا الباب ويقول مخبرا باللام الضارب اكرم زيدا انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير
باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازني الضارب
انا والمكرم زيدا انا بضارب اذ لا تعطف على الموصول مع بقائه وكذا تخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام
الضاربه انا واكرمته زيدا برزت ضمير المفعول في الضاربه وان كان يحذف في الاصل لان ضمير الالف واللام لا يحذف
كما ذكرنا وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل و
يقول على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضارب انا على انه مبتدا وخبر والمكرمه انا زيد
جملة معطوفة على اخرى ونقول في هذه المسئلة اذا عمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابراز الهاء في اكرمته على المختار
كما مر في باب التنازع مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرمه زيدا انا والتنازع باق في الموضعين وعند الاخفش
الضارب زيدا والمكرمه انا قدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته وعند المازني الضارب
زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عندهم واما الاخبار عن زيدا بالذي فيقول
فيه الذي ضربته واكرمته زيد بوصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه
انا واكرمته زيد الهاء في الضاربه هو الضمير القائم مقام زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش
الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر الضاربه لانه كان في الاصل مفعول
ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمه انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها ويقول في نحو ضربني وضربت زيدا
عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء والتاء بالذي الذي ضربه وضرب زيدا انا ولا يقول ضربني ولا ضربت لما مر والتنازع
باق على حاله ويقول في التثنية على مذهب البصريين الذي ضرباه وضرب الزيدين انا وعند الكسائي الذي ضربه وضرب
الزيدين انا بحذف الفاعل ويقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها
والتنازع باق وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد لان الاضمار
قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقياس في جميع المواضع وعند المازني
في الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى الضاربه زيد انا لما مر وفي الاخبار عن الياء الضاربي هو
مبتدا وخبر والضارب زيدا انا والاولى الضاربي زيد لما مر وان اخبرت عن زيدا بالذي قلت الذي ضربني وضربته زيد
لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربي وضربته زيد وعند الاخفش الضاربي
والضاربه انا زيد بابراز انا لجري ضاربه على غير من هو له وعند المازني الضاربي هو والاولى الضاربي زيد والضاربه انا
زيد وان اعملت الاول المختار ضربتني وضربتها هند باظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن الياء
والتاء بالذي الذي ضربته وضربها هند انا والتنازع باق وبالالف واللام الضاربته وضربها هند انا وهند فاعل ضاربته
وعند الاخفش الضاربته هند والضاربها انا قدمت هند الى جنب عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي
وعند المازني الضاربته هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند باللتي ضربتني وضربتها هند وبالالف واللام
الضاربتي وضربتها هند وعند الاخفش الضاربتي والضاربها انا هند وعند المازني الضاربتي والضاربها انا هند
ونقول مخبرا عن التاء والياء في ضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي ضرب وضربته هند انا ولا
يجوز ضربتني لما تقدم بالالف واللام الضارب وضربته هند انا وعند الاخفش الضارب والضاربته هند انا و
يقول المازني مخبرا عن التاء الضارب والضاربتي هند انا والضارب مبتدا وانا خبره وحذف مفعول الضارب
مراعاة للاصل وعن الياء الضارب انا والضاربته هند انا وان اخبرت عن هند قلنا التي ضربت وضربتني هند
والضاربها انا وضربتني هند اظهرت المفعول في ضاربها لان عائد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين
يحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتني هند

والمكرم زيد وعند الاخفش الضاربه المكرم زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرم زيد

سواء على المذاهب الثلاثة ونقول مع الاخبار عن التاء الذي ضرب واكرمته زيد بالالف واللام

زيدا بالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا

هند وعند المازنى الضارب انا على انه مبتدأ وخبر والضاربى هند وان اعملت الاول قلت مخبرا بالذى على التاء
او الياء والذى ضرب وضربته هندا انا وبالالف واللام الضارب وضربت هندا انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش الضارب
هند والضاربته هى انا بتقديم هند الى جنب عامله لما مر ويقول المازنى مخبرا عن التاء الضارب هندا والضاربنى هى
انا وانا خبر الضارب وعن الياء الضارب هندا انا والضاربته هى انا ويقول مخبرا عن هند بالتى التى ضربتها وضربتنى
هند وباللام الضاربها انا وضاربتنى هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربنى هند وعند المازنى الضاربها انا
والضاربنى هو هند وهند خبر الضاربها وتقول فى اعطيت واعطانى زيد درهما انا وباللام المعطى واعطاه زيد
درهما انا والتنازع باق فى الصورتين وعند الاخفش المعطى والمعطيه زيد درهما انا ولو اما المازنى فانه يبنى مثله كلما
حذف منه فيرد مفعولى الاول نحو المعطى زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه لمخالفته الاصل فى الفعل الاول
برد مفعوليه وفى الثانى باقامة الضمير عن مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك فى هذا الباب سبيله فى التعدى
الى واحد اعنى جعل الكلام جملتين لقال المعطى زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذى اعطيت
واعطانى درهما زيد بابراز عائد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما مر وما ابرزنا لجرى الصفة على
غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطى بالاضافة او المعطى اياى كما بين فى المضمرات درهما زيد ويجوز المعطى
انا مراعاة للاصل والمازنى يقول من اظهر الضمير فى المعطيه اظهر المفعول الثانى وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل
اللام فانه لا يحذف عائده كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثانى بذكر الاول فان رددنا مفعولى
الاول كما هو مذهب المازنى قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه اياه زيد كما ذكرنا فى باب المضمرات فى نحو ضربنى اياك
وضربيك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطى درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لاضمرت المفعول قبل الذكر
فى غير باب التنازع وهو لا يجوز فى باب التنازع كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذى اعطيت واعطانيه زيد درهم
وعند الاخفش المعطيه انا والمعطى انا بحذف الضمير والمعطيه المعطى اياه زيد درهم كضربيك وضربى اياك والمازنى
يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيدا والمعطيه اياه درهم ويقول فى ظننت وظننى زيد اخاك مخبرا عن التاء او الياء
بالذى الذى ظن وظننه زيدا اخاك انا وباللام الظان وظننه زيد اخاك انا بحذف مفعولى الاول كما كان فى الاصل
وعند الاخفش الظان والظانه زيد اخاك انا والمازنى لو جعله جملتين ورد المحذوف قال الظان زيدا اخاك انا و
والظانه هو اياه فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرزنه لجرى الصفة على غير صاحبها وان
اخبرت عن زيد قلت الذى ظننت وظننى اخاك زيد والظانه انا اخاك وظننى اياه وظننه زيد نحو خلتكه
وخلتك اياه على ما مضى فى المضمرات اظهرت ضمير المفعول فى الظانه لانه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه
مراعاة للاصل واظهرت ثانى مفعول الظانه لان افعال القلوب يجب فى الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الاخر
وابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانه او الظانى اياه زيد وان اخبرت
عن اخاك قلت الذى ظننت وظننه زيدا وظننى اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظننيه زيدا وظننى اياه
اخوك واجاز بعضهم الظانه انا زيدا والاولى انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا فى باب المضمرات ان ثانى المفعولين يجب انفصاله
عند الالتباس باولهما وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظانى هو اياه اخوك او الظانه هو اخوك كما مر فى خلتكه وضربتك
وابراز الضمير فى الظانه هو والظانى هو اياه لان الصفة للالف واللام التى هى الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ
من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ فى هذا الباب ويقول فى اعلمت واعلمنى زيد عمرا منطلقا مخبرا عن
التاء او الياء بالذى الذى اعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وباللام المعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش
المعلم والمعلمه زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذى قلت الذى اعلمت واعلمنى عمرا منطلقا زيد هذا عند
من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلمه انا واعلمنى عمرا منطلقا واعلمنيه اياه زيد وعند
الاخفش المعلمه انا والمعلمى عمرا منطلقا زيد اذا اقتصر على الاول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلمه انا عمرا منطلقا
والمعلمى اياه اياه زيد فاياه الاول لعمرو والثانى لمنطلقا ويكون المعلميه اياه زيد نحو ضربيك وضربى اياك وان
اخبرت عن عمرو بالذى قلت الذى اعلمت واعلمنيه زيد منطلقا عمرو وباللام المعلم انا زيدا اياه منطلقا
واعلمنيه اياه عمرو وابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يجز حذفه لان عائد اللام لا
يحذف على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت المعلمه انا لالتبس بالمفعول الاول كما
مر فى مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثانى فى هذا الباب يوجب ذكر الثالث مثل ووجب

ههنا ذكر المفعول الاول اعنى زيدا لئلا يلتبس الثانى بالاول ولقائل ان يقول اذا ذكرت فى هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثانى احد البابين لان احد ذكر البابين وجب ذكر الثانى فتعين ان المفعولين هما الثانى والثالث بلى يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول و يقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلى هو اياه اياه عمرو فاياه الذى بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو المخبر عنه والثانى ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا بالذى قلت الذى اعلمت واعلمنى زيد عمروا اياه منطلق والمعلم انا زيدا عمروا اياه واعلمنى اياه المنطلق ابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العائد الى اللام اعنى اياه الذى بعد عمروا لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول و ذكرت الثانى اعنى عمروا لذكرك الثالث اعنى ضمير اللام واما ذكر الاول اعنى زيدا ففيه النظر المذكور ويجوز اعلمته اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمروا اياه والمعلى هو اياه اياه منطلق او المعلمه اياه هو وانما ابرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية موصولة واستفهامية وموصوفة وشرطية وتامة بمعنى شئ وصفة لما كان فى المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له بابا براسه بل بين فى ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل فى اللفظ من المبنيات فى اسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاقتصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضى ان يجعل ابوابا براسها فمنها ما قوله وما الاسمية اعلم ان ما يكون حرفية ايضا وهى حينئذ على اقسام ايضا ولما كان هو فى قسم الاسماء تعرض لاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحرف قوله موصولة كما ذكرنا والاستفهامية ما صناعتك وما صنعت ويدخلها معنى التحقير نحو ما انت وبيت ابيك والفخر ومعنى التعظيم نحو قوله يا سيدا ما انت من سيد والحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكريها اى لا تذكرها على احد التاويلات وقلما يحذف الف ما الاستفهامية فى الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف وذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف اخر من الاستفهامية مجرورة ولا كم لكونه حرفا صحيحا والاخر به يجرى الصحيح فى تحمل الحركات وقد جاء الالف ثابتا نحو على ما قام يشتمنى لئيم كخنزير تمرغ فى دمان واذا جاءت ذا بعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو بماذا تشتغل وذلك لان ذا اما ملغى بزيادته ولا كونه موصولا الا مع ما صار ما مع ذا ككلمة واحدة وصار الالف كانه فى وسط الكلمة والحذف قليل فى الوسط لتحصنه من الحوادث وكذا لم يحذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت الاستفهامية فى التصدر والشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة كقوله رب ما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وجاز ان يكون ما ههنا كافة كما فى قوله تع ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال المص لان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعنى قوله من الامر وذلك قليل الا بالشرط المذكور فى باب الصفة ولقائل ان يقول من متعلقة بتكره وهى للتبعيض كما فى اخذت من الدراهم اى من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه تكره من الاشياء وقوله له فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمين تكره معنى تشمئز وتنقبض ونعنى بالتامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه ونعما هى اى نعم شيئا هى عند الزمخشرى وابى على ويكون ما معرفة تامة اى غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشئ قال فى فنعما هى اى نعم الشئ هى وكذلك فى دققته دقا نعما اى نعم الشئ ونعم الدق وما المصدرية حرف عند سيبويه واسم موصول عند الاخفش والرمانى والمبرد كما مر قبل واما الذى المصدرية فلا خلاف فى اسميتها اللام فيها وذلك نحو قول على عليه السلام فى النهج نزلت انفسهم منهم فى البلاء كالذى نزلت فى الرخاء اى نزولا كالنزول الذى نزلته فى الرخاء وقوله وصفة اختلف فى ما التى تلى النكرة لافادة الابهام وتاكيدا للتنكير فقال بعضهم اسم فمعنى قوله مثلا ما اى مثلا اى مثل وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء لاستبعادها بالجزئية ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسما زيد لفائدة الفصل وايضا تثبت زيادتها نحو فبما رحمة ووصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت فى موضع الالتباس اولى وفائدة ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما والتعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود من يسود والتنويع نحو

وما الاسمية

اضربه ضربا امّا اى نوعا من انواعه ايّها كان ويجمع هذه المعانى كلّها الابهام وتاكيد التنكير اى عطية
لا يعرف من حقارتها وامر لا يعرف من عظمه وضربا مجهولا غير معيّن قوله ومن كذلك الّا فى التمام والصفة
امّا من الموصولة فنحو لقيت من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حبّ النبى محمّد ايانا وبالجملة كقوله
رب من انضجت غيظا صدره قد تمنّى لى موتا لم يطع ولا تجئ تامّة اى غير محتاجة الى الصفة والصلة الا
عند ابى على فانه جوّز كونها نكرة غير موصوفة وتجئ عند الكوفيين حرفا زائدة وانشدوا آل الزبير سنام المجد قد
علمت ذاك العشيرة والاثرون من عدد اى هى عند البصريين موصوفة اى الاثرون اناسا معدودا وانشدوا ايضا
يا شاة من قنص لمن حلّت له حرمت علىّ وليتها لم تحرم والمشهور يا شاة ما قنص وعلة بناء ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين
والموصولتين ظاهرة واما الموصوفتان فاما لاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما لان وضعهما
وضع الحروف كما قيل فى هذه الاخيرة نعما فى وجوههما وما التامّة ايضا من وجوهها الذى لعلم ولا تفرد لما لا يعلم
خلافا لقطرب ويقع على ما لا يعلم تغليبا نحو قوله تع ومن لستم له برازقين ويقول اشتر من فى الدار غلاما كان او جارية
او فرسا ومنه قوله تع ومنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على اربع وذلك لانه تع قال ومنهم والضمير راجع
الى كل دابة فغلب العلماء فى الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشى على بطنه ومن يمشى على اربع وما فى الغالب
لما لا يعلم وقد جاء فى العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان من سخّركن لنا وسبحان ما سبّح الرعد بحمده وقال تع وما
ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا فى الغالب فى صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سئول عن صفته والجواب
عالم او غير ذلك ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره فى المجهول ذماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشئ
ماهيته وهى منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او يقول انه منسوب الى ما هو على تقدير
جعل الكلمتين كالكلمة كقولهم كنتى يقول ما هذا فرسام بقرام انسان فاذا عرفت مثلا انه انسان وشككت انه زيد
او عمر قلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات
ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون
على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخّركن لنا وما سبّح الرعد بحمده
يجوز ان يكون لكونه تع مجهول الماهية ومن وما فى اللفظ مفردان مذكّران يصلحان للمثنى والمجموع والمؤنث فان
عنى بهما التثنية او الجمع او التانيث فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة ونحوهما اكثر واغلب
وانما كانت اولى من مراعاة المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى
وكذا فى غير من وما يقول ذلك الشخص لقيته وان كان مؤنثا قال تع خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم عليه السلام
ويقول ثلث انفس من الرجال وثلثة اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجئ فى باب العدد وان يقدّم على
المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى يختار مراعاة المعنى فى ذلك المحمول كقولك منهن
من احبّها فهو اولى من قولك احبّه لتقدّم لفظة هن فلهذا لم يختلف القرّاء فى تذكير من يقنت ومن يأت بعلامة
قوله وتعمل لانه جاء بعد قوله منكن وهو عاضد للمعنى فلهذا قال نؤتها اجرها وان حصل بمراعاة اللفظ
لبس وجب مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو من هى محسنة امك ولا يجوز محسن
لانه خبر لهى المحمول على معنى من الذى بمعنى التى والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدا تذكيرا وتانيثا
وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هى محسن نظرا الى ان هى مراد به من الذى يجوز اعتبار لفظه و
معناه فان حذف هى التى صدر الصلة كما فى قولهم ما انا بالذى قائل لك شيئا وقيل تحسن امك سهل التذكير
لان المقدّر لم يتعين كونه بلفظ المذكر او المؤنث والاصل الحمل على اللفظ كما تقدّم منا مقدّره مذكرا
ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المراعاتان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من
العكس قال تع ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنّات تجرى من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم
قال خالدين حملا على المعنى ولهذا ايضا اى ولكون الحمل على اللفظ اولى رجع سبحانه وتع بعد قوله
خالدين الى الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا واما تقديم مراعاة المعنى
على مراعاة اللفظ من اوّل الامر فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا ان اللام
الموصولة فانه يمنع ذلك فيها فلا يقال الضارب جاءه لخفاء موصوليتها ثم انك ان اثبت لها بصاحب

لا تقول لقيته من احبه وانتسبه... (right margin, vertical, partly illegible)

من الموصوف والمبتدا نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما وهم المؤنث خدامهم لم يجز فيما يعبر به عنها من الضمير
واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صالحة لكن وما للمفرد والمثنى والمجموع والمؤنث بلفظ واحد وذلك
لخفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف في نحو هما الحسن غلامهما فكان الضمير راجع الى صاحبها لا اليها وان لم
يجئ بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله او تصبحي في الظاعن المولى اي في الظاعنين المولين ويجوز ان يكون افراده
لكونه صفة مقدر مفرد اللفظ اي في الجمع الظاعن قوله وايّة كمن وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها
قد ذكرنا حكم اي في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف
كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما في نحو مررت باي معجب لك قبل جاء الذي
نكرة موصوفة نحو بالذي محسن اليك واي صفة يقع ايضا بالاتفاق لا كما قال فيها خلافا كما مر غلام ادري لم لم يذكره المص
ههنا بل جعلها كون التي لا يقع صفة ولعله راى ان الصفة اصلها الاستفهامية لان معنى برجل اي رجل برجل عظيم
يسال عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعربوها باعراب الموصوف
واي معربة من بين اخواتها الموصولات على الاختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة
للاستفهام والشرط وانما ذلك لالزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب بل ما هو لازم
الاضافة فخمسة عشرك غير معرب واما كم رجل فانه قد ينتصب ما بعد كم الخبرية واما لدن فانه يضاف الى الفعل
ايضا ولا اضافة اليه كلا اضافة وانما التزموا لها الاضافة لان وضعها ليفيد بعضا من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف
المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه كما في قوله تع اياما تدعوا الا في
كاين فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه كالمبني على ما يجئ في الكنايات قوله الا اذا حذف صدر صلتها
صلتها اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شئ فلا يبنى اي معها والاسمية قد يحذف صدرها
اعني المبتدا بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اي ولا يحذف المبتدا في نحو اضرب ايهم غلامه قائم وايهم زيد وانما حذف
لكونه ضميرا والضمير وكثرة الحذف في الصلة ولبقاء ما هو معتمد الفائدة اي الخبر ولقيام المضاف اليه مقامه ولتمكن
اي في نفسها فاذا حذف المبتداء صار مبنيا كاخواته من سائر الموصولات وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لعارض
فهو شديد النزوع اليها فادنى سبب يرجعه اليها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يو
ضحه ويبينه اعني الصلة لانها المبينة للموصول كما مر كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مذهب
سيبويه وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدا قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة
جيدة وجاء في الشواذ ايّهم ايهم اشد بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف جزء منها وقد بقي
ما هو معتمد الفائدة اي الخبر قال الجرمي خرجت من الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم
افضل الا منصوبا وان لم يضف مع حذف المبتدا نحو اكرم ايا افضل فكلام العرب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا
فيقول اكرم اي افضل مضموما بلا تنوين والخليل ويونس يقولان اضرب اي افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق
كما يجئ من مذهبهما قال سيبويه لا يرفع نحو اضرب ايا افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا على اضرب ايهم افضل
لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل منصوبا ولو قالوا لقلنا اي لو رفعوا او ضموا في الجر و
اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه ترجح جانب الحرفية
كما في قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان نحو ايهم في مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء وما بعدها
خبرها وهي استفهامية لا موصولة قالوا وهي في الاية مبتدا خبره اشد ومن كل شيعة معمول لننزعن كما يقول اكلت
من كل طعام قال الله تع واوتيت من كل شئ فيكون من للتبعيض والكلام محكي اعني ان ايهم اشد صفة شيعة
على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط قال الخليل نحو
قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي يقال لطلبه ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل
فابيت لا حرج ولا محروم اي ابيت مقولا فيّ لا حرج ولا محروم اي هو لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل
على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث اي اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث بل مثل ذلك يجئ في ضرورة
الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذي قبل اي معلق عن العمل ويجيز التعليق في
غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم افضل كما يجئ في باب افعال القلوب وليس بشئ لان المعلق

والمذكر

حذف الاعرابية

ويجيء ذلك كثيراً ذا الذي بعلم اللعو ماذا الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة

يجب ان يكون في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب وامثل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او كلام الابتداء وذي
بعد نحو امثل واضرب لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعدة و
قال الاخفش في الاية من فيها زائدة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة
مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اي لننزعن من كل فريق تشيع ايهم هو اشد واي بمعنى
الذي وعند ابي عمرو انه اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب اية لقيتها قال لتعرفها بالصلة والتانيث
فزاد على مذهبه تعريف الموصولات في التعريف المانع من الصرف في غير بعض فيها وهو القياس قوله وفي ماذا صنعت
وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخر اي شيء وجوابه نصب اعلم ان ذا لا يجيء موصولة ولا زائدة الا مع ما و
من الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو وقولك من ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي
اي ما الذي هو على حذف المبتدا نحو ما انا بالذي قايل واما قولك من ذا قايما فذا فيه اسم اشارة كما في قوله تع امتن
هذا الذي هو جند لكم وهاء التنبيه تدخل على اسم الاشارة وقد جاء ذا زائدة بعد ما الموصولة قال دعي ماذا علمت
سانقيه ولكن بالمغيب نبئيني ولقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها واما رفع
الجواب في نحو قوله تع يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله الا تسئلان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى
ام ضلال وباطل فلان ما مبتدا والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي
حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق
للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا
يحاول جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية ثم ان حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل نادر كما مر في باب المبتداء وتجرد الجملة
الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه
من الصفة وحذفه اكثر من حذفه من الخبر كما مر في المبتدا وانما قل مجي الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين
الموصولات للزومها لما الاستفهامية او من لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها ما او من وكان التثاقل الحاصل باتصال
الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدا في صلة ايهم في السعة
دون صلة غيرها وذلك لتثاقلها بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب والبدل مرفوعا اذا كان ذا موصولة
لان ماذا اذن جملة ابتدائية ذا مبتدا وما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدا مع تنكيره وذا خبره على
ما مر في باب المبتدا والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف وذلك المبتدا ضمير
راجع الى ذا الموصولة فقوله تع اساطير الاولين ليس بجواب لقوله للكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا لكان المعنى
هو اساطير الاولين اي الذي انزله ربنا اساطير الاولين والقايلون بهذا كانوا كفارا غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام
مستانف اي ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا مزيدة فما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتاخر
فالسؤال اذن جملة فعلية فكون الجواب فعلية اولى للتطابق فينصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي انتصب به ما
في السؤال حذف لدلالة السؤال عليه فقوله تع ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وانما التزم ههنا النصب
ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح بتقدير الانزال والرفع كان محتملا لان تقدير الموصول المذكور
في السؤال مبتدا كما في قوله تع قل العفو وان يكون المبتدا غيره والكلام مستانف كما ذكرنا في قوله تع اساطير الاولين
وان اشتغل الفعل بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا تفعله او بمتعلقه نحو ماذا تقضي حقه فتكون ما مبتدا اذ في
وان كان ذا مزيدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فرفع
الجواب اذن اولى على تقديري كون ذا موصولة وكونها زيادة وانما نحو ماذا قيل وماذا عرض وماذا حدث
مما كان الفعل فيه لازما فهي جملة اسمية سواء كانت ذا مزيدة او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب
مختار على كل حال ومثله قوله تع وماذا عليهم لو امنوا وقول الشاعر فماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى
ان يقولوا انني لك عاشق فقيل ذا فيه زائدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزم
في خبر المبتدا ايضا فان قيل خبر المبتداء قد جاء طلبية كقوله تع بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه قيل الصلة ايضا
جاءت لعل مع جزئيها كقوله واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان
فان نقل القول ههنا جاز للمنازع ان يقدره ايضا في خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا
لكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا به هذا ولا باس ان نذكر بعض ما اهمل المص من احكام الموصول و

في احكام الموصولات

احكام ما ومن واي في الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزئي اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبينة له فيجب للصلة التأخر فلا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا تعمل الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزءها فلا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان تكون مصدرة ببل او لكن او علامة جواب القسم وغير ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لانها جزء الموصول وليست جزء الغير ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف والبدل والعطفين والتأكيد ولا بخبر عن الموصول ولا بالاستثناء منه اذ هذه الاشياء لا تجيء الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على اخر قبل الصلة وما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول محذوفة مدلول بالظاهر عليها كما يجيء بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدلالة وذلك نحو قوله من اللواتي والتي واللاتي زعمن اني كبرت لداتي وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبني ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة حروف مصدرية هي والجملة التي بعدها بتاويل المصدر فيطلب قربها من متضمن المصدر وكذا في الالف واللام الموصولة اذ لا يدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل او المفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي هي صلة كما يقول في باب التنازع معملا للاول الذي ضربت وضربني غلامه زيد اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما يقول جاءني الذي منطلقا ابوه والذي ضرب زيدا اخوه اذ لا مانع منه فان قيل اليس كما ان الموصول والصلة كجزئي اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزئين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول قلت بلى هما ايضا كالجزئين الا انهما الجزئين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل الجزئين يجوز تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبينة للموصول على ما تقدم فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبر ما دام لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال فان ادع اللواتي من اناس اضاعوهن لا ادع الذين وقد التزم حذفها مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في خبر البيان فلذلك تركتا على ابهامهما بغير صلة مبينة ويجوز كون تصغير اللتيا للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين قالوا نحو قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام ونحوه قول المتنبي بئس الليالي سهرت من طربي ويجوز ان يكون من هذا لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شية وسه وليس الموصول بالزق منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها واما احكام من وما واي في الاستفهام فنقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت عليه عن من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكايات علامات تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من بقول منو اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاءني مسلمون او رجال او قوم وفي النصب والجر منين ومنه اذا قيل جاءتني ضاربة او طالق وكذا في النصب والجر لا يختلف ومنتان اذا قيل جاءتني ضاربتان او طالقان وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءتني مسلمات او ضوارب وكذا في النصب والجر لا يختلف انما شرط الاستفهام عن المذكور في الحكاية لان حكايات هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات حتى يحكى وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا وانما اشترط في الحاق العلامات المذكورة بمن كون المسئول عنه نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها اذا ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجيء ولان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما فعل في النكرات ولو يحذف في المعارف كما طلب بحذف النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان النكرة اذا كررت فلا بد في الثانية من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانية هي المذكورة اولا يقول من الرجل لمن قال جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان

في حذف الصلة

تجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف

الحكاية بمن

فلما لم يمكن حكايتها فان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الكثير
حذفت النكرة واثبت العلامات في لفظة من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من
الاستفهام عن المعرفة وانما كثرت الحكاية في السؤال عن المنكر لان السؤال عنه كما ذكرنا اكثر غالب في الحكاية نص في كون
المستفهم عنه ذلك المذكور في لفظ المخاطب وان قلت من الرجل او من هو فربما اوهم هذا اللفظ ان المسؤول عنه معهود
آخر غير هذا المذكور في الكلام وازالة الابهام بايراد ما هو نص في المراد في كثير الاستعمال مناسبة واما اشتراط العقل
في هذه الحكاية فظاهر لان من للعلماء واما اشتراط كون من موقوفا عليها ولم يشترط ذلك في اي بل يقول فيها اي يا
فتى وايا يا فتى واي يا فتى كما يجيء فلان من لكونها مبنية قصدوا بتبعيدها من الاعراب كما اثبتوا العلامات في حالة لا تكون
فيها على الكلمة في الاغلب اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما اي
فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب وصلا ولا وقفا وانما زادوا في المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات
لانهم لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف متحركة ولا يجوز فاثبتوا بدل الحركات حروفا تشبهها ساكنة وجاءوا
ما قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافي بل اثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان الحال
حال الوقف عليه ساكنا اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على
الاعراب في منه اذ هاء التانيث في الوقف لا يكون الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى
من العكس لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجروا منات في
ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى واحدها واسكان النون في منان ومنين تنبيه على
ان التاء ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلتزم فيها قبلها الحركة التي تلزم
ما قبل تاء التانيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت وهنت لما لم يتمحض التاء للتانيث بل كانت
بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو منت والاكثر تحريكها فيه لانهم زادوا التاء دلالة ونصا على ان السؤال
عن مؤنث وكون تاء التانيث مفتوحا ما قبلها ومنقلبة هاء في الوقف ادل على كونها للتانيث واما نحو قوله بل جوز
تيهاء كظهر الحجفت ونحو بنت واخت فقليل لا يعبا به واما نحو منتان محركا النون التي قبل التاء هذا ولك في من الموقوف
عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان آخران احدهما ان تزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في
المفرد المذكر حاكيا للاعراب فقط ولا يحكى علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسأل عنها اجراء لمن على اصلها
من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فيقول اذا قيل جاءني رجل او رجلان او رجال او امرأة او امرأتان او نسوة منو وعلى هذا
قياس النصب والجر وثانيهما افراد من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا لعلامات اخر كما في حال الوصل هذا حكم من
المستفهم بها عن المنكر واما اي فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكور جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثنى
والمجموع والمؤنث في لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات في الوصل نحو اي يا فتى
وايا يا فتى واي يا فتى وفي الوقف تسكن ياؤه في الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في حال النصب كما في الوقف على سائر
المعربات لان ايا معرب فسقط في جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية بمن وهما العقل والوقف اما العقل
فلان ايا في اصل وضعها تصلح للعقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر في من وانما اشترط في حكايتهما كون المحكي
مذكورا منكورا لما ذكرنا في من ولك في اي وجه آخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فتقول اي وايا واي في المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وفي الحركات اللاحقة لاي حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فيكون مبتدأ
محذوف الخبر او مفعولا لمحذوف الفعل ومجروره اضمر جارها وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا تلتبس اي حينئذ
بغير الحكاية ضعيف فان كما ترى والاولى ان يقال كما في من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها
رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو واي رجل هو واجاز يونس الحكاية لمن وصلا ايضا قياسا على اي فيقال منو يا فتى
ومنا يا فتى ومني يا فتى وعليه حمل قول الشاعر اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وليس لشيء لانه
لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهاما عن الضارب والمضروب قال سيبويه
هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقيل حكاية
كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والا فكيف يعربها مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض
اللغات اعرابها لا على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس بحكي كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات
المذكورة لا تلحق من الا في آخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رأيت رجلا وامرأة قلت من ومنه واذا قيل رأيت

امراة ورجلا قلت من ومنا وفي جاءني رجل وامرأتان من ومنتان وعليه فقس واذا الجمع من يعقل ومن لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من وايتين فيمن قال لقيت رجلا وحمارين وعليه فقس واما المعارف بعد من فنقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا في من بعد حذفها وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه انها تذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رأيت اخا زيد قلت من اخا زيد واجاز ذلك سيبويه لا على وجه الاختيار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيا كما يجيء وثالثها انها تحذف و يثبت علامات الحكاية كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه انه يقال ذهبت معهم فيقال مع منين ويقال قد رأيته فيقال منا واما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وانما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه اكثر استعمالا من غيره لكونه ادل على المسمى والمراد من الحكاية تخصيص المذكور وقد مر ان رفع الابهام يكثر لاستعمال الشيء وايضا الاعلام غير متصرفة في ذاتها مصونة من الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف فناسب ان لا يتصرف في اعرابها ايضا وهو معنى الحكاية والشروط المذكورة لا يكون المسؤل عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها يغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسؤل عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فتقول لمن قال رأيت زيدا الظريف وزيدا نفسه وزيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل الحجاز لانه وان اغنى الوصف المذكور ايضا كساير الاوصاف الا ان تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية فيه فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب فان قال رأيت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد ابن اخي عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق فلا نكر انه من جملة ساير التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيدا وعمروا ومن زيدا واخا عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمروا او لقيت زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين ساير التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسؤال واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما ساير التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما ان اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمروا او من زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لانقطاع الثاني عن الاول صريحا فيكون لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه كما لو انفرد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا وفمن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب مؤذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يجيء في بابه وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى زوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجيء في باب العلم ثم يقول اذا حكى ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية فان كل معرب مرفوع الموضع تعذر اعرابه لاشتغال المحل بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا في المضاف الى ياء المتكلم وقيل ان ما بعد من في الاحوال معمول العامل محذوف كما مر في اي وهو ضعيف للزوم الجر بجار مقدر كما مضى هناك وقد جاء حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية فيها قيل خلف دار عبد الله فقال السامع دار منى واما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسماء فاتوا به مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا على القياس واما اذا سألت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رأيت زيدا او مررت بزيد قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اي فكرهوا ان يخالفه الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد هذا وربما حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سؤال ايضا كما قال بعض العرب وعنا من تمرتان على حكاية قول من قال ما عندنا تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سألت بمن او اي عن غير العلم ايضا كما حكى عن يونس كما مر واذا سألت بمن عن عاقل منتسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب عاقلا او لا كما يقال لقيت زيدا او ركبت اعوج جاز لك ان تقول المني اي البكري او القرشي مثلا باتي بمن مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام لانه كذلك في المنسوب

قوله حكاية ... [illegible]

في الفرق بين العطف وبين سائر التوابع

بل الشرط كون المنسوب اليه علما

عن اعنى البكري مثلا لان صفة العلم المنسوبة الى شيء لابد فيها من الالف واللام ويلحق ياء النسب آخره كما كان في آخر
المسؤول عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام فتقول آلمنى بالمد لانه كذلك في المسؤول عنه لانك تقول
القرشي او الهاشمي وايضا فمن ضعف تضمنها معنى الحرف بدخول لام التعريف عليها والحاق ياء النسب بها فاتى بحرف
الاستفهام وبعضهم لا ياتي بها فتقول المنى مقصورا اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام ويحكى في لفظ المنى اعراب العلم
المسؤول عنه عن نسبه سواء كان السائل واصلا او واقفا كالحكاية في اي سواء فتقول لمن قال جاء زيد آلمنى وامنى وكذا آلمنى
وآلمنيه وكذا المنيان والمنيين والمنيون والمنية والمنيتان والمنيتين والمنيات ويلي المسؤول الجواب على وفق اعراب
المنى فتقول زيدا فيقول المنى فيقول القرشي على انه صفة لزيد المذكور اولا في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدا
اي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام قال ابو عمر ان سألت المبرد اذا قال لك رجل رايت زيدا واردت ان
تسال عن صفته قال تقول المنى كانك قلت الطرفي او العالمي او البزازي قال السيرافي هذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع قلت
كانه جعل الياء في الطرفي ونحوه للتاكيد كما قيل في احمري ودواري وان كانت صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمكي والبصري
فلا يجوز المنى اتفاقا قال المبرد القياس الماى او الماوي قال السيرافي هو تفريع منه وليس بمسموع واجاز الاخفش الاستفهام
بماى على وفق المنى قياسا فقال يقال الآئى فيصلح للمنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع والاستثقال
البات والله اعلم قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد زيدا اي امهله وهيهات ذاك اي بعد اعلم
انما بنى اسماء الافعال لمشابهتها مبنى الاصل وهو فعل الماضي والامر ولا تقول ان صه بمعنى لا تتكلم ومه بمعنى لا تفعل
اذ لو كانا كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا تقول ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا
كذلك لاعربا كمسماهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء
لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع وعلى هذا لا يحتاج
الى العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال
امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض و
الظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا واما تعيين اصولها وانها عن اي شيء نقلت ففيه نظر لان النقل عن المصادر
والظروف في بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وفداء لك الاقوام بالكسر وامامك زيدا وعليك عمرا
اذ استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب وامامك زيد برفع
زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان وبطان وشتان
فانها كلبان في المصادر وكهيهاة فانه كقوقاة وزلزال فانه كفجار وبدد كضرب فتقول انها كانت في الاصل مصادر لانه
قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل فاشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا
ولالحاقها باخواتها من نحو رويد وبله وفداء والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء
الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو اها في الكف
وويها في الاغراء وواها في التعجب والاستطابة ولعا ودعدعا في الانتعاش وويلك وويحك وويسك وويك لعمرو على ما مر في
المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال نحو صه ومه وها ودع اي انتعش وبخ اي ارفق
وهيا وهلا وحي وايه وهيك وهيت وهيك وسيجيء معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل
والتنوين فيه كما في صه ومه وايه وهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني بقاؤه على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله
اعني اسم الصوت كما مر في المفعول المطلق واما اخ وكخ واف واوه وبخ اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان تنصب
نحو افا او تبين بالحرف نحو اف لك فالاولى ان يقال انها باقية على كونها اسماء اصوات ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال
لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعدك اي احذر من خلفك وحذرك
عمرا وحذارك عمرا والنجاءك ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يقم دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط
التقدم اي تقدم تقدما او احذر فرطك اي تقدمك وبعدك اي تباعد بعدا وحذرك وحذارك عمرا اي احذر عمرا واحذر
او حذارا والنجاءك اي انج النجاء والكاف حرف كما في ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن
المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا يقدح اذن باعتبار
الاسم لا في حد الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت بالدليل كونه عارضا اذ رب اصل
مرفوض وعارض لازم واما امين فقيل سرياني وليس الا من اوزان العجمية كقابيل وهابيل بمعنى كذا فجعل اسم فعل

لفظه والمنيين

بحث اسماء الافعال

احذر

بمعنى

بمعنى كلّا ليكن كذا وبنى على الفتح ويخفّف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله القصر ثم مدّ فيكون عربيا مصدرا في الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال الاسم الفعل الذى هو في الاصل جار ومجرور نحو اليك وعليك اسم فعل لانا نقول لما صح وروده انه اسم بالنظر الى اصله والجار والمجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل بقاء غير مطرد كما اطرد في نحو رحمك الله ولم يضرب فيصح ان يقال في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب اسم فعل كما يجيء ثم اعلم ان بعضهم يدعى ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدأ لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس بشيء لان معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل اى ذو قيام فيصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان في قولك تسمع بالمعيدى تسمع مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن كذلك وكالفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق وما ذكره بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة الموضع على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم يكن قائمة مقام الفعل فلم يكن مبنية ولا نقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه صار كفتح فاء جعفر وكذا لا نقول في عليك واليك اسمى فعل انهما جاران متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف اليه في الاول صارا ككلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني فصار اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمى فعل مثل الفضل وبيّة علمين لذات وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك وعليك اسمى فعل كعبد الله وتأبط شرا علمين فهى منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القحّ ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لا سكت وامتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدى هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما قال عنترة كذب العتيق وماء شنّ بارد، ان كنت سائلتى غبوقا فاذهبى، اذا روى بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى بعير نضو فقال لصاحبه كذب عليك البزر والنوى بنصب البزر قال محمد ابن السرى ان مضر تنصب به واليمن ترفع فمعنى كذب عليك البزر اى الزمه وخذه ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان ومما يغرى بصاحبه ويأخذه المكذوب عليه فصار معنى كذب فلان الاغراء اى الزمه وخذه فانه كاذب فاذا قرن بعليك صار ابلغ في الاغراء كانك قلت افترى فخذه ثم استعمل في الاغراء بكل شيء وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اى عليك بالعسل لان قال وذبيانية اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اى عليكم بها وكذب الحج اى عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فينصب به جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينتصب بالزم قال ابو على في كذب عليك البزر ان فاعل كذب مضمر اى كذب السمن اى لم يوجد والبزر منصوب بعليك اى الزمه ولا يتأتى له ذلك في قول عنترة كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اولى واسماء الافعال حكمها في التعدى واللزوم حكم الافعال التى هى بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك لضعفها في العمل فتعمد بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر وهى معمولها يمتنع تقدم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوّز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوى دونكا انى رأيت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوى اى دلوى قدامك فخذها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعانى اسماء الافعال امرا كانت او غيره ابلغ وآكد من معانى الافعال التى يقال ان هذه الاسماء بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل والاصوات الصائرة مصادر ثم اسماء الافعال فلما بيّن في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا بنصب زيدا كان في الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذه فقد امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المأمور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك

اخذ زيد واليك عني اي تنح وحدك ونفلك اليك واذهب عني ووراءك اي تأخر ووراءك تجري في كلها الاختصار لغرض التأكيد
وكلما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات اي ما ابعده وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان
اي ما اسرعه وبطان اي ما ابطاه والتعجب هو التأكيد المذكور وكلها بلا علامة للضمير المرتفع بها وبروزه في شيء منها
دليل فعليته وانه ليس منها الهلم وهات على ما يجيء وليس لكاف الخطاب ولا التنوين في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماعا
فيقتصر على المسموع فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظر فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل
نحو امامك واليك ولدي فهو في الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني ينظر فان كان الاسم الذي اتصل به الكاف تما جاء مصدرا
مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد ورويدا لحتمل الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون
حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في
هاك اذ لم يات هازيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله النجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذكرنا الجمهور وقال الفراء الكاف
في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل
هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بل يمكن دعوى ذلك في نحو حيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذين
الاسمين قبل صيرورتهما اسمي فعل مع ان وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول ان في نحو
رويد وها مجردين عن الكاف ضميرا مستترا كما في اضرب ولا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي الكاف
في الجميع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يجيء بعد ها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ الكاف
في الجميع حرف خطاب كما في ذلك ويبطل قوله بما اورد على الفراء واما التنوين اللاحق لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور
للتنكير وليست لتنكير الفعل الذي في ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفة ولا منكرا كما ذكرنا في علامات
الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر الذي في ذلك الاسم قبل صيرورتها اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر
او صوت قائم مقام المصدر ولا ينقل عن الحاجب اسم الفعل ثابتا كما مر فصه بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد
من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعين المصدر بتعين متعلقه اي
المسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فيجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه
وكذا مه اي كف عن هذا الشيء وايه اي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى تعريف متعلقه وكذا
التنكير فمعنى صه اسكت سكوتا اي افعل مطلق سكوت واقع على كل سكوت بغرض عن اي حديث كان وليس ترك التنوين
في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف وقال ابن السكيت والجوهري
دخول التنوين فيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه صه ومه مه بتنوين الاول
وسكون هاء الثاني قالا وقول ذي الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون وقد
وصله لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف
عليه جرد عن معنى التمكن في هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا
واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هي اما متعدية او لازمة فمن المتعدية ها وهو اسم لخذ وفيه ثماني لغات الاولى ها بالالف
مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان يلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية
كما في ذاك وتتصرف فيها نحو هاك هاكما هاكم هاكن الثالثة ان يلحق الالف همزة مكان الكاف وتتصرف فيها تصريف الكاف نحو هاء
هاؤما هاؤم هاء هاؤما هاؤن الرابعة ان يلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب فتصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة
بعد الهاء للكل السادسة ان تصرف هذه الخامسة تصريف دع السابعة ان تصرفها تصريف خف ومن ذلك ما حكى
الكسائي من قول من قيل له هاء فقال لا اهاء ولا اهاء بفتح همزة المتكلم وكسرها الثامنة ان يلحق الالف همزة وتصرفها تصريف
ناد والثلث الاخيرة افعال غير متصرفة لا ماضي لها ولا مضارع ولا [illegible] افعال قال الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى
هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك ها بالفتح قلت ما اهاء اي ما اخذ وما اهاء اي ما اعطي وهذا الذي قال مبني على
السابعة نحو ما اخاف وما اخاف ومنها هات بمعنى اعط ويتصرف بحسب المأمور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتيا هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة
وما اهاتيك كما اعاطيك قال الجوهري لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بتام التصرف وقالوا اكل
ذا ندخله في باب الفعل الصريح ومن قال هو اسم فعل قال المحكوك الضمائر به لقوة مشابهته لفظ الافعال ويقول في نحو
مهاتاة وما اهاتيت انه مشتق من هات كحاشي من حاشي وبسمل من بسم الله وقال الخليل اصل هات من اتى يؤتي

ومنها هات

وبيان متعلقاتها

ابناء قلبت الالف هاء ومنها بله اي دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كتراك
زيد ونحوه وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو علي عن الاخفش انه يجيء بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله شعر تذر
الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز ان يدخله
من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتي بالصخرة اي كيف ومن اين ويروى من اكل على القلب
وذكر الاخفش في باب الاستثناء في قوله اعطيتهم الجهد مني بله ما اسع ان بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى سوى قيل ومنه
قوله عليه السلام بله ما اطلعتهم عليه ومنها تيد زيدا اي مهله وحكى البغداديون تيدك زيدا قال ابو علي لم يجعل احد
لحاق الكاف ببله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فعلى ما قال كانه جعل لحاق الكاف الحرفية لجميع
اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر قال ابو علي تيد من التؤدة قلبت الواو تاء وابدلت الهمزة ياء كما حكى سيبويه بيس
الرجل في بئس الرجل ومنها رويد زيدا وهو في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق بتصغير الترخيم اي ارفق
رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه
الامهال وجعله بمعناه ويجيء على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول
كضرب الرقاب ورويدا زيدا كضربا زيدا الثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سيرا
رويدا اي مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اي مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تع امهلهم رويدا
يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر
مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا بنصب زيدا وانما فتح رعاية للاصل الحركة الاعرابية وقولهم رويدك زيدا
يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يزاد ما على رويد اسم فعل كما قال بعض
العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر اي دع الشعر ومن اللازم صه اي اسكت ومه اي اكفف وايه
اي زد في الحديث وفي العمل وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي ان
العرب لا يستعمل ايه الا منونا وخطاء ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السري انما اراد التنوين اذ معناه
هات حديثا اي حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها ايها اي كف عن الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق
الزجر ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين
نحو رويدا وحيهلا وويها وجوز ابن السري في ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره تنوينه وقد تبدل الهمزة ايه وايها
هاء فيقال هيه وهيها ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال مهلا فداء لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولد اي ليفدك
ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء كما في حيث وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال وقال
الزمخشري اسرع واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر وكاف لكما الا انه في جواز اعرابه اعراب
المصادر نحو افا لك وهيت واجب البناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام
مصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا قد بينا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر
التي يقال انها اسماء افعال يجوز ان يقال ببقائها على مصدريتها وبنائها نظرا الى اصلها في الصوت وهو الاقوى
في نفسي اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على ما بينا هناك فالاولى اذن ان يقول انما هو في صورة
المنصوب نحو افا وتفا مبني على الفتح والتنوين فيه كما في صه لان الاصل بقاء كل شيء على ما كان عليه ومنها دع ودعا
ودعدعا ولعا اي انتعش ودعدعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعني الدعدعة بمعنى قوله دع دع للعاثر
ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال شعر الا حييا ليلى وقولا لها هلا فقد ركبت امرا اغر محجلا اي اسرعي ومنها
هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد يخفف هيك فيقال هيك والمعنى اسرع
ومنها قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قدك وقطك اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضافا
الى الفاعل واقيم مقام الفعل فبني فحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك
اي اكتفاءك يقال بجلني اي كفاني الا ان المضاف اليه قد يحذف من بجل بخلاف قد وقط فمعنى قدك اكفف
ومعنى قدني لا كتف قال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وقال ومتى اهلك فلا احفله
بجلي الآن من العيش بجل ولم يصر حسبي وان كان قريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب منصرف يقع مبتداء
وحالا كما مر في باب الاضافة ويجب نون الوقاية في قد وقط دون بجل في الاعرف لكونهما على حرفين دونه كما مر في باب المضمر
ومنها حي اي اقبل يعدى بعلى نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وعن ابي الخطاب ان بعض العرب يقول حي هل

الصلوة وقد جاء حي متعديا بمعنى ائت قال انشأت اسأله ما بال رفقته حي الحمول فان الركب قد ذهبا وقد ركب حي
مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعمل مثل تكون المركب بمعنى اسرع ايضا فيعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما
بالباء نحو حيهل بعمر واى اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على زيد او بمعنى
ائت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب حتى يكون كخمسة عشر
وقد يسكن هاؤه لتوالي الفتحات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقهما التنوين مركبين فيقال حيهلا وحيهلا بفتح الها
الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما في الوصل لغة رديئة وقول لبيد
يتمارى في الذي قلت له ولقد يسمع قولي حيهل تسكن اللام للقافية ولا يجوز في غير الوقف وفي كتاب الشعري لابي
على حيهل بكسر اللام وتنوينه وعند ابي علي حالهما مع التركيب في احتمال الضمير كحال نحو حلو حامض يعني ان في كل
منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل
او ائت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس في كل واحد منهما لانه محي عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال
واما قوله وهيج الحي من دار فظل لهم يوم كثير تناديه وحيهله ففتحة اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ
مبني غير جملة نسب الى لفظه حكم اجاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها
المتقاذف وجاز ان يجري بوجوه الاعراب كقوله ان لوا وان ليتا عناء وقوله تناديه وحيهله كما يجئ في باب العلم وقد يقال
حيهلك ومما جاء متعديا ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم
وهو عند غير الخليل هاء التنبيه ركب معها لم امر من قولك لم الله شعثه اى جمع اى اجمع نفسك الينا في اللازم
واجمع غيرك في المتعدي ولما غير من معناه عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل واحضر بعد ما كان بمعنى اجمع صار كسائر
اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا فيه الم كما هو القياس
عندهم في اردد وامدد ولم يقولوا هلما وهلمي كما يجوز ذلك في مد كل ذلك لثقل التركيب قال تعالى هلم شهداءكم ولم يقل
هلموا وقال الكوفيون اصله هل ام وهل كلمة استعجال كما مر فغير الى هل لتخفيف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام
وحذفت كما هو القياس في نحو قد افلح الا انه لزم هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب قال ابو علي في كتاب الشعر ردا عليهم
ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يركب منه هلم وقال الزمخشري يجئ ساكن اللام بمعنى اسرع ضمن عند
الكوفيين معنى اسرع او اقبل فيعدى بالى في اللازم فقيل هلم الى واما في المتعدي نحو هلم زيدا فهو باق على معناه اى
اسرع اقصد زيدا فاحضره وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالفصيحة نحو هلما هلموا هلمي هلممن وزعم الفراء
ان الصواب ان يقال هلمن بابقاء هلم على حاله وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم في ميم هلم ليقع السكون الواجب
قبل نون الضمير على ذلك النون المزيد ويبقى هلم على تشديده وفتحها كما زيد النون في مني وعني محافظة على سكون
نون من وعن قال وهذا كما روي في بعض اللغات من زيادة الالف في ردات وذلك ان من العرب من يدغم في رددت كما ادغم فيزاد قبل التاء
فيزيد الف قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ويروى عن بعض العرب هلمين بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك
مبينا باللام اخواته وان لم يكن في الاصل مصدرا واجري مجرى اخواته من اسماء الافعال التي يبين فيها بالنظر الى اصلها الذي هو المصدر نحو قوله تعالى
هيهات لما توعدون وحكى الاصمعي انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب لا اهلم اليه بفتح الالف والهاء وكذا يقال هلم كذا فيقول المخاطب لا اهلمه بفتح
بنفسك لانك قلت لى لم والهاء المفتوحة وابقاء الادغام على المذهب الاخر غير الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذي ذكرناه كله بمعنى
الامر ومن اسماء الافعال التي بمعنى الخبر هيهات وفي تائها الحركات الثلث وقد تبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا وقد ينون في هذه اللغات
الست وقد تسكن التاء في الوصل لاجرائه فيه مجراه في الوقف وقد يحذف التاء نحو هيها وايها وقد يلحق هذه الرابعة عشر كاف الخطاب
نحو ايهاك وقد ينون ايضا نحو ايها وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغني بنون مكسورة وقال بعض
النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث
فالوقف اذن عليها بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما يقول
نوقيات في جمع نوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذي في المثنى والمضموم التاء يحتمل
الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا منع ان نقول الياء والالف فيها زائدتان فهي مثل
زلزال وهي مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فعلة واصلها هيهية ونقول فتح التاء
في الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة
على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا فكان القياس بناء على هذا الوجه الاخير ان لا صل هيهية في الاحوال

ومن حيهل

حيهلا

حيهله به

نحكي هو

ومنها هلم

اي بعد

ومنها هيهات

ابن اسم

مفتوحة

في شتان

ان لا يوقف عليها الا بالهاء وانما يوقف عليه بالتاء في الاكثر تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكأن تاءها مثل تاء قامت وهذا الوجه اولى من الوجه الاول ايضا ومن جعل الالف والتاء زائدتين لان باب قلقال اكثر من باب سلس

ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فلذا يطلب فاعلين فصاعدا كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال في غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو وقال ربيعة الرقي شعر لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والاغر ابن حاتم وانكره الاصمعي وقال الشعر لمولد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان مثنى شت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده ويوهم شتان احدهما اللغة في شتان وهي كسر النون والثاني ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلا له واللغة الفصيحة اعني فتح النون تبطل مذهبه وايضا لو كان خبرا لجاز تأخيره عن المبتدأ اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متأخرا وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما ههنا لا يصلح ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخل وجود مثلا على معنى ان احدى الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالاخر كما يقال في الاعيان بيني وبينك نهران مع ان يكون احدى النهرين بجنب احدهما والاخر بجنب الاخر بل لا يقال في المعاني بينهما شيء او شيئان او اشياء الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين او الاشياء نحو قولك بيننا قرابتان اي نشترك فيهما فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما البخل والجود لكان كل واحدة من الخصلتين مشتركا فيهما وهو ضد المقصود فنقول انما جاز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا وما كناية عن البون او المسافة اي بعد ما بينهما من المسافة او البون ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان من دون بين وشتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله تع يفصل بينكم قال بينكم مسند اليه لكنه لم يرتفع استنكارا لاخراجه عن النصب المستمر له في اغلب استعماله ومثله قوله تع ومنهم دون ذلك وقولهم لي فوق الخماسي ودون السداسي وقال الزجاج بني شتان على الفتح لانه مصدر لا نظير له ورود لبنائه بكذبه ومنها سرعان ووشكان مثلثي الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب اي ما اقرب وما اسرع ومنها بطآن بضم الباء وفتحها اي بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح هيهات ومنها اف وفيها احدى عشرة لغة اف مضمومة الهمزة مشددة الفاء مثلثة بالتنوين ودونه واف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين واف كبشرى بالالف كحذ واف منونة وغير منونة وقد يتبع المنونة تفة فيقال اف وتفة وقد ترفع اف كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واه بقلب الواو الفا واوه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع واو بكسر الواو المشددة وحذف الهاء واوه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء آووه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد يمد الهمزة في هذه فيقال آوه كآمين في امين وليست بفاعلة اذ لو كانت لبا ها لانقلبت اللام ياء كما في قاوية من قوبت ويقال في اوه اوتاه وفي اوه اوماه بزيادة الالف للمد كما في الندبة فيكون الهاء ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسورة في الوصل كما مر وجاء اووتاه بتخفيف اوه اسلم والمبهمة بفتح الاول قال ابو علي وهذه اجود لانها اقل تصرفا ويجوز ان يكون تصغير اوه تصغير الترخيم كحريث في حارث

في الظروف

ومنها الظروف وشبهها بجر ضمير مخاطب كثيرا وضمير غائب شاذا قليلا نحو قوله عليه رجلا ليسني وقوله عليه الصلوة والسلام من اشتهى منكم الباءة فعليه بالصوم فان له وجاء فعندك ودونك ولديك بمعنى خذ والاصل عندك زيد فخذه وكذا لديك زيد ودونك زيد برفع ما بعدها على الابتداء فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله والظرف مبنية على الفتح لانه الحركة التي استحقتها في اصلها حين كانت ظروفا كما قلنا في المصادر الصائرة اسماء افعال ولا محل لها كما للمصادر لقيامها مقام ما لا محل له ووراءك اي تأخر وامامك ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ هما لا ينصبان مفعولا كعندك ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اي الزم مكانك ويقال عليك زيدا اي خذه كان الاصل عليك اخذه ويقال اليك عني والاصل ضم رحلك اليك وتنح عني فاقتصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الي اي انتحي فهو شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان يكون اوامر فلا يقال علي قد ولي قياسا عليه واما علي بمعنى اولني فهو مخالف للقياس من وجه آخر اذ هو امر لكن الضمير المجرور في معنى المفعول يقال علي زيدا اي قربه والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش على عبد الله زيدا اي قربه اياه وهو اشذ من علي لجره المظهر والكسائي يجوز الاغراء بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقتصر على السماع وهو الوجه ويجوز تأكيد الضمير المجرور البارز في هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز تأكيد الضمير المرفوع

المستتر الذى عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذى عرض لها باعتبار صيرورتها
اسماء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثى قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة
كفجار وصفة مثل يا فساق مبنى لمشابهته له عدلا وزنة وعلما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبنى فى الحجاز ومعرب
فى تميم الا ما اخره راء نحو حضار فقال المبنى على اربعة اضرب الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد
فى الثلاثى نظرا الى كثرته فيه قال المص لو قيل على مذهبه انه فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانه جرت من الفعل على صيغة
واحدة تجرى بان صيغة افعل قال ولكنه لم يقله احد منهم لما راوا ان افعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا منع
من اشتراك الاسماء والافعال فى صيغة كما فى فعل وفعل وقال وما راوا من دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر
فى الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا منه وهذه عندى قريب فى فتح فعال فى الامر لغة اسدية واقول لو كان فعال فعلا لاتصل
به الضمائر كما فى سائر الافعال وقال المبرد فعال امرا من الثلاثى مسموع فلا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع
صيغة لم يقلها العرب وليس لنا فى ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول فى شاكر وغافر شكير وغفير قلت ولهذا القول منه مبنى على
ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا يقول اكثرهم وفيه نظر كما يجيء قال الاندلسى منع المبرد قوى فالاولى ان يتاول
ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى فالاكثرون على انه لم يات منه الا حرفان قرقار اى
صوت قال قالت له ريح الصبا قرقار والثانى عرعار اى تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة لهم قال يدعوا بها ولبدهم عرعار قال المبرد
لم يات فى الرباعى عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال
السيرافى الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الصوت لا تخالف الاول فيها الثانى مثل غاق غاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا
قار قار وعار عار وعند الاخفش فعال امر من الرباعى قياس واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر
الفعلى للمبالغة فى الامر كفعال وفعول مبالغة فاعل وكذا قالوا فى نحو شتان ووشكان وسرعان انها معدولة والفتحة فيها
هى الفتحة التى كانت فى الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلاثا او اكثر والثلث وما فوقها
جمع والجمع مؤنث فقيل انزلى الحقوا الفعل الياء التى هى ضمير المؤنث دليلا على التكرار المثلث كما الحقوا الالف فى قفا
فى جهنم دليلا على التكرار المثنى واصله الق الق والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا انزال عن انزلى فنزال اذن مؤنث كانزلى
يعنى انهم جعلوا الالف التى هى دليل تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل للتكرير والياء التى هى دليل تانيث الفاعل علامة تانيث
الفعل اى كونه مكررا ثلثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامرى قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج فى
الذعر هذا كلامه والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شىء لا دليل لهم عليه والاصل فى كل معدول
عن شىء ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع
اسماء الافعال على ما بينا قبل ثم ان الوجه الذى ادعى عبد القاهر وتانيث الفعل فى دعيت نزال لا تدل على ان اصل نزال فعل
امر مكرر بل هو لتاويل نزال باللفظة او الكلمة او الدعوة كما يجيء فى باب العلم وكذا لا يخ قسم المصدر والصفة من معنى المبالغة
فحماد ولكاع ابلغ من الحمد والكعا الثانى من اقسام فعال المصدر وهو على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يقم الى الان
دليل قاطع على تعريفه وتانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعانى كبرة وسبحان على ما يجيء فى باب العلم وربما استدل على
تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان كما يجيء وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة
فى قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار لتعريف قرينه وهى برة وهذا الدليل كالاول فى الغرابة اذ حمل
كلمة على اخرى فى التانيث والتعريف مع عدم استعمال المحمول عليه معرفة ومؤنثا شىء بديع بل لو ثبت وصف فجار بالمؤنث
المعرف نحو فجار القبيحة جاز الاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف على ان السيرافى جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون
فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صائرتان بالغلبة
علمين كما يجيء فى القسم الثالث ولو سلمنا فاين الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم فى انطا اذا وردت
المياه فلا عباب اى فلا عب واذا لم ترد فلا اباب اى لا اب اى لا نزاع اليه وقول المتلمس جماد لها جماد ولا تقولى طوال الدهر
ما ذكرت حماد اى قولى لها جمودا ولا تقولى لها حمدا وشكرا وقول العرب لا مساس اى لا مس ظاهر فى التنكير ومن كان مذهبه
ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة واذا سمى بها المذكر وجب عدم انصرافها كعناق ويجوز
عند النحاة جعلها منصرفة كصباح وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها مؤنثة الثالث الصفة المؤنثة ولم يجئ فى
صفة المذكر وجمعها يستعمل من دون الموصوف وهى بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع اى
يا لكعاء ويا فساق ويا خباث اى يا فاسقة ويا خبيثة ويا عوطاب ويا وفار وكذا يا خضاف ويا حباق كلاهما بمعنى الضراطة

تعاقا اذا ... على المؤنث

غدر
الكعاء

ويا خزاق

وباخوافى من الخرق وهو الذرق ولا يجئ هذه اللازمة للنداء علما للجنس اى لا يكون بسبب الغلبة فى موصوف بحيث تصير
علما له كالصعق ونحوه على ما يجئ فى الاعلام واما غير لازمة للنداء وهى على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كاسامة
وهو الاكثر وذلك نحو خلاق وجباذ للمنية كانت فى الاصل صفة عامة لكل ما تخلق وتجبذ اى تجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس
المنايا وكذا حناذ وبراح للشمس من الحنذ وهو الشى والبراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع للسنة وسباط للحمى لانها تسبط
فى البدن من الشعر السبط ومثله كثير كرار للخرزة التى تؤخذ بها المرء زوجها سميت كرار لانها تكر الزوج اى ترده بزعمهم
يقال ياكرار كريه ان ادبر وان اقبل فسريه وفشاش وجباذ وصمام للداهية لانها تفش اى تخرج ريح الكبر وتجبذ اى تجبر
سميت بها تفؤلا ونصما اى تشد يقال فشاش فشيه من استه الى فيه اى اخرجى ريح الكبر من استه مع فيه ويقال جبذى
جباذ اى ارجعى يا راجعة ويقال صمى صمام اى اشتدى يا شديدة اى زيدى فى الشدة او ابقى على شدتك كالنار ويلين
فى قوله تع اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعت حذار حذيه اى يا داهية الحادة اى المانعة
وفياح للغارة يقولون فيحى فياح اى اتسعى يا متسعة على تاويل صمى صمام ويقال كوية وقاع وهى علم كية على الجاعرتين و
انتصابها على المصدر من كويته اى كية واقعة اى لازمة ويقال طمار للمكان المرتفع كانها طامرة اى واثبة ويقال للضبع
قثام وجعار وفشاح من القثم وهو الجمع ومن الجعر ومن الفشح وهو تفريج ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام للجنس
بدليل وصفها بالمعرفة نحو حناذ الطالعة ولو لم يكن معارف لم يجز حذف حرف النداء معها فى نحو فشاش فشيه وجباذ جبذيه
وجبذى جباذ كما مر فى باب النداء والضرب الثانى من غير اللازمة للنداء ما بقى على وصفيتها نحو قطاط اى قاطعة كافية قال
اطلت فراطهم حتى اذا ما قتلت سراتهم كانت قطاط وسبته سبة يكون لزام اى لازمة ولا تبل فلانا عندى بلال اى
بالة لا يصيبه عندى ندى ولا يصله منى صلة قال ثم الجبل بعد لوائى الصعيد بداد اى متبددة متفرقة فهو حال والرابع
الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله قد كنت احسبكم اسود خفية فاذا
لصاف تبيض فيه الحمر تذكير ضمير الراجع الى لصاف فلتاويله بالموضع ويروى تبيض فيها ولصاف منزل من منازل
بنى تميم وخصاف فحل وفى المثل اجرئ من خاصى خصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة فمنعه وخصاه
وكذا حضار كوكب وظفار مدينة وقد تسمى بنحو هذه المؤنثة رجل كما تسمى بنحو سعاد وزينب وقطام وحذام وبهان وغلاب
وسجاح لنسوة معينة وسكاب لرمكة وكساب وخطاف للكلبتين ومناع وملاع للهضبتين ووبار وشراف للارضين وعرار
لبقرة وظفار لمدينة وجميع المصادر وصفات مبنية اتفاقا وقد اختلف فى علة بنائها قال المبرد فيها ثلثة اسباب التانيث
والعدل والعلمية قال بسببين يسلم الاسم بعض التمكن فيستحق بالثالث زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البناء وفى
قوله نظر وذلك لانه لم يقم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر ولا علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى
ولو ثبت التانيث فى المصادر ولم يؤثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلثة فهو منقوض باذربيجان وبنحو عمر اذا سمى به مؤنث
فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل يبنى لتضمن تاء التانيث وبعد تسليم تقدير تاء
التانيث فى المصادر هو منقوض بنحو هند ونار ودار مما لا يحصى وقال المص لمشابهة نزال وزنة فورد عليه نحو سحاب
وكهام وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل وان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الفجور وفاسقة لا
تدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ترادف لفظين فى معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر
وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودهما متبين الى ذلك كما ذكرنا فى منع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون نزال
الذى هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل فى الاصل ايض فهو تكلف على تكلف والاولى ان يقال
بنى قسم المصادر والصفات لمشابهتهما لفعال الامرى وزنا ومبالغة بخلاف نحو نبات وكلام ومضاء فانه لا مبالغة
فيها واما الاعلام الجنسية كصمام وحلاد فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمى بها غير ذلك اللفظ وجب اعرابها
كما يسمى بأين شخص على ما يجئ فى باب العلم فمعنى الوصف باق فى جميعها اذ هى اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية
كحذام وقطام فبنو تميم اجروا فيها على القياس باعرابهما غير منصرفة واما الاعراب فلعريها عن معنى الوصف واما عدم
انصرافها فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يرجع
البناء الذى كان لها فى حال الوصف لكنهم راوا انه لا تضاد بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر فى باب
ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجراء لها مجرى العلم المنقول عن الوصف
لانه اكثر من غيره او نقول اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية فى البناء قال المص هى معربة غير منصرفة عند بنى
تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك باجتماع العدل والوصف فى نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية

فى علة بناء المصادر والصفات

ان يكونا

فى بناء الاعلام

في نحو قثاش وقباح ونحوهما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها هذا مع ان في ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظرا كما مضى هذا مذهب الاقل من بني تميم واما مذهب الاكثر منهم نفصحاؤهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية الا ما كان اخره راء كحضار فانهم يبنونه وذلك لان تقديري الاعراب والبناء في جميع الشخصية مستقيمان لكنه قد يترجح احدى التقديرين لغرض وغرض تخصيص البناء بذي الراء قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة هنا كسرة الراء وهي لا تحصل الا بتقدير علة البناء لانه اذا اعرب منع الصرف لم يكسر واذا بني كسر دائما فاذا كان كذا كان تقدير علة البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا مستقيما ولو منع واما القليل منهم من بني تميم نفد جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون قياس البناء وقال المص في القسم الاخير اي العلم الشخصي ان فيه عند اهل الحجاز علة لا تقديرا ليحصل مشابهته لباب نزال من وجهين العدل والوزن فيحصل موجب البناء اذ لو اكتفي بالوزن لوجب بناء سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا فاطمة وحاذمة عدل عنهما فطام وحذام كما ليس لنا عامر المعدول عنه عمر قال وعند فصحاء بني تميم في نحو حضار العدل التقديري والوزن وفي نحو قطام التانيث والعلمية لانا غير مضطرين فيها لمنع الصرف الى العدل اذ الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية قال وبعضهم يقدر فيها ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل اي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضها في ذي الراء هذا وقد مر الكلام على تقدير العدل قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق والثاني كنخ اعلم ان الالفاظ التي تسميها النحاة اصواتا ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات كطق وشرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحرف في اثناء كلامهم في بناء كلامهم في اثناء الكلام اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس الا في النادر كما في الببغا فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان في انفسهم كاف وتف فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف ومن يبزق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف وكذا اه للمتوجع او المتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة منها طبعا كاخ لذي السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها نسقوا الكلام وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة كما مر في لغات اف واوه وثالثها اصوات تصوت للبهائم عند طلب شيء منها اما المجيء كالفاظ الدعاء نحو جوت ونور ونحوهما واما الذهاب كهلا وهج وهجا ونحوها واما امر اخر كسا للشرب وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا يكون مخاطبة لعدم فهمها للكلام كما قال تع كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ثم يحرصه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتاديبه واما بايناسه واطعامه فكان الحيوان يمتثل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب والبر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب والبر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيمتثل عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو متشابه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كانت الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك هذا وانا لا ارى منعا من ارتكاب صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب والبر لما استغنى بها الطالب عنها اسماء الافعال كما ذهب اليه بعضهم فيكون اوامر ونواهي لان الله تع جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا باس بان يخاطب ويكلم بما يفهم كالعقلاء ثم نقول انما سميت الاقسام الثلثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة لحكاية اصوات العجماوات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به للحيوانات وهذه الاقسام الثلثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الاقسام

الثلثة

ستقوتها

وغيرذلك ثم

في الاصوات

الثالث بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم على دخولها في ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوا
التنوين الذي هو من اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاق واف والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا
لفظ الصوت لا معناه كقوله باسم الماء وقوله كما رعت بالجوت فهو كقولك امرته باضرب اي بهذا اللفظ وجعلوا بعضها
بعضها معاني المصادر نحو اف لك اي كراهة لك ونصبوا بعضها نصب المصادر نحو واها لك اي طيبا فهذه الاصوات
من الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات
فالتنوين فيما دخله تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قال بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير
بشيء اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان يقول ان نحو صه وايه مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال لان نحو صه
كان صوتا في الاصل ونستريح اذن مما تكلفناه فيها لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين وانما بني اسماء الاصوات
لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضي
الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان يعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كاها واف لكما واذا قصد
الفاظها لا معانيها فانها في الاصل اصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذي هو مقتضي الاعراب ولكون وضع بعضها وضع
الحروف اعني على حرفين كما قيل واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب قال جهم بن العباس لمرد تجتهل وعاج وانما من العاج و
والجتهل جن جنونها اذ قال تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وقال كما رعت بالجوت الظماء الصوادي
على الحكاية مع الالف واللام وتقول زجرته بهيد وبهيد وهذا كما يقول في الحروف ان لو وان ليتا عناء ولا يجد الله باب
ولا يجد باب على ما يجيء في الاعلام والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والجتهل بالجر وباسم الشيب لكونها
علامة الاسم الذي اصله الاعراب هذا كما يحكى عن بعض البغداديين كل من الاين وكل الاين معربا ومبنيا مع اللام
اكثر من البناء نحو من العاج والجتهل بالجر وباسم الشيب لكونها علامة الاسم الذي اصله الاعراب هذا كما يحكى عن بعض
البغداديين كل الاين وكل الاين معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في زبدة
كان ودكها عيون الضياون فقال اشد الهل معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الان والذي والخمسة عشر واما
اذا دخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقولك جتهل وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن
وان ادخلتها من غير هذا القصد كما في غاق وصه فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر وهذا هو الكلام
عليها اجمالا واما التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان والحيوانات والجمادات طيخ وهو
حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت
الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها ماء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة
ساكنة وميم مفتوحة صوت الظبية اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف وطق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت
وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها البهائم هلا لزجر الخيل
اي توسعي في الجري وقد تزجر به الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وقد سمي به في قوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت
وهذا تحملين طليق يحتمل الامرين الا ان الوقف على السين يقوي كونه زجرا وهيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها وكذا
الدال بلا تنوين ففيه اربع لغات وقد يفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فقال حتى استقامت
له الآفاق طائعة فما يقال له هيد ولا هاد اي لا يمنع من شيء ولا يزجر عنه ويقال اتاهم فما قالوا له هيد مالك اي لم
يسالوه عن حاله وسع وجه لزجرها وقد يقال للسبع ايضا جه وجوب مثلث الباء منون ودونه زجر للابل ايضا
وكذا حاي وعاي بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وحاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة
وقد يقصران يقال اذا بنيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال الالف ياء واصلهما حاحي وعاعي كما يقول
لابيك لمن اكثر من قوله لا ودعي وجوت بفتح التاء دعا لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الهاء وكسر
الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وجب سكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا حاه مكسورة
الهاء منونا وغير منون وهدع لتسكين لصغار الابل اذا نفرت ودوه بكسر الهاء وقد تسكن دعاء للربع ونخ بفتح النون
وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة عند صوت اناخة البعير وكذا هيخ وايخ بكسر اولهما ويجوز
في الخاء الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين
المشددة وكذا هج بفتح الحاء وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد تكسر الجيم
منونة وكذا هجا وتع وتاع لزجر الغنم ايضا وبس في دعائها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة

تفصيل في الاصوات

ونِىْ بكسر اِنّا وقيل بفتحهما وسكون الهمزة دعاء للتيس عند السفاد وجَخ وعَه وعيز بكسر العين والزاء وروى فتح العين زجر للضان رشاء ونشوما للحمار الموردِ وعوه دعاء للجحش وهِيى دعاء للفرس وجَج صياح بالدجاج وقوس زجر للكلب بسكون السين وفُسْ دعاء له ودَه بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر مراعى اصلها في البناء في قولهم الّادَهٍ فلادَه اى ان لا يكن ضربا لان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال في نفس المتكلم وَىْ للتندم او التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وَىْ وانّ اللام كان حرف جرّ وكان الاصل وَيلك اى عجبا لك ثم كثر استعماله حتى ركب معه وصار لام الفعل حتى قالوا ويلا وويل ومذهب غيره ان ويل وويس وويح وويب كلمات برأسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها وقولهم وَيلُمّه يروى بكسر اللام وضمها فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل وَيلُ امه مبتدأ محذوف الخبر اى هلاكها حاصل اى اهلكها الله وهذا كما يقال في التعجب قاتله الله فان الشيء اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا عن عين الكمال كما قال رحمه الله في عيني ثبينة بالعذى وفي الغز من ابنائها بالقوادح وقولهم قاتله الله من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار ويلُمّه كلمة واحدة مفيدة لمعنى عجبا واما ان يقال الاصل وَىْ لِامّه عجبا لها اى لِاُمّه ولدته فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله وَىْ لِامّه فحذفت الهمزة مع ضمها واما ويكان نحو ويكان الله فهو عند الخليل وسيبويه وَىْ التى للتعجب ركبت مع كان مثقلة كما في الاية او مخففة كما في قوله ويكان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضرّ وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر نحو في قوله تع ويكان الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ويكانه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكان من يكن له نشب قال الفراء وى كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله قيل الغوارس ويك عنتر اقدام اى ويلك وعجبا منك وضم اليها ان ومعنى ويكانه لا يفلح الكافرون الم تر انه كان المخاطب كان يدعى انهم يفلحون فقال لتعجبا منك فسال لم تتعجب منه فقال لانه لا يفلح الكافرون فحذفت حرف الجر مع ان وانّ كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الم تر بان اعرابية سالت زوجها اين ابنك فقال ويكانه وراء البيت اى الم ترى انه وراء البيت ثم صار ومعنى ويكان الم تر لم يغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذى قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوّه وقد ذكرناهما في الاسماء الافعال ومنه حِس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه ويوجعه كالجمرة والحرق ومنه بَخ وهى كلمة تقال عند الاعجاب والرضى بالشيء وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فان وصلت خففته ونونته مكسور الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما روافده اكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم واذا بين باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ بخ ومنه اِخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله وصار الغانيات اخا ويروى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اى مكروها ومنها مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق بالشفتين اى التصويت بانفراج احديهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله ردا باسًا بالكلية بل فيه اطماع اما من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه كلمة سبقت كلمة وهى مض وسمى بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبنى بناء ساير الحكايات على الاصوات

قوله المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ما هية الشيء ولم يكن قوله اسم ايضا محتاج اليه كما في ساير الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة اى اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين هذا مع ان الوحدة ايضا لم يكن محتاجا اليها لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اى حاصل من تاليفهما وانما قال من كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين وفعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف قوله ليس بينهما نسبة اى ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا بمبنيين بعد التسمية بهما وكلامنا في المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا توصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فهى محكية اللفظ على ما يجيء فلا يطلق عليها انها معربة في الظاهر او مبنية لاشتغال حرفها الاخر بالحركة التى كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذى كان كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهى نسبة العطف وغيره فلا يدخل في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية نحو معدى

في المركبات

كرب

كرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما مركب للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين اما
ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء او لا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة
للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير لتشبيههما بالمضاف
والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معدي كرب كما يجيء فيجيء في المضاف اليه الصرف وتركه كما يجيء ولا يستنكر اضافة
الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان
لم يسمع في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء ان لم يضف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فيشابه الحرف
فيبنى على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام
لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاء ويه او حرف نحو من ويه واما فعل خال من الضمير والاول اسم نحو
انا ضرب او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما من حرف والاول اسم نحو اين من او فعل نحو ضرب من او حرف
نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعدي كرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو
احتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما
ايضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر
هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز
ما له مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري
كما اعتد به في امكان بناء معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني على الاضافة واما ضعفه فلان التركيب
الاضافي غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقية بل شبه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها
لفظيا من حيث هما كلمتان احدهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب الياء نحو معدي كرب في النصب
والثاني اي الذي كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك لانه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب
معين لفظا او تقديرا او لا فان كان وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب
المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية
كما مر في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضارب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك
احتراما لخصوص الاعراب وعمومه وان لزم منه دخول الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء
الاول على بنائه ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب
وكذا في نحو ازيد وهل زيد ولو زيدا اذ الاسم او بعد هذه الحروف مبتدا او في الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف
من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف
الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون احاديا او لا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز
جعله كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما
في الاخرى وتعربه اعراب المضاف كما تزيدهما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا
لان الحرفين انما زدتهما عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة لا
تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف
فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد في زيد مشددة الياء كما تزيد في الافراد
على ما يجيء في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك امن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية
في الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا
منهم نحو ازيد ولو زيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون
محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن الصدر ضميرا
تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو ثبت اضافة
الفعل والحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل التركيب مستحقا لاعراب معين لكنه
كان مع ذلك مبنيا على حركة مشابهة للاعراب كما في يا زيد ولا رجل فيحكى الجزءان على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء
للحركة البنائية مجرى ما شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب فلا يخلو من
ان يكون له قبل العلمية مطلقا اعراب مع التركيب او لا فان كان وهو في التوابع الخمس مع متبوعاتها لا غير بقي التابع

مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا فى المضاف وفى الاسم العامل عمل الفعل
ويراعى الاصل فى الصرف وتركه ايضا فمنصرف عاقلة ظريفة سواء سمى به رجل او امراة لان المسمى ليس واحدا من الاسمين
بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها
على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف نكانك سميت بامراة عاقلة كما يقول الحسن والحسين والحارث باللام
اعتبارا للاصل الصفة واذا سميت بطلحة وزيد لم يصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت
بطلحة واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق
مع وجود المتبوع كما حكى بلا متبوع لان العاطف كالعامل على ما مر الا انهما لم يكن فى المتبوع قبل الوصول الى التابع
مقتضى اعراب خاص اجرى بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثانى لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز
فى التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معدى كرب واعراب الثانى اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا
كما فيه اضافة الاول الى الثانى فى وجهى التركيب والاضافة لا عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان حذف
حرف العطف قبل العلمية فبناؤهما اولى بعدها لقيام موجبه فى كليهما اما فى الاول فالاحتياج الى الثانى واما فى الثانى فتضمن
الحرف ويجوز كما فى نحو معدى كرب اعراب الثانى اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثانى مع
صرف الثانى وتركه وكذا كل ما يتضمن الثانى فيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية
وانما جاز اعراب الثانى مع كونه متضمنا للحرف فى الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية وان لم يكن للجزء الثانى قبل العلمية
لا مطلق اعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بقام وقد قام وكلما واذما وانما وكان ولعل ونحوها وهذا هو تمام الكلام
فيما سمى به من المركب قوله فان تضمن الثانى حرفا بنيا كخمسة عشر وحادى عشر واخواتهما الا اثنى عشر فالاعراب الثانى كبعلبك
وبنى الاول فى الافصح اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشر حذفت الواو وقصد المزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا المعطوف
بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا اب وابنا لان الاسمين معا ههنا عدد واحد كعشرة وعشرين بخلاف لا اب وابنا وانما
مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التى
الفاظها مفردة وبنى الاول لكونه محتاجا الى الثانى فشابه الحرف وبنى الثانى لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة
على عروض البناء وان لم يهملا فى الاعراب اصلا وعلى الفتح ليخفف به بعض الثقل الحاصل من التركيب واجاز بعض الكوفيين اضافة
النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما مر فى العلم المركب انشد تكلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة
من حجته ويبنى حادى عشر الى تاسع عشر بناء خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما تقول الخامس والعشرون
والرابع والخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء الثانى مما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا فى المفرد من المتعدد كما كان فى
العدد فتقول الثالث والعشرون كما قلت فى العدد ثلاثة وعشرون فان قلت معنى العطف فى العدد ظاهر بخلافه فى المفرد
من المتعدد وذلك لان معنى ثلثة وعشرون رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا وكذا فى نحو ثلثة عشر رجلا اى ثلثة رجال وعشرة
رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من الثلثة وعشرة ولا معنى الثالث والعشرون الواحد من الثالث والعشرين فما معنى هذا
العطف قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئى المركب فى نحو ثلثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف
عليه فى نحو ثلثة وثلثين اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا اسمى فاعلين
يدلان على مفردين وهو ضد المقصود فتبين ان عشرين فى قولك ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما فى قولك
الباب عشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان فى ثلثة وعشرين ولو كان بمعنى المفرد لقلت فى ثلثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد
من العشرة عاشر وليس كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد ههنا فى صورة واحدة فتقول اراد وابناء اسم
فاعل واحد من مجموع لفظى ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بنى من الفاظ الاحاد التى تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل
منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثى يزيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلثة ومع حذف بعض
حروف كل واحد منهما وابقاء الاخر نحو ثاشر مثلا فى ثلثة عشر او ثالشر كان يلتبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل
التى حقها ان يسبكها من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع لان المعنى احد
من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثانى ليؤذن من اول الامر ان المراد من المفرد المتعدد
لا العدد وعطف الثانى لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل
منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف
عليه فى الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا وليس هو فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما فى الثالث والعشرون

ظاهر
فللاحتياج

فى المركب لتضمنه

عرافته

اذا اتصل المفرد

وكذلك ليس معنى

بالمعنى او لاحد من الثلثة عشر اى الثلثة او العشرة والعشرين

او بحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل قولك جاءني ثالث عشر جاءني واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة فعطفوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلثة عشر فيقال ثالث عشر ثلثة عشر اذ يكون المعنى واحد من ثلثة عشر قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلثة الى ثلثة فيضاف ثالث ثلثة وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او نحوهما لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول الحسين ثالث الاثنى عشر كما يجيء في باب العدد واذا عرف نحو ثالث عشر وثلثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف في بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف كثلثة عشر لك مثلا ففي اعرابه خلاف كما يجيء في باب العدد فان قلت فلم لم يجز الاعراب مع اللام المرجح لجانب الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الاين قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب اي صدره يتعسر اعرابه للزوم دوران الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام فكيف يعرب بخلاف كل الاين فان اللام باشر فيه ما كان مبنيا وبخلاف الاضافة فانها تباشر الثاني في نحو ثلثة عشر زيد فلهذا جوز الاخفش اعرابه كما يجيء في باب العدد قوله الا اثنى عشر جمهور النحاة على ان اثنى عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان ويحملوا الاعرابه كما يجيء وقال ابن درستويه هو مبني كسائر اخواته من الصدور لكونه محتاجا الى الجزء الثاني مثلها وقال الكل واحد من لفظي اثنا عشر واثنى عشر صيغة مستانفة كما مر في هذان وهذين واللذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور الصدر منه لانه عرض بعد دخول علة البناء فيه اي تركيبه مع الثاني وكون الاعراب لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب كونها كالمعدوم وذلك انهم لما ارادوا امزج الاسمين حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكلام ولم يحذفوا النون لاجل البناء نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها وسد مسدها والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا يجعلهما كالكائن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة فتبل الاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثنى عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثنى عشر كما يضاف اخواته تقول ثلثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك ويجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها في موضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء وليس قول من قال انه اعرب لانه لم يجز ان يحذف لاجل التركيب علامة التثنية اي الالف التي جعلنا اعرابا فلم يسقط الاعراب لكونه علامة المثنى بعينها بدليل بناء يا زيدان ويا زيدون مع ان هذه العلة قائمة لانه امتنع حذف علامة التثنية اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب بشيء لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المثنى جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع قوله والا اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح قد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم بادي بدي فالاول فاعل من بدأت الشيء اي فعلته ابتداء والثاني فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدي مصدر الفعل المتقدم وهو الاعطاء في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادي بدي مبتدئا وذلك كما قلنا في قولهم فاها لفيك وبعته يدا بيد في باب الحال فشبه المضاف والمضاف اليه لانمحاء معناهما الاصلي وافادتهما معنى المفرد بنحو خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذا افادته لمعناه اي العدد المعين كافادة عشر لمعناها فبني الاول لكونه جزء الثاني والاحتياجه اليه وبني الثاني وان لم يتضمن الحرف لتشبيهما بما تضمنه نحو خمسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا في معدي كرب لم يبن الجزءان ولا احدهما في نحو يدا بيد ونحو شاة ودرهما وان افاد افادة المفرد ولذلك اعربا اولهما اعراب المفرد الذي يفيد ان معناه كما تبين في باب الحال لظهور انفكاك الجزئين من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء ثاني جزئي بادي بدي تشبيها بخمسة عشر اكثر من بناء ثاني معدي كرب لقصدهم التخفيف ههنا اكثر الا ترى الى تخفيفهم في بادي بدي على غير القياس فكثر بناؤه ايضا على غير القياس لان الكلمة تخف بالبناء لتجرده عن التنوين والاعراب في انما لم يبن الجزءان ولا احدهما في الاعلام المنقولة

بيان ... حصول

الا ترى الى بناء

وفيه لغات تاحدها هذه وهي سكون الياء في الاول والثاني تقول اعطه بادي بدي والاصل بادئ بدئ

كما يجيء

عن المضاف والمضاف اليه وان انمحى عن الجزئين ايضا معناهما الافراديان كما انمحى في بادى بدى لان العلم ينقل بالكلية
عن معنى الى معنى آخر من غير لمح للاصل الا ان الحاصل خفيا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما غير المضاف من
من حيث المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احدى الطرفين
اى اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادى بدى فان معناه الاصلى مقصود مما نقل اليه الا ان المنقول منه اضافى
والمنقول اليه افرادى وجعل جار الله بادى بدى وبادى بدا وايدى سبا من باب معدى كرب وجعلها
سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب دخال التنوين
في بدى وبدا لان فيهما تركيبا لا علمية ولم يسمعا منونين وكذا ايدى سبا فانه لا ينون سبا لانه اسم رجل لان معنى
ايدى سبا اولاد سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تع لقد كان لسبا وجئتك من سبا واما قالي فلا بعدهما
سيبويه من اخوات ايدى سبا وجار الله من اخوات معدى كرب لا دليل فيهما على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين
علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا واما تخفيف همز في بادى بدى فنقول انه سكن الهمزة من بادئ
وقلبت ياء وحذفت الهمزة من بدى وكلا التخفيفين خلاف القياس وثانيتها بادى بدا اطلى كلمتي هذه كاولى كلمتي
اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بدأ كتبات لان بدا على وزن طلب لو بات من هذا التركيب فحذفت الهمزة
تخفيفا وبدأ مصدر بمعنى المفعول فهو كبدى من حيث المعنى والثالثة والرابعة والخامسة بادى بدء او بدئ او بداء
الكلمة الاولى من هذه اللغات كاولى المذكورتين ساكنة الياء والثانية اما على وزن سمح او كريم او جبان والبدء والبدا مصدران
بمعنى المفعول وليس الجزان في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم ياء بادى السكون بعد القلب للتخفيف
والثامنة فيها كلها غير مخففة وقد يقال بداءة ذى بدء وبدأة ذى بدء على فعالة ذى فعل وفعلة وفعالة المضاف لثبتى في الثلث
بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال
فيكون المعنى كما في بادى بدى او منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اى وقت ابتداء ما يبتدئ به ومنها ايدى
سبا في قولهم تفرقوا ايدى سبا وايادى سبا اى مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدى كناية
عن الابناء والاسرة لانهم في التقوى والبطش بمنزلة الايدى ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدى سبا
وامره في بناء الاول والثانى كما مر في بادى بدى فلذا الزم ياء ايدى السكون وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا وقد يستعمل ايدى
سبا بالتنوين فيكون ايدى وايادى مضافين الى سبا لكن يلزم سكون يائهما وقلب همزة سبا وقد استعمل جوار الخمسة
عشر مبنية الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح مسا وحين حين واحوال لقيته كفة كفة وهو جارى بيت بيت واخبرته
لقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة المصدر من هذه الظروف والاحوال الى العجز والمتعين بناء الجزئين فيهما كما تعين في نحو خمسة
عشر لظهور تضمن الحرف وتعينه في نحو خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير الحرف وان لا يكون فاذا
قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مسا وحين حين اى يوما فيوما وصباحا فمسا وحينا فحينا اى كل يوم وكل
صباح ومسا وكل حين والفاء تؤدى معنى هذا العموم كما في قولك انتظره ساعة فساعة اى في كل ساعة اذ فائدة الفاء التعقيب
فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فاقتصر على اول المكرر اى التثنية كما في قوله تع فارجع البصر كرتين
ولبيك ونحوه وكذا صباح مسا وحين حين وقلنا ان اصل لقيته كفة كفة ومعناه متواجهين ذوى كفة منى وكفة منه
كان كل منهما كان يكف صاحبه عن التولى والاعراض واصل جارى بيت بيت والمعنى ملاصقا بيتى وبيته اى مجتمعان
ملتصقان كما تقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا في باب الحال في قولهم بعت الشاء شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعنا
ظاهرين ذوى صحرة اى انكشاف وبحرة اى اتساع اى في غير مضيق واخبرته صحرة بحرة ومعناه كاشفا للخبر اى ذا صحرة ويجوز
ان يكون مصدرا لا حالا اى بقاء واخبارا اذا صحرة وان لم يقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد
مساء وحينا بعد حين كقوله ولا يبلى بسالتهم وان هم صلوا بالحرب حينا بعد حين ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة كما روى
عن يومه كفة عن كفة اى بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جارى بيت بيت اى ذا بيت مع بيت او عند بيت واخبرته
صحرة مع بحرة واذا قهموا بحرة اليهما اعربوا الثلثة نحو صحرة بحرة على الاتباع كما في خبيث نبيث اذ يبعد تركيب ثلث
كلمات والبحر ايضا بمعنى الاظهار لان بحر الابل يتضمنه ومنه قولهم قلبته خبرا وقولهم للعالم بحر لان القتل والبحر يتضمنان
اظهار ما في داخل الحيوان فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى الذى كون فيها
عند عدم تقدير حرف واما ان يكون لتشبيهها الهيئة المركبات بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معدى كرب وكذا في خمسة
عشر اذا جعل علما جازت الاضافة لتشبيهها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم

وبداءة ذى بدءة

فهو مصدر مضاف الى المفعول

حرف العطف

يجز

التركيب قال فلولا يوم يوم ما اردنا جزاءك والقروض لها جزاء ونقول اتيته فى كل يوم يوم وفى صباح ومساء وذلك لان علة
بناء الاسمين لم يكن فيهما ظاهرة كما مرّ لكن حسن تقدير ذلك وقوعهما موقع ما يكثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال الشبيه
به فاذا لم يقع موقعهما لم يقدر ذلك واستعمل كخمسة عشر وجوبا احوال لازمة للحالية نحو تفرقوا شغر بغر وشذر مذر
بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر القافين واخول اخول كلها بمعنى منتشرين وتركتهم حيث بيث اى متفرقين
ضائعين وسقط بين بين اى بين الحى وبين الميت وبين الثانية زائدة كما فى قولهم المال بينى وبينك ولم يسمع فى هذه
الكلمات المركبات الاضافة كما سمعت فى المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما فى الاولى فشغر من
اشتغرت عليه ضيعته اى انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اى هيج المطر ونشره وشذر من الشذر اى التفرق
ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء على الاصل او من مذرت البيضة اذا فسدت
وخذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اى كذاب يفشى الاخبار وينشرها وحيث بيث قد ينونان و
قد يقال حيث بيث بكسر القافين واصلهما حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حوثا بوثا من
الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى يقال استحثت الشئ اذا ضاع فى التراب فطلبته وقد جاء حاث باث بفتح الثائين
وحاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو قاش ماش وخاق باق وجاز قلب الواو ياء او الفا للاشتغال الحاصل
بالتركيب ومن نونهما فلكون الثانى اتباعا كما فى خبيث نبيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقة كخذع مذع
وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب وندر مثل هذا المركب فى غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف فى مثله
غير متعين وانما حسنه الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا فى حيص بيص اى فى فتنة عظيمة بفتح الصادين والفاآن
مكسورتان او مفتوحتان والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اى وقعوا فى هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة
فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الياء واوا وقد ينون الجزآن
مع كسر القافين وفتحهما فيكونان معربين والثانى اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الصادين والفاآن مفتوحتان
او مكسورتان تشبيها بالاصوات وجاء حاص باص كحاث باث بفتحهما اما الخاز باز فانه مركب من اسم فاعل خزى اى قهر وغلب
ومن فاعل بزى اذا سما وارتفع كانه قيل هو الخازى البازى فركبا وجعلا اسما واحدا وتصرفوا فيه على سبعة اوجه خاز باز بحذف
اليائين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بخمسة عشر فكان اصله الخازى والبازى على عطف احد النعتين على الآخر وخاز
باز على ان يكون كبعلبك ويكون الاول مبنيا على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا بخلاف نحو بعلبك نظرا الى الاصل [illegible] و
انما منع الصرف فى هذين الوجهين للعلمية والتركيب لانما هو علم الجنس كاسامة فاذا دخله اللام انكسر الثانى جرا كما فى سائر غير
المنصرف وخاز باز معربا بهما على اضافة الاول الى الثانى كما قلنا فى بعلبك فيجوز صرف الثانى وترك صرفه وخاز باء كقاصعاء وخزباز
كقرطاس وليس الاخيران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسى فى عبد القيس واذا دخلت
اللام على هذه اللغات لم يتغير ما كان مبنيا عن بنائه كما فى الخمسة عشر قال وجن الخاز باز به جنونا ولها خمسة معان ضرب
من العشب وذباب يكون فى العشب وصوت الذباب وداء فى اللهازم والسنور واما خاق باق للنكاح وقاش ماش للقماش
وكل واحد منهما اسمى بصوته فبقيا على بنائهما وانما لم يجز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه تشبيها بخمسة
عشر كما فعل ذلك بايدى سبا وبادى بدا وان امحى عن جزئيهما ايضا معناهما الافرادى كما امحى ذلك عن جزئى ايدى
سبا لان الاعلام المنقولة يراعى اصلها فى كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى آخر من غير لمح للاصل الا لمحا خفيا و
ذلك ايضا فى بعض المواضع كما فعل بنحو الحسن والعباس فلما غير من حيث المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ
ليكون فيه دليل على الاصل المنقول عنه من احد الطرفين اى اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصلى
المنقول منه مقصود من ذلك المعنى المنقول اليه اذ معنى ايدى سبا مثلهم فى التفرق فالاصل موذن بالتفرق البليغ الكامل
الذى هو المعنى المنقول اليه فلما لم يكن فى المعنى تغير كثير جوزوا تغير اللفظ عما كان لان المعنى يكفى فى الايذان بالاصل
المنقول منه قوله الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث الكناية فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين
لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا
وقال فلان كيت وكيت ابهاما على بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه كهن للفرج او الفعل القبيح وكوطئت وفعلت
اى جامعت وكالغائط للحدث او للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد
للكثير القرى او لغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كأنّ فعلة
لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب اى خولة وكقولك مررت برجل فعل اى احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك

لان بين يقتضى شيئين

القافين وكسرهما مع فتح الصادين

الكنايات

اللفظ كالالغاز والمعميات نحو اكفف اكفف في مهمه وكذا الاوزان المعتبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صيغة لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجئ في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية لانها للسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذي العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت أزيد أم عمرو أذلك الفاضل ام ذلك الجاهل واين كذا سؤال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء شرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى اي الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما يكنى بهذه الاسماء شرطا او استفهاما عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذا كان يطول عليك لو قلت مكان اين زيد أفي الدار ام في السوق ام في الخان الى غير ذلك من المعينات فحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدران قبل هذه الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المعينات التي لا يتناهى كما مر وقول المص ليس نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية اذ هو دال على المعنى بواسطة ما يعود اليه غير صريح بظاهره فيه ويقال كنيت عن كذا بكذا وكنوت قال واني لأكنو عن قذور بغيرها واعرب احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبني منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم نعدها هنا لان لها بابا آخر هي اخص به فالكنايات كالظروف في كون كل واحد منها قسمين معربا ومبنيا قال المص المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عن ما وقع في كلام متكلم مفسرا اما للابهام على المخاطب او للنسيانه فكم لا يكون من هذا القبيل على ما قرر به استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت بل مثل قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل في حده فقط وكاين خارج عنه نحو قولك كاين رجلا عندي واما بناء كم الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل او لشبهها باختها الاستفهامية قال المص والاولى انها لتضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا كالهمزة الاستفهام وحروف التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا لما تكلم به فان طابقه سمي كلامه صدقا والا فكذبا والانشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك اذ ما الخارج يحصل المتكلم المعنى الخارج بهذا الكلام والكلام المصدر بكم او برب لا بد فيه من قصد المتكلم مطابقة الخارج نحو كم رجل لقيتهم ورب من انضجت غيظا صدره فيصح ان يقال ما لقيت رجالا ولم تنضج صدر واحد وجواز التصديق والتكذيب دليل على كونهما خبريين فالجواب ان معنى الانشائي كم في الاستكثار وفي رب في الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بلى يقصد ان في الخارج كثرة او قلة لا استكثارا ولا استقلالا فلا يصح ان يقال ليسوا بكثيرين ولا يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم وليس كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعد قيامه منفيا بهذا الكلام كما افاد كم رجل لقيته انك تعد لقاءه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه في الخارج ويأتي تمام القول فيه في افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى واما بناء كذا فلانه في الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان ذا مشارا به الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في ها القبيل وايدي سبا فصار الكلمتان ككلمة واحدة ولذا تقول ان كذا مالك برفع مالك على انه خبران ولا تقول ان اسم ان الكاف الاسمية لانها عند سيبويه لا تكون اسمية الا للضرورة كما يجئ في حروف الجر فبني ذا على اصل بنائه قوله كذا للعدد قد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا واما كاين فهو كاف التشبيه دخلت على اي التي هي في غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكاين مثل كذا في كون المجرور مبهما الا ان في ذا اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم حتى يكون التمييز من ذا واي لكن في الاصل كان مميزا للكاف ثم لما انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها خطا ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كائن بالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كان وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوها اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء اي صارت عينا وحذفوا احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل الياء الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها واسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة

فوائد جمع الكنايات ليست بمبنية

بناء كذا

عند السامع

ثم قلت

ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين اي الياء الثانية على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها كما في طائي ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اتماما للتغيير وحذفت للتنوين بدليل ان من لغاته نحو كي كيع وقد يقال كيأ بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كأي بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كاي نحو كعي بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى وجاء كأ نحو كع اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عم وشج واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء كما مر في المركبات فان قيل فكان يجب ان لا يكون مبنية ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات ولا يجوز خلو المفرد الواقع موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلو ايضا عنهما فبقي على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريه عن سبب الاعراب فعريه عن سبب الاعراب كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انهما وضعا لتكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد قائم مثلا وهي في محل النصب قلت ان الاعراب المحلي في الجملة عارض فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح اكثر لثقل الياء كما في اين وكيف او لكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففان من كية وذية بحذف لام الاولى الكلمة وابدال التاء منها كما في بنت والوقف عليهما كما على بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل فلا يكونان الا مفتوحين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولامهما ياء لا واو اذ ليس في الكلام مثل حيوت وواو حيوان بدل من الياء الا عند المازني وعنده واو حيوان اصل فيجوز ان يكون ايضا لام كيت وذيت واوا ولم يقل ان اصلهما كوية وذوية لان اللام اولى بالحذف من العين فلو كان العين واوا لقلت كوت وذوت والتاء فيهما عبارة عن الفصحين وحكى ابو عبيدة كية بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد والخبرية مجرور مفرد ومجموع ويدخل من فيهما ولهما صدر الكلام كم الاستفهامية والخبرية تدلان على معدود عدد فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدينار اي كم دينارا قالوا وحذف مميز الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا على المرتبة الوسطى من العدد وسيجيء العلة في باب العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان السائل لا يعرف في الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جائز في الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز ذلك في العدد الا اضطرارا كما قال على انني بعد ما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا وذلك لان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا ترى ان عشرون مع مميزه بمنزلة رجل ورجلان ولو وجد لفظا دالا على المعدود مع العدد كما في المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله مع النصب الجر والمجرور قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة يجوز اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان بدل ما تضمن الاستفهام يجب مقارنته لهمزة الاستفهام كما مر في باب البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما جاز التمييز في العدد اعشرون غلمانا لك اذا اردت طوائف من الغلمان ينبغي جواز كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو كم غلمانا لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اي كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا والعامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم كم غلمانا الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه عنده بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفراء عمل الجار المقدرة ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو وكم من ملك وكم من قرية والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين

الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء لانه يجيزه بمن المقدرة لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ
لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيجيز في الاختيار نحو
قوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه وقال الاندلسي ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن
مستقرا ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم في باب لا التبرئة نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز
الفصل بالمستقر ايضا قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل
وان كان بالظرف الا للضرورة نحو قوله كم في بني سعد بن بكر البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفراء
بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل واذا كان الفصل
بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تع كم تركوا
من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما
ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية
على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون كم عمة بالنصب خبرية وانما يجر مميز الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان
كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ
العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوزوا
جمع مميزه تصريحا بالكثرة قوله ويدخل من فيهما اي في مميزهما اما الخبرية فكثير نحو وكم من ملك في السموات وكم
من قرية وذلك لموافقته للمميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل
على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا انجر المميز بمن فلا بد تقدير كم منونة قوله ولهما صدر الكلام
اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الانشائي في التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى
الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام ولاجل تضمنها معنى الانشاء اعني رب وكم نظر كما يجيء في باب التعجب
وانما وجب تصدر متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من
الاستفهام والعرض والتمني والتنبيه ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على
معناها قبل التغير فاذا جاء المغير في اخرها تشوش خاطره لانه يجوز اذن رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا
فيها ويجوز بقاء الجملة على حالها فيرتقب جملة اخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والا فهو مرفوع
مبتدا ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط قوله كلاهما اي كم الاستفهامية وكم الخبرية وانما
وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعراب وهما قابلان لعوامل النصب والرفع والجر
فيرتفعان وينتصبان وينجران قوله فكل ما بعده فعل اخذ يفصل مواقعهما في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم
يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا
ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل اي على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به
فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت والاولى ان يقول فمعمولا على حسبه وحسب
المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل به والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فبقولك يوما تعين الظرفية
ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان
يجعل كم في هذه المواضع مبتدا والجملة خبره والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل اي فعل او شبهه
ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان
نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقوله
كم جاءك فلان جاءك فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا
في المنصوب على شريطة التفسير قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور انما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما
مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار
سواء كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف
الف ما الاستفهامية المجرورة كما مر في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب

للمفعول ٢

الاستعمال ٢

بحث الكنايات

المضاف كالاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اى ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار
فهو مرفوع وهو ذلك انه اذا لم يكن قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ
او خبرا وذلك اما بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو
كم رجلا جاءك او كم رجل جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول
او متعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير
على ما يتبين فيما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى ان يقدر الناصب بعد كم ومميزه لحفظ التصدر على كم ولا
منع من تقديره قبله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود قوله ان لم يكن بعضه كم ظرفا وكونه ظرفا
باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل وهو داخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير
كم يوما كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ ومثال كونه مبتدأ كم رجلا جاءني واما
كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبرا لا مبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدأ قوله وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط اى تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين
واذا ان لم ينجر بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف
وقد يقع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان واما اسماء
الشرط الظرفية فلا يكون الا منصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو ما ومن يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا فالمرفوع اما مبتدأ نحو من ضرب ومن قام قمت وخبرا اما نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول به
نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجرور
نحو غلام من انت وبمن مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واى الى الشرط
لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان او لازما فهي مبتدأ نحو من جاءك فاكرمه
ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها او المتعلقة نحو من ضربته يضربك او من ضربت
غلامه يضربك فالاولى كونها مبتدأ ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها
ولا بمتعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدأ على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في
اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم في متى جئتني جئتك على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان يكون في نحو من جاءك
فاكرمه ومن ضرب زيدا فاضربه منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان يكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة
المحل بفعل مضمر يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه
لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث
طلبها التصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظا اصلا وان كان في اللفظ ايضا متاخرا لا يعمل فيها الا معنى الابتداء
لان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التاخر من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا
ان يعمل فيها ما لا يجوز تقدمه عليها لفظا بوجه وهو الشرط واما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم عليها اما باقيا على الجزائية
كما هو مذهب الكوفيين او ساقطا عنها دالا على الجزاء كمذهب البصريين على ما يجيء في قسم الافعال فلم يجز عمله فيها
ما حقه ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فلفرط تاخره عنها لم يجوز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غير
كمن وما والدليل على انها لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان قلنا ان
حرف الشرط مقدر قبل كلماته كما هو مذهب سيبويه فكلمات الشرط اذن معمولة لفعل مقدر يفسره ما بعده ابتداء
سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند
البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم قوله وفي مثل تمييز
كم عمة لك يا جرير وخالة ثلاثة اوجه وقد يجيء في نحو كم مالك وكم ضربت البيت للفرزدق وتمامه فدعاء قد حلبت علي
عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فتكون منقلبة الكف والقدم الى انسيتها يعني انها لكثرة الخدمة
صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى تشوه الخلقة وانما عدى حلبت بعلي لتضمينه معنى ثقلت او تسلطت اي كنت
كارهة لحلبها مستنكفا منها لخدمتي على كرم مني ووجه النصب في تمييز كونه كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب
تمييزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول نفس الحلب ثابتة
الا انه ذهب عني عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية والرفع على حذف المميز اما مصدرا بتقدير كم حلبة نصبا

كونه ظرفا باعتبار مميزه

ولا يكون الا استفهاما

قوله ما حقه الا قوله فيها حل محل كاد ... ولا يجوز تقدمه الى قوله عمله فيها

بعلي لتضمينه حلبت

وجرًّا لتصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجرّ على الاخبار واما ظرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرّا على الاخبار ويرتفع عمه بالابتداء ولك صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتدا او ظرف له كما تقول اضربتين زيد ضرب وامرتين زيد ضرب واعلم ان مميز كم لا يكون الا نكرة استفهاما كان او لا اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم ومعدود كذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم الذي دلّ عليه كم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضايعا وكم في حالتيها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسي فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسئول عنه مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءك وجاؤك وكذا كم الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى ككل فينبغي على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن عن عدد الجماعة الذين جاؤا المخاطب مفصّلين رجلين رجلين لوجب ان تقال كم رجلين جاءك لانك اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واى رجلين وافضل رجال واى رجال على ما مرّ في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا اخبارا ويجوز كم امرأة جائتك وجئنك وجاءك حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التمييز لبقاء المبتدا بلا ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا ونساء جاؤك بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها فلكون المعطوف نكرة ايضا على ما تبين في باب المعارف وقد جوّز بعض النحاة كم رجلا ونساء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول لقيت امرأة وكم رجلا وهي جاءتني عطفا على كم ولا يجوز كم رجلا وامرأة بالعطف على التمييز لان المرأة الملقية ذات واحدة فلا مدخل فيها التقليل ولا التكثير واما كاين فنقل الشيخ ابو سعيد عن سيبويه انه بمعنى ربّ لا بمعنى كم قال لانه يستفهم كم لك ولا يستفهم كاين لك كما لا يستفهم رب لك وليس بدليل واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف مميزها واما رب فحرف جرّ لا يحذف مجروره ولم اعثر على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب مميزها لكن كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن كعب لزرّ بن حبيش كاين تعد سورة الاحزاب اى كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ويلزمها التصدير دون كذا لما قلنا في كم الخبرية وورد كذا مكررا مع واو ونحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكريره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندى كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا ولا دلالة فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفة رحمه الله فطابقوا به العدد حتى اجازوا كذا درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يرد مميز كذا في كلامهم مجرورا والشافعي لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة تدل على كمية العدد نصا والمبهمة لا تدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو يقين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهما واحدا وهو الحق واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا تقول ان الكاف فيهما وحدها في محل الاعراب لان الجزئين صارا بالتركيب ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكاف في اعتبار الاصل قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناه نحو يمين وشمال واخر وغير ذلك وينبغي ان يعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد الحذف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله يا تيم تيم عدى وقوله الا علالة او بداهة سابح وان لم يورد فلا يحذف الا ما هو دال على امر نسبي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتهما المذكورة وكل وبعض واذ ومع هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت هذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا

لان الغرض من اتيان مميزها في الحالين ١٢ د

ابو سعيد

لجيئه بعد المنون لكان مميزها

بحث الظروف

والله اعلم بالصواب

ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل
في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف
دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف وعادمته على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ
معناه عدم التصرف في الاعراب ويجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب
قال ونحن قتلنا الازد ازد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خمرا وقال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبلٍ ومن بعدٍ ويقال ابدا ابدا ولا فعل هذا الا فرق في المعنى
بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمن
معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وابدا ابدا واولا اي متقدما او متاخرا الا لمن زاده قبل ويجوز تنوين هذه
الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبلٌ وقبلاً كما قيل في المنادى المضموم يا مطرٌ
ويا مطراً فيجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا يكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب
اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت
بذلك الاسم لاستغرابه (الغريب) ولم يسم كل وبعض مقطوعي الاضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه
وتقول جئته من علٍ معربا ايضا كعمٍ ومن عالٍ كقاضٍ ومن معالٍ كمرامٍ ومن علا كعصا ومن علوٍ مفتوح
الفاء مثلثة اللام فاذا بنيت علٍ على الضم وجب حذف اللام اي الياء نسيا منسيا اذ لو قلت عليُ لاستثقلت
الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت من علُ لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواته واما نحو يا قاضي فالمراد
الضم في المنادى المعرفة يرشد اليه (العرف) واذا قصدت بناء علو ساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب
يجوز ضمه وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علوَ من دون سائر
الغايات فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو من علوِ فاما لتقدير المضاف اليه كما في قوله خالط من
سلمى خياشيم وفا وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله او مع
الاضافة الى ياء الضمير واما البناء على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علوُ فعلى قياس سائر الغايات
ويروى بيت اعشى باهلة اني اتتني لسان لا اسر بها من علوُ لا عجب منها ولا سخر بضم واوها وكسرها وفتحها
وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن
بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب
غير مضمومة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله واجري
مجراه لا غير وليس غير وحسب شبه غير بالظروف الغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات
غير محصورة ولابهام غير لا يتعرف بالاضافة وهي اشد ابهاما من مثل فلهذا لم يبن مثل على الضم ولم يحذف
منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس وغير
التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس
غير هو المستثنى المحذوف في نحو قولك جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم
لمشابهتها للغايات بالابهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير
اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر اعلم ان
الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة فقط حيث في المكان واذ
واذا في الزمان على خلاف في اذا هل هي مضافة الى الجملة التي تليها او لا كما يجيء وحيث واذ يضافان الى الفعلية
والاسمية واما اذا ففي جواز اضافتها الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جائزة
الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة يستفاد منها احد الازمنة الثلثة ويشترط ذلك لتناسب
المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب
لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته لا نفس الجملة
فعلى هذا لا يجوز مكان اضافته الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة معينا كما يستفاد منها احد
الازمنة معينا كما يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة

معنى من قبل ومن بعد اي مقدما ومتاخرا

من الظروف حيث

الفعل على احد الازمنة وضعا فلهذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف
اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزئيها فعلا كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون او يكون مضمونها
مشهور الوقوع في احد الازمنة الثلثة وان كان جزءاها اسمين اما في الماضي نحو اتيتك حين الحجاج امير او
في المستقبل نحو لا اخذلك حين لا شيء لك قال الله تعالى يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان الى
الاضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذ الواجب الاضافة الى الجمل قوله تعالى يوم هم
على النار يفتنون وقوله تعالى يوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان
الى الجملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رأيت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده
فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدري كان
وان وما قبل الجملة قال الله تعالى من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كان يزيغ قلوب فريق ومن بعد
ان يلقوه ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الجملة الفعلية نحو توقف ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى
البطء مقاما مقام الزمان المضاف والاصل زمان ريث خروجي اي مدة ان يبطئ خروجي حتى يدخل
في الوجود والمعنى لي الى ان اخرج فهو نحو آتيك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية و
كذا آية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات توقت بها الحوادث
ويعين بها الافعال لكن لما كان ريث وآية دخيلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الاغلب مصدرة
بحرف مصدري قال شعر بآية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما الا من مبلغ عني تميما بآية ما يحبون
الطعاما ويقول افم ريثما اخرج فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدري على ما نقله الكوفيون
كما يجيء فكيف بما يشابهه ويضاف ايضا معربا كاعرابه في نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعلية في قولهم
اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون وقال بعضهم هو شاذ وذي صفة للامر اي
اذهب مع الامر ذي السلامة اي مع الامر الذي تسلم فيه والباء بمعنى مع وقال السيرافي الموصوف بذي الوقت
اي اذهب في الوقت ذي السلامة اي في وقت تسلم فيه والباء بمعنى في فلا يكون الاضافة شاذة لانه كالزمان
المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية اعربت وهو بعيد لما مر في الموصولات انها بالواو في الاحوال
على الاشهر وربما استعملت في حالة الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاءني ذو فعل وذوا فعلا
وذوو فعلوا وذات فعلت وذواتا فعلتا وذوات فعلن ويحتمل ان يكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر
في الموصولات وان يكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعل شاذا وقال سيبويه اذا كان احد جزئي الجملة التي
تلي حيث واذا فعلا فنصبه بذلك الفعل اولى لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى نحو حيث يجلس زيد
اولى من حيث زيد يجلس وفي ما ذكر من ذلك في اذا نظر لكثرة نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت واذا السماء
انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام في بناء حيث فسيأتي بعد وقد يشبه غير ومثل بالظروف المضافة
الى الجمل لزوما اعني حيث واذ واذا وذلك لانهما تشبيهان مبهمان مثلهما ولانه لا حصر فيهما كما انها غير محصورة بحدود
حاصرة يحصلها نحو اليوم والدار فيضافان الى الجملة لكن لما كانا مشبهين بها اضيفا لشبههما بعيدا لم يضافا الى صريح
الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب
منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله غير اني قد استعين على الهم اذا خف بالثوي النجاء وانما
صدر ما اضيفا اليه الزمان الجائز اضافته الى الجملة وان كان الاضافة اليها في كلا القسمين غير لازمة والجملة المضاف
اليها الزمان في تأويل المصدر ايضا لان التناسب بين الزمان المضاف والجملة المضاف اليها في دلالتهما على الزمان وكون
الزمان ظرفا لمصدر الجملة المضاف اليها منعا من الحرف الفاصل بين المتضايفين اي الحرف المصدري في الزمان وليسا
بموجودين في مثل وغير فاحتيج معهما الى الحرف المصدري مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا
الى ان المشددة والمخففة نحو اعجبني يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب
والبناء كما في مثل ما انكم وغير ان نطقت على ما يأتي واختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر
الذي تضمنته والنزاع في الحقيقة منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى
مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى يوم
هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير

ريث

بناء حيث

اي غير ومثل

بحرف مصدري دونما اضيف اليه

لام التخصيص واللام يتعذر دخولها على الجملة قال صاحب المغني يتعرف الظرف المضاف الى الجملة فيمتنع ان
يقال جئتك يوم قدم زيد الحار او البارد على ان يكون صفة ليوم اقول ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي
ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية والمبتداء في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كريم قدم
اذ المعنى يوم قدوم امير ثم اعلم انه يضاف الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اى منصوبا بتقدير في
قال تع هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالاته وهو مفعول
به ليعلم مقدرا وقال شعر واذا حيث يكون من يتذلل وقال ابو على في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين
صفة لا مضاف اليه قال لان حيث يضاف ظرفا لا اسما فالمعنى حيث يجعله وحيث يكونه اى يجعل فيه ويكون
فيه والاولى ان يقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو
يومئذ وح وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضافة في المعنى الى جملة محذوفة مبدل منها
التنوين وفى ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك
غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تع بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما
قوله تع يوم الوقت المعلوم فقال ابو على في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى قوله تم ميقات ربه
تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما
برهة من الزمان ولو قلت الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذى يبدو لى ان
هذه الظروف التى كانها في الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجملة المحذوفة الا انهم لما حذفوا
تلك الجملة لدلالة سياق الكلام عليها استحسنوا ان يبدلوا منها تنوينا لاحقا لهذه الظروف كما ابدلوا في كل وبعض
واذ لان كلا واخواته لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف
بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تع وكلا اتينا وفضلنا بعضهم فوق بعض وقوله لهنك
عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا للبعد عن معنى
التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاءنى زيد وكنت حينا كذا و
قصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينا منه اى حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل الظاهر فيه
ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا
الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هى في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما
للاضافة الى الجمل صالحا في اللفظ لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك معقودا
بحذف الجمل المضاف اليها فهو ابدل التنوين منها كما في قوله وانت اذ صحيح فجئ به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين
العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق
على ما اطلق عليه فكانه هو والزم اذ ايضا الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرد مضاف اليه الظرف الاول
حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض لانه لا بد فيما حذف منه المضاف اليه
من احدهما الا ان يعطف عليه مضاف الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة
فلما توصل باذ الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة وماضية جردت اذ عن معنى
الماضى وصار لمطلق الظرفية فيجوز استعماله في المستقبل ايضا كقوله تع فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق
ان اذ اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز فتحه ايضا كقوله تع فعلتها اذن وانا
من الضالين اى فعلتها اذ ربيتنى اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في اذا انها للجواب والجزاء وكسر الذال في نحو ح
لالتقاء الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناؤه اذ يمنع جره وايضا نحن نعلم انه في قوله
وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله في ح لكنهم انما الزموها الكسر ليكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول
ويجوز في غير ح الفتح ايضا كقوله تع وانا اذا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان
ظرفا للمصدر الذى تضمنته الجملة على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجملة ضمير اليه فلا يقال اتيتك يوم
قدم زيد فيه لان الربط الذى يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها
فيكون كانك قلت يوم قدوم زيد فيه اى في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا
بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال الله تع يوم تسود وجوه وقد يقول العوام يوم تسود فيه الوجوه ونحوه

ومنه قوله تعالى

وهو شاذ ولنذكر شرح قوله في اخر الباب والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير
مع ما وان وان ههنا فانه يحتاج اليه لبيان بناء حيث فنقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجملة انما يبنى منه المفرد
والجمع اذا بني ولا يبنى المثنى لما ذكرنا في نحو هاذان واللذان والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما
واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ واما اذا ففيها خلاف على ما يجيء هل هي مضافة الى شرطها اولا واما
جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لانها مضافة في المعنى الى المصدر
الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة الاضافة اليها فعلى
ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت الما تصح
والشيب وازع فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة البناء فيها
اذن عارضة واما البناء فللقوى لعلة العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه
الذي يكتسي منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف
الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محلا
فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين و
بعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت في السبع من فتح قوله تعالى هذا يوم
ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع ولا في قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح
لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان وان ومثل المضاف الى ما صدره
ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابهما وبناؤهما قال تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق
او خبر بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا بمعنى انه لحق حقا مثل حقية نطقكم وقال لم يمنع الشرب
منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال ففتح غير مع كونه فاعلا ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى
الا كما مر في باب الاستثناء وعلة بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وجبت لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدر
ما وليهما ولان فيهما الابهام مثلها لفقد المخصص كما مر والمبني وهو ما وان وان واقع موقع ما اضيفا اليه ولو
ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشددة والمخففة لجاز اعرابها وبناؤها نحو مثل
وغير وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذ في نحو حينئذ واعرابها قرئ قوله تعالى من خزي يومئذ بفتح
يوم وجره اما الاعراب فلعروض علة البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء فلوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه
لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت المشيب فثبت بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز
بناؤها ليس ينبغي ان يكون على اطلاقه وقوله ومثل وغير مع ما وان واي مثل مع ما وغير مع ان مشددة و
مخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال المص بني حيث لانه موضوع لمكان مضاف
كاين في الجمل مشابه الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذ واذا ويجوز ان يقال في اذا انه بني لان وضعه
وضع الحروف كما يقول بعضهم وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا
وقد يفتح الثاء وتكسر وقد يخلف ياؤها واوا ومثلثة الثاء ايضا واعرابها لغة فقعسية وقد ندرت اضافتها الى مفرد
قال ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم
يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير
قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه
لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافته حيث مطلقا لا الى جملة ولا الى مفرد نادر وظرفيتها غالبة لا لازمة قال
لدى حيث القت رحلها ام قشعم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل طالعا هو مفعول ترى وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث
يجعل رسالاته وحكى هو احسن الناس حيث نظر ناظر اي وجها فهو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في
قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه ولا يمتنع هنا حمله على المكان قوله ومنها اذا وهي للمستقبل
وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها واذ لما مضى ويقع
بعدها الجملتان قد تقدم ههنا علة بنائها وقد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجمل

بناء الظروف المتعلقة على ان

ومن الظروف اذا

بعدها فنقول قد يكون اذا للماضي كاذ كما في قوله تع حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله
نارا كما ان اذ يكون للمستقبل كاذا كما في قوله تع واذ لم يهتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان يأول بالتغليبه
وكما في قوله تع فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ونادى اصحاب الجنة وقد يكون
اذا مع جملتها لاستمرار الزمان نحو قوله تع واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي قالوا هذا عادتهم المستمرة
ومثله كثير نحو قوله تع واذا لقوا الذين امنوا واذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد والاصل في استعمال اذا ان
يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذ
لزمان من ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا
في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تع اذا الشمس كورت ولهذا اكثر في الكلام العزيز
استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعه وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون
اوليهما فرضا حصول مضمون الثانيه فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازم لهذا المفروض وجوده
قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع
المتكلم بعدمه فيه استعمل فيه ان لا على انها موضوعة له كما يجيء فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
كما يجيء في حروف الشرط لان مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم و
قد يكون في المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الا بتضمن معناها فلو موضوعه
لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع
في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كما في حقنا او لم يشك كان الواقعه في كلامه تع وقد
يستعمل ان الشرطيه في الماضي على احد ثلثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تع
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت واما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تع ان
كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل وانت وان اعطيت جاها
لئيم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها كان لما يأتي في الجوازم و
قد يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا قال عليه الصلوة والسلام لو
ان لابن ادم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد
المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطيه لان
الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها
على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين اذا معنى ان كما في متى وساير الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا
جئتني فانت مكرم شاكا في مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جئتني سواء لكن اضمار ان قبل متى
وساير الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في اسماء الشرط صار بعد العروض عريقا ثابتا اذ لم يوضع في الاصل
لزمان بقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا له فجاز ان يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث
الواقع فيها واما اذا فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل
صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ترفع لي خندف
والله يرفع لي نارا اذا خمدت نيرانهم تقد وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب
ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعليه بعدها كما مر في المنصوب على شريطة
التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه
معنى ان الشرطيه وذلك في الامور القطعيه استعمال اذا المتضمنه لمعنى ان وذلك بمجيء جملتين بعده على طرز
الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء كما في قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول
متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما
في قوله تع ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله وما افاء الله على رسوله الى
قوله فما وجفتم لان الفتن والافاءة متحققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض
ومنه ايضا قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقه زايدة وانما رتب اذا والموصول
في الايات المذكوره والجملتان بعدهما ترتيب كلمتي الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط

[illegible]

يدل على هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون جملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض
عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام
الابتداء في نحو قوله تع ائذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلهما في نحو اما يوم الجمعة فان
زيدا قائم واما زيدا فاني ضارب للغرض الداعي الى هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل في
متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير
الظروف الا ترى انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم على ما مضى في الكنايات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة
الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلان توجها الى معمول والاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان
العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل المصرين كما في زارني
وزرته زيد فكان الاولى اذن ان يقال متى جئتني فيه او متى جئتنيه لم يسمع واما الاستدلال على كون الشرط في مثله
هو العامل بمجيء الجواب في بعض المواضع بعد ان او اللام او الفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم ولانت
مكرم فمما لا يتم لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب كما مر انفا قال
واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان تفصل ونقول
ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك
وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول
اذ الاول مختص للظرف ومخصص له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث استقراء لا يجوز ان يكون
وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يات في كلام فتخصيصه له
اذن لكونه مضافا اليه كما في ساير الظروف المخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على سبيل الوصفية كقوله تع
يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف
اليه في المضاف وذلك لان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بحيث يفيدان معا جزء كلام يجوز ان
تعمل اوليهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه
اخر فكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى فمن ثم لم يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة
الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا
ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب وايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بلى ان لم
يعمل الشرط في كلمته نحو من قام قمت جاز ايقاعهما (ومع عملها) موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم فاذا تقرر هذا
قلنا ان الفاء في نحو قوله تع فسبح زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا
بزيادتها لان فائدتها التعقيب كما ذكر ان السببية لا تخلو من معنى التعقيب واذا جاء ظرف للتسبيح فلا
يكون التسبيح عقيب المجيء بل في وقت المجيء وقال المص في شرح المفصل ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد
ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص
به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفي لتخصيصها لتخصص متى في متى
قام زيد وهو غير مخصص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تع ائذا ما مت لسوف اخرج حيا
وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج حيا وقت الموت فكان ينبغي ان لا يكون الاخراج والموت في وقت
فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الاية لقيام القرينة والمعنى ائذا ما مت وصرت رميما ابعث اي
مع اجتماع الامرين كما قال تع ائذا متنا وكنا عظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد وكثير في القران مثله واستدل
ايضا بنحو قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها ونقول المعنى
اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني
اليوم يكن جزاء لمجيئي اليك امس ولعدم عراقة اذا في الشرطية وسع فيها جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها
اسمية بغير فاء كما في قوله تع واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع
من ان يكون هم في الايتين تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا
مجيء الاسمية الخالية عن الفعل بعدها في قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب وقيل ليس في اذا في نحو قوله تع
والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب

موخرص

اذا المفاجاة

انه تعالى لا يقسم بغروب الشفق والقمر اذا اتسق بل والقمر اذا اتسق ليس يقسم به مستقلا في تعيينه

كما لا يقسم الا بعظيم في معنى خ ل

لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هاهنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فاين ناصبه قلت قال المصنف ناصبه حال من الليل اى والليل حاصلا وقت غشيانه ولى فيه نظر اذ لا شئ هنا تقدره عاملا في حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صارخا في حال صراخه وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك في وقت دخول المخاطب فيكون الاقسام في حال غشيان الليل وهو فاسد كما مر وايضا في قوله تع والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية اى وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى بحق القمر ملتبسا لا بحق وقت اتساق القمر وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بشئ الا لحالة العظمة بشئ فتعلقه بالمصدر المقدر على ما ذكرنا في المفعول له من جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه وخاصة في الظرف فانه يكتفي برائحة الفعل وتوهمه كما هو مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد اذا ركب اى من عظمته والظرف هاهنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه معمولا لانشاء القسم فاصمر العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى من المعاني واذا جاء اذا بعد حتى كقوله تع حتى اذا هلك قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب باخيرهما كما مر وحتى يكون معها حرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء انه يقع المبتدا بعدها فقط بل معناه انه يستانف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تع حتى يقول الرسول بالرفع وبقول سرحتى تكل الناس قال بعضهم يجوز ان يتجرد بعد حتى عن الشرطية ويتجر بحتى ولعله حمل عليه قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا وهذا البيت اخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر محافظة على اغلب احوالها وقال الميداني اذا فيه زائدة ولنا عن ادتكاب زيادته مندوحة اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر غير عزيز كما في قوله تع اذا السماء انشقت اى يكون امور لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية يقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم اعثر له على شاهد من كلام العرب واما قوله تع اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء كما يجئ في باب الشرط قوله وقد يقع للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة في باب المبتدا وان الاقرب كونها حرفا فلا محل لها والتي يقع جوابا للشرط للمفاجاة كما يجئ في حروف الجزم والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القائم بنصب القائم على ان زيدا مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان واما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجاة تدل على معنى وجدت فيعمل عمله لان معنى مفاجاتك الشئ وجدانك له فجاءة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القائم والقائم ثاني مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة يجب الابتدا بعدها قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي قالت انا طائر قيل لها طيري قالت انا جمل ان كانت اذا كسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل ومفعولين قال بلى يجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عمرو وقائما حال اى فبالمكان عمرو قائما واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدا عمرو وقال ثعلب عند الكوفيين في نحو فاذا هو اياها ان هو عماد واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها كقوله فى ضحت ولو كانت خراسان دونها راها مكان السوق او هي اقربا اى وهي اقرب قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال واظن الحكاية في هذا عن ثعلب غلطا لان العماد عند اهل المصرين لا يكون الا فضله يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو في مسئلتنا اصلا هذا اخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب اصلا الا اذا كان خبر المبتدا معرفا باللام او افعل التفضيل وفي الاتيان به مع غيرهما نظر كما مر في باب المضمر وقوله او هي اقربا بمعنى او هي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع اذ واذا في جواب بينا وبينما وكلتاهما اذا المفاجاة والاعلى

في الفعل المجزوم

ومنه لفظ البين وبينا والتحقيق فيه

يجيء اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا قالت فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ولا يجيء
بعد اذا المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جواب بينا
وبينما لكثرة مجيئهما بعدهما والكثرة لا تدل على ان المذكور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول
امير المؤمنين ع وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها في حيوته اذ عقدها لآخر بعد وفاته ولما قصد الى
اضافة اللازم بين اضافته الى المفرد الى جملة ولا اضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ماء الكافة لانها
التي تكف المقتضي عن الاقتضاء او اشبعوا الفتحة فتولدت الف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه
لانه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى بها للوقف كما في انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير
جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلت بين خروجك ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما يتبين مستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما او الالف واضيف
الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان
مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الاوقات
لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى
الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين اذا اضيف الى الامكنة او جثث غيرها فهو للمكان نحو بين الدار
وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى الاحداث
نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد به مجاز المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجا استعير لما بين الحدثين
مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن الجثة فبينما المضاف تقديرا الى زمان محذوف وظاهرا الى جملة مقدرة بالحدث
لا بد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل وكل ما قلنا في بينما يطرد في كلما من مجيء ماء الكافة ليكفه
عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل لكلما اذن زمان مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا
من جنس ما يضافان اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما ولما في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون
في كلمات الشرط نحو من وما ومتى تشابهها اكثر من مشابهة بينما فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بينا
وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه ليس لك بحتم في كل ماض كما كان
في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم
الذي فيه ككلمات الشرط بعينه وفي كلما رائحة الشرط واما حيثما فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا كمن وما ومتى
فالعامل في كلما وحيث هو في محل الجزاء لا الذي في محل الشرط كما في اذا الا انهما في الاغلب يستعملان في الفعل المقطوع
بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما جئتني
اعطيك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسماء المتضمنة لمعنى ان في المحقق وجوده نحو متى طلعت الشمس
اتيتك وكل ذلك على خلاف الاصل ويدخل بينا وبينما وكلما في الماضي وفي المستقبل ولنا ان نركب بناء بينا وبينما
وكلما على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة
الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب هي منصوبة فيها حتى تراعى حركاتها الاعرابية وانما رتب بينا وبينما
وكلما مع جملتيها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم
الجزاء للشرط ولهذا ادخل اذا واذ للمفاجاة في جواب بينا وبينما لتدلا على اقتران مضمون الاول بالثانية مفاجاة
بلا تراخ فيكون اكد في معنى اللزوم وقيل في كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما مقدر فيجوز
ادعاء مثله في بينما فان دخل اذ واذا للمفاجاة في جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجاة
ظرف مكان وكذا ينبغي ان نقول في اذ المفاجاة فاذ واذا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا و
بينما ظرفا زمان له فمعنى بينا زيد قائم اذ رأى هندا بين اوقات قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان
قلنا انهما ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما مخرجان عن الظرفية
مبتدأان خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هندا حاصل بين اوقات قيامه والاولى ان يقال بحرفية
كلمتي المفاجاة كما هو مذهب ابن بري فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمتي المفاجاة او نقول انهما زائدتان
وليستا للمفاجاة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة اذ في نحو قوله تع واذ
واعدنا وبزيادة اذا في قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة البيت والكلام على مثل قوله تع فاذا اصاب

دخول اذ واذا المفاجاة في جواب بينا وبينما ... رأى زيد هندا

به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينما زيد قائم اذ رأى عمرو سواء ويجوز ان يكون اذا في جواب
بينما واذا ولما نحو قوله تع فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بدلا من الظروف المذكورة ولا
يجعله مضافا الى الجملة التي يليها بل يجعل تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة اي وقت الاصابة في تلك
الحال يستبشرون وكذا في الباقيين فالجملة المضاف اليها اذا محذوفة مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط
اي اذا اصابهم يستبشرون واذا كتب فريق منهم بربهم يشركون وكذا تقول اذا وقعت جوابا لان في نحو قوله تع وان
تصبهم يقنطون وان قلنا انها ظرف مكان فلا يقدر لها جملة مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث
بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذا ولما وبينما وان قلنا بحرفيتها اذا في جواب الاشياء الاربعة فلا
اشكال لانه اذن حرف كالفاء سواء وقد يجئ اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاءني
عمرو ويجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر قال بينا معانقة الكرام وروغه يوما اتيح له جرئ سلفع يقدره
بين اوقات معانقة والاعرف الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي تعانقه حاصل قوله واذ للماضي ويقع بعدها
الجملتين وذلك لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط
في المستقبل واذ موضوعة للماضي فتنافيا واذا دخل على المستقبل قلبه الى الماضي كقوله تع واذ يمكر بك واذ
تقول ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تع بعد اذ نجانا الله منها وقوله بعد اذ انتم مهتدون
ولم يعهد مجردا باسم الا بعد او يقع مفعولا بها كقولك اتذكر اذ من يأتنا نكرمه وقوله تع واذكر اخا عاد اذ
انذر على ان اذ بدل من اخا عاد وقيل في نحو قوله تع اذ زائدة كما مضى وقيل هي مفعول لاذكر ويلزمها الاضافة
الى الجملة وان علمت حذفت وعوض منها التنوين كما في قوله وانت اذ صحيح فيكسر الها او يفتح كما مر ويلزمها الكسر
في نحو يومئذ لما مر ويجئ اذ للتعليل نحو جئتك اذ انت كريم اي لانك كريم والاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى
لتاويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح
اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فيلاؤه الماضي اولى للمشاكلة والمناسبة ولا يرد عليه نحو اذا زيد يقوم
لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها
على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا مخلص له منه الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني قولك اذا
زيد يقوم فقل له كذا والحق انه ايضا قبيح قليل الاستعمال وقال المص معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم
ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فقل له كذا مقصود به القيام
الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة لم يثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية واذا جاءت ما بعد
اذا فهي باقية على ما كانت عليه لا تصيرها جازمة معينة للشرط بخلاف اذ فانها تصير كلمة جازمة بما كما يجئ في جوازم
الافعال ومنهم من قال اذا ما يجازى بها فيجزم الشرط والجزاء وانشد الفرزدق وكان اذا ما يسلل السيف
يضرب والرواية مثبتا قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان
استفهاما اين الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبناؤهما على الحركة للساكنين وعلى
لاستثقال الضم والكسر بعد الياء وانى لها ثلثة معان استفهامية كانت وشرطية احدها اين الا ان انى
مع من في الاستعمال اما ظاهرة كقوله من اين عشرون لنا من انى او مقدرة نحو انى لك هذا اي من انى اي
من اين ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها اتخذت في اكثر الظروف التي لا تتصرف او يقل
تصرفها نحو من عندك ومن بعد ومن اين ومن قبله ومن امامه ومن لدنه فصارت في مثل تلك ان يضمر في
الظروف اضمارها ومنه قوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب اي من لدن
شب ويجئ انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون ويجوز ان يكون بمعنى من اين يؤفكون ويجئ بمعنى متى وقد اول
قوله تع انى شئتم على الاوجه الثلثة ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل واما انى الشرطية فكقوله فاصبحت
انى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر اي من اين تأتها قوله ومتى للزمان فيهما اي في الاستفهام
والشرط وربما جرت هذيل بمتى على انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج
وبمعنى في فيكون على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمي اي في كمي او وسط
كمي ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك فمتى ليس بخبر بل هو
ظرف لخبر المبتدأ الذي بعده غير صادر مسده كما مر في نحو امامك زيد وانت وبلادك متى يهان وايان للزمان

الخبر م

بلا فصل

الفتح م

استفهاما كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام نحو قوله تعالى ايان مرسٰها وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسى كسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف وكتب الجمهور ساكنة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع ويختص ايان فى الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل فى الماضى والمستقبل قال ابن جنى ينبغى ان يكون ايان من لفظ اى لا من اين لان اين للمكان ولقلة فعّال وكثرة فعلان فى الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسى ينبغى ان يكون اصلها اى اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اى آن اى اى حين فخفف بحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون باى وفيه نظر لان آن غير مستعمل بغير لام التعريف اى لا يضاف الى مفرد معرفة قوله وكيف للحال استفهاما انما عد كيف فى الظروف لانه بمعنى على اى حال والجار والظروف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لا ابدلت منها الظرف ونحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت وللاخفش ان يقول ويجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى حال الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه مقدر بقولنا على اى حال وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال فجوابها والبدل منها منصوبان بقول فى الجواب متكئا على اخر او معتمدا وفى البدل كيف يقوم زيد امعتمدا ام لا فكانك قلت باى صفة موصوفا يقوم زيد امعتمدا ام لا فمعتمد بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف فى مثل هذا الموضع وهو ان يليه قول مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك القول فكان معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اى صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام عن مرتبة التصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اى المصدر مقدرا اجاز ذلك فجوابه نحو قياما سريعا والبدل منه اقياما سريعا ام بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو مرفوع المحل على انه خبر المبتدأ فيقول فى جوابه صحيح ام سقيم وفى البدل منه اصحيح ام سقيم فان دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقبل الذى بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فهو منصوب المحل خبرا ثانيا او مفعولا به ولا استفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابها الا نكرة فلا يجوز الصحيح فى جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما روى على كيف يبيع الاحمرين واما قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيف ما قياسا ولا يجوزه البصريون الا شذوذا قال سيبويه انها فى الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعنى فى نحو قولهم كيف يكون اكون لان فيها معنى العموم الذى يعتبر فى كلمات الشرط الا انه لا يسمع الجزم بها فى السعة وجاء فى كيف كى قال اوراعيان لبعران شردن لنا كى لا يحسان من بعراننا اثرا قال الاندلسى هى لغة فيها او يقال حذف فاء كيف ضرورة قوله مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف عند النحاة ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون استدلالا بانك لو سميت بمذ صغرته على منيذ وجمعته على امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذ اغلب للحذف وهو تصرف فبعيد عن الحرف فان الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف نحو رب ورب وهذا كما قال بعضهم فى ذ انه مقصور من اذا ومنع منه صاحب المغنى وقال قولهم منيذ وامناذ غير منقول عن العرب واما تحريك ذال مذ نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة غنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد الى اصله كما فى نحو قولهم اليوم وكسر ميم منذ لغة سليمية قال الاخفش مذ لغة اهل الحجاز ومنذ لغة بنى تميم وغيرهم ويشاركهم فيه اهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب استعملوا منذ الذى هو لغة اهل الحجاز على ما حكى او لا يجرون بهما معا فى الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم فى الجر بهما فى الماضى ولا يستعملان فى المستقبل اتفاقا قال الفراء منذ مركبة من من وذو ولعل اللغة السليمية عربية فالمرفوع عنده فى نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدأ محذوف اى من الذى هو يوم الجمعة اى من الوقت الذى على حذف الموصوف وذو طائية وينبغى ان يكون التقدير عنده فى نحو ما رايته مذ يومان من ابتداء الوقت الذى هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى قال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل

فعل مقدر فالتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اى من وقت مضى يوم الجمعة وينبغى ان يكون
التقدير عنده فى نحو ما رأيته منذ يومان من اذ ابتدأ يومان اى هذا اذا ابتدأ اليومان اللذان قبل هذا الوقت
بدخولهما فى الوجود اى من وقت ابتدأ يومين واثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغى ان لا يكون منذ
الجارة على المذهبين مركبة اذ يبعد تقدير التأويلات المذكورات فيهما بل يكون حرفا موافق اللفظ للفظ هذا الاسم
المركب وقال بعض الكوفيين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما ففعل الاضافة وعلة البناء عند هؤلاء اما
فى حال رفع ما بعدهما فلما يجئ من كون المضاف اليه جملة كما فى حيث واما فى حال جره فلتضمنها معنى الحرف
لان معنى منذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف الى الزمان متضمنا معنى
من ومعنى مذ شهرنا اى من اول شهرنا ومعنى مذ شهر اى من اول شهر قبل وقتنا على ما سيجئ انه لا بد لمنذ
ومذ من معنى ابتداء الزمان فى جميع متصرفاتها فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان
الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين على ما ذكرنا على انهما اسمان واذا لم يجر ما بعدهما فلا خلاف فى كونهما
اسمين لكن فى ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول لجمهور البصريين انهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما على ما يجئ تقريره
والثانى لابى القاسم الزجاجى انهما خبران لمبتدأين مقدمان فان فسر الزجاجى مذ ومنذ باول المدة وجميع المدة من
مرفوعين كما يجئ من تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت تخبر عن الاول باليومين
وايضا كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصحح تنكير المبتدأ المؤخر الا اذا انتصب
على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان فسرهما بظرف كما يقول مثلا فى ما رأيته منذ يوم الجمعة اى مع انتهائها
اى انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفى ما رأيته مذ يومان اى بعدها اى بعد الرؤية يومان فله وجه مع تعسف عظيم
من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين كما تقدم ولا بأس ان يركب مذهبا خامسا
من هذه المذاهب مما قال المالكى فيهما فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية للزمان خاصة فاخذ واللفظ من الذى
هو مشهور فى ابتداء الغاية وركبوه مع اذ الذى هو للزمان الماضى وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين
وجود معنى الابتداء والوقت الماضى فى جميع مواقع منذ كما يجئ وهما معنى من واذ فغلب على الظن تركبه منهما مع
مناسبة لفظه للفظهما وامور النحو اكثرها ظنى فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقى منذ بنون وذال
ساكنين وجوزوا ان يضاف الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة كما مر فضموا الذال لما احتاجوا الى تحريكها للساكنين
تشبيها لها بالغايات المتمكنة فى الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلاثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان
كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشابه الغايات المعربة الاصل كما شابهها حيث فكانه
حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلاثة احرف واكثر بنى منذ كما هو اللغة السليمية ثم استثقلوا
الخروج من الكسر الى الضم لازما مع ان بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا التخفيف
بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصلى اذ التحريك انما كان للساكنين والغرض من هذا
التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان كتحديد زمان عدم الرؤية فى
نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان مع تعيينه تحصيل اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله
الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو منذ يومان ومذ اليومان ومذ سنتان ومذ زيد قائم اذا امتد قيامه الى
وقت التكلم واما بان يذكر اول الزمان المتصل آخره بزمان المتكلم غير متعرض لذكر الآخر للعلم باتصاله بوقت
التكلم مخصصا ذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو مذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه ومذ
قام زيد يريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه فى هذا الاسم ما بعده من الايام ففى الاول كان
اصل مذ من اول اذ فحذف اول المضاف الى اذ ثم ركب من من واذ منذ كما ذكرنا وذلك لان معنى مذ زيد
نائم من اول وقت نوم زيد واما فى الثانى فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف محذوف اذ معنى مذ قام زيد من
وقت قيام زيد فنقول يضاف منذ الى جملتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد قائم والمعنى فيها جميع
المدة ولا اعلمها بهذا القيد مستعملة لاول المدة واما التى احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ
قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان المضارع
حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت
الزمان الماضى فقط لتركيبه من اذ الموضوع للماضى وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجازين كون

يقوم مقام فاعل وحذف زمان مضاف على ما يجئ في تقديره مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان يقوم
كما قلنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوف كما اخترنا وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة
بحرف مصدري لتغيّرها بالتركيب عن صورتها التي كان معها ولجبلا الاضافة الى الجملة فيكون كربث وآية
على ما ذكرنا انه يجوز تصديره الجملة التي بعدهما بحرف مصدري لكونهما غير صريحين في الظرفية فيقول منذ
ان الله خلقني ويجوز ان يدعى ان منذ في مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزئيها كما يجئ في المصدر الصريح
نحو منذ سفره ثم تقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله
الى آخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب منذ شهر نحن فيه
ومنذ شهرنا او كان الباقي اول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو ما رأيته
منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد ومثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع ايامه
وذلك لجواز دخول الحد في المحدود وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب يجوز كون الزمان
المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد به مجرد الزمان المخصوص كقولك ما رأيته
منذ سنة المجاعة ومنذ شهر رجب منذ يوم لقائك ومنذ عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته
منذ عشر ذي الحجة وانت تريد ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الآن وكذا اليوم الثاني الى الآن وكذا اليوم الثالث
الى آخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول الى الآن فكيف يتوقع حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها
انقطعت قبل العشر ان قلنا بدخول الحد في المحدود وان لم يقل به فالمعنى انها انقطعت في يوم غير معين من
ايام العشر لان ايامها اذن كساعات يوم الجمعة في مذ يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا حذف احد جزئي الجملة
اذا كان الباقي مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو مذ يوم زيد اذا كان وقت الكلام نائما و
منذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين في الموضع المقيد بما ذكرنا وان لم يسد مسد المحذوف
شئ لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال ويقدر الاول مذ ابتدا يومان على حذف الفعل اي من وقت ابتدا يومين
اي اليومين اللذين آخرهما زمان التكلم او يومان مبتدآن على حذف خبر المبتدأ كائنان او له وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص
يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان
مذ موضوع لتوقيت الزمان الذي آخره وقت التكلم في جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة
كان المفرد او معرفة ويقدر الثاني مذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كائن اي من وقت كون يوم الجمعة وجاز
ان يجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد واما المصدر الدال على
احدهما فيقول في المعنى الاول مذ نومه اذا كان وقت الكلام نائما اي مذ ابتداء نومه او نومه مبتدأ وفي المعنى
الثاني مذ خروجه اي مذ كان خروجه او خروجه كائن الظرفية ويجوز ان يكون مذ انك قائم في المعنى في الاول ومذ ان
الله خلقني في الثاني من هذا ثم يقول انما جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو مذ يومين اي من
وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كون من الايام اي وقت ابتدائكم منها وانما جاز ذلك
لخروجه اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من الضمة اذا اضافته الى المفرد
طارية كما بقي ضمة حيث مع اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تصغ
الى ما تري في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة وهو جواز الرؤية في يوم
الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذي مر اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدود للدلالة
على طول الزمان نحو مذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ لتمييز الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية
ثم قيل حتى حين وحتى مدة وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك مغتفر مع قصد جعله
في جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد وعلى نمط واحد ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو
مذهب جمهور البصريين قال مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما
فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما
رأيته مذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كان بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد
معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا
وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رأيته منذ يوم لقيتني فيه اذ المقصود بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل

فحينئذ ان الحال ان يكون القراءة فيهما ويجوز انتفاؤها في جميع ايام العشر

الذي قبلهما كان الفعل مثبتا او منفيا نحو صحبني منذ يومان اي مدة صحبته يومان فيليهما الزمان الذي فيه
معنى العدد سواء كان مفردا اولا نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه
مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك
تقول ما لقيناه مذ عمرنا ومنذ دهرنا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد قوله المقصود
بالعدد اي المقصود مع العدد والباء بمعنى مع والا كان الواجب ان يقال المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يوما
عددا اثنين لانك قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رايته مذ يومان وقد رايته امس قال ويجوز
ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته اول من امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد
تكمل لانتفاء الرؤية يومان واما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم وهو يوم
انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه بجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا تحسب
بعض اليوم الاخر وان اعتددت بهما معا جاز لك ان تقول منذ ثلثة ايام قال ويجوز ان يقول ما رايته مذ يومان
يوم الاثنين وقد رايته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع وقال ويجوز ان يقول ما رايته مذ
يومان وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعضها ما مضى اقول وعلى ما بينا وهو ان منذ
لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة
ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منذ يوم استغناء بقولهم مذ امس ولا يقولون مذ
الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس
بمانع لانه جوز مذ اقل من ساعة قوله وقد يقع بعدهما المصدر او الفعل وان فيقدر زمان مضاف الى هذه الثلثة
معنى ما رايته مذ سفره او مذ انه سافر او مذ سافر اي مذ زمان سفره ومذ انه مسافر اي مذ زمان سافر ولم
يذكر المص الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اي مذ زمان زيد مسافر على مذهبهم ومذ ومنذ الاسميان عندهم
مبتدان ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ
يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان في الاصل في الموضعين مذ ما رايته حتى تكون الجملة مضافا اليها فحذفت
لتقدم ما يدل عليها وبني مذ ومنذ بناء قبل وبعد ولذلك قيل منذ بالضم وقيل بني مذ لكونه على وضع الحروف
ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفين عندهم وقيل للزومهما صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر
عليهما فصارا كحروف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ الاسمية عندهم جملتان فما رايته جملة ومذ يوم الجمعة جملة
اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا صرحت بتفسيرها كما تقول ما رايته وامد ذلك
يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى ممتزجة معها لتبيينها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية
عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال اي ما رايته متقدما قالوا واذا انجر ما
بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي منه ولا
يتم لهم ذلك في نحو قولك ما رايته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رايته من يومين
الا ان يفسر بمن اول يومين بتقدير المضاف وهو اول وان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا ومذ اليوم
فهما بمعنى في قال الاندلسي وهذا تقريب الا فمذ يقتضي ابتداء الغاية ولا يقتضيه في هذا تمام تقرير المذهب
والبك الخيار في الاختيار واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع جاز لك ان يوافق بالمعطوف
ما بعد مذ جرا او رفعا وان تنصبه بالعطف على نفس مذ على ما اخترناه لانه ظرف منصوب برفع ما بعده او بجره
الا ان المعطوف ان وافق ما بعد مذ في كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وانه لم يوافق فالعطف
على مذ اولى فمثال الموافقة في المجموع ما رايته مذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس
او مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذ لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال
المخالفة ما رايته مذ يوم الجمعة وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول المدة والاخر
لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ يجوز الرفع والنصب
والجر في المعطوف في نحو منذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ
قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد او على تقدير فعل اخر اي وما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا
العطف على مذ اذ لا زمان مقدرا بعده قبل ورب ما دخلت كاف الجر على مذ روي عن بعض العرب انه قيل له مذ كم

فعد فلان فقال كذا اخذت في حديثك قبل والكاف في كذا للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذفت الفها وسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود لم اسلمتني لهموم طارقات وذكر هذا آخر الكلام في مذ ومنذ قوله ومنها لدى ولدن وقد جاء لدنْ ولدن ولدُ ولدَ ولدْ لدن ساكنة النون مثل عضد هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان تقول لدن صباح ومن لدن حكيم وقلما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا يضاف الى الجملة منها الا حيث وذلك كقوله صريع غوانٍ راقهن ورُقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب ويجوز ان تصدر الجملة بحرف مصدري لما لم يتمحض لدن في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان فان الكثر اعياني قديما ولم افتقر لدن اني غلام وفيها ثمان لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسرها فكان لدن تخفيف بحذف الضم كما في عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون فيبقى لد واما ان تحرك الدال فتحا وكسرا للساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسرا لا ان تعادل الساكنين يحصل لكل ذلك فهذه خمس لغات لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن ولد وكان لدن خففت بنقل ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد قليلا كما يجيء في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون واما ان يكسر للساكنين وقد جاء لد بحذف نون لدن التي هي ام الجميع واشهر اللغات ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب ومقدرة فهي بمعنى عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند اعم تصرفا من لدى لان عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزتك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد واعراب لدن المشهورة لغة قيس قال المص الوجه في بناء لدن واخواته ان من لغاته ما وضعه وضع الحرف فحمل البقية عليها لشبهها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اي على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني على ما ذكرنا في صدر الكتاب في حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه في بناء لدن ان يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحروف ولهذا اما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند الاقرب حسا او معنى نحو عندي انك غني ونبتا فحت عينه او صمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن حذف نون لدن لم يجوز حذفها مع الاضافة الى مضمر فلا يقول من لده بل من لدنه ولدنك وتجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون الدال لدن قبل النون الساكنة بفتح وبضم وبكسر كما سبق في لغاتها ثم قد يحذف نونه فتشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهه النون النون من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتمييز اي تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما لانا لو حذفنا التنوين لم ندر امنصوبة هي ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة اي لدن كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة والف لدى تعامل معاملة الف على والى فتسلم في الظاهر وتقلب ياء غالبا مع المضمر وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال طاروا علاهن فطر علاها واشدد بمثنى حقب حقواها وانما قلبت الف هذه الكلم الثلث مع المضمر تشبيها بالف رمى اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو رميت وانما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو غزا لان الواو ثقيل والياء اقرب الى الالف من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك وفتاك لان هذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بشيء آخر بخلاف الف الى وعلى ولدى وقلب الف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو تشبيها لها بعلى الحرفية ولا يتصل من المقصور الذي لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلثة واما حتاه على ما جوز المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه قوله ومنها قط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما ويختصان بالنفي وعوض في الاصل اسم للزمان والدهر فقط وعوض المبنيتان بمعنى ابدا لكن عوض قد تستعمل لحينا الزمان لا بمعنى ابدا فيعرب قال ولولا نبل عوض في خضابي واوصالي ويقال افعل ذلك من ذي عوض كما يقال من ذي انف اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا لانه مشتق من القط وهو القطع كما يقول لا افعله

مبحث الظرف

لبتة الآن قط مبني لما سنذكره بخلاف لبتة وربما استعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت أراه قط
أي دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط وقد يستعمل عوض للمبني للماضي مع
الإثبات أيضا قال ولولا دفاعي عن عفاق ومشهدي هوت بعفاق عوض عنقاء مُغرِبُ وهو منفي معنى
لكونه في جواب لولا وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الإضافة كقبل وبعد بدليل إعرابه مع المضاف
إليه نحو عوض العائضين أي دهر الداهرين والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر
داهر وبني قط قولهم لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي وأما أبدا فليس الاستغراق
لازما لمعناه ألا ترى إلى قولهم طال الأبد على لبد وبني قط على الضم حملا على أخته عوض وهذه أشهر لغاته
أعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في هذه وقد يضم القاف إتباعا لضمة الطاء
المشددة أو المخففة وجاء كمُذ قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل وجاء في عوض فتح الضاد
وكسرها أيضا وأكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان ثدي أم تقاسما بأسحم داج عوض لا نتفرق
ومن الظروف المبنية أمس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه لام التعريف وذلك أن كل يوم متقدم على يومك فهو أمس
فكان في الأصل نكرة ثم لما أريد أمس يوم التكلم دخله لام التعريف للعهد كما هو عادة كل اسم قصد به إلى واحد من بين
الجماعة المسماة به كما ذكرنا في باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع أمس مطلقا من الأمس
إلى أمس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته أمس الأحدث ولم يبن صباحا ومساء وأخواتهما المعينة مع كونها أيضا
معدولة عن اللام لأن التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيهما من دون قرينة ظهوره في أمس لأنك إذا قلت كلمته
صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين تعريفهما كما يتبين في قولك لقيته أمس وأما سحر فأمره
مشكل سواء قلنا ببنائه أو بترك صرفه لأنه يخالف لأخواته من صباحا ومساء وضحى معينة إذ هي معربة منصوبة وهو
شاذ من بين إخوانه مبنيا كان أو غير منصرف وإنما لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بني أمس تفضيلا للداخل
في الوجود في باب التعريف والتعيين على المقدر وجوده وذلك لأن التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا
تعريفه بخلاف أمس فإنه قد حصل له وجود وإن كان منقضيا حال التكلم فتعريفه يكون أقوى مع أنه قد روي عن بعض
العرب إعراب أمس مع صرفه كغد وليست بمشهورة وأما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه إعرابه غير منصرف في حال
الرفع وبناؤه على الكسر عند الحجازيين في حالتي النصب والجر قال سيبويه وبعض بني تميم يفتحون أمس بعد مذ قال
السيرافي وإنما فعلوا ذلك لأنهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك صرفه من يرفع منهم نحو مذ أمس
تركه أيضا بعدها الجر فكان مشبها بنفسه قال لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزا مثل السعالي خمسا وقال هذا قليل لأن
الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه إن سميت بأمس رجلا على لغة أهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق إذا سميت به وذلك
أن كل مفرد مبني تسمي به شخصا فالواجب فيه الإعراب مع الصرف كما يجيء في باب الأعلام وعلى لغة بني تميم صرفته أيضا
في الأحوال لأنه لابد من صرفه في النصب والجر لأنه مبني على الكسر عندهم فيهما وإذا صرفته في الحالين وجب الصرف في
الرفع أيضا إذ ليس في الكلام اسم منصرف في النصب والجر غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف في أمس اعتبار
العلمية المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف واختاروا منع صرفه رفعا وبناءه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار و
ترك صرف نحو حذام وقطام مع أن الجميع من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذاك وذلك أنه جاز أن يعتبر فيه
علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابتدأوا باعتبار الإعراب إذ هو أشرف من البناء و
أولى بالأسماء واختير أسبق الإعراب وأشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان
أعني الجر والنصب مستويان حركة في غير المنصرف فأرادوا أن يبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو
جعلا مستويين في الضم لم يبن إعرابهما رفعا إذ كانت تصير مثل حيث في الأحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم
يبن بناؤهما إذ كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق إلا الكسر وأيضا أولى ما بني عليه الكلمة بعد السكون الكسر وأيضا
يكون هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند أهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة
أن أمس معرب عند بني تميم مطلقا أي في جميع الأحوال ولعله غرهم قول بعض بني تميم لقد رأيت عجبا مذ أمسا ونقل
سيبويه أن بعضهم يفتحون أمس بعد مذ فقيد هذا القول بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق بأن كلهم
يفتحون في موضع الجر بعد أي جار كان فإن نكر أمس كقولك لكل غد بصير أمس وكل أمس بصير أقل من أمس وأمسه
نحو مضى أمسنا أو دخل اللام نحو ذهب الأمس بما فيه أعرب اتفاقا لزوال علة البناء وهي تقدير اللام وتضمنه معنى

بحث في أمس

المقارن اللام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر غد وان تثنى امس او جمع فالاعراب
لان اللام انما قدرت ليتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثنى او جمع لم يبق ذلك الواحد
المعين فيظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح لغة كما قال
الزجاج مغترا لقد رايت عجبا مذ امسا ومنها الآن قال الزجاج بنى لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت
وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها وقال السيرافي لشبه
الحرف بلزومه في اصل الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء
يكون في اول الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء يكون في اول
الوضع نكرة ثم يتعرف ثم يتنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف
فيها وقال ابو علي بنى لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل
على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من آن يئين ادخل عليه اللام بمعنى الذي
حان ودخل قال هذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء
وتركا على البناء والذي كانا عليه والجواب ان قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني
كثرة المقالات والآن ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء في امس انه امر من امسى وقد يقال في الآن لان وهو من باب تخفيف
الهمزة ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ اسم عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلام سيبويه محتمل فانه
قال لما لوقوع امر لغيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه
شرط في الماضي كلو الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز
لما اسلم دخل الجنة والجواب انه على التاكيد والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع
كلما الشرط مع جملتيها للغرض الذي ذكرناه في اذا ويليه فعل ماض لفظا ومعنى او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك او
جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تع فلما كتب عليهم القتال اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء
وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف المبنية قولهم لهي ابوك اي لله ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظروف عندهم
حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وفقد لام التعريف فبقي لاه ابوك كما قال لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت
دياني فتخزوني فبنى لتضمن الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين وسكن لما لو قوعه موقع الالف الساكن ورجعت
الالف الى اصلها من الياء لسكون العين كما هو احد مذهب سيبويه في الله وهو انه من لاه يليه اي يستر ففتح لخفة
الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة وقد يحذف الياء فيقال لاه ابوك وانما قلب لان الكسر لم يبين ههنا لالتباسه بالجر الذي
هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالاعرابية ولو قالوا لاه بلا قلب لالتبست بالاعرابية
في نحو الله لافعلن بالنصب اما مع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف لازم النصب وظاهر كلام سيبويه انه مبني
قال سالته يعني الخليل عن معكم لاي شيء نصبتها يعني لم لم يبن على السكون هذا اللفظ فمن قال انها مبنية
قال لكون وضعها وضع الحروف ولمشابهتها للحرف بقلة التصرف فيها اذ لا يكون الا منصوبة والاولى الحكم
باعرابه لدخول التنوين في نحو كنا معا والجر في نحو جئت من معه اي من عنده وان كان دخول من عليه شاذا وليس
موضوعا وضع الحروف لان الحق انه محذوف اللام كما يجيء مع انه قد تقدم ان وضع الاسم وضع الحروف مسبوق
بالنظر من الواضع الى مشابهته في الاستعمال للحرف فلا يكون سبب بناء الاسم وتسكين عينها لغة ربيعة يقولون
مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعده كسروا عينه نحو كنت مع القوم قال بعضهم وهو الحق هي في هذه اللغة حرف جر
اذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية الا وضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضا كذا وكان وضعه كذلك
موجبا للبناء لبني من دون الاسكان ايضا وان ذكر قبله المصطحبان لم يؤت بما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية
نحو جئنا معا اي في زمان وكنا معا اي في مكان وقيل منصوب على الحالية اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا
وفعلنا جميعا اي معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا او لا والالف في معا عند
الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له في الاصل عنده وهي عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدل من
اللام استنكار الاعراب الموضوع على حرفين مع عندهما عكس اخوك ترد لامها في غير الاضافة وتحذف في الاضافة
لقيام المضاف اليه مقام لامها قوله الظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير
مع ما وان وقد مضى شرحه في ما تقدم قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام

والمبهمات

مبحث المعرفة والنكرة

والمبهمات وما عرف باللام او النداء والمضاف الى احدها معنى قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد به
ان الواضع في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حده الا الاعلام اذ الضمائر والمبهمات وذو
اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك
الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح
وانما جعل ذو اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مركبا لما مر في حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة بالتاويل
الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه بوضع
الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضعا لشيء معين ويدخل المضمر
في نحو ربه ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة مخصصة قبل الحكم من
الاحكام نحو جاءني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو
جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير في رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود
اليه بحكم اولا والاصرح في اسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الضماير
وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان النكرة المعهود اليها والمعهود
مخصوصة قبل الحكم لانه اشير بهما الى خارج مخصوص وان كان منكرا واما ان لم يختص المعود اليه بشيء قبل
نحو ارجل قائم ابوه واظبي كان امك ام حمار كما يجيء البحث فيه في باب كان ونحو ربه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا
وبابها فصنه ورب رجل واخيه فالضمائر كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم و
اخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مخصصة بصفة ويدخل فيه
الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منهما الى المخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات
المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى المختص بل اختص في
هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم الملقي اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما
اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان
كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة
الا من سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له
فلو لم نقل الى خارج لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبين بما ذكرنا ان قول المص في نحو قولك شربت الماء
واشتر اللحم وقوله تع ان ياكله الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشيء
لان هذه الفايدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام فلو قلنا ان تعريف اللام في مثله لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة
لفظية كما سيجيء في الاعلام فنقول اولا ان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معا ومعنى تنكير الشيء
شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس وكل اسم دخله اللام
لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فينظر في ذلك
الاسم فان لم يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كالقرينة في قولك اشتر اللحم فان
الشري قرينة ان المشتري بعض ولا دلالة على انه بعض معين كما في قوله تع او اجد على النار هدى فهي اللام التي تجيء
بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية
او الجمع كالضربتين والعلماء او يجرد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه
اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية خارجية فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود
الخارجي وان كان يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية والبعضية لكن كلامنا في المتخصصات الخارجية لان
الالفاظ موضوعة بازائها لا في الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها اي التنوين وجب كونه للكل فعلى
هذا قوله عليه الصلوة والسلم الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ ليست في الكلام قرينة البعضية
لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم
البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد في مثله يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك
ان الرجل خير من المرءة الا الزيدين اي الا كل واحد منهما وقوله تع ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي الا كل واحد
منهم ولا يجوز ان يقول الرجل ونفع هذا الحجر الا الزيدين معا ولا الا انتكم معا بل يجوز ذلك اذا كان الاستثناء منقطعا

وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخويك اى الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان
هذا الحجر الا اخويك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء
الا الزيدين والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى بالالف واللام فى مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد
وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اى كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع فى غير الموجب
قوله عليه الصلوة والسلام لا تحرم الاملاجة اى كل واحد من هذا الجنس وكذا الاملاجتان اى كل اثنين اثنين من هذا
الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى اما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو بخلافهما بل هو
بمنزلة منكر فى سياق غير الموجب مفرد وغيره فى استعمالهم اى ما لقيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء
المفرد والمثنى والجمع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين فقوله تعالى لا تدركه الابصار اى شىء من الابصار
لا جميع الابصار كما توهم بعضهم فحال الجمع فى الموجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى وكل ما ذكرناه ماخوذ هذا هو
المعلوم من استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا فلا يستثنى من واحدها و
مثناها ومجموعها الا امثالها فتقول ما لقيت رجلا الا الزيدين اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول لا يرفع هذا
الحجر رجل الا الزيدين معا ويقول ما لقيت اخوين منصاحبين الا الزيدين ويجوز الا بنى فلان اى الا اثنين منهم
ولا يجوز الا زيدا ويقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى
ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام
عهدية على ما يجىء فى بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الا التمرة او التمرتين فلا فرق
بين المعرف والمنكر فكانك قلت ما اعطيتك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتاهما نحو اشربت التمر ولقيت الرجال
فالفرق بين ذى اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذى فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشربت
تمرا او رجالا شيئا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن
البعضية مستفادة من القرينة كالشرب واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشربت هذا الجنس فهو كعام مخصوص
بالقرينة فالمجردة واللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى نفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام
من هذا النوع بالمنكر نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك
كما مر فى باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التى للمعهود الخارجى قوله وهى المضمرات قد تقدم
ذكرها ويعنى بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرها وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة
من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصولات
من دون الصلوة مبهمة عند المخاطب ولم يقولوا المضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب
عند النطق به وكذا ذو واللام العهدية ولم قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه اعنى ان حرف التعريف هى اللام وحدها
والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هى المعرفة فقط تخطى
العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها
نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف واما نحو ان لا يفعل فانما تخطى ان ما هو على حرفين لقوته لانه يجزم
الشرط والجزاء معا على المذهب الصحيح واما نحو بهذا فبما رحمة فان الفاصل بين العامل والمعمول لم يغير معنى ما قبله
ولا معنى ما بعده فالفصل به كلا فصل والامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان الرجل مغاير الرجل حتى جاز توالى بهما
فى قافيتين ولم يكن ايطاء وهذا انما يكون اذا كانت وحدها معرفة وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا
دليل التنكير الذى هو ضد التعريف التنوين على حرف وهو النون فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله وقال الخليل
ال بكمالها آلة التعريف نحو هل وقد استدلالا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه توقف عليها فى التذكر نحو قولك
الى اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلهما عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قد فى
نحو قوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وذلك قوله يا خليلى اربعا واستخبرا ال منزل الدارس
من اهل الحلال وانما حذف عنده همزة القطع فى التدريج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد فى كتاب الشافى ان حرف التعريف
الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام وفى لغة حمير ونفر من طى ابدال
الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه واله وسلم ليس من امبر امصيام فى امسفر
ولام العهد اللام التى عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره اى لقيه او ادركه يقال عهدت فلانا

اى لم يذكره

مبحث المعرفة والنكرة

اى ادركته وعهدته اما بجرى ذكره مقدما كما فى قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب
به قبل الذكر بلا جرى ذكره نحو قولك خرج الامير او القاضى اذا لم يكن فى البلد الا قاض واحد مشهور او امير واحد و
قد يزاد اللام فى العلم كقوله اما ودماء مايرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما وفى الحال نحو الجماء الغفير وفى
التميز نحو الاحد عشر الدرهم على قبح كما ياتى فى باب العدد وقد يكون الزائدة لازمة كما فى الذى ومتصرفاته ويكون
اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير كما فى نحو مررت برجل حسن الوجه اى وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام
من الضمير فى كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة التى هى جملة والخبر والوصف المشتق ويجوز فى غيره كقوله تعالى
لحاف الضيف والبرد برده وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما فى الله وفى الاعلام ولا يعرفها البصريون واللام فى
اسم الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهى فى غير هذين الموضعين
لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل وتعرض للام العهدية الغلبية كالصعق والبيت على ما يذكر فى الاعلام قوله والنداء نحو
يا رجل ومن لم يعده من النحويين فى المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر فى باب
النداء قوله والمضاف الى احدها معنى احتراز عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء
المتوغلة كغير ومثل على ما مر فى الاضافة قوله العلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول
غيره يخرج سائر المعارف لان المبهمات والمضمرات وذو اللام وضعه الواضع لتطلق على اى معين يراد بخلاف
العلم فان واضعه لم يضعه الا لمسمى معين ولا نظر له الى تناوله معينا آخر كما كان فى سائر المعارف قوله بوضع واحد
متعلق بمتناول اى لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما فى الاعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع آخر
اى بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمى شخص بزيد ثم سمى به شخص آخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعينين
لكن تناوله لمعين الثانى بوضع آخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما بين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا
يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المص وذلك انه قال الاعلام
الاجناس وضعت اعلاما للحقايق الذهنية المتعلقة كما اشير باللام فى نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من
هذه الاعلام موضوع لحقيقة فى الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد
الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجى مطابقة كل كلى عقلى
لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس فى الخارج
على وجه التشريك واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجى ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح
المص بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا على مذهبه فى الفرد الخارجى اذ ليس موضوعا له على ما اختاره وقال ان الحقيقة الذهنية
والفرد الخارجى لمطابقتها له كالمتواطيين قال الاندلسى فلا يقول فى اسد معين فى الخارج اسامة كما يقول الاسد لان
المطابق للحقيقة الذهنية فى الخارج ليس الاشياء من هذا الجنس مطلقا لا واحدا محصور الاوصاف لمعرفة وكذا ينبغى
عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد لفلانى لان الحقيقة الذهنية
ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للنحاة على هذا التكلف فى الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا
نحو اسامة وثعالة وابا الحصين وام عامر واوبر لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وثعالة ومن ادخال اللام على نحو
اوبر وباضافة اب وام وابن وبنت الى غيرها كما فى الكنى فى اعلام الاناسى ومجئ منها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا
كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضبع فان ذلك لا يجرى مجرى الاعلام فى الاحكام المذكورة واقول اذا كان
لنا تانيث لفظى كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسى فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظى اما باللام كما ذكرنا
قبل واما بالعلمية كما فى اسامة وثعالة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسى من الطير والوحوش واحناش
الارض والمعانى فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحارث فى الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعان
ولبعضها كنية بلا اسم كابى براقش ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفى اكثر هذه الاعلام معنى
تناسب المسمى به كحضاجر لعظم بطنها وابن دأية لوقوعه على دأية البعير ونحو ذلك وقالوا فى المعانى للمنية شعوب وام
قشعم وللمبرة برة وللكلية زوبر وللغدر كيسان وقالوا فى الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل
على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا فى الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به
وقبلنا سبح الجودى والجمد وقد جاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان قال ان دليل علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر
ويجوز ان يكون حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقى المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعنى التجرد عن التنوين

مبحث العلم

فرق بين علم الجنس واسم الجنس

عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا واما اولى في اولى لك فهو علم للوعيد فاولى مبتدأ ولك خبره والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلاء وانه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن وهات الآن اذا اوعدوا فدخول تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلاء بل هو مثل ارمل وارملة واولاة ايضا علم فمن ثم لم ينصرف وهو من وليه الشر اى قرب ولم يشأ ولى اسم فعل ايض بدليل اولاة في تانيثه بالرفع والآن خبر اولاة اى الشر القريب الآن واما هات الآن فالزمان متعلق باسم فعل كذا قال ابو علي فتجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقبوله للتاء لا يضر الوزن لان ذلك في علم آخر فهو كما لو سميت بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستأنفا واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظا اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي كما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اى كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة قال ولانت اجرئ من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر فصح الاستثناء من مثله كما صح في قوله تع ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا يقول اسامة تفترس الانسان الا الداجن منها والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال ذى اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب واللحم والتمر وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التى يوزن بها اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب على ما يجئ فقالوا فعلان الذى مؤنثه فعلانة منصرف فوصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف فعلاء صفة ومنعوا الصرف منها ما جاء مع العلمية فيها سببا آخر كتاء التانيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف والنون المزيدتين كفعلان او الالف الزائدة المقصورة لا للتانيث واذا نكرت هذه كلها بدخول كل او رب او من الاستغراقية وغيرها من علامات للتنكير انصرفت نحو قولك كل فعلان حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى يغلب الف في التثنية ياء فيعم نحو ارطى وسلمى فانه يجوز فيه الاعتباران ان جعلت الفه للتانيث لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتنكره بدخول كل وذلك لان نحو ارطى وسلمى داخلان في فعلى فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذى مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة ذلك وانما عد الاول من الاعلام دون الثانى بدليل صرف تمرة وجرادة لانهم راوا بعضه منقولا كالاعلام من مدلول الى مدلول آخر فان افعل مثلا وضع لغة للزائد في الفعل على آخر فهو من الفعل كاكبر من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجل كارتجال الاعلام نحو قولك فعللة التى هي مصدر الرباعى حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وقوى هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم راوها اذا عبرت بها عن موزوناتها لم يقع على فرد شائع منها كما يقع النكرات فبعدت عن النكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التى يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اى عاقل او جاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذى هو صريح فيه صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسي فكان لفظ الكناية منقول من جنس الى جنس آخر او مرتجل لجنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي ومن ثم قال الخليل لما ساله سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرفوا افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل ههنا ليس بوصف وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وكما ان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل عليه فنفى افعل ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزون هذه الاسماء معها كما تقول وزن اصبع افعل فالاكثر انه لا يجرى مجرى الاعلام فيصرف افعل ههنا فعلى هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة فعلة بالتنوين في الوزن اذ ليس مع العلمية الا انه حذف منه التنوين ليقابل موزونه في التجرد من التنوين ولم يحذف لمنع الصرف والزمخشرى هذا القسم ايضا علما وهو الحق فيقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال المص انما ذهب اليه اجراء له مجرى اسامة اذا اطلقها على واحد من الاسد فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان في الجنس علما نحو قولك اسامة خير من ثعالة فكذا يجرى الوزن ههنا مجرى الجنس

اى الذى لم يكن معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذى ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه
الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون بمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس
فى الحالين كما سامه فى حاليه اى كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه فى الحالين بمعنى وايضا ليس تعريف اسامة
لكونه علما للماهية معينة كما ادعى لبس اسامة المراد به واحدا من الجنس مجازا عنها محمولا عليها فى العلمية كما بينا بل
تعريفه فى الحالين لفظى سواء كان جنسا او فردا مشاعا وليس قياسا منقاسا عليه والاولى ان يقال انما ذهب اليه
لكونه منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مجازا له كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون
او مجازا له ومع اجرائه لمثل هذا مجرى الاعلام يتون نحو مفاعلة فى نحو قولك ضاربه يضارب مضاربة على وزن
فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنده لا تنوين الصرف والقسم الذى هو كناية موزونه مع اعتبار معناه
حكمه عند سيبويه فى الصرف وتركه حكم الموزون قال المتنبى كأن فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر لم تخلع ولم تهب
منع الصرف لان موزونه خولة ويقول مررت برجل افعل اى احمق وقال المازنى ليس فى فعله علمية ولا فى افعل معنى الوصف
فهو اذن ينظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون المكنى عنه فلا يصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتمالها على سبب منع الصرف
ويصرف نحو مررت برجل افعل اى احمق وفعلة اى حمزة ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية
عن العلم جار فى اللفظ مجراه بدليل ترك ادخالهم اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة كما يجىء واما ان اردت
بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزوناتها حركة وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها او لا نحو قولك انفعل
امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل الذى لا حظ له فى الصرف
ولا فى تركه لكنه مع ذلك علم لو صفه بالمعرفة كقولك افعل الذى همزته مكسورة امر للمخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اما
ان يراد بها الموزونات اولا والاول ان كان وزن فعل فحكمه فى جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن
الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم الا اذا كان كناية عن العلم وقوله كان فعلة لم يكن معناه
البيت وفى جريه مجرى موزونه فى الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه والمازنى وان لم يكن معناه معنى الموزون
بل المراد به مجرد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف فان انضم الى العلمية سبب آخر فان نكرته فحكمه حكم النكرات
فى الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان فهى اعلام وقافا لجار الله وقال ابن جنى فى سر الصناعة
وكذا فى بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا ينصرف
ان انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصوفين ومائة ضعف خمسين قال المص الظاهر ان
جار الله كان اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتداء فلولا انه علم لكان مبتدأ بالنكرة من غير
تخصيص وايضا المراد به كل ستة فلولا انه علم لكنت مستعملا مفردا نكرة فى الايجاب للعموم قال ونعم ما قال وجه ضعفه
انه يؤدى الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة
لما فيه من معنى العموم اى كل رجل وذلك جائز فى كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها حتى
جاز ذلك فى غير المبتدأ كقوله تعالى علمت نفس ما احضرت فتجوز الابتداء بالنكرة ههنا كونها للعموم وقد جاءت النكرة غير
المبتدأ ايضا فى الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت وقوله ونفس وما سواها الى واعلم انه اذا قصد بكلمة
ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشىء بعينه غير
متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا اى
يصير علما بلا وضع واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله فى فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق
على بعض افراد المعين باداتى التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن
عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذلك ابن عمر وابن مسعود وذو اللام كالنجم والصعق واللام فى الاصل
لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون بجرى ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام
التى فى الاعلام الغالبة من القسم الثانى كان معنى النجم قبل العلمية الذى هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكونه
بهذا الاسم اليق من امثاله وكذا البيت فى بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ابن العباس
لان التعريف الحاصل بالاضافة الحاصل بلام العهد سواء فلا يقال غلام زيد الا لمن هو اليق بهذا الاسم بكونه اعظمهم
او اخصهم به وبالجملة لاشهرهم بغلاميه حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذا اللام الغالبين
فى العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه منهما فى سائر الافراد التى شاعا فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين اتفاقا

لزم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما ذو اللام فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها
كما قيل في النابغة نابغة وذلك قليل قال سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا
فيه ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا الغوالب
بتقاسيمها في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا فاما ان يستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك
لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات او يعرف وذلك بان يأول بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه
اللام كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهلا او الاضافة نحو قوله علا زيدنا يوم النقا
راس زيدكم باسيض ماضي الشفرتين يمان وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد
الخيل وانمار الشاء ومضر الحمراء واذا لم يكن اشتراك في العلم فاذا ثني العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي
لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة نحو
ابانين وعمايتين كما يجيء فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب على قول المص جبر ذلك التعريف الفائت
باخصر ادوات التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا في نحو قولك خرج
القاضي اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت
في المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستقراء يقوي مذهب المص مع القياس واجرى مجرى العلم الحقيقي
العلم اللفظي فقيل في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه
وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتهما ايضا وليس كذلك قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى
الى ما كرهوه من مثل جاءني رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف
للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك فجبروا التعريف الزائل بالزام اللام لزوم التعريف العلمي
لو كان فيه توفية الامرين جميعا الخلاص من التنكير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين
لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام وذلك في اسماء مشتركة في الاسماء لازم تصاحبهما
لجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللاخر ابان العطشان لقلة الماء فيه وكذلك عمايتان
جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذا جمادتان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احد
الجبلين مثلا لم ينفرد من الآخر جاز ان يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما يسمى مثلا شخصا زيدان بخلاف شخصين
مسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان
وعرفات كابانين وعمايتين فان كل موضع منهما كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات لبلد بالشام فليس
من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذرعة بل هو كمساجد موضوعا لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام
الاناسي خاصة فيجريان مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجري افعل بمعنى احمق
مجرى المكنى عنه في الامتناع من التصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال جاءني فلان وفلان آخر اذ هو
موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كني بفلان وفلانة عن اعلام البهائم اسما
كانت او كنى ادخل عليها لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام
البهائم اولى باللام من كناية اعلام الاناسي لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها
نوع تنكير قال ابن السراج وبعض المص ان لفظ فلان لم يات الا محكيا كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض
بما روى الاصمعي عن مرار العبسي سكنوا شبيثا والاحص واصبحت نزلت منازلهم بنو ذبيان واذا فلان مات عن اكرومة
رقعوا معاوز فقده بفلان وبقول معن بن اوس المزني اخذت بعين المال حتى نهكته وبالدين حتى ما اكاد ادان
وحتى سالت القرض عن ذوي الغنى ورد فلان حاجتي وفلان ويكنى بهن وهنة مفتوح العين وهنت ساكنها
عن اسم الجنس غير العلم فلذا انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا سكنت النون فتاء التانيث مبدلة عن اللام كما في
اخت وبنت فسكنت العين ليؤذن بان التاء ليست لمجرد التانيث لان تاء التانيث تفتح ما قبلها قيل وقد يكنى
بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن
يعني عبد الله وحسنا وابراهيم بني حسن بن حسن وكانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس اي على اللئيم
واللئيم ولئيم حوشوا عن ذلك ومنها يا هناه للمنادى الذي غير المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن يا هنان يا هنون وفي
التانيث يا هنت ويا هنتان ويا هنات وقد يلي اواخر هن ما يلي اواخر المندوب وان لم تكن مندوبة تقول يا هناه

بضم الهاء في الاكثر وقد تكسر كما ذكرنا في باب المندوب وهذه الهاء تزاد في الشعر وصلا ووقفا مع انها في الاصل هاء
السكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجيه وقال يا رب يا رباه اياك اسل في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين
ولما راى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في الشعر اعني في هناه مضمومة ظنوا انها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما ابدلت
هاء في هنيهة وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو وابدالها في كساء وان لم يستعمل هناء كما ابدلوا في اياك هياك
فمجيء الكسر في هاء هناه يقوى مذهب الكوفيين وايضا اختصاص زيادة الالف والهاء بالنداء وايضا لحاق
الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هناناه ويا هنانيه كما مر في المندوب
ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه ويا هنتانيه ويا هناتاه ويكنى بهنيت عن جامعت ونحوه من الافعال المستهجنة
والقياس هنوت لان لامه واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب هو اما عن اسم
اما عين كثور واسد او معنى كفضل والاسم اما صفة كحاتم او غير صفة كامرء وقد يكون الاسم صوتا كببة واما عن فعل
اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كيغلب ويشكر واما امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر
كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وببلد اصمت والوحش المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان
الاعلام كثيرا ما يتغير لفظها عند النقل تبعا لنقل معانيها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل
ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعل قائما
على رجله من غير ان يقعد متانيا فيه والمرتجل نحو حنتف وفقعس قال بعضهم هما منقولان لان الحنتف الجراد و
الفقعس البلادة وما كان مشتقا من تركيب مستعمل لكن غير العلمية بزيادة حرف كغطفان من غطف العيش اي سعته
او نقصانه كعمر مع تغير الحركة كان اولا فهو ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من مسمى الى اخر وان كان مشتقا واما ان غير
ما هو ثابت في الجنس اما بفك الادغام كما في محبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محبب كقردد ومهدد
لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب لارض وموهب لرجل والقياس كسر العين كموعد وموضع وليسا على
فوعل من مظبت مهبت لانهما لم تستعملا في كلامهم واما بكسر المفتوح كمعدي كرب عند من قال اصله معدى كمعزى ومرمى
لا معدي واما بتصحيح ما يعل كمكوزة لرجل ومريم وليسا بفعولة وفعيل من مكز ومرم لعدم استعمالها واما مدين فيجوز
ان يكون من مدن اي اقام واما باعلال ما يصح كحيوة لرجل والقياس حية لان عند سيبويه عينها ولامها ياء والحاوي
والحواء ليسا من تركيبها بل من حوى اي جمع لجمعها في سفطه وعند غيره اصل حية حويه لقولهم الحاوي والحواء فقلبت العين
الى موضع اللام في حيوة عندهم فالكلم بهذه التغيرات عند النحاة تصير مرتجلة لانها لم تستعمل في الاجناس مع هذه التغيرات
ولو قيل بنقلها والتغيير اما مع النقل او بعده في حال العلمية كما في شمس لجاز والاعلام على ثلثة اضرب اما اسم وهو الذي
لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب هو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة وعابد الكلب في الذم وكالمصطفى
والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين في المدح ولفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح والنبز
في الذم خاصة واما كنية وهي الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن اوى وبنت وردان
والكنية من كنيت اي سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم
والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فتعظيم لا بمعناها
بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان يخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن
لامير المؤمنين علي صلى الله عليه واله وقد تكنى في الصغر تفاؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك ويقصد الجمع
بين اللقب والاسم اي بالاسم اولا ثم باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتى
به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا
على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او
احدهما مفردا دون الاخر وان كانا مفردين اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر
كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الفراء والزجاج الاتباع ايضا وهو اولى لما روى الفراء قيس
قفة ويحيى عينان بالاتباع لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين قيس واجراء الرقيات عليه والاشهر اضافة
قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب قيس والاضافة كسعيد كرز وعلى ان الاضافة لادنى ملابسة لتكاحه
لنسوة اسم كل منهن رقية وقيل هن جداته وقيل شبب بثلث كذلك قال قل لابن قيس اخي الرقيات ما احسن
العرف في المصيبات وقال الشاعر في الاجراء ومن طلب الاوتار ما حز انفه قصير ورام الموت بالسيف بيهس

فان الكنية

نعامة لما صرع القوم رهطه تبين في اثوابه كيف يلبس وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه ثم نقول اذا اردت
التسمية بشيء من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حدة كضاربان وضاربون او جاريا مجراهما كاثنان وعشرين
عرب اعرابا قبل التسمية في الاكثر ويجوزان يجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان
لا نخرج عن فرعيلا نه غاية عدد حروف الكلمة فلا يجعل النون في مستعنبان ومستعنبون معتقب الاعراب فاذا اعرب
النون الزم المثنى الالف دون الياء لانها اخف منها ولانه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة قال
الاياد يارا لحي بالسبعان والزم الجمع الياء دون الواو لكونها اخف منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس يقال
هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين قال الازهري ومنهم من يقول البحران على القياس لكن النسبة الى البحران الذي
هو القياس اكثر فبحراني اكثر من بحريي وان كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب اكثر من استعمال البحران
كذلك وجاء في الجمع الواو قليلا مع الياء نحو قنسرين وقنسرون ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبرون لان مثل زيتون
موجود في كلامهم وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو قبل نون الجمع اذا كان معتقب الاعراب قياسا قال ولا علم
احدا سبقنا الى هذا قال ابو علي لا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقال لي وليها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا
بكسر النون انه اسم اعجمي وهو في شرح كتاب سيبويه بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح الناطرون بالنون والطاء
المكسورة وقد روي في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمي وجب ان لا يكون اللام للتعريف اذ هي من
تمام الاسم الاعجمي والا انكسر في موضع الجر وان قلنا عربي فليس النون معتقب الاعراب لانفتاحه فكان القياس الماطرين
بالياء ففي جعل الواو مكان الياء اشكال وطولون وجيرون اعجميان واذا سميت بالمجموع بالالف والتاء فمذهب البصريين
اعرابه كما كان قبل التسمية مع التنوين لانه تنوين المقابلة لا تنوين التمكن وعند المبرد يعرب الاعراب الاول ولا يدخله
التنوين فيروى تنوينها من اذرعات بالكسر وبعض النحويين يعربه اعراب ما لا ينصرف ويفتحه في حالة الجر فيروى من
اذرعات الفتح ومذهب البصريين اشهر لقوله تعالى من عرفات وقد مضى هذا مشروحا في اول الكتاب واذا نقلت الكلمة المبنية
وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا
فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد يجيء معربا نحو ليت تنصب
وترفع قال ليت شعري واين مني ليت ان ليتا وان لوا عناء فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته
بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة او
ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت
الثاني اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك لا تضعف الثاني الصحيح بل
تقول جاءني كم ورأيت منا مخففين فيجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغره على كمي كيدية
وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره
وانما جعلتها من باب يد اي مما حذف لامه نسيا لا من باب عصا لانه لم يكن لها لام في الوضع وكان جعلها من باب يد اي مما
جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولى ونقول في الاول اكثرت من الكم ومن الهل مشددين وذلك لانه لم ينقل بالكلية
وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية
اي المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعنى واذا كان ثاني الثنائي
حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي تقول هذه لو وفي ولا وزدت
على الف اخرى وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف آخر سقطت حرف
العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا الواو والتاء بالكلية او سميت به المرء وجب التضعيف لانا من التنكير
بمجيء التنوين اذا وحكي عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لوء وفيء
ولاء والاول اي التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي ولاجل الخوف من بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء
حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا را وان لم يكن المعرب منها علما زدت عليها الفا وقلبتها همزة للساكنين فتقول
هذه باء وتاء ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما زاي فهو
على ثلثة احرف آخرها الياء كالواو واعربتها وللمغرب فيه لغة اخرى زي نحو كي فاذا ركبتها واعربتها قلت كتبت زايا نحو
كيا ولا يجوز الحكاية في اسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت با حسنة كما جازت في نحو من وما
وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة ليستعمل في الكلام المركب مع البناء فجاز لك حكاية تلك الحالة

في التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوفة عليها
فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة هي لها فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سمي بها
غير اللفظ ولم تجز حكايتها كما جازت اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كانت بسببه مبنية اصلا
بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعي معناها من وجه وذلك ان معنى ان تنصب في ترفع اي
ان التي معناها التحقيق تنصب في ترفع ملك اذ انظر الى اصل معناها والدليل على ان المد في نحو قولك هذه باء مزيد
ولم يكن في اصل الوضع انك تقول في حال الافراد با تا ثا بلا مد وما وضع على ثلاثة كزيد وعمرو يكون في حال الافراد
ايضا كذلك وسيبويه جعل ابا جاد وهواز وحطيا بياء مشددة عربيات فهي اذن منصرفة وجعل سعفص وكلمون و
قرشات اعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان ابا جاد مثل ابي بكر وجاد من الجود وهو العطش
وهواز من هوز الرجل اي مات وحطي من حط يحط وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافي لا شك ان
اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية وقرشات يدخلها التنوين كما في عرفات وتعريفها من حيث
كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو اكتب كلمون اي هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمي بفو قال الخليل
تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو
مذهب سيبويه في ذو اذا سمي به فانه تقول هذا ذوى كعصى ورأيت ذوى ومررت بذوى بناء على ان عينه متحركة
وقال الخليل بل تقول هذا ذي (?) بقلب الواو ياء لسكون العين على ما مر من مذهبيهما في باب الاضافة واجاز الزجاج
في فو اذا سمي به ان يقال فوه ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد حرف العلة كما شدد في هو لان الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي
وان سميت مؤنثا بهو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان سميتها بهي فهو كما لو سميتها
بهند جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا والثاني اما ان يكون متحركا في الاصل كواو
العطف ولام الجر وباء الاضافة على قول اولا فان كان متحركا كمل ثلاثة احرف بتضعيف مجانس حركته فثنا (?) ولي من
غيره لمناسبة حركته وانما جعلوه ثلاثة لما يلحقه من التصغير والجمع فتقول في المسمى بباء الجر بي ولو زدت حرفا واحدا
من جنس حركته لسقط بالتنوين فصار المعرب على حرف واحد وتقول في المسمى بلام الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا
كلام التعريف على مذهب سيبويه وباء الاضافة على قول بعضهم فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجيء
وعند غيرهما يحرك اللام بالكسر ثم يضعف مجانس الكسر اي الياء فيقال لي وذلك لانه لا بد اذا اردت زيادة حرفين عليه
من تحريك هذا الساكن المبتدأ به والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما الياء فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح عند
الاضطرار في نحو غلامي ثم يضعف مجانس الفتح فيقال ياء وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او
ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى ان يكمل بشيء من تلك
الكلمة فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رجل في المسمى باحد حروفه وقال غيره بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان
ذلك المتحرك فاء كمل بالعين نحو رج في المسمى براء رجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقال رج ايضا في المسمى بجيم رجل
ولا يكملان باللام لان الكلمة الحذف في اللام اكثر من الحذف في الفاء والعين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما
فالمازني يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاخفش يكمله بالفاء نحو
رل فيكون مما حذف عينه نحو سه وهذا اولى لان المحذوف الفاء لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا
كعين جعفر وسين عدس فالمبرد يكمل بما كمل به المتحرك اعني برد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة
نحو اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل نحو هذا اس وقم اس وقال قد اتى بعض الاسماء
على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمزة غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه
لازم فيبقى المعرب على حرف ورد ايضا بامتناع اجتلاب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد سيبويه
ويقطعها هربا مما الزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء الصرفة قليل وانما يكون في الفعل والاسم الجاري مجراه
اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك يا احسن اصمت واما ان سميت
باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين
التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني
واما بالفاء عند الاخفش وان كان بعد ذلك الساكن فاء فيه همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كصاد اضرب سميت
بالهمزة مقطوعة لما ذكرنا وان كان في الاسم كنون انطلاق كمل بالحرف الذي بعدها فتقول نط وان سميت بفعل

ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمزة

مفكوك للادغام جوازا او وجوبا نحو اردد ويردد ادغمت فقلت ارد ويرد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء نحو قردد ومهدد
كثير في الافعال ولان ذلك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال في الاسم وهو تجزمه او الوقف الجاري مجراه ولهذا يبقى
الفك اذا سميت بالبب من قولك بنات البب ولهذا يرد اللام او العين اذا سمي بفعل محذوف اللام او العين جزما
او وقفا كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش ولم يخف ويقل ويبع وخف وقل وبع كما مر في غير المنصرف ويكون يغز
ويرم واغز وارم كقاض اسم امراة على الخلاف المذكور في غير المنصرف اما سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لم
تحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين في بك لان اللام حذفت لتشبيهها بحرف العلة التي لم يعتز ويحذف
هاء السكت من كل ما هي فيه اذا سمي به نحو ره وقه وبرضه لانها للوقف وترد مع اللام المحذوف وقد للوقف في ره الهمزة التي
عين اذ لو لم ترد ها لاحتجت الى زيادة الف اجنبي كما في قه الاصل اولى فتقول جاءني راي والاخفش يرد همزة الوصل ايضا
مقطوعة فيقول ارای غير منصرف لان الراء يصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا ترد مع
اللام المحذوف الفاء في قه فتقول جاءني وقي اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في في وانما فتحت الواو ولكونها مفتوحة
في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل مسلمة لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت
بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في ضربت نحو اكلوني البراغيث
وجب الحاق النون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعربا
باعراب المثنى والمجموع وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون
عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك في المركبات ولو
سميت باولي وذوي فلابد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بيضربن على لغة يعصرن السليط اقاربه جعلت النون
معتقب الاعراب ولم تصرفه للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفت لانهما كهند اذا سمي بها مذكر واما التاء
فبدل من اللام وليس لمحض التانيث ولهذا لم ينفتح ما قبلها وقال بعضهم لا ينصرف لان التاء للتانيث ابدلت من اللام
فهي مثل ثبة علم مذكر واما هنت ساكنة النون فاذا سمي به رد الى هنة لانه لم يرد فاجريا على القياس بخلاف بنت واخت
فتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وينزع اللام من الاسم الذي كان يلزمه اذا سمي به كالذي والافضل والذي والتي وفروعهما
لان اصل العلم ان يستغني عن اللام واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوائلها جاز الحكاية كما تحكي الكلمة المبنية
اذا جعلتها اسم اللفظ مفردة كانت او مركبة نحو قرات قاف ونون ويس والم ويجوز ان لا تحكيها فتمنعها اذن الصرف ان كانت
مفردة او مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طاسين بوزن قابيل فكانه مركب من اسمين
وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب في كلامهم الا من كلمتين هكذا قال جار الله
وفيه نظر وذلك انا بينا ان المبني اذا سمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وعلى مذهب جار الله وهو ان هذه
الاسماء المعدودة معربة لكنها لم تعرب لعدم المقتضي للاعراب كيف تحكى ولا تعرب مع حصول المقتضي للاعراب اذا
سميت بها السور وحكي عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد
والباقي فحشو لا يعتد به وان سميت بها غير تلك السور تعين الاعراب ووجب ثم يمنع الصرف ان انضم مع العلمية
سبب اخر كالتانيث في الف اذا كان اسم امراة والتركيب في نحو حم قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي اعرف المعارف
وكان المتكلم اعرف لانه لا يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم قوله النكرة ما وضع لشيء لا بعينه وعلى ما ذكرنا من حد
هي ما لم يشر بها الى خارج اشارة وضعية والاحترازات يفهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق
النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة
ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما جاءني رجلان هما اخوان
وهل جاءك رجل ام اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل ان لا يكون للاستغراق لكن احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا
في الاستغراق محتملا لسواه واما اذا دخل تلك النكرة من فهي للاستغراق نصا نحو ما جاءني من رجل ولهذا كان لا
رجل المتضمن لها نصا في الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كما حكم بها النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان
اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدى منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي
لا يتناهى لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءني من هذا الجنس من واحدهم الى ما لا يتناهى فمن ثم تقول اذا قصدت الاستغراق
ما جاءني احد ومن احد وان وقعت النكرة في غير النفي والنهي والاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون
للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتداة نحو تمرة خير من جرادة ورجل خير من امراة وقليلا في غيره نحو قوله علمت

تغير الفتح

وقوع النكرة في سياق النفي

نفس

بحث اسماء العدد

نفس ما قدمت والدليل على كونه في الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار
خير من الدرهم ان الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق بلا لام والتبادر
الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلائل الحقيقة قوله اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء مقصوده تحديد الفاظ
العدد لا ماهية العدد وكمية الشيء عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما
ان ماهية الشيء حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء
وصفه المعين الذي يسئل عنه بكيف فكأنه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع
لعدد غير معين ويخرج منه المئات والالوف وقوله آحاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ
العدد لان واحدا لم يوضع لكمية آحاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فيقول واحد فليس هنا آحاد اشياء وكذا
اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضا فانهما وضعا لكمية الشيء
وان كانا وضعا مع ذلك لماهية ذلك الشيء ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب لم يدخل نحو
رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق
ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكميته فحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد
وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين
من العدد قالوا لان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع
الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لانه زائد عليه
وعلى تفسير النحاة اي الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله واصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة

اصول اسماء العدد

ومائة والف يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة وان كانت تلك الاسماء
غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ متفرع منها بتثنية كمائتان والفان او بجمع كعشرين واخواته الجاري مجرى الجمع
او بعطف كثلاثة وعشرين وكاحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم
واما باضافة نحو ثلثمائة وثلثة آلاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلثمائة
وثلثة آلاف ونحو ذلك ثم شرع في كيفية تبيين استعمالها للمذكر والمؤنث فقال واحد واثنان واحدة
اثنتان ثنتان يعني ان واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جرى واحد واثنان في التذكير
والتانيث على القياس ذو التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد
فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون
والتكسير وحدان واحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء
وكسرها ووحيد ويبدل الواو في هذا التركيب همزة اما في احدان فقياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة في الاول
كان كوجوه واجوه ووقتت واقتت او في الوسط كقؤوس واما في احد فشاذ عند الجميع واما في احدى فهو قياس
عند المازني اي ابدال الواو المكسورة في الاول همزة كالدة وولادة ووشاح واشاح شاذ عند غيره ولهذا استعمل
في الاعداد المنيفة اختاروا لفظ احد واحدى [illegible] واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع في التنيف واحد وواحدة ايضا
لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر ويستعمل
احد واحدى في غير التنيف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم واحداهن ولا يستعمل احدى الا في التنيف او
مع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا لعموم العقلاء بعد نفي او نهي او استفهام او شرط نحو ما جاءني احد
ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى لستن كاحد من النساء ان اتقيتن وتعريفه حينئذ نادر وقد يستغنى
عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو قولك ان احدا لا يقول كذا كما مر في باب الاستثناء ولا يقع
احد في ايجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء
في غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في
غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا
كانه لما لم ير في نحو ما جاءني احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقول همزته في كل موضع بدل
من الواو ومعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد في الموجب بلا تنيف
ولا اضافة استعمال واحد كما في قوله تعالى قل هو الله احد وقد يقال في المدائح ونفي المثل هو واحد الاحدين وهو

احدى الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها بسدرة وسدر فيعنى هو احدى الاحداى داهية هو احدى الاحد
قال حتى استثاروا بى احدى الاحد ويستعمل استعمال احد فى الاستغراق فى غير الموجب الفاظ وهى عريب و ديار
و دارى و دورى وطورى وطارى وارم وارم وكتيع وكراب ودعوى وشفر وقد يضم شتبه وقد لا يصحب نفيا
و دبى ودبيج وانر وابين بالشرا وتامور وتومور وتومرى وتمى واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحدين من الشئ و
واثنان محذوف اللام والتاء للتانيث فى ثنتان مثل بنت تاء التانيث فيه مبدل من الياء وهو قليل وابدال التاء
من الواو كثير كاخت و بنت وتراث وتكاة قوله ثلثة الى عشرة يعنى ان ثلثة الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال
واربعة رجال و ثلث الى عشر للمؤنث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة خولف باب التذكير والتانيث من ثلثه الى عشر
فانث للمذكر وذكر للمؤنث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندى ان يقال ان ما فوق الاثنين من العدد موضوع
على التانيث فى اصل وضعه واعنى باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة
نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما فى جاءنى ثلثة رجال فلا يقال فى مطلق العدد ست ضعف ثلث
وانما وضع على التانيث فى الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا فى كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار
المذكر فى نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فما ثبت العرض فى نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم
وهو عرض على ما يذكر فى موضعه ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرء عليها اذن معنى الوصف
الذى هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى ثلثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان
استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال نحو رجال ثلثة وان كان الثانى
ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ فى الجمود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى المعدود
دائما يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان تضاف الى معدودها
فان لم يضف وهو من احد عشر الى مائة فلعلة كما يجئ فاضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق
ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين وهل المضاف اليه الان باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفيين او
موصوف المضاف محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصريين فيه الخلاف المذكور فى باب الاضافة
فلا منع ان يقال بتجويز الكوفيين نحو الثلاثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم فى مثلها لفظية فلم
ينكر دخول اللام فى الاول وان كان تعرف الثانى هو تعريفه كما مر فى باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع
الجرد القطيفة لكنه لما ورد السماع فى العدد فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف فى الفاظ العدد وجرت تابعة
لالفاظ المعدودات كثيرا نحو رجال ثلثة والناس كابل مائة واذا لم تجر على الموصوف اتى بما كان موصوفا بعدها اما
مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما بمن نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرين درهما جاز اجراؤها
مجرى الصفات المشتقة فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطردا فان هذا الفرق مطرد فى الصفات المشتقة كضارب
وضاربة واما فى الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير المطرد من القياد يوصف بها ايضا نحو ثوب ذراع
وبرة قفيز لكن لا كالاعداد فى الكثرة فنقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة هى عليه
وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة
للجمع فقيل رجال ثلثة كرجال ضاربة واذا جئ بما كان موصوفا لها مضافا اليه نحو ثلثة رجال صارت الاعداد تابعة
له فى التانيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اتى للغرض المذكورين اما اذا كان المميز مفردا
وذلك ما فوق العشرة فلم يؤنث العدد لانه لم يبق عين الموصوف فى المؤنث لما يجئ فاصل عشرين درهما دراهم عشرون
وكذا اصل مائة رجل والف درهم رجال مائة ودراهم الف لم يوافق الاعداد موصوفها المجموعة فى التانيث اذا اجريت
عليها كما ذكرنا الان اواخر عشرين واخواته لزمها الواو والنون ولزم اخر مائة التاء لما يجئ فتبعهما الالف فى ترك التوافق
لما استقر بالاولين القطام عن العادة فلما لم يوافق موصوفاتها اذا اجريت عليها لم توافقها ايضا اذا اضيفت
اليها فقيل الف رجل والف امراة ومائة رجل ومائة امراة وانما بقى الثلثة الى التسعة مع النيف ايضا على حالها
قيل وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوف اكتفى بالمميز الاخير عنه لان
عادة الفاظ العدد اذا تركبت انه يجتزأ بمميز العدد الاخير من جملتها تقول مائة وثلثة وثلثون رجلا كان
الاصل مائة رجل وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا ومميز العشرة اذا لم يكن
مع النيف اذ هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثانى مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان مميزها

مع النيف ثم خالف مميزه

ثلاثة الى عشرة

هذه الاعداد

ثلثة رجال

في الحاشي

واحدها مؤنثا او مذكرا

في الحالين واحد نحو ثلاثون رجلا ثلثة وثلثون رجلا وكذا قولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة
رجل فلما كان مميزها المعدود مجموعا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصدوا اجراءها مجرى الصفات
المشتقة باثبات التاء فيها اذا كانت موصوفاتها مونثة وحذفها منها مع تذكير الموصوفات ولا موصوف لها مذكورا
اذ لا تصلح الا صفة للجمع والجمع مؤنث جمع مذكر كان او جمع مؤنث فلو اثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبين ما
قصدوه من اجرائها مجرى الصفات المشتقة ولظن ان التاء هي التي كانت لتانيث مطلق العدد في الاصل غير
مجعولة لتانيث الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم تكن للوحدة يلزمها التاء في الاغلب كالضعفة والغرفة
والعصوة والحجارة فمن ثم لم يقلبوا لام شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمها التاء اذ يقال عباء وشقاء وذلك
لان مبنى التاء التي ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم فحملوها على نحو طفاوة وخزاية ونحوهما مما يلزمه
التاء واما في الصفات وفي المقصود به الوحدة فهي غير لازمة فلذا تقول غزاءة واستقاءة فلو قلبت التاء فيها في الجمعين
لشابهت تاء نحو الضعفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تانيثه حقيقي فكانه مذكر
بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث
جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصل معتبرا لم يجز في الشعر قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امرأة
فكما ازال التانيث العارض التذكير الاصلي في رجال وانما ازال التانيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الطارئ
ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان الشئ لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر
لخفاء تانيثه فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث فصارت التاء التي كانت في الاصل لتانيث مجرد لفظ العدد
على ما قررنا للتانيث المعدود وهذا كله في جمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميزا للعدد عند سيبويه ان كان
وصفا الا نادرا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث مسلمات اذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة
في هذه الفائدة اذ اكثرها للعموم فلذا لا تقول في الجمع المكسر ايضا ثلثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما
قل وقوعه مميزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام والغرض الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فمميزه منكر في الاغلب وان كان
مجرورا فلذا قل ثلثة الزيدين وثلث الزينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم في الاغلب فلا يقال
ثلث تمرات بل تقول تمر فقلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله تع سبع سنبلات مع وجود سنابل
وان لم يأت فيه مكسر ميز بالسالم كقوله تع ثلث عورات فثبت ان الاغلب في تمييز الثلاثة الى العشرة الجمع المكسر فبنى امر
تذكيرها وتانيثها عليه دون جمع السلامة فاذا تقرر هذا قلنا ينظر في تانيث الثلثة واخواتها الى واحد المعدود ان
كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مؤنثا حقيقيا كثلث نسوة وطوالق او مجازا كثلث غرف
وعيون حذفت التاء منها كما رأيت وان كان الواحد مذكرا اثبتت التاء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث
كالحمامات وثلثة بنات عرس وبنات اوى والواحد حمام وابن عرس وابن اوى او لم يكن فيه علامة التانيث كثلثة
رجال وان جاء تذكير الواحد وتانيثه كساق ولسان جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة
سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال الله تع فله عشر
امثالها وان كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم
جمع كخيل او جنس كتمر وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط والنفر والقوم
فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجب قال الله تع تسعة رهط وقالوا ثلثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال
وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما
كالبط والخيل والغنم والابل لانها تقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص
فان كان ذكورا اثبتت التاء وان كان اناثا حذفتها كيف وقع النص والمعدود نحو عندي ذكور ثلثة من الخيل او
عندي من الخيل ذكور ثلثة او عندي من الخيل ثلثة ذكورا او عندي من الخيل ثلثة ذكورا او عندي من الخيل ثلثة ذكور
بالاضافة او عندي ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلثة من الخيل ذكور
فينظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير وما يختص
له مثال اثبتها الحاقا للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث وللمذكر منه بجمع المذكر وان جاء تذكيره وتانيثه كالبط
والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التذكير والتانيث ينظر فيه
الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة عشر من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة ويجوز الامران في نحو ثلثة من النخل وثلث

على الوصف

حكم اعداد المركبة

من النخل لانه يذكر ويؤنث قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع
كطرفاء لانه قايم مقام جمع شيء فكانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد
الى عشرة من جملة الفاظ العدد الاثني عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جري الواحد والاثنين على القياس
وجري الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر اين وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة
وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الا لفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى القياس اي تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط
في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما رجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه
وانما اوثر لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزة في التذكير والتانيث في التنييف لانه كان بلا تنييف ايضا موافقا المميز
تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين بما ذكرنا تعليل قوله احد عشر اثنا عشر احدى
عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة اي احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث
ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث قوله وتميم تكسر الشين يعني شين عشرة المركب في المؤنث
لما كرهوا توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في اخره فتحة عدلوا من فتح وسطها الى
الكسرة واما الحجازيون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل بثقل اخر وهي الفصحى وقد يفتح
الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر المركب بمتحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات احدها فتحة
اخر النيف نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنا عشر قوله عشرون واخواتها فيهما اي في المذكر والمؤنث كان قياس
هذه العقود ان يقال عشران رجلا مثنى وثلث عشرات رجلا الى تسع عشرات رجلا فقصدوا التخفيف بحذف قوا
المضاف اليه اعني لفظ عشرات وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة
ومائة والف وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة مؤنثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه صارت ككلمة حذف لامها نحو
عزة وثبة وثلة الا انه لا يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو عزة وثبة محذوفة اللام لان المراد من وضع
الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلثة التي في مرتبة الاحاد
فلم يحصل التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجيء في غيرها من الالفاظ
وسيجيء في باب الجمع ان جمع المؤنث بالتاء المحذوف لامه شايع بالواو والنون نحو ثلون وثبون ومائون فقيل
عشرون وثلثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام وابتدئ بتغيير عشران المثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة
ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسي في اخواتها التي بعده اذ جمع المثنى غير قياسي لم يجئ الا مضافا لفظا او معنى الى مثنى
اخر كما في قوله تعالى صغت قلوبكما على ما يجيء في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخوا
فانه لم يجر فيها تغيير لامكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشرات وكذا اربعون وغيره
ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرون بوجه فقصد والتغيير الى جعله كبناء مستانف فالواو والنون في عشرون واخو
كالجبر لما حذف كما قيل في عزون وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم لان
التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنساء والطويلون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امرأة
وعشرون جملا بل يمكن دعوى التغليب في نحو عشرون رجلا وامرأة قوله احد وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة
وتسعين مائة وللمائة مائتان والفان فيهما ثم على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اي يكون المعطوف الذي هو العقد
والمعطوف عليه اي النيف بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث فالعشرون لهما كقضاحد واثنان اعني القياس
وثلثة الى تسعة على خلاف القياس في الظاهر قوله فيهما اي في المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعني يرجع من ابتدا
كل مائة الى نهايتها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد نحو واحد ومائة اثنان ومائة
ثلثة ومائة او تعطفه على المائة نحو مائة وواحد مائتان وواحد الف واثنان في المعلوم معدوده وفي غير المعلوم مائة ورجل
الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف
معطوفة عليه في التقدير فثلثة عشر في تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون الاكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت
الى الالف استانفت العمل فيكون بين كل الف الى تمام الف اخر كما من اول العدد الى الالف تعطف الالف على ذلك
العدد المنيف عليه نحو واحد والف عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف وان شئت
جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما انافت عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسم
مستانف ثم للعاشر من تلك العاشر اسم مستانف وهكذا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر

شين العشرة في حركتها وسكونها

المجموع

[illegible]

[illegible]

من المائات اسم الالف الا انهم لما رأوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدي الى وضع
ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال اقتصروا على الالف فقالوا عشرة الاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى
مائة الف مائتا الف ثلث مائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف ثلثمائة والف الف الى الف والف الف والفان
والف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشرة مائة بل قالوا الف ولا احدى عشرة مائة بل مائة
والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف وثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة
مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل وامرأة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات تائها سواء كان مميز الالف مذكرا
او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل وامرأة لان مميزها المائة والالف لا ما اضيفت اليه المائة والالف واصل مائة مئية
كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش رأيت مئيا بمعنى مائة وانما
يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثني حذف الالف قوله وفي ثماني عشرة فتح الياء
وجاز اسكانها وشذ حذفها النون اما الفتح فلان الياء يحتمل الفتح لخفته كما في رأيت القاضي وجاز اسكانها كثيرا
لتثاقل المركب بالتركيب كما سكنت في معدي كرب وقالي قلا وبادي بدا وجوبا وجاز حذف الياء مع قلته للاستثقال
ايضا وبعد حذف الياء ففتح النون اولى من كسرها لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرها
ليدل على الياء المحذوفة وقد تحذف الياء في ثماني في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان
واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما والبضع بكسر الباء
وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة يقول بضعة رجال وبضع نسوة عشرة بضعة رجالا وبضع عشرة امرأة اذا
لم يقصدوا التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله
في جميع العقود قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسع مائة وكان قياسها مئات او مئين
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد قوله الى العشرة الحد داخل
في المحدود اعني ان مميز الثلثة الى العشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه بالاضافة فلان الكلمة تصير بها اخف مما قبل
وقد تترك الاضافة فيقال ثلثة اكلب على البدل وربما جاء في الشعر نحو ثلثة اثوابا وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل
كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات واما النصب في احد عشر رجلا
فسيجيء القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف العدد
اليه للتخفيف والاصل موصوف لثلثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد مميز ما فوق العشرة فسيجيء قوله لفظا او معنى
الجمع المعنوي اما اسم الجنس كالتمر والعسل واما اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المميز احدهما فصل بمن نحو
ثلثة من الخيل وخمس من التمر وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد
ما تمهد من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو منتقض بقوله تعالى تسعة رهط وقالوا
ثلثة نفر وقال ثلثة انفس وثلث ذود لقد جار الزمان على عيالي ثم نقول ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف
العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه نحو ثلثة اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد
في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود قلة نحو ثلثة اجبال وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس
وقال المبرد يجوز قياسا ثلثة كلاب بناء وقيل ثلثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا في ثلثمائة الى تسع مائة استثناء من قوله
مجموع لان المائة المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مئات لان للمائة جمعين احدهما في صورة
جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات تضاف اليها لعوز جمع التكسير كما في ثلث
عورات لكنهم كرهوا ان يلي المميز المجموع بالالف والتاء بعد ما نحو المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون
اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وارتفاع اللبس وقد جاء ضرورة في الشعر ثلث مئين وخمسين حال
ثلثمائين للملوك وفي بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم وبعضهم يقول في مئون مؤون بضم الميم وبعضهم يتم كسر
ميم مائة في الواحد ايضا شيئا من الضم ولا يبين الضم وذلك هو الاخفاء قال الاخفش لو ضممت ميم مائة فقلت مئات كان
مئون جائزا وبعضهم يجعل نون مئين معتقب الاعراب كسنين على ما يجيء في باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين في الاصل
كغسلين فحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشيء اذ لا يقال للمائة واحدة مائين ولعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعل
كعصى فابدل الياء الاخيرة نونا وقوله وحاتم الطائي وهاب المائي عند الاخفش اصله المائين حذف النون ضرورة وحكى
عن يونس انه مطرح الهاء كتمرة وتمر ولو كان كما قال لقيل ماي كمعي كما تقول في ثبة ثبي وفي ظبية ظبي وقيل اصله مائي

ماتان والف الف
وثلثة الاف والف الف

بفتح

ككليب كسر اتباعا كما قيل شعير ورغيف لكون العين حرف حلق كما يجيء في التصريف ثم خفف لاجل القافية ككليب غير مسموع
نعم هذا القول نظر قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى
تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعل ثلثة اسماء كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلثة عشرك زيد وخمسة عشرك فجاز الاضافة الا في اثني عشر
لما مر في باب المركب قيل هذا ليس مثله لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جيء به لبيانه فكان
الجميع كالشيء الواحد فالمضاف اليه في نحو خمسة عشر زيد مغاير للاول فلم يكن كجعل ثلثة اشياء شيئا واحدا من حيث المعنى
واما عشرون واخواته فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي مشبهة بها فان قيل فقد يقال ارضو زيد وكرو
عمرو هذه النون مثلها قلت بل نون عشرون واخواتها ابعد منها من نون الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن
قياسا بخلاف عشرين فانها ليست جمع عشر وثلث واربع لما مر في اول الكتاب لم تمكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لمشابهتها
لنون الجمع وربما جاء بخمسة درهم واربعو ثوب وهو قليل واما افراده فلان جمعيته الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا بها
حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فابقي الجمعية له مضافا كما كانت له
موصوفا فلما تعذرت الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلات لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة والجمعية مفهومة
من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر عليه ومع صيرورته في صورة الفضلات يراعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف
في الاغلب الا هو دون العدد لانه هو المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان مقدما عليه كالوصف له يقال عندي عشرون
رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه قال الله تع اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة
قوله وتثنيتهما وجمعه اي تثنية المائة والالف وجمع الالف اذ المائة لا تجمع مضافا اليهما ثلث واخواته كما مر وان لم تضف اليهما
ثلث واخواته جمعت واضيف ثلث الجمع الى المفرد نحو مئات رجل قوله مخفوض مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو
ثلثة رجال واما افراده فلما جاء عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة
على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه المرتبة اكثر واشمل من جمعية مرتبة الاحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الافراد
في كثير من الاشياء لتصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة بعد اخرى جمع التكسير فاستغنوا عن جمع المعدود لشهرة جمعيته واما هذه
فشهورة كثرتها لا كمرتبة الاحاد فاغنت عن جمع مميزها وقد يجمع مميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى
مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قال المص ونعم ما قال فمن قرا قوله تع ثلثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي على
انه على البدل لا على التمييز والا لزم ماشذ وذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه فكانه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله اثنتي عشرة
اسباطا والا لزم شذوذ جمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ووجهه انه فهم
ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين مميزا لكان واحدا من ثلثمائة واقل السنين ثلثة
فكان كانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المص وهذا يطرد في قوله تع اثنتي عشرة اسباطا فلو كان مميزا لكانوا ستة
وثلثين على رايه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي لانهما قرا ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما
مميز لا غير وان لم يكن منصوبا ولاشك ان قراءة الجماعة اقيس عند النحاة من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره
مخصوص بان يكون المميز مفردا واما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجميع
الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل وما قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل
جمعا استعمل كما استعمل المفرد واما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا اخر كلام المص واذا وصفت المميز المفرد
جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا وظرفاء ومائة رجل طويل وطوال قال فيها اثنتان واربعون
حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في اي درجة كان صفة كما
ذكرنا لان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم في اكثر الاوصاف بل ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقبح
نحو ثلثة علماء ومائة فاضل كما قلنا في هذه الابيض وهذا العالم واذا اضيف العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد
فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لان البناء موجبه اي التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا تخل به الالف واللام
اتفاقا في نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة
وذلك لان ذا اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الوضع مبنيا كالان والذي واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا
يكون الا معربا الا لدن واخواته الا ترى الى اعراب اي للزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهما
مع الاضافة والبناء عند انقطاعها منها واما بناء نحو غلامي على مذهب النحاة وبناء حيث واذ ونحو قوله على حين عاتبت فقد
مضى [illegible] عليهما في مواضعهما فالاخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاءني خمسة عشرك زيد اجراء له مجرى بعلبك

وما في

واخواتها

لان مرتبة الاحاد

والفراء

معربة

والفراء يجعل جزئي المركب عند الاضافة اعرابا لمضاف اليه للشبهه لفظا بالمضاف في المضاف اليه فيكون خمسة عشر زيد كابن عرس زيد قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته على امراة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود وهو المراة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة اشخص وانت تعني النساء وثلث انفس وانت تعني الرجال ويجوز اعتبار المعنى كثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال وكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر قوله ولا

يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد وانما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واقتصر ولم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظة رجل وحدها تفيد الوحدة والمعدود ولم يقولوا اثنا رجل ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظة رجلين يفيد الاثنينية وقوله كان حضيه من الذل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما اي لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنينية وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال واثنا رجال وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركبا دخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرون رجلا والثلثة والثلثون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلثة الدراهم ومائة الدرهم وثلثة المائة واربعة الالاف والثاني نحو ثلثمائة الالف وثلثمائة الف الدرهم و ثلث مائة الف الف الدرهم وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه معا شذوذا نحو الثلثة الاثواب وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول كالاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزئي المركب لانه يكون كانه داخل في وسط كلمة وقد يدخل على الجزئين بضعف نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتمييز بقبح نحو الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز بمذكر ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ من او بين او لا فان كان فالغلبة للتذكير نحو قولك اشتريت عشرة بين عبد وامة ورايت خمسة عشر من النوق والجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتانيث قال فطافت ثلثا بين يوم وليلة وكان التكبير ان تضيف وتجارا اذ التاريخ مبني على الليالي كما يجي فلهذا اذا ابهمت ولم تذكر الايام ولا الليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام فلان خمسا قال تع يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وانما غلب التانيث لذلك وللفصل اذ كان مع الفصل مذكر المميز قال سيبويه يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بجيد كلام العرب وان لم يفصل بهما فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد وام وخمس ام واعبد اذ الاضافة اليه تفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامراة وثلث والف ناقة وجمل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امراة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاحترام التذكير المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بالسابق منهما نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربعة عشر بيتا وصفة واربعة وعشرون يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما الا ان مع الليالي اياما بعددها ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة او خمسة عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا اي في موضع التقسيم يقصد بها الجنس ولفظة بين مستعارة من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامراة اي السواد غير خارجين من هذين القسمين ومن هذين الجنسين كما ان ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البراري الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر

فبيان الواحد والاثنان لانه

واربع وعشرين ساعة ونوبتا في ل

كتبت لعشر كذا او يختص به لو وقع بعده نحو لليلة خلت او يختص به لو وقع قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة مع الاطلاق يكون للاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت يكون بوقوعه بعده ومع قرينة نحو بقيت بوقوعه قبله ويقول في الليلة الثانية كتبت لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى اخر الشهر وان وقع الفعل في الليل ولم يقصد الى ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام لليلتين خلتا وفي ثالثها لثلث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى ليرجع النون الذي هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكى المازني الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة اى من ثلثة الى عشرة لكان مميزه جمعا نحو ثلثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع كثرة ضمير الواحدة اى المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اى ما فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلثة عشر جذعا ويكتب في الخامس عشر للنصف من كذا وهو اولى من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول اخص منهما وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت او بقين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس عشر الى الاخر ان بقيت لتجويز نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لاخر ليلة منه او سلخه او انسلاخه وفي اليوم الاخير لاخر يوم من كذا او سلخه او انسلاخه. قوله وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير باعتبار حالة الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اى مصيرهما من ثلثهما وفي الثاني ثالث ثلثة اى احدها وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر معربا الاول يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعدود وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلثة نصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ذكره بلا ترتيب جئت بواحد واحد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثني عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المعين درجته العددية بالنظر الى حاله اى درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد اخر كالثالث اى الواحد من الثلثة والثاني اى الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان تقصد الى ذلك الواحد المراعى درجته العددية مع النظر الى درجته التي تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجته بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته محوة ذاهبة الاسم وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو هو ثالث اثنين اى واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله المجموع اسم ثلثة حتى صار واحدها ومحوه عن المجموع اسم الاثنين نعني ثالث اثنين مصير اثنين ثلثة بنفسه اذ صار اثنان معه ثلثة الاسم وجعله للمجموع ايضا وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان تبني من واحد اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى من الاثنين نحو ثاني واحد اى مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون عددا انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد بشيء اذ المعنى انه صير مفعوله بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص عن اصله المشتق منه بدرجة فقط واذا نصبت به فانما تنصبه اذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيها او النصب اكثر وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتاثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتاويل وذلك لان نفس الاثنين لا يصير ثلثة اصلا وان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتاويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل الا من الاثنين الى العشرة اذ لكل منهما فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع واتسع واسبع وقد يكسر

في اليوم الثاني

للمفرد

كيفية استعمال المعدد في الاعداد

هذا ايضا على الاصل وقد جاءت هذه الافعال بهذه المصادر بشرط ضم عين المضارع الا ما فى لام حلقى بمعنى اخر
وهو قولهم ثلثت الرجل اى اخذت ثلث ماله وكذا ربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجئ بهذا
المعنى ثلثت الرجل اذ لا معنى له ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة واجاز سيبويه ان يجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير
خلافا للاخفش والمازنى والمبرد قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اى جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة
وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافى ان كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة
وهذا هو القياس قال ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف فيقول هذا ثانى احد عشر وثالث عشر ويتونه قال المبرد هذا
لا يجوز لان هذا الباب يجرى مجرى الفاعل الماخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه واعلم
انه لم يجر الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد فى صورة
اسم الفاعل وليس به معنى كحايط وكاهل فلا باس ان يبنى من اول جزئى المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل
واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من
العدد الذى فوق العشرة والذى حكى ابو عبيدة انما هو فى العقود من العشرة الى المائة كعشرين وثلثين الى تسعين فقط
وليس من المركب والمعطوف والظاهر ان سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم ينقل ذلك عن
سماع فعلى ما قال يجوز فيه الوجهان رابع عشر ثلثة عشر على بناء فاعل من اول جزئى المركب والاتيان بثانيهما كما هو
ورابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعرابه ولهما لزوال التركيب ولا يجوز هنا حذف اول جزئى المضاف اليه لا على ان تركب
رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا على ان تضيف رابع الى عشر فتعربهما اى تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجئ
واما ان تصل مثالى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تضف قلت الاول والثانى والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد
بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات المعدودات اذا لم يقصد الترتيب تقلت الاول لتبين
قصد الترتيب هذا المبنى على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو
الحايط وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادى عشر تقلب الواحد الى الحادى بجعل الفاء مكان
اللام والعين مكان الفاء وتقول الثانى عشر فتسكن يا الحادى والثانى مع انهما مركبان كما مر فى نحو معدى كرب
واما العشرون والثلثون واخواتهما والمائة والالف فلفظ المفرد من المنفرد ولفظ العدد فيهما واحد كما مر فى باب المركب
وكان القياس العاشرون والثالثون وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف وان اردت
اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرين فلك ان تضيفها الى اصله وهو الاغلب او
الى ما فوقه نحو اول العشرة واول الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا يقال اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف
بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس للواحد بعض حتى يضاف
ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثانى اثنين وقولك عطارد ثانى السبعة السيارة ولا يجوز
عند الجمهور ان ينصب ما صله اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا
اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلثة قال نعم على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلثة
ثلثة بضم نفسه الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة قلت على ما اجاز سيبويه وحكاه ذلك عن العرب حادى
عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادى عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة ثلثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف
الى المركب الثانى بجزئيه وكلا جزئى كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال
انهم لا يجوزون الا ثالث ثلثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئى المركب فيبنيه من الجزء الاول وهو البعض
وقول سيبويه اولى لانه ليس اسم فاعل على الحقيقة وحكايته عن العرب لا ينكر مع ثقته وعدالته ولا ريب ان حذف
ثانى جزئى المركب المضاف اكثر استعمالا للخفة ولا ستثقال تكرار لفظ عشر فى المضاف والمضاف اليه فاذا حذفته
اعربت اول الجزئين بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئى المركب الاخير ويجوز
حذف اول جزئى المضاف اليه ايضا فتقول فى ثالث ثلثة عشر ثالث عشر فالذى ذكره سيبويه بعد الحذف فتحهما
جميعا اما الثانى فلتضمن للواو واما الاول فلقيامه ثانى جزئى المضاف اليه مقام ثانى جزئى المضاف وذكر الكوفيين جواز
جواز اعراب الاول واما الثانى فلا كلام فى بنائه لتضمنه الحرف ووجه اعراب الاول اما الثانى عند قيام ثانى جزئى
المضاف اليه مقام ثانى جزئى المضاف قال السيرافى هذا قول فهب لم يذكره اصحابنا وروى الكسائى الوجهين عن
العرب قال المصنف فى الوجه الاول اعنى بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى

وثالث عشر

فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه

الجزء الثانى من اول المركبين نحو ثالث ثلثة عشر اكثر

الكوفيون

لم يذكره

المركب الثاني لعدم الالتباس واعلم ان لقولك ثالث ثلثة عشر معنيين احدهما الجزء الثالث من العدد الذي هو
ثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان تقول ثالث اثني عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثة لا من ثلثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد
من ثلثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر ثلثة عشر وثالث عشر اربعة عشر
واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير او الواحد او غيرهما حكم سائر اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول
في المونث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين
في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف
ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون مؤكدا ومن ثم قيل في الاول اي ومن
اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيير واعتبار حالة اختلف اضافتهما فاضافة المصير الى ما دونه واضافة ما هو بمعنى
الواحد فقط الى مثله او الى ما فوقه قوله المذكر والمونث المونث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه
وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة وممدودة كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا
او لا يسمى مونثا فالحقيقي الظاهر العلامة نحو ضاربة ونفساء حبلى وغير الحقيقي غرفة وصحراء وبشرى والحقيقي المقدر
العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ولا تقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز
ان يحذف لفظا ويقدر بخلاف الالف ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير نحو هنيدة في هند وعيينة
في عين واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد ترجع التاء فيه ايضا شاذا
نحو قديديمة ووريئة قوله وعلامة التانيث التاء تاء التانيث في الاسم اصل وما في الفعل فرع لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم
اي فاعله واصل العلامة ان تلحق كلمة هي علامتها فلهذا كانت تاء الاسم اكثر تصرفا بتحملها الحركات وانقلابها في الوقف هاء
فقال الكوفيون الهاء اصل التاء لما راوا مشابهة الهاء للالف وليس بشيء لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل
لا الوقف وقال جار الله الياء ايضا علامة التانيث في نحو ذي والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعة للتانيث كما
ليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر في باب المضمر وتاء التانيث
قد تدخل الحرف كربت اذا كان المجرور بها مونثا كقوله فقلت لها اصبت حصاة قلبي وربت بغير من رام وقد جاء
يا صاحبا ربت انسان حسن ويجوز ان تريد بالانسان المونث ويلحق ثم ايضا اذا عطفت بها قصة على قصة لا مفردا
على مفرد ويقال لات لمشابهته ليس كما مر في بابه ويقال لعلت في لعل واما تاء بنت وهنت واخت وكلتا وثنتان ومنتان
فليست لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث ولذا سكن ما قبلها وفي منتان كانه بدل من اللام لكون
واحده وهو منه كشفة والالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف
للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في كتاب وحمار فاجتمع الفان فلو حذفت احدهما لصار الاسم مقصورا
كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى ليبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع
انهما انسب بها لانقلاب حروف العلة بعضها الى بعض كثيرا اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في كساء ورداء
لكون ما قبلها الفا فيهما فان زالت الالف كما قلبت وقلبت الف التانيث ياء ايضا كما في قوله لقد اغدو على اشقر يغتال الصحاري
ويعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله تع والشمس وضحيها وبالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق
علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق وبكاس من معين بيضاء لذة للشاربين
والقلى نزاعة ولسليمن الريح عاصفة وبصغره ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجرد عدده من الثلثة الى العشرة من التاء نحو
ثلث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال خاص بالمونث كفواعل في الصفات كطوالق وحوائض او على مثال غالب فيه وذلك
فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها على افعل في المونث وقد جاء في المذكر على افعل قليلا نحو مكان وامكن و
جنين واجنن وطحال واطحل ويجيء التاء لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمونث اما في الصفة كضاربة
ومنصورة وحسنة وبصرية وهو القياس في هذه الانواع الاربعة اي في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير
افعل التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو ربعة ويفعة في المذكر والمونث فلكونهما في الاصل صفة النفس
اي نفس ربعة ويفعة واما في الاسم الجامد وهي اسماء قليلة مسموعة كرجل ورجلة وامرء وامراة وانسان وانسانة وثانيها لفصل الاحاد المخلوقة
واحاد المصادر من اجناسها كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة ففي قوله تع قالت نملة يجوز ان يكون النملة مذكرا و
التاء للوحدة فيكون تاء قالت كتاء الوحدة في نملة لا لكونها مونثا حقيقيا كما مر والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج و
اخراجة واستخراج واستخراجة وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين اعني المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس

ثالث اثنى عشر الثاني ثالث ثلثة عشر

بحث المونث

ما تقلبت ياءً

للتاء اربعة عشر معنى

فمنها ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا للفرق بين الآحاد المصنوعة واجناسها وهي اسماء
محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما لحقت الجنس فارقت الواحد وهو قليل نحو كمأة وفقعة للجنس وكمء
وفقع وقال بعضهم ان ذا التاء فيهما ايضا للوحدة والمجرد منهما للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده
بالتاء يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء في القرآن كلاهما قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وقد يجيء مثل ياء النسبة
للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابي واعراب وفارسي وعربي وعرب ورومي وروم واكثر ما يجيء التاء للمعنيين المذكورين وهي
فيهما عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة في نحو عباءة وسقاءة وقد يسمى ياء في نفاية بخلاف نحو شقاوة وخزاية
وعلاوة وهراوة وقمحدوة فان التاء في هذه الاسماء للتانيث اللفظي وهي باعتباره لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجيء و
ان جاءت وسقطت في بعضها غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم واما جواز قلب
اللام وتركه في عباية وعباءة وغطاية وغطاءة وصلاية وصلاءة فلما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى الثالث ان يجيء
التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او فعول او صفة منسوبة
بالتاء او كائنة على فعال كقولك خرجت خارجة على الامير وسابلة وواردة وشاربة وقولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة
وقتوب وقتوبة وقولهم البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية والجمالة والبغالة والحمارة والتاء في هذه الكلمات في الحقيقة
للتانيث كما في ضاربة وليس كما في كمأة وكمء وذلك لان ذا التاء في مثله صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة جمالة
فحذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتاء اذن للوحدة لا للتانيث وقد
قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة والاكولة
على ما يجيء الرابع ان تدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال او فعول كنسابة وراوية ومطرابة
وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسب كما في احمري ودواري وكان التاء في هذا القسم
للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للشيء الواحد مجرى جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء
في مثل هذا المثل على الانفصال وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول
نحو سببة وسبة ولعنة ولعنة وهي في الوزنين لازمة الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجواربة وموازجة وكيالجة
دلالة على ان واحدها معرب فيقال الهاء امارة العجمة وذلك ان العجمي نقل الى العربية كما ان التانيث نقل عن التذكير
وليست التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج السادس ان تدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة
على ان واحده منسوب كالاشاعثة والمشاهدة في جمع اشعثي ومشهدي وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب
جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالي
كما يجيء في باب النسب ان شاء الله فحذف ياء النسبة ثم جمع بالتاء فصار التاء كالبدل من الياء كما ابدلت من الياء في نحو فرازنة وجحاجحة
وانما ابدلت منها لتشابه الياء التاء في كونهما للوحدة كتمرة ورومي وللمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدتين لا لمعنى
كظلمة وكرسي وقد يحذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير وانما يكون
هذا في اسم تكسيره لو جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرين والاعجمين في جمع اشعري واعجمي وكذا المقتوون والمقتا
في جمع مقتوي قال متى كنا لامك مقتوينا والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب
او جمع المنسوب غير الاقصى لم تأت فيه بالتاء فلا تقول في جمع فارسي ولجام فرسة ولجمة بل فرس ولجم وكان اختصاص الاقصى
بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء الى اصله من الانصراف وقد يجيء لهذا مزيد شرح في المنسوب ان شاء الله تعالى السابع ان
تدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا من الياء المحذوفة قبل الاخر كجحاجحة من جحجاح واما فرازنة وزنادقة فيجوز ان
يكون عوضا من الياء المحذوفة ويكون علامة لتعريب الواحد والتاء والياء في نحو جحاجحة لا تسقطان معا ولا تثبتان
معا فالتاء لازمة مع حذف الياء الثامن ان تدخل لتاكيد تانيث الجمع وذلك اما واجب الدخول وهو في بناءين افعلة
كاغربة وفعلة كغلمة او جائزة وهو في ثلثة ابنية فعالة كجمالة وقد يلزم في هذا البناء كما في حجارة وذكارة وفعولة كصقورة
وبعولة وخيوطة وقد يلزم كعمومة وخؤولة والجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم التاسع دخولها لتاكيد معنى التانيث
كما في ناقة ونعجة وارنبة وهي لازمة وقد جاء لتاكيد التانيث في الصفة كعجوز وعجوزة فان عجوزا موضوع للمؤنث
والتاء فيه غير لازمة العاشر دخولها لا لمعنى من المعاني بل هو تانيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي
لازمة الحادي عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما في عدة وزنة او عين او لام كما في كرة وظبة وهي لازمة الثاني عشر
دخولها عوضا من ياء الاضافة وذلك في يا ابت ويا امت فقط الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية

تانيث الصفات

وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير لازم والاولى ان التاء في
حلوبة وركوبة وحمولة وكل فعولة بمعنى مفعولة هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى
فاعل نحو امرأة شكور وصبور وكل ما لحقته هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث قال ابو عمرو وقد
يكون التاء عوضا من الف التانيث كما في حبيرة تصغير حبارى وعند غيره لا يبدل منها التاء بل يقال حبير كما يجيء في باب
التصغير قال الزمخشري يجمع هذه الوجوه انها للتانيث وشبه التانيث والاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين
مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب في الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن فاعل ومفعل ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد
فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة نحو حاضت
فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة
عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل وامرأة عاشق
وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلثة اقوال احدها قول الكوفية وهو ان التاء انما يؤتى
بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر
وعاشق ويقتضي تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي تجرد الفعل ايضا اذ لا
يشترك نحو حاضت وطلقت اذ العلة اصلها الاطراد ويقتضي ان لا يقال الا امرأة مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة
ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو مؤول بنحو انسان حائض او شيء حائض كما ان ربعة مؤول بنفس ربعة
واتفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شيء اخر غير هذا التاويل وقال الخليل انما جرد
عن التاء لتاديتها معنى النسب قال المص في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان يكون في الصفات
فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما تدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التاء بها فرع
الافعال يلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصد فيها الحدوث
كالفعل قالوا حاضت فهي حائضة لان الصفة كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث
فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو
لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى حدوث اي لبني وتمري كذلك معنى حائض وطالق ذات طلاق وحيض اي طلاقية
وحيضية قلت غاية ما يرى في كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه
على الحدوث في احد الازمنة الثلثة فلم يؤنثوه تانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابهه لفظا وهذا ينتقض
بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا فكانت اجدر بالتجريد عن التاء ولا تجرد
وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حائض وطالق محمول عندهم عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث
وليس له فعل الا من حيث المعنى والتاويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذي
على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونبال ونواس اذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء بل يقال امرأة ناشبة ونبالة
وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة في الامتناع من تاء التانيث
وقوله تع عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما في علامة خلاف الظاهر ايضا هب
ان نحو حائض وحامل من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لان معناهما نبلي ونشابي ولا فعل لهما حتى يقال
انهما اسما فاعل منه كيف يجوز ان يقال نحو منفطر ومرضع في قوله تع السماء منفطر به وقولك فلانة مرضع من ابنية النسب
ولم يثبت من ابنية النسب المتفق عليها مفعل ومنفعل حتى نحملها عليها كما حملنا حائضا على نحو نابل والاقرب
في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسماء الفاعل والمفعول
عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجيء في بابيهما فالحقا التاء للتانيث كما يلحق الفعل ثم جاء مما هو على وزن الفاعل
ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فاتوا بتاء التانيث ما قصدوا
به الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شيء منهما
مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء في احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق
فان قلت فالقياس اذن تجريدهما عن التاء كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق
التاء بهما لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما
اسمان فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول ومما لا يلحقه تاء التانيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر

والمؤنث

والمؤنث مفعال ومفعل ومفعيل وفعال وفِعال كمحراب ومِجرب ومنطيق وحصان وقد حكى سيبويه امرأة جبانة وجبانة وناقة دلاث ومثلها فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوى فيه ايضا المذكر والمؤنث كالركوب والقتوب والجزور ولكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعد لحاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث ومما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحته وقد يشبه لفظا بفعيل بمعنى فاعل فقد يحمل عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرأة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فتحذف التاء نحو ملحفة جديد من جد يجد جدة عند البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اي قطعه وقيل ان قوله تعم ان رحمة الله قريب منه وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على تاويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والحليف وربما لم يلحق التاء في فعيل بمعنى فاعل نحو ربض واما الف التانيث المقصورة فانما تعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة في اخر الاسم على ثلثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى وللتانيث والتي للتكثير لا تكون الا سادسة ويلحقها التنوين نحو قبعثرى وكمثرى ويتميز الف الالحاق خاصة عن الف التانيث بان يزن ما فيه الالف ويجعل في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجئ على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو اجلى وبردى فانه يأت على فعلل اسم حتى يكون الاسمان ملحقين به ومعنى الالحاق كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعم ان تزيد في كلمة حرفا في مقابلة حرف اصلي في كلمة اخرى حتى تصيرا مساويتين لها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها في جميع تصاريفها مثل الملحق بها ومقصودهم الاهم في ذلك اقامة الوزن او التسجيع او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اتحاد المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف فيجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها للالحاق معنى كجيئل فنحو قطع يقطع واقبل يقبل وقاتل يقاتل ليس بملحق بدحرج يدحرج لمخالفة مصادرها المصادره فمن الاوزان التي لا يكون الفها الا للتانيث فعلى في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكى سيبويه في بهماة وروى بعضهم في رؤيا رؤياة وهما شاذان ففعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل والفضلى وهو قياس او لا كانثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبهمى وخزوى وبهماة ورؤياة ان صحتا فالفهما عند سيبويه للتانيث ايضا اذ لم يجئ عنده مثل برقع ولحاق التاء لالف التانيث شاذ وعند الاخفش للالحاق اذ هو يثبت نحو جوذر وبرقع ومنها فعلى ولم يات في كلامهم الا اسما قيل ولم يات منه الا ثلثة اسماء شعبى وادبى في موضعين وادبى للداهية وقال بعضهم جنفى اسم موضع ورواه سيبويه بفتح الفاء مع المد ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر كالبشكى والجمزى واما كفرس دبى وناقة زلجى اي سريعة واما اسم كدقرى ونملى واجلى اسما مواضع ومنها افعلى كاجفلى للكثرة ومنها فعالى كحبارى لطائر وقوعالا كحولايا لموضع وفعالى كنقارى نبت وفعللى كحجحبى قبيلة من الانصار وفعيلى كبقيرى لعبة وفعيلى كخليفا وفعلوى كرهووى وفعولى كحبوكرى للداهية وفوعلى وفنعلى كخوزلى وخيزلى للمشية في تثاقل وفعللا كبرديا موضع وفعلنيا كذربيا للداهية وفعلنى كهندبى لنوع من البسر وفعلى كدفقى نوع من السير وفعلى كجلندى اسم رجل وجاء بضم اللام وفعلى كسمهى للباطل وفعالى كصحارى وفعللى كهندبى وفعلى كسبطرى مشية فيها تبختر وافعيلى كاهجيرى للعادة فهذه احد وثلثون مثالا ولعلها تحيط باكثر ابنية المؤنث بالالف المقصورة المختصة بالتانيث واما فعلى وفعلى فهما مشتركان بين التانيث والالحاق ففعلى اذا كان مؤنث فعلان او مصدرا كالدعوى او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد تكون الالف للالحاق كعلقى لنبت بمن نون وقال علقاة وكذا ارطى فيمن نون وقد تكون للتانيث كالشروى واما فعلى فان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كالحجلى وظربى ولا ثالث لهما فلا يكون الفه الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه ولا يكون الا مع التاء نحو رجل عزهاة وامرأة سعلاة وقال في ضيزى وحيكى اصلهما ضم الفاء وحكى ثعلب عزهى منونا بلا تاء وهو مخالف لما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد تكون للالحاق نحو معزى بالتنوين وقد تكون للتانيث كالدفلى والشعرى وقد تكون ذا وجهين للالحاق والتانيث كذفرى منونا وغير منون وكذا ذفرى ومن الاوزان التي لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو قياس في مؤنث افعل الصفة نحو احمر وحمراء وقد يجيء صفة وليس مذكره افعل كامرأة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء وداهية

تانيث الحقيقى واللفظى

رهبا والعربا لغة فيه ويجيء مصدرا كالسراء والضراء واللأواء واسما مفردا غير مصدر كالهيجاء والصحراء واسم جمع
كالطرفاء والقصباء وقد يقصر بعض الممدود للضرورة فالمحذوف من الألفين الأولى لا الأخيرة لأنها لمعنى
ولأنها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال ألف التأنيث كما ينصرف حبارى إذا صغرتها بحذف ألف التأنيث
نحو حبير فإذا حذفت الأولى رجعت الأخيرة إلى أصلها من الألف لأن سبب قلبها همزة هو اجتماعها كما ذكرنا قبل
ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يأت لها سوى أربعة أحرف فلان ابن ثأداء أي ابن الأمة والسحناء بمعنى السحنة وجنفاء
وقرماء بالقاف عند سيبويه وبالفاء عند الجوهري موضعان ومنها فعلاء ولم يأت عليها إلا السيراء وقال
الفراء أصله ضم الفاء كسرت للياء وفعلاء إما مفردا كالعشراء والرحضاء أو جمعا كالفقهاء والعلماء وأما فعلاء كحرباء
وخشاء فملحقان بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعليلاء كالكبرياء وفعالاء إما مصدر وفعلاء كالبراكاء
بمعنى الثبات في الحرب وإما اسم كالثلاثاء وإما صفة كطباقاء وفعولاء كبروكاء بمعنى البراكاء وفعللاء كهندباء بكسر
الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء وفعيلاء نحو قريثاء ضرب من التمر وفعلاء كزمكاء وقد يقصر
وليس الألف للإلحاق بسنمار لأنه لا ينون وأفعلاء إما مفرد كأربعاء وإما جمع كأنبياء وهو كثير وأفعلاء بضم العين
كأربعاء وقد يفتح من الثاء ففيها ثلاث لغات وفعلياء كزكرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعيوراء وفعاللاء كجخادبا
نوع من الجراد وفعلاء كبرناساء بمعنى الناس وفعلاء كقرفصاء قوله وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بإزائه
ذكر من الحيوان كامرأة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين إنما قال من الحيوان لئلا ينتقض بنحو الأنثى من النخل فإن
بإزائه ذكرا منها لكن تأنيثه غير حقيقي إذ تقول اشتري نخلة أنثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة ونفساء وحبلى وبلا
علامة كأتان وعناق ولو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان أولى إذ يجوز أن يكون حيوان أنثى لا ذكر لها من جنسه
من حيث التجويز العقلي قوله واللفظي بخلافه أي الذي ليس بإزائه ذكر من الحيوان كظلمة وعين وقد يكون اللفظي
حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر إذ ليس بإزائه ذكر فيجوز أن يقول عندي حمامة ذكر وعندي ثلث من البط ذكور ويجوز أن
يكون النملة في قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه فأنث ما أسند إليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي
فيه علامة التأنيث كطلحة لا يقال قامت طلحة إلا عند بعض الكوفيين وعند التمام مع الاستقراء فاض علمهم
ولعل السر في اعتبار التأنيث في منع صرفه لا في الإسناد إليه أن التذكير الحقيقي لما طرأ عليه منع أن يعتبر
حال تأنيثه في غيره ويتعدى إليه ذلك وأما منع الصرف فحالة تختص به لا بغيره وإذا كان المؤنث اللفظي
حقيقي المذكر وليس يعلم كشاة ذكر جاز تذكيره وما أشير إليه التذكير والتأنيث نحو عندي من الذكور
حمامة حسنة وحسن قال طرفة كسا معنى شاة نحو مل مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي المذكر التذكير والتأنيث نحو غرفة حسن
ولا يجوز أن يقال صاح دجاجة أنثى على أنك أنثت تأنيث دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا للتأنيث لأنك وإن
أنثتها بمعنى التأنيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجيء قوله وإذا أسند إليه الفعل فبالتاء وأنت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير
المذكر السالم فعلت وفعلوا والنساء والأيام فعلت وفعلن قوله إذا أسند الفعل أي الفعل وشبهه إلى المؤنث مطلقا
سواء كان مضمرا أو مظهرا حقيقيا أو لا ظاهر العلامة أو لا فلك الفعل وشبهه مع التاء للإيذان من أول الأمر بتأنيث
الفاعل قوله وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار إنما قال ظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي
لأن تأنيث المسند إليهما واجب على بعض الوجوه كما يجيء ثم اعلم أن الفاعل المؤنث إما جمع السلامة بالألف والتاء أو جمع التكسير
أو اسم الجمع أو غيرها أعني المفرد والمثنى أما الجمعان واسم الجمع فسيجيء حكمها وغيرها إما ظاهر أو مضمر والظاهر إما
حقيقي أو غيره والحقيقي إما متصل برافعه أو لا فالأغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه إلحاق علامة التأنيث
برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر
عن علامته وأنكره المبرد ولا وجه لإنكاره ما حكى سيبويه مع ثقته وأمانته وإن كان الرافع نعم وبئس فكل واحد
من الحذف والإثبات فصيح نحو نعم المرأة هند ونعمت المرأة هند لمشابهتهما للحرف بعدم التصرف ولا يلحق في نحو
أكرم بهند في التعجب عند من أسند أكرم إلى هند كما لا يلحق الضمائر في نحو قوله تعالى أسمع بهم وأبصر لكون الفعلين
غير متصرفين وأيضا للزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية أما نحو قولك
ما جاءني من امرأة وكفى بهند فليس انجرار الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرورين بالمفعولية
وإن كان منفصلا عن رافعه فإن كان بإلا نحو ما قام إلا هند فالأحوط ترك التاء في الرافع لأن المسند في الحقيقة المستثنى منه المقدر

اسناد الفعل الى المؤنث الحقيقي واللفظي

بحث المذكر والمؤنث

هو الذى كان فى الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر فى باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه فى الارتفاع مع الفصل بالا او نقول المسند اليه هو الا مع المستثنى من حيث المعنى وان كان فى اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا فى باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت اليوم امرأة فالالحاق اجود لان المسند اليه فى الحقيقة هو المرتفع فى الظاهر واما الحذف فمما احتمل لطول الكلام ولكون الاتيان بالعلامة اذن وعدا بالشئ مع تاخير الموعود وان كان الظاهر غير حقيقى التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقى على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التانيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما المثنى المذكوران فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقى التذكير او التانيث كرجال ونسوة او مجازى التذكير او التانيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء ينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والجبلات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقى الا فى شئ واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال و النساء او الزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبر التانيث الحقيقى الذى كان فى المفرد فى نحو قال النسوة لان المجازى الطارى ازال حكم الحقيقى كما ازال حكم التذكير الحقيقى فى رجال وانما لم يبطل التكسير التذكير الحقيقى فى الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان من قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقى فى المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يتغير ذلك المفرد في العلامة اما بحذفها ان كان تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا كما فى الحبليات و الصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر فيه التغيير كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم فى حكم الظاهر والدليل على ان تانيث نحو الزينبات مجازى قول الحماسى حلفت بهدى مشعر بكراته تخب بصحراء الغبيط درادقه وحكم البنين حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال لو كنت من مازن لم تستبح ابلى بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان حق الجمع بالالف والتاء كما يجئ فالواو والنون فيه عوض من الالف والتاء لان حق الجمع وتساوى التاء فى التزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التانيث الحرفية فى نحو يعصرن السليط اقاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقى واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى اخر الباب فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين اولا والعاقلون اما بالواو والنون اولا فضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقى وانما خصوا العاقلين بالواو دون النون لان اصل ما يزاد حروف اللين والالف اخذ المثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التى فى الجمع وكانت الواو لاصالته فى الجمع بالعاقلين اولى لاصالتهم لغير العاقلين وصارت الياء للواحد المؤنث فى تفعلين وافعلى فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شئ فجئ بالنون لمناسبة بين الواو والنون وبينهما فى الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى طريان معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين وهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبلات ومؤنث يعقل كالنسوة والزينبات ومؤنث لا يعقل كالدور والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد المؤنث الغائب للتاويل بالجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين وقد تقدم ان النون موضوع له فتقول الايام والجبلات والدور والغرفات والنساء والزينبات والعرفات والغرفات فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جارية فى جميع الضماير على اختلافها تقول فى المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفى المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفى المنصوب المنفصل اياكم اياكن اياهم اياهن وفى المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل انتموا وضربكموا واياكموا ولكموا واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى جمع التكسير نحو انقعر

فيعلم ان كان التانيث الحقيقى ... يبطل ... التذكير الحقيقى

بحث المثنى

النخل بالنعرين النخل والنخل النعر والنعرين والنعرين واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالخيل والابل والغنم فحاله
كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال مع الصبح ركب من احاظة مجفل فهو كاسم
الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب مضى ومضت ومضوا قوله المثنى ما لحق اخره الف او ياء مفتوح
ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا
الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد لمعنى جامع بينها في نظر الواضع سواء كان ماهيتها مختلفة كالابيضين
لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظر الواضع ليس نظرا الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها او متفقة
كما تقول الابيضان لانسانين والبيض لافراس وسواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر
كل واحد من الواضعين في وضع لفظة زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اى ماهية كان
مميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمى زيد انسان وسمى به فرس فالنظر في الوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين
وهو كون تلك الذات مميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المص خلاف المشهور من اصطلاح القوم فانهم
يشترطون في الجنس ونوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا وعند المص تردد في
جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرآن للطهر والحيض والعيون لعين الماء والفرس
والشمس وعين الذهب وغير ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح
المفصل وذهب الجزولي والاندلسي وابن مالك الى جواز مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين
الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي
وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها كذا او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما قبضت
عينا فانها تعم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه
باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند المص فلانه
يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام
كما مر واما عند غيره فقال المص لو سلم ايضا ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما فرق وذلك ان المشترك
له اجناس تؤخذ احادها فتثنى وتجمع كالقرئين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثنى وجمع باعتبار معانيه المختلفة لادى
الى اللبس وليس للعلم جنس يؤخذ احاده فيثنى ويجمع حتى اذا ثنى وجمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد يثنى غير المتفقين
في اللفظ كالعمرين وذلك بعد جعلهما ان يجعلا متفقي اللفظ بالتغليب والتغليب للتصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شيء
واحد كما ثنا في ابي بكر وعمر فقالوا العمران وكذا القمران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين
لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة
بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر ولزوم الالف في المثنى في الاحوال لغة بني الحارث بن كعب قال احب منك
الانف والعينانا وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه
اللغة وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله يارب خال لك من عرينة تسوتة لا ينقضي شهرين شهري ربيع وجمادي
وقرئ في الفعل ايضا في الشواذ في الفعل ايضا تؤزقانه قيل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر
قال ليث وليث في مجال ضنك كلاهما ذو اشر ومحك وقيل كان بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في سك وقد يجيء العطف
نثرا في الشذوذ واما اذا قصد التكثير كما في قوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم عن منزل الذام او فصل
بينهما بفصل ظاهر نحو جاءني رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر نحو قولك جاءني رجل فاكرمت الرجل والرجل الذي
ضربته اى الرجل الجائي والرجل الذي ضربته فيجوز العطف كما رايت من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير بغير عطف
كقوله ثم صفا صفا ودكا دكا وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب
الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما عنده اعرابا بل كل واحد صيغة
مستانفة كهذان واللذان عند غيره وليس بشيء لانه لم يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف
متضمنه المعطوف فبنى واما في المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا
بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال بل المفرد الذي لحقه علامتا التثنية والجمع تضمن
معنى العطف لو نوعه على الشيئين او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه
اكثر من واو فهو مثل تضمن من لهمزة الاستفهام وان الشرطية قلنا بل اهدر معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان

والله اعلم بالصواب

سواء كان هذا التعليق بوضع واحد كالرجل والفرس

منع من جواز ذلك

كنسبة المشترك الى مسمياته

فقد ذكر الاختلاف في الاول فاعلنا والنون وفي المجموع ثابت في الكتاب

اتعدانني وقد يضم نون التثنية وقرئ في الشواذ

ذلك وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا سواء الا ان كلا لم يقع على المفرد ثم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامة منها لئلا يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل المفرد في المجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظ كل فاحتيج الى علامة الجمع دفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا لم يركز مفرد يطلق على ذي اجزاء متضمنا الواو العطف الا وجب بناء عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجمع ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية فيها على وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاني زيد وعمرو ومقدرا كجاني خمسة عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان توضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او يوضع للمجموع اولا ككلا وكل وجمع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا مع اطراد ما ذكر فيهما ايضا قوله والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فالياء والممدود ان كانت همزته اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان يعني بالمقصور ما اخره الف لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف وسمي مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو اي عوضا عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية فتعرض المصنف لذكر ذلك وهو في ثلثة انواع المقصور والممدود والمحذوف اخره اعتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى اصله ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف التنوين بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ولم تقلب الفا لئلا يعاد الى ما فر منه وانما جاز رد الواوي من الثلاثي الى اصله دون الواوي مما فوقه لخفة الثلاثي فلم يستثقل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كمتى وعلى والى واذا اعلاما فان الالف في الاسماء الغير المتمكنة اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين اولى سمعت الامالة فيها اولا لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورته كالربوا وجب قلبها ياء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة او الكسرة في الصدر فيمثل مثل هذا الالف ويكتبها ياء وعمم قلب كل ثالثة اصلها واو قوله والا فالياء اي ان لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو وذلك اما بان يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرحى او زائدا على الثلثة اما عن واو كالاعلى والمصطفى والمستصفى او عن ياء كالمرمى والمرتمى والمستسقى او زائدا على الثلثة زائدا للتانيث كالحبلى والقصرى والخليفى او للالحاق كالارطى والحبنطى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد يحذف الالف الزائد خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والتاء كما في قبعثرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان لا مذريان لانهم انما يقلبون الالف الثانية في المفرد ياء عند التثنية وههنا لم يثبت الف قط حتى تقلب ياء اذ هو مثنى لم يستعمل واحده قوله وان كان ممدودا الممدود على اربعة اضرب لان همزته اما مبدلة من الف التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء او اصلية كقراء لجيد القراءة فالتي للتانيث تقلب في الاشهر واوا اما القلب فلكونها زيادة محضة فهي بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلوقوعها بين الفين فيا لفوا في الهرب من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربتين في الثقل وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف في الاصلية تقاودها في التثنية همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين فيجوز قلبهما واوا وابقاؤهما همزة لان عين همزتهما ليست باصلية فشابهت همزة حمراء واحديهما منقلبة عن اصلية والاخرى عن واو وياء ملحقة بالاصل فشابهتا همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها بالاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل ياء ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وانما صححوا ثنايين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الالف الزائدة همزة كما في كساء ورداء ثم في التثنية اما ان يصححوا الهمزة او يقلبوها واوا وههنا لم يتطرف الياء حتى تقلب همزة اذ لم يستعمل واحده وثنايان فالالف والنون ههنا لازمان كما في مذروان فثنايان كشقاوة وعباية وجاء حذف زائدتي التانيث اذا كانتا فوق الاربعة نحو قاصعا وخنفسان للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما حذف اخره اعتباطا فان كان المحذوف رد في الاضافة

مبحث تثنية المقصور

قال في بناء المثنى والمجموع بالواو والنون ١٢ منه

من ان يقلبا الفا لان الواو والياء اذا تحركتا مع انفتاح ما قبلهما لم يقلبا الفا اذا كان بعدهما الف كغزوا ورميا وغليان ونزوان كما يجيء في التصريف انشاء الله تعالى ١٢ منه

او رابعا فصاعدا ١٢ منه

او رابعا فما فوقه ١٢

الفصحى يقصر ويمد

قال العزاد الزوجي ...

الفناء ...

حذف نون التثنية للاضافة

وجبيء ذو في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان
وما نوانه فلم يرد اللام في التثنية لما لم يرد في الاضافة وانما يثنى بقلب واوه ميما كما في الافراد نحو فمان وانما لم يبدل
نون كما قيل ذوا مال لان ذو لازم الاضافة بخلاف فم فواوه يستحق من الحذف لا منه من التنوين فاجرى مثنى كل
منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء في الشعر فموان قال هما نفثا في في من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام
فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتقب على لامه الواو والميم كسنوات وسنيهة فلا
يكون اذن ضرورة وقد جاء فمان وهو ابعد ورد لام ذات في التثنية لا لام ذو فقالوا ذواتا مال وقد جاء ذاتا مال ايضا
وهو قليل واما نحو غد ويد ودم مما لم يرد لامه في الاضافة فلا يرد ايضا في التثنية يقال دمان ويدان واما يديان قال
يديان بيضاوان عند محلم فعلى لغة من قال في المفرد يدى كرحى وجاء دميان ودموان قال فلو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان
بالخبر اليقين قال الجوهري لامه واو وانما قالوا دميا كرضي يرضى مع انه من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات الواو
اكثر فدميان شاذ عنده قال سيبويه هو ساكن العين لجمعه على دماء ودمى كظباء وظبى ودلاء ودلى ولو كان كقفا لم يجمع
على ذلك فدميان ودموان عنده مثنى دمى لانه لغة في دم ومثنى دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل متحرك العين
ولامه ياء فدموان شاذ عنده قال ودليل تحرك عينه تثنيته على دميان قال الا ترى ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله
في قوله فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا يقطر الدما قال فان قيل قد جاء يديان كدميان مع ان يد ساكنة
العين اتفاقا فالجواب انه مثنى يدى وهي لغة في يد لا مثنى يد قلت ولسيبويه ايضا ان يقول دمى لغة في دم كيدى في يد
والمشهور ان يدا في الاصل ساكن العين لان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد السيرافي ان يكون اصل يد فعلا
محرك العين كقوله يا رب سار بات ما توسدا الا ذراع العيس او كف اليدا فاما حذف لامه لعلة موجبة فهو اما مقصور منون
وقد ذكرناه واما منقوص كذلك ولا تحذف الياء في تثنية المنقوص مع ان بعده ساكنا كما حذف مع التنوين لان ياءه واجب
الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب نحو رايت قاضيا تقول قاضيان وقاضيين
قوله ويحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان انما تحذف النون في الاضافة لما مر في اول الكتاب انه
دليل تمام الكلمة وقد تسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر برفع اسار اما اذا جر فبالاضافة
واما فصل وقد تسقط لتقصير الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل قوله وحذفت تاء التانيث في خصيان
اعلم انه يجوز خصيتان واليتان على القياس اتفاقا قال سي ما تلقى فريد بن ترجف روانف اليتك وتستطارا وقال يلي ابن
الحمار وخصيتاه احب الى فزارة من فزار واما خصيان واليان فقال ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الخصيتان
لا ينفرد احدهما عن صاحبتها صار اللفظ الدال عليهما معا اي لفظ التثنية موضوعا وضعا اوليا على التثنية كما في مذروين
وكذا اليان وليس خصية والية بمفردين لخصيان واليان بل مفرداهما خصي والي في التقدير فهو مثنى خصية والية خصيتان و
اليتان وقيل بل اليان وخصيان من ضرورات الشعر فانهما لم يأتيا الا فيه قال ترتج الياه ارتجاج الوطب وقيل خصي والي مسموعان
مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما وقال كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل
وفي غير الضرورة لا تحذف التاء منهما واعلم انه اذا اضيف لفظا او معنى الجزان الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ
واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية قال كانه وجه تركيين وقد غضبا والاضافة معنى كقولك حيا الله
وجها الزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة
الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف
اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق
كما يجيء تقول قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانه اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي
قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبة التثنية في انه ضم مفرد الى شيء آخر ولذلك قال
بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما نحو قلوبكما او لا يكون نحو
ايديكما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز الا مع قرينة
ظاهرة كما في الآية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف اختير
الافراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء
المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنية المضاف واجبة وان امن جاز جمعه
قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو ضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين

بحث الجمع وتعريفه

الا رجلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما اعجبتانى
واعجبتنى وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين و
العينين تقول عينى لا تنام اى عيناى وقريب منه قوله وعيناى فى روض من الحسن ترتع وقد يقع المفرد موقع
الجمع كقوله تع ويكونون عليهم ضدا وقوله تع وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة فى الاجتماع والترافد كقوله
عليه الصلوة والسلام المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله كلوا فى بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم
زمن خميص وقد يقوم افعلا مقام افعل كقوله تع القيا فى جهنم اما على تاويل الق الق اى فانه لتكرير الفعل مقام تثنية
الفاعل للملابسة التى بينهما او بمثله قوله تع رب ارجعون اى ارجعنى ارجعنى ارجعنى واما لان اكثر الرفقاء ثلثة
فيخاطب كل واحد منهم صاحبيه فى الاغلب فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن السنتهم عليه وقد يقصد تسمية
جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحده او مثناه نحو قولهم جبت مذاكيره وبعير ضخم العثانين قطع الله حصياه ويجوز
تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تاويل فرقتين قال لنا ابلان فيهما ما علمتم وقال لاصبح الحى اوبادا ولم يجدوا
عند التفرق فى الهيجا جمالين ولا يجوز لنا مساجدان قوله المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما فخرج تمر
وركب ليس بجمع على الاصح ونحو فلك جمع قوله ما دل على احاد يشمل المجموع وغيره من اسم الجمع كرهط ونفر والعدد كثلثة وعشرة
ومعنى قوله مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما اى يقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان يؤتى بحرفى مفرد ذلك الدال عليها
مع تغيير ما فى تلك الحروف اما تغيير ظاهر او مقدر فالظاهر اما بالحرف كمسلمون او بالحركة كاسد فى اسد وبهما كرجال وغرف
والتغيير المقدر كهجان وفلك فقوله بتغيير اى مع تغيير وهو حال من قوله حروف مفرده اى كائنة مع تغيير ما ودخل فى قوله
تغيير ما جمعا السلامة لان الواو والنون فى اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى
وخرج بقوله مقصودة بحروف مفرده بتغيير اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على احاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد
بان اخذت حروف مفردها وغيرت بتغيير اما بل احادها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فنحو ركب وراكب وطلب فى
طالب وجامل وباقر فى جمل وبقر داخل فيه اذا احادها من لفظها كما رايت اخذ راكب مثلا وغيرت حروفه فصار ركب
قلت ليس راكب بمفرد ركب وان اتفق اشتراكهما فى الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم تكن
جموع قلة لانها اوزانها محصورة كما يجئ بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده كما يجئ فى باب التصغير
وهذه لا ترد نحو ركيب وجويمل وايضا لو كانت جموعا لردت فى النسب الى احادها ولم يقل ركبى وجاملى وايضا لو كانت
جموعا لم يجز عود ضمير الواحد اليها قال لها جاما لا يهتدى الليل سامره وقال مع الصبح ركب منهما من اخاطه بجفل ويخرج
ايضا اسم الجنس اى الذى يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء نحو تمرة وتمر او بالياء نحو رومى وروم وذلك لانها
لا تدل على احاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا ولو سلمنا
الدلالة عليها فانها لا تدل عليها بتغيير حروف مفرده فان قيل اليس احادا اخذت وغيرت حروفها بحذف التاء والياء قلت
ليس ذو التاء وذو الياء مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلاثة المذكورة فى اسم الجمع ويزيد عليه ان اسم الجنس يقع على القليل
والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرتين وعاملت روميا او روميين جاز
لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بلى قد يكون بعض
اسماء الاجناس مما اشتهر فى معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند
الاخفش جميع اسماء الجموع التى لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل ما له واحد من
تركيبه اسم جمع كان كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما
فليسا بجمع اتفاقا نحو ابل وتراب وانما لم يجئ لمثل تراب وخل مفرد بالتاء اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين
اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة
نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما
بالياء او بالتاء بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك مقصودة بحروف مفرده بعض الجموع ايضا اعنى جمع الواحد
المقدر نحو عباديد وعبابيد بمعنى الفرق والنسوة فى جمع امراة فينبغى ايضا ان يكون من اسماء الجموع كابل وغنم قلت ان اسماء
الجموع كما مر هى المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع او المشهورة فيه نحو عباديد وعبابيد وزن خاص
بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنها اوجب ان يكون من الجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبد ونساء
ككلام وعلمة فكان لم مفرد غير تغيير اما وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير فى جمع ذكر ومحاسن فى جمع حسن ومشابه

في جمع شهيرٍ وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسيًا فكان واحدها مذكورًا ومذكارًا ومحسن ومشبه وكذا احاديث
النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جمع الحديث وليس جمع الاحد وثم المستعمل لانها الشئ الطفيف الرذل حوشي صلى الله عليه
وآله وسلم عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضًا مما ليس في الاصل مصدرًا او وصف به يعرف كونه لفظا مشتركا بين الواحد
والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثنى لا لاختلاف النوعين
فهو جمع مفرد وتغيير كهجان بمعنى الابيض كالفلك والدلاص تقول في التثنية هجانان وفلكان ودلاصان فهجان ودلاص
في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وخضر الحركات والحرف المزيد غير حركات الواحد وحرفه تقديرا
واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعدل فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال تع نبئ
ابرهيم المكرمين وقال تع بنوا الخصم اذ تسوّروا المحراب ويجوز اعتبار حالة المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال
عدول واما تاء التانيث فلا تلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا واما قوله تع وهم لكم عدو وقوله ويكونون
عليهم ضدا فتشبيه باسم الجنس اذ يقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشترك بين الواحد والجمع كهجان لانهما ليسا
على وزن الجموع ولا اسمي جمع كما بل لو وقعا على الواحد ايضا فلانهما في الاصل مصدر اذ لم يستعملا مصدرين بل
هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل قوله وهو صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث المذكر ما لحق آخره واو مضموم
ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان
مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون قيل يكسر نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا
زعانف آخرين ويمكن ان يكون جعل النون معتقب الاعراب اي زعانف قوم آخرين ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم ان
يكون صحيحا اولا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك فما هو غير ذلك في حكم الصحيح
كظبيون ودلوون في العاقل المسمى بدلو وظبي والمنقوص يحذف ياؤه وذلك لانها تنضم قبل الواو وتنكسر قبل الياء والضم
والكسر مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها طرفا كما في جاءني القاضي ومررت بالقاضي وهذه الياء مع واو الجمع ويائه في حكم
الطرف لعدم لزومهما فحذفتا فالتقى ساكنان فحذفت الياء لانهما كما هو القياس في الساكنين الذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو
لمناسبتها للضمة كما في الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بقاء الواو وبعدها المضمر لنطق بها ولو قلب الواو ياء لم يبق فرق بين رفع
الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا في نحو مسلمين قلت ذلك ايضا لو الاضافة التي هي على شرف الزوال واما في حال النصب
والجر فحذف من الياء وبقي الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعد فلو لم يحذف ياء المنقوص في المثنى لانها ينفتح كما ذكرنا قبل
الف المثنى وياءه والفتحة لا تستثقل على الياء كما في رأيت القاضي وان كان مقصورا حذفت الالف مع التقاء الساكنين فيه لانضمام
وكون اولهما حرف مد اما لانه لو حذفت فيه لالتبس في الرفع اذا اضيف الى المتكلم نحو جاءني اعلاي اخويك بخلاف الجمع فانك
تقول فيه اعلو اخويك واعليهم فلا يلتبس به واما لان تحرك الواو والياء قبل الالف في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين
اخف من ضمهما او كسرهما ما قبل الواو والياء ومن ثم لا ترى في الطرف نحو غزووت ورميت في حكم الوسط للزوم الواو
والياء بعدهما كما في سروت وعفريت فما ظنك بنحو اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع ويائه بل يجيء مثله في الوسط
نحو نورل وطويل وغيور وبيع والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين
بكسرها قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى
مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث نحو صبور وجريح ولا بتاء تانيث مثل علامة اي شرط جمع المذكر السالم اذا كان اسما
اي غير صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر
السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر اولا ليرفع وهم من يذهل
عن تقدم التذكير ولا شك في زيادة هذين العذرين ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون وهذا ايضا ليس بشيء لان
نحو طلحة ان خرج بقوله فمذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج
بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرط التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون
اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحده واعلم ان شرط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدها
فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا
للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا الطلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو طلحون قياسا على الجمع
بالالف والتاء كالطلحات والحمرات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حقها الالف والتاء الذي
قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضّر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واما القياس

الابيض كما مر اللبن البراق كانه لاصق ابريق وما ولذ ودرع دلاص كاسات ملساء لينة وفرد لصب ولاصفر جمع دلاص ايضا ق

كصوم وعدل.

لترافدهم وتناصرهم في العداوة والضلالة حتى كانهم يد واحدة وتخصيص حذف ما قبلها

الزعنفة القصير اللئيم ... زعانف واصله اطراف الاديم ... والاكارعة ... من عربية ليس منا ... العرب من عرب ... من بني تميم

والاحوال الساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين ...

سبروت من الارض القفر والشيء القليل ورجل سبروت اي فقير

وشرطه لغير جمع المذكر

فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيث وان حذفت كما عملوه حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه
وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان
سوّى التاء على ذي الالف فليس لهم ذلك لان الممدودة تقلب واو المنتهي صورة علامة التأنيث وانما قلبوها واوا دون الياء لتناسبهما
في الثقل كما في مثل صحراوات والالف المقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما لم تحذف الممدودة والمقصورة كما
حذفت التاء للزومهما الكلمة فكانهما لامها وذكر المازني انه كان يجيز في ورقاوون الهمزة في الواو لاجل الضمة قال السيرافي هذا سهو
لان انضمامها لواو الجمع بعدها فهو كضمة الواو للاعراب في نحو دلوك وللساكنين في نحو مصطفوا البلد ولا يجوز الهمزة فيهما اتفاقا
وانما الهمزة في الواو اذا كان ضمه لازما فهو كانضمام واو ادؤر او انضمام واو صلوا القوم ولا يجوز الهمزة فيهما اتفاقا وانما يجوز
همز الواو المضمومة ضمة لازمة كما يجيء في التصريف واذا سمي بسعاد وزينب وهند مذكر عالم جمعت ايضا بالواو والنون
كما يجمع نحو زيد اذا سمي به مؤنث بالالف والتاء وكذا اذا سمي باحمر مذكر عالم قلت احمرون واحامر وان سمي به مؤنث قلت
احمرات واحامر والثاني من الشرطين العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون وقد
يشبه غير ذوي العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العلماء كقوله تع اتينا طائعين وقوله تع
فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومثله في الفعل وكل في فلك يسبحون وقوله لمن علم يعقل او
مذكر يعقل الاولى فبان يقول يعلم ليشمل نحو قوله تع فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لانها العقل المنع من القبائح
الجائزة على صاحبه تع الله عنها علوا كبيرا وانما خصوا اولوا العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في
الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما مر في تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص بهذا الجمع
من بين العلماء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فتحصينا له بالتصحيح عن جمع المكسر الذي يكثر التصرف
في الاسم باعتباره وعادة العلم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب
زوال التعريف العلمي كما مضى فيجبر بالتصحيح كما جبر في نحو ثبون وكرون واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا
معناه معللا باعلاله مصححا بتصحيحه كما تبين في التصريف اريد ان تكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري عليه
في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت ايضا في الوصف واوا وان كانت واو
الفعل اسما وواو الاسم حرفا لتناسب الواوين نحو قام رجل قاعدون غلمانه كما قيل يقعدون غلمانه ولما لم يكن في غير الوصف
والعلم ما اختصا به من المقتضيين للتصحيح لم يجوز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول
وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون لان المصغر يخالف لسائر الصفات
من حيث لا يجري على الموصوف جريها وانما لم يجر لان جري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب
والمضروب والطويل والبصري واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير
فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل
على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة وتفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات
ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من اللفظ فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم
يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك واما الخاص من شروط الجمع
بالواو والنون فشيئان العلمية وقبول تاء التأنيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التأنيث مختص
بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى وما يستوي مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب المذكر والمؤنث
وانما اشترط في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتاديتها معنى الفعل
والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمراة قامت وكذا في المضارع التاء وان كان في الاول نحو يقوم والغائب
في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة وحصان
وحجر ويستوي مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء
والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامراة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة لا تلحقها التاء فكانها
من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت
بنات بني نزار حلائل اسودين واحمرينا وهو عنده غير شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر
والاصل ثم فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك
جبر لما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي تم عمله فيهما

لكثرة جمع المجرد عنها

فانها لا تدل على موصوف

حذف نون الجمع في الاضافة

لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون في نحو ثلون وكرين وارضون كما يجيء واجاز سيبويه قياسا لا سماعا ندمانون لقبوله التاء كندمانة وكذا سيفانون لقولهم سيفانة قال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة ان لا يلحقه التاء فندمانة وسيفانة كانهما من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجمعا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب اما نحو عريانون وخمصانون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء ليس اصله على لحوق التاء ولما ندرت من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها عدة حملا على صديقة وسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم فيجوز في مسكين وعدو مسكينون وعدوون ثم يجوز في المؤنث مسكينات وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه في ما نون شذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية كصهصلق فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه يقال صهصلقون وصهصلقات لان تكسير الخماسي مستكره كما يجيء في بابه فلم يبق الا التصحيح قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتدأ المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اى فهو علم فتخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فمذكر وفيه محذورات الاول دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط كقوله وقائله خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع كما يجيء في بابه فلا يقال زيد ان لقيته مكرمك ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والجزاء خبر المبتدأ والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث عبارة اسخف من الاولى لان مستويا عطف على فعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف للمذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا قوله ويحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين قد يحذف النون للضرورة كما في المثنى وللتقصير الصلة كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المائي قوله وقد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها ابنون قال زعمت تماضر انني اما امت يسدد ابينوها الاصاغر خلتي وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير ابني مقدرا على وزن افعل كاعمى فشذ وذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يلبث مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كادل في جمع دلو فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يلبث مكبره ومجيء افعل في فعل فهو شاذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وقال الجوهري شذوذه لكونه جمع ابين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيد هو تصغير بنين على غير قياس ومنها دهيدهون وابيكرون في قوله قد شربت الا الدهيدهينا قليصات وابيكرينا فهما جمع دهيد مصغر دهداه وهو صغار الابل وجمع ابيكر جمع تصغير ابكر مقدرا كاعمى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في غير العقلاء والثاني كونه جمع مصغر لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين ومنها اولوا فانها جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر ما قال الله تعالى في قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهي الغرفة والقياس ان يقال في المنسوب اليها علي ككرسي في المنسوب الى كرسي وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجده تعالى و يكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز ان يتمحل له ذلك لانه في الاصل بمعنى الانس واما قوله ولي دونكم اهلون سيد عملس وارقط ذهلول وعرفاء اجيأل وانما جمعه بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدل اهله ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون وانما فتحت الراء لان الواو والنون فيه عوض من الالف والتاء فكانه قيل ارضات او للتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان راء ارضون ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم واما ذو مال فوصف ومنها

بنون

الجموع التي على غير القياس

بنون في ابن لان قياسه ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام تنبيها في الجمع كما حذف في الواحد ومنها قولهم بلغت
منى البُلَغين والبُرَحين بضم الفاء فيهما ولقيت منه البُرَحين بضم الفاء وكسرها وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهي
والشدائد وقولهم ليث عِفِرّين يجوز ان يكون شاذا من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو
والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يكسر من الاسم الذي عوض من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها مغيرا اوائل بعض
تلك الجموع تنبيها على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفاء نحو سنة سِنون بكسر الفاء وجاء سُنون بضمها
وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عِشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء مع الضم الكسر كالقِلون والثِبون
وليس بمطرد اذ الظبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر واما مكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمئين والفئين
والرئين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره ايضا كالثبين و
الاثابي في الثبة وربما جاء في المحذوف الفاء ايضا كرِقين ورِثين ولِدين وفيما قلب لامه الفا كالاضاة والقناة لكن يحذف
لامه نسيا منسيا حتى يصير كالسنة فيقال اضون وقنون ولو اعتبرت لامهما لقيل القنون والاضون لكونهما بعد حذف
التاء مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال ولكني اريد به الذوينا ولو اعتبر اللام لقال الذوين كالاعلين فان ذو مفتوح
العين عند سيبويه كما مر في باب الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا منسيا لم يعتبرها في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف
ايضا كاوزين وحرين وحكى عن يونس احرون بفتح الهمزة وكسرها وقد جاء احرة في الواحد وقيل لم يحك ذلك ولكن زيد
الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسي وعلل النحاة جمع ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع
كما ذكرنا هذا الجمع فجبر بهذا الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا فلو واما احرون واوزون فلما لحقهما
من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان حرف العلة قد يبدل من احد حرفي التضعيف كما في تقضى
وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته للقياس
فكانه مكسر فيجري فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال ذراني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا
وشيبننا مردا وقال وماذا يبتغي الاقران مني وقد جاوزت حد الاربعين وقال غرات الوشيح صامية البرين
وقد وان لنا ابا حسن عليا اب بر ونحن له بنين ويلزمها الياء اذن كما يلزم اذا سمي بجمع سلامة المذكر في باب العلم
واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب شائع في الاختيار في هذا النوع كما
في الجموع القياسية مع العلمية وحكى ابو عبيدة وعن ابي زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان المقتوين
مقتويون بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كمقلون فقوله مني كما الامت مقتوينا الالف فيه بدل من
التنوين ان كان النون معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق وحكى ايضا رجل مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد
وكذا المراة والمراتان والنساء ولعل سبب تجريهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الاصل
جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع وذلك من ثلثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء النسب الذي في الواحد وهو
مقتوي والحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلبت واوه الفا فقيل مقتى وجمع على مقتون
كالاعلون لا على مقتوون وانما قلنا ان واحده مقتو المحذوف الياء كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة انه سمي كل واحد
منهم باسم من نسب اليه فكان كل منهم مهلب لان الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب ويجوز ان يقال ان ياء النسب
في مثل مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل مقتويون واشعريون واعجميون
وحكى ابو زيد في مقتوين فتح الواو وقبل الياء فمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين وكذلك ايضا التغيير
عن صورة الجمع بالتثنية لما خالف ما عليه جمع السلامة واعلم ان المذكر غالب للمؤنث كما تقدم في المثنى والمجموع فيكفي
كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والحمر
مقبلون وشذ ضبعان في الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون
ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذي يبنى جزؤه الاول للتركيب
ان لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كبعلبك ومعدي كرب يثنى ويجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين ككلمة
معربة والتثنية والجمع للمعربات واما اللذان واللتان واللذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مستانفة
وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب كخمسة عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا
خمسة عشر وذوو خمسة عشر هذا كما يقال في الجمل المسمى بها ذوا تابط شرا اتفاقا وذوا شاب قرناها وذوو شاب قرناها
لان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان تقول في المثنى والمجموع المسمى بهما اذا لم يجعل

نونيهما معتقب الاعراب نحو جاءني ذوا مسلمين وذوو مسلمين لئلا يجتمع على آخر الاسم اعرابان بالحرف شذ في الاثنين الا اثنتين
واضافة ذو ومتعرق فانه ههنا من اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والمبرد يجوز في نحو سيبويه السيبويهان والسيبويهون
مع بناء الجزء الثاني وكذا يلزم تجويزه في نحو خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في
بعلبك ومعدي كرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبدا مناف وعبدو مناف واذا كان كنية جاز
تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك في ابو زيد ابوا الزيدين وابا الزيدين والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيهما ايضا
اولى واما جمع ابن كذا وذو كذا وعلمين كانا او لا فان كان العاقل قلت بنو كذا وذوو كذا والابناء كذا واذواء كذا وان لم يكن العاقل
سواء جاء لمؤنثه بنت كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجمل ذو عثون وناقة ذات عثون او لم يأت لمؤنثه ذلك نحو ابن عرس
وذي القعدة جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة
الحاقا لغير العقلاء في الجمع بالمؤنث على ما يجيء كما مر من قولهم الايام مضين وحكى الاخفش بنو عرس وبنو نعش ايضا
اعتبارا اللفظ ابن وان كان غير عاقل قال اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا كأنه جعله جمعا لابن نعش وان لم يستعمل قوله

جمع المؤنث

المؤنث ما لحق آخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر
فان لا يكون مجردا كحائض والا جمع مطلقا قوله المؤنث اي الجمع المؤنث السالم ولا ينتقض حده بنحو سلقاة لان قوله قبل وهو صحيح
ومكسر والصحيح لمذكر ومؤنث يبين ان المؤنث ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما وعلى هذا كان مستغنيا
ايضا في حد المذكر عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد وانما جعلت له علامتان ليكونا
كزيادتي جمع المذكر وانما خص الزيادة بالالف والتاء لان الالف عرف فيها الجمعية والتاء التأنيث غير حقيقي فكل واحد من الحرفين يدل
على كل من المعنيين كما في رجال وسكرى والجمالة والضاربة قوله وشرطه ان كان صفة الى آخره ينظر الى المؤنث اما ان يكون صفة او لا
فان لم يكن صفة قال المص جمع مطلقا اي لا يشترط شرط وهو قوله والا جمع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء
مقدرة كقدر ودار وشمس ودلو وعقرب ويمين ونحوها من الاسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء
بل هو فيها مسموع كالسموات والكاسات والشمالات في الرياح وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة
فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعزة وسلمى وخنساء او مقدرة كهند او
ذو تاء التأنيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كغرفة ومنه قولك الاكرامات والتخريجات ونحوهما لان الواحد اكرامة
وتخريجة بناء الوحدة لا اكرام وتخريج وجمع المجرد اكارم وتخاريج عند اختلاف الانواع فالاكرامات كالضربات والقتلات والاكارم
كالضروب والقتول فلهذا تقول ثلاث اكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء وثلاثة اكارم وتخاريج اذا قصدت
ثلاثة انواع من الاكرام او ذو الف التأنيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقي كالبشرى والصحراء فاذا سمي به المذكر الحقيقي
جمع بالواو والنون كما مر ذكره وما يصح تأنيثه وتذكيره اذا لم يأت له مكسر ولم يجز جمعه بالواو والنون كالالفات والباءات
الى آخرها وذلك لانسداد ابواب الجموع الا هذا ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا وان لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن
وذو نحو ابن عرس وابن مقرض وذو القعدة وذو الحجة كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احدهما
جنس مذكر لا يعقل اذا لم يأت له تكسير كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف كسفرجلات لان تكسيره مستكره
كما يجيء وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جوالق
واما بوانات مع ثبوت بون فشاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو رجالات وصواحبات وبيوتات فلا يقال اكلبات لقولهم
اكالب وان كان المؤنث صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة التأنيث او لا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان
صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات وعلامات او لا كضاربات وحبليات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان او
فعلاء افعل فانهما لم يجمعا بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان
كما ذكرنا حمراوات وسكريات كما اجاز في المذكر احمرين وسكرانين فان غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا كقوله
عليه الصلوة والسلم ليس في الخضراوات صدقة وكذا كل فعلى او فعلاء سميت به غير المذكر الحقيقي وان لم يكن في
الصفة المؤنثة علامة التأنيث ظاهرة ولم يكن خماسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه
في اللفظ كجريح وصبور وسائر ما يستوي مذكره ومؤنثه حملا لها على مذكرها الممتنع من الجمع بالواو والنون
او لم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومطفل فرقا بين ما جرد من التاء وبين ذي التاء فان ذا التاء فيه معنى الحدوث
الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير الجمع المؤنث نحو يحضن ويلحقن وذو التاء ايضا علامة جمع المؤنث اي
الالف والتاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو

حوائض وحيض ومطافل وان كان صفة المؤنث المجردة عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اختصت
بالمؤنث خماسية اصلية الحروف كالرجل والمرأة الصهصلق والمرأة الجحمرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة
صهصلقات وجحمرشات ويجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذى لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات
للذكور من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات وسبطرات اى طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات
عثانين فى ابن اللبون وجمل ذو عثنون او غير حقيقى للمذكر كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجبيلات ودريهمات وكتيبات
لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر فى الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيهما الفرق
بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كان المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه وقوله ان كان
صفة وله مذكر فان يكون اى فيه وان يكون والضمير راجع الى المبتدا الذى هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزاء فى محل خبر المبتدا
ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا
عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون خرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وجمع
الامثلة التى يستوى مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح وحبليات شاذ ووجه ان فعلاء فيما سمع لحاق التاء فى المؤنث كسندة ومنه
وخرج منه ايضا الوصف ذو التاء التى يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وعلامة ومعطارة ونحوها ولا يجوز لانه جمع بالالف
والتاء وتقول فى جمع بنت وابنة بنات وهى جمع اصلهما لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن وبنو على حذف اللام نسيا فى
فى الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اى اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على حذف اللام نسيا والثلاثى المحذوف اللام
المعوض منها التاء على ثلثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام فى جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وضعوات فى هنة
وسنة وضعة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كهنات وذوات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون
ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك نحو امة وشاة وشفة واما مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر كلثات ورئات لثقل
الكسرة وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء ولم يرد فيه الرد كثبات وقلات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجاء فى بعض
اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء فى حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء فى الشاذ انفروا ثباتا ولعل ذلك لاجل
توهم تاء الجمع عوضا عن اللام كالتاء فى الواحد وكالواو والنون فى كرون وثبون وقال ابو على بل هو تاء الواحد والالف
قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم وقوله انفروا ثباتا الجمع وحكى الكوفيون فى غير محذوف اللام استاصل الله
عرقاتهم بفتح التاء وكسرها اشهر فاما ان يقال انه مفرد والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاءه شاذا فالعرقى اذن
كالبوان مذكر له جمع مكسر وهو العروق جمع بالالف والتاء مثله ولنذكر شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء وان كان
الصحيح يذكره فى علم التصريف فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة او ظاهرة كدعد وجفنة فان كان صفة
كصعبة او مضاعفا كمدة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه فى الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب
فتح كتمرات ودعدات والتزم فى جمع لجبة لجبات بفتح العين لان فى لجبة لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على
المفرد المشهور وقيل لما لزم التاء فى لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها يقال شاة لجبة اذا قل لبنها صار كالاسماء فى لزوم التاء
بها نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد اسكان عين لجبات قياسا لا سماعا وغلب الفتح فى جمع ربعة لتجويز بعضهم فتح عين الواحد
ومن انها كانت فى الاصل اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما يقال فى جمع امرأة كلبة نسوة كلبات بفتح العين نظرا الى عروض
الصفة وندر فى جمع كهلة كهلات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات خلافا لقطرب ويجوز اسكان ما يستحق
الفتح من عين عبلات للضرورة قال ذو الرمة اتت ذكر عودن احشاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى فى المفاصل وجاء فى
معتل اللام نحو اخوات وجديات بسكون عينهما وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لاجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام
ويجوز ايضا فى القياس ان يقال نحو كلبات اعتبارا للصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل
فى الاصل اسم دخله معنى الوصف فقيل فى جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال واهلة ود قد تبريت ودهم
ابليتهم فى الحمد جهدى ونائلى اى جماعة مستاهلة للود وقال فهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون
كوثرا ويقال اهلات ايضا بالسكون اعتدادا بالوصف العارض ويفتح هذا العين المعتلة كجوزات وبيضات قال الحر
بيضات رائح متاوب وفرى فى الشواذ ثلث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون
اليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل
العين فرارا من الثقل الحاصل بتحريك المثلين وتحريك الواو والياء فان قيل فليقلبا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
قلت ان الحركة عارضة فى الجمع ولذلك لم يقلبهما هذيل مع تحريكهما كما لم يقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض

الضم واما فعُلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة وكذا فعل المؤنث كجمل فان كانت مُضاعفة فالاسكان لازم مع الالف
والتاء كعدّات وان كانت معتلة العين ولا تكون الا بالواو وكسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز
فتحها كما في بيضات وروضات لانهم علّلوه بخفة الفتحة على حرف العلة ويكونها عارضة لكن سيبويه قال لا يحرك الواو نحو
دولات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم يكن
اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واوا كخطوات او لا كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة
وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا للثقل واما
الفتح فان المبرد نص على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه واما ام فلفظ امهات في الناس اكثر من امات وفي غيرهم
بالعكس والكلام في زيادة الهاء واصالته يجيء في التصريف والهاء زائدة بدليل الامومة وقيل اصلية بدليل تامهت لكونه
على وزن تفعلت قال امهتي خندف والياس ابي ووزنها فعلة فحذف اللام واما فِعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند فان
كانت مضاعفة فليس في جمعها بالالف والتاء الا سكون العين نحو قدّات وان كانت معتلة العين فلا يكون الا ياء اما اصلية
كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل وعيرات في جمع عير شاذ عند غير هذيل
وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسما فان كان اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا
للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام ياء كلحية جاز الفتح والاسكان
واما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه السيرافي لعروض الكسر وبناء على خطوات
وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضموم الفاء وكسرها في المكسورة
الفاء صحت العين او لا الا فيما سمع كخطوات وغرفات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس وجمع القلة افعُل و
افعال وافعِلة وفِعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده ايضا بسبب
الزيادتين لانك بلحقته بهما بناء مستانفا المفرد صار كلمة اخرى بذلك كان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين تصير عشرة
ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع يتغير ما فيه
فيه جمع السلامة وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التغير فيه اظهر لان علامات التانيث الثلث يتغير فيه ولا يبقى على حاله الا
ما التاء فيه مقدرة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يتغير مفرده الا بالحاق اخره علامة الجمع وجمع التكسير
ما غير بغير ذلك واما التغيير في نحو تمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها واتباعها فبعد حصول هذا التغيير
بعد سكون عينها العرض وان لم يثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع
بالالف والتاء بعد ما فيهما الاجتماع التاءين فجمعهما من باب جمع السلامة باعتبار الاصل قوله وجمع القلة افعل الى اخره قالوا
مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع
القلة من المكسر اربعة افعُل وافعال وافعِلة وفِعلة وزاد الفراء فعلة كقولهم هم اكلة راس اي قليلون يكفيهم ويشبعهم
راس واحد وليس بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم باكل راس واحد لا من اطلاق فعلة ونقل التبريزي ان منها
افعلاء كاصدقاء وجعلا السالمة عندهم منها ايضا اسند لا لمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد وليس بشيء اذ مشابهة شيء
لشيء لفظا لا يقتضي مشابهته له معنى ايضا لو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشد قوله لنا الجفنات الغر يلمعن
بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت جفانك وسيوفك كان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة
وقال ابن خروف جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة فالظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلثة الى العشرة واختيارها فيه على
سائر الجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم يات للاسم الا بناء جمع القلة كارجل في الرجل او لا جمع الكثرة كرجال في الرجل وكما لا جمع
تكسير للرباعي الاصلي حروفه ولما لا يجمع الا جمعه كجادل ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر
مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل يعني بالحدث معنى قائما
بغيره سواء صدر منه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر واعرى في كلامهم يستعمل في اشياء يقال هذا المصدر
جار على هذا الفعل اي اصله وماخذ اشتق منه فيقال في حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفي نحو تبتل اليه تبتيلا ان تبتيلا
ليس بجار على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة على من هي له اي ذلك
صاحبها اما مبتدأ او ذو حال او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي
يشتق منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي مصدرا

مصدر الكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا حسنا اى قعودا والمصدر
بمعنى الفاعل اى صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله فى المصدر نحو ضربت
ضربا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل فى وقت العمل ان يتقدم لفظا العامل على لفظ المعمول
والنزاع فى ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فان احد التقدمين من الاخر وينتقض ما قالوا بنحو ضربت زيدا وزيد
ولم يضرب منه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يصاغ منه ينبغى ان يكون
فيه ما فى الاصل مع زيادة هى الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر
مع زيادة احد الازمنة التى هى الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل فى نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب
الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان
سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا فاذا انتصب بفعله او بمعناه يسمى مفعولا مطلقا كما مر فى بابه وقوله الجارى على
الفعل احتراز من نحو العالمية والقادرية قوله وهو من الثلاثى سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا وتقول ابنية مصادر الثلاثى الى اثنين وثلاثين فى الاغلب كما يجىء فى التصريف واما فى غير الثلاثى فيأتى
قياسا كما تقول مثلا كل ما مثيله على افعل فمصدره على فعللة ويجوز ايضا ان يرتكب قياس واحد لجميع الرباعى و
المزيد فيه وهو ان يقال ينظر الى الماضى ويزيد قبل اخره الفا فان كان قبل الاخر فى الماضى متحركا كسرت اولهما فقط
كما تقول فى افعل افعال وفى فعلل فعلال وفى فعلى فعلاء وفى فاعل فيعال وفى فعل فعال وان كانت ثلث متحركات كسرت
الاوليين تقول فى انفعل واستفعل وافعل وافعل اذ اصله افعلل وافعال اذ اصله افعالل وتفعلل انفعال واستفعال وافعال
وافعلال وافعيلال وتفعال وليس ما ذكرت بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك لبيان كيفية مجىء المصدر قياسا
لمن تقول له سبق علم بالفعل وجاء ايضا فى مصدر فعل وفعلل وفاعل وتفعل على غير القياس المذكور لكنه هو الاشهر
نحو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعل واما فعال فهو مخفف فيعال ويجىء احكام هذه المصادر فى شرح مقدمة التصريف

انتهى قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل

ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان
قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اعلم ان معنى المصدر عرض لا بد له فى الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر
مما يقع عليه وهو المتعدى ولبعضها من الالة كالضرب لكن وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج
اليه فى وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه فى اللفظ ما يقتضى معنى ذلك اللفظ معنا الا ترى
انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها فى اللفظ الالفاظ الدالة على محالها فنقول اذا قصد تبيين
زمان الحدث الذى هو احد الازمنة الثلثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذى يقوم به او زمانه الخاص
غير الازمنة الثلاثة او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذى هو موضوع لساذج الحدث صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته
كضرب فى الضرب او بتغييرهما مع الزيادة كيضرب واضرب فى الضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة معينا
وتقتضى وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او تقتضى
وجوب ذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك والمكان او ما وقع عليه والالة
او غير ذلك وعلى الجملة كلما كان عند المتكلم ذكره اهم من باقى لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم
المذكور بعدها مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود من ذكر وضع الفعل ذكر شيئين احد ازمنة الحدث الثلثة معينا ومع
بعض لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يمكن التنبيه بها على ساير اللوازم
فى الاغلب فجىء بما كان منها ذكره اهم بعدها وانما قلت فى الاغلب لانه امكن فى بعضها ذلك كاضرب ونضرب ولكنه لما كان
الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك اضمر هذا الذى دل عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمر انا بعد اضرب ونحن بعد
نضرب بدلالة العطف عليهما فى اضرب انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعنى المبنى للفاعل وللمبنى
لباقى اللوازم صيغة مشتركة بينهما اهتماما بمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا
كان المبنى للفاعل اكثر استعمالا من المبنى للمفعول فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم
الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم فى اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط او تأخر عنها كلها او توسطها
ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة
فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشىء بل المرفوع اهم

يؤخذ من اصل و: ابنية العصر فى زيادة الثلاثى والرباعى:

وحد ثانا م

افعال وتكلفا نامع على تفعل فصله وعلى تفعيل وتكلفا ماضيه على تفعل فصله م

فيه ذكر عمل المصدر عمل فعله

مع الحذف كاستقراء فى الاستقراء او بتغيير هام

على كل حال ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وهو التوسع في الكلام فقط اذ فائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى بل الله فاعبد اي بل الله دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه لسائر ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمروا فالمرفوع بالفعل لما كان كما ذكرنا كجزء الفعل المتصل به او المنفصل ثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شيء مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شيء في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لان مقتضاه كامر والمقتضي مرتبته التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا لما يطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه صح له باب العمل فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فرعا عليه وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي وقد طرأ الوضع على العقلي وازال حكمه لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن في نظره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا اخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا تعمل لا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملها في جميع المواضع عمل الفعل والزم المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا ضميمة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان لم يلزم عمل الفعل ولا يلزم مجيء المسند اليه بعده ولا جوز الاضمار فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما مر في باب الاضافة فان قلت فاذا كانت مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا فبادنى مشابهة يطالبهما وضعا اعني الفعل يحرك ذلك الوجدان الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما كما في اسمي الفاعل والمفعول ولا ذلك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر فطلب المصدر عقلا اقوى من طلبهما وقد مر شطر صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح اذن تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربته او نحو باشد بدل ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديره ثم للمصدر بان والفعل لانه اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي لكنهم قد روه بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا نحو عجبت من ضربك الان زيدا شديدا لكونها اشهر واكثر استعمالا منهما ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معموله عليه قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لا عجبني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما بمعنى صوموا اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور كما مر في المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مأول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه تكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا تقول لم اقم لك لما سلمت لا هيبتك منزلة فيما في من ذه فاللام متعلقة بالتحول بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف اعني يومئذ في قوله تعالى فذلك يومئذ يوم عسير

المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر اذا كان مفعولا مطلقا

اسم الاشارة

اسم الاشارة لان المراد به النمر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا فلا يقدر الفعل لقوله تع انا اما معد ربد
وكذا يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل للم ترك الاضمار
في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لا ضمر المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيه المثنى والمجموع يجمع له المصدر وثنى والا
التبس ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثنى المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبا
مدلوله لم يخل من ان يؤتى فيه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستثقل او يحذف احدهما وهو مؤد الى اللبس ولا يلزم ذلك في اسم
الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما
وجمعه تثنية الاخر وجمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم
ذكر الفاعل قد تقدم علته قال المص انما ذلك لان التزامه كان يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان الغائب متقدم ذكره قياسا على الفعل
واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس لاداء الاضمار فيه الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل
وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فيجعل معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه
له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل اشد من حيث العقل لانه محله الذي يقوم به وعمله ضعيف
لضعف مشابهته للفعل فلم يقو الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل وسيجيء الكلام فيه في اسم
الفاعل وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من
المصدر كما يكون في الفعل فيكون عمله ذلك اشد شبها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما لمجيء
تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او لمجيء الفاعل بعده صريحا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف
بعينيك من ماء الشئون وكيف نحو يعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو
عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا قوله واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر والمصدر العامل به وهو الحرف
المصدري وليس كذلك اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة
فلم يضعف بها لان عملها لمشابهة اسم الفاعل كما يجيء لا لمشابهة الفعل قيل ولم يات في القران شيء من المصادر المعرفة
باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تع لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من
ظلم ويجوز ان يقال الا من ظلم فاعل المصدر اي ان يجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان التقدير
ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اي الاجهر من ظلم
وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل
وقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبغي على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب
زيد على ان الكاف مفعول والمبرد منعه قال لاستقباح الاسمية فيه وقال في قوله اعداءه اي في اعدائه قال او يكون منصوبا
بمصدر منكر مقدر اي ضعيف النكاية نكاية اعداءه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا اي
مفعولا مطلقا فالعمل للفعل انما كان للفعل العمل المقدر لما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل
سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائز الاظهار واما ان كان واجب الاضمار فيجيء الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه
فوجهان اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق
فلم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذ لم يجز اظهار الفعل فكانه
بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذفت الفعل حذفا لازما فعند
سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربك زيدا اي اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل في المفعول
لكونه كالفعل لا لتاويله بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا
في المفعول المطلق وقال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما
عامل لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل قال المص وان لم يكن الفعل حذف لازما كما في ضربا زيدا
اذ يجوز اضرب زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان
الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس
بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف
معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم يعزل الوصف تلافيهما عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف
اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ والظاهر

بحث اسم الفاعل وعمله

كما مرّ في باب الاستثناء ويحمل التوابع على محل المجرور بها ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى
والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى
والعامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع
المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصبا او رافعا اما فعلا او منونا من جنس
ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانا انما نترك الظاهر الى المقدر
اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر
كما في قوله طلب المعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعلا على حذف على انه فعل اي غلبه المظلوم بالحق ويعمل اسم المصدر
عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا
بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد ردّ الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا اي اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل
المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور اي غائر وبمعنى اسم المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا فيستوي فيه المذكر
والمؤنث والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكون بحذف في المضاف اي ماء ذو غور ومن ذوات
هواك وفي التقدير الاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن
قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر قوله
ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو
ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير
في قوله لمن قام راجع الى الفعل فالقائم هو الحدث قوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يذكر
بلفظة ما ولعله قصد التغليب ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا
يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا مقترب من فلان او متبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين
الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الآخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق
لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقول في حسن حاسن الآن او غدا قال تعالى
في ضيق لما قصد به الحدوث وضائق به صدرك وهو مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن
الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر شازب مقور وعدو [illegible] ان يقال ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها
على الحدوث كما في قولك الله عالم وكان الله ابدا وزيد صائم النهار قائم الليل قوله الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه نحو اخرج و
استخرج قال المص وبه سمي يعني بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا
اسم المفعِل ولا المستفعِل وفيما قال نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن اسم الفاعل بل المراد
اسم ما فعل الشيء ولهم باب المفعل والمنفعل ونحو ذلك بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل بل لو قال انهم اطلقوا
اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمندحرج والجاهل وايضا [illegible] لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا
كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير الثلاثي يشمل الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي
ومتشعبة الرباعي يكون الجميع على وزن مضارعه المبني للفاعل بميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر وان
لم يكن في المضارع مكسورا كالمتدحرج والمتضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او بضم عينه اتباعا للميم قالوا في منتن منتن
ومنتن وربما استغني عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى وارسلنا
الرياح لواقح على بعض التأويلات وقد استغني عن مفعِل بكسر العين بمفعَل بفتحها في نحو اسهب فهو مسهب واحصن
فهو محصن والفج اي افلس فهو ملفج قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية
والاولى ان يكون على النسب كلابن وتامر اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كلابن بل يجوز ايضا
كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى كان
وعده مأتيا اي آتيا والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا كما في الآية الاخرى قوله ويعمل
عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا
للكسائي وان كان معمول آخر فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه
زيدا امس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل في المفعول لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة لانه لا يحتاج
في رفعه الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين لتتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضي شابهه

عاقر [illegible] ... كل واحد منهما الحق [illegible] قيل حقه [illegible]

عقيب الامر [illegible] قال السيد [illegible] طلب المعقب حقه المظلوم رفع المظلوم [illegible] المعقب [illegible] اللفظ ومعناه [illegible] فاعل [illegible]

شازب: الضامر وقد شزب الفرس [illegible] ومكان شازب اي خشن [illegible]

بحث عمل اسم الفاعل

معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا
ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول
ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما
فاعلا لها كما في اسم الفاعل او واقعا عليها كما في اسم المفعول والذات التي حالها كذا لا يقتضي لا فاعلا ولا مفعولا فاشترط
للعمل اما تقويهما بذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا لذات مبهمة متصفة بالحدث الذي
اشتقا منه مذكور قبلهما ما يخصصها كرجل ضارب ومضروب بخلاف الآلة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب
فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة باعيانها فتأمل واما وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كحرف
الاستفهام وحرف النفي ويعني بصاحبه المبتدأ اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا
اخواه وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا وذا الحال نحو جاءني زيد
راكبا جملا وقال ابن مالك هوجا لكونه خبرا للمبتدأ او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال
فان مجيء الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا قليل وهو الذي يسمى الحال الموطئة قوله او الهمزة
او ما الاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب
ابواك ولا ضارب زيدا وان قائم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل هو مؤول به نحو قولك انما قائم الزيدان اي ما قائم الا
الزيدان وبعد الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شيء من الاشياء المذكورة
نحو قائم الزيدان كما مر في باب المبتدأ قوله فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى يعني يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده مما
يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس وتكون اضافته معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو
هذا ضارب امس يرفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره ولا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط
لانه يكفيهما رائحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال
سواء متمسكا بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وظان زيد امس كريما وقوله تعالى جاعل الليل سكنا قال السيرافي الاجود ههنا
ان يقال انما انتصب باسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفي في
الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا
لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب
بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطي زيد قيل وما اعطى قال درهما كقوله في الفاعل ليبك يزيد ضارع لخصومة
لهذا التاويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي الا انه ليس لزاعم الفارسي ان يستقيم ذلك في مثل هذا ظان
زيد امس فيما للزوم حذف احد مفعولي ظان وللفارسي ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال
القلوب جواز قولك هذا ضارب زيد امس وعمرا بنصب المعطوف يقوي مذهب ابي علي في انتصابه بمقدر لا باسم الفاعل
المضطر الى اعماله كما هو مذهب السيرافي لانه لا اضطرار ههنا الى نصبه كما ادعى السيرافي في معطي عمرو درهما لان حمل التابع على
اعراب المتبوع الظاهر اولى فان اردت حكاية الحال الماضية جاز اعمال اسم الفاعل كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
ويضعف مذهب السيرافي قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرو اذ لا اضطرار ههنا الى نصب عمرو ولان حمل التابع على اعراب
المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال للكسائي في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسي
معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون
بها ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الان على ما تلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية
المعاني الكائنة لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في
حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب
وتصوره له ليتعجب منه تقول رأيت الاسد فاخذ السيف فقتله فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان يكون اضافته
معنوية متعرفة اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه
في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع يعني يعمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال وقال ابو علي في كتاب
الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرو ولم يوجد في كلامهم عاملا
الا ومعناه المضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن
مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيبويه

[حاشية: حكمها انها كان بمعنى الماضي]

[حاشية: او اعطاه درهما م]

[حاشية: هو ابو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي المتوفى سنة ٣٨٤ه]

ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب فيحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى حمل
عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال
واستدلوا بقوله تبيت ولم تخش ثنائي طوارقا من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ويحتمل انتصاب غدا برحلة
وبين الظاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلامنا فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه رائحة
الفعل وانما عمل ذو اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب ذو اللام بمعنى الماضي تشبيها للمنصوب
بالمفعول لا لانه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه وضعفه ما قال ظاهر ونقل عن المازني ان انتصاب المنصوب بعده
بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة عنده
فعلا واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمفعول والمصدر والمتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعملا باللام نحو انا ضارب
لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه
كقوله ان كنتم للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص
المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعمل ما كان من نحو علم وعرف ودرى وجهل بالباء نحو انا عالم به لجواز زيادتها
مع افعالها ايضا كما يجئ قوله وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع
مثله ابنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلثة وهذه الثلثة مما حول اليها اسماء الفاعلين التي من
الثلاثي عند قصد المبالغة قال [illegible] دعوا الى مقدما على الحرب خواضا اليها الكتائبا وفي كلامهم انه لمنحار
بوائكها اي سمانها قال ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر ونحو فعال مفعال
وفعول من افعل نحو حسار ودراك من احسن وادرك وقال اشم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا
قزم جمع مهوان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل او فعل يعمل ايضا وانشد حتى شآها كليل موهنا
عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم فكليل مبالغة كال بمعنى البرق وشآها اي ساقها والضمير للاتن ومنع ذلك غير
سيبويه قالوا ان موهنا ظرف لشآها لا لكليل لانه لازم ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال به لانه ظرف يكفيه رائحة
الفعل واعتذر له بان كليلا بمعنى مكل وموهنا مفعوله على المجاز كما يقال اتعبت يومك فعيل اذن مبالغة مفعل قلت
لا استدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله حذر امورا لا تخاف وآمن
ما ليس منجيه من الاقدار ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع يروى عن اللاحقي ان سيبويه سأله عن شاهد في تعدي
فعل فعملت له هذا البيت واما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وفطن ولبق فلا خلاف
في انهما لا يعملان والمفعول اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفات المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تع
عذاب اليم على راي وقوله امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما الفعيل بمعنى الفاعل كالجليس والحسيب فليس للمبالغة
فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شئ من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل
الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما العمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى
ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها
معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والابيات المنشدة ظاهرة في كونها
للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها صحيحا كان او مكسرا قال ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر وتقديم منصوب
المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده قوله والمثنى والمجموع مثله اي يعملان عمل
اسم الفاعل اما المثنى وجمع السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما الجمع المكسر فلكونه
فرع الواحد قال ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعني
بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول
وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت في الموصول كما في قوله ابني كليب ان عمي
اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد واما حذف
النون مع الجر كالضاربو زيد فللاضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان
التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل ولم يخرجه التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا
على المثنى والمجموع وليس بشئ لما ذكرنا واما قولهم انا مرتحل فسويق فرسخا فانما جاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه رائحة الفعل و
اعلم انه قد جاء في الشعر فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله بظرف قال لو كرار خلف المجحرين جواده اذا لم

بحث اسم المفعول

بهلم دون انثى حلبلها اى كرار جواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطى الدرهم عمرو كما جاء فى المصدر نحو قوله لم
قتل اولادهم شركائهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضى نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار
جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف فلا يكون
ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو غدا وان كان
بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب فى الجر مع ان الحمل على اللفظ اولى ويبقى ههنا الخلاف فى ان النصب حملا على
المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فيقدر اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق
المقدر الظاهر وانشد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق قوله اسم المفعول ما اشتق
من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثى على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة الفاعل بميم مضموم وفتح
ما قبل الآخر كمستخرج وامره فى العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل نحو زيد معطى غلامه درهما قوله وقع عليه يعنى وقع عليه
او جرى مجرى الوقوع عليه ليدخل فيه نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم وسمى اسم المفعول
مع ان اسم المفعول فى الحقيقة هو المصدر لان المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر
فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان ما لم يسم فاعله وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كاسم الفاعل
فيقال ضرب يضرب فهو مضرب لكنه لما اداهم حذف الهمزة فى باب افعل الى مفعل قصد والتغير احدهما للفرق فغير الثلاثى
لما ثبت التغير فى اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان فى مطلق الحركات والسكنات كمضارعه لكنه ليس الزيادة فى موضع
الزيادة ولا الحركات فى اكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد واما اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه
فى موضع الزيادة وفى عين الحركات فغيروه بزيادة الواو فقلبوا الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل قليل كمعزرد
وملمول وعصفور فبنى اسم المفعول من الثلاثى بعد التغير المذكور كالجارى على فعله لان ضمة الميم مقدرة والواو فى حكم
الحرف الناشى من الاشباع كقوله او يوف فنظور وصيغته من جميع الثلاثى على وزن مفعول ومن غير الثلاثى على وزن اسم الفاعل
منه الا فى فتح ما قبل الآخر لانه كذلك فى مضارعه الذى يعمل عمله اعنى المضارع المبنى للمفعول وقد شذ اضعفت الشئ فهو
مضعوف اى جعلته مضاعفا قوله وامره فى العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل فى عمله عمل فعله الذى هو المضارع المبنى للفاعل
وحاله فى اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرف الاستفهام والنفى كحال اسم الفاعل ولا وجه لاعادته نحو زيد
معطى غلامه درهما وقد ذكرنا فى باب الاضافة ان عمله فى ما لم يسم فاعله الرفع غير محتاج الى شرط احد الزمانين وليس فى كلام المتقدمين
ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال فى اسم المفعول لكن المتاخرين كابى على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما فى الفاعل
فان كان الفعل متعديا بنى اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر فى باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف جر لم
يجز بناء الفعل المبنى للمفعول منه اذ المسند لابد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما لا يقال ذهب وان تعدى الى المجرور
جاز بناء اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وكذا فى متعد حذف منه ما هو المفعول
به وعدى بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهى مرمى عنها والمرمى هو المخصوص ومنه قولهم اسم المفعول اى المفعول به والمفعول
هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سير اليوم فرسخان اليوم مسير فيه وكذا
الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول فى ضرب ضرب شديد ان الضرب الشديد مضروب
ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كمؤدب الخدام اولا نحو زيد معطى الدرهم
غلامه اى معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف الى معموله فان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سواء
كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو او لا كقولنا الحسين عليه السلام مقتول لطف اخزى الله
تع قاتليه قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله من فعل اى مصدر قوله لازم يخرج
اسمى الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المتعدى بحرف الجر كمعدول عنه واسم الزمان
والمكان والآلة قوله على معنى الثبوت اى الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من لازم
لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشازب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه فى الاصل للحدوث
وذلك لان صيغة فاعل موضوع للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص
على الحدوث والذى ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار فى جميع
الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن فى الوضع الا ذو حسن سواء
كان فى بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل فى اللفظ على احد القيدين فهى حقيقة فى القدر المشترك بينهما وهو

اسم

ومخرج

الفرد ضروب مثل كماة والجمع زينة مثل قرد والقرده الى قوله والمفرد مثله فالجمع الغاربد

يعنى ان ما لم يسم فاعله يعمل فعله فلا احتياج فى عمل الرفع الى شرط زمان كما بين فى باب الاضافة

اسم المفعول منه كما لم يجز بناء

بحث الصفة المشبهة

والطف ايضا اسم موضع بناحية الكوفة

ضامر وشازب الضامر

فى القصر

بين القيدين

صيغ صفة المشبهة

الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه فى جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته
فلا بد من وقوعه فى زمان كان الظاهر ثبوته فى جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح
او سيصير حسنا او هو الآن فقط حسن فظهوره فى الاستمرار ليس وضعيا قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب
السماع كحسن وصعب وشديد وتدل على فعلها مطلقا صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول
ويجيء فى مقدمة التصريف انشاء الله وقد جاءت من الالوان والعيوب لظاهرة قياسية كاسود وابيض وادعج واعور
على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال ك‍اسم الفاعل
يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هى منه فهى بمعنى ذو ومضافة
الى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى
الا من حيث الحدوث فى احدهما وضعا والاطلاق فى الآخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل لكونها صفة تثنى وتجمع
وتؤنث كما ان اسم الفاعل على صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه
من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصد وان تثنية الصفة المشبهة وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه
وتانيثه سواء لانه لا يطرد ذلك فى الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل افعل
فعلا وعمل سائر الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التى ذكرتها انت حاصلة فى افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبنى من باب
المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اى ذى طول اى ذو وغلبة بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبنى من باب المغالبة الا
فى معنى الحدوث كما ذكرت فى سائر الصفات المشبهة قلت اول ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثى الذى
يبنى منها افعل التفضيل ثم ان الذى ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدى الافعل الى المفعول بنفسه او باللام
كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغى ان يجوز انا اطول القوم وانا اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم وانا
طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى مفعوله المغلوب الا بمن التى لابتداء الغاية بخلاف
اسم الفاعل من باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما فى باب المغالبة فانه ليس معنى اطول من القوم
ذو طول اى ذو وغلبة بالطول بل معناه اخذ فى الزيادة فى الطول من مبداء القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفته تعديه
لتعدى اسم الفاعل من المغالبة دليل مباينة معناه لمعناه وقال المص لم يعمل لان المصدر هو واسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها فتعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل
فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه فان قيل فعل المغالبة يفيد فائدته فجواب ما مر قوله ويعمل عمل فعلها مطلقا يعنى من غير
شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلا بد منه لما قلنا
فى اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام
او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول فى كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب
على التشبيه بالمفعول فى المعرفة وعلى التمييز فى النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه
حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه واختلف فى حسن وجهه
والبواقى ما كان فيه ضمير واحد فهو احسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها
فهى كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعديين مثل الصفة فيما
ذكر اعلم ان الصفة المشبهة لا تخلو من ان تكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم يقسمها بحسب اعرابها فى نفسها
لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك فى باب النعت والكلام ههنا فى عملها لا فى ايرادها فى نفسها ثم معمولها
المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفة باللام
مع الثلثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلاثة ثم المعمول فى كل واحد من الاقسام الستة اما ان يكون مرفوعا او
منصوبا او مجرورا صارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة فى ثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول
ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك وحسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه
الحسن الوجه الحسن وجه اثنان من هذه المسائل الثمانية عشرة ممتنعان باتفاق احدهما مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه
والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا

الدعج شدة سواد العين مع سعتها

يقال طاولنى فلان فطلته اى كنت اطول منه من الطول والطول جميعا

لابتداء

تقسيم مسائلها وهى ثمانية عشر

اما ان يكون

اما مرفوع او منصوب او مجرور

الصفة باللام

بعد حصول الخفة لان الخفة تحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة ومما اضيف
اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه ابي الغلام واما بحذف التنوين من الصفة
كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه ولم تحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام
حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجههما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل
في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجي من الخلاف والثانية من الممتنعين ان تكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة كالحسن وجه او وجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير
من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن مثلها الجواز تعريف
المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف
اليه ومسئلة منها مختلف فيها وهي ان تكون الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وانما استقبحها لاجل
اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على المقدار المحتاج اليه وليس بقبيح كما في رجل ضارب اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد
التخفيف فمقتضى الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن منه وقبيح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما
مع الامكان وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف
على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها ابن بابشاذ مستدلا بنسج العنكبوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد به انما اضيف
حسن الى وجه وهو هو في المعنى فذلك انما منعه من منع في الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا تضاف الصفة الى ما هو
فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول
الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى
صاحب حسن فكانك اضفت حسنا الى الضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها
واحد امه وعبد بطنه وصد بلده وطبيب مصره ونحو ذلك وانشد سيبويه للاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشماخ اقامت على
ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما للاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى اذ هو الجانبان
الاعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارا فالالف في تستطارا راجع الى الروانف لانه بمعنى الرانفتين فكانه قال جونتا
مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام ويعني بمصطلى
الاعالي ما تحت الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان اكثر فاصل الحجر ابيض واعلاه كميت وما بينهما جون اي اسود وما ذهب اليه
المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة استقبحهما المبرد وهما الحسن وجهه
وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان معرفة انما جاز مع كونه في المعنى
فاعلا لتبرزه في صورة المفعول فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها مستقبح في الظاهر لان
الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء
الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة التي هي اصل لغير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها
في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيف اليه بعد نصبه كان كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة
اذن لاجل توطية الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما لم يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر
كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا بذاته لكنهم جوزوهما على قبح في السعة
ايضا ليظهر النصب فيما كان فاعلا سواء جازت الاضافة اليه او لا غاية الظهور بعينين في الجر وانه كان قبله منصوبا قال نعتها
انى من نعاتها كوم الذرى وادقة سراتها ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع الوجه فيهما
فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصلين لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير
في متعلق الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحدة منهما فرعان حسنان في القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجها وحسن وجها على
التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن انتصاب التمييز في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف
الوجه بالحسن فنصبت وجها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولا ثم التفسير
ثانيا كما عرف في باب التمييز في نحو تصبب زيد عرقا فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما
حسن انجرار الوجه مع اللام فيه فلان في حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها وفي الحسن
الوجه تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير وفيه ايضا تعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير مراعاة لاصله في التعريف وهذه

ان حسن الوجه والحسن الوجه

الروانف اسفل الالية وطرفها الذي يلي الارض من الانسان اذا كان قائما

ليكون

التي

الكوم جمع الكوماء وهي الناقة العظيمة السنام وذرى الشيء بالضم اعاليه وهي ههنا اعلى السنام وادقة من ودقت اليه اي دنوت منه واراد دنو سراتها من الارض لكونها حوامل قريبة من الوضع

يقال الماء ينصبب من الجبل اي ينحدر منه

في المعمولين

صور مسائل الثمانية عشر حسنة وأحسنه وقبيحه

لانه لفظية وأما من حيث المعنى فيهما الإبهام ثم التفسير وإن لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الأولين والدليل على انتقال
الضمير منهما الى الصفة أنك تقول في المؤنث هند حسنة الوجه وفي المثنى والمجموع الزيدان حسنا الوجهين والزيدون
حسنوا الوجوه ولا تأتي هذه العلامات في الصفة الا وفيها ضمير مستتر الا في الندرة نحو قام رجل قاعدون غلمانه وانما جاز اسناد
الصفة الى ضمير المتسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المتسبب خبرا أو نعتا أو حالا وفي المعنى لانها صفة له في نفسه
سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فإنه يحسن بحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد أبيض اللحية أي شيخ وكثير الاخوان
أي متقوّ بهم فيحسن إذن أن يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيستحق ضميره في صفة سببه كما يستحق في صفة نفسه فيخرج السبب إذن عن
ظاهر الفاعلية الى النصب والى الجر لأن الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على أن يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فإن لم
يجر في اللفظ على المتسبب نحو زيد وجهه حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في ذاته نحو زيد أحمر ثوبه ولم يجز استكنان ضمير
المتسبب فيهما فيقبح زيد أسود فرس غلام الأخ وزيد أبيض الثوب وزيد أحمر غلاما الا أنه لا معنى للجميع الا أنه صاحب سبب
متصف بالوصف المذكور فيقبح أن يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه إذ لم تدل صفة سببه
على صفة نفسه فإن قيل أليس تدل الصفة في نحو زيد أبيض ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثوب كذا قلت معنى
كونه صاحبه مفهوم من كون ثوب سببا له لا من صفة السبب وإنما حسن جبان الكلب لأنه كناية عن كرمه أي هو كريم قال
الحزن بابا والعقور كلبا ومسئلة لا قبيحة ولا في غاية الحسن وهو حسن وجه إذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقة
المعمول لاصله في التعريف فأربع مسائل قبيحة قبحا لا ينتهي الى منعها في حال السعة وهي الحسن وجه وحسن وجه والحسن
الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والأوليان أقبح من الأخريين لعدم موافقة المعمول فيهما الأصل في التعريف
ووجه قبح الأربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور قليل قبيح أي وجه منه والوجه منه وقال أبو
علي الوجه ووجه بدلان من الضمير المستكن في الصفة قال في قوله تع مفتحة لهم الأبواب وهذا غسل الدم بالدم لأن بدل
البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الأغلب وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله
لحافي لحاف الضيف والبرد برده فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم أن ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير
قبيح عند البصريين ومسئلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالهما لاستكثار الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه
بنصب الوجه فيهما أما وجه حسنهما فلكون النصب توطئة للجر وهو حسن كما مر وأما استكثار ظاهرهما فلنصب ما هو فاعل
حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف في مثله على التمييز لتجويزهم تعريف المميز كما مر في بابه وثلث مسائل قبيحة
لا تجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب
وجهه كما ذكرنا ومسئلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه الحسن وجه بجر المعمول فيهما كما تقدم فالمجموع ثماني عشر مسئلة
ولنا أن نعلل استقباح المسائل الثلث القبيحة الممنوعة في السعة بعلة واحدة فنقول لما استكن الضمير المتسبب في صفة السبب
لما ذكرنا من الأمرين أعني جريها على المتسبب واستلزامها الصفة له في نفسه فصارت صفة السبب كصفة المتسبب صار السبب
كالفضلة المجيئة بعد الفاعل أي الضمير المستكن فنصب لتشبيهها بالمفعول في نحو الضارب زيدا أو جر بالإضافة لزوال المانع
من الإضافة الى السبب لأن المانع من الإضافة الى السبب إنما كان رفعه كما ذكرنا فلما استكن ضمير المتسبب في الصفة استقبح
مجيئه في السبب أيضا لأن الضمير في السبب إنما احتيج اليه ليتبين كونه سببا وإنما استتار الضمير في الصفة دال على أنه سببه لأنك لم
تضمر فيها الا لدلالة صفة سببه على صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو اتى به فيه لكان قبيحا
وليس نحو زيد ضارب غلامه كذلك لأن الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه وانضم هذا القبح المذكور
في الحسن وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الإضافة اللفظية فيها لذا امتناعهما قوله والنصب على التشبيه بالمفعول
في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول
في الجميع والأولى التفصيل قوله ما كان فيه ضمير واحد أحسن وقد ذكرنا ما عليه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فلما كان
معرفة الحسن والأحسن والقبيح على ما ذكر مبنية على الضمير مهد قاعدة يتبين بها الضمير والضميران والتجرد عن الضمير
فقال الضمير إما أن يكون في الصفة أو في معمولها فإن كان في المعمول فهو ظاهر لأنه يكون بارزا نحو وجهه والوجه منه وإن كان
في الصفة فذلك إذا لم ترفع ظاهرا فتؤنث لتأنيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه فإن رفعت ظاهرا فهي كالفعل تؤنث
لتأنيث الفاعل وتفرد عند افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم أن حكم المعمول إذا كان معرفا باللام حكمه إذا
كان مضافا الى المضاف اليه باللام نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه أبي الغلام وكذا لو زدت
وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه

وبرجل غلامه وجه حسن

ابي غلامه

قوله هند حسنة الوجه والزيدان الخ

مع كونها مسندة في المعنى الخ

او لا تجوز بدل غلط التفصيل اي قبيح فان لم يجر الخ

الثوب سببا له الخ

المستكن الخ

لانهم يجوزون الخ

فيهما وحسن وجهه بجر وجهه

لانه اذا كان محتاجا الى السبب ليتبين الخ

وما فيه ضميران حسن

لبروزه الخ

الى المعرف باللام او مضافا

بحث الصفة المشبهة

ابي غلامه وكذا لو زدت وكلما ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله رحب فناء الجيب منها وبرجل حسن وجه بصونه وكذا المجرد عن اللام والاضافة نحو برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام وكذا لو زدت قوله واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين اه بمعنى ان اسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدي الى ثلثة هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معلم اخوه عمرا واكرما يقال في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشائع النسب وفي اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومؤدب الخدام سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او للاستمرار او للاطلاق فان رفعهما للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر في باب الاضافة فاذا جاز في معمولهما الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه كما مر فيجيء في كل واحد منهما الثماني عشر مسئلة وكذا انما يجوز استتار الضمير فيهما منتقلا من معمولهما ثم نصب المعمول او جره اذا كان بحصل لصاحبهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز نحو زيد قائم ابا ولا قائم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب مملوك الاخ ولا مشروب ماء الاخ بجر المعمول هذا واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا او معطى اخوه درهما او معطى عمرو ثوبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يشتبه بالمفعول فان له مفعولا بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لهما حتى يشتبه المنصوب والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل فامن الالتباس المنصوب والمجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابي علي نصب الفاعل وجره اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجري بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه فيجيء فيه المسائل المذكورة وهو قليل قيل لا تعمل الصفة المشبهة في الاجنبي كما تعمل اسماء الفاعل والمفعول بل تعمل في السبب فقط وليس اطلاقه هذا القول بوجه بل تعمل في غير السبب اذا كان في معمول اخرها ضمير صاحبها نحو برجل طيب في داره نومك وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او النفي نحو احسن الزيدان وما حسن الزيدون فانه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببه واما نحو ما زيد قائم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او لا حسنا وجهها برفع الوجه فان وجهها وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب للجارية التي هي سببه فجاز خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير الذي اضيف وجه اليه راجع الى الجارية التي هي مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسنا وجه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جارية لا قبيحة وبرجل قائم غلاماه لا قاعدين و من هذا الباب عند المبرد جونتا مصطلاهما كما مر لان اصله جونتان مصطلاهما اي مصطلى الاعالي اي مصطلى اعاليهما فلما قصد والاضافة حذف الضمير الذي اضيف اليه اعالي واستتر في جون فصار جونتا وادخل اللام في اعالي ليتعرف باللام كما كان متعرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره وجعله مثنى لكون الاعالي ههنا في موضع الاعليين فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من وجهه كما حذفت من اعاليهما قوله

لنا اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب لو احترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اي في الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طائل اي زائد في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في المصدر المشتق منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل

قوله وشرطه ان يبنى من الثلاثي المجرد ليمكن ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل الناس فان قصد

غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد يجيء للمفعول مثل اعذر والوم واشغل واشهر ويستعمل على احد ثلثة مضافا او بمن او معرفا باللام فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافته اليه الثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز الافضل من عمرو ولا يدخل افضل الا ان يعلم ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب ما اشتق من فعل موصوف بزيادة على غيره في الفعل او في المصدر المشتق هو منه طائل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس قوله وشرطه اي شرط من ثلاثي المجرد الى قوله واشهر يعني شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز من ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين

وحكم المجرد عن اللام والاضافة الى المضمر حكم المضاف الى المجرد عنهما بالغا ما بلغ فحكم مررت برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام وهكذا لو زدت ما

فلان

بحث اسم التفضيل

شرطه

اى اكلهما من الحلث واول شاذ وكذا قولهم آبَلُ من حُنَيفِ الحناتم لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهرى أَبِلَ يَأبَلُ
اَبَالَةً مثل شكِسَ يَشكَسُ شَكَاسةً اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من عيره من الفروسية ولم يستعمل منها ايضا فعل وقولنا
تام احتراز من الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون واصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون
الحدث كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل فى الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا كما سيجئ فى بابها فلا
منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك منطلقا وهو اصير منك غنيا اى اشد انتقالا الى الغنى وقولنا غير لازم للنفى
احتراز عن نحو ما ابس بكلمة فانه لا يقال هو ابس منك لئلا يصير مستعملا فى الاثبات فان قيل نقل لا ابس قلت لئلا ابس
لنفى الحدث الذى هو التكلم وليس موضوع له بل هو لنفى الفضل فى التكلم ولنا منصرف احتراز عن مثل نعم وبئس اذ لا يقال
انعم وابأس والبس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ولا
اطلع ولا يصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى قوله ثلاثى احتراز عن الرباعى نحو دحرج قوله مجرد
احتراز عن ثلاثى ذى زائد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله ليمكن اى لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج
او لم يكن مجردا كاستخرج واخرج لم يمكن بناء افعل منه اما ان اردت بناءه من غير حذف شئ منه فواضح الاستحالة لان
افعل ثلاثى مزيد فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فلانه يلتبس المعنى اذ لو قلت فى دحرج ادحر
لم يعلم انه من تركيب حرج وكذا لو قلت فى اخرج اخرج بحذف الهمزة لالتبس باخرج من الخروج وكذا فى غيره من المنشعبة وكل هذا
بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصر واعليه اختصارا قوله ليس بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثى قوله
لان منهما افعل لغيره يعنى انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لانه جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بنى منهما
افعل التفضيل لالتبس احدهما بالاخر اذ لو قلت زيد الاسود على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزائد فى السواد
هذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة
مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر فى الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغى ان يقال من الالوان
والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واجهل منه واحمق وارعن واهوج واخرق
والدّ واشكس واعنى واعجم وانوك مع ان بعضها يجئ منها لغير التفضيل كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق
وخرقاء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان منهما افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من
الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان تاتى افعالها على افعلّ وافعالّ كابيضّ واسودّ واحمرّ واصفرّ فحمل كل ما جاء من
الثلاثى عليهما واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واعور
فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقلب واوهما حملا على احول واعور وما لم يجئ منه افعل وافعال كالنجر والفقم والعرج
والعمى لم يبن منها لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقى محمولة على القسمين المذكورين فى الامتناع واجاز الكوفيون
بناء افعل التفضيل من لفظى السواد والبياض قالوا لانهما اصلا الالوان وقال ابيض من اخت بنى اباض وقال لانت اسود فى عينى
من الظلم وهما عند البصريين شاذان قوله فان قصد غيره يعنى فان قصد التفضيل من معانى الاشياء التى تعذر بناء افعل
التفضيل من معانى الاشياء التى تعذر بناء افعل التفضيل منها وهى وجود الزيادة والرباعى والالوان والعيوب الظاهرة بنى
افعل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك الذى تقصده ثم تؤتى بمصادر تلك الافعال
التى امتنع بناء افعل منها فينتصب على التمييز لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو افتح عورا واشد بياضا واسرع
انطلاقا واكثر دحرجة ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم
هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف وانت اكرم لى من فلان وهو كثير ومجوزه قلة التغيير لانك تحذف منه الهمزة وترده
الى الثلاثى ثم تبنى منه افعل التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعى مع كثرته ونقل عن الاخفش
والمبرد جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثى المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع
وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل يعنى قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره فى الفعل كاضرب
اى ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان
القياس فى الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده وانما سائر الالفاظ
المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية نادرة واجعله فى احدهما اظهر دون الاخر فجعلوه فى الفاعل قياسا لكونه
اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل فى الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا فى الاغلب احترازا عن نحو مجنون ومبهوت
فلو جعلوه حقيقة فى المفعول لبقى اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة

بناء افعل التفضيل من الثلاثى

ما ابس بكلمة اى سكت

اى ما تكلم وما ابس ابهم

يجئ كونه للتفضيل و

لا يلتبس

وقد استعملوا

وقد استعملوا في المفعول ايضا على غير القياس نحو اعذر والوم واشهر واشغل اى اكثر معذورية وملومية ومشهورية ومشغولية ومنه اعنى في قول سيبويه وهو اثبت انه اعنى قوله ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذى بمن مفرد مذكر لا غير ولا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجمع اثنان منها الا نادرا وانما لم يخل عن الجميع لان وضعه لتفضيل الشىء على غيره ومع من والاضافة يذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور معه المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى ذلك الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن ذكر الثلثة لخلا عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن ذكر الثلثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود من وضعه واذا علم المفضول جاز حذفه غالبا ان كان افعل خبرا كما يقال انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله ان الذى سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقوله ستعلم اينا للموت ادنى اذا دنيت لى الاسل الحرار ويجوز ان يقال في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شىء واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستبشع ذلك واما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه ويجوز ان يقال ان من مع مجروره محذوفان اى اكبر من كل شىء ويقل الحذف في غير الخبر نحو جاءنى رجل افضل في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر من حذف بعضهما وانما لم يجمع من الثلثة المذكورة شيئان لان كل واحد منها يغنى عن الاخر في افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في ذكر واحد منها الا ذاك فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل من على فيقال محمد الافضل من قريش اى افضل من على من بين قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله ورثت مهلهلا والخير منه زهيرا نعم ذخر الذاخرينا ويجوز في البيتين على ما قيل ان يقدر افعل اخر عاريا من اللام يتعلق به من اى لست بالاكثر اكثر منهم والخير خيرا منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كقولنا زيد افضل البصرة من كل فاضل باضافته الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوا لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افعل مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا بد للمجرور بمن التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن من عمرو واما تقديرا كقول على عليه السلم لان اصوم يوما من شعبان احب الى من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذى يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره عليه السلم محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندى ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال عليه السلم اللهم ابدلنى بهم خيرا منهم اى في اعتقادهم فان فيهم خيرا وابدلهم بى شرا منى اى في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه صلى الله عليه وآله شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار اختاروا النار ويقال في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شىء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول ومجاوزته عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هى مثل ما في قولك بنت من زيد وانفصلت منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز على من ان اضربك اى بائن من ان اضربك من فرط عزتك على وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك ان قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيهما عن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول على عليه السلم ولهى بما تعدك من نزول البلاء بجسمك والنقص في قوتك اصدق واوفى من ان تكذبك او تغرك اى هى متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب ويجب ان يلى من التفضيلية

المفضل عليه

الآنسل بخبره يطال ... مثوكر اسل ارق ... المطائش من ... الرجل مجرة ... حران

هلهل اقتباس التوب اذا ارق النسج وخففه وسمى امرؤ القيس ... ربيعة اخو كليب ... وا ... اول من ارق الشعر

لانه نفل الامر ... ليس فيهم خير وابدلهم ...

بنت منه تعلقت ...

فيه تحقيق معنى التفضيل

افعل التفضيل لانها من تمام معناه اوبل معموله قال فانا ابنا العرض احوج ساعة الى الصون من ربط يمان مسهم وقد يفصل
بينهما بلو وفعلها نحو قولك هو احسن لو انصفت من الشمس وقد يتقدم عليه فى الشعر كقوله واستنزل الزباء قسرا وهى
من عقاب لوح الجو اعلى منتمى ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم زيد او مضافا اليه نحو قولك
من غلام ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه انما كان
هذا اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرضى لانه مفضل على
ماسواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشئ
على نفسه وقول المص فى دفع هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر فى الناس فى قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل
لغرض التشريك معهم فى اصل الفضل ليس بشئ لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض اى التشريك فى اصل الفضل الى واسطة
لان لفظ افعل يكون فى هذا الغرض لما ذكر المص بعد هذا وهو قوله لان افعل يجمع ان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع
ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد ثبوت الاصل فنقول لفظ افعل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل فلا يحتاج لاجله
الى شئ اخر والاولى فى تعليل دخوله فى جملة المضاف اليه ما مر فى باب الاضافة فليرجع اليه قوله بعد هذا فى الشرح ان لافعل
جهتين الى اخر الباب قد مضى الكلام فيه فى باب الحال قوله والثانى ان يقصد زيادة مطلقة اى يقصد تفضيله على كل
من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما تضيفه الى شئ لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات نحو مصارع
مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو احدهم كقولك
نبينا صلى الله عليه وآله وسلم افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك
يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت عن عدد اخوة يوسف لم يجز لك عده فيهم
بل يدخل لو قلت احسن الاخوة واحسن بنى يعقوب وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم ممن سواه وهو
مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه وان قدرت المضاف اى اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله
ويجوز فى الاول الافراد الى اخره يعنى اول معنى المضاف اعلم ان الاصل فى افعل التفضيل ان يذكر معه ما يقتضيه وضعه وهو
من التفضيلية لانه موضوع بصومعه على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى يتعدى الى المفعول بمن الابتدائية كما ذكرنا فى فعل التفضيل بتميز
عن ما يشاركه فى هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل فى بدء النظر بمن التفضيلية فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا
يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل فما دام معه من لا يطابق صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم فى الاحوال صيغة
المفرد المذكر نحو زيد والزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثنى وجمع وانث لكان كتثنية
الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضفته واردت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن
فى لزوم صيغة واحدة وذلك لكونه مثله فى كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا سيما ان افعل المصاحب لمن مضارع
للمضاف كما تبين فى باب المنادى ولا فرق بينهما الا من جهة ان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه
مفضولة الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من فى احدهما دون الاخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى
مجرى المصاحب لمن وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من المانعة من التصرف وقال ابن الدهان وابن السراج وابن
يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله فى ذكر المفضول بعده ومذهب
الجمهور ما ذكرنا اولا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثانى فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا ذو
اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما
لصاحبهما وقيل انما لم يتصرف فى الذى بمن لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلى غير المتصرف اما لفظا فظاهر
واما معنى فلانه لا يتعجب من شئ الا وهو مفضل فلهذا يبنيان من اصل واحد كما يجئ فى افعل التعجب واما ذو اللام
والمضاف بالمعنى الثانى فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اى من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما
فلم يشابها افعل التعجب الفعلى مشابهة تامة ودخلهما اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فترجح جانب الاسمية فلم يمتنعا
من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التى هى من خواص الاسماء والى تجرده عن
علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذى كان مصاحبا له اى لعلم
التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او
الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال تبيتم بآل زيد نفرا الام اصغرا او اكبرا اى صغيرا او كبيرا
وقال الاخر ملوك عظام من ملوك اعاظم اى عظام وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قيل ومنه قوله

اللوح بالضم الهواء بين السماء والارض الجو ما بين السماء والارض ١٢ منه

هذا الاعتراض ١٢ ر

الكلام ١٢ ر على الكلام ١٢

هو داخل فيهم نحو قولك ١٢ ر

المقتضاه

فيه ذكر من التفضيلية

من حيث المعنى ١٢

للمشابهة التى بينهما ١٢

بحث افعل التفضيل

وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه تع من شيء وما كان لهذا المعنى فلزومه صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء لمجرى الاغلب الذي هو الاصل اعني افعل التفضيل مع من اما اول فذهب البصريون انه افعل ثم اختلفوا على تلثة اقوال فالجمهور على انه من تركيب ووول كددن ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومنصرفاته وقال بعضهم اصله اوال اي نجا لان النجاة في السبق وقيل اصله من ال اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت الهمزة في الوجهين واوا قلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وال فقلبت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب وول فقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله يبين بطلان لكونه فوعلا واما قولهم اولة واولتان فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب او اولى همزة على مذهب جمهور البصريين بخلاف واو ووري فانه جائز القلب للبناء على جمعها وهو اواول فانه لازم القلب كما في اواصل جمع واصلة وعند من قال هو افعل من وال اصله اوال وولى قلبت الواو همزة كما في وجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في اومن ولهذا رجع الى الاصل الهمزة في قرائة قالون عادا لؤلى لانحذفت الاولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فاول كاسبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول في تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول في استعمال زيد اول من عمرو وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء مستعمل على القول الصحيح لا نما استعمل منه فعل كاحسن ولا نما استعمل منه اسم كاحنك خفي فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم عمرو واحنك اي ذو حنك اشد من حنك عمرو وانما تظهر وصفيته اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل اسد اي جرئ فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اولا او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هي دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل وايدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخله التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر وذلك كقول علي عليه السلام احمده اولا باديا ويقال ما تركت له اولا ولا اخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان ما ولا ظرف الزمان نحو قولهم لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول اي قبل اوقات عدوها ويقال ما لقيته مذ عاما اول برفع اول صفة لعا اي عام اول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عاما اول بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل انهم جعلوه ظرفا كانه مذ قبل عام قبل عامك وفي تاويله اول بقبل اشكال لان اول الشيء اسبق اجزاءه فمعنى اول عامك اسبق اجزائه اما من الليالي والايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول ههنا بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعا اي عام كائن في زمان اسبق من عامك جعل للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان يقال انه خبر صفة المرفوع على توهم الجر في الموصوف لان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله تع فاصدق واكن من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا ونقول اذا لم تر زيدا قبل امس ما رايته مذ اول من امس فان لم تره مذ يومين قبل امس قلت ما رايته مذ اول من اول من امس ولا يجاوز ذلك واما اخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل الا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع المجرد طابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد يجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الداهية قال في سعي دنيا طال ما قد مدت وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا وانما جاز ذلك لانمحاء معنى التفضيل منهما واما حسنى في قوله تع وقولوا للناس حسنا فيمن قرا بالالف وسوى في قوله ولا يجزون من حسن بسوى ولا يجزون من غلظ بلين فليستا بتانيث احسن واسوء بل مصدران كالرجعى والبشرى قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا لفصلوا بينه وبين معموله باجنبي وهو الكحل ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قول الشاعر مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا

اعلم ان مشابهة افعل التفضيل للفعل ضعيفة وكذا اسم الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف الاشهر الا بشرط كما يجيء وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور ويرفع الضمير المستتر الذي هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل

وما ورد كذلك فلزوم الافراد والتذكير فيه اكثر منه

فلم يجتمع الهمزتان

مررت برجل اسد

الخطر العظيمة

لانمحاء علتنا في الشيئين المذكورين فانمحى عنهما معنى التفضيل واما

عمله في المظهر

افعل التفضيل ضعيف مشابهته للفعل معنى ولاسم الفاعل ايضا

الناصب له قال تع هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة الى ما كان مرتفعا به ولا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التي تجيء وان رفع ذلك لا يضا اليه هذا ويتعدى افعل التفضيل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل واذا جاز لك ان تدعم اسم الفاعل و المصدر باللام اذا تعدى الى المفعول نحو ضربي لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك في الافعل لضعفه وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا اعرف وادرى واجهل وذلك لان افعالها ربما زيدت في مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به و ان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف جر تعدى اليه الافعل ايضا بذلك الحرف نحو انا امر منك بزيد وكذا اسم الفاعل بذلك الحرف ايضا نحو انا امر منك بزيد وادنى منك بالثياب ويتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ثانيهما في البابين نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرف جر منها ثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كمفعول بهما او زمانين او مكانين فان لم يكونا من نوع كقولك درت في البلد في يوم الجمعة جاز وقولك قمت في العراق في بغداد او في رمضان في الخامس بدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلف معنيا الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اي مع عمرو ولفظهما نحو سرت من البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه للاضطرار اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعل فيكون ثاني مفعولي فعل والفعل مع مفعوله الاول محذوفين اي انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لافعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما مر وقال صاحب المغني لا يجوز حذف احد المفعولين دون الآخر في باب علمت فالاولى ان يقال هو اشد منك علما زيدا منطلقا وعلما بان زيدا منطلق قلت اخصر من هذا كله وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد و ان كان الفعل يفهم منه الحب والبغض تعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اي المحب والمبغض بالى نحو هذا احب الي واشهى الي واعجب الي وهو ابغض اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعالها تتعدى الى المحب والمبغض بالى ايضا كقوله تع حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجن وقد مر انه غير قياسي ويتعدى الى المفعول من اي فعل كان بمن كما تقدم وهذا هو المفعول الحاصل لافعل بصوغه على هذه الصيغة وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه بما فيه من معنى الفعل ايضا نحو راقود خلا قوله اذا كان لشيء اه هذه شروط رفع افعل التفضيل لفاعله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشيء هو رجلا في المثال المذكور وذلك لانه صفته قوله وهو اي افعل في المعنى لسبب اي لمتعلق لذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السببي المسبب واحسن في مثالنا من جهة المعنى لمتعلق الرجل وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لسبب اي لذلك المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبر الاول اي صاحب فعل وهو رجلا في مثالنا المذكور مفضل قوله على نفسه الضمير للسبب اي هو اذا اعتبر الاول اي صاحب فعل وهو رجلا في مثالنا المذكور مفضل قوله على نفسه الضمير للسبب اي هو اذا اعتبر الاول مفضلا واذا اعتبر غير ذلك الاول وهو في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة مصدر محذوف اي مفضل تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في سياق النفي فيكون عامة ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي ملتبسا باعتبار الاول ومقترنا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو وراجلا ومعنى قوله باعتبار الاول بالنظر اليه يقال اعتبرت الشيء اي نظرت اليه وراعيت حاله قوله لانه بمعنى حسن قال المصنف انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى حسن اذ المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد فعمل افعل لان له في هذا المكان فعلا بمعناه قلت هذه العلة التي اوردها تطرد في جميع افعل التفضيل فلزم اذن جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اي حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل

منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا اه هذا تعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل
ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ كما في قولك مررت
برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصل
بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك بل قد يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا واعني ههنا
بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ وافضل خبره فله
تعلق به من هذا الوجه وعند الكسائي والفراء ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدأ معمول عندهما للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب
فان قلت قدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه باجنبي قلت يبقى الضمير في منه راجعا الى غير
مذكور ولا يجوز وتعليل سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل
عن الرماني جواز ذلك في المثبت والسماع لم يثبت الا في المنفي ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا نحو
قلما رايت رجلا احسن في عينه الكحل قوله ولك ان تقول يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخر
من الاول وهو ان يحذف المفضول المجرد بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك منه في عين زيد
من عين زيد وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل
على المفضول قوله وان قدمت ذكر العين اي لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو تقديم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على افعل
التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه وتحذف ما بعد السببي المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل
وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا
ايضا بعد السببي المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اي عينا كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وذلك ان
معنى ما رايت كعين زيد اي كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى ما رايت احسن منها اي احسن منها ولا مثلها فحذف المعطوف في الموضعين
اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل
اتي به للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان في اي شيء ولا يجوز ان يكون احسن
فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف
يكون مثل الشيء في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة
قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل
منه في عين زيد قوله كوادي السباع واديا منصوب واديا على انه مفعول لا ارى وقوله كوادي السباع حال منه لان صفة النكرة
اذا تقدمت عليها انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادي على ان الكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا كقولك
عندي مثله رجلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل به لا كوادي السباع كما كان احسن في عينه الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير اقل به
ركب منهم بوادي السباع واخوف به ركب منهم بوادي السباع قوله ولا ارى الواو اعتراضية قوله حين يظلم ظرف بمعنى الكاف اي واديا يشبه وادي
السباع وقت اظلامه وما في قوله ما وقى الله مصدرية حذف المضاف اي وقت وقاية الله وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كاشهر
واحمد قوله تاية اي تلبثا وتوقفا وهو تفعلة من تركيب اي كحي يقال تأيى اي تلبث وهو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك
هو احسن منك ثوبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اي احسن ثوبه واقل تأية ركب ابوه ولو عبرت بالعبارة الاولى
قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع كقوله عليه والصلوة والسلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة
ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تأية من وادي السباع تم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين قوله الفعل ما دل

على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه دخول قد وسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث الساكنة تاء فعلت
قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حد
الاسم اعني على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني الاعتراض بنحو العبوق واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل اعني قولنا كل مقترن
فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اي على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه
فهو وارد على طرد حد الفعل اي على قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل
لانه موضوع لتحقيق التقريب التوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفي التنفيس ومعناه
تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وتخفف
سوف بحذف الفاء فيقال سو ونقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو وتسكن الفاء التي كان تحريكها للساكنين نحو
سف افعل وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة

هذا المحذور ورد
هذا التعليل
يطرد لو كان
الكلام مثبتا
لا منفيا
كونه مثبتا
ان تقدم
وقولك ما رايت
احسن من عين
زيد اي رايت
كل عين انقص
من عين زيد
في الحسن
اي تحبس
ثم الفعل
الفعل مع
الخناق بالكسر
حبل يخنق به

على آخر الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء لما لم يدخلها الجر لان الاسم لاصالته في الاعراب
استوفى الحركات فارادوا ان ينقصوا من الافعال المعربة بمشابهة الاسم حركة للدلالة على فرعيتها فنقصوها الحركة التي لا يعملها وهي الكسر
اذ هي ابعد منها لحركة الضم والفتح فانهما توجدهما في الفاعل والمفعول فلما انتقصت الجر ولم يبق بعد الا الرفع والنصب حركة اخرى
بقي الكلمة على اصلها من السكون فسمي ذلك السكون الجزم ولولا كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المجزوم
مبنيا على السكون لان عمل ما سمي جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان تكون
ساكنة الآخر فقط ومن ثم لا يطلب لعلة للبناء على السكون وانما سمي العامل عاملا لكونه غير آخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا
او تقديرا ثم تقول ان نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم مبني كاغز وارم واخش وانما حذف الآخر ليكون فرقا بين المعرب المقدر اعرابه وبين
المبني وذلك لانك تحذف في تفعل محل الاعراب اذا كان حرفا يوهم سكونه انما استثقال الحركة عليه لا للبناء اي حرف العلة ليكون دليلا عليها
على انه كالمبني الا اعرابه بظاهر في المبني بمقدر دائما لزوال المحل الاعراب اي بحرف الآخر بلا علة بخلاف نحو ما يجيء ولا افتى فانك بقيت حرف
الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فيه فان قيل لا نسلم ان العامل انما يكون عاملا لتغييره آخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا
لتغييره عن حالة اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لآخر الكلمة اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فحينئذ انما
سمينا الجازم عاملا لنقله آخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك
لان عامل الرفع في المضارع مقدم على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما او الحاصل عند التجرد عنهما وهو وقوعه موقع
الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع قلنا ليس زوال الرفع اثر الجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اي الوقوع
او التجرد على ما قيل ان علة العدم عدم العلة فان قيل فيكون زوال الرفع اثر الزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر الجازم واثر الاثر
اثر فزوال الرفع اي الجزم اثر الجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر الناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما فاقصى ما يمكن في
كلام النحاة ان يقال ان الناصب يزيل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم يزيل لا الى بدل فلم يسموا الناصب جازما لان تعريفه باثره الوجودي
اولى من تعريفه باثره العدمي ولما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي فسمي جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب في نحو لن يغزو
ولن يضربوا ولن تضربي جازما لازالة الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم
الطاري مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله ومانعا له بعد ذلك من ايجاد رفع فينسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرافع لان
عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله فلم يرد الاعتراض المذكور قوله ونحو تاء فعلت يعني به اتصاله بضمير
الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى
الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما استثقل وان حذف التبس قوله وتاء التانيث الساكنة لانها سكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة
للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية ونقل الفعل قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك
والواو قوله ما دل اي فعل دل لحق لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال قوله قبل زمانك اي قبل
زمان تلفظك المتلفظ به لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك اليوم يقول زيد بعد غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل هنا
على زمان قبل زمان تلفظك لانك حاك وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية فيدل على زمان تلفظه ويخرج عنه ايضا نحو اخرج في قولك
اليوم قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاعي من امثلة الفعل
هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي وابيع المقصود به الحال ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج حاصل
بغير هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب واما
بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال من هذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل ان الكلام
الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك
خارج فكيف يكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبي اما دعاء نحو رحمك الله واما امرا
كقوله عليه السلام في التهجد اجزأ امرؤ قرنه آسى اخاه بنفسه وينصرف اليه ايضا بالاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعه
كقوله تع ونادى اصحاب النار اصحاب الجنة وسيق الذين والعلة في الموضعين من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه
وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليها ايضا اذا كان منفيا بلا وان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت ولا
يلزم تكريرها كما يلزم في الماضي الباقي على معناه قال والله لا عذبتهم بعدها سقرا وينقلب اليها ايضا بدخول ان الشرطية وما يتضمن
معناها وبعد ما النائبة عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت السموات لتضمنها معنى ان اي ان كانت كثيرا او
قليلا وقد يبقى معها على المضي كقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية
نحو سواء علي اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيث لان في الكلمة رائحة الشرط وكذا بعد حرف التحضيض اذ يحتمل الطلب والتقريع

فعل الماضي

قوله لا على وجه الحكاية ... قبل زمانه ماض

نحو قوله عليه السلام

فعل المضارع

كما يجيء في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذي ياتي فله درهم او كل رجل ياتي
فله درهم لان فيهما رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ قوله مبني على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب واما
بناؤه على الحركة فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو برجل ضرب اي ضارب فالمشابهة التامة استحق الاعراب وهو لمشابهة
ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا يجد
فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر والزمان ويطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير
مرفوع متحرك سكن آخره كراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان الضمير
المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولاء ولهذا
قالوا اصل هدبد وعلبط هدابد وعلابط قوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك وضربنا فانه لا يسكن قوله المتحرك
احتراز عن المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو وانضم آخره لمجانسة الواو

قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين او سوف فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره
والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغائب غيرهما وحروف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل
غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث

قوله ما اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم
لانه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما
اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع قوله باحد حروف نايت ليكون
بيانا لوجه المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وانما ههنا للتنبيه لزيادة هذه الحروف على اول الماضي
مع تغيير بعض حركاته سبب يحصل لجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكرنا فانه كما في قولك زيد
يموت كقارون في الثروة قوله باحد حروف نايت يخرج الماضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم
واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم قوله لوقوعه مشتركا اي هو
حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على
الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما لاخويه
وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود
بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التقسيم تثليثا والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو على
ما جنبتي الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول ان يصلي في قولك
زيد يصلي حال مع ان بعض افعال صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال
وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا لخرج فان هذه اللام
الداخلة في خبر ان اصلها ان تدخل في المبتدأ ثم تاخرت عن الابتداء لدخول ان فهي تدخل على الاسم او على ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو
المبتدأ واما قولهم ان زيدا لفي الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجيء في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة
له بالحال كما ان السين تخصصه بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها آخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان
زيدا لسوف يخرج للتنافي والبصريون يجيزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدأ
قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع
مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد
المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب الفعل المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد عليه ايضا المعاني المختلفة
بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك ويتعين الجهة ويتعين المضارع تبعا للتعيين وذلك
كقولك لا تضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب
دليل على كون الواو للصرف وجزمه دليل على كونها للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك نصب يظلم دليل على كون الفاء للسببية ورفعه
على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه دليل على كونها لام كي ولام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من
الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما
لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية
لها فانها قد تطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت علته في الاقل كحذف الواو في يعد ويغد مع يلد ويعد واعد لحذفهم لها في يعد
وكما حذف الهمزة في يكرم وتكرم ونكرم لحذفهم لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفردا يبين لمعاني حروف المضارعة ليعلم انها لا يكون

في قسم الحروف

فالمضارع لما شابهه

العلبط والعلابط الضخم وايضا القطيع من الغنم والهدبد اللبن الخاثر جدا

ولا نون وله

يجوزون ان

بمعنى م

للمضارع الا باعتبار معانيها والا فقول اكرمت ايضا همزة وليست للتكلم لثبوتها مع الغائب والمخاطب لا يكون الفعل بسببها ابتداء
مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع با
بالاعتبارات الثلث ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد الغائب والمخاطب
المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى
او مجموعا وللمؤنث الغائب وللمؤنثين فيكون للاربعة لواحد المذكر ومثناه ومجموعه ومجمع المؤنث قوله وحرف المضارعة مضموم
في الرباعي سواء كان حروفه اصلية كيدحرج او فيه زائد كيكرم واصله يأكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي فتحت
حرف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لخفته هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى لان الرباعي اقل فحمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا
الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل الاصل عليها وكسرها وفي المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما
يجيء في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى فلما انضموا في الرباعي الاصلي حروفه حمل عليه الرباعي المزيد فيه كيفاعل
ويفعّل ويفعلل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح لخفته واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس
كما يجيء في التصريف قوله ولا يعرب من الفعل غيره قد تقدم عليه قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به
نون التاكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركيبه مع النون وصيرورتهم معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف لا حظ
له في الاعراب فبقي الجزآن مبنيين فان قيل فلما امتزجا فهلا اعرب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء فلما ركبا و
اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلت اما لان الاسم اصل في الاعراب
والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فترجح جانب الفعلية وضعف
مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال
مبنية فيرجع الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان المعرب اعربا اخر الى ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا ما
قبل التنوين فرجحوا لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر
والمجموع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب
لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوى الا ترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة
ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع
باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار
الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المص وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف
نحو هل تضربان او الواو نحو هل تضربون او الياء نحو هل تضربين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف
للساكنين في حكم الثابت فنحو يضربن وتضربن كتخشون وتخشين فالمسند الى احد الاحرف الثلثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله
بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم لم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربين لما اشتغل محل
الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يدل الاعراب عند هؤلاء على نون التاكيد
كما دار على ياء النسب وتاء التانيث لمشابهة النون للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها وللمشابهة تقلب الفا في نحو لنسفعا قوله
ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل مبني للحاقه قال سيبويه ان يضربن شابه ضربن يعني انهما سكن اخره وان لم
يجمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فلان
لذا شابه الفعل الفعل ان يرده الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو التزامهم لمحل الاعراب الاسكان لمشابهة نحو ضربن
وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالتزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع
النونين واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون
نحو يضرب والمتصل بذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة
لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف قوله فالصحيح المجرد الى اخره تفصيل لانواع الافعال باعتبار
الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فتحا نحو تنبيه في الاسماء ويبين ههنا اللفظي والتقديري
في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره قوله فالصحيح
احترازا عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون جزما قوله المجرد عن ضمير بارز احتراز عن المتصل بالضمير
البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين
وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجيء وانما قيد الضمير

ايضا والياء للغائب غيرهما اي غير المؤنث والمؤنثين

اهراق يهريق

اصله اراق فهو مهريق والشيء مهراق ومهراق ايضا ما يخرجه

لمشابهتها للتنوين

في الفعل المشابهة للفعل الذي يرد به

اعراب الفعل

البارز

البارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت
تضرب واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد عن ضمير بارز لوجب
ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل به ذلك اى المضارع المتصل
به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينتصب ويجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون
لانه لما اشتغل محل الاعراب هو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دوران الاعراب
عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو وانما خص هذا الابدال
بالفعل اللاحق به الواو والالف والياء دون نحو يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي وان كان الاعراب في جميعها مقدرا للمانع
مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها
لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الياء في تفعلين
على اخويه الالف والواو في الحاق النون بها وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل
كالجزء وخاصة اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحروف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسكين وعمار وسقوط
النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا يكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع الناصب
وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة اذن في صورة الجزم وتحذف هذه
النونات الخمسة مع نوني التاكيد اما عند من قال الفعل معهما مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معهما فلاجتماع النونات
فيكون الاعراب معهما مقدرا كما في قاض وتكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرئ في الشواذ اتعدانني
بفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وقد يحذف فيها لا للاشياء المذكورة نظما ونثرا قال ابيت اسري وتبيتي تدلكي جلدك
بالعنبر والمسك الذكي قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم تستثقل
الفتحة بعدهما لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم جر الياء ورفعها قال كجواري يلعبن في الصحراء ويقدر
لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء كقوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب وكذا في الاسم قوله كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار
يتعاطين الورق وقد يقدر في السعة ايضا كثيرا كقولهم في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح
وجره قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف
الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة
فحذفها وقد لا يحذف الاحرف الثلاثة في الضرورة قال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك والانباء تنمي فيقدر انها كانت
متحركة فحذفت حركتها للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى
غضوب جسرة وربما جاء نحو لم ياتي في السعة قوله وبه يرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد هذا وان لم يصرح بان عامل
الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء كالايماء الى ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة
على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء وقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اى ضارب او مجرورا او منصوبا
نحو مررت برجل يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه
وهو الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم
لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ونحو
الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدر عليه وكذا قائم الزيدان
ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره باسم غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع
موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحيته وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت
ايبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة فحدث
الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى
من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء وانما عزلها عن عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة
فعزلها الطاري المنفصل ويتعين المضارع للحالية بالان والانا وما في معناهما من الظروف الدالة على الحال وبلام الابتداء
عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم يصير متعينا للحالية بنفيه بليس نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد وما زيد يقوم وبان
نحو ان يقوم زيد عند المبرد وقال ابو علي ان لمطلق النفي وما لنفي الحال وقد مضى الكلام على ما في بابها واما اختصاص ليس بالحال
فسيجيء الكلام عليه في بابه ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كتقوم القيمة

فلا يكون في المبنى علامة الرفع

بالا تضربون

الى زياد

والياء زايدة ومالاقت فاعل يأتيك منه

من ذفرى غضوب جسرة

حرة

موقع

مثل انه يرتفع ولد

وبامتنانه طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والاشفاق لان طلب الحاصل محال لكونه
وعدا كقولك والله لاكرمك واحسن اليك وبنوني التاكيد ولام القسم اذ الثلثة تاكيد وهو انما يليق بالامر يحصل نحو والله لاضرب
على ضعف في لاضربن واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يخبر المخاطب ان الحاصل في الحال متصف بالتاكيد
لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب في الاغلب ان يطلع على ضعفه او قوته لم يؤكد واذا كان جواب القسم مما هو للحال لفظا او معنى
الحالية كما مضى في بابها وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب او جازم فلذا كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال وانما رفع المضارع
بعدها فيما هو للحال وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو قوله ودوا لو تدهن وكذا بكل اداة الشرط وان لم تعمل الا لو فانها موضوعة
في الشرط الماضي ويجب ان يكون الجزاء مستقبلا لانه لازم للشرط الذي هو مستقبل ولازم الشيء واقع في زمانه ويخلص ايضا بحرف
التنفيس قال سيبويه ومن تبعه وبلاء النفي ايضا وقال ابن مالك بل يبقى على صلاحيته الحال وليس ببعيد كقولك تعد ولا اقول لكم
عندي خزائن الله الاية ونحوه كثير وينصرف الى المضي بلم ولما الجازمتين وقال بعضهم بل هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه الى لفظ
المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اولى لان قلب المعنى اظهر في كلامهم وينصرف ايضا الى المضي غالبا بلو وباذ وربما فانها موضوعة
للماضي قوله وينتصب بان ولن وكي واذن وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والواو والفاء فان مثل اريد ان تحسن اليّ
وان تصوموا خير لكم والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد
الظن ففيها الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها نفي المستقبل واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا
مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اقول ذكر
النواصب جملة ثم ذكر منها ما يعمل مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن الى قوله والتي تقع بعد العلم هي المخففة
من المثقلة اعلم ان ان المثقلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول فعل
التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم وقال سيبويه انه يضعف ان يقال
ارجو واطمع او اخشى واخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة
يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله وددت وما تغني الودادة انني بما في ضمير الحاجبية عالم وفي نهج البلاغة وددت ان
اخي فلانا كان حاضرا وكذا في تعليل المص للمنع من ذلك بقوله لو قلت اتمنى انك تقوم لكان كالمتضاد قال لان التمني يدل على توقع
القيام وان على ثبوت خبره وتحققه وذلك انا لا نسلم ان ان دال على ثبوت خبره وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكد فيصح ان
يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك قائم وان ينفي نحو قولك لم يثبت ان زيدا قائم وانا شاك في انه قائم ولو كان بين معنى
التمني ومعنى ان تنافيا او كالتنافي لم يجز ليت انك قائم ثم رجعنا الى المقصود فنقول اذا خففت المشددة تقاصرت خطاها
فلا تقع مجرورة الموضع كالمشددة فلا تقول لعجبت من ان سيخرج ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبيين
والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والايحاء والنداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتاويل ان يكون ظنا غالبا متاخما للعلم
ولا تقول اعجبني ان سيخرج ولا وددت او رجوت ان سيخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا
ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفي المصدر فازيد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق او ما
يؤدي مؤداه او ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون مؤذنا من اول الامر انها مخففة لان التحقيق بان المخففة التي فائدتها
التحقيق انسب واولى فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الا ان المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم ففي
المصدرية والمشددة والمخففة ولم يمنعوا لهذا لان الاولوية لا يفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة على الاسمية كقوله ان
هالك كل من يحفى وينتعل او الفعلية الشرطية نحو قوله تعالى ان اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى فرق اذ لا تجوز المصدرية بلزوم الفعل
المؤول معها بالمصدر فلا يحتمل ان تدخل على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله
اولم يتبينوا اي لم يعلم الى قوله وان ليس للانسان وقوله اولم ينظروا اي يتفكروا الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا
ايضا الى فرق اخر لان ان المصدرية لا تدخل على الافعال الغير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر
لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان يفصل المخففة عن الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو
ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف نفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل
بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر معنى فلا يفصل بينهما وبين ما يؤثر فيها لضعفها
وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين والفعل كما يجيء بل قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام
تدخل في مواضع لا تدخلها اخواتها نحو جئت بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس
بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كانت بعد فعل الظن جاز ان يكون ان مخففة ومصدرية كما

لا الاطلاع
لانها في الحالية ظاهر
فيه هنوز

مخففة
المثقلة

الفعل او لا نحو عندي انك قائم ولولا انك قائم وسواء كان معموله

اوله وقد غدوت الى الحانوت يتبعني شاو مشل شلول
شلشل شول في فتية كسيوف الهند قد علموا
ان هالك البيت شاد من الشي ورجل شلول
وشلول خفيف في الحاجة سريع حسن الصحبة
طيب النفس

والنصب فالرفع

كما في قوله تع وحسبوا ان لا تكون فتنة قرئ بالرفع على ان الحسبان ظن غالب لكن الناس بينهما على هذا الا في مثل هذا الموضع وتسمى
النحاة هذه الاحرف التي بعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احد نوني ان كما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب
من العلم فيقع بعده المخففة وذلك كثير كذلك قد يشتد الخوف والرجاء حتى يلحق بالمتيقن فيقع بعدها ايضا المخففة كقوله
فلا تدنني بالفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها وجوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد
بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول فيجوز ان يكون قوله فلما راى ان ثمر الله
ماله وانثل موجودا وسد مفاقره من هذا ويجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغداديين علمت ان يخرج
بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فتقول ان ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي معنى القول ولا بعد
الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترقب كخشيت وطمعت ورجوت واردت او فعل غيرها كقوله تع اولم يكن
لهم اية ان يعلمه واعجبني ان قمت وما كان جواب قومه الا ان قالوا او لا بعد فعل كقوله تع لولا ان كتب الله عليهم وان يقوم خير من ان
يقعد وقد تجيء المصدرية ولا ينصب المضارع كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وفي حرف مجاهد
لمن اراد ان يتم الرضاعة وذلك اما للحمل على المخففة او للحمل على ما المصدرية والتي بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من
حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا
داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم مخففة لا غير وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم ان لم يكن
فيه معنى القول كتحققت وتبينت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كامر ونزل واوحى ونادى فان فيها معنى اعلم
وقال معا فنقول ان وليها فعل غير متصرف كنادينا ان ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من
غير حرف عوض احتملت ان يكون مصدرية وان يكون مفسرة ولا يحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تع نودي ان
بورك من في النار بمعنى اي بورك او بمعنى بالمباركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته ان قم
وذلك لان صلة المخففة كما لا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية ايضا على الاصح كما يجيء
في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اي بان قم اي بالقيام وقال
ابو علي في قوله تع ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مصدرية فيكون بدلا من ما او من الهاء في به او
خبر مبتدأ محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان يكون مفسرة وفي حكمه نحو ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل
كان الفعل ولي ان واذا وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية
نحو قولك امرته ان لا يفعل واوحي اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان تكون للنهي لان المخففة كالمثقلة
لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز كون لا للنفي او للنهي فيرتفع الفعل وينجزم وان كانت مصدرية
انتصب الفعل نحو امرته بان لا يفعل واوحي اليك بان لا يفعل ولا يجوز ان يكون لا نهيا لان الفعل لا ينجزم الا عند ابي علي كما تقدم
فان وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف وتصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحي اليك ان سيفعل فمخففة او
مفسرة وكذا قوله تع وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا لان الفصل بالنداء كلا فصل فان وليت ما فيه معنى القول
ولم يلها الفعل المتصرف بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب
دخولها على الفعل وكذا ان وليها الشرطية كقوله تع وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله تع قل اوحي الي الى قوله تع
وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب ان الزائدة وجوز الكوفيون كون ان الشرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا
في قولك اما انت منطلقا انطلقت وقالوا في قوله تع ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد
ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها
كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا وقوله وشفاء غيك جابرا ان تسألا
وهما نادران او نقول لا يتعلق بالعصا بان اجلد بل خبر مبتدأ مقدرا ومتعلق باجلد مقدر وكذا جابرا منصوب بتسأل
مقدرا قوله ولن معناها نفي المستقبل هي تنفي المستقبل نفيا مؤكدا وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل
لن ولم لا فابدل الالف نونا في احدهما وميما في الاخر وقال الخليل اصل لن لا ان قال يرجي المرء ما لا ان لا يلاقي ويعرض دون
ادناه الخطوب اي لن يلاقي وقال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان ولانه جاز تقديم معمول معمولها
عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب وللخليل ان يقول لا منع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا
انه وضع مستانف ولا دليل على قول الفراء ونقل المص في لا منع تقديم معمول ما بعدها عليها انه لا يجوز عمرا لا
اضرب والاصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا ما كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير قوله واذن اذا لم يعتمد

والنصب فالرفع

وليها فعل متصرف او ما في الفعل فان انا

لما تقدم في باب الموصولات

جابرا له

نواصب المضارع

مابعدها على ما قبلها الذى يلوح لى فى اذن ويغلب فى ظنى ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد
جعله صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعدما كان مختصا بالماضى وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ
اذ الذى هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضى وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منها الجملة
المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول
لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اى اذ تزورنى اكرمك اى وقت زيارتك لى اكرمك وعوضوا التنوين من المضاف اليه لانه
وضع فى الاصل لازم الاضافة ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبنى فاذن على ما تقرر صالح للماضى كقوله اذن لقام بنصرى
وللمستقبل نحو ان جئتنى اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن ههنا هى اذ فى قولك حينئذ ويومئذ الا انه
كسر ذلك فى نحو حينئذ ليكون فى صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف فى صورة المضاف فكسره نادر كقوله
نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح والوجه فتحه ليكون فى صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب فى
المبنى على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذن جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذما وحينما فى حذف
الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط
مبهمة والاضافة توجد فى المضاف تخصيصا لما كانت الجملة المضاف اليها اذ نابته من حيث المعنى ومبدلة منها التنوين فى اللفظ كان
اذ ما وحيثما لم يجزم ما هو جوابها نحو اذن اكرمك كما جزمت اذ ما وحيثما وانما قلنا انما يكون الغالب فى اذن تضمن معنى الشرط ولم
نسم مطلقا لانه لا معنى للشرط فى قوله نعم فعلتها اذن وانا من الضالين واذا كان للشرط جاز ان يكون للشرط جاز ان يكون للشرط
فى الماضى نحو لو جئتنى اذن لاكرمتك جاز اجراؤه مجرى لو فى ادخال اللام فى جوابه كقوله تعالى اذا لاذقناك اى لو ركنت اليهم شيئا قليلا
لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصرى معشر خشن وليس اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط فى المستقبل جاز
دخول الفاء فى جوابها كما فى جواب ان قال ما ان اتيت بشئ انت تكرهه اذن فلا رفعت سوطى الى يدى اذن فعاقبنى ربى
معاقبة قرت بها عين من يأتيك بالحسد فدخل الفاء لان المعنى ان اتيت بشئ تكرهه فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وان تاكيدا
لهما لان اذن مع تنوينه الذى هو عوض من الفعل بمعنى حرف الشرط المذكور مع فعل الشرط تقول لو زرتنى اذن لاكرمتك وان جئتنى
اذن ازرك فكانك كررت كلمة الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تاخر كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتنى
واكرمك لو اكرمتنى جاز تاخر اذن الذى هو ككلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئى ما هو
جزاؤه معنى نحو انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز فى كلمة الشرط الا ضرورة قال والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب كما يجئ ولذلك
تضعف معنى الشرط فى اذن وكذا نقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان
الفعل المقدم وجب تقديم ذلك اما فى كلام المتكلم باذن نحو قولك ان جئتنى اذن اكرمك قال الله تعالى وان كادوا ليستفزونك من
الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون واما فى كلام متكلم اخر كقولك اذن اكرمك جوابا من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه
المضارع احتمل ان يكون للشرط فى المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن
اظنك كاذبا فانه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما فى المستقبل او فى الماضى كما مر فى الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء فى الحال
فيكون اذن مع الحال كما قلنا فى قوله نعم فعلتها اذن وانا من الضالين فلما احتمل اذن التى يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى
الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء فى اذن نصب المضارع
بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن التى للاستحالة حمل المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو
الغالب فيها اعنى كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذن على الحالية المانعة من الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل بان التى
هى علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة فى جواب الاشياء الستة كما يجئ فانهما قصدا النص على
كون الفاء للسببية دون العطف اضمران بعدها لينتفى عن المضارع معنى الحالية المانعة للفاء من السببية ومثلها فى انهم
لما قصدوا بالواو معنى مع وباو معنى الا او الى نصب الفعل بعدهما لان النصب بالنواصب اى بان المصدرية اولى فيكون
معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع التى لا تدخل الا على الاسماء ويكون او بمعنى الى اللتين او الا حقهما الدخول على الاسماء
واذا جاز لك اضمار ان بعد الحروف التى هى الفاء والواو واو وحتى فهلا جاز اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز اظهار ان بعد اذن
لاستبشاعهم التلفظ بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب بعده لان المقتضى لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذن
للجزاء صار اذن لاقتضائه النصب كانه عامل النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين فى الفعل فلم يجز الفصل بينهما
وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواته جاز ان يفصل بينه وبين الفعل باحد ثلثة اشياء دون الفاء والواو وهى القسم
نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء

بلزوم معنى الشرط

استعمال جوابها استعمال جزاء ان

اوانا اذن اكرمك

فلم يجز

التلفظ بها

فصل الفاء والواو

واذن كنواصب الفعل التى لا يفصل بينها وبين الفعل

فاذا كان

بحث الفعل

في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك يفصل الامير ولا بالحال نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول ما في حيز صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لينصب الفعل على ما قلنا الغرض التنصيص على معنى الشرط في اذن والشرط مرتبته التصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فمن ثم تقول والله ان اتيتني لا ضربنك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فتحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الافصح بعد اذن ثلاثة اشياء تصدره وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى واذن لا يلبثون خلافك وكقولك تأتيني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرأ واذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأ له خبر محذوف وجوبا نحو اذن اكرمك اي اذن اكرامك حاصل او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها يصلح للابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتدا حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفاء على ما يجيء واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ وانما حملني على ادعاء ان اذن زمانية محذوفة الجملة المضاف اليها ظهور معنى الزمان فيها في اجمع استعمالاتها كما في اذ فان معنى ان جئتني اذن اكرمك في وقت المجي اكرمك وكذا لو زرتني اذن اكرمتك ولا سيما في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف الفا يرجح جانب اسميتها ونقل عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليها بالالف لكونها حرفا ككان واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذ الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها ويجوز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء لقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولو اذا لا يفصل بين الحرف ومعموله بالاجنبي من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجيء بعد واما جوزوا فان بحيثها اخوات مضارع القلوب فلقوة شبه ان بالفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه ويروي عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديمه في نحو زيدا اذن اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا اذا المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منون و يروى ايضا عن الخليل ان اصله اذا ان فركبا كما قال في لن اصله لا ان ووجهه ان يقال لتغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال وانما قلنا قبل ان النصب مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك فقال لا تبعدن ذا ولم يكن يروي غير ما سمع هذا كلام سيبويه قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك وقد جاء منصوبا خبرا عما قبلها قال لا يتعلق فيهم شطيرا اني اذن اهلك واطير ابتاويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن متصدرة كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسي يجوز ان يكون خبر ان محذوفا اي اني اذل ولا احتمل ثم ابتداء وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل اذن بمعنى الا الموضع الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تأتني اذن اكرمك وقول الشاعر ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا اذن يرد وقيد العير مكروب يجوز على مذهب الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما بكون لا فيه للنهي فهو جواب الامر و يرد مجزوما لا منصوبا بكونه جوابا للنهي كما هو مذهبه في نحو لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعند غيره يرد مرفوع واذن منقطع عما قبله مصدر كان المخاطب قال لا ازجره فاجاب بقوله اذن يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع نحو يفعل اذن زيد عمرا ولبئس الرجل اذن زيد ونحو ذلك ويجوز في نحو قولك ان تأتني آتك واذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل على الجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدأ بعد اذن اي اذن انا اكرمك وقوله د

مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اعلم ان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها
بتقدير ان وقد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكي ان اكرمك قال لقلت اكلا اذا ما اصبحت ما تخالسانك كيما ان تغر وتخدعا وقال
اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع ويعتذر لتقدم اللام عليها في نحو قوله فقم لكيلا تأسوا وتأخرها عنها في نحو
قوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني بان كي المتأخر في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام المتأخر في الثاني بدل من كي
المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في المعنى قال ثم اذا اصبحت اصبحت غاديا ابدل ثم من الفاء عند بعضهم وعند
الخليل ان الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالاتها
حرف ناصبة مثل ان ويعتذرون في نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل من كي وفي كي لتقضيني بزيادة اللام كما في ردف
لكم وفي كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل لك جئتك فتقول كيمه اي كي ما افعل ماذا
وفي اعتذارهم هذا مخالفة لعدة اصول احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثاني نصب ما الاستفهامية متأخرا عن
الفعل المقدر ولا ينتصب الا مقدما عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الآن كي يكون اذن متقدمها على كلمة الاستفهام
مع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة للاستفهام كما في لمه وبمه فان الجار والمجرور ككلمة واحدة للاستفهام فيسقط ما ابدا لوجه
عن التصدير اللفظي والثالث حذف الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له في كلامهم وعند البصريين هي قد تكون ناصبة
بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا تأسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو
مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا في كيمه ولا يجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير
هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام
في كي لتقضيني زائدة عندهم او بدل من كي الجارة وان عندهم في لكيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان كما مر ولا يتقدم
على كي معمول الفعل المنصوب بعدها فلا يقال جئتك زيدا كي تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليهما واما قول الشاعر
اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع برفع يضر فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكي جارة اي للضر والمنفعة وجوز
المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما وانشدوا البيت وغيره للتخفيف وانشدوا لا تظلموا الناس كما لا تظلموا وقيل
بل الناصبة ما فشبهها بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون لا تظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد وقد يجيء شرح كما
في حروف الجر وعلى مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه
اما رفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع بنفسه موقع الاسم لان الرفع اقوى من النصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه اقوى من وقوعه
موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما يثبت جوازمه
فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخترنا قبل قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كي او الى ان نحو اسلمت حتى
ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فترفع وتجب
السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها وجاز في التامة
كان سيري حتى ادخلها وايهم سار حتى يدخلها ابتداء ما الحروف التي ينتصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف
مختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها فعند البصريين حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر والفاء والواو واو حروف عطف ولا
ينصب عندهم شيء منها بنفسه لان الثلاثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص باحد القبيلين والثلاثة الاول من عوامل
الاسماء ولا يعمل شيء منها في الافعال وجاء ان ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض المواضع فتبين بذلك انها غير عاملة بنفسها وعند
الكوفيين ان حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت مقام كي فعملت عملها وكذا حتى التعليلية واما اذا
كانت بمعنى الى فتعمل عمل ان وفيما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله واعتقاد بقائه على اصله اولى ما لم يضطر الى
اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وفيما تأول البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة حتى تبقى على اصلها من الجر مندوحة
عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب في نحو قوله ولبس عباءة وتقر عيني وفي قوله الا ايهذا الزاجري
احضر الوغى على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف يعملان في النصب عمل ما ليسا
بمعناه وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر
بتقدير حرف الجر اي حتى انتهى الى مطلع الفجر ولا يرد بالاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال كما ورد
على سائر الكوفيين بل يرد عليه بانها غير مختصة بقبيل لكن في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله في غاية القلة فكيف
اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها وقال الفراء
الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الاعراب كما انتصب

الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف ههنا بينهما لانه طرء على الفاء معنى السببية
وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى الانتهاء او الاستثناء وقولهم في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على
الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظروف في نحو زيد عندك لانه خالف المبتداء
الخبر اذ لا يطلق على زيد انه عند كما يطلق في زيد قائم ان زيدا هو القائم والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا
كما ان الابتداء عند النحاة رافع ولو وجب الخلاف الانتصاب لوجب الانتصاب في المعطوف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولا
يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب اختصاص العامل بالمحل القابل لانه يقول ان هذه الاحرف بهذه المعاني المخصوصة
مختصة بالمضارع واما نحو قوله نعم فانتم فيه سواء فقليل وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله لو بغير
الماء حلقي شرق وقوله فهلا نفس ليلى شفيعها ولنرجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف
جر فلا تدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان اوكي او ما او لو ولا يصح تقدير ما ولو لانهما
لا ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين مع ان لو لا يجيء مصدرية الا بعد فعل التمني كما يجيء ولا يصح تقدير كي لانها
لا تستعمل الا في معنى السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لكي يقوموا او بمعنى اللام بل قد جاءت بمعنى ان من غير سببية لكن بعد
فعل الارادة نحو قوله تريدين كيما تجمعين وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك في غمد كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير
السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وبعد فعل الامر كقوله تعالى وامرت لاعدل
بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان في كي معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس فلم يبق
الا ان التي هي ام الباب ولانه ثبت تقديرها في غير هذا الباب ايضا كقوله ونفر عنى واحضر الوغى وحمل المشكوك فيه على ما ثبت
اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها يعني ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام
مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها
كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا بلا ريب فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او
حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير اما للدخول على ان حتى بمعنى كي او الى
الدخول على ان يكون حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول لا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا
وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي
تقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا بد من ان يكون اما بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون
ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد تقريره ان يقال انك اذا اخبرت في نحو سرت حتى ادخلها
بالنصب ان يكون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا بالنظر الى حال السير او بالنظر الى حال
التكلم فمن ثم جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذلك الى قصد
المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل
حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها
واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن او التخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها واري انه سار حتى يدخلها
او يعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بلغني او لا ادري في ذلك لانك
قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون
الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون
الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو رأى مني العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه
العام الثاني فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى
تدخلها لان السبب منتف في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يكون الحكم بحصول مسببه
وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك
حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر لا عن السير واذا قلت قلما سرت حتى ادخلها واقل رجل
سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك
لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا
في باب الاستثناء وجب النصب واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظة انما تستعمل بمعنيين احدهما تحقير الشيء كقولك انما
سرت وقعدت اذا حقرت سيرك فيجوز الرفع على قبح لان التحقير كالنفي وثانيهما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى

على الخلاف كما مر في باب المبتدا والخبر ۱۲ منه

ولا يصح تقدير ما ولو لانهما لا ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين ۱۲

في احد الاوجه الثلثة وقوله ۱۲

بقية القول في حتى

الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي نلت هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا منع ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس
بالرفع لان السير لا يكون سبب الغروب ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض
بالا هذا كله في رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى يحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب
وكذا يجب ان لم يقصد لا حصوله في احد الازمنة الثلثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع
في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون
حتى بمعنى كي وبمعنى الى فنحو سرت حتى تغيب الشمس متعين للانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين
لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى
نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولي ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم
بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما ان كي التي بمعناها لا تدخل في الاسما الا على
لفظة واحدة وهي ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل لا يأتي الا للانتهاء
واول نحو قولهم كلمته حتى يأمر لي بشيء بان معناه كلمته واكلمه حتى يأمر لي بشيء اي الى ان يأمر وجوز وقوع صريح الاسم في
موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امره لي بشيء لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف ولا يمشي له في نحو اسلمت
حتى ادخل الجنة قوله كانت حرف ابتداء اي حرف استيناف اي ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها
ولا تعني بكونها حرف ابتداء ان ما بعدها مبتدأ مقدر اي انا ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعم وزلزلوا حتى يقول الرسول
بالرفع بل بمعنى كونها حرف ابتداء ان ما بعدها جملة مستأنفة كما في قولهم حتى اذا جاء امرنا استوثف بعدها الجملة الشرطية
قال المص وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي زال بسبب الاستيناف فشرط السببية التي هي موجبة للاتصال
المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون جبرانا لما فات من الاتصال اللفظي قال ولا اصلح حتى تضبعون و
نتشبعا نعكا الصلح سبب للضبع اي مد الايدي بالسيوف وقوله ونضبعا عطف على يضبعون على توهم النصب على نحو قوله تم
فاصدق واكن ورفع قوله يضبعون مع كونه مستقبلا لانه مع العزم الجزم عليه كانه حاصل اذ قد حصل ومضى قوله ومن
ثم امتنع الرفع اي من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنعت المسئلة المذكورة لانه يبقى كان الناقصة
بلا خبر فلو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف
تحكم بحصول الدخول واما في ايهم سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير سائل عن تعيين السائر واعلم ان الاخفش
اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بعدهما بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم شيء تأخذ بنصب تأخذ ولو جئت
بالشرط مجزوما فليس لك في تأخذ الا الجزم وكذا بعد او نحو لا والله واذا قلت لك اركب تركب بنصب تركب واستقبح
ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم يقول وانم حتى متى اكلنا تأكل فالظرف
مفصولا به على قبح اسهل من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى من اخذ تأخذ فلا يجوز
بل يجب جزم تأخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي وبين منصوباتها لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل
الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد قوله ولام كي مثل اسلمت
لادخل الجنة ولام الجحود لام تأكيد بعد النفي لكان نحو وما كان الله ليعذبهم الظاهر ان يعد ايضا بعد اللام الزائدة التي
تجيء بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل ويريد الله ليذهب والتي لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر كان
المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان نفي هذه اللام في الاصل هي
التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها وهو يليق بك فمعنى ما كنت لا فعل ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق بي ذلك
ولا شك ان في هذا معنى التأكيد واما قوله تعم وما كان هذا القرآن ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذفت اللام
بناء على ان حذف الجار مع ان وان جائز جاز اظهار ان الواجبة الاضمار بعدها وذلك لانها كانت كالنائبة عن ان قوله
والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او نفي او تمن او عرض والواو بشرطين
احدهما الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان زاد التحضيض وهو من جملة الاشياء المذكورة
نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت لنا رسولا فنتبع اياتك وزاد الترجي ايضا قال تعم لعله
يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب وقال لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما
الدعاء فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لا تؤاخذني بذنبي فاهلك
وانهم اردفوه الا فاصدق به والكسائي والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة

يعني الانتهاء

فهو في الاستيناف مثل قوله تعم حتى اذا جاء امرنا فاء بعده جملة شرطية مستأنفة قال

قال ابو عمرو تضبعون للصلح والمصافحة والضبع للعضد

ومن اللواتي ينصب الفعل بعدها ام كي

على جواز حذف الجار مع ان وان جاز

والفاء

الجنة قوله أن يكون أمرا إذا كان الأمر صريحا نحو ائتني فأشكرك فلا كلام في صحته وإن لم يكن صريحا فذلك بأن يكون مدلولا
عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وحسبك الكلام فينام الناس أو اسم فعل نحو نزال فأكلمك وعليك زيدا فأكرمك
أو يكون الأمر مقدرا كالأسد الأسد فتنجو فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الأمر وقد وافقه ابن جني في نحو نزال بناء
على أنه مطرد كالأمر على ما هو مذهب سيبويه وأما النصب في قراءة ابن عامر وإذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون فللتشبيه
بجواب الأمر من حيث مجيئه بعد الأمر وليس بجواب له من حيث المعنى إذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب يضرب أي اضرب
إن تضرب يضرب أي يضرب زيد وأما النهي فنحو لا تشتم فتندم والنفي نحو ما تأتينا فتحدثنا وهو إما صريح كما ذكرنا وأما
مؤول نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا أقل رجل وأقل رجل لأن هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف وتستعمل في اللفظ أيضا استعماله
وأما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه كقولك أنت غير أمير فتضربني وكذا التقليل
بقد في المضارع لا يقال قد تجيئني فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى النفي أو القلة قياسا لا سماعا وقد
يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي أي منصوب الجواب نحو كأنك وال علينا فتشتمنا أي لست بوال أما إن
قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبته شتمني فأثب عليه أي لو شتمني لوثبت عليه وقد
يضمر أن الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء نحو إن تأتني فتكرمني أو وتكرمني أكرمك وذلك لمشابهة
الشرط في الأول والجزاء في الثاني النفي لأن الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير
موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله نعم إن يشأ يسكن الريح فيظللن إلى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد
الحصر بإنما نحو إنما تجيئني فيكرمني زيد لما قلنا في حتى أن فيه معنى التحقير القريب من النفي وأما بعد الحصر بإلا نحو ما أنا
إلا زيد فيحسن إليه فلا يجوز النصب لأنه بعد إثبات صريح بل إن لم يرجع الضمير الذي فيه عمل ما بعد الفاء بواسطة أو بغير واسطة
إلى المستثنى المثبت بل إلى ما هو في حيز النفي نحو ما قام أحد إلا هند فأحسن إليه أو فأكرمه والضمير لأحد جاز لأن المعنى ما قام أحد
إلا هند فأحسن إليه أو فأكرمه والضمير لأحد جاز لأن المعنى ما قام أحد فأحسن إليه إلا هند على أن ذلك قبيح لأن قولك فأحسن
متعلق بما قبل إلا وقد تقدم في باب الفاعل أن متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البعض إلا في الأشياء المعدودة ثمة
وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي أصلا كقوله سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز
فأستريحا والتمني نحو ليتك عندنا فنكرمك والعرض نحو ألا تنزل فنعطيك والاستفهام نحو هل تزورنا فنحسن إليك
وكان الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على أنها جملة مستأنفة لأن فاء السببية لا تعطف وجوبا إلا
أن يستأنف بعدها الكلام كإذا المفاجأة ومعناهما متقاربان ولذلك يقعان في جواب الشرط إلا أن إذا المفاجأة تختص
بالاسمية وقد يبقى ما بعد فاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله ألم تسأل الربع القواء
فينطق وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع جاء جميع هذا على الأصل ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب وكذا لا منع من بقاء
الرفع فيما بعد واو الجمع إذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو ائتني وأضربك بالرفع وكذا في أو في قوله
تقاتلونهم أو يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب أي إلى أن يسلموا أجاز لك أن لا تصرف في المواضع المذكورة إلى
النصب اعتمادا على ظهور المعنى والأكثر الصرف إليه بعد الأحرف الثلاثة وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى
النصب لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لأن المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال والاستقبال ظاهر
في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو أبقوه مرفوعا لسبق إلى الذهن أن الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة
التي قبل الفاء فصرفه إلى النصب منبه في الظاهر على أنه ليس معطوفا إذ المضارع المنصوب بأن مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة
ويخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد إذن فكان فيه شيئان دفع جانب كون الفاء للعطف
وتقوية كونه للجزاء فيكون إذن ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم تقديرا فتقدير زرني
فأكرمك ليكن منك زيارة فإكرام مني لأن الفاء السببية إن عطفت وهو قليل فهي إنما تعطف الجملة على الجملة نحو الذي
يطير فيغضب زيد الذباب وكذا نقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف إنهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا
المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الأمر أنها ليست للعطف فهي إذن إما واو
الحال وأكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وأقوم قم
وقيامي ثابت أي في حال ثبوت قيامي وإما بمعنى مع وهي لا تدخل إلا على الاسم فقصدوا هنا مصاحبة الفعل للفعل
فنصبوا ما بعدها فمعنى قم وأقوم قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو
جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر منسبك من الفعل قبله كما قال النحاة أي ليكن منك قيام وقيامي لم يكن

فتكرمني أو وتكرمني أكرمك وبعد الشرط والجزاء نحو إن تأتني

فنكرمك

يستأنف في الأعلى بعدها

مبتدأ محذوف الخبر وجوبا كما ذكرنا في إذن وإنما اخترنا هذا على قوله إن ما بعد الفاء مقدر منصوبا بأن

فيه ذكر الفاء السببية وانتصاب الفعل بعدها

غير نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية مع كون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته
والا في قصد النصوصية في شيء على معنى أن يجعل على وجه يكون ظاهرا فيه فما قصد النصوصية عليه وإنما شرطوا في نصب
ما بعد فاء السببية كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة لأنها غير حاصلة المصادر فيكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع
ويكون ما بعد الفاء كجزائها ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه أحد الأشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي أكثر
استعمالا من الواو في مثل هذا الموضع أعني في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفاء في أصل العطف وفي صرف
ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في إحداهما والجمعية في الأخرى ولقرب الجمعية من التعقيب الذي هو لازم
السببية ثم اعلم أنه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها أشد اتصالا بما قبلها من الجملة
الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك أنك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء
ومفعوله نحو هل تعطي فيأتيك زيدا ويتوسط أيضا بين أداة الاستفهام التي هي هل والظرف وكيف أوله وبين الفعل المس
المستفهم عنه نحو هل فيأتيك تخرج ومتى فأكرمك تزورني وكيف فأستقبلك تجيئني ولم فأسير تسير ويجوز أيضا حذف
الفعل المستفهم عنه للوضوح وبقاء هذا الجواب مقامه لأنه في اللفظ كالجزء مما هو كالشرط متى فأسير معك أي متى تسير
تسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء لأن كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة فالواو جواب للجواب
بالفاء ولا يجاب أيضا الشيء الواحد بجوابين فقوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم جواب قوله فتكون من الظالمين وقوله تعالى ما
عليك من حسابهم من شيء فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز أن يكون فتكون عطفا على تطردهم وإنما لم يجب بجوابين لأنه كالشرط
والجزاء ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفي نحو ما تأتينا فتحدثنا انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الإتيان كقوله تعالى لا يقضى
عليهم فيموتوا هذا هو القياس وذلك لأن فاء الجزاء قياسه أن يجعل الفعل المتقدم عليه الذي هو غير موجب موجبا ويدخل عليه
كلمة إن ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاؤه كما تقول في قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي إن تطغوا فالحلول الغضب
حاصل ويجوز أيضا أن يكون النفي راجعا إلى الحديث في الحقيقة لا إلى الإتيان أي لا يكون منك إتيان بعده حديث وإن
حصل مطلق الإتيان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل أن ينتصب بعد فاء السببية لكنه إنما انتصب
على تشبيهها بفاء السببية كما يجيء وإنما قلنا إن الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لأن قولك ما تأتيني فتحدثني مخالف في
المعنى لقولك ما تأتيني ولا تحدثني بل إنما يعطي هذه الفائدة معنى فاء العطف الصرف إما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك إتيان
فحديث على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب وإما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تأتيني فتحدثني بالرفع فيكون النفي في الموضعين
شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون مجموع الإتيان المقيد بقيد تعقب الحديث إياه منفيا والمركب
من جزأين ينتفي بانتفاء جزأيه معا وبانتفاء كل واحد من جزأيه أيضا فعلى الأول يكون المعنى ليس منك إتيان ولا حديث معه
ويجوز أن يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى نفي الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك إتيان لكن
لا حديث بعده ومنه قوله عليه الصلاة والسلام في النهج لا يخرج إليكم من أمري رضى فترضونه ولا سخط فتجتمعون عليه ولا يجوز أن
ينفى الأول فقط لأن الحديث الذي يكون بعد الإتيان لا يكون من دون الإتيان بلى إن جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستئناف
لا معطوفا على الفعل الأول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فأنت تحدثنا بما لم تحدث به جاهلا بحالنا كما قال غيره ألا لم
تأتنا بيقين فنرجي ونكثر التأميلا أي فنحن نرجي ويجوز مع الرفع أيضا أن تكون الفاء للسببية والمبتدأ محذوف فيكون
معنى الرفع والنصب سواء وإنما لم يصرفه إلى النصب لعدم اللبس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون
منه أي فهم يدهنون فكأنه قال فيدهنوا فيعتذروا كما أن قوله تعالى فأنتم فيه سواء بمعنى فتستووا وكذا قوله ألم تسأل الربع
القواء فينطق ولم ندر ما لجزع عليك فنجزع ولا أرى بأسا من أن لا يقدر في مثله المبتدأ لأن فاء الجزاء قد تدخل على المضارع
المثبت والمنفي بلا من غير تقدير مبتدأ كما يجيء في المجزوم لكن الاستئناف والسببية مع تقدير المبتدأ أظهر وقال سيبويه المعنى
فهو مما ينطق على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق وقد لا يصرف
بعد واو الجمعية أيضا إلى النصب مع أمن اللبس كما ذكرنا في نحو أتيتني وأكرمك بالرفع لأن واو الحال قد تدخل على المضارع
المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت وأضرب زيدا أي وأنا أضرب وكذا لا تعطف كما ذكرنا بعد وإلى النصب نحو تقاتلونهم أو
يسلمون مع أنه بمعنى إلا أمنا من اللبس فإن أو في الأصل لأحد الأمرين والمعنى لا بد من أحد الأمرين القتال والإسلام وفيه
إيماء إلى المعنى إلى وإلا فالرفع بعد الفاء إذن أربعة معان كما تقدم وللنصب معنيان وإنما جاز النصب في المعنى الثاني
مع أن الفاء ليست للسببية تشبيها للفاء بفاء الجزاء لكونه فاء بعده مضارع كما أنها بعد نفي كما شبه في لن فيكون في النفي
بالمعنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم لا يسعني شيء فيعجز عنك أي إن وسعني شيء لم يعجز عنك وقال وما قام منا قائم في ندينا

تنطق الا بما نحن هو اعرف اى يقوم ولا ينطق الا بالتى هى اعرف وقال وما حل سعدى غريبا ببلدة فينسب الا الزبرقان له اب
اى يحل ولا ينسب ولولا ان ما بعد الفاء فى البيتين منفى لما جاز الاستثناء اذ المفرغ لا يكون فى الموجب وقد ينتصب بعد
الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعنى ولا اعود اى انا لا اعود على كل حال وبعد او من غير معنى الى او الا كما تقول
انا ما اسافر او اقيم حكمت ولا بالسفر بذلك فقلت او اقيم اى انا ما اقيم اى بل انا اقيم وجوز سيبويه الرفع فى قوله تقاتلهم
او يموت اما على العطف على تقاتل او على القطع اى نحن نموت وقوله تعالى او يرسل رسولا بالرفع مقطوع اى نحن
نرسل وقوله ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اى اتركبون
او تنزلون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقال يونس هو على القطع اى بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجيء فى حروف
العطف كما فى قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اى بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو غير الجمعية قال على الحكم المأتى يوما
اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد لم ينصب يقصد لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجور المنفى فيكون المعنى
على الحكم ان لا يجور وان لا يقصد فترك العطف خوفا من اللبس ورفع على القطع اى وهو يقصد كما تقول زيد يحيى
اذا شبهت بحيه وتمبته اى ينبغى ان يجيء فالمعنى ينبغى له اى يقصد اذ لا يجور وقد يقطع مع الفاء التى لغير التسبيب
كما ذكرنا فى قوله ترجى ويكثر التاميلا ومثله قوله وما هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى لا اكاد اجيب يروى بنصب
ابهت ورفعه على القطع اى فانا ابهت قوله والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اى يجتمع مضمون
ما قبلها ومضمون ما بعدها فى زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرنى وازورك او نهى نحو لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك
اذا فعلت عظيم او استفهام نحو هل تزورنى وتعطينى او تمن نحو ليتك عندنا وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا
او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا والنحاة يقولون هذا بواو العطف نحو ليكن زيارة منك وزيارة منى وقد ذكرت ما علمت فى
الفاء قوله واو بشرط معنى الى المعنى او فى الاصل احد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اى يفعل احد الشيئين ولا بد له
من احدهما فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الآخر وان
الاول ممتد الى حصول الثانى نصبت ما بعدها وسيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان فسر بالا
فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى فهو فى محل النصب على انه ظرف لما قبل او وعند
من فسره بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور بالى التى بمعنى الى هذا وقال سيبويه فى قول الشاعر وما انا للشيء الذى ليس
نافعى ويغضب منه صاحبى بقؤول يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع فالعطف على الصلة اعنى قوله ليس نافعى قال
ابو على فى كتاب الشعر بل هو عطف على نافعى وليس بشيء لانه يكون المعنى اذن ما انا بقؤول للشيء الذى ليس يغضب
منه صاحبى اى لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبى هذا ضد المقصود واذا نصبته فهو على الصرف قال المبرد لا يجوز ذلك
لان فيه اذن نفى النفع والغضب وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذى يغضب منه صاحبى لا اقوله قلت الذى قاله انما
يلزم لو جعلنا هذا النصب فى سياق قوله ليس نافعى لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا يجمع نفعى وغضب صاحبى منه وهذا
عكس ما ينبغى لانه ينبغى ان لا يقول قولا يجمع نفعه وغضب صاحبه واما اذا جعلناه فى سياق النفى الذى هو ما انا فلا يفسد
المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذى لا ينفعنى مع غضب صاحبى منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما
لان المركب ينتفى بانتفاء احد جزئيه كما ينتفى بانتفاء مجموعهما فتقدر الواو على ما هو منفى حقيقة اعنى بقؤول كتقدير الفاء على
الفعل المستفهم عنه فى قولك متى فاكرمك تكرمنى كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو على ان يغضب المنصوب
معطوف على الشيء اى للذى غضب صاحبى وفيه نظر لان الضمير فى منه يرجع الى الشيء غير النافع فيكون المعنى وما انا
بقؤول لشيء يحدث غضب صاحبى من الكلام الذى لا ينفعنى ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف
المقدر لانك انما اضفته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما بينا فى الظروف المضافة الى الجمل
نحو قوله يوم تسود فيه الوجوه قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما عطف على حتى فى قوله وحتى اذا كان مستقبلا
اى العاطفة يقدر بعدها ان نحو قولها للبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم
وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبنى ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيد او يشتم والواو والفاء واو فى مثل
هذه المواضع لا يثبت بها معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله ويجوز اظهار ان مع لام كى والعاطفة ويجب مع لا فى اللام
اخذ يبين المواضع التى يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذى يعرض فيه ما يوجب اظهار ان فالذى يجيء بعد الضمير
هو الموضع الذى لا يجوز فيه اظهارها فنقول انما جاز اظهارها مع لام كى والعاطفة واللام الزائدة نحو اردت لان اكون
لان هذه الكلمة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك نحو ردف لكم فجاز ان يظهر

معها ما يطلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها لانه
الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول
اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما تضمنت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية
والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهر ان بعد او في الشعر قال او ان يلوم بحاجة
لوامها وانما وجب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلاستكراه اللامين المتواليين واما قول المص لانهم لا يدخلون حرف الجر
على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر لان لا من بينها تدخلها العوامل نحو كنت بلا مال وحسبوا ان لا تكون
فتنة والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتاكيدا له لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها وجوزوا
تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها
ما كنت حيا لاسمعا لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي مصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اي ما
كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا للمضمر واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك
المواضع فلا تعمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه عسانا نفعل كذا على راي كما مر في المضمرات ويقل ذلك
اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي ولا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء قوله وحق لمثلي يا بثينة يجزع لانه في الاصل مفعو
وقد ينصب مضمرة شذوذا كقوله الا ايها الزاجري احضر الوغى يروى رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله
قياسا قوله ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذ ما وحيثما واين ومتى ومن وما واي وانى
واما مع كيفما واذا فشاذ وبان مقدرة هذا ذكر الجوازم مطلقا قوله فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها وتختص با
لاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهي ضدها اخذ في التفصيل قوله تقلب المضارع ماضيا
قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم تدخل على الماضي فتقلب لفظه الى المضارع وقد جاء لم في الشعر غير جازمة كقوله
لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وجاءت ايضا في الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها قال فاضحت
مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل قوله ولما مثلها يعني تقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي الما
قوله وتختص بالاستغراق اعلم ان لما كانها لو كان في الاصل لم زيدت عليها ما كما زيدت في اما الشرطية وانما اختصت بسبب
هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهو يستعمل في الاغلب في نفي الامر المتوقع كما يخبر بقد في
الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير او لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم
ولما ينفعه الندم واختصت لما ايضا بامتداد نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل
بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق
وعدمه والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب
اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء
بها في الاخبار عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاز ذلك في قد التي هي نظيرتها في الثبوت
ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعا
رب ان وصلت وان لم واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار
بامر يعرفه كقوله تعالى الم نربك فينا وليدا والم نشرح لك صدرك وقوله الما تعرفوا منا اليقينا قوله ولام الامر اللام المطلوب
بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا معك وثم ليقضوا وهو مع الفاء والواو اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على
حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحروف المضارعة ككلمة على وزن فخذ وكتف فيخفف بحذف الكسر واما ثم
فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما وتلزم اللام في امر فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا
ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند
فهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله عليه الصلوة والسلام قوموا فلاصل لكم وقال الله تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا اي
امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رايت فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم
غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا الحاضر وغائب اي افعلوا اذا بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام
في المضارع المخاطب لتفيد اللام الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الامرين نصا على كون بعضهم حاضر

ان وكذا حيث لم يظهر بعدها ان

وان احضر اللذات هل انت مخلدي

المطلوب بها الترك

دخول همزة الاستفهام على [illegible]

وبعضهم غائبا كقوله عليه الصلاة والسلام لتأخذوا مصافّكم وقرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه
اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفراء حذفها في النثر في نحو قل
له يفعل قال الله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سببا لاقامة والاولى
ان يقال في مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلاة عند قوله عليه الصلاة والسلام لهم صلّوا جعل قوله عليه
الصلاة والسلام كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزم لكونه شبه الجواب كما قلنا في قوله تعالى كن فيكون بالنصب ولو كان كما قال
الفراء لم يختص هذا بجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس استعمال حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة
الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه لما شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حروف المضارعة في اوله وقد جاء
في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزرّه ولو بشوكة وفي اخرى لتقوموا الى مصافّكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا ابن خير قريش
فتقضي حوائج المسلمينا والذي غرّ الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدّر هو القياس المذكور وايضا مجيئه باللام
في الشعر وايضا معاملة آخره معاملة المجزوم والجازم يقدّر لبقيّة كما يجيء وايضا الحمل على النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب
قوله ولا النهي المطلوب بها الترك وهي نحو مخالف لا في النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلا النفي ايضا اذا صلح قبلها كي نحو
جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا منع ان يجعل لا في مثله للنهي ولا النهي يجيء للمخاطب والغائب على السواء ولا يختص بالغائب
كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا أرينّك ههنا لان المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا
حتى لا اراك قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ويسمّيان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين
او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان ام الكلمات الشرطية الجازمة ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر
خاصة مع القرينة قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان ويحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء
لا نحو ائتني والا اضربك اي وان لا تأتني اضربك وكذا يحذف بعد اما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدّم ما يكون جوابا من حيث المعنى
كقولك افعل هذا اما لا اي اما لا تفعل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين تجيء ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب انها
بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه والجواب انها ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائزة وقوعها وعدم وقوعها
ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التأويل كقوله
تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء وقال لعلكم تتقون لما كانوا في صورة من يرجى منهم ذلك وقال تعالى
يضلّ من يشاء اي يترك الالطاف لمن يعلم انه لا ينفعه ذلك فكذا قوله ان كنتم مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه
محتملا للايمان وضده والارتياب وضده لا بالنسبة الى علم الباري تعالى قوله مهما اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن
فعلى فحقها على هذا ان يكتب بالياء ولو سمّي بها لم ينصرف لكون الالف زائدة فلو قيل انها للتأنيث لم ينصرف بعد تنكيرها ايضا
وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما يلحق بسائر كلمات الشرط نحو متى ما واينما ثم استكره تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما
في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى للكف
مع معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه ردّ على كلام مقدّر كانه قال لك قائل لا تقدر على ما افعل فقلت مهما
تفعل افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله اماويّ مهمن يستمع في صديقه اقاويل هذا الناس
ماويّ يندم لكان مقوّيا لمذهب الزجاج وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره مهما لي الليلة مهما ليه
اودى بنعليّ وسرباليه ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تأتنا به من آية وقال الشاعر ومهما وكلت اليه كفاه وقد جاء
ما ومهما ظرفي زمان تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه واما اذ ما فهو عند سيبويه حرف
كإن ولعله نظر الى ان لفظة ما تدخل على اذا مع ان فيه معنى الشرط وهو للمستقبل وان دخلت على الماضي كإن ولا تصير جازمة معها
فكيف باذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي فاذ ما عنده غير مركبة وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكروا اذ ما غير سيبويه
واصحابه واستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمأن المجلس والاخر قوله
اذ ما تريني اليوم ازجي ظعينتي اصعّد سيرا في البلاد وافرع وقال بعض النحاة اصله اما وهو لا يجيء الا بنون التأكيد بعده كقوله تعالى
اما ترينّ فلما كان ينكسر البيت بالنون غيّره وزاد اما بقلب الميم الاولى ذالا ولا يتمّ له هذا في قوله اذ ما دخلت وقال المبرد اذ ما
باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في حيثما فانها صارت بما بمعنى المستقبل وجازمة واما
الاعتراض باذا ما فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل اذا متضمن لمعنى
الشرط بل اذا اشد فيه ويجزم حيث مع ما دون اذا واما حيثما فنقول ما فيها كافة لحيث عن الاضافة لا زائدة كما في اما ومهما وذلك
ان حيث كانت لازمة للاضافة فكانت متعينة بسبب المضاف اليه فكفها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات

فيه ذكر كلمات الشرط وعملها في الجزئين

الشرط وانما وجب بها كلمات الشرط الا انها كلها تجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام لا يستعمل في الامر المتيقن من المقطوع
به لا يقال مثلا ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لان ثم
نوع عموم ايضا وانما الشرط بعد هذه الاسماء ايضا كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم ايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار
بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في من ضربت ضربته ان ضربت زيدا وان ضربت
بكرا ضربته الى ما لا يتناهى وكذا ما ومتى وساير اخواتها ويجوز اتصال ما الزائدة بان واى وايان ومتى واين ولما في حيثما
واذما لكافة كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال السيرافي العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء
واحدا وربطها الجملتين احدهما بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت وان واخواتها
عملت في الجزئين لاقتضائها لهما فذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزاء لارتباطهما
معا وصيرورتهما كشيء واحد وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتدا يعملان في الخبر
واجيب عن ضعف الحرف عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان وما ولا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء
مجزوم بالشرط وحده لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا تستغرب عمله فيه واجيب باستغراب عمل الفعل الجزم وقال
الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما انجر بالجوار في قوله كبير اناس في بجاد مزمل والجر اخو الجزم وليس بشيء
لان العمل بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق وينجزم الجزاء مع بعده عن الشرط وينجزم بدون الشرط وقال المازني
الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين وهو قريب على ما اخترنا قبل
وكلمة ان لاصالتها في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان تدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب
وان زيدا ضربت وكذلك لو نحو لو انتم تملكون بخلاف ساير كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال فمتى واغل
يجيوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال ايها الربيع يميلها ميل وقال ومن نحن نؤمنه يبت وهو آمن وكذلك كما جاز وقوع
الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كانت اصلا في الاستفهام وسواء هاهنا ولي ذلك الاسم فعل نحو ازيد ذهب او لا كازيد ذاهب
ولم يجز ذلك في ساير كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيدا تلقاه ومن زيد ضربه ومتى زيد خرج و
هل زيد خرج وهل زيدا ضربت او ضربته الا اضطرارا فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب
جاز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا
او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيدا لقيت او لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله يثني عليك وانت
اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد وقوله ايها الربيع يميلها ميل وانما ضعف مجي المضارع لحصول الفصل بين الجازم
مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر
ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ ان منفس اهلكته وهو عندهم ايضا مبتدأ بل هو
مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب اي ان هلك او اهلك كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى
ان رفعه على الابتداء لكنه مبتدأ يجب كون خبره بعد الطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها او لا ونقل عن الاخفش ايضا في مثله
انه مبتدأ لكن العامل هو عنده الابتداء وعند الكوفيين الجزاء والضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدأ وان كان ذلك الاسم منصوبا
فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب
على شريطة التفسير وان لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر
وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظ
ان لكونها ام الباب ولم يجز ان تدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلمة الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب
والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ان تقم زيد يقم وان تاتني زيدا اضرب فهما
معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار
وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط اما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يعد فصلا مانعا من الجوار
نحو ان تضربني زيد اضرب فان تقدم المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة
والكسائي يفصل الفاصل فان كان ظرفا للجزاء لغوا جزم الجزاء لانه كلا فصل نحو ان تاتني اليوم غدا آتك وان تاتني اليك
اقصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي وللخيل ايام فمن يصطبر لها
ويعرف لها ايامها الخير تعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدأ فيجب اذن رفع المضارع اتفاقا
وتصدير المبتدأ بالفاء نحو ان تقم فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب بالفاء فيرتفع الفعل المضارع اتفاقا

فيه ذكر عامل كلم الشرط

نحو ان ضربتنی فزیدا اضرب ویجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمیة الاعتراضیة بین الشرط والجزاء نحو ان تاتنی والله اٰتك وان تاتنی غفر الله لك اٰتك وان تاتنی یا زید اٰتك وان تاتنی ولا فخر اکرمك ولا یجوز عند البصریین تقدیم معمول الشرط علی اداة الشرط نحو زیدا ان تضرب یضربك وکذا معمول الجزاء فلا یجوز زیدا ان جئتنی اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب مرفوعا لیکون الشرط متوسطا وزیدا اضرب دالا علی جزائه ای ان جئتنی فزیدا اضرب وعلة ذلك کله ان لکلمة الشرط صدر الکلام کالاستفهام ولا یجوز ایضا زیدا ان جاءك فاکرمه لما ذکرنا فی المنصوب علی شریطة التفسیر ان ما لا ینصب بنفسه لا یفسر واما اذا قلت زید اذا جاءك تضرب او تضربه وزیدا حین جاءك تضرب او تضربه فان لم تجر اذا وحین مجری کلمات الشرط بل جعلتهما کیوم الجمعة فی قولك زید یوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زید اولی اذا لم یشتغل الفعل بالضمیر لیتم زید ضربت علی تاویل ضربته فان قیل الیس یکفی الضمیر فی اذا جاءك وحین جاءك قلت لو لم یکن الفعل واقعا علی زید نحو زید حین جاءك تضرب عمروا لکفی لکن لما کان واقعا علیه معنی وهو الخبر فی الحقیقة کان اظهار الضمیر فیه اولی واما اذا اشتغل الفعل بالضمیر فرفع زید اولی لما تبین فی المنصوب علی شریطة التفسیر ان الرفع فی نحو زید زرته اولی من النصب وان اجریت اذا وحین مجری کلمات الشرط وجب رفع زید عند البصریین کما ذکرنا فان وشغل تضرب اذن بالضمیر اولی ان کان واقعا علی زید لان جزاء الشرط هو الخبر فی الحقیقة والشرط قید فیه فلا یعتبر الضمیر الذی فیه فقولك زید ان جاءك فاکرمه اولی من فاکرم وان کان واقعا علی غیر المبتدا من حیث المعنی نحو زید ان جاءك فاکرمنی او اذا جاءك فاکرمنی کفی الضمیر فی الشرط واما الکوفیون فجوزوا تقدیم معمول الجزاء المجزوم علی اداة الشرط قالوا لان حق الجواب التقدیم فنحو ان تضرب اضرب کان عندهم فی الاصل اضرب ان تضرب فلما تاخر الجواب انجزم علی الجوار قالوا والدلیل علی ان مرتبته التقدیم قوله یا اقرع ابن حابس یا اقرع انك ان یصرع اخوك تصرع برفع الجواب مراعاة لاصله من التقدیم ورد بمنع کون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حیث المعنی لازم کما مر فی الظروف المبنیة ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله تصرع ضرورة اما علی حذف الفاء کقوله من یفعل الحسنات الله یشکرها وقوله هذا سراقة للقران یدرسه والمرء عند الرشی ان یلقها ذئب وقوله وانی متی اشرف الی الجانب الذی به انت من بین الجوانب ناظر فانه لا تعلق الشرط بین المبتدا والخبر الا ضرورة فلا یقال زید ان لقیته کریم بل یقال فکریم ای فهو کریم حتی یکون الجملة الشرطیة خبر المبتدا واما تعلیقه بین القسم وجوابه نحو والله ان جئتنی لاکرمنك فیجیء وانما جاز تعلیقه اذا مع شرطه بین المبتدا والخبر فی قوله وانا امرؤ التی اذا اردناه ان نقول له کن فیکون لعدم عراقته فی الشرطیة واما علی التقدیم والتاخیر للضرورة ای انك تصرع ان یصرع اخوك ویجوز ان یکون البیتان المذکوران هکذا واما تقدیم معمول الشرط علی اداته فاجازه الکسائی دون الفراء واعلم انه اذا تقدم علی اداة الشرط ما هو جواب من حیث المعنی فلیس عند البصریین بجواب له لفظا لان للشرط صدر الکلام بل هو دال علیه وکالعوض منه وقال الکوفیون بل هو جزاء فی اللفظ ایضا لم ینجزم ولم یصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع فی موقعه کما ذکرنا انما ینجزم علی الجوار اذا تاخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتنی فاضرب جواب من حیث المعنی اتفاقا لتوقف مضمونه علی حصول الشرط ولهذا لم یحکم بالاقرار فی قولك لك علی الف درهم ان دخلت الدار عند البصریین ایضا لا یقدر مع هذا المقدم جزاء اخر للشرط وان لم یکن جوابا للشرط لانه عندهم یغنی عنه فهو مثل استجارك المذکور الذی هو کالعوض من المفسر اذا ذکرت احدهما لم یذکر الاخر ولا یجوز عندهم ان یقال فهذا المقدم هو الجواب الذی کان مرتبته التاخر عن الشرط تقدم علی اداته لانه لو کان هو الجواب لوجب جزمه ولزم الفاء فی نحو انت مکرم ان اکرمتنی ولجاز ضربت غلامه ان ضربت زیدا علی ان ضمیر غلامه لزید لان رتبة الجزاء عند البصریین بعد الشرط وعند الکوفیین قبل الاداة کما مر وقد تدخل الواو علی ان المدلول علی جوابها بما تقدم ولا تدخل الا اذا کان ضد الشرط المذکور اولی بذلك المقدم الذی هو کالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط کقوله اکرمه وان شتمنی فالشتم بعید من الاکرام لکن ضده وهو المدح اولی بالاکرام والنسب وکذا قوله اطلبوا العلم ولو بالصین والظاهر ان الواو الداخلة علی کلمة الشرط فی مثلها اعتراضیة ونعنی بالجملة الاعتراضیة ما یتوسط بین اجزاء الکلام متعلقا به معنی مستانفا لفظا علی طریق الالتفات کقوله فانت طلاق والطلاق الیة وقوله کلا من فیهما وحاشاك فانیا وقد یجیء بعد تمام الکلام کقوله علیه الصلوة والسلام انا سید ولد ادم ولا فخر فنقول فی الاول زید وان کان غنیا بخیل وفی الثانی زید بخیل وان کان غنیا جواب الشرط فی مثله مدلول الکلام ای ان کان غنیا فهو بخیل وکیف فاتفقوا بالجملة کالعوض عن الجزاء المقدر کما تقرر ولو اظهرته لم تذکر هذه الجملة المذکورة ولم تذکر الواو الاعتراضیة لان جواب الشرط لیست جملة اعتراضیة وقال الجزری هو واو العطف والمعطوف علیه محذوف وهو ضد الشرط المذکور الذی قلنا انه هو الاولی بالجزاء والمذکور فالتقدیر عنده زید ان لم یکن غنیا وان کان غنیا فبخیل وقد

نقدیم معمول الشرط علی اداته

تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزمه ان ياتي بالفاء في الاختيار فيقول زيد فان كان غنيا
فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين المبتدا والخبر اختيارا واما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فلا يلزم ذلك
لانها لا تجيء الا في وسط الكلام واخره وعن الزمخشري ان الواو في مثله للحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملا
في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على انه ظرف وفيه معنى الحال والظرف متغايران فلا
يصلح اعتراض الجندي عليه بان معنى الاستقبال الذي في ان يناقض معنى الحال الذي في الواو لان حالية الحال باعتبار
عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او
معنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان لم تعطني وانما ضعف تسلط الاداة في الشرط لفظا لما لم تعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية
او ما هو جزاء عند الكوفية وقد يجيء في الشعر مضارعا نحو اتيك من ياتني انشد سيبويه فقلت تحمل فوق طوقك انها
مطبعة من ياتها لا يضيرها كانه قال لا يضيرها من ياتها كقوله والمرء عند الرشى ان يلقها ذيب اي المرء ذيب على احد التقديرين
فان تقدم ما هو الجواب معنى على الظروف الزمانية او المكانية من كلمات الشرط كمتى واذما وايان واين وحيثما واني فلا
شبهة في تضمنها للشرط اذ لا يصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات لصالحيتها لهما واما ما يصلح
من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من وما واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو
اتي من اتاني فان كانت موصولة فهي منصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فمبتدا والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدا
والتقدير من اتاني اتيه ولا محل للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في محل الجزم ان كانت شرطية
وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصرية وجعل المتقدم كالعوض
عنه وان جاء بعدها مضارع نحو اتي من ياتني فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فتجزم المضارع وذلك لما
تقدم من ان الشرط يكون ماضيا في الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه معنى وان جئت بالظروف قبل من وما واي على تقدير
اضافة الظروف الى الجمل فالواجب كما ذكره سيبويه جعلها موصولة سواء وليها ماض نحو اتذكر اذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو
اتذكر حين ما تفعل افعل وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد على حين من تلبث عليه ذنوبه يجد فقدها اذ
في المقام تدابر فان قيل لم جاز الجزم في الشعر نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز في نحو اتذكر اذ من ياتنا نكرمه واذ مضاف
الى ما بعده كما ان المضاف كذلك قلت لان غلاما اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى
معنى الشرط من المضاف اليه فلذا يلزم تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك
الجملة كما مر في الظروف المبنية وذلك المضمون ههنا مصدر نكرمه واقعا على معنى من اي اتذكر وقت اكرامنا من ياتينا فلم يصر
مع من ككلمة الواحدة ولم يكتس منه معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم يلزم تصدر اذ كما لزم
تصدر غلام بل هو معمول لتذكر المتقدم عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا يسقط من التصدر بتقدم اذ عليه فان قلت فمن مع
دخول اذ عليه في صدر كلام ويكفي كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام كما في نحو زيد من يضربه اضربه وجاءني الذي من
يضربه اضربه قلت قد مر في باب المبتدا ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليهما ما يكون من تمام جملتهما اذا اثر في ثالث الجملة
وزاد في معناها شيئا وازيد ههنا شرحا فاقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين احدهما ان
يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني وذلك كان وكان وظن و
اخواتها وما النفي لا تقول ما من تضرب اضرب وما ان تقعد اقعد واما لا فليست كذلك لانها تلغى في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت
برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول لا من يعطك نعطه ولا من يكرمك تكرمه وكذا تقول لا ان اتيتنا اعطيناك ولا ان قعدنا
عندك سالت عنا والظروف المضافة الى الجملة لا شك في انها تحدث فيها معنى وهو تصييرها في حد اثنها في الجمل معنى وهو تصييرها
بمعنى المصدر ولا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر كلام لان مفرد المصدر ليس لصلة وخبر المبتدا كذا فان قيل خبر المبتدا ايضا
اذا كان جملة يصير بسبب المبتدا في تقدير المفرد قلت لا نسلم وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها
بلا برهان وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدا الافراد بل لو ادعى ان الاصل
فيها الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل
وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه وتقول ما انا ببخيل ولكن ان تاتني اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التي بعدها
بل هي لاستدراك ما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل قال فلست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد
واما قوله وماذاك ان كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان القوافي مرفوعة فعلى التقديم
والتاخير لضرورة الشعر كما مر في قوله انك ان يصرع اخوك تصرع ومتى شرطية بلا شبهة فيجزم املك اذ لا تجيء موصولة

كما في من واي واما اذا المفاجاة فيصح مجيء ما ومن واي شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من يأته يعطه كما يجوز فاذا من يأتيه
يعطيه على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست بمضافة اليه واما عند من جعلها
نحو حيث واين من الظروف بعدها فلا اختصاصها بالجملة الاسمية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها
يجب ان لا يجوز وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدا بعدها اي فاذا هو من يأته يعطه لما ذكرنا في متاع انه ذكر انه
من باب انا نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجاة الاخرى الى حذف خبر المبتدا في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها
من او ما او اي وبعدها فعل مضارع فانه يقبح جعلها شرطية لان الجواب لا ما دون كلمة الشرط التي بعدها كما يجيء في حروف
الشرط ويقبح حذف الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلناه في اتيك ان تاتني فالاولى جعلها موصولة نحو اما من يأتيني فلا
اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو اما من اتاني فاني اكرمه قال تعالى فاما ان كان من المقربين
فروح وريحان فلا يكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الا الموصولة لتاثيرها معاني فيما بعدها
وكان قياس همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو
والفاء وثم ومن ثمه فجاز امن يضربك تضربه وائن لقيته تشتمه فان قدرت في كان ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط
وكذا لو حذفت ضمير الشان بعد ان على قبح فيه كما ياتي في الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام في بني بنت حسان
الله واعصه في الخطوب وذلك لان كلمة الشرط لم تل اذن تلك النواسخ في الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثاني لهذه
النواسخ جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان زيد من يضربه اضربه ولو قدمت هاهنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان
من يضربه اضربه زيد لم يجز لانه ولي اداة الشرط المؤثر في الجملة واما قولك علمت ايهم زيد وعلمت ازيد في الدار ام عمرو
فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدا واعلم ان الجزاء يحذف عند تمام القرينة يقال ان اتيتني اكرمتك فيقول وانا
ان اتيتني وكذا في لو قال الله تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة فالواجب في
الاختيار ان لا ينجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم تفعل لئلا تعمل الاداة في الشرط كما لم تعمل في الجزاء وقوله
فان كانا مضارعين او الاول فقط وكان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزرني زرتك او فانت مكرم فان
كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير واما قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين
فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم وهو قليل لم يات
في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر قال من يكدني بسيئ كنت منه كالشجي بين حلقه والوريد والاجود كونهما
مضارعين فتطبيقا اللفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتني ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربني
لم اضربك او احدهما ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتك وان تخالفا ماضيا
ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو قوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف وعكسه
اضعف الوجوه نحو ان تزرني زرتك لان الاداة اذن تؤثر في الفعل الابعد بنقله الى معنى المستقبل من غير ان تؤثر في
الاقرب شيئا يغير المعنى ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتني وتكرمني وان تزرني واكرمتني
والاولى توافقهما كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطك وان زرتني اكرمك واعطيتك واذا
ذكر بعد الشرط فعل اللبس من ذيوله اي لا يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو ان تحسبني اعصيك او صلة نحو ان تضرب الذي ضربته
اضربك او صفة نحو ان تضرب رجلا ضربته يضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرني تزرني احسن اليك فيجب
رفعه حالا وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان تامرني اذهب اطعك اي تامرني بان اذهب فهو منصوب
المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو من يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فهو بدل من الاول واما
ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب تضرب اي تسير وحكمه حكم المخالف للاول لفظا ومعنى وكذا الحكم ان جاء الفعل
بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تاتني احسن اليك احسن والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان تزرني اكرمك
اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان تبعث الي اتك اسرع والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تاتني اضرب اضرب
اي اسير فان جاء مع المتوسط واو او فاء او ثم فالوجه الجزم وكذا النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في فاء السببية
وواو الجمعية وكذا في الفعل المتاخر وينضاف الى ذلك في المتاخر جواز استينافه ايضا نحو ان تاتني اتك فاحسن اليك او
واحسن فيكون النصب على السببية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اي فانا احسن اليك
قال ابن السراج اذا قلت محمد ان تامره بالمعروف فعطفت فعلا عليهما فان كان من شكل الاول رفعته لا غير نحو
محمد ان تامره بالمعروف وتوجر عليه وان كان من شكل الثاني نحو محمد ان تامره بالمعروف وتنهه عن المنكر فلك فيه اي في

جزائه لكونه تاكيدا لفظيا ولما اذا تخلفا لفظا ومعنى نحو ان تاتني تسأل احسن اليك نجيبه

في المعطوف ثلاثة اوجه الجزم عليها للعطف والنصب على الصرف والرفع على الاستئناف وان عطفت ما يصلح للاول والثاني
نحو تحمد ان تأمر بالمعروف وتشكر ففيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستئناف والنصب على
الصرف والجزم عطفا على الثاني قوله وان كان الثاني فالوجهان اي ان كان الثاني اي الجزاء مضارعا والشرط ماضيا
ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم يجزم
الشرط لم يجزم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل
وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال لما لم يظهر عمل ان وضعفت
في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي بينهما وكونه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لفظا لم تعمل في الجزاء فيكون
الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا كما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر ولاء النهي وهكذا يقول
المبرد فيما نقل عنه ما هو الجزاء معنى يقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف ان عن العمل في المتقدم عليها فثبت
انها قد تعزل عن جزم الجزاء بتقييد بكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وبكون الجواب مقدما وهذا عند المبرد واما
الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانما يجزم عندهم للجوار قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى
لم يجز الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناها
لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشيء من الحروف لشدة طلبها للافعال بل يجيء مضارعا مصدرا من جملتها بلا
ولم اما لا فلانها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال واما لم فلانها لتغييرها معنى المضارع الى الماضي
صارت كجزئه مع قلة حروفهما اما لما اختها فلكثرة الحروف ولا يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا ضربت لا شتم لقلة
دخولها في الماضي فعلى هذا لا يقول ان ستفعل وان لن تفعل وان ما تفعل وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت
ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان يجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي
نحو لو جئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمتك واما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض
فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية
وفعلية مصدرة باي حرف كان فنقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما
مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء به الفاء لمناسبة للجزاء
معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا في حقهما لفظا واما اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من
الفاء لفظا وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لتاويله بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ومتهجم عليه
فثبت بهذا ان الجزاء ان كانت جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب
مقارنتها لعلامة الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب
والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك
او لا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلتقدير القسم كما يجيء في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى
واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا لمجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط
كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء ضرورة
في موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وروى من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة اذن واجاز الكوفيون
حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة ويجب الفاء ايضا في كل
فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع ويجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة كقوله تعالى ان كنت قلته فقد
علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت او معتدا بما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك
وفي المضارع مصدرا بلن وسوف والسين وما هذا كله لان هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء الا مع علامة
الجزاء وبقي الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر او المصدر بلا ولم اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر
بلم فلم يدخلهما الفاء اصلا نحو ان ضربتني ضربتك او لم اضربك لان لهما مع مناسبتهما لفظا للشرط على ما بينا تعلقا بكلمة
الشرط معنويا وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة وبقي المضارع المجرد والمصدر بلا
فنقول يجوز فيهما الفاء وتركها اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تاثيرا
ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم تفعل واما تركها فلقدر تاثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم
في المضارع ان لا صالحة لهما على الصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تاثير قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم

الجزاء

نطلبه

علامة ذكر الفاء في الجزاء ان لم يكن ماضيا بغير قد

مع خفتهما

بكلمة

وقال تع

وقال تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه في قوله مثبت وقال تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال تعالى ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الاخير ليكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه وقال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاقيسية وان ثبت نحو قولك ان غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لم يمكن في مثله تقدير مبتدأ الا ضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وبعد ان واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم تدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما تغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني كانك قلت أإن اكرمتك تكرمني قال تعالى ارايت ان كذب وتولى الم يعلم ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال تعالى ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال تعالى ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام قال تعالى يا قوم ارايتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا فمن ينصرني وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني المصنف قال وقد احسن مع انه علل ببعض ما ذكره كلاما انما يدخل الفاء اذا لم يؤثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء معنى ويعني بالتأثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فتدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان وفي الطلب لتمحضها للاستقبال وتدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لانها اذن تمحضه للماضي وذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما تأكد ورسخ لم ينقلب ولم ينقطع على انه قد جاء قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النافية فقال ان لا وان كانت للاستقبال فقد تجرد للنفي نحو جئتك بلا مال فيكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا تخصيصا بالاستقبال وان لم تجرد للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو ان جئتني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط وذلك لانه لا يدل على الزمن الماضي و مطلق الحدوث الذي تخصيصه يعلم من خبره نحو كان زيد قائما فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل على تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث فمعنى كان زيد قائما في الزمن الماضي زيد قائم فكان مدلوله هو الزمن الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون متحقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان كقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا ونحو قولك انت وان اعطيته مالا بخيل وانت وان صرت اميرا لا اهابك وقال المبرد التقدير ان يثبت حز اذني قتيبة ليكون الشرط مستقبلا وليس بشيء لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فاتني نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة الطارية على جوهر الكلمة وكون كان للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيامة وكون عيسى قائلا ذلك او غير قائل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافيك اليوم وقوله تعالى ان كان قميصه قد ظاهر في المضي قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط ان لا يكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء واي مناسبة بين معنييهما قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر اقول اعلم ان كل ما يجاب بالفاء يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي طلب والنفي خبر محض والطلب ظاهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من غرض

كلمة الاستفهام

ينقطع به

فيه ذكر معاني التي يقدر فيها ان فينتصب المضارع بعد الفاء

للمتكلم به علمه وحامله على الكلام الخبري فائدة المخاطب بمضمونه تقول ضرب زيد او ما ضرب زيد اذا قصدت افهام المخاطب
ضرب زيد او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فكون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه
مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم
تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك
غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك
الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد حمله المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود
لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت
ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاء واذ ذلك في الطلب انما كان لتبادر
فهمه الى ان المطلوب مقصود اما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاولى ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح
جزاء بعده معنى الشرط جاز لك ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم بان وانجزام الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة
ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة
بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا
جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان نحو من فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ثم اعلم انه يجوز جزم
الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك وكفيك او شرعك ينم الناس واتقى الله امرء فعل خيرا يثب عليه وكذلك
اسماء الافعال نحو صه ونزال والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها
معنى الامر بعد الفاء بل وجب النصب صريح الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانه لم يشترط التصريح فيه
بالامر والنهي اتفاقا لان فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون
ولقد رما جزع عليك فتجزع ومع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع يحتمل والنصب نص فيها
وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الاشياء الثمانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي اذن مقوية لمعنى السببية
في الفاء فان ارتفع الفعل بعدها كان صريح الامر فيها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره
واما الجزم فهو نص في السببية فلم يضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفي معناه وقيل في قوله تعالى هل
ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم ان يغفر جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى امنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة
لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان نقول هو جوابه كما في الامر في قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا وقال المبرد
في مثله ان يقيموا جواب امنوا مقدرا اي قل امنوا وليس بشيء لانه مثل كن فيكون على قراءة ابي عمرو وفيه من التكلف ما فيه
قوله اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو لم يدعوك الامير وقال فقال وانه هم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري
بمقدار او الوصف نحو وليا يرثني على قراءة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع وفي نحو
مره يحفرها يجوز الجزم على الجزاء والرفع اما على الاستيناف اي انه ممن يحفرها او يحذف اي بان يحفرها ويجوز في ذره يقول ذلك
الرفع على الاستيناف او الحال والجزم وقوله لهم فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا حال او قطع وكذا قوله ارسوا نزاولها
ومما جاء حالا بعد الشرط الصريح قول الحطيئة متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا تأججا ويجوز في مثله البدل لان
الثاني من جنس الاول بخلاف قولك ان تأتني تقرأ اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجيء بعد الجزاء سواء كان الشرط ظاهرا
او مقدرا بالفعل المصدر بالفاء او الواو او ثم نحو ان تأتني اتك فاحدثك واتني اتك فاحدثك فتجزم ما بعد الفاء على العطف
وترفعه على القطع وتنصبه على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات وكذا ما جاء بعد جواب الشرط
المصدر بالفاء نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرئ رفعا وجزما ولا منع في العربية من النصب فاذا جئت
بثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وقال وان يقاتلوكم يولوكم الادبار
ثم لا ينصرون ولما كان السببية بعد الطلب قد تقع موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال لعمرو فاصدق واكن قال دعني
فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا
سابق شيئا اذا كان جائيا والثاني لان الاول قد يدخله الباء وجر الثاني لان الاول قد يكون مجرورا قوله وامتنع
لا تكفر تدخل النار يعني ان الكسائي يجوز عنده ان القرينة ان يضمر المثبت بعد المنفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل
النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون
المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا واما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب فلان كلمة العرض همزة الانكار

جزم الفعل بان المقدرة

دخل

دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل قوله مثال الامر صيغة يطلب
بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم اخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زيد
همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة
اقول لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون به كل ما يصح
ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا
عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو
اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا وللتهديد نحو اعملوا ما شئتم
او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه
الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو الماشي والضارب اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة
فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقائل اكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك لا تؤاخذني في نحو اللهم لا تؤاخذني بما فعلت نهي
في اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب يخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال
له امر الغائب فكلما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلت لا نسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب
اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد يخصصه من الامر المضاف الى شيء اخر وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح
سلبه عن المضاف اذ يصح ان يقال في ماء الباقلاء انه ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو لتقم انت يا ابن
خير قريش وان كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم اخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو
مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فلما حذف حرف المضارعة
مع اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون
هو مبني على السكون الا انه جعل اخره كاخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم
ان يكون مجزوما باللام كامر الغائب لكن حذف اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اي المضارعة فرجع
الى الاصل من البناء وبقي اخره محذوفا للوقف كما كان في الاصل محذوفا للجزم قوله فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة
اذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين ولا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحركا او ساكنا فان
كان هناك متحركا فان كانت حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة الوصل بل يبتدأ في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من تتكلم
وتقاتل من تتقاتل ودحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد
حرف المضارعة متحرك ردّ ذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتعيد اقم واعد فان
همزة افعل حذفت بعد حرف المضارعة اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين واما في تقيم ويقيم ونقيم فلطرد الباب وحملا لسائر
حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف
وبع وهب فان قيل كما حذفت الهمزة المتحركة في تقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في تعد وتهب له ايضا وذلك
للحمل على يعد ويهب بالياء كما يجيء في التصريف فلم لم يرد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما ردت المتحركة قلت لانه لو رد
لاجتلب له همزة الوصل فكنت تقول اوعد واوهب ثم كنت تعله اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب
اليه من المصدر نحو عدة وصفة فكان يكون السعي في رد الساكن ضائعا وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان
حذف لاجل حرف المضارعة رددته لزوال العلة كاكرم من تكرم وان لم يحذف هناك شيء اجتلب همزة الوصل نحو اضرب
اقتل انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل مضارع يفعل افعل تؤفعل لان قياس بناء المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف
المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما تحذف همزة الوصل الثابتة
في الماضي في المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس اكرم يأكرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة
قطع فحذفت همزة الماضي في اكرم لاجتماع همزتين كما ياتي في التصريف وحمل سائر حروف المضارعة عليها قوله وليس برباعي
يعني به باب افعل وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعه ساكن فقط ونعني بالرباعي ما ماضيه على اربعة
احرف قوله مضمومة ان كان ما بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسر في الاسماء كانت او في الافعال
او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعلة كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وانما انضمت فيما انضم ثالثه في الامر كان
او في غيره كانطلق واستخرج اتباعا واستثقالا للخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا بقي الامر على
حرف واحد كقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجيء في اخر الكتاب قوله تعل

بالامر يطلب

وكذا يخرج نحو لا تفعل فانه يدخل خطابا لم فان قيل قولنا الامر اعم من قولنا امر الغائب

فيه حرف المضارع ومع حرف

الثاني

كان كالفعل

فعل امر

فصل ما لم يسمّ فاعله

ما لم يسمّ فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضمّ اوّله وكسر ما قبل آخره ويضمّ الثالث مع همزة الوصل والثانى مع التاء خوف اللبس ومعتلّ العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب اختير وانقيد دون استخير واقيم وان كان مضارعا ضمّ اوّله وفتح ما قبل آخره ومعتلّ العين ينقلب الفا قوله فعل ما لم يسمّ فاعله اى فعل المفعول الذى لم يسمّ فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه يقوله ويجوز ان يريد بما لفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العامّ الى الخاصّ كقولهم فعل الماضى وفعل المضارع وفعل الامر قوله هو ما حذف فاعله هذا الحدّ مطّرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائى فى نحو ضربنى وضربت زيدا وهو ان الفاعل يحذف فى الاوّل على ما مرّ فى باب التنازع وعلى مذهب الاخفش وهو ما حكى عنه ابو على فى كتاب الشعر قال جوّز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله تعالى اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف بحدّ تامّ لانّ يقال هو ما غيّر عن صيغته لاجل حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضمّ اوّله وكسر ما قبل الآخر هذا عامّ فى كلّ ماض سواء كان ثلاثيا مجرّدا كضرب او مزيدا فيه كاكرم واستخرج او رباعيا مجرّدا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج وانما غيّر صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبنى للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبنى للفاعل لكونه اقلّ استعمالا منه وانما غيّر الثلاثى الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا فى الافعال اذ الفعل لا بدّ من صدوره عمّا يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق فى اوّل وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون فى الاسماء ولو كسر الاوّل وضمّ الثانى لحصل هذا الغرض الا انّ الخروج من الكسر الى الضمّة اثقل من العكس لانّ الاوّل طلب ثقل بعد الخفّة بخلاف الثانى ثم حمل غير الثلاثى عليه فى ضمّ الاوّل وكسر ما قبل الآخر قوله ويضمّ الثالث مع الهمزة والثانى مع التاء خوف اللبس يعنى كلما فيه همزة الوصل لو اقتصر فيه على ضمّها وكسر ما قبل الآخر لالتبس الماضى المبنى للمفعول بالامر من ذلك الباب اذا وقف عليه واتّصل بما قبله نحو استخرج ولو لم يضمّ ما بعد التاء ايضا فيما اوّله تاء مزيدة وهو نحو تكلّم وتجاهل وتدحرج لالتبس فى حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تعلّم وتجاهل وتدحرج قوله ومعتلّ العين يعنى ما اعتلّ عينه من الماضى الثلاثى نحو قال وباع فيما بنى للمفعول منه ثلث لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهى افصحها واصلهما قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلّة فحذفت عند المصنف ولم تنقل الى ما قبلها لانّ النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرّك فبقى قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمّة فبعضهم يقلب الياء واوا للضمّة ما قبلها فيقول قول وبوع وهى اقلّ اللغات والاولى قلب الضمّة كسرة فى الثانى فبقى بيع لانّ تغيّر الحركة اهون من تغيّر الحرف وايضا لانه اخفّ من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتلّ عين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء وعند الجزولى استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى ما قبلهما وقصد التخفيف ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرّك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اخفّ من حركة المنقول اليه فبقى بيع وقول فقلبت الواو الساكنة ياء لكسرة ما قبلها كما فى ميزان قال وبعضهم يسكن العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا للضمّة ما قبلها وهذه اقلّها لثقل الضمّة والواو والاولى اولى لخفّة الكسرة والياء وقول الجزولى اقرب لانّ اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها فى العلّة على غيرها والمصنف انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرّك ولا بعد فيه على ما بيّنا واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمّة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القرّاء والنحاة بالاشمام فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضمّ الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتى بضمّة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم قال المصنف الغرض بالاشمام الايذان بانّ الاصل الضمّ فى اوّل هذه الحروف وانما نبّهوا على الضمّ الاصلى ههنا خلافا نحو بيض فى جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك لوزن المستبعد فى الاسماء لتحصيل الغرض المذكور قبل واذا سقط العين فى المبنى للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة جاز لك اخلاص الضمّ فى الواوى واخلاص الكسر فى اليائى نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وان لم يقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بدّ لك فى الواوى من اخلاص الكسر او الاشمام وفى اليائى من اخلاص الضمّ او الاشمام لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل وظاهر كلام السيرافى انه لا يجب الفرق بل يغتفر الالتباس لقلّته ووقوع مثله قوله ومثله باب اختير وانقيد يعنى انّ بابى افتعل وانفعل معتلّى العين كباب الثلاثى المعتلّ العين كباب الثلاثى المعتلّ العين فى مجىء الوجوه الثلاثة فيهما لمشاركتهما له فى علّتها وهى استثقال الكسرة على حرف العلّة مع انضمام ما قبلها الا انّ ما قبل حرف العلّة فى افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثّر فى العلّة واما فى انفعل فما قبل حرف العلّة فاء كما كان فى الثلاثى المجرّد قوله دون استخير واقيم يعنى انّ بابى استفعل وافعل معتلّى العين لا يجىء فيهما الا اخلاص الكسر دون الضمّ والاشمام لانّ سببهما فى الثلاثى المجرّد والبابين المذكورين ضمّ ما قبل حرف العلّة كما ذكرنا وما قبلها فى بابى استفعل وافعل ساكن فلا بدّ من نقل حركة عين الكلمة اليه كما فى غير هذا الموضع نحو يقول ومبيع ونخاف على ما يجىء فى التصريف ان شاء الله تعالى واعلم ان شرط نقل

عينه

على ما حكى

تغير ون

المفعول له

الظاهر الى الكسرة اولى من العكس لانّ طلب خفّة بعد الثقل بخلاف الخروج من الكسرة الى الضمّة

فى الحقيقة من معتلّ العين

لانّ الكسرة اخفّ من حركة ما قبلها

ذكرنا اولى

حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا تنقل في نحو يطوى ولا اقوى ولا استقوى ولا انطوى على هذا ولا اجتوى وانما لم يفعل ذلك اذ لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال كما في قيل يقال وقال يقول فكنت تقول يطاى ويقاى ويستقاى وينطاى ويجتاى وهو لا يحتمل في الفعل لثقله ياء مضمومة وان كان قبلها السكون كما يحتمل في الاسم نحو اى وزاى لخفته وكثرة وفعل الا ادغاما نحو رد لغة والقسم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين اليائي والواوي انما كان لانك ان حذفتها اجتمع الثقلان الضمة والواو كبوع وقول ينقلها تحصل الكسرة والياء وهما اخف ولا يجتمع من حذف الكسرة في رد الثقلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وربما اشم فاء نحو رد ضمة ورب اكثر فاما الفعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف تقول في عُهِدَ عُهْدَ كما تقول في المبني للفاعل في شَهِدَ شَهْدَ وفي الاسم في فَخِذ فَخْذ وجميع ذلك في الحلقي العين كما يجيء في [illegible] وقد حكى قطرب ضِرْبَ زيد في ضُرِبَ على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره انما ضم اول المضارع حملا على اول الماضي واما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر فلتعادل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله ومعتل العين تنقلب فيه الفا اي عين المضارع في المعتل العين تنقلب في المبني للمفعول الفا نحو يقال ويباع وذلك للحمل على الماضي لانه ماض زيد عليه حرف المضارعة فهو يتبعه في مطلق الاعلال لا في الاعلال المعين الا ترى ان قال اعل بقلب عينه ويقول بنقل حركة عينه وكذا اعل قيل بقلب عينه ياء ويقال بقلبها الفا فهو يتبع الماضي في مجرد الاعلال ويعل في كل واحد منهما بما يليق به فكل ما له اصل معل اذا انفتح ما قبله ينقل الفتح الى الساكن ويقلب العين الفا نحو يهاب واقام واستقام وليس النقل لاجل الثقل لان الفتح لا يستثقل بل لاجل قصد قلب تلك المفتوح الفا للتخفيف فلو لم ينقل الفتحة الى ما قبلها لبقي ساكنا وقد يجيء اشكال في التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك الادواء ولم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم في غالب العادة انه هو الله تعالى ثم حذف للعلم به كما في قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر فمن تلك الافعال نحو جُنّ وسُلّ وزُكم ووُرِد وحُمّ وفُئد ووُعِك قال سيبويه لو اردت نسبتها الى نفسك لكان على افعل نحو اجنه الله واسله وازكمه واورده ولعل ذلك لانه لما لم يأت من فعل المذكور نحو جُنّ وسُلّ فعله صار كالم ووجع وعمي ونحو ذلك من الالام التي بابها فعل المكسور العين فصار تعدى الى المنصوب كما تعدى باب فعل وذلك بالنقل الى باب افعل

المتعدي واللازم

قوله المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه فالمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم واري وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث نحو مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت قوله متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق بل يقال لمثل هذه الافعال انها متعدية بحرف الجر الا انه لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الامور الغالبة ولا خلاف عندهم ان باب فعُل كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك واعلم ان فعلا واحدا قد يتعدى بنفسه مرة الى المفعول فيسمى متعديا ومرة بحرف الجر فيسمى لازما وذلك اذا تساوى الاستعمالان وغلب كل واحد منهما نحو شكرتك وشكرت لك ونحو نصحتك ونصحت لك هذا ما قيل والاولى جعل اللام زائدة والحكم بتعدي هذه الافعال مطلقا اذ معناها مع اللام هو معناها بلا لام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهي بلا لام متعدية اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة في هذه بخلاف ردف فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو اشمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فيتعدى نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائدة كما في يقرأن بالسور ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على انه مفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وقال لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في اذهبت زيدا وكرمت عمرا لكن لما كانت الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل النصب ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان وذلك فيهما ايضا بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاول اولى لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا حكم بشذوذ والله لافعلن ونحو قول رؤبة خير لمن قال له كيف

لما يجيء في التصريف في باب الاعلال عند بيان امتناع قلب عين نحو طوى وقوى

انه قد يقع بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة وانه لازم مرة متعد بحرف الجر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا

الروع الفزع يقال روعت

الفعل المتعدي وغير المتعدي

اصبحت وقولنا اشارت كليب بالاكف الاصابع واما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما فان لم يجز
الا صغير يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار كما في خرجت الدار ولم تلبث بل قد جاء في غيرهما اما شذوذا
كقوله يمرون الديار ولم يعوجوا وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم
فالاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي يجوزون الديار ولالزمن صراطك ولا تنووا عقدة وتسترضعوا اولادكم
حتى لا يحمل على الشذوذ وكما تضمن الفعل معنى غيره فيتعدى تعديته ما ضمن معناه كقوله تعالى يخالفون عن امره اي
يعدلون عن امره ويتجاوزون عنه واما الكثير الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى
يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم وكسبتك الخير اي كسبت لك وخزنتك المال اي وزنت لك وكلتك طعاما اي كلت لك وقوله لا
يالونكم خبالا اي لا يالون لكم وزدتك دينارا اي زدت لك ونقصتك درهما اي نقصت لك ويجوز اي يضمن زدت
معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفرت الله ذنبا ومنا
الذي اختير الرجال سماحة كما ذكر ذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض
المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به
لان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه
المصاحبة وضدها فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كانه سبحانه ذهب معه واما الهمزة والتضعيف
المعديان فلا بد فيهما من معنى التغيير وليس بمعروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل الا في قوله تعالى اتوني زبر الحديد
اي بزبر على قراءة ايتوني بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول
واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر ولا ينقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلثة
الا علم ورأى نحو اعلم وارى والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولهما
وذلك لان معناهما تصيير الفاعل مباشرا للفعل فلما كان مرتبة ازادهما من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل
الفعل فلذا تقول احفرت زيدا وتضعيف العين تعدى الى واحد كفرحته والى اثنين كعلمته النحو ولا تعدى الى ثلثة كالهمزة
ولم تعد به للحلقي العين الا في الهمزة نحو انبته ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو
خرجت من الكوفة الى البصرة لاكرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في اخر افعل التفضيل قوله والى اثنين كاعطى
وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه مبتدا وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع
من الافعال واما ان يكونا في الاصل مبتدا وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال
وكذا قالوا في خبر كان وليس بشيء اذ الحال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا ولا اسم الاشارة وغير ذلك من باب
المعارف ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قوله والى ثلثة كاعلم وارى تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية
الى اثنين وهما من افعال القلوب اعني علم وراى وعند الاخفش تنقل بالهمزة الى ثلثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا الا سماعا
نحو احسبتك زيدا قائما وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك فيزيد بسبب الهمزة مفعول اخر موضعه الطبيعي
قبل المفعولين لان معنى الهمزة المعدية حمل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا
منطلقا فلا بد ان يذكر اولا المحمول ثم يذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك
المحمول والعادة جارية بان يذكر الذات اولا ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما في المبتدا والخبر والحال وذي الحال
والموصوف والوصف وكذلك في نحو احفرت زيدا النهر اي حملته على حفر النهر ولم يتفق ان ينقل الى ثلثة من المتعدي
الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل لثاني مفعولي علمت الا ما هو مضمون الاول والثاني اي
مضمون الثاني لعلمت تقول في علمت زيدا منطلقا علمت عمرا انطلاق زيد وعلمت عمرا الانطلاق قال تعالى واذ
علمتك الكتاب وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا فتقول احسبتك زيدا منطلقا
وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك ولو جاز القياس في هذا لجاز ايضا في غير افعال القلوب نحو اكسوتك
عمرا جبة واجعلتك زيدا قائما ولجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا ولجاز نقل جميع الافعال
الثلاثية متعديها ولازمها الى باب تفعل وفعلت نحو انصرت زيدا وذهبت خالدا فثبت ان هذا موكول الى السماع في
النقل من الثلاثي الى بعض ابواب المستعملة واما اخبر وخبر وانبا ونبا وحدث ولم يستعمل احدث بمعناه فليست مما
صار بالهمزة او التضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى
الاخير بكسر الباء اي علم واما حدث ونبا ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من النبا والحديث لكن هذه الافعال الخمسة

بحث الافعال

الحقت في بعض استعمالاتها باعلم المتعدي الى ثلثة لان انبأ والتنبئة والاخبار والتخبير بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انبأ ٢ والبواقي الحقها غيره والحق بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو اراني الله في النوم عمرا سالما وتبعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة اي مضمون الثاني نحو علمت زيدا قائما وعلمت بقيام زيد وعلمت لقيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رأيت وانبأت وحدثت لا يتعدى بان اليه الا بحرف الجر ولا تقول اخبرتك خروج زيد بل تقول بخروج زيد واما قولهم انبأته نبأ واخبرته خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات انما صح جعلها مقام المصادر اي انباء واخبارا وتحديثا فلو كانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به مختصا مقامها نحو حدثته خروج زيد وبنأته دخول خالد ولا يجوز في لسعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك وانبأتك واخبرتك زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا لا لكونه مصدرا انبأنا نوعا في شرحت ضرب الامير اللص لان زيدا قائما بيان المخبر به وتعيينه وليس بيان كيفية نفس الاخبار الذي هو الحدث الواقع منك اي التلفظ والتكلم المخصوص وانه كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ تقول اخبرتك زيدا قائما اي اخبرتك بهذا المخبر به والمخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر ولا يقال في ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قال المص وهو ان زيدا قائما في اخبرتك زيدا قائما خبر خاص وان خبرا في نحو قولك اخبرتك خبرا خبر مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشيء بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اي مخبر به خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا المخبر به فجعل احدهما كالآخر اما غلط او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به كمفعولي علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قائم فتصدر الجملة بان وايضا تقول اخبرتك زيدا قائما فانا مخبر ان زيد قائم فيضيف اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف في اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المصدر فلا يقال انت ضارب ضرب الامير وكذا ما اعترض به المص على نفسه من قوله قلت زيد منطلق ليس بشيء اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به اي المقول الخاص بخلاف قلت قولا سريعا على انه مفعول مطلق ومنشأ الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه قوله فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولي اعطيت والثاني والثالث معا كثاني مفعولي اعطيت لانا بينا في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما غير الثاني فمفعولها الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فمعنى اعلمتك زيدا قائما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سواء فيجوز لك ان لا تذكرهما مفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الاول دون الثاني والثالث دون الاول واما ما ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الآخر فعلى ما يجي في افعال القلوب في ظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوزان يقتصر على واحد من الثلثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافي اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول لا انه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع وتبعه المتاخرون فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هما والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما مضى قوله افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزئين اعلم ان الجمل التي تدخل عليها الافعال لا تخلو من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها اولا فالاولى هي الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيدا وزيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذا القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي والثانية اي التي المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها المتعلق معناه بمضمونهما لا يدخل اذن الا على الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه تعذر عمله في الفعلية لان الضروري من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه ولا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية ولا يرتفع به ما اسند اليه ذلك الفعل اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه ولا يعمل الا النصب فيجب ان ينصب كلا جزئي الفعلية لتعلق معناه بمضمونهما ولا ينصب الفعل الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه فلا يتبين فيهما اثر الفعل الداخل بل اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في الظاهر كقولك علمت ابن ثم يعلمنا اي يوم سرت وايهم رأيت بنصب اي على انه معمول الفعل المؤخر ثم نقول الذي يطلبه الفعل من الاسمية

الخامس

واما ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الآخر فعلى

افعال القلوب

المدخول عليها اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك فى باب كان رفعنا المبتدأ تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم يجز رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين فلا يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز نصب الاول ورفع الثانى لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب الفاعل فى الحقيقة فى مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدا ففى كان زيد قائما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن فى الحقيقة وكذا فى صار زيد قائما الصائر هو قيام زيد وكذا فى جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد آخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ليس ما كان واما افعال المقاربة فليست من هذا اى من الافعال الداخلة فى الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعولها كما يجىء فى بابها وان اقتضى مفعولا نصبنا جزئى الجملة لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقى واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقى اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد اى ذلك المفعول الحقيقى فلذلك ندخل على هذين الجزئين لفظة ان الجاعلة للجزئين فى تقدير جزء واحد ولم ندخل الجزئين اللذين بعد كان واخواتها وان كانا ايضا بتقدير المفرد كهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضى للمفعول اما افعال القلوب وغيرها فافعال القلوب على اضرب اما للظن فقط وهى حجا بنحو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب وكذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى المذكور وعمولها الاسمية مجردة من ان نصبت جزئيها فان كان حجا بمعنى غلب فى قصد وغير ذلك وخال بمعنى اختال وهب امر من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان لم تنصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة فى المتن تنصب المفعولين اذا وليها الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل أرى الذى هو ما لم يسم فاعله من ارى عاملا عمل ظن الذى هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كان اريت بمعنى علمت واما لليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرف لا تنصب جزئى الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوى بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الآخر ولهذا نسا الحاق عرف وابصر بعلم فى نصب المفعولين ويستعمل درى بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبا المفعولين بل ترد الاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم ان بعد الغى رشدا ولا تتصرف فى تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا تقل له تعلمت بل علمت وان كان درى بمعنى ختل وتعلم تعلمت الشئ تكلفت علمه فليسا من هذا الباب فعلم ينصب الجزئين اذا لم يصدر بان واما للظن فى الظاهر مع احتماله فى بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم قال الله تعالى فى الظن بمعنى اليقين انى ظننت انى ملاق حسابيه وقد يجىء ظن بمعنى اتهم فتنصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان تجعل شخصا موضع الظن يعنى تقول ظننت زيدا اى ظننت به انه فعل شيئا وكذا اتهمته واما للاعتقاد الجازم فى شئ على انه صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو رأى فاذا كان بالمعنى المذكور ووليه الاسمية المجردة عن ان نصب جزئيها نحو رأيت زيدا غنيا سواء كان فى نفس الامر غنيا او لا قال تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق وقوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا متضمن معنى الانتهاء اى لم ينته علمك الى حالهم وقد يلحق رأى الحلمية برأى العلمية فى نصب المفعولين قال تعالى رأيتهم لى ساجدين واما للاعتقاد كون الشئ على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عد وجعل فاذا كان بالمعنى المذكور ووليهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها نحو كنت اعده نقيرا فبان غنيا وقال تعالى وجعلوا الملئكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوا انهم الاناث واما للقول بان الشئ على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل زعم فى التحقيق قال امية الله موف للناس مازعموا واما للاصابة الشئ على صفة وهو وجد والفى وعد من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشئ على صفة لم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تعالى ووجدك عائلا لا يخرج عن هذا لانه تعالى قد يستعمل من الافعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله تعالى ليبلوكم ويضل ونحو ذلك فكانه تعالى صادفه عائلا وعلمه بعد ان لم يعلم فاصلح حاله ولم يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد فى نصب المفعولين خلافا لابن درستويه فهذه هى الافعال الداخلة على الاسمية التى مفعولها الحقيقى مصدر الجزء الثانى مضافا الى الاول وكذا ان كان الثانى جامدا تحصل منه مصدرا لمعنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك وان وقعت بعدها الفعلية فى التقدير فضمير الشان مقدر قبلها الضمير اسمية نحو حسبت يقول زيد اى حسبته يقول زيد وبعض هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اى عرفته وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال ولا تظنن غيره منى بمنزلة المحب المكرم اى لا تظنن شيئا غير ذلك كذا قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها تقول لمن قال اظن زيدا قائما انا ايضا اظنه واظن هذا وكذا

افعال القلوب للظن فقط

ذكر الافعال لليقين فقط

بلغ المقابلة

بل هي افعال افعال القلوب قال الاندلسي لو جاز قيام لفظ ذلك او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس ما قال بشئ لان مفعولي باب علمت ينقدر بالمفرد على ما تقدم وانما الصلة لا تنقدر بالمفرد على حال قال الاندلسي وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اي ظننت الظن قلت لا منع مما قاله الفراء على ما ذكرنا ويقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك وقوله تعالى يظنون بالله غير الحق اي ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كونه مفعولا به اي شيئا غير الحق كما في قوله تعالى نظني غيره قوله يدخل على الجملة الاسمية صادرة عن ذلك اي لتبيين الاعتقاد الذي هي عنه الاعتقاد وقوله هي عنه اي على حذف المضاف اي حكمها عنه اي حكم المتكلم على المبتدا بمضمون الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدا الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن قوله

ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تأخرت لاستقلال الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد مثل علمتني منطلقا ولبعضها معنى آخر

يتعدى به الى مفعول واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله واذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن ولا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا قال باي كتاب ام بأية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فهذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الآخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدا او الخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد اذ مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة كما تقرر ذكره فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول الثاني فكما في قوله لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلة على غرائك الملك بنا قوله ومنها انه يجوز فيها الالغاء الفرق بين الالغاء والتعليق مع انهما ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الجملة معه فليست بتأويل المفرد فمعنى زيد علمت قائم زيد في ظني قائم فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانها لا يقع مفرد موقعها فالجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الآخر ان الالغاء اختياري لا ضروري والتعليق ضروري وقيل الجملة الملغى عنها في نحو زيد مقيم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشئ لان الفعل الملغى لبيان ما صدر منه مضمون الجملة من الشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني ويمنع الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ويقبح الالغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي مع تقدمه فيغلب اللفظي المعنوي وعلى ما اخترناه في عامل المبتدا والخبر كما شرحنا في حد الاعراب رافعهما ضعيف مع تقدم عامل غيرهما عليهما يغلبهما ومع ذلك قد جاء قوله كذاك أدبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه لا يحمل ذلك الا على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة وقال بعضهم ضمير الشأن مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ويقل القبح في نحو متى تظن زيد ذاهبا اعني اذا تقدم معمول الخبر اذ هو كتقديم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدا والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدا والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان الرافع القوي اعني فعل القلب تقدم على احدهما وتأخر عن الآخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال ولست فاعلين اخال حتى ينال اقاصي الحطب الوقود وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين

خصائص افعال القلوب

انه يجوز فيها الالغاء

الفرق بين الالغاء والتعليق

الالغاء م

فلا الغاء ولا تعليق م

سوف ومصحوبها كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه كجاءني زيد واحسب عمرو وتوكيد الملغى بمصدر
منصوب قبيح اذ التأكيد يدل على الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء فبينهما تنافٍ واما توكيده
بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بصريحين في المصدرية نحو زيد احسبه او احسب ذاك قائم ومصدر
فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم
واما الالغاء فواجب مع التوسط والتأخر نحو زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما
قيل وقد مر ذلك في باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب
المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قائما ففي الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتأخرا لكن
الغاؤه قبيح كما مر من قبح تأكيد الفعل الملغى وان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما اي ظن
ظنا نعتقد من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر وهو كما لو حذف الفعل جوازا يجوز الالغاء متوسطا
ومتأخرا نحو متى زيد ظنك منطلق ومتى زيد منطلق ظنك ويجوز الاعمال ايضا لان العمل للفعل لا المصدر وكذا عند من
قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسطا وتأخرا لان العامل فيما
تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا لغيره كزيد قائم حقا على ما
قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق قوله ومنها ايضا تعلق بحرف الاستفهام والنفي التعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة
الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت ابو من زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين فمن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة
الجزئين على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو
الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كما يأتي وقد يكون اسما متضمنا معنى الاستفهام كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت
اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتداء نحو علمت
لزيد عندك وقد يكون حرف النفي وهي ما وان ولا نحو علمت ما زيد منطلق وان النافيتان فللزوم وقوعهما في صدر الجمل وضعا
فبقيت الجمل التي دخلتاها على الصورة الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء
في المفرد في نحو ان زيدا لقائم فلضرورة ملجئة اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجيء واما لا الداخلة على الجملة الاسمية فانما كانت
معلقة لانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك
اذا جاء في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا يدخل الا مع المكسورة كما يجيء واما اذا تجردت ان عن اللام
فانها لا تعلق لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تأويل المصدر فاذا امكنك
جعل ان مع خبرها مصدرا معمولا لفعل القلب بان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسرها عن عمله واما قوله ولقد علمت لتأتين
منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتأكيده للكلام لان قبل اللام المفيدة للتأكيد مع قد
المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله وانتي قسما اليك مع الصدود لاميل وقد يجري نحو علم الله مجرى القسم فيجاب
بجوابه فيجيء بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اي والله والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت لمن تم
وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت لتقومن فتعدت واعراب الجمل
المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة رفع اي على انه خبر مقدم على المبتدأ اي اي يوم
يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال لقد علمت اي يوم عقبتي والمنصوب
ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت
زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان مفعول الاستفهام الجملة التي بعد علمت
كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت ما زيد قائما
واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى
ارايت اخبر فهو منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حالته العجيبة او عرفتها اخبرني عنها
فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به لرايت نحو ارايت زيدا
ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله الاية وكم ليس بمفعول كما يجيء بل هو حرف خطاب لا بد سواء اثبت
ذلك المنصوب او لا ثم تأتي بما فيه استفهام ظاهرا او مقدرا ليبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم
ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وارايتم ما تدعون من دون الله اروني ماذا خلقوا والمقدر كقوله تعالى

بحث الافعال

ارأيتك هذا الذي كرمت علي لئن اخرتني اي اخبرني هذا الذي كرمته علي لم كرمته وقوله لئن اخرتني كلام مستأنف وقد يكون
الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى أرأيتكم ان اتاكم الآية وقوله أرأيت الذي ينهى عبدا اذا صلى الى قوله ألم يعلم
وقوله أرأيت ان كان كرر أرأيت للتأكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر
عنها كانه قال المخاطب لما قلت أرأيت زيدا عن اي شيء من حاله تسأل فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه
ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرأيت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بأرأيت الذي بمعنى اخبرني لانه
لما صار بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن اصل شيء نحو النجاءك فاستغنى بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتأنيثا
عن تصريف تاء الخطاب فبقي التاء في الاحوال الثلث مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او
مجموعا وفاعل ارأيتك التاء لا انت المقدر في نحو رويدك لان مفعوله يبقى منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرني نحو
ارأيتك زيدا ما صنع فلا منع من بقاء فاعله ايضا وقال الفراء بل ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل رويدك والنجاءك
كما مضى في اسماء الافعال اعني ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت برأيت فعل القلب فالكاف الملحقة به اسم يتصرف تصرف
المفعول الثاني وكذا التاء تتصرف بتصرفهما نحو ارأيتك زيدا وارأيتما كما الزيدين وارأيتموكم الزيدين وارأيتك هندا و
ارأيتماكما الهندين وارأيتكن الهندات واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا
المعنى بل المعنى علمت اي شخص حصل منه القيام وقد كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة
الاستفهام تستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظا عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة
وهو ما الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت
زيدا الذي قام وينبغي الاستفهام من غيره فاي لكونه معربا تقول في الاستفهام علمت ايهم قام برفع اي واذا كان موصولا قلت
علمت ايهم قام بنصبه وليس اداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو علم زيد ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض
في نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت المتقدم على ايهم مفيد ان قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القائم المعين لما
ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام اليه لان ايهم قام
استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام الى معين وربما يعرفه الشاك بانه زيد او عمرو فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد
كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فنقول اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه
الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي شخص هي وذلك الشخص في فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد وانما لم يصرح
باسم القائم ولم يقل علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشيء على المخاطب مع معرفته به
كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تبارك وتعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام
الذي جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قائم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى زيد وعدم
انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذلك من الاشخاص
الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قائم ام عمرو وعلمت هل قام زيد او عمرو وجوابهما لا او نعم والمشكوك فيه
المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي يتشكك
فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب مستدلا بان مضمون الجملة الاستفهامية
لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتأويل وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب
هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام بأم وبما سمّي من الاستفهام شيء معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام فمعنى
علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه هو الذي يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد
اي زيد قائم واما عمرو واما اذا قال علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد ونفيها حتى يقال ان العلم
يتعلق بتلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا اولا انا لا نسلم
ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم مضمون استفهام الشاك لا يصح ان يكون متعلقا لعلم الشاك
المذكور في نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم او لا في الجواب متضمن ايضا لمعنى النسبة ونفيها لان المعنى
بلى زيد قائم وما زيد بقائم فيحصل المقصود اعني المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب فهو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان
جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اي لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين
على الآخر ليتبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم ام اقعد كما ترد بعد كل فعل يفيد
معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل ما يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسألت واستفهمت وجميع افعال

في موضع من المفعول الثاني او في موضع المفعول الثاني لفعل القلب

ومثله كثيرة

اوهل زيد قائم

وعلمت هل زيد قائم او عمرو

للعلم

الجملة تعليق الفعل المعلق في موضع النصب لتضمن الفعل

الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد يقوم ام عمرو وقد يضمن الدال
على التفكر كقوله تبارك وتعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه في التراب اي مفكرا
ايمسكه ام يدسه وفي نهج البلاغة يتحالسان انفسهما ايهما يسوق صاحبه كاس المنون اي مفكرين ايهما يبقى ولم ينسج مثل
ذلك في الظن الذي هو لترجيح احد المجوزين على الآخر وجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وقد
ايهم في البيت وقد مضى ذلك في باب الموصولات ويجوز في نحو سألتك هل زيد قائم واستفهمت ام زيدان ان
ينوى بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوى على ما هو مذهب البصريين او يضمن السؤال معنى القول فيلحق
به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما هو مذهب يحيى بعد من الفريقين فمفعول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع
النصب وهي اما في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في الدار
ام عمرو اي شككت في هذا الامر او في موضع مفعول تعدى الفعل اليه بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا واما لتضمنه
ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة
المعلق عنها في موضع مفعوله اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو
نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار او في مقام الثاني فالثالث نحو اعلمت
هل زيد في الدار او في مقام الثالث وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله تبارك وتعالى وما ادريك ما يوم الدين لان
ادري يتعدى الى مفعولين نحو ادريتك الحق وان كان بمعنى اعلم او في مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من
هو واما الثاني اعني المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب العلم نحو تفكرت هل زيد في الدار فان تفكر لازم وضعا
لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه معنى تعرفت اي تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليه قائم هو ام قاعد اي تعرف
هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيدا ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيد اهون من رفعه في نحو
اعلم زيد ابو من هو لان انظر الذي بمعنى تفكر وسل الذي بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لو سلطهما عليه كما ينصبه اعلم
اذا سلطته عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع بعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم يجيء بالجملة
المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمنه معنى التعرف نحو امتحنت زيدا هل هو كريم اي تعرفت كرمه
بامتحانه وابصرت زيدا هل هو في الدار اي تعرفت كونه في الدار بابصاره وكذا قوله تبارك وتعالى يسألونك عن
الساعة ايان مرسيها اي يتعرفون وقت ارسائها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في علمنا الله ان الكاف
مفعول اصل الفعل والله مفعول الفعل المضمن وقد يكون جملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد هل هو
قائم او قاعد اي شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفتك الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدل من
الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة منه بدل من زيدا هذا وقد اوجب الاخفش ان زيدا لظننت اخوه قائم قال وانما
لم يجز لظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا يدخل الماضي كما يجيء في باب ان فهي في التقدير داخلة على اخوه كانك قلت
ظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم واري عن المفعولين الاخيرين فالظاهر كما ذهب اليه ابن مالك انه يجوز الالغاء
والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم وراى فتقول اعلمتك لزيد منطلق وازيد منطلق ام عمرو وما زيد
منطلقا وزيدا علمتك منطلق وزيد منطلق اعلمتك وكذا الحكم اذا بنيت باب اعلم لما لم يسم فاعله نحو اعلمت ما
زيد قائما وزيدا علمت قائم وقال الاندلسي الذي اعول عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ
الجزولي ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه واذا بنيته للمفعول جازا واما الاربي منهما منعا
سواء بني الفعل للفاعل او المفعول وقال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيدا اعلمتك قائم او علقت فقلت اعلمتك
لزيد قائم لحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة
واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة وليس ما قال بشيء لان اعماله بالنسبة الى
شيء والغاءه او تعليقه بالنسبة الى شيء آخر فهو مثل زيد علمت قائم اعلمته في الفاعل والغيته عن المفعول وكذا في علمت
لزيد قائم اعملته في الفاعل وعلقته عن المفعول وايضا المعمل معنى الهمزة اي التصيير والملغى او المعلق اصل علم فالملغى
غير المعمل واعلم انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعولي اعطيت قوله ومنها انه
يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد هذه الافعال المذكورة في المتن ولفظة هب بمعنى احسب معه
ورأى الحلمية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني قائما وقال تبارك وتعالى اني اراني
اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الآخر نحو قولهم رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وداينا ان تقول

فصل امتناع ذكر الفعل عن الالغاء والتعليق ان كان الفعل للفاعل

كذا

كذا وقد يجرى مجراها رأى البصرية حملا على رأى القلبية وكذا عدم وفقد حملا على وجد لانهما اضداده في اصل الوضع وانما لم يجز
ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا يقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا اضربنى ولا اضربتك
ولا نحو ذلك وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى وانتفاؤهما حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصدوا مع اتحادهما
معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فلهذا قالوا ضرب زيد نفسه فصار النفس لاضافته الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه ظاهرين متغايرين في اللفظ واما افعال القلوب فان
المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا
ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا قائما واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب
ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناها او لم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانما تقتل اياك واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما
ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد ظن قائما وظننه زيد قائما لم يجز المثال الاول
مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلته في المنصوب
على شريطة التفسير هذا ما ذكره المص من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة
المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم
غير قوله هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى فنقول اذا دخلت افعال القلوب على ان
المفتوحة فهو ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي ويكثر ذلك وان كان ذلك الفعل مما يقل نصبه لمفعول واحد نصبا
صريحا كحسبت وظننت وخلت لانها لا يطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه سواء نصبهما كما في حسبت زيدا
قائما او لم تنصبهما كحسبت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو المصرح به في الجزئين المصدرين بان هذا
مذهب سيبويه اعنى ان ان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعول له آخر مقدرا والاخفش يجعل ان مع جزئيها في مقام
المفعول الاول ويقدر الثاني اى علمت ان زيدا قائم حاصلا اى قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا
لجاز اظهاره اذ لم يسد مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد
في جميع المواضع كما يجئ في الحروف المشبهة بالفعل فكيف يكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين
في نحو علمت زيدا قائما سادان مسدان مع اسمها وخبرها ومفيدان فائدتهما اذ هما بتقدير المصدر لا انه مصدرية كما كان الكلام
مع ان بتقدير المصدر هذا آخر الكلام في افعال القلوب مما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما رادفها من
جعل ووهب غير منصرف ورد وترك وتخذ واتخذ وا كان واصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبر لصار في الاصل
اذ منزلة صيرت زيدا قائما من صار زيد قائما كمنزلة احفرت زيدا النهر من حفر زيد النهر فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معا
بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولي علمت يقال جعلت زيدا كريما فتقول بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز لك اذ كل انسان
لا يخ من تصيير شئ شيئا في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين
الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول لصير كما كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر
جواز تصديرهما بان كما في مفعولي علمت الا انه روعي اصلهما حين كانا اسما وخبرا لصار فانهما لا يصدران بان لهما كما ذكرنا
في اول هذا الباب واما الغاء صير ومرادفاتها وتعليقها فلم يأتيا كما اتيا في افعال القلوب لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم
يظهر تأثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب كجعلته غنيا فهو امر ظاهر للعيون اذ هو
احداث الشئ بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد تخرج من هذا الباب وذلك اذا لم يكن بمعناه كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور
اى خلق ووهب اى اعطى ورده اى جعله راجعا وترك بمعنى خلى وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما اكان فهو قليل الاستعمال
لكنه لا يجئ الا بمعنى صير وانما افاد معنى صير لما بينت قبل ان معنى صار وانما افاد معنى صير لما بينت قبل ان معنى
صار كان بعد ان لم يكن ومعنى اكان جعله كائنا لحصول من الهمزة معنى نقل غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير
ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تعالى وضرب الله مثلا
عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اى جعله مثلا
وصاغه مثلا من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اى بين فهو متعد الى واحد والمنصوب
بعده عطف بيان وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كما الحق به ترك الذي بمعناه نحو غادر زيد صريعا واذا كان
الثاني نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة كما في قولك غادرته جزر السباع

اى تقسيم

المنصوب بها اجزائها

ما صرح به في الاستعمال

الاخر الذي مع ان

اى المصدر

فانه يقدره مفعولا ثانيا

واما افعال القلوب

لانهما انما جاء في افعال القلوب

لضعفها

ومرادفاتها في عدم الالغاء

فتحات غادر بصير هو الظاهر و مما ينصب المبتدأ والخبر من غير افعال القلوب وغيرها دفعات سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اى سمعت قولك ويجوز نصبه اجماعا بان نحو سمعت انك تقول قالوا وانما عمل في المبتدأ والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم ولا اقول لا ارى منعا من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت انك تمشي اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا بنصب الناس وقد روي برفعه على حكاية الجملة و مما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الآن زيد قائم فينبغي ان تكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر في غير هذا الكلام لا بجرد بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اى هذا اللفظ من حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل الا انه ربما يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين فيجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالباري تعالى و كذا غيره ممن يسهل عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في شيء من اجزاء الكلام اجراء لمثل هذه الجملة مجرى اصلها اعني المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا لك ان تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان زيد قائم قال فلان قام زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز يقص نبأ عن الامم المختلفة الالسن باللسان العربي وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية اللفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمروا في حال الحكاية غائبان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدي معنى القول قال تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه بالياء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها مطلقا على ما وهم المص كما تقدم في باب اعلم واري وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم ان اسم المفعول به ان يطلق عليه اسم المفعول كما تقول ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب مضروب وكذا تقول انا قائل زيد قائم بالاضافة والفاعل لا يضاف الى مصدره فلا يقال زيد ضارب الضرب القوي والذي اوهم المص قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وذهل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا كقولك قلت قام زيد قائم او لفظا آخر ويقع المفرد بعد القول على خمسة اوجه والدليل عليه اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قائل زيد قائم واطلاقك على تلك الجملة انها مقولة وكلامك على انه المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة الموضع مفعولا بها جاز عطف منصوب كقولك قلت انا زيد قائم او لفظا آخر المفرد عليها ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويعبر ذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد على تلك الجملة كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او صادقا وكلاما حسنا اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويعبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فينتصب هذه الثلاثة لانها ليست اعيان الفاظ المحكي حتى تراعى وليست ايضا جملا معتبرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها ورابعها مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم به مجردا مرفوعا واما بناؤه فهل يراعى او لا ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اى عليكم سلام قال اذا اقبلت قلت دباءة اى هي دباءة وقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال فلان يقرئك السلام اى سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير من الخمسة الاوجه فيكون مفعولا مطلقا اي مفعولا مطلقا لفعل محذوف اى سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعني قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها وذلك للدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى في باب المبتدأ ويلحق عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك ناديته عجل واخبرته زيد قائم قال تنادوا بالرحيل غدا وفي نرخالهم نفسي وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول ليس بعزيز في الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قائم وتنادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب تقول ناديته سلام كما تقول قلت سلام والنداء بلازم لك النداء او يلزم وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما يقال من قال

الجملة

غير غائبا

لا مفعولا

وتقع المفرد بعد القول على خمسة اوجه

المفرد عليها

جعلا مكان ذلك المفرد

قالوا سلاما

مفعولا مطلقا

غير بعزيز

افعال الناقصه

بحث الأفعال

زيد قائم فتقول انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكى كما فى قوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط فاعلم انه قد يجئ القول
بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو قولك كيف تقول فى هذه المسئلة اى كيف تعتقد
فيلحق بالظن فى نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتأخرين قال المص والاندلسى
لو كان بمعنى الظن لم يستعمل فى العلم كما يقال لك كيف تقول زيدا قائما فتجيب اعلمه قائما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد
عاما كان او ظنا وجواز الحاقه فى العمل بالظن لغة سليم واكثر العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط كون الفعل مضارعا مخاطبا
قال الاندلسى منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو ايقول زيد
عمروا قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثرين فى الالحاق من شرط ثالث اسبقها منفصل نحو اتقول زيدا قائما او منفصل
بظرف نحو اكل الملك تقول زيدا قائما او بالسوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول بنى لوى لعمر ابيك
ام متجاهلينا فان نقص بعض الشروط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية اتفق مع استيفاء الشروط قوله ولبعضها معنى آخر بل لكلها
فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذى فى شعره شقرة وخلت اى صرت ذا خال اى خيلاء وزعمت به اى كفلت وهذه
الثلاثة بهذه المعانى يكون لازمة قوله وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا كان علمت وجدت الى
مفعولين فهما بمعنى اصبت وعرفت ايضا الا ان المعروف والمصاب مضمون الجملة ونصب المفعولين وعد نصبهما يتعلق
بالاستعمال فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين قوله الافعال الناقصة ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة وهى كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ
ومابرح ومادام وليس وقد جاء ماجاءت حاجتك وقعدت كانها حربة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول
وتنصب الثانى مثل كان زيد قائما انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال
التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب ما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس
بشئ لان كان فى نحو كان زيد قائما تدل على الكون الذى هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون
القيام اى حصوله فجئ اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام
فالفائدة فى ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة فى ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر فى بابه مع فائدة اخرى
ههنا وهى دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على
حصول حدث مطلق تقييده فى جزئه وخبره يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقييده فى كان لكن دلالة كان
على الحدث المطلق اى الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال
على الانتقال واصبح الدال على الكون فى الصبح او الانتقال ومثله اخواته ومادام الدال على معنى الكون الدائم ومازال
الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور فكيف يكون
جميعها ناقصة بالمعنى الذى قالوه قوله وما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغى ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره
فان زيدا فى ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فهى لتقرير فاعلها على صفة هى
متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اى الحصول والوجود
ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغناء المتصف بصفة الصيرورة اى الحصول بعد ان لم يحصل قوله لتقرير الفاعل
على صفة اى جعله وتثبيته عليها قوله كان وصار الى آخرها لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان
نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول
تم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما كاملا قال تعالى فتمثل لها بشرا سويا اى صار مثل بشر ونحو ذلك
وقد زيد على عدد الافعال التى ذكرها المص ونقص منه فالذى زيد من حروف آض ارتد ورجع وحال وحار وارتد كان كلها
فى الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانهما كانا فى الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار وكان حق جميعها ان
تستعمل تامة وان تعدى الى ما هو الآن مصدر لخبرها بالى ان عديت نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان
لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن فقاعلها فى الحقيقة بعد
صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن
بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل
قال فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة اى اذلال وقال ابقنت انى لا محالة حيث صار القوم صائر
اى مكان انتقال القوم منتقل وقال نعم ظنى ان لن يجور بلى لا بد فى التامة ان يليها الفطرة عن والى ظاهرا او مقدرا

مطلقا

ومعنى تقرير الفاعل

اى صار غالما

بحث الافعال

لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس الحاق مثل هذه الافعال بصار
فيها سائغا بل سماعا الا ترى ان انتقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا زيد على ما زال من مرادفاتها ما فتئ وما افتأ وما ونى
وما رام من رام يريم اي برح واصل ما زال وما برح وما فتئ وما افتأ وما انفك ان يكون تامة بمعنى ما انفصل متعدية بمن
الى ما هو الان ضد خبرها فيقال في موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان
دائما فضمنت الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دائما وكذا اصل برح وفتئ ان يكونا
تامين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما او بمن نحو برحت بابك ومن بابك ورمت بابك واصل ونى فتر فكان الاصل
ان تتعدى بفي نحو ما ونى زيد في القيام فجعلت الثلاثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يفتر فيه يكون
فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا قيدت نفي الشيء بزمان وجب ان
يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك
الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما قولك ما ضرب
فانه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمن واحد
في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات مقيدا بوقوعه اي لوقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص
لم يكن تناقض ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي يقيد الاثبات به غير الجزء الذي يقيد النفي فلا يتناقضان
فاكتفي في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصد في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار
الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقض احدهما الاخرى فتبين بهذا ان النهي يفيد
التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايضا دائما كما ان نفي الاثبات يكون دائما ونفي
النفي يلزمه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيد للنفي داخلا عليه النفي بل ذلك
موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل وما فارق صار ولا يقال ما زلت امرا بضم الزاي ولا ما ازول امرا وما زال الناقص
واوي مضارعه ما يزال لكنه يخاف فاما زال يزول فكقال يقول وقولك زاله يزيله اي فرقه من الياء فتامان وقد حكى
سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زول وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما
قبلهما وقلبت ياء كما يفعل في المبني للمفعول في نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال
المصدرة بالنفي تامة نحو ما برح من موضعه قال تعالى فلن ابرح الارض وما ونى في امره وما انفك من هذا الامر واما ما زال
لا يزال وما فتئ او فتأ او افتأ فلا يستعملان الا ناقصين قال سيبويه ان به في قولك ما زلت به حتى فعل مفعول به والاولى
ان يقول هو الخبر اي ما زلت معه ونقص ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح فقال هما لا يكونان الا تامين وان جاء بعد
مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله غدا طاويا يعارض الريح هافيا قلت اذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى ان اغدوا
على حرثكم وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى بيته فلا ريب في تمامهما واما قوله تروح
ويغدو ذاهبا فيحتمل ان كانا بمعنى يدخل في الغداة والرواح فهما تامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون
في الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن الملحقات جاء في ما جاءت حاجتك اي ما كانت
حاجتك اي ما كانت حاجتك وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من كانت
امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاءهم رسولا
من علي عليه السلام ومنها قعد في قول الاعرابي ارهف شفرتها حتى قعدت كانها حربة اي صارت قال الاندلسي لا يتجاوز بهذين
اعني جاء وقعد الموضع الذي استعملتهما العرب فيه وطرد بعضهم وقال المصنف واجاز الاولى طرد جاء في مثل جاء البر قفيزين
وبين هو حال وليس بشيء لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه قفيزين ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد
فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد
كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك كما قدمنا
ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله فترفع الاول وتنصب الثاني تسمية مرفوعها اسمها اولى من
تسميته فاعلها اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا تحذف اخبارها غالبا حذف خبر
المبتداء لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فكما لا يسمى مضمونها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى
مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهد من ان كل فعل لا
بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول قوله فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وبمعنى صار

فتنصب

ومن بابك

بوقوعه

بمعنى كان دائما

في استعمال بعض هذه الافعال تامة

بناء على ان كل فعل ناقصا كان او تاما لا بد له

ويكون

مبحث الأفعال

ويكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك لاستمرار خبرها
لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي ومادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس لنفي
مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا شرع بذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجيء بعضها تاما او زائدا قال فكان يكون
ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا
فكان للماضي ويكون للحال والاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر
في جميع زمن الماضي شبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وجوابه ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون
الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد نائما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد
الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار وقول المصنف دائما او منقطعا رد على هذا القائل يعني ان كان
لا يدل على احد الامرين بل ذلك الى القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بتيهاء
قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان الناقصة
على اي معنى كانت من معنييها ضمير الشان مقدرا فيرتفع المبتدا والخبر بعدها منصوبة المحل خبرا لكان وقال
بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقع القصة ثم تسرت القصة بالجملة والاول
اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شان الا مبتدا في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واول مفعولي
ظن نحو انه زيد قائم وظننته زيد قائم ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة في
المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانهما وزان علم الناصب لمفعول واحد وعلم الناصب لمفعولين
فيهما بمعنى واحد ونقل ان كان يجيء بمعنى كفل وغزل قوله وزائدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشيء الا محض التوكيد
وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى
من كان في المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة للماضي والا فاين المعجز وصبيا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت
الخرشب الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق في حجة غرت اباك بحورها في الجاهلية كان والاسلام واما
اذا دلت كان على الزمن الماضي ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد
ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا وفي تسميتها
زائدة نظر لما ذكرنا ان الزائدة من الكلم عندهم لا تفيد الا محض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زائدة لجواز العكس عملها
وانما جاز ان لا تعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدوث المطلق الذي كان الحدوث المقيد في الخبر
بعض عنه لا لدلالتها على الزمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدوث لا للزمان فجاز لك
ان تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدوث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا
ولا منصوبا فبقي كالظرف دالا على الزمان فقط فللمجاز وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف تبيينا لالحاقه بالظروف
التي يتسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة فثبت ان كان المفيدة للماضي فقط
لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدث المطلق وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو هوس اذ لا معنى
لقولك ثبت الثبوت وقوله بدا لك من تلك القلوص بداء معناه راي المصدر بمعنى اسم الفاعل ومذهب ابي علي
انه لا فاعل لها على ما اخترنا فعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام كانوا فيه ليست
بزائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لتاخيرها اي جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هي زائدة مع الفاعل
لانه كالجزء منها والاول اولى لافادتها معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعني غير العاملة لا يقعان
اولا لان البداية تكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بها الصدر ويقعان في الحشو كثيرا وفي الآخر
على راي نحو قولك خطر الخطب كان ولا تزاد ولا تجرد الا ماضية لخفتها وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان في قول
حسان كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعسل قوله وصار للانتقال هذا معناها
اذا كانت ناقصة كما تقدم ومعناها اذا كانت تامة كان بعد ان لم يكن فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى
يصير يكون بعد ان لم يكن قوله واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بازمانها هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة والناقصة
بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي تدل عليها تركيب لفظها اعني الصبح والمساء والضحى بل
باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء
وكان في الضحى فيقترن في هذا المعنى الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزماني الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي

يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى أصبح زيد أميرا أن إمارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح
زيد أميرا أن إمارته مقترنة بالصبح في الحال أو الاستقبال ويكون تامة كقولنا أصبحنا والحمد لله وأمسينا والملك لله أي دخلنا في
الصبح والمساء ودخلنا فيهما وكذا أضحينا فيدل الفعل كل منهما على الزمانين وحكى الأخفش زيادة أصبح وأمسى قولهم
ككان في لفظتين وهما ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها ورده أبو علي وقال السيرافي أنه ليس من كتاب سيبويه وإنما كان
حاشية في كتابه أقول لو ثبت ما حكى الأخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين أي الصبح والمساء والزمن الماضي
كما كان لفظ كان مجردا للماضي قوله وظل وبات إلخ يعني أن معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار كذلك فاقترن مضمون
الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا له ويقترن أيضا بزمانه الآخر المدلول عليه بالصيغة أي الماضي والحال والاستقبال
ويضم يظل ظل يظل ظلولا قالوا ولم يستعمل ظل إلا ناقصة وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال أو دام والعهدة عليه وقولك
بات زيد مهموما أي كان في جميع الليل كذلك فاقترن هم زيد بزمان البيتوتة وهو جميع الليل والزمن الماضي ومصدره البيتوتة
ومضارعه يبيت ويبات كباع يبيع وهاب يهاب ويجيء تامة بمعنى نام ليلا ونزل سواء نام أو لم ينم وفي كلامهم ليلة لست ببيت
وبيت وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا وأما مجيء بات بمعنى
صار ففيه نظر قال الأندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو أين باتت يده قال لأن النوم قد يكون بالنهار قال ويحتمل
أن يقال إنها أخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب لأن غالب النوم بالليل قوله وما زال إلى آخره قد ذكرنا أن معنى ما زال زيد أميرا
أي استمرت الإمارة ودامت لزيد مذ قبلها واستأهل لها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه لا قبل ذلك قوله
ويلزمها النفي إن كانت ماضية فيما ولم ولا في الدعاء وإن كانت مضارعة فيما ولا ولن والأولى أن لا يفصل بين لا وما و
بينهما بظرف وشبهه وإن جاز ذلك في غير هذه الأفعال نحو لا اليوم جئتني ولا أمس لذلك التركيب حرف النفي كما في قوله
تالله تفتؤ تذكر يوسف بتأويل لا وأبي دهما لا زالت لأن حذفها لم يمتنع إلا من مضارعاتها وإنما جاز حذفها لعدم اللبس
إذ قد تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا معها قال لا انفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه ويحذف منها كثيرا في جواب القسم
كقوله نعم تالله تفتؤ تذكر وقوله تزال حبال مبرمات أعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل لأن حذف حرف النفي في جواب
القسم ثابت في غير هذه الأفعال أيضا نحو والله أقوم أي لا أقوم فكيف بها وتكون ما زال وأخواتها بمعنى الإيجاب من
حيث المعنى لا يتصل أداة الاستثناء بخبرها لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا في الفضلات
كما مر في بابه وخبر المبتدأ ليس منها فلا يجوز ما زال زيد إلا عالما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا العلم وأما خبر
ليس وأخبار كان وصار وأخواتهما إذا كانت منفية فيجوز اقترانها بإلا إذا قصدت الإثبات وقد يمتنع ذلك فيها أيضا وذلك
إذا تقدمت أخبارها عليها فلا يجوز إلا قائما لم يكن زيد ولا إلا غنيا لم يصر خالد لامتناع تصدر إلا كما مر في بابه وقد خطئ
ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا واعتذر بأن تنفك تامة أي ما تفارق
وكلنا ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالأرض التي يناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب وجيع
ونرمي عطف على مناخة نحو قوله صافات ويقبضن وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف أي مقرو ومناخة حال وفيه ضعف
من ثلاثة أوجه أحدها أن المفرغ قلما يأتي في المثبت كما ذكرنا والثاني أن عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه ولم يجزه
سيبويه خلافا للأخفش والثالث أن المستثنى إذ يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند
البصريين كما تقدم في باب الاستثناء قوله وما دام لتوقيت أمر أي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل
ذلك المصدر كما في قولك اجلس ما دام زيد قائما أبوه موقت لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام أبي زيد وكذا إن كان
فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قائما قوله ومن ثم احتاج أي ومن جهة كونه توقيتا للشيء يكون ظرفا لذلك
الشيء والظرف فضلة فلا بد معه من تقدم جملة اسمية كانت أو فعلية لفظا أو تقديرا كغيره من الفضلات وما التي
في أول ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف أي مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفي مضمون الجملة قال
سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم في
المستقبل وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال قال الأندلسي وأحسن ليس بين القولين تناقض لأن خبر ليس إن لم يقيد
بزمان يحمل على الحال كما يحمل عليه الإيجاب في نحو زيد قائم وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به هذا قوله وحكم
ما الحكم ليس في كونها عند الإطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكم لا في باب المضارع وأصل ليس
ليس كصيد كما يقال علم في علم والتزامهم تخفيفها بالإسكان وتركهم قلب يائها ألفا كما هو القياس في هاب لمخالفتها أخواتها
في عدم التصرف ولا يجوز أن يكون مفتوح الياء إذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفا وصيد في صيد ولا يجوز أن يكون

مضموم

مضموم الياء اذ لم يجئ من فعل معتل العين بالياء ولا ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا تسكن فلا يقال في ضَرُب ضَرْب
ولم يقلب الياء الفاً ليدل به على عدم تصرفه ومفارقته لاخواته وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في
احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخففاً فعل كصيد في صيد لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كصيدت والجواب
ان ذلك لمفارقته اخواته في عدم التصرف قال ابو علي واما الحاق الضمير به في نحو لست ولسنا فللتشبيه بالفعل لكونه على
ثلاثة وبمعنى ما كان وكونه رافعاً وناصباً كما الحق الضمير في هاء هاءا هاؤا وهاءي هاءا هاؤن مع كونه اسم فعل تشبيهاً بالفعل
والاولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر به عليها وهي لا تتصل بغير صريح الفعل الا نادرا كما ذكر في هاء قوله ويجوز
تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها على ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز
وهو ما في اوله ما خلا ما دام فالابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس ذكر ابن معط ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين
الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات قوله من كان الى راح كل ما ليس في اوله ما مما ذكره المص وما لم يذكره
من الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجئ واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها
عليها كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يجوز فصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما في اوله ما من هذه الافعال
فاجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان في تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الافعال الناقصة وصارت
معها بمعنى الاثبات فهي كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم يلزمها بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها
وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر
الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه واحد منهم لانها لازمة
هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما قائماً كان زيد وكل حكم ذكرنا في ما النفي
فهو ثابت في ان النافية واما غيرهما من حروف النفي كلم ولن ولا فاذا اتصل بها الافعال المذكورة لم يجز توسط الخبر بينها
وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمها عليها اتفاقا لانها ليست كما في طلب الصدر كما مر في المنصوب على
شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفية من ذلك لان مذهبهم انها حرف كما الحجازية
فهاكان روافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما ولنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها
كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ولم يرد عينه المكسورة مع اتصال الضمير كما ردت في صيد المخفف العين فقالوا صيدت
ولذلك ايضا جاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب
ولما اضرب والفعل لا يتقدم على لن ولم وللمانع ان يمنع تعلق الظرف في الاية بخبر ليس ويعلقه بنفس ليس فان الافعال
الناقصة لا يمتنع تعلق الظروف بها لدلالتها على معنى الحصول فاذا قلت كان يوم الجمعة زيد قائما فلا منع من تعلق الظرف والحال
بكان لدلالتها على معنى الحدوث بل هو اولى من تعليقه بخبر كان المؤخر وكذا ليس لانه بمعنى ما كان وكذا سائر الافعال الناقصة
ولا تصح هذه الدعوى الا للمبرد من بين المانعين لذهابه الى فعليته لا للكوفيين واعلم انه لا تدخل الافعال الناقصة على
مبتدأ عادم التصرف كما التعجبية ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل فان الامثال لا تتغير كقولهم الطعن يظار او يلزمها
لكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طلاق والطلاق الية او يلزم الابتدائية لو توقع بعد اما واذا المفاجاة او لتضمنه
معنى الدعا كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية
وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما زيد قيام له حصول في
الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما زيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما زيد قيام
له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها
طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها يدل
على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم بالحصول في احدها بتة فهذا تناقض
وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها قابل للفعل الناقص كما تقرر فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان معنى به
لعلام مخبرا بكان عنه ثابتا عند المتكلم مسئولا عنه هل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا
فقد ذكرنا ان ازيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا
صفة للاخبار اكتفى بالطلب فيها عن الطلب الذي في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في
اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل تكون قائما اي هل تقوم وقد جاء الطلب فيهما في الشعر معا قال وكوني

يمنع من ذلك الكوفيون

بالمكارم ذكرتني وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كوني هل ضربت استحال
اذ الطلب في احدهما طلب في الاخر فيجتمع طلبان على مصدر واحد في حالة واحدة وهو محال واما ان كان خبرها مفردا متضمنا
لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليهما نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة
احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل معنى الاخبار حتى يبنى فيه هو ومضمون الخبر فان قيل فيجب ان يجوز
على ذلك تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ايهم اضرب كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام تحدث في الجملة التي هي فيها لا
فصل معنى الاستفهام الا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة
بما النفي فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدر ما النفي ويجوز متى لم يزل هذا واي وقت لم يكن
سماحك ومنع الجزولي والشلوبين ذلك في ليس نحو اين ليس زيد والاولى الجواز فان منعنا ذلك بناء على منع تقدم خبر ليس عليها
فقد مر الكلام عليه وان منعناه لادائه الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك
على سبيل المبالغة ونفرضه لك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله نعمه او علمه او قدرته ثم تقول اذا كان الخبر المفرد مشتملا
على ماله صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم يصدر بما وكذلك ما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام
نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل
وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد او قائما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا
كان بجزء الخبر ضمير الى الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك قائم وعندي كان
انك قائم لئلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشان في الفعل ويجب تاخير الخبر عن كان واسمه معا ان دخله
الا نحو ما كان زيد الا قائما ويجب توسطه او تاخيره عن كان اذا الفعل مصدرا بما يقتضي التصدير وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل
كهل واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان كان قائما زيد اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى
في المنصوب على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النافية اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسط الخبر بينهما وبين
الفعل الناقص نحو ما قائما كان زيد وا قائما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تاخر معمول
غيره نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي
هو كجزئه بالاجنبي واما اذا تاخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا واذا المنصوب
ليس كجزئه اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار اذ الظروف يتسع فيها واجاز بعضهم
تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والاصل الجواز ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواته وبين المرفوع
بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا
لا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبي الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون
فصله بغير الظرف ايضا نحو عمرا ضربت كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان
عمرا زيد ضاربا وتوقف بعض البصريين بين الخبر العامل اذا اتصل بذلك المعمول الفاصل بينه واذا لم يتصل نحو
في المنفصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا وما ارى خلافا في ذلك وقد تقدر البصريون
ضمير الشان اسما لكان واخواته نحو كان زيد الحمى تاخذا وكان زيدا تاخذ الحمى قال فنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان
اياهم عطية عودا ويجوز في البيت زيادة كان واعلم انه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا
يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدأ قال ما دام فيهن فصيل حيا وتقول ما زال رجل وانفا
بالباب وكذا في باب ان قال وان شفاء عبرة مهراقة كذا انشده سيبويه وقد يخبر في هذا الباب في باب ان بمعرفة عن نكرة
ولم يجز ذلك في المبتدأ والخبر للالتباس لاتفاق اعراب الجزئين هناك واختلافهما ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال في نحو
من زيد ان زيدا هو الخبر وقال الزمخشري وغيره لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله يكون مزاجها عسل
وماء فيمن نصب مزاجها وقال ولا يك موقف منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه
ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا وان يرفع مزاجها على اضمار الشان في كان كما في الرواية الاخرى ولا خلاف عنده
بجوازه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى انهم قالوا ان اولى بالاسمية مما تقدم في نحو قوله لم
ما كان حقهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث لا توصف كالمضمر وانما اجراهم على تنكير الاسم وتعريف
الخبر عكسا للتبرع بابي ان وكان وما ورد سيبويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله فانك لا تبالي بعدحول اظبي كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ حسان عني اطب
كان ابن المراغة اذ هجاني بحوف الشام ام متساكر

كان سحرًا ام جنون ورد عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام في فلبث الطبّ اسكران دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسره ذلك الفعل اولى فاسم كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة وقد قدرت بعد الهمزة فعلا لم يليها المستويا واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواءهما وليهما قد لا يكون في ضرورة الشعر كما يجيء في باب العطف هذا ونحن نذكر في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما يفسر رافعه بظاهر اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك وفي قوله خاصة اظبي كان امك ام حمار الاولى ان يرتفع ظبي بكان مقدرة لما يجيء في باب العطف ان بعد سوى ولا ابالي لا يقع همزة التسوية الا داخلة على الفعل واجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفه والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة مخصصة بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والا فهو نكرة نحو ارجل ضربته ام امرأة كما مر في حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير في الابيات الثلثة غير مخصصة فالضمائر اذن نكرات واعلم ان ليس من بين اخواتها تختص بكثرة مجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي وبجواز حذف خبرها كثيرا كقوله انما يجزي الفتى ليس الجمل اي ليس الجمل جازيا وقيل بل حملت على لا فصارت حرف عطف مثلها وجميع هذه الافعال متصرفة الا ليس ومادام ولتصاريفها ما لها ولا يستعمل لمازال واخواتها مصدر واسم فاعل الا نادرين لانها يلزمها حرف النفي وهي لا تدخل على المفرد وقد يحذف لام يكن للجزم تشبيها النون بالواو وتحذف مع انه قد حذف للجزم حركتها اولا وذلك لكثرة استعمالها قال ثم لم يك مغترا بنعمه كما حذفت لكثرة لم ابال فقيل لم ابل بعد ما حذف منه الياء لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا لاقى نون يكن المجزوم ساكنا بعدها لم يحذف منها قال الله تعالى لم يكن الذين كفروا لتقويها بالحركة وخروجها عن شبه حرف المد واجاز يونس الحذف مع ذلك ايضا انشد ابو زيد في نوادره لم يك الحق على ان هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر قال السيرافي هذا شاذ قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه ولا يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة ولا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معتمد الفائدة اذ ليس الغرض نفي الكفوء مطلقا بل نفي الكفوء له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا قوله افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه اقول اي رغم عسى ليس من افعال المقاربة لان عسى طمع في حق غيره تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس القطع مع علم ووثوق من حصوله فكيف يحكم بدنوه الا بوثوق بحصوله ولا يجوز ان يقال معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمص اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى الله ان يشفي مريضي اي اني ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون الخبر بل لطمع حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب وبعد مدة مديدة كما تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عدم طفق ومرادفاته من افعال المقاربة بمعنى كونها للدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قريب دنى من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال فيمن شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء على مدة فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد ومرادفاته وقول المص لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي وهو ان عسى لمقاربة الفعل في الرجاء اوضح مما قصده من المعنى ثم جعلنا الثلاثة حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه اذ الحد لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول وايضا قرب الخبر وحصوله متناف لان القريب ما لم يحصل بعد قوله فالاول عسى وهو غير منصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون في الماضي للاثبات وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة

ان غير الهجر الجميل لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد واوشك وهي
مثل عسى وكاد في الاستعمال قوله فالاول عسى يعني الذي لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في
المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى بل لم يات منه الا الماضي
لتضمنه معنى الحرف اي انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها واما
الفعل نحو بعت والجملة الاسمية نحو انت حر فمعنى الانشاء عارض فيهما قال الجوهري عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع
والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان اوفي
كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من الله ايجاب فجاء على احد لغتي العرب لان عسى للرجاء واليقين
ايضا وانشد لابن مقبل ظني بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز الامثال اي ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف
عسى في غير كلامه تعالى لليقين فقوله عسى لليقين فيه نظر ويجوز ان يكون معنى ظني بهم كعسى اي مع طمع وقد يكسر سين
عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيتِ عسيتما
عسيتن او نون الجمع المونث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير
المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج المتأخرون على ان عسى
ترفع الاسم وتنصب الخبر ككان والمقترن بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر من قوله عسى الغوير ابؤسا
وقوله لا تلحني اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره قبل تمامه قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة
قال ابؤسا وصائما لتضمين عسى معنى كان فاجري في الاستعمال مجراه وعند من جعله خبرا ان يقدر مضافا اما في الاسم نحو
عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال ابو علي في القصريات
عسى زيد ان يقوم اي عسى زيد ذا قيام وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا في الاسم ولا في الخبر وقال
بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا اما لا ولزومه مطردا في موضع معين مع
اي كلمة كانت بعيد وقيل المقترن بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان معنى
الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن
زيدا شيء جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى ما احسن زيدا شيء جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة
انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اي خروج زيد فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي
وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر قبل وقال الكوفيون ان يفعل في محل
الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قوله تعالى ان تبروهم اي لا ينهاكم عن ان تبروهم
والذي ارى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو الزيدون عسى ان يقوموا قد جاء بما كان بدلا من الفاعل والمعنى ايضا يساعد
ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم اي يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا
ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشان واما عسيت صائما
وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى ان يكون الغوير ابؤسا وعسيت ان اكون
صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع انها حرف مصدري لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف
المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه ومثله ما قدر الكسائي في البيت الا ان القرينة ههنا
ادل كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت ان في الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون
كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيد ان
يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيد ان خبرا ايضا وهو من باب التنازع فنقول في التثنية على اختيار
البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى هذا القياس الجمع والمونث وجاز ان يقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل
يخرج فيقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين
في ربك لم يجز اعمال الاول اعني عسى لكون ربك وهو اذن اجنبي فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا
يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعمل الثاني وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله عسى ان يكونوا خيرا
منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قولا واحدا
ولا مضمر في عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ المبتدأ كما كاد كان منها وقوله تعالى كاد تزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان
ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولو اعمل الثاني لقال كادت الا عند الكسائي فانه يحذف الفاعل في مثله

كما مر واما على قراءة من قرأ كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والا وجب تأنيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث
بل هو على اضمار الشان في كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع واعمال ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان في كاد ومثله
ليس خلق الله مثله وليس بمشهور اضمار الشان من افعال المقاربة الا في كاد ومن الافعال الناقصة الا في كان وليس ولا
يتقدم ان مع الفعل على عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه غير متصرف واما عند من قال انه بدل فلامتناع
تقدم البدل على المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم قال هممت ولم افعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلائله
اى كدت افعل وكذا تقول كم عسى زيد اذا قيل عسى زيد ان يقوم اى كم عسى زيد ان يقوم ولا يخلو المرفوع في هذا
الباب غالبا من اختصاص فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلا قوله وقد يحذف ان كقوله عسى
الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب هو قليل في عسى لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد
مر ان ذلك عند الكوفيين يتقدر ان كما ذكرنا ويتعين في اخبار جميع الافعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى
اسمائها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج
نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ
الماضي فقط ومعناهما صار حريا وحريا اى جديرا وصار خليقا واصلهما حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف
حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حرى ان يفعلن فاذا قلت هو حرى على فعيل وحر بكسر الراء كم ان يكون ثنيت
وجمعت وانثت ويقال ايضا بالحرى ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما
قلنا في عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح السين فيه عند
المتأخرين قائم مقام ان لكونهما للاستقبال والاوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعده
كما في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه الاية اى يتوقع اطفاء غلات الكلى قوله والثاني كاد اى ما وضع لدنو
الخبر كاد وهو من كدت تكاد كيدا ومكادة كهبت تهاب وحكى الاصمعي كودا بالواو فيكون كخفت تخاف خوفا ومخافة والاول
اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع قرب لا يستعمل على اصل الوضع لا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك
في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السير ومن مرادفات كاد واوشك اولى وكرب وهلهل وكرب في
الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اى دنت للغروب واما اولى فمعناه الاصلي قرب قال فعادى بين هاديتين منها واولى
ان يزيد على ثلاث اى قارب وكاد لا يستعمل الا مع ان وظاهر كونها مفعولا لاولى ويجب تجريد خبر هلهل من ان واما ان
كاد وكرب واوشك فتستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر واعرف واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف
الجر اى كاد وكرب من ان يقوم واوشك في ان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس واوجبوا ههنا حذفه لكثرة الاستعمال وانه
وان اما منصوبة او مجرورة على المذهبين كما مر وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اى اسرع خروجه
ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اى مجرد الخبر من ان ويستعمل ايضا استعمال
عسى على الوجهين المعلومين واذا حذفت ان من اخبار هذه الافعال الثلثة فاما ان يقدر مع الحذف كما في تسمع بالمعيدي واما
ان تحذف راسا بلا تقدير لها ويستعمل كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ولاستعمال كاد
مثل كان جاء في الضرورة وما كدت ايبا ولهذا اضمر ضمير الشان فيه في نحو كاد تزيغ قلوب فريق ويستعمل ايضا الافعال التي
للشروع في الفعل استعمال كان وهي طفق واخذ وانشأ واقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك اولى من كاد و
اخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل
واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اى وجد وكذا انشأ الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل
وهب في الفعل من قولهم هب البعير في سيره اى نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه واما هلهل فانما التزم
تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة في القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة
كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة في القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير ان نحو هلهلت اقوم ولكون
افعال المقاربة اى كاد ومرادفاته وافعال الشروع اى طفق ومرادفاته فروعا لكان ومحمولة عليها لم يتقدم اخبارها عليها
كما كان يتقدم خبر كان عليها وانما التزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي
والمضارع المقترن بان لان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال كما مضى في بابه فهو من حيث الفعلية
يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك

ومن هذه الأفعال حرى

الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال
قائم دل على انه فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان وقت الزوال يقوم دل على انه كان مشتغلا به في ذلك
الوقت مع حدوث القيام فلما حملت هذه الافعال على كان وقصد المعنيان المذكوران اي حدوث مصدر خبرها وكون
ذ عليها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا مضارعا ولا ماضيا بان مقترنا وانما غلب في افعال المقاربة اعني كاد ومرادفاتها
كون اخبارها كذلك وجوز اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذي فيها كانها للاشتغال والشروع فهي ليست
متضمنة لمعنى كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بان كقوله
قد كاد من طول البلى ان يمصحا ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال واما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعا مقترنا بان و
منعهم من ان يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة
والطمع والاشفاق مختصان بالمستقبل فهو اليق بعسى من المصدر ومن ثم قد يحمل لعل وان كانت من اخوات ان عليها نحو
لعلك ان تقوم قوله وقد دخل النفي على كاد الى اخره قال بعضهم ان نفي كاد اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون
اثباته نفيا ان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون
اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب ان ارادوا به ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره
فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت اخذا في الفعل لا قريبا
منه واما كون نفيه اثباتا فمنقول ايضا ان قصد وا ان نفي الكود اي القرب في ما كدت اقوم اثبات لذلك المضمون فهو
من الحشو غلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل
نفسه فان ما قربت من الضرب ابلغ في نفي الضرب من ما ضربت بلى قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت
الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه
وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في اخر وانما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه
في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل تلك القرينة هي المفيدة لثبوته فان حصلت قرينة هكذا
قلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اي ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم الذبح
وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قوله اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين
لنا ما لونها وهذا التعنت داب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم يات قرينة هكذا كقولك مات زيد وما كاد
يسافر قلنا ببقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات فقال
بعضهم انه للاثبات في الماضي كان كقوله تعالى وما كادوا يفعلون او في المستقبل واستدل على كونه في المستقبل ايضا للاثبات
بتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد البيت وقولهم تراه قد برح حتى ادى ذلك الى تغيير ذي الرمة لم يكد الى لم اجد ولم يكد يستقبل
لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات لم يخطؤه والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل
مفهوم من القرينة اعني قوله تعالى فذبحوها لا من كادوا كما تقدم ولهذا لم يفهم الاثبات في قوله مات زيد وما كاد
يسافر لما لم يكن قرينة واما الجواب عن تخطئة الشعراء فبان تخطئهم وتصويب ذا الرمة في بديهته بناء على الدليل المذكور اي ان
نفي القرب من الفعل لا يكون اثباتا له وقد خطا المخطئين وذا الرمة في رويته من قال حين سمع تلك الحكاية اصاب ذو الرمة في بديهته
واخطات رويته وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهة قوله تعالى فذبحوها الاية ونفي المضارع نفي لقوله تعالى لم يكد يراها
وقول ذي الرمة لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد قوله والثالث اي الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر
وقد ذكرنا مرادفات طفق واخواتها يقال طفق يطفق طفقا كفرح يفرح فرحا وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء
طفق يطفق كجلس يجلس ويستعمل مضارع كاد واوشك خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب وقد جاء اسم
فاعل اوشك قوله وهي مثل كاد يعني في الاستعمال وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية قال وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار
مرتعها قريب وقد يجيء جملة شرطية مصدرة باذا قال وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل
قوله فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب وهما صيغتان ما افعله وافعل به وهما غير متصرفتين نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد
ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما
بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف وما ابتداء نكرة عند سيبويه ما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل مفعول عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير

بل يكون ... مجردا مقرونا بان

دخول النفي على كاد

من مضمون الخبر اثباتا لذلك المضمون بل هو ابلغ لان نفي القرب

وقت

يرح ... في قوله

فعلا

الكون للتعجب ... الدليل ... وجمع ...

فعلا التعجب و معناه

في الفعل مفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة ففيه ضمير قوله ما وضع لانشاء التعجب اي فعل وضع لانشاء التعجب لانه في قسم الافعال ولا ينتقض الحد بنحو ناهيك بالله ولله دره وعلها له ويالك رجلا وكاليوم رجلا وقوله رجلا وثلثه رجلا لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء وكذا قولهم ابرحت ربا الا ان نقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت فهو وان كان فعلا فليس للانشاء واعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شيء ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغة ما افعل او افعل به دالا على هذا المعنى وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب قوله وهي غير متصرفة لتشابههما بالانشاء للحروف وهي غير متصرفة وايضا كل لفظ منهما صار علما لمعنى من المعاني وان كان جملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال قوله ولا يبنيان الا مما يبنى ذلك له باب افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع في الماضي واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما افعل قيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل ليدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك له وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه لا لذاته فلهذا لا يتعدى بان الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رأيت ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول لما مر في افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما ماخوذين من فعل مضموم العين كما ذكرنا وهو لازم وربما بني من المبني للمفعول اذا امن اللبس بالفاعل نحو ما اجنه وما اشهره وما امقته الي وما اعجبه الي وما اشهاه الي فيتعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالى او بعند نحو احظى عندي وذلك اذا تضمن معنى الحب والبغض قال سيبويه جميع ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل فكان ابغضه واعجبه وامقته من بغض وعجب ومقت وان لم يستعمل واشهاه من شهو كما يقال دموت اليد يده وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد ما اشد واشدد به نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما ضرب ويبني ابو علي من باب افعل انعالا الا مما سماعا عند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما ابغضه له والاخفش والمبرد جوزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل وربما بني من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اي اكلها وكذا يقال ما ابله وما افرسه وان لم يستعمل منهما الفعل كما مر ويستعمل منهما الفاعل نحو ابل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما ابأس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الده وندر ما اخبره وما اشره بحذف الهمزة بخلاف خير وشر في التفضيل فيتعدى الى غير المتعجب منه كما كان يتعدى اليه افعل التفضيل سواء لمشابهته لافعل التفضيل في الوزن والاصل الذي منه يبنى وشرائط بنائه وتصحيح العين في نحو ما اقوله وما ابيعه وتعديه بما يتعدى به افعل التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل قوى وهمهم تصغيرهم اياه في نحو يا ما امليح غزلا ناشدن لنا ولعل الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولولا انفتاح افعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعد انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر وما عندنا والفتح اخو بكونه متضمنا المعنى التعجب الذي كان حقيقا بان يوضع له حرف كما مر في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف فما مبتدأ واحسن خبره اي شيء من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذار انتصاب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشابها للمفعول به بعد افعل المشابه لفعل مضمر فاعله فوقوعه موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو قوله ولذا قال بعضهم بين ناب اجب الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب في مثل اجب الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب في مثل اجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين في نحو ما اقوله وابيعه واقول به وابيع به ان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يجز الادغام في نحو اشدد به في فعل التعجب كما جاز في غيره واما التصغير فمع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به في جواز التصغير نماجاب

فعل التعجب

ذلك لانه يعدّ التصرف فيه شابه افعل الاسمي كابيض واقول منك قوله ويتوصل في الممتنع يعني بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما
احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان والعيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد
كونه قائما او لزم النفي كما ينبس او مصوغا للمفعول او عادم المصدر مشهور فلا يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بيان
التفضيل فيها اذ لا مصدر منفيا لنحو نبس او مصوغا للمفعول لنحو جن وكذا لا مصدر لنعم وبئس ويذعبدع حتى توقع شيئا
منها بعد ما اشد واشد منك وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيل استغناء
بما اكثر قائلته قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم الآخر لانك اذا قدمت شيئا على
شيء فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم يريد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين
في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول
وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز لقيته فما احسن امس
زيدا على ان يتعلق امس بلقيت وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في عمل التعجب
وان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو ما
احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن
لولا كلفه زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما وافعل وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبر ما وفيها
ضميره واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة
الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن وانه دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله
وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها واقصر للغداة وما امسى ادفأها واقصر للعشية ولا يتجاوز المسموع
فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان قوله وما ابتداء اي مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش
في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا
في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في
التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء
سواء كان مجعولا وله سبب اولا فهمزة افعل للتعدية مما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه او للتعدية ما صار لازما بالنقل الى
فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا وما اضرب زيدا لعمرو فما مبتدأ وافعل خبره
وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الآخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها
والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير
معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير
موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم يسمع مع ذلك مبتدأ وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو
قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم
الدين واندري من هو ولله دره اي رجل كان قال ولله عينا حبتر ايما فتى قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من معنى
الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت واما احسن بزيد فعند سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضي
من افعل اي صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة وقد يحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو
احسن ان يقول على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه
وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد واخم به وبان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول
فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن
فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كلما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة
فان وجدت لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار كذا
وان لم يكن شيء منهما قياسا مطردا وانما لم يتصرفوا على هذا القول في افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا
او احسنوا او احسني او احسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك انمحاء معنى الامر فيه كما انمحى
في ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب
حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتانيثه فهمزة احسن على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة
في المفعول وهو كثير كما يجيء في حروف الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة فتكون الباء للتعدية اي اجعله

ذا حسن

افعال المدح والذم

ما احسن والاول اولى لقلة همزة الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر لبقاء احسن فى الاحوال الثلث على صورة واحدة بكون
الخطاب لمصدر الفعل اى يا حسن احسن بزيد وفيه تكلف وتمحل وايضا نحن نقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان
فى حالة واحدة الا ان يقول معنى خطاب الحسن قد يحى ويجب كون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم
الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا رايناه فى موضع كذا جاز واذا علم المتعجب منه جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال
اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما عند سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز
حذفه الا انه لما لزمها الجر بكون الفعل الذى قبله فى صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول له اشبه الفضلة فجاز
حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزمه الجر كما فى جانى من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يؤتى لفعلى التعجب ولا افعل التفضيل بمفعول
مطلق فلا يقال ما احسن زيدا احسانا وكذلك لانهما بجمودهما صارت كنعم وبئس مما لا مصدر له ولا يجوز العطف على الضمير المستتر فى ما احسن
زيدا ولا فى احسن بزيد ولا ساير التوابع ولا الاخبار عنه بالذى وباللام لانا نحى عنه الفاعلية كما قدمنا بل معناه الان اى
حسن حسن زيد فلو جئ بتوابعه او اخبر عنه لاعتبر بعد امحائه واجاز ذلك قوم بعد المنصوب اما قبله فلا لما تقدم انه
لا يفصل الا بالظرف قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام
او مضافا الى المعرف به او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هى وبعد ذلك المخصوص بالمدح والذم وهو مبتدا ما قبله
خبره او خبر مبتدا محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متاول وقد
يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد وفنعم الماهدون وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص
واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص وبعده تمييز او حال على وفق مخصوصه قوله ما وضع لانشاء
مدح او ذم هذا كما تقدم فى باب الكنايات فى بيان ان كم الخبرية متضمنة للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ
المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا فى الخارج فى احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون
خبرا بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا ولو كان اخبارا صرفا عن جودته خارجا لما احتمل التصديق والتكذيب
فقول الاعرابى لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هى بنعم المولودة ليس تكذيبا له فى المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل
هو اخبار بان الجودة التى حكمت بحصولها فى الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزؤه الخبر وكذا الانشاء التعجبى والانشاء
الذى فى كم الخبرية وفى رب هذا غاية ما يمكن ذكره فى تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا كله فلى فيه
نظر اذ يطرد ذلك فى جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب فى كونه خبرا لم يمكن ان تكذب فى التفضيل ويقال
لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم وهو خبر بلا شك لا يدخل التصديق والتكذيب من
حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام
حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله ليست بنعم المولودة بيان ان التعمير اى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا فى التعجب
وفى كم ورب قوله فمنها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس فى الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة بنى تميم كما يجئ
فى التصريف فى فعل اذا كان فاء مفتوحا وعينه حلقيا ان يجوز فيه اربع لغات سواء كان اسما كرجل لعب او فعلا كشهد احدها فعل
وهى الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين
وكذا اطرد اتباع الفاء للعين فى فعيل اذا كان عينه حلقيا مشاكلة للعين قالوا رغيف وشعير والاكثر فى هذين الفعلين الا ان
الاكثر فى هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بنى تميم قال سيبويه كان عامة
العرب اتفقوا على لغة بنى تميم فى اتباع الفا للعين ثم اسكنوا الثانى كما ابل طرفة نعم على الاصل فى قوله نعم الساعون فى الامر المبر ومنه
قوله نعم فنعما هى بفتح الفاء وكسرها فى القرائين ولم يجز اسكان كثرة العين مع قصد الادغام وقرأ يحيى بن وثاب فى الشاذ نعم عقبى
الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يات بئس فى القران الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين
فى المدح والذم كما ذكرنا فى باب التعجب قوله شرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم
او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذى اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان
اللام فى نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو على واتباعه لما ذكرنا فى باب المعرفة ان علامة المعرف
باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما فى قوله تعالى ان الانسان لفى خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد
كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصد
المدح ان ما سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام فى نعم الرجل للاشارة الى ما فى الذهن كما قال المص لما بينا
فى باب المعرفة ودليل فعليتهما لحاق التاء التى لا تقلب هاء فى الوقف بهما وهو انما تلحق الفعل وارتفاع احدهما

افعال المدح والذم

لان مع ان بعض الكوفيين يقولون انها هي التاء التي تزاد في اولات حين ولات ثم لو تولى قبل تاى يا ربى جمانا وصليانا كما زعمت
ثلاثا وقال العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم كما مر في قسم الاسماء والثانية والثالثة اللتان
تلحقهما ثم وربّ والاكثر انها لا تلحقهما الا اذا وليهما المؤنث ايضا نائبة من اوّل الامر وذلك اذا عطفت ثم نحو قصبة على قصبة
قال نصبت ثمة قلت لا يعجبني ولا تقول جاءني زيد ثمة عمرو وقد جوّزه ابن الانباري ولا ادري ما صحته قال ماوية
يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقد جاء يا صاحبا ربت انسان حسن يسأل عنك اليوم (القوم) او يسأل عن ويجوز ان يكون اراد
بالانسان مؤنثا والرابعة التي تلحقها لعل وقد لبل فعليتها ايضا لات وثمت ولعلت وربت كما مضى في باب المذكر والمؤنث
يدل على فعليتهما ايضا ما حكى الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وايضا
جواز استعمال جميع باب فعل مع فعليته استعمال نعم وبئس يقوي فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما
(فعليين) مستقلين بفاعلهما كلاما صارا مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة مقدرة على موصوفها كما في قوله المؤمن العائذات
الطير يمسحها وجرد قطيفة فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكأنه كان رجل نعم اي جيد فصار معا جملة مستقلة
ولهذا نظائر نحو قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قائما على ما مر في باب ظننت ونحو يوم يجمع الله
الآية فان الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملة بدليل كون مضمون الاولى مبتدأ على ما قيل ومضمون الثانية مفعولا ومضمون
الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهي محكية مطلقا
وان لم يكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر في باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه اي بدا
لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزآن بما استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول
باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان اذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين
بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا اتباع ولم يجز ايضا حكايتهما اذ الفعل الواحد لا بد له من مرفوع به وحكى الجزآن
ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يمكن جرهما لان الاسم الواحد لا يجر الا اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جر اولهما لم يكن
لثانيهما اعراب مناسب كما كان نصب الثاني مناسبا للرفع (بعد الرفع في) تشبيها بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتدأ او ما اصله الخبر (جزء) كان
وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد
كما مر ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية كما في سواء عليهم ءانذرتهم الآية لكن
ليس كونها بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم
كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص كما يجيء فكان القياس ان يقال نعم
رجل زيد ونعم رجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل
معرّفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشتريت اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكور في المعنى كما مر في باب المعرفة والداعي لهم الى ذلك
هو انهم غلبوا ان خبر هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له في النفوس وقع فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان
كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر مصوغا على وجه لا ينكر (الا ان) مدح شخص منكر من الاشخاص او ذمه
لا فائدة فيه فبنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر وان الجملة الفعلية كما ذكرنا في تقدير مفرد هو فاعل موصوف
بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد فكأنه صفة مشبهة ويجوز ذلك لكون جميع
الافعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجرد قطيفة ولا يقال ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب فان الاولى
ان تدعوا اليه وذلك لانه تقرر بالدليل على ان المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدر اذ لو كان خبر مبتدأ مقدرا
لم تدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كان نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما فاذا ظهر كونه
مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جملته لوجب ان يكون فيه عائد اليه والاعتذار بكون ذي اللام جنسا مستغرقا وكون
الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يسق مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان الاستغراق
المضمر للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها في حيز الايجاب والاعتذار بان يكون ذي اللام
قائما مقام الضمير على ما قال المص لانه اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز
في زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد (ايضا) لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وليس ايضا اعتذارا لانه لا ينبغي ان يكون اللام
للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذا كان لضمير الراجع بشيء اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجلا يطابق
كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن على زعمهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق اذن
بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد كونها بتقدير المفرد

الجملة حقيقة يعمل من النخعة كاللذعة وجهها جاف سك

غارة شعواء اي فاشية متفرقة

بعد ما كان جملة

وكان زيد قائما

في باب كان

فيه ان الاصل تنكير فاعل نعم

المعنى

التزام

دحوند

افعال المدح والذم

دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول الاعرابى لما بشر بمولودة فقيل نعم المولودة والله ما هى بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة
وقولهم نعم السير على بئس العير ولبئس زيد بنعم الصاحب وغير ذلك وليس ذلك على سبيل الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم
كقوله والله ما ليلى بنام صاحبه اى بمقول فيه ذلك لان ذلك فى نعم وبئس مطرد كثير بخلاف بنام صاحبه وحكى قطرب نعم الرجل على
وفق تشديد وكريم فهذه الحكاية ان صحت تؤيد كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير
ويا بئس الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل والله لنعم الرجل انت
مع انهما لا يقعان حالا لان الماضى من دون قد وهذه الاشياء التى هى غريبة القراء حتى ظن انهما فى الاصل اسمان ولو كان كذا
لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الا بتكلف ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيها الا ظرف ولا غيره ولا يقال نعم اليوم
الرجل زيد وان زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره اى زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العائد الى المبتدأ لان الخبر فى تقدير المفرد
والاكثر فى الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما مر ويدخله عوامل المبتدأ نحو نعم الرجل
كنت وقوله يمينا لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل
وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زائدة كما رايت او مضمرا مفسرا بما بعده كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا
وشيخ الحى خالك نعم خالا وانما لزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدأ لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تاخره ويدخله مقدما
نواسخ المبتدأ نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير فى قوله نعم جدا لا يرجع الى المبتدأ وانما لم يحتج الى التفسير بل هو ضمير
قبل الذكر مفسر بما بعده فالذى روى وان كان كالشاذ فى نحو قولهم مررت بقوم نعم بهم قوما ونعموا قوما وليس الضميران
اى هم والواو راجعين الى الموصوف الذى هما له والا لم يفتقرا الى مضمر مميز بنكرة منصوبة اعلم ان الضمير المبهم فى نعم وبئس على الاظهر
الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصرين لعلتين احداهما ان تصرف نعم وبئس قليل فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا
رجالا ونعمت امراة لان ذلك نوع تصرف ولهذا اجازوا نعم المرأة هند وبئس المرأة دعد كما اجازوا نعمت المرأة لكن الحاق تاء التانيث
اهون من الحاق علامتى التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلت فلذلك اطرد نعمت المرأة
ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدمه
ما يعود عليه الا معنى شىء وشىء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب افادة معنى
التثنية والجمع والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى واما مميز هذا الضمير فيتصرف فيه افرادا وتثنية
وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نسوة اتفاقا منهم واما الضمير فى ربه رجلا فالبصريون
يلتزمون افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس ما ذهبوا
اليه ببعيد لانه مثل قوله وربهما زوجة او بالها فتية وبالك من لبنا وقد يتصرف فى الضمير كما رايت واما مميز هذا الضمير فقد ذهب
بعضهم من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة
فظاهر لانهم يطابقون بالضمير مميزه فى التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير
مميزه فى التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاء اللبس اذا
قصد المثنى والمجموع وقد صرح ابن مالك والمص بمطابقته لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم
ومميزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال نعم بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل فى نحو عشرون رجلا بين المبهم ومميزه الا فى
الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذا فى حبذا ومميزه فلجواز
استغنائه عنه فلذا قيل حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجىء لهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطف
لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بالتمييز وهو المفيد للمقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل فى قوله بئس مثل
القوم الذين ان التمييز محذوف اى بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اى بئس مثل القوم
مثل الذين او حذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجىء وقد يجىء عند المبرد وابى على بعد الفاعل الظاهر
تمييز للتاكيد قال تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقال نعم ذرعها سبعون ذراعا اى ذراعها المصدر
لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا وهذا كما يجىء الحال فى قم قائما وتعال جائيا للتوكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز
لرفع الابهام ويأول البيت بتزود مثل زاد ابيك زادا على ان مثل حال من مفعولى تزود وهو زادا وقوله نعم ذرعها مصدر
بمعنى المفعول اى مذروعها اى طولها سبعون ذراعا قوله او بما مثل فنعما هى اختلف فى ما هذه فقيل كافة هيأت نعم و
بئس للدخول على الجمل كما قيل فى قلما وطالما قال الاندلسى هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك للحرف فى الحروف فالاولى
فى طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف فلا

افعال المدح والذم

انه يحتاج الى تكلف في تمام المبتدأ والخبر في نحو فنعماهي وقال الفراء وابو علي ما موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها
ففي قوله نعم بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل وان يكفروا المخصوص وفي قوله تم فنعما يعظكم به ان المخصوص محذوف
ويضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها في فنعما هي مخصوصه اي نعم الذي فعله
الصدقات وكذلك قولهم دققته دقا نعما وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء المعرف فنعما هي نعم الشيء هي فما هو
الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة ويضعفه عدم مجيء ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع
الا ما حكى سيبويه انه يقال اني مما ان افعل ذلك اي من الامر ومن الشان ان افعل ذلك وقال ان شئت قلت اني مما افعل
بمعنى ربما افعل كما يجيء في الحروف بل يجيء ما بمعنى شيء اما موصوفة او غير موصوفة كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف
الموصوف اي المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به ولبئس ما شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله
انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به و بئس الشيء شيء شروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في
قوله نعم الفتى تفجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام اي فتى تفجعت به ويجوز ان يكون تخرج في قوله تم كبرت كلمة تخرج
من افواههم صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اي قولهم وفي قوله تم بئسما اشتروا
به انفسهم ان يكفروا يجوز ان تقول على هذا القول اي كون ما بمعنى الشيء قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل
والمذموم بيانا لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا ابدل من ذلك المذموم او خبر مبتداء
محذوف والجملة بيان للمذموم وقال الزمخشري والفارسي في احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة
والمخصوص اما محذوف كما في نحو فنعما يعظكم به او مذكور كما في قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا به او نكرة غير موصوفة
في نحو قوله نعما هي وقولهم دققته دقا نعما ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لان التاكيد المعنوي لا يكون الا للمعارف
كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة كما بينا ويجوز تاكيده لفظا نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله
نعم بئس الورد المورود وقال ونعم الفتى المري انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة مخصصة والمقصود العموم والابهام
وقال ان المورود مذموم والمري بدل من الفتى وليس بشيء لان المقصود مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين
كقوله نعم ولعبد مومن لا يمتنع عند ابي علي والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية وكذا من
وما اعني بالجنسية ما يكون صلتهما عامة وفي نهج البلاغة ولنعم دار من لم يرض بها دارا وقال شعر فنعم مزكاء من ضاقت مذاهبه
ونعم من هو في سر واعلان ويقول نعم الذي هو عبد زيد واما ان كانت صلتهما مخصوصة نحو نعم الذي كان اليوم في
الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلهما الابهام وقد يرد فاعلهما منكرا مفردا نحو نعم رجلا زيدا ومضافا
اليه كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد روي نعم بقوم نعم بهم قوما والباء الى الفاعل لتشبيه نعم بفعل التعجب وهو
افعل به وتضمينه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد يدخل هذه الباء في المخصوص كقوله عليه الصلوة والسلم نعما بالمال الصالح
للرجل الصالح اي نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص هو في المعنى متعجب منه ههنا وقد روي مررت بقوم نعموا قوما فالفاعل
الضمير البارز وهو كما ذكرنا وقال ابو علي انه نعم سمع ابو عبد الله زيد وبئس عبد الله اما ان كان كذا وهو شاذ اذا الفاعل الذي
يضاف الى المعرف الجنسي وينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف
لنية الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد روي شهدت صفين وبئست الصفون والاولى ان يكون هذا وان كان ابهم
خلاف الاصل مما ترك تمييزه ضميرا اي بئست بقعة الصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فبها ونعمت اي مرحبا بهذه الفعلة
ونعمت هي فالتمييز والمخصوص حذفا معا وقد يؤنث نعم وبئس وان كان فاعلهما مذكرا لكون المخصوص مؤنثا اذ هو هو
نعمت البلد هذه الدار قال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد وكذا يؤنث الفعل وان كان
المميز للضمير مذكرا لتانيث المخصوص كقوله نعم ساءت مستقرا وحسنت مستقرا قوله وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر
مبتدا محذوف قال ابن خروف لا يجوز ان يكون مبتداء مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدا عليه وحكى الاندلسي مثله عن سيبويه
وهذا الذي نصرناه قبل قوله وشرطه اي شرط المخصوص مطابقة الفاعل يعني ينبغي ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم
مؤول باحد وجهين اما على حذف المضاف اي بئس مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص والذين صفة القوم
اي بئس مثل المكذبين مثلهم اي مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز
نعم الانسان رجل الا ان تصفه بما يرفع الجهالة ولا يمتنع اعتراض نعم بذيوله بين العامل ومعموله لانها كالجملة الاعتراضية
نحو قولك ابصرت ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفاء نحو فنعم الرجل هو قوله وساء مثل بئس نحو ساء مثل القوم اعلم انه يلحق
بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو دموت اليد

به ونصوا الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا اكثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه بمعنى افعل به نحو
ظرف بزيد اى اظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن الالف واللام كقوله تعالى وحسن اولئك رفيقا ورفيقا تمييز لابهام اولئك و
مثل حالى ونحو قوله بعد ما امنا املى حال ما في ما فيه زائدة وكذا في قولهم وشد ما انك ذاهب ان فاعل شد ويجوز ان يكون ما فيهما كما
في نعما وبئسما وان مخصوصان ويضمر فاعل فعل المذكور وكثيرا على وقوع ما قبله نحو حالى الزيدان وكرم اى ما اكرمهما
ولم يجز ذلك في نعم وبئس وذلك لعدم عراقته في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا واصله
حب كظرف اى صار حبيبا فادغم كغيره والزم منع التصرف لما ذكرنا في نعم وبئس قوله ولا يتغير يعني لا يثنى ذا ولا يجمع
ولا يؤنث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا هند ولا يقال حب ذان ولا حب اولاء ولا حب تا لانه مبهم كالضمير في نعم وبئس
فالتزم الافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشيء وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال الفعل
فعليه حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره اى المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ازال اسمية ذا لان
هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل لا على حبذا وافق بئس معنى
والاولى ان يقال في اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر كما قاله قوم هناك لكن لا
تعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يتقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغي ان
يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك وقال الربعي ذا زائدة كما في ماذا صنعت
والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه بما لوم وبسمل ونحوهما قوله وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا
وحبذا رسولا محمد ولم يجز في نعم تأخير التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز ههنا عن الظاهر وهو ذا وهناك
عن الضمير المستكن وايضا التمييز لازم عن الضمير جائز عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا تفضيلا للظاهر على الضمير
تفضيل الظاهر على المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز منها نحو حبذا زيد ووجب الاتيان به اختيارا وقيل انما لم يجز
ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان ذا مبهم
ظاهر فاعليته وربما حذف المخصوص ههنا للقرينة كما يحذف في نعم وقد يفرد حب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة عينها الى فائها كما
يجوز حذفها قال شعر وحب بها مقتولة حين تقتل بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او
التعجب كقوله بعد ما امنا املى وانشد الجوهري لا يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا ويروى
ابقى عظم البطن بطنك والتغير في اللفظ دال على التغير في المعنى الى المدح او التعجب وقد يجيء فاعل حب بالباء مزيدا
عن ذا تشبيها بفاعل افعل تعجبا كما قال وحب بها مقتولة تم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين قوله الحرف ما دل
على معنى في غيره قد مضى شرحه في اول الكتاب قوله ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل يعني ومن اجل ان معناه
في غيره احتاج في كونه جزء كلام الى اسم كالتنوين في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكورين
مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فلا يصح ان يكون جزء الكلام من دون شيء
اخر وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفي والاستفهام وحروف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نحو نعم ولا وقد وكان وخرجت
قوله حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواو وتاء القسم
وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا قوله للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة في غير الموجب
خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من مظ ويشبهه مثال قوله للافضاء الوصول والباء بعده للتعدية اى لايصال فعل و
المراد بايصال الفعل الى الاسم تعديه اليه حتى يكون المجرور به مفعولا به لذلك الفعل ويكون منصوب المحل فلهذا جاز العطف
عليه بالنصب في قوله ثم وارجلكم ويسميها بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اى تضيف الافعال الى الاسماء اى توصلها
اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معاني الافعال اليها والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سمي
بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به ومروري بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى ويعني
بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك اوفي الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك تعدى الظرف الى الاكرام
وهو في الحقيقة معدٍ للفعل المقدر او لشبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام
الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف وكذلك بالزيد فان يا قائم مقام انادي واورد المص للتمثيل بقد بيسم
معنى الفعل هذا في الدار ابوه ولا اراه من ذلك لان في الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا بعلي شيخا لوجي

حبذا

حروف الجر

بما هو معناه لقلت استقر الشيء في الدار اي كائنا في الدار فلفظ استقر يعمل النصب في لفظ في الدار لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال لا يحتاج الى حرف جر ومن امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم اين انت مني لان معنى اين انت بعدت وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا من لولا وكي ولات وقد اختلف في لعل وسيجيء الكلام عليه قال المصنف العشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسما والثلاثة البواقي تكون حروفا وافعالا قال ولما عد على اسما وفعلا وحرفا لاني اراعي في العدد ان يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من جهة المعنى كتشارك على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلهذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا في مع كونه امر المؤنث من وفى يفي وله امرا من ولي يلي وكذا لم اعد الى اسما مع انه يجيء بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال وكذا انضاف العد مع التشارك في المعنى التساوي في اصل اللفظ وعلى هذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو وبحالته اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفي ولم اصلهما امين واوفي واولى وفيما قال نظر لان على الاسمية تكتب الفا واصله واو اتفاقا لكنه اذا اضيف الى الضمير ينقلب الالف ياء لتشبيهها بعلى الحرفية وقوله باتت تنوش الحوض نوشا من علا علا فيه مبني على الضم كقولهم من عل بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال فحاشا وعدا وخلا الحرفية لا اصل لها لانها بخلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل لها لانها وهذا عذر بارد قوله من للابتداء كثيرا ما يجيء في كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كالامد والاجل ايضا يستعملان للمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية فمن للابتداء في غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودي للصلوة من يوم الجمعة وقال لمن الديار بقنة الحجر اقوين من حجج ومن دهر وانا لا ارى في الآيتين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعلق بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فمن في الآيتين بمعنى في ومن في الظرف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب وكنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيز وكذا الاقواء لم يبتدأ من الحجج بل المعنى من اجل مر حجج وشهر والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى آخره وهو كثير الاستعمال وتعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجيء اليه فالباء ههنا افادت معنى الانتهاء واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبدأ الشيء ممتد جاز ان يقع موقعه عن لانها لمجرد التجاوز كما تقول انفصلت منه وعنه وطبت من كذا وعن كذا وسقاه من العيمة وعن العيمة اي بعده عنها فاما من التفضيلية فهي وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما للتفضيل وكبعض حروف فعل التفضيل فلا يغير واجاز ابن السراج كون من لابتداء غاية الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رأيت الهلال من مكاني من خلال السحاب فمبدأ رؤيتك مكانك ومبدأ كون الهلال مرئيا خلال السحاب وكذا قولهم شممت المسك من داري من الطريق ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح لاخذت محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته معرفا نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم مأخوذ منها فلو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيء فيتعلق بمقدر اي شيئا كائنا من الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون ايضا حالا عن النكرة المؤخرة قال تعالى خذ من اموالهم صدقة ومقدرا نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من التبعيضية ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ قوله وللتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال للرجس انه الاوثان وللعشرين انها الدراهم وللضمير في

بان يكون هناك شيء ظاهر هو بعض المجرور بمن كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة

قوله

بقية الكلام في من الجارة

قولك عن من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو المذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور
بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة
لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين ولا يلزم
ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان يصح ان تقول اخذت
من الثلثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم
والعشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبدأ نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس ولا يكون
مبدأ له وانما جاز تقديم من المبينة على المبهم في نحو قولك ما من حظه في روضة ومن دعا بشر في جهم وعندي من المال ما يكفي
ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر من التبيينية مقدم تقديرا كانك قلت اي شيء من حظ في روضة وعندي شيء
من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي شيء من خصال زيد كرمه ومثله كثر من زيد يده اي شيئا من
اعضاء زيد يده ففي جميع هذا ما هو المبين محذوف والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان
كل ذلك لتحصيل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني زيد اي شيء من اشيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد
بينت ذلك الشيء المبهم واما ما يسمى من التجريد به نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل مثله في حذف المضاف
اي حصل لي من لقائه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية في نحو قوله فاسئل به خبيرا ولقيت بلقاء
زيد اسدا وقد يكون من للبدل كما في قوله تعالى أرضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة وقوله فليت لنا من ماء زمزم شربة
مبردة باتت على الطهيان ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها قوله وزائدة في غير الموجب هو اما نفي نحو ما رأيت
من احد ونهي نحو لا تضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين يشترط فيها شرطين
كونها في غير الموجب ودخولها في النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من
ذنوبكم فمن في حيز الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله تعالى ان
الله يغفر الذنوب جميعا ينافي التبعيض واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب
جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران بعضها ينافي غفران كلها واستدلوا ايضا بما حكي البغداديون
من قول العرب قد كان من مطر واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بانه قد كان من مطر فزيدت
في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان كما مر في الموصولات وقول المص شيء من مطر ومن للتبعيض او
للتبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف
فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل
القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله ولو صح ما قيل لجاز ان يكون الكاف في قوله ايتهون ولن ينهى
ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم متعلق الجار مقامه ولا يصح الاستدلال بالبيت
على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المص ويجوز ان يقال ضمير جاء للقرآن
وقوله من نبأ حال والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من احد
فعند سيبويه لا يزاد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزاد ايضا غير الاستغراقية كما في الموجب وفائدة من الاستغراقية
ما ذكرنا في باب لا التبرئة اعني التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى
ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فهي اذن لتاكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق و
ذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة الباء في نحو ما انت بزيد فانها ليست
للتنصيص على احد المحتملين وقيل ان من الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد الى ما لا ينتهي وتدخل
للتعليل نحو لما اتاك من سوء ادبك اي من اجله وكانها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ويكون من مضموم
الميم ومكسورها بمعنى باء القسم ولا يدخل اذن الا على لفظ الرب نحو من ربي كما ان تاء القسم مختصة بالله وشذ دخول
كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو تربي ومن الله وهو حرف جر عند سيبويه جاز ضم ميمه في القسم خاصة وزعم
بعضهم ان من القسمية بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن ويجيء الكلام عليهما في باب القسم
ويكون من في الظروف بمعنى في كما تقدم وتختص من بقبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع يقال جئت من معه اي
من عنده وكذا مع ملبه نحو من بلدان تاتي بالصخرة وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال واختصت ايضا بعن وعلى اسمين

قوله والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا وتختص بالظاهر خلافا للمبرد وفي الظرفية

وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة في الخبر في الاستفهام والنفي
وفي غيره سماعا مثل بحسبك زيد والقى بيده والّلام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى
الواو في القسم للتعجب اقول اعلم ان الى تستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو اتموا الصيام الى
الليل والاكثر على عدم دخول حدى الابتداء والانتهاء في المحدود فاذا قلت سرت من هذا الموضع الى ذلك الموضع
فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في السّراء ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهر الدخول فيما قبلها
فلا تستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر نحو اتموا الصيام
الى الليل والمذهب هو الاول قوله وبمعنى مع قليلا كما في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء
اى يضيفونها الى اموالكم وكذا قوله تعالى وايديكم الى المرافق اى مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اى مضافة الى الذود
وقوله وانت التي حببت شغبا الى بدا الى واوطاني بلاد سواهما اى مضافا الى بدا وقيل يجي بمعنى في كما في قوله فلا تتركني
بالوعيد كانني الى الناس مطلى به القار اجرب اى في الناس والوجه انها بمعناه وذلك لان معنى مطلى به القار اجرب مكره
مبغض والتكريه يتعدى بالى قال تعالى وكره اليكم الكفر حملا على التحبيب المضمن معنى الامالة قال تعالى وحبب اليكم الايمان كما قيل بعث
منه حملا على اشربت ورضيت عليه حملا على سخطت قال اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها وقيل ان الى في مثل
انت الى حبيب وبغيض وجلست اليه بمعنى عند والاولى بقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا هي في قوله وان يلتق الحي الجميع تلاقني
الى ذروة البيت الكريم المصمد بمعنى منتسبا الى ذروة لا بمعنى في كما قيل قوله وحتى كذلك اى لانتهاء الغاية مثل الى الا ان
بينهما فرقا كما يجي وعن بالعين لغة هذيل وهي على ثلثة اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فاذا كانت حرف جر
فلها معنيان الى وكي ولا تجر بمعنى كي الا مصدرا مؤولا به الفعل نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة
والتي بمعنى الى تجر ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر وينبغي ان يكون المجرور
بها مؤقتا لا نحو والتحديد بالمجهول لا يفيد نحو قوله تعالى فذرهم في غمرتهم حتى حين بمعنى الوقت اى حين اخذهم ومذهب
الكسائي ان جر ما بعدها بالى لا بحتى لان العامل ينبغي ان يكون لازما لاحد القبيلين وحتى تدخل الاسماء والافعال فهي كما
في لغة تميم عندي وقد ذكرنا ذلك في النواصب واما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كي ويجب توقيت
ما بعدها كما في حتى الجارة فلا تقول جاءني القوم حتى رجل لانه حلو عن الفائدة في الابهام وتشترك الجارة والعاطفة في انه لا بد قبلها
من ذي اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة وفي الجارة يجوز اظهاره
كما في العاطفة نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره ايضا نحو نمت حتى الصباح اى نمت الليلة حتى الصباح وتفارقان
ايضا بان العاطفة يجب ان يكون ما بعدها جزء ما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضربني السادات
حتى عبيدهم او جزء لما دل عليه ما قبلها كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها عند من قال ان نعله عطف
على الصحيفة لان معنى القى الصحيفة القى جميع ما معه لانه اذا القى الصحيفة والتي لا يمشي الا لها فقد القى كل شيء ويجب ايضا دخول
ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها فاذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فالضرب واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز
كون ما بعدها متصلا باخر اجزاء ما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزء منه ايضا
نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسيرافي مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضا جزء مما قبلها كما في العاطفة فلم يجيزوا نمت
البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر لانه ليس من الليلة بل هو ملاق لاخر
اجزائها واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال جوز مجاز الله بالدخول مطلقا سواء كان جزء مما قبلها
او ملاقيا لاخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه المص وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول مطلقا سواء كان جزء
وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في حكم الكل كما في العاطفة والملاقي غير داخل
قال الاندلسي وانما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم او التحقير
واستدل بان حتى كالتفصيل لما قبلها فاذا دخل في الاجمال دخل في التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن
مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة اخر اجزاء ما قبلها
حسا ولا اخرها دخولا في الفعل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيهما ان يكون اخر اجزاء واذا رتبت الاجزاء
الاقوى فالاقوى فاذا ابتدئت بفصلك من الجانب الاضعف مصعدا كان اخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى محمد
صلى الله عليه واله بالعطف وليس عليه السلام اخرهم حسا ولا دخولا في الموت بل هو اخرهم قوة وشرفا فاذا ابتدأت نعتا
من الجانب الاقوى متحدرا كان اخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز الا ان يكونوا قادمين

بحث الحروف

قبل الركبان او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاجزاء حسا
او ملاقيا له نحو قولك قرأت القرآن حتى سورة الناس جرا ولهذا جاز بعدها ما هو ملاق في ابقع والشرح صاحب المغني
التحقير والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى في جواز عدم كون ما بعدها جزءا
ثم جوازا عند دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه اخر الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا لانك اذا لم
تقصد كونه اخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه اخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة الى نصفها او ثلثها والعاطفة
كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو خلافا لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من
معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المص لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما يقع بعد مع ان حتى يكون
بمعنى مع فقال وبمعنى مع كثيرا واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة او عاطفة
تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيد رأيت عطفا وجرا وجميع ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة للاسم واما العاطفة
للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته ويجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية وانها لا تعطف الجمل ابدا قوله وتختص بالظاهر
خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم
حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر اجراء بالى لكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلهذا تدخل اخر الاجزاء واوسطها
وتقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو قم الى زيد ولا يقال قم حتى زيد وشبهة المبرد قوله واكفيه ما يخشى واعطيه
سؤله والحقه بالقوم حتاه لا حق وليس مثله البيت حتى الجارة والا لم يكن لرفع لاحق وجه بل هي ابتدائية حتى هو
كما في قوله فبيناه يشري رحله قال قائل ويمسك بقوله ايضا فلا والله لا يلقى اناس فتى حتاك يا ابن ابي زياد وهو شاذ ومن
الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذي الاجزاء اما لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول
ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان كان جزءا
ايضا وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزءا مما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن
جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا اظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يستوفي
اجزاء المتجزي الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء او الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو
الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعدك
واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا تكون مستقرا الا في نحو كان شربي حتى دخلها بنصب دخل واعني بالمستقر
ما يتعلق بمقدر واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرنا هناك و
فائدة الابتداء انتهاء ايضا اما التحقير كقوله فواعجبا حتى كليب تسبني كأن اباها نهشل او مجاشع او التعظيم كقوله فما زالت
القتلى تمج دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المقدم نحو ركب
القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يفد ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى رأسها
اي رأسها مأكول قوله وفي للظرفية اما تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظرت في الكتاب وتفكرت في العلم وانا في حاجتك
لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للناظر والمتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف فكأنها محيطة
بها وكذا قوله عليه السلام في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف
للمظروف وهذه هي التي يقال انها للسببية وقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في فيه وفي قوله بطل كان ثيابه
في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله
ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الكلى والاباهر والاولى ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في هذا
الشأن وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم والاولى بقاؤها على اصلها والمراد التمكن وقيل هي
بمعنى مع في قوله تعالى ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله نعالي بها اكفاءنا ونهينها ونشرب في اثمانها ونقامر والاولى
انها بمعناها في الموضعين اي حاصلة في زمرة عبادي وبمعنى ادخلي ايتها الروح في اجساد عبادي وان الشاعر جعل اثمانها
ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطافه وقولهم انا اخي في الله اي في رضاه انا احب
صديقي في الله اي رضاه نعم مشتمل على مؤاخاتنا لا تخرج عنها الى اغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله
قوله والباء للالصاق ونحو به داء اي الصق به وقولك مررت به اي الصقت مروري بمكان يقرب منه وضابطه بلد و
بعبارات اخر ويكون مستقرا نحو الذي به ضعف وبه داء ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق
الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا

نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي قبل حتى جارة كما تقدم

معاني في ومتعلقاته

به واشترى الدار بالالف ثمنا قيل ولا يكون بمعنى التي مستقرا اى كائنين بالكفر وكائنة بالالف والظاهر انه لا منع من كونها
لغوا وتكون للمقابلة نحو اشتريت به وبدلته به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله وتكون للتعدية جميع
حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة
والتضعيف بغيره وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اى اذهبته واقمته ولا يكون
مستقرا وما بمعناه مقدرا الا في قراءة من قرأ ائتوني زبر الحديد اى ائتوني بزبر قوله وللظرفية اى بمعنى في
نحو ما بكاء الكبير بالاطلال اى فيها وتكون للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله غلب تشذروا الذحول
كانها البيت وهى فرع الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض نحو قوله وامسحوا برؤسكم وقال ابن جني ان اهل اللغة
لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى ما يجر بنفسه ويجيء بمعنى من
نحو عينا يشرب بها وبمعنى عن نحو سال سائل بعذاب ويجيء للتجريد نحو رأيت بزيد اسدا اى برؤية زيد كما مر في من قوله
وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم قوله والنفي بليس نحو
ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب وقيل بلا التبرئة ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى في ولم يسمع في
النفي بلم فما كان للمضارع ان يطلق النفي والاستفهام ويزاد قياسا في مفعولي علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت
واحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اى بحال زيد على حذف المضاف ويزاد قياسا ايضا في المرفوع في كل ما كان
فاعلا لكفى ومنصوبا وفي فاعل افعل في التعجب على مذهب سيبويه وفي المبتدا الذي هو حسبك ويزاد شاذا
في خبر المبتدا الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش ويزاد سماعا بكثرة في المفعول به نحو القى بيده وقوله نضرب بالسيف
ونرجو بالفرج وقليلا في خبر لكن قال ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ومع ان مرفوعة نحو
قوله لا هل اتاها والحوادث جمة بان امرء القيس بن تملك بيقرا وقد ذكرت مواضع زيادتها في ما الحجازية ومن غريب
زيادتها ان تزاد في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسألنه عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا وتضمر كثيرا مع الله في القسم
نحو الله لا فعلن وشاذا قليلا في غيره كقول رؤبة لمن قال له كيف اصبحت قوله واللام في الاختصاص من لام الجر مكسورة مع
غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا لغة خزاعة وربما فتحت قبل ان المضمر نحو لغلام بفتح الميم ونقل فتحها مع
جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف كالواو والفاء ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية
الخفة بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولام الجر لموافقة معمولها ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما ايضا فجرها اذن ليس
بالاصالة بل لقيامها مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما ابقى لام الجر الداخل على المضمر على فتحها الحاقا
لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص الالحاق بحال دخولها الا لما لو فتحت في المظهرات
لا لتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب ثم لا يتم اما للوقف وللبناء وفائدة لام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد
او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمؤمن والابن لزيد والتي تسمى لام العاقبة نحو لدوا للموت وقوله تعالى ولقد ذرانا
لجهنم فرع لام الاختصاص كان ولادتهم للموت وخلقهم لجهنم وكذا التي للتعليل نحو جئتك للسمن وللضرب اني المجيء
مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بالتأخر عن معموله نحو لزيد ضربت او بكونه اسم فاعل نحو انا ضارب
لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو يا لزيد وباللام الاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك علما
للاستغاثة والتعجب وقد يجيء بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اى استمع الى من حمده وجهت وجهي للذي اى الى الذي
وبمعنى على نحو وتله للجبين اى عليه ويخرون للاذقان اى عليها قوله وزائدة في ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا ينبغي
ان يكون في نحو شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما في وزنت المال ووزنت له وكلته البر وكلت له وعددت
الدراهم وعددت له فاللام ليس فيها مثلها شكرته وشكرت له لانها وصلت لا فعال الثلاثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا
ومثله يبغونكم الفتنة ولا يألونكم خبالا وكذا اللام المقدر بعدها ان بعد فعل الامر والارادة كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا
الله وقوله اريد لانسى حاجتي وقيل هما بمعنى ان والظاهر هو الاول لقوله تعالى وامرت لان اكون وهي زائدة ايضا في قوله تعالى
واذ بوانا لابراهيم لقوله ولقد بوانا بني اسرائيل لكن اللام في قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء ويجوز ان يقال
الثانية تاكيد لفظي قوله وبمعنى عن مع القول يعني في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه
ولو كانت كاللام في قولك قلت لزيد لا تفعل لقال ما سبقتمونا وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا قوله وبمعنى
الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل قولهم في التعجب يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله
لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام في لايلاف قريش وللفقراء الذين احصروا للتعجب

لام الجارة

والاول

ولا دليل ان يقال انها للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقيل يجيء بمعنى في وبمعنى بعد وبمعنى قبل في قولهم جامع الناس ليوم اي في يوم وكتبته لثلث خلون اي بعد ثلث ولثلث بقين اي قبل ثلث والاولى بقاؤ الثلثة على الاختصاص كما مر في باب العدد قوله ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز ويلحقها ما فتدخل على الجمل وواوها في رب ثمان لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية فتح الراء والثالثة ضم الراء وسكون الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعد هاتا مفتوحة ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال لك ما لقيت رجلا رب رجل لقيته اي ذلك منكر لقاءي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج النحويون كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم اضرب بل ضربت وانما كان يحذف وفي الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رب هيضل لجب لففت بهيضل وقوله ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقوله فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود ووجه ذلك ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح لجلالته وذلك ابلغ في المدح ومن هذا القبيل قوله قد يعلم الله لان قد لتقليل المضارع في الاصل وذلك كما يقول المتمادح بكثرة العلم لا ينكر ان اعرف شيئا من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كافادة كم انهم لم يروها تجر بحرف جر ولا باضافة كما تجر كم فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هو ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني تماذلك لانه يضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل فيتعدى بحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعدى مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يختص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يتنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد الاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شيء آخر مقدر مثل عرفت او اثبت على ما ادعوا وانما اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان اكرمته مفسر للفعل المقدر كما في زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر بل تم بقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مر والضمير في مر لزيد وقولك زيد مرت والضمير للمنصوب به وقد مر في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكب المتمحل ان جاءني صفة والعامل تحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المصنف صرح في شرحه قوله يحذف وفيه غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة بمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما يتناسبان بما في رب من معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو غير ما سوف على زمن وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة عندهم تجري مجرى النفي فلما كان لرب صدر الكلام لان للنفي صدر الكلام وهذا الذي اوهم البصريين اعني عدم دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف قال ابو عمرو رب لا عامل لها الا انها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله يا رب هيجا هي خير من دعة وبكثرة وقوعه على بعض صفة معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب اقل رجل كما مر في باب الاستثناء قال صلى الله عليه وآله الا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة وتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء آخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل في وقوع نعتها ما ظاهرا او مقدرا

التحقيق في رب وكيفية عملها

فالظاهر نحو قوله رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال وليس الجواب محذوفا كما قال ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب
رفد هرقته ولا يتوقف على شيء آخر والرفد القدح الضخم يقال هريق رفده اذا مات وهو كناية كقولهم صفر وطابه والمقدر
كما في قوله واسرى من معشر اقيال اي اسرى من معشر حصلت لي واما نعت مجرورها فمثل فعلية او ظرفية كما اخترنا في باب الاستثناء
فهو مثل كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم كما ذكرنا في باب المبتدأ واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله ان يقتلوك فان
قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار فقال رب مبتدأ وعار خبرها والاولى ان يكون عار خبر مبتدأ محذوف والجملة نعت
مجرور رب كقوله يا رب هيجا هي خير من دعة قوله مختصة بنكرة كما ان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولهما على النكرة لان
احدهما علم القلة والاخرى علم الكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بالعلامة نصا في احد المحتملات فينبغي ان لا يؤتى
بكم الا فيما يحتمل القلة كاحتمال الكثرة ولا يؤتى برب الا فيما يحتمل الكثرة كاحتمال القلة والمعرفة اما دالة على قلة من دون الكثرة
كالمفرد والمثنى المعرفين واما دالة على كثرة من دون القلة كما في المجموع المعرف واما النكرة فهي صالحة للقلة والكثرة معا نحو
جاءني رجل اي واحد وما جاءني رجل اي هذا الجنس اذا قصدت واحدا واحدا فلو لم يحتمل الكثرة لذاتها لم يستعمل فيها وكذا جاءني
رجلان او رجال وما جاءني رجلان او رجال قوله موصوفة على الاصح هذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل
لا يجب ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدأ على ما اخترنا لا خبر له لافادة صفة مجرورة معنى الجملة كما في اقل رجل يقول
ذلك على ما اخترنا وقولهم خطبة يوم لا اصيد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون
رب كحرف النفي لان التقليل عندهم كالنفي فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله محذوف غالبا اذا كان الكلام
الذي رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالاغلب حذف الفعل بعد رب لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا
به ولم يكن هناك قرينة اخرى فلا بد من المجيء به نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ورب رفد هرقته وهذا الفعل ليس عاملا
في رب على ما اخترنا بل هو صفة مجرورة كما تقوم موضع الفعل اسمية كقوله يا رب هيجا هي خير من دعة او ظرف كقولك
رب رجل في الدار او صفة مفيدة معنى الفعل كقوله عليه السلام رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة ويجوز
ان يعطف قياسا على المجرور برب وبكم وعلى النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر
في باب المعارف نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه واي رجل وغلامه قال الجزولي هذا المعطوف معرفة
لكن جاز ذلك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال لجاز رب غلام والسيد قوله وقد يدخل على مضمر هذا الضمير نكرة
كما مر في باب المعارف قوله مميز بنكرة الى قوله مطابقة التمييز مضى شرحه في باب نعم وبئس قوله وتلحقها ما فتدخلها اما فالاكثر
كونها كافة ورب المكفوفة لا محل لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة وقد جاءت
ما بعد رب زائدة قال ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقال ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم ومثلها
ما التي تلي كاف التشبيه الاولى ان يكون كافة في نحو كن كما انت كائن وزيد صديقي كما عمرو اخي وشذ اعمال الكاف مع ما
وما لا يكف عن نحو عما قليل وفيما اذا اوليت الباء ومن فالاولى زيادتها واعمال الجارين نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم اغرقوا وقد
يكفهما كما يجيء ورب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال سيبويه وقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده
ومثله قياس عند الجزولي فيجيز ربما زيد قائم والزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان رب للتقليل في الماضي واما
قوله ربما يود فانما دخل رب المختصة بالماضي فيما هو مستقبل في الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل في القران بلفظ الماضي كثيرا نحو
وسيق ونادى ونحو ذلك قال الربعي اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعمالها بعد ربما وقال قتلنا ونال القتل منا وربما يكون
على القوم الكرام لنا الظفر اي ربما كان مثل قوله فلقد يكون اخا دم وذبائح وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تابعه وقوع الحال
او الاستقبال بعد ربما وهو الاظهر ولا يحتاج في الاية والشعر المذكورين الى تأويل وقوله ربما تكره النفوس من الامر ما فيه نكرة
موصوفة عند النحاة لا كافة كما مر في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما لقيام القرينة نحو قوله فذلك ان يلق الكريهة يلقها
حميدا وان يستغن يوما فربما اي ربما يتوقع ذلك قوله بالواو اي واو رب نحو قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
اعلم ان حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا عند البصريين واجاز الكوفية قياس سائر الالفاظ المقسم به على الله نحو المصحف
لافعلن ونحوه جائز عند البصريين لاختصاص لفظة الله بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص مسماها بخصائص فيها اجتماع
يا واللام في يا الله ومنها قطع الهمزة في يا الله وآ الله وها الله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامه
بعد الضمة والفتحة وترقيقها بعد الكسرة ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان يكون
ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو او الفاء او بل واما حذفها من دون هذه الاحرف نحو رسم دار وقفت في طلله
كدت اقضي الحياة من جلله فشاذ في الشعر ايضا فالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق والفاء كقوله فان اهلك فذي حنق

لظاء على تكاد تلتهب التهابا او بل كقوله بل بلد ذي صعد واصبب واما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس لهما بل برب المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز كقوله وليلة بخس تصطلي القوس بها وافطعه اللاتي بها يتنبل فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولها كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت فانه مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب ولا يقدرون في نحو وقاتم الاعماق معطوفا عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وليلة بخس لا يقدرونه عاطفة على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجاز مثله ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل ولكنها صارت بمعنى رب تجر كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام فلا يقال ووليلة بخس ولا فوليلة بخس اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم يكن في الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها كقولك والله ووالله وثم والله واقتصروا ابتداء وما قبلها عملها في نحو رؤبة خير لمن قيل له كيف اصبحت وهو شاذ وقيل في كم رجل انه مجرور بمن وقد مر في بابه واما قوله اشارت كليب بالاكف الاصابع فشاذ وقال الخليل في لاه ابوك انه مجرور باللام المقدرة كما قال في امر نحو فعلت امس انه مجرور بالباء والاولى بناؤهما كما ذكرنا في رب المقدرة على مذهب البصريين في رب. واما على ما اخترنا فرب مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف الثلثة قوله وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى والباء اعم منهما في الجميع ويتلقى القسم باللام وان وحرف النفي ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه

اقول اعلم ان واو القسم لها ثلثة شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء والثاني ان لا يستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكم بانها بدل منها لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا لان في الواو معنى الجمع وهو قريب من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما في ترث وتراث وتكلة ووكلة فلهذا انحطت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها الاختصاص الثلث التي كانت في الواو وحكى الاخفش ترب الكعبة وهو شاذ ولام الجر تجيء بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم وقد يضم والكسر اكثر مختصة بلفظ ربي ومذهب سيبويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الميم للدلالة على تغير معناها نحو وجعل عن بابها كما تقول العلم شمس بن مالك بضم الشين وبعض الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة من ايمن والمكسورة من يمين وفيه نظر لان ايمن مختص كما يجيء بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ ربي ولا منع ان يقال تغير حكمه عند اختصاره ويمكن ان يستدل لتعيينها على انه ليس محذوفا من ايمن لان اختصار المعرب ورده الى حرفين لا يوجب البناء بدليل غد ويد والاولى ان يقال ان ما روي من قولهم من الله مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظة الله وحدها هي من الجارة المستعملة مع ربي تبعت النون الميم ضما وكسرا للساكنين طلبا للتخفيف فجعل هذا من الجارة في القسم يختص بربي او بالله وقيل بل الثلثة اعني مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة الله مقصورة من ايمن اما قصر المضموم فظاهر واما المكسورتهما والمفتوحتهما فلا ارى لكونهما مقصورتين من ايمن وجها لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما يجيء والقصر لا يوجب البناء فمن اين جاء كسر النون وفتحها بل لو جاز ايمن الله على ثلثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين جاز ان يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا من يمين الله باتباع للنون الميم بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصوران من ايمن بفتح الهمزة وكسرها وكل ما نقص من ايمن لا يستعمل الا مع لفظ الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد يقال م الله وم الله بضم الميم وكسرها وهما مقصوران من من ومن على ما قال سيبويه وقيل هما مقصوران من ايمن ففي كسر الميم اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة عن يمين وقيل هما بدلان من الواو كالتاء لكون الميم شفهية كالواو فاختصا بلفظ الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التي على حرف لم تجيء في كلامهم مضمومة واذا حذف حرف القسم الاصلي اعني الباء فان لم يبدل منه فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظ الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض نحو الكعبة لافعلن المصحف لاين وتختص لفظ الله بتعويض همزة الاستفهام من الجار وكذا بعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج فكانها حذفت للدرج

فيه اذا حذف حرف القسم وجئت بهاء التنبيه بدلا لابد من لفظة ذا بعد المقسم بها

ثم ردت عوضا من الحرف صار اسد جعل هذه الاحرف عوضا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظ الله كالتاء فاذا جئت
بها التنبيه بدلا فلابد ان يجيء بلفظة ذا بعد المقسم بها نحو لا ها الله ذا اى ها الله هذا وقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما والظاهر ان
حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه قدم على لفظة المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت
على الله ففيه اربعة اوجه اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقى ساكنان الف ها واللام الاولى من الله وكان القياس
حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم يحذف
في الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون هاء من تمام ذا فان ها الله ذا بحذف الف ها يوهم ان الهاء عوض من همزة الله كهرقت
في ارقت وهياك في اياك والثانية هي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله ذا بحذف الفها للساكنين كما في ذا الله وما الله والثالثة
وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الفها وقطع همزة الله مع انها في الدرج تنبيها على ان حق ها ان يكون مع ذا بعد الله فكان الهمزة
لم يقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وتحريك الف ها للساكنين كما في الضالين ودابة
قال الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف اى الامر ذا او فاعل اى ليكونن ذا ولا يكون ذا والجواب الذي يأتي بعده نفيا
او اثباتا نحو ها الله ذا لافعلن او لا افعل بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله اخوك اى لانا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام
القسم اما صفة لله اى الله الحاضر الناظر او مبتدأ خبره محذوف اى ذا قسمي فبعد هذا اما ان يجيء الجواب او يحذف مع القرينة
واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج في الحسن البصري آلله ليقومن عبد من عبيدي فيقولن كذا وكذا
او للاستفهام كما قال صلى الله عليه واله لعبد الله بن مسعود حين قال هذا راس ابي جهل آلله الذي لا اله غيره فاذا دخلت همزة
الاستفهام على الله فاما ان يبدل همزة الله الف صريحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في الرجل ونحوه ولا يحذف للبس ولا يقع
همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله ما قبلها همزة الاستفهام تقول لشخص هل بعت دارك فيقول نعم فتقول فالله
لقد كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم ههنا الفصل
بينها وبين الله بفاء العطف وعند الاخفش الفاء في فالله زائدة ودليل كون هذه الثلثة ابدالا معاقبة لحرف القسم ولزوم الجر
معها دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا بقرينة
القسم كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي جعلته مبتدأ للقسم كايمن الله ولعمرك او لا فان تعين وجب
حذف الخبر كما مر في باب المبتدأ الدلالة ذلك اللفظ عليه وان لم يتعين كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز لك حذف الخبر
واثباته نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله لافعلن ومعنى لى امانة الله الطاعات كانها تجب ان يؤدى ومنها انه تعالى سماه
لهم انا عرضنا الامانة الاية ومعنى يمين الله ما حلف تعالى به من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها او اليمين التي يكون
باسمائه تعالى نحو والله وربي وتقول على امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله وكذا تقول الكعبة والمصحف لافعلن او الكعبة
يميني لافعلن وقال الفراء ان كان المبتدأ اسما معناه نحو لعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر اخر لان
لعمرك يمين ولافعلن يمين ايضا فهو هو وليس بشيء لان العمر معنى البقاء فهو مقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا
ذاك وكذا الكلام في امانة وايمن الله ونحوه والمبتدأ المحذوف خبره اقترن بلام الابتداء نحو لعمرك ولايمن الله وجب رفعه قال
الجزولي وكذا ايمن الله وان لم يتصل باللام سماعا منهم وما سوى المقترن باللام وايمن الله يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله
والكعبة والمصحف وكذا تقول اباك لافعلن والنصب اكثر من الرفع في مثله ويروى قوله فقلت يمين الله رفعا ونصبا وقال الجزولي
لم يات سماعا في لفظة الله الا النصب او الجر دون الرفع وجوزه الا ندلسي الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين
فهو مثل يمين الله فهمزته في الاصل عندهم همزة قطع جعلت وصلا لكثرة الاستعمال تخفيفا وعند سيبويه هو مفرد مشتق
من اليمن وهو البركة اى بركة الله يميني وهمزته للوصل والدليل عليه تجويز كسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعمالها
وافعل قد جاء في المفرد منه شيء صالح كانك واجر واذرح في مكان واصبع وهي لغة في الاصبع والاولى ان يقال اصل ايمن كسر
الهمزة ففتحت للتخفيف واذا تكررت الواو بعد واو القسم نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه والخليل
ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم والاول اقوى وذلك لانها لو كانت واو القسم لكانت بدلا من الباء ولم تفد
العطف وربط المقسم به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلثة اقسام كل واحد منها
مستقل وكل قسم لابد له من جواب فيطلب ثلثة اجوبة فان قلنا حذف جوابان استغناء بما بقي فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا هذا
الواحد جوابا للمجموع مع ان كل واحد منها الاستقلال يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان نقول القسم
شيء واحد والمقسم به ثلثة والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق
ان سعيكم لشتى وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف بالله فالله لافعلن وبحياتك ثم حياتك لافعلن ولا تقول اقسم بالله

بعد قبلها همزة

للاستفهام واما قطع

على تعيين الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر

في الاصل

واو كانت القسمية ... وجب حذفها مع الواو والتاء ... وهو العوض جاز الحذف وعدمه مع غيرها

انتم البتي

اقسم بالنبي لافعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه واو العطف بلزوم العطف على عاملين لان
النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد اجاب جار الله بان قال الواو كانها
عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار لما لم يجامع الفعل
كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله والنهار كانه عطف على عامل واحد هو الواو وقال المص فيلزم عليه
ان لا يجز اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس فقوله ثم
والليل وان لم يكن فيه معمولان الواو فيه قائمة مقام اقسم والباء حتى كانه يجر وينصب هو المختار وقال المص انما جاز هنا
لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر في باب العطف وعلى ما قد مثلنا في باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الليل
اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائمة مقام العظمة وهي عامل واحد
فيكون التقدير بعظمة الليل وقت عسعسته فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال
وهو نشدتك الله وعمرتك الله وقعدك الله وبالله لتفعلن وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال فجواب قسم
السؤال امر او نهي او استفهام كقوله بدينك هل ضممت اليك ليلى ويجاب بالا ولما ايضا نحو نشدتك الله الا فعلت ولما
فعلت وقد مضى في الاستثناء وقوله فعمدك ان لا انه معنى ما اريد ان فيه زائدة وربما قيل في قسم الطلب بالله لتفعلن فيكون
خبرا بمعنى الامر قوله ويتلقى القسم اي يستقبل والمعنى يجاب القسم يقال تلقاه بكذا واستقبله اي اجابه به واعلم ان جواب
القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او منفية فالمثبتة تصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء
المفيدة للتوكيد لا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل وانما اجيب القسم بهما لانهما مفيدان للتوكيد الذي لاجله جاء القسم
واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتداء ايضا كما يجيء في باب ان فلا تدخل هذه اللام اعني لام جواب القسم مثله
مقدر وعلى هذا الذي في الوجود عندهم لام ابتداء قالوا لانك تقول لطعامك زيد اكل فقد دخلت على غير المبتدا واجيب بانها
في التقدير داخلة على المبتدا ورد عليهم بنحو ظننت لزيد قائم ولام القسم لا مدخل له بعد ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتذر
بان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو لمثل قولك يعلم الله ان زيدا قائم بالكسر لان وهذا قال بعضهم ان قوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص
ظنوا بمنزلة القسم وما لهم جوابه وليس بنص اذ يحتمل التعليق بلى لو جاء مثل ظننت لقد فعل لكان نصا في اجراء ظننت مجرى القسم
ثم نقول الاولى كون اللام في لزيد قائم لام ابتداء مفيدة للتوكيد ولا يقدر القسم كما فعل الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتوكيد
المط من القسم حاصل من اللام ثم انها لا تجامع حرف النفي وان جاز ان تؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو منطلق
ولا يقال لما زيد منطلق وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما في ظاهر الامر تناف واما قولك
لزيد ما هو منطلق وان زيدا لم يخرج فان واللام اثبتا نفي مضمون الجملة فلا تجامع بين الحرفين ثم ان لام الابتداء يدخل على
المضارع لمشابهته للمبتداء في كونه اول جزئي الجملة مثله مع مضارعته لطلوع الاسم قال المتلمس لا اورث بعدي سنة يقتدى بها واجلوا
عمى ذي شبهة ان توهما ويدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل على
الماضي وان كان اول جزئي الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله قد كثر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد تبنا
وذلك لانها تقربه للماضي من الحال فتصير الماضي كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق ويدخل
لام الابتداء على خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتداء اي يقدم عليه نحو لقائم زيد ولفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدا اذا وقع
موقع المبتدا اي يقدم عليه نحو لقائم زيد ولفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا نحو لطعامك زيد
اكل ولفي الدار زيد قائم بشرط ان يكون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد ياكل او ماضيا مع قد نحو
لطعامك زيد قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما يدخل على نعم وبئس وان كانا
في الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابهما من انهما صارا بمعنى الاسم فقولك لنعم الرجل بمنزلة لحسن زيد واذا وقع لام الابتدا
بعد ان جاز وقوعها في غير هذه المواضع ايضا نحو خبر المبتدا المؤخر كان زيدا لقائم كما يجيء في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا
ليست جوابا لقسم مقدر خلافا للكوفيين بل هي لام ابتدا والاسمية المنفية مصدرة اما بما معملة عند اهل الحجاز مهملة عند
غيرهم او بلا التبرئة على الخلاف في اخواتها نحو والله لا زيد فيها ولا عمرو ووالله لا رجل في الدار ووالله لا فيها رجل ولا امراة
واما مصدرة بان نحو والله ان زيد قائم وان كانت الجملة فعلية فان كان مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره باللام وكسعه بالنون
نحو والله لاضربن الا ان يدخل اللام على معمول للمضارع مقدم عليه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فانه
اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا تاتي بالنون اكتفاء بما حصل من الاستقبال من الاخر
وقد خلا المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء وقيل مرة انا ارى فانه فرع وان اخاهم لم يضيعهد ولا يجوز عند البصريين

بقية الكلام في جواب القسم

الاكتفاء باللام عن النون الا في ضرورة الشعر والكوفيين اجازوه بلا ضرورة وحكى عن ابى على موافقة الكوفيين في تجوز
التناوب بين اللام والنون قال ثابت بن اوس حلفت لهم ليهدي الى ثنوة كانهن مقائد بفتح اللام وضم الدال ويروى ليردى
بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب بكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله ليفعلن هذا كله اذا كان المضارع
استقبالا فان كان حالا فالجمهور يجوزون وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى
تاكيده بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير مشاهد يحتاج انكاره انشد الفراء لئن تك قد ضاقت
عليكم بيوتكم ليعلم ربى ان بيتي اوسع وتقول والله ليصلى زيد يجب الاكتفاء باللام ولا ياتى بالنون لانها علامة الاستقبال
كما مر في المضارع واذا كان المضارع منفيا فنفيه بما وان ولا على ما مضى لكن ما وان اذا لم يتقيدا بالزمان المستقبل فظاهرهما
نفي الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة فالمبرد لا يجيز والله ما اقوم وان اقوم لكونه ظاهرا في الحال ومذهبه ان المقسم
عليه لا يكون حالا ولا يجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم لانهم ينفونه بما يجوز حذفه للاختصار كما يجيء والعامل الجازم لا يحذف مع
بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم يتعين الثاني المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد
خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها فقط لان قد لا يدخلهما لعدم تصرفهما قال لهيبنا لنعم السيدان وجدتما وان طال الكلام
او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تع في الاستطالة والشمس وضحاها الى قوله قد افلح وباللام
وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال ويجب تقدير قد بعد اللام لان لام الابتداء لا
يدخل على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما قوله واقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر
مظلم فمذهب سيبويه ان ان موطئة كاللام في لئن جئتني لاكرمنك فاللام اذن في لكان جواب القسم لا جواب لو فيكون جواب
القسم في قوله واقسم لو شيء اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا محذوفا وسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط واما
اذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله ما قام وان نفي بلا وان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال الحسين
في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها سقر اى لا تعذبهم فلا يلزم تكريرها كما لا يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي الذي للدعاء
نحو لا رحمها الله وذلك لان الماضي في الموضعين انتقل الى معنى الاستقبال وفي غيرهما يجب تكريرها نحو لا صدق ولا صلى
وربما جاءت غير مكررة في الشعر كقوله فاى امر سيئ لا فعله واما قوله تع فلا اقتحم العقبة فانما جاز عدم تكريرها لتكررها بتفسير
العقبة وهو قوله تع فك رقبة الى اخره فكانه قال لا فك ولا اطعم مسكينا وان كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل وقبل
ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط بلام مفتوحة تسمى موطئة اى ممهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن
اتيتني لاتينك ويجوز والله ان اتيتني لاتينك بلا لام فان حذف القسم وقدر فالاكثر المجيء باللام الموطئة تنبيها على القسم المقدر
من اول الامر وقد يجيء بلا لام كقوله تع وان اطعتموهم انكم لمشركون وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو
فسيجيء حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف الثاني من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان
المضارع لا يزال واخواته او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقال تالله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان و
الآس وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف للتخفيف ويحذف من المضارع دون
الماضي لكون نفي القسم اكثر استعمالا مع ان لفظ المضارع اثقل ولهذا جاز حذف حرف النفي في غير القسم من لا يزال واخواته
او غيرها قال فقلت يمين الله نحو قوله تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه ولنما جاز فيها خاصة للزوم النفي اياها فلا يلتبس
بالايجاب واما قوله فخالد هاء زالت عزيزة فلم يحذف الثاني بل فصل بينه وبين الفعل كما مر في الافعال الناقصة وانما جاز حذف
علامة النفي في المضارع دون علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا فحذف احدهما
يستلزم حذف الاخرى فيكون الحذف وانما حكم بان المحذوف من المضارع لا دون ما لان لا اكثر استعمالا في نفي المضارع من ما
قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اى اذا اعترض القسم اى توسط الكلام نحو زيد والله قائم وقام والله زيد
وفي النهج قد والله لقوا الله قوله او تقدمه ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد والله وهذا الكلام الذي توسط القسم
او تاخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك ان اتيتني كما مر في بابه وقد
يجيء بعد الجملة القسمية قرينة دالة على الجواب المحذوف وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك نحو قوله تع والفجر
وليال عشر اى ليؤخذن وليعاقبن لدلالة قوله الم تر كيف فعل ربك الاية عليه وقد تحذف الجملة القسمية لكونه ظرفا من
معمولات الفعل الواقع جوابا دالا عليها نحو لا افعله عوض وعوض العائضين وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم
معناه ابدا والقسم نفسه من التوكيد وما يفيد فائدة القسم قد يتقدم على عامله فانما مقام الجملة القسمية وان كان
عامله متأخرا عنه مقترنا بحرف يمنع عمله في ما تقدمه كنون التاكيد وما يقال عوض لاتينك وعوضا ماتيك لعرض منه مسد القسم

ذكر عن ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا والكاف

كما يجيء في جواز نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد يستعمل في غير القسم كقوله هذا ثنائي بما اوليت من حسن لا زلت عوض
قرير العين محسودا او يقوم مقام الجملة القسمية ايضا بعض حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم والجامع ان التصديق
توكيد وتوثيق كالقسم تقول جير لا فعلن وهي مبنية على الكسر وقد يفتح ككيف وليس اسما بمعنى حقا خلافا لقوم وبناؤها
عندهم لموافقة جير الحرفية لفظا او معنى ولا يكون في البناء الموافقة لفظا الا ترى الى اعراب الى بمعنى النعمة وقد تنون
لها دون قسم قال وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره وربما نونت اضطرارا قال وقالوا قد سبيت
فقلت جيرا سوانه من ذا لشانه وبه استدلوا على اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف كما ان هيهات اسم لبعد ولو ثبت
ان يكون جميع حروف التصديق كذلك وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله فاقسم لو شيء اتانا رسوله اي اقسم
بما اقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه ان اكد بالنون نحو لاضربنك لان النون لها مواضع كما يجيء في الخبر الصرف
نحو ليضربن زيدا واما نحو لقد سمع الله ولزيد قائم فلم يقم دليل على كونهما جوابي القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد
تقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لا فعلن وكذا اذا لم يكن ردعا نحو كلا لينبذن وكذا التزام نذر
نحو لله علي لا فعلن او عهد نحو عاهدت الله لا صلين وعلي عهد الله لا نومن قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد
تكونان اسمين بدخول من والكاف للتشبيه وزائدة وقد تكون اسما ومذ ومنذ للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر
نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اقول قوله وعن للمجاوزة يعني لبعد شيء عن المجرور بسبب
احداث مصدر المعدى بها نحو رميت السهم عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اي
بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذته عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك
جلست عن يمينه اي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى يخالفون عن امره مضمن معنى يتجاوزون وطبقا عن
طبق اي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق اخر دونه في الشدة فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة
طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المراد اطباق كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنية في لبيك وقوله ثم كرتين في
ان المراد التكثير والتكرير واقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورث السيادة كابرا عن كابر اي
كابرا متجاوزا في الفضل عن كابر اخر وقال بعضهم اي كابرا بعد كابر والاولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن وقوله لاه ابن
عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني ضمن فيه افضلت معنى تجاوزت في الفضل وقال ابو عبيدة وما ينطق
عن الهوى اي بالهوى والاولى انها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر اي نطقا صادرا عن الهوى وعن في مثله يفيد
السببية كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله يصد ويبدي عن اسيل ضمن فيه معنى يكشف الغطاء ويبعده عن وجه اسيل قوله
وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كما يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او على
ظهره ومنه علي قضاء الصلوة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا
ثم عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لا يراعى اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت
على فلان كانك تحمل ثقالتك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل في الباري تعالى نحو توكلت واعتمدت عليه واما قوله
اذا رضيت علي بنو قشير فللحمل رضيت في التعدي على ضده اعني سخطت كما حمل بعد في حمل بعدت منه على اشرفت منه
وقربت منه على انفصلت منه وقوله دعته اشهرا وحلا عليها اي على مدافعها كانه ملك مدافعها وتسلط عليها فهي تتبعه
وقولهم فلان على جلالته يقول كذا اي معها وكان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبته الديون اي لزمته
ومنه سيروا على اسم الله اي ملتبسين به وكانه مركب يحملكم الى مقاصدكم ومنه قولك مررت على زيد لانه يفيد ان مرورك
به كان من جهة الفوق بخلاف مررت به وقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل ليس على فيه زائدة بل الكلام
على التقديم والتاخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول كما مر في باب
الموصولات فقدم على من يتكل فصار على من يتكله فجاز حذف الضمير لانتصابه بيتكل صريحا وقد يكونان اعني عن وعلى
اسمين فلا يستعملان الا مجرورين بمن واما نحو اذن اسميتهما لان المجرور اسم لا محالة قال يصف قطاة غدت من عليه بعد
ما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل وقال ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فنبيان اذن
لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناها ما جانب بخلاف على قال باتت تنوش الحوض
نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز الفلا اي من فوق قوله والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو جاءني الذي
كزيد فهو مثل الذي في الدار فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدا محذوف اي الذي هو كزيد اي مثل زيد قلت
وقد تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدا في صلة غير اي اذا لم يطل في غاية القلة واستعمال نحو الذي كزيد شائع

كثيرو بيتين اسميتها اذا انجرت كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم واذا ارتفعت كما في قوله أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط
كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة واما الاخفش فيجوز اسميتها بلا ضرورة وبعض
الجزولية ويكون ايضا زائدة اذا لم يلتبس بالاصلية كما في قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق اي فيها المقق وهو الطول ويحكم بزيادتها
عند دخولها على مثل نحو قوله تعالى ليس كمثله شيء او دخول مثل عليه نحو قوله فاصبحوا مثل كعصف مأكول اذ الغرض
ان لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداتي التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب
والحكم بزيادة الحرف اولى واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات ككما يؤثفين فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظي
فهما اما اسمان او حرفان كقوله ولا للما بهم ابدا شفاء واما ان يكون احدهما زائدة فتكون تلك الزائدة حرفا لان زيادة
الحرف اولى فيكون اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف ولا يجوز ان يكونا اسمين او حرفين
واحدهما زائدة فان قلت لفظ مثل لا بد له من اسم مجرور فكيف حكمت بحرفية الكاف في مثل كعصف قلت لا يمتنع منع الاسم
عن الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان عمل الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه
بعصف الظاهر كما قال يا تيم تيم عدي فلا يكون الكاف زائدة فكأنه قال مثل عصف كعصف ويجوز في قوله تعالى ليس
كمثله شيء ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك ليس لاخي زيد اخ اعني نفي الشيء
بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا
اللازم والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا ههنا نفيت ان يكون لمثل الله مثل
والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تع مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخله لادى الى
اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب نظرا الى المنع في الكل وقد دخل على الضمير المنصوب المنفصل قال فاجمل واحسن في اسيرك انه ضعيف
ولم ياسر كاياك آسر وهو من باب ... فانه يقع بعض الضمائر مقام بعض وعلى المجرور ايضا قال فلا ارى بعلا ولا حلائلا كهو ولا كهن الا
حاظلا وقال وام اوعال كها او اقربا وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت وتجيء ما الكافة بعد الكاف فتكون لها ثلثة
معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل كفها التشبيه المفرد بالمفرد قال تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة فلا
يقتضي الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة للافضاء بالفعل
القاصر الى ما يليه والمفعول به لا بد له من فعل او معناه فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلب فعلا او معنى كن كما انت كن في المستقبل
كما انت كائن الآن فانت مبتدأ محذوف الخبر فانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الآن ومنه قوله عم كما تكونون يولى عليكم شبه
التولية المكروهة بكونهم المكروه اعوذ بالله من المكروه وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب انظرني كما آتيك اي لعلما
آتيك وقوله لا تشتم الناس كما لا تشتم ولا منع من تغيير معنى الكلمة بالتركيب الا ترى ان لما يجيء بمعنى ربما قال واني لما اضرب الكبش ضربة
على راسه تلقي اللسان من الفم اي ربما وتقول لئن لما افعل اي ربما قال بعضهم ان بما يجيء بمعنى ربما نحو اني بما افعل اي ربما وثالثها
ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو قولك ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفيون نصب المضارع بعد كما
بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذف الياء تخفيفا وانشد نحو الرجز والبصريون لم يثبتوا لا افادة كما للتعليل ولا نصب الفعل بعده
واستحسن المبرد القولين وانشد الكوفيون لا تظلموا الناس كما لا تظلموا والبصريون ينشدونه على الافراد كما لا تظلم اي لعلما وقد يكون
ما بعد الكاف ايضا مصدرية نحو كما تدين تدان وافعل كما افعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعني كن كما انت وكما تكونون يولى عليكم
من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع اعني كما تدين تدان من القسم الاول اي ان تكون ما كافة واما ما التي بعد رب فمن قال
ان رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا يطلب متعلقا كما ذكرنا في كم وسيجيء بحث تقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال
انها اسم فهي كافة لها ايضا عن طلب المضاف اليه وما التي بعد قل وكثر وطال نحو قلما وكثر ما وطالما اما كافة للافعال عن طلب الفاعل
واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم زائدة
ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدأ (قوله الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر
الكلام سوى ان فهي بعكسها وتلحقها ما فتلغى على الافصح وتدخل على الافعال) سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل
بخلاف ما فانها تشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي وايضا ما الحجازية تشبه
ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الفعل معنى كما يجيء ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وانفتاح اواخرها فان لم
نقل انها للمشابهة للافعال بل قلنا هي لاستثقالها بسبب تشديد الاخر والياء في ليت فهي جهة اخرى لها تشابه بها الماضي فتعمل
عمل الافعال وان قلنا انها للمشابهة للفعل فلا تشابه بسببها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت
بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذا نون الوقاية ان قلنا انها لحفظ فتحها كما تحفظ سكون من وعن فهي

الحروف المشبهة بالفعل

من جهتها المشابهة وان قلنا فهي لاجل المشابهة ولا قلنا شابهت الافعال المتعدية معنى اطلبهما الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال
لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى عن مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان
عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو متصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا للفرق بينها
وبين الافعال التي هي الاصل ومن اول الامر فيها بجعل عملها فرعيا على كونها فرعا للفعل وهاتان العلتان ثابتتان في ما
الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة هي الاولى ومشابهتها للفعل معنى من حيث ان في ان وان معنى حققت واكدت وفي كان معنى
شبهت قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك شخص قائم حتى
يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه
هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذا تقول كاني اموت وكانك تموت والاصل كاني رجل
يموت وقيل هي للتحقيق في نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالاخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة
الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان الدنيا لم تكن والاولى ان تقول ان كان باقية على معنى التشبيه وان لا يحكم بزيادة شيء ويقول
التقدير كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب فالجملة بعد المجرور بالباء حال اي كانك تبصر
بالدنيا وتشاهدها غير كائنة الاخرى الى قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك لواو لا تدخل الجملة التي هي خبر
هذه الحروف فتبين ضعف قول الفارسي وابن جني لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم
رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر بالاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما
بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وفي ليت بمعنى تمنيت وفي لعل معنى ترجيت وما صيغة التمني
غير ما صيغة الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهي ان التمني يستعمل في الممكن والمحال والترجي لا يستعمل
الا في الممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وتترقب حصوله او لا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق
بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب نحو لعلك تعطينا
والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطربت اقوالهم في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير
الموثوق بحصوله عليه تعالى قال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في قوله
تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم هي لتحقق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك
في قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله آمنت بالذي آمنت به بنوا اسرائيل فتوبة يأس لا معنى
تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما نصرنا مذهبه
لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على ان نرجو ونشفق كما ان او المفيدة للشك اذا وقعت
في كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك تعالى الله عنه وقيل ان لعل يجي للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق اي هل هو
كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين
عمل الحروف في المبتدأ والخبر معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى
تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فينتصب الجزئين كما ذكرنا في علة نصب افعال القلوب لهما
سواء ولهذا جاء ليت ان زيدا قائم كما جاء علمت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال القلوب في العمل سواء استشهد الفراء
بقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحالية وعامله خبر ليت المحذوف اي يا ليت ايام الصبا
لنا فان قلت لم يجي الحال لا عامل ومتعلق الخبر لا خبر ليت رواجع والكسائي يقدر كان اي يا ليت ايام الصبا كانت
رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر استعمالها فيه فيكون الشهرة دليلا عليهما كما في قولهم ان خيرا
فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا لما روي عنه عليه السلام ان قعر جهنم لسبعين خريفا
وانشد وكان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك ان اسم كان مشبه وخبرها مشبه به فهما مفعولان لشبهت
الاول مفعول بلا جار والثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بمشهور وقد رد على هذا الشاعر وقت انشاده هذا البيت
وقال الممدوح الصواب تخشب اذنيه اذا تشوفا قادمة ويقول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها
افعال صريحة فلا تصل بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين بدلا لكون مضمونهما مفعول فعل تضمنه ليت
واما نحو قوله يا ليت اني وسبيعا في غنم الحزج منها فوق كرار احم فان مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين لانها
مفعولي تمنيت وينبغي على ما ذهب اليه الاخفش في نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المعمول الثاني ان يقدر ايضا ههنا
خبر ليت ولا اعتراض كالاعتراض واجاز الاخفش قياسا لعل في مجيء ان المفتوحة بعدها على ليت فيقول لعل ان زيدا قائم

الفرق بين التمني والترجي

ولم يثبت واما نصب ما بعد اخوات ليت للجزئين فممنوع والمروى ان قعر جهنم لسبعون خريفا وان في قعر جهنم لسبعين واما البيت
اعنى قوله كان اذنيه فقد ذكرنا انه رد على الشاعر قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته
الصدر كحروف النفي وانما الا ولعل ولن فقد مر في المنصوب على شريطة التفسير علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام
والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة
لم تلزم التصدر اجراء لها مجرى سائر الافعال وانما لزم تصدر المغير الدال على قسم من اقسام الكلام ليبنى السامع ذلك
الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم اذ لو جوزنا تاخير ذلك المغير لوجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير
من اول الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه في ان هذا التغيير راجع الى الكلام المتقدم الذي حمله
على انه خال من جميع المغيرات او ان المتكلم يذكر بعده ذلك المغير كلاما اخر يؤثر فيه ذلك المغير فيبقى في حيرة وكل واحدة من
هذه الاحرف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتاكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى
الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تاويل المفرد
لكونها مصدرية وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتداء والمضاف اليه ولا تتصدر وان كانت في مقام
المبتداء الذي حقه الصدر لما ذكرنا في باب المبتداء فليت ولعل فلانهما لطلب مضمون الخبر فلا يكون ذلك المضمون مع
ذلك المطلوب طلب اذ لا يجمع في كلامهم طلبان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهو اما
مذكورة شبه الاسم لها نحو كان زيدا اسد او مقدرة قامت الصفة مقامها نحو كانك قمت وتقوم او عند الحمار او في الدار كما ذكرنا
والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم الاستفهام فقط فلو كان خبرها اسم الاستفهام لوجب تقدمه عليها فيسقط اذن عن مرتبة
التصدر الواجب لها وصفة الفاعل مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية لان النعت كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو
قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط واما ان المفتوحة فلانها موضوعة لتكون مع جزئيها في تقدير المصدر والمصدر
لا طلب فيه مثبتين بهذا ان في نحو قولك مرتبة انا فعل لا يجوز ان يكون مصدرية على ما اجاز سيبويه وابو علي كما تقدم في
نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارهما مفردا متضمنا معنى الطلب لما مر في كان واما الجملة الطلبية كالامر
والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام او العرض والتمني ونحو ذلك فلا ارى مانعا من وقوعها خبرا لهما كما مر في خبر
المبتداء وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه قال ولو
ارادت لقالت وهو صادق ان الرياضة لا تنصبك للشيب قوله وتلحقها ما فتلغى على الافصح اذا دخلت ما على ليت جاز ان
تعمل وتلغى وروى قوله الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد رفعا ونصبا والالغاء اكثر لانها تخرج بما عن الاختصاص
بالجملة الاسمية ولا نقول ان لا تعمل كما تقدم في ما الحجازية ماذا الخبيث مما كافة ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن
درستويه انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فما زائدة حرفية كما في قوله فبما رحمة
من الله وروى ابو الحسن وحده في انما وانما الاعمال والالغاء لكن الاعمال اقل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التوكيد الذي
هو معناهما تقوية الثابت لا تجديد معنى اخر وعدم سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وقياسها في الاعمال على ليتما سائغ عند
الكسائي واكثر النحاة اذ لا فرق بينها وبين ليتما فاذا سمع في انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء في
بالاتفاق لعدم السماع وقوة الاختصاص بسبب ما وسيبويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فان لا تغير
معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول
والموصول وفتحت فاعله ومفعولة ومبتداء ومضافا اليها وقالوا لولا انك لانه مبتداء ولو انك لانه فاعل فان جاز الامران
نحو من يكرمني فاني اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع
دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمرو ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي
في مثل انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها
او على ما بينهما ويخفف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتداء
خلافا للكوفيين في التعميم ويخفف المفتوحة فيعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا وشذ اعمالها في غيره ويلزمها
مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي اقول قوله فان لا تغير معنى الجملة اعلم ان في تفاصيل معاني الحروف الستة فان
المكسورة موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة لتكون بتاويل مصدر خبرها مضافا الى
اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك فان ياء النسبة
اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفروسية والمضروبية والضاربية وكذا بلغني ان زيدا في الدار

وكان وان المفتوحة لا تدخل على مبتداء في ضمنه معنى طلب سواء كان ذلك الخبر هو او المستقر بناء على تقرير

نصب الجزئين بكسر نصب الجزئين وبعده ليت ... [illegible]

جاز التقدير ان

التحقيق ان وان

اي صورة

اى حصول زيد فى الدار لان الخبر فى الحقيقة حاصل المقدر قوله ومن ثم وجب الكسر اى من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة وتغيير
المفتوحة لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتداء اى مبتدأ بها سواء كان فى اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان فى وسط كلامه
لكنه ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مستانف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله
جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن
وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكى وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قال تعالى ما ان مفاتحه
لتنوء بالعصبة وكذا كسرت فى جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو والله انك قائم وقد تفتح ان فى جواب القسم عند المبرد والكوفيين
اذا لم يكن فى خبرها لام ولعل ذلك لتاويلهم لها بالمفرد اى اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح
جوابا للقسم وتكسر ايضا اذا وقعت حالا نحو لقيتك وانك راكب الخ وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون
الطعام لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها فى تاويل المفرد فان قلت افتحها لتكون بتاويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا
قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر ايضا اذا كان فى موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم لانه لا دليل على
كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ فى تاويل المفرد واما اذا كان المبتدأ حدثا جاز فتح ان فى الخبر نحو ما مولى انك قائم وتكسر ايضا
اذا دخلت فى مبتدأ فى خبره لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة
فهما سواء فى المعنى قوله وفتحت فاعلة نحو بلغنى انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك
قائم اى علمت قيامك وكذا المبتدأ نحو عندى انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم وكذا المجرور
بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم قوله وفى لو ولولا انك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب
كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها لا يجوز اظهار جزئيها كما تقدم فى باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر فلو كسر ان لكان خبر
الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز ففتحناها ليكون ان مع جزئيها فى موضع المبتدأ والخبر محذوف وهذا انما على مذهب
الفراء ومن ذهب الكسائى فى رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا فى باب المبتدأ فتفتح ان ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل يعنى ان لو
حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسر ان لكانت داخلة على الجملة الاسمية ولا يجوز ففتحناها لتكون مع ما فى
حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر فى الفاعل وسيجىء فى حروف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما
ان زيدا قائم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية وتندر دخولها على الاسمية كما يجىء فالتقدير ما ثبت ان زيدا
قائم كما فى لو انك قمت سواء قوله فان جاز التقديران اى تقدير الجملة والمفرد جاز الامران اى فتح ان وكسرها وذلك فى مواضع
بعد فاء الجزاء نحو من يكرمنى فانى اكرمه الكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما فى حيزها مبتدأ محذوف الخبر اى
فاكرامى ثابت له وكذا اذا بعد اذا المفاجاة نحو قوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اى عبد قفاه اى
القفا يعنى صفعان واللهزمتان عظمان ناتئان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر مع ما حولهما كقولهم شابت مفارقه فالكسر
على تاويل اذا هو عبد القفا والفتح على تاويل فاذا عبوديته فقفاه ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد قولك هذا وذلك
تقريرا للكلام السابق قال تعالى ذلكم وان الله موهن فذلكم خبر مبتدأ محذوف وان عطف على هذا الخبر اى الامر ذلكم
والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال انى اذا
خفيت نار لمرملة الفى بارفع تل رافعا نارى هذا وانى على جارى لذو حدب احنو عليه بما يحنى على الجار فهو مثل
قوله تعالى ذلك ومن عاقب بمثل الآية فالجملة القسمية فى الآية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا وليت نحو اول قولى انى احمد الله
حمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولى بمعنى مقولى
اى اول مقولاتى هذا القول وهذا الكلام وهو انى احمد الله فيكون قد قال كلاما اوله انى احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول
اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه السلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله ولا يكون قولى معمولا
للفظ قولى كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مضروبى زيد فزيد مضروب من حيث المعنى
وليس معمولا لمضروبى وقال ابو على قولى مصدر مضاف الى الفاعل وانى احمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدأ محذوف
اى اول قولى ونطقى بهذا الكلام ثابت ورده المص احسن رد وذلك لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون للفظه
اول ووسط وآخر والجزء الاول باعتبار كلماته الثلث بلفظة انى وباعتبار الحروف فلفظه همزة انى فيكون المعنى اذا
تلفظى بانى او بهمزة انى ثابت وهو خلف من الكلام وغير مقصود للمتكلم ويجوز الوجهان بعد اما فان فتحت فاما بمعنى
حقا تقول اما انك قائم فان فاعل حق ذلك حقا او تقول حقا فى معنى الظرف اى افى حق فيكون ان اما فاعلا او مبتدأ كما مر
فى باب المبتدأ قال احقا ان اخطلكم هجانى ودليل كونه فى معنى الظرف قوله افى حق مواساتى اخاكم بمالى ثم يظلمنى السريس فهو

كقوله احقا بنى ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياى وسط المجالس وان كسرت فاما حرف استفتاح كالا تقول اما انك قائم قال نعم
الا ان عادا كفروا ربهم وتقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اى فى حق الله انه ذاهب اى ذهابه واما والله انه ذاهب كالا
تلك الا انه والله ذاهب وحتى ان كانت ابتدائية يجب كسر ان بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك
حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما
نحو ما لقيتك مذ زيد قائم ومذ قام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدهما مضاف اليها كما مر فى الظروف المبنية فهى فى تقدير
المفرد الا ترى ان ريث وايضا يضافان الى الجملة لكن لما كانت فى تقدير المفرد لم يجز ان بعدهما الا مفتوحة كما مر فى باب
الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح نحو قوله تعالى لا جرم ان لهم النار ولا اما رد للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل
او زائدة كما فى لا اقسم لان فى جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل قال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله و
استشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا وقال الفراء بل الرواية جرمت فزارة اى كسبت
الطعنة فزارة الغضب اى جرمت لهم الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم اى لا يكسبنكم وبمثله فسر بعضهم الاية اى
اى جرم كفرهم ان لهم النار فان مفعول جرم وقال الفراء هى اى لا جرم كلمة كانت فى الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن
العرب لا جرم والفعل كثيرا كان فى المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اى لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع
ثم كثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذى فيها فلذلك يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لآتينك ولا جرم
لقد احسنت ولا جرم انك قائم فمن فتح فللنظر الى الاصل لا جرم فيكون مثل لا بد ان يفعل كذا اى من ان يفعل ولا محالة انك
تفعل كذا اى من انك تفعل ومن كسر فلمعنى القسم العارض فى لا جرم وحكى الكوفيون فيها وجوها من التغيير عن العرب
لا جر باسقاط الميم ولا ذا جرم بغير ميم ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زائدة والعين فى عن بدل من الهمزة كما فى قوله اعن
توسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم وتقول شد ما انك ذاهب وعز ما انك قائم بالفتح نشد وعز فعلان
مكفوفان بما كقلما وطالما وهما بمعنى حقا نحو شد ما انك قائم حقا انك قائم اى فى حق ان وانما تدخل على شد وعز لكونهما
فى الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما معرفة تامة كما هو مذهب سيبويه فى نعما صنيعك وبئسما عملك اى نعم الصنيع صنيعك
وبئس العمل عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل مضموم العين يجوز استعماله استعمال نعم وبئس وتقول زيد فاسق كما ان عمرا صالح
ليس ما ههنا كافة كما كانت فى قولك زيد صديقى كما عمرو اخى ولو كانت كافة لوجب كسر ان ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل ما زائدة
وان مجرورة بالكاف والدليل على زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك ههنا لكنهم الزموا الكاف ما ان هذه الزيادة كراهة
ان يجيء لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اى هذا صحيح كصحة ذاك وتقول حقا انك ذاهب وجهد رأيى انك
قائم فالوجه الكسر لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرفين خبرين لان كما كنت مضطرا اليه من دون اما فاضطررت الى فتح
ان مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز اما فى رأيى فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى
فتحها وتقول اما فى الدار فانك قائم بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل فى الدار وان اردت ان فى الدار هذا الحدث
وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعنى الفتح فى موضع المفردات والكسر فى مظان الجمل اولى من تعريف ابى على
كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم
نحو قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ولا يتعين الكسر فيه ايضا بعد اذا المفاجأة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح قوله
ولذلك جاز العطف الخ يعنى ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانها كالعدم اذ
فائدتها التوكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه تختلف عباراتهم فى ذلك فيقول بعضهم كما قال المصنف
يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولى وكان الاول نظر الى ان الاسم هو
الذى كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول فبقى على كونه مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب لان ان
كاللام فى لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه فكذا ينبغى ان يكون الامر مع ان و
من قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم
واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبر النصب ويشكل عليه بان
ان لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهى مع اسمها ليست اسما فالاولى
ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا فى باب الابتداء طرفا من هذا قوله لفظا او حكما راجع الى المكسورة
فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التى فى حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فان ههنا مع اسمها
وخبرها وان كانت فى تقدير المفرد من جهة ان التقدير علمت قيام زيد لكنها فى تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها

سادة مسد مفعولى علمت كما ان المكسورة مع جزئيها بتقدير اسمين اعنى المبتدا والخبر فحكم المفتوحة بعد افعال
القلوب حكم المكسورة فى قيامها مع ما فى حيزها مقام الاسمين وفيما قال المص مع هذا التحقيق البالغ والتدقيق الكامل
نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة مع ما فى حيزها بتقدير الاسمين نقول ان ذينك الاسمين بتقدير المفرد فعلمت
ان زيدا قائم بتقدير علمت زيدا قائما ثم قولك علمت زيدا قائما بتقدير علمت قيام زيد كما مر فى افعال القلوب فكونها
بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع جزئيها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد هذا مع ان الحق ان ان
مع ما فى حيزها ليست بتقدير اسمين بل هى من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعنى المصدر والذى ذانك الاسمان المتقول
مؤولان به وانما دعا المص الى هذا التكليف انه راى سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله تعم واذان
من الله ورسوله الاية فاذان بمعنى اعلام وكذا استشهد سيبويه بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا فى شقاق
على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد افعال
القلوب فى حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال
ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة فى جواز العطف بالرفع على محل اسمها لانهما اختان مؤكدتان اصلهما واحد فيجوز
العطف بالرفع فى نحو بلغنى ان زيدا قائم وعمرو كالسيرافى ومن اخذ اخذه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه وقالوا لا يجوز
العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معنى الابتداء بل هى مع ما حيزها فى تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب
او مجرور وكما ذكرنا فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظر ابى سعيد صحيح فنقول ان قوله تع ورسوله عطف على الضمير فى برئ
وجاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور اعنى قوله من المشركين مقام التوكيد او نقول رسوله مبتدا
خبره محذوف اى ورسوله كذلك وليست الجملة معطوفة على ان مع ما فى حيزها بل هى اعتراضية ونقول فى قوله والا
فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا فى شقاق ان ما بقينا فى شقاق خبر انا وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل
هذا فى قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم ولا انتى بالمشى فى القيد اخرق بعد قوله ولا تحسبن انى تخشعت بعدكم لشىء ولا
انى من الموت افرق لان قوله ولا انتى بالمشى فى القيد عطف على انى تخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم
جملة اعتراضية لكانت لا داخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولو روى ولا انى بالمشى فى القيد
بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا ممن يزدهيه مستانفا لا مكررة وحكم لكن فى جواز العطف على محل اسم ان
بالرفع لكن الثقيلة فى جميع الكلام بمنزلة ان بعينه فى جواز العطف المذكور وتفارقها فى ان اللام لا تدخل على ما حيزها
دون ان كما يجئ وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتداء بعدها لم يزل لان الاستدراك فى الحقيقة معنى راجع الى
ما قبله لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولك ما قام
زيد لكن عمرا قام حفظت فيه عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا فى قام زيد لكن عمرا لم يقم واجاز الفراء رفع المعطوف
على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه فى الاصل مبتدا ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتداء بما اوردت فيه الحروف من المعانى
وهو الحق والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق فى جواز الحمل على المحل عند الجرمى والفراء والزجاج ولم
يذكر غيرهم فى ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج فى قوله تعم علام الغيوب فى قوله قل ان ربى يقذف
بالحق علام الغيوب صفة ربى ويحتمل رفعه وجوها اخر ولم يذكره والبدل والقياس ان يكون مثل سائر التوابع
فى جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنتهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك فى اسم لا التبرئة المشبه بليس نحو لا غلام
رجل فى الدار الا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين الا بعد مضى الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجازه
الكسائى وانما منعوا من ذلك لان العامل فى خبر المبتدا عند جمهورهم الابتداء والعامل فى خبر ان فيكون قائمان خبرا عن
زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان مستقلان فى العمل رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم
كالمؤثر الحقيقى كما ذكرنا فى صدر الكتاب والاثر الواحد الذى لا يتجزى لا يصدر عن مؤثرين مستقلين لما ثبت وذكر فى علم
الاصول لانه يستغنى بكل واحد من المؤثرين عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما معا استغناؤه عنهما ولو فرق الخبران بالعطف
نحو ان زيدا وهند قائم وقاعدة لم يأت الفساد الذى ذكروا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تع وجعلنا
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله واذا قدمت الخبر على العطف فتمام الثانى للمعطوف والخبر ظاهر نحو ان زيدا قائم وعمرو
كذا محذوف ويقدروا الاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوزان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائم لا يكون
خبرا عن الاسمين وانما اجاز الكسائى نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده فى خبر ان ما كان عاملا فى خبر المبتدا
لا ان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين الا فى المبتدا دون الخبر والعامل فى خبر ان اسمها لان المبتدا والخبر مترافعان عنده فلا يلزم

صدوره عن مؤثرين والفراء توسط مذهب سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل
وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد ذاهبان وان الفتى
وعمرو قائمان والا فلا لانه لا ينكر في الظاهر كما انكر مع ظهور الاعراب في المتبوع وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفي الاعراب
مستبدع ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزمه ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب
الكسائي ثم ان قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون من امن فعلى ان الواو في والصابئون اعتراضية
لا للعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر اي والصابئون كذلك لسد خبر ان مسده ودلالته عليه كما في بانتم بغم عدى على مذهب
المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب اي فاني لغريب وقيار كذلك بها لغريب وسمع سيبويه قبل الخبر
رفع تاكيد اسم ان المبني وكذا المعطوف غير منوي الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذاهبان خبر عنهما
بلا خلاف ومثل ذلك نادر وجوزه بعض النحويين نعتا للاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف على اول مفعولي ظن واخواته ان خفي
اعرابه فقال نحو ظننتك وغلامك زائرين وعمرو وليس بشيء لان ظن نسخ معنى الابتداء وصير مضمون الجملة مفعولا به واذا
منع ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح وانما اشترط خفاء اعراب الثاني لكون
المفعولين في الظاهر كاسم ان وخبرها فيسهل التشابه قوله خلافا للمبرد والكسائي الظاهر ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب
الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كذلك اي في احكام الحمل على المحل قوله ولذلك دخلت اللام اي ولاجل كون
المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة قوله دون سائرها اي دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان
حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني التوكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما
فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقدم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف في العمل وراعوا مع تاخير
اللام انها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام اعني المبتدأ او الخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم
فتقول لزيد قائم ولقائم زيد ولطعامك زيد اكل فلا تدخل مع التاخير الا على احد الثلاثة نحو ان من الشعر لحكمة وان زيدا لقائم وان زيدا
لفي الدار قائم ولا تدخل على متعلق الخبر المتاخر عن الخبر فلا يقال ان زيدا قائم لفي الدار لئلا يخرج حقها كل التخرج ما خرج ما حقه
صدر الكلام عن جزئي الكلام الذين هما عمدتان وانما يدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها ظرف الخبر نحو ان علينا للهدى
او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصان حقه من الصدر وقوله تعالى
وان منكم لمن ليبطئن الاولى لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة من او صفته وانما تدخل على الخبر اذا
لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز ان زيدا لقام ويجوز ان زيدا لقد قام كما جاز ان زيدا ليقوم لقربه منه كما مضى في شرح جواب
القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها فيهما وان لم يدخلهما قد نحو ان زيدا لنعم الرجل ولبئس الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر
مضارعا مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام للابتداء ومعناها التوكيد ولا يفيد الحالية كما توهم حتى تنافي
معنى التنفيس كما مر في المضارع وشرط الخبر ايضا ان يكون مثبتا لان لام التوكيد لا يجامع حرف النفي كما ذكرنا في جواب القسم
ولا يدخل ايضا على حرف الشرط فلا يجوز ان زيدا لان ضربته يضربك ولا على اسم ضمن معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كليهما
الصدر فتتنافران ولا يدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا من يضربه لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس خبر ان بل هو مع الشرط
واجازه ابن الانباري ولا يدخل على لولا المقتضية المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لولا ضيعته وذلك لان اصلها لام الابتداء
كما ذكرنا في جواب القسم فلا يدخل الا على ما يدخل عليه لام الابتداء وقد ذكرنا موانعها واجازه الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر
واذا ما وقعت الاسمية خبر ان فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو ان زيدا لابوه قائم وقد حكي ان زيدا وجهه لحسن وهو قليل ودخولها
على جواب الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري وكلاهما ضعيف لان حقها لما سقطت عن التصدر ان لا يتاخر
عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اردت ادخالها في خبر ان الذي في اوله لام القسم وجب ان يفصل بينهما كراهة اجتماع
اللامين قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بين اللامين بما الزائدة كما قلنا في قولك زيد صديق كما ان عمرا اخي وانما تدخل
على معمول الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد فتقول ان زيدا لطعامك اكل ولا تقول ان زيدا لفي الدار
نام لما ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش وقد يدخل على غير الثلاثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى انك لانت
الحليم الرشيد وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدأ
لارتفاع ما بعده وقد تتكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا لبك لراغب وهو قليل منع منه المبرد واجازه
الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجردا من ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه وقدر بعضهم لهي عجوز
ليكون في المقدر داخلة في المبتدأ كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم لياكلون الطعام وكذا قرئ في الشواذ

وان الله لسميع عليم بالفتح كما جاء في الخبر معمولا لا ضمن نحو اضحى زيد لمنطلقا ولا مسوغ الصرورة الا وفي لو اكيف صاحبكم قال الذي سالوا امسى لمجهودا ولزالت قال وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصي بكل مكان ولها نحو ما زيد لقائما وقوله واعلم ان تسليما وتركا الا متشابهان ولا سواء شاذ لدخولها على حرف النفي وشذ ايضا دخولها على كان ولولا قال فما دحق لكان لم يكن فاليوم ابكى ومتى لم يبكني وقال للولا قاسم ومدا بسبيل لقد جرت عليك بد غشوم واعلم ان اصل شهدت ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا وشهدت بان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك تم واما قوله نعم الشهد انك لرسول الله فتشهد محمول على نعلم لان اصل الشهادة ان يكون عن علم فتشهد معلق كعلمت في نحو علمت ان زيدا لقائم الا ان شهدت لا ينصب المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما وعلمت تجري مجرى القسم على معنى فتقول علمت ان زيدا قائم بكسر ان وكذلك شهدت تقول في الشعر اشهد ان زيدا ذاهب بالكسر والمشهور الفتح فيهما لو كنا قد يجئ اشهد لقد رايته كذا كما قيل والله لقد رايته وكذا اشهد لاخرجن قال ولقد علمت لتاتين منيتي وقد يقال علمت لتموتن لكونه بمعنى علمت واجروها مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف نحو علمت زيد قائم وشهدت زيد فاصل كقوله انى وجدت ملاك الشيمة الادب والدليل على جواز اجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فمع قولك شهدت ان زيدا لقائم واشهد لزيد قائم يجوز ان يكون مجرى مجرى القسم واللام وان بجوابه ولا يجوز مع الباء اجراؤه مجرى علمت نحو اشهد بان زيدا لقائم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب وانك لقائم لعطفك الجملة على المفرد واعلم ان بعض العرب يقول لهنك لرجل صدق قال لهنا لمقضي علينا التهاجر به لهنك لا سفي الناس اذ كنت عازما وقد يحذف اللام وهو قليل قال الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم وفيه ثلثة مذاهب احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما يقال هياك في اياك وهرقت في ارقت فلما غيرت صورة ان بقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام اياها فيعد الامتناع والثاني للفراء وهو ان اصله والله انك كما روى عن ابي ادهم الكلابي له ربك لا اقول ذلك بقصر اللام ثم حذفت حرف الجر كما يقال الله لافعلن وحذفت لام التعريف ايضا كما يقال الحصاد والحصد قال الا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذفت همزة انك وفيها قال تكلفات والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم ان اصله لله انك واللام للقسم فعلى هذا علم في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا لانه يقال لهنك لقائم فلا يجيء اما قولهم ان زيد لبعض لن بنون التوكيد وان زيدا لقام بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اي والله ليضربن والله لقام وانما جاز حذف قد في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف لكثرة لان هناك جملتين في حكم واحدة الاترى الى تخفيفهم ايمن ووجوب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار في الله لافعلن ولا يجئ لام الابتداء من جملة الحروف الستة الا بعد ان المكسورة والحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد قالوا وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان وكذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا يجامع ان المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من الصدر لكن جاز مجامعتها لها لشدة مناسبتها لها لكونهما بمعنى واحد فاغتفر لهذه المناسبة سقوطها عن مرتبتها واما ما انشدوه فاما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربة واما ان يكون في الاصل لكن اني فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربي اتفاقا منهم بحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم ان ان المكسورة ترادف نعم كما يجيء في حروف التصديق ولا ترادف المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة لكونها مع جزئيها اسما مفردا تقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعهما نحو ان عندي انك قائم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا تقول في البواقي وتكون ان المفتوحة بدلا كقوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها بدل من احدى الطائفتين وكذا قوله الم يروا كم اهلكنا واما قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية معادة لتاكيد الاولى لما تراخى ما بينهما وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعولي تحسبن في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب مثله قوله تعالى وهم بالاخرة هم كافرون وهذا قول الجرمي وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدا خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اي انكم وقت موتكم اخراجكم ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف الستة نحو قولهم ان الخليفة ان الله سربله وقوله لقد علم الحي اليمانيون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها بكسر ان وروى اني بالفتح على ان يكون تكريرا لانني الاولى كما قلنا في الاية الكريمة قوله ويخفف المكسورة الخ اذا خففت بطل اختصاصها بالاسما فيغلب الالغا فقل تعم في الاعمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة والاية رد عليهم قال المص ويلزمها اللام مع التخفيف سواء عملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة

اللغات في ان

ان المكسورة مع المفتوحة

لاه ابوك بمعنى لله ابوك ثم حذف الخفاك تحذف من المدود اذا قصر كما يقال لم

يجامعها خلاف ولكن فانها لا تناسبها معنا فلم يغتفر سقوطها عن مرتبتها ام

احدى الطائفتين وكذا قوله الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون فانهم بدل من كم

والنافية واما مع الاعمال فلا تطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا المعملة لا تلزمها اللام لحصول
الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن يلزمها اللام ان خيف التباس ان النافية فعلى قوله يلزم اللام اذا كان اسمها مبنيا او
معربا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم يدخل فيه اللام لان الدعاء
لا تدخل النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين الا من نواسخ المبتدا حتى لا يخرج ان
عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون جواز دخولها على الافعال كلها قياسا نحو قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت
عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذه اللام الفارقة
فذهب ابو علي وابن ابي العافية الى انها غير لام الابتداء التي تجامع المشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق
في ان علمت زيدا لقائما ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء نحو قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك وذهب جماعة الى انها لام
الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت زيدا لقائما ان التعليق انما يجب لو دخلت على اول مفعولي افعال القلوب لا انها لا تدخل بعد
الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر وتدخل على المثقلة اما على المبتداء المؤخر او الخبر او القائم مقامه وفي الامثلة الواردة
في التنزيل لم يدخل الا على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
وان نظنك لمن الكاذبين ولما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام الابتداء قال تعالى و
ان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان كادوا ليفتنونك واما قوله وان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك فشاذ وفرق
الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء وبينها معها في الافعال فجعلها في الاسماء المخففة واما في الافعال فقال ان نافية واللام
بمعنى الا وتخصيص المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل اولى لان معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين
يقولون انها نافية مطلقا دخلت في الفعل او في الاسم واللام بمعنى الا ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لانه خلاف الظاهر
قالوا ولو جاز ذلك لجاز جاءني القوم لزيدا اي الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص
لما بالاستثناء بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا
على المفتوحة وقد مر ذلك في باب الضمائر قوله وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر وقد مر ذلك في ضمير الشان مع
الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية
شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق
وقال بانك ربيع وغيث مريع وقدما تكون هناك الثمالا قوله ويلزمها مع الفعل اه قد مضى شرحه في نواصب الفعل المضارع
واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجردة نحو قوله ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد تكون مصدرة بلا نحو علمت ان
لا خوف لك وباداة شرط نحو علمت ان من يضربك اضربه او برب نحو علمت ان رب
خصم لي على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم غلام لي قوله وكان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح ولكن للاستدراك
تتوسط بين كلامين متغايرين معنى وتخفف فتلغى ويجوز معها الواو وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي
وشذ الجر بها اقول في كان قوي قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا
كالاسد قدمت اداة التشبيه لتؤذن من اول الامر بقصد التشبيه فوجب فتح المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الا على
لفظ المفرد ففتحت لفظا وهي في المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتحة حرفا مصدريا وصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل
للكاف كما كان لها حين كانت في محل خبر ان لصيرورتها الجزء الحرف كما ذكرنا انه ليس للكاف كذا وكاين محل لصيرورتها الجزء الاسم
ولا يطلب ما يتعلق به كما كانت تطلبه حين كانت في محل الجر لانها خرجت بالجزئية عن كونها جارة فاذا خففت كان فالافصح
الغاؤها وقد جاء كان وريديه رشاء خلب وقال وصدر مشرق النحر كان ثدييه حقان واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر
عندهم كما في ان المخففة لكن لما لزم الفعلية التي تليها ما لزم ان المخففة من حرف العوض قوي اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى
ان ولزوم حرف العوض في الفعلية يقوي كونها مركبة من الكاف وان ويجيء بعد المهملة اسمية كقوله عباءة لم تعرف بها طولا الا الركبان
تبني بعلمها حين تترع وفعلية كقوله تعالى كان لم تغن بالامس وقوله عليه السلام في النهي كان قد وردت الاظعان وقوله اقد الترحل
غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي كان قد زالت وان جاء بعدها مفرد كقوله تمشى بها الدرماء تسحب قصبها كان
بطن حبلى ذات اونين متئم فالمخفف رفع ضمير الشان اي كانه بطنها بطن حبلى وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية
تعطو الى وارق السلم برفع ظبية يجوز ان يكون ظبية تعطو جملة اسمية وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف اي
كانها ظبية وبالنصب على اعمال كان ويروى بجرها على ان ان زائدة اي كظبية قوله ولكن هي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون
هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا يفيد

قوله زيدا قائما

وكان ولكن

ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا ونقل الحركة الى المحرك والاصل عدم التركيب قوله بين كلامين متغايرين معنى اى فى النفى والاثبات والمقصود التغاير المعنوى لا اللفظى قد يكون نحو جاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون كقوله نعم ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى قوله ولكن الله سلم اى ولكن الله لم يريكهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفى تنافيهما بوجه ما قال نعم ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللائق به ان يشكر المفضل ومثله كثير فاذا خففت العيث ويونس والاخفش اجازا عملها مخففة ولم يثبت به شاهد ويجوز دخول الواو عليها مخففة ومشددة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء فى الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال فلست بآتيه ولا استطيعه ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل قوله وليت للتمنى قد مضى شرحه فى اول هذا الباب قوله ولعل للترجى وشذ الجر بها فيها احدى عشر لغة اشهرها لعل وعل وجاء لعن بعين غير معجمة ولغن بغين معجمة واخرها نون وجاء عن ورغن بجعل الراء مقام اللام ولان وان ولعاء بالمد قال لعاء الله فضله عليكم بنئ ان امكم شرنم وقد تلحق لعل تاء التانيث كما فى ربت فيقال لعلت وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة او مكسورها وكذا بعل مكسورة اللام او مفتوحها قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابى المغوار منك قريب وهى مشكلة لان جرها عمل مختص بالحرف ورفعها المشابهة الافعال وكون حرف عاملة عمل الحروف والافعال فى حالة واحدة مما لم يثبت وايضا ان الجار لا بد له من متعلق ولها وفى البيت الذى انشدناه روى بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشان مقدر ولابى المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالى اللامات اى لعل لابى المغوار منك جواب قريب ويجوز ان يقال ثانى لامى لعل محذوف واللام المفتوحة جارة للظاهر كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح اللام الداخلة الجارة على المظهر ونقل ذلك ايضا عن يونس وابى عبيدة والاحمر وان روى بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثانى لامى لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى فى لام الجر ويجوز فى هذه الرواية ان يقال الاصل لعا اى انتعش دعاء له فادغم تنوينه فى لام الجر وهذه الوجوه متعذرة فيما انشد ابو عبيدة لعل الله يمكننى عليها جهارا من زهير او اسيد بجر الله واللام الاولى فى لعل زائدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف فى الحروف بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصريون نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمى بها انصرف عند البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الاحرف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر هنا الا ان يكون ظرفا او جارا او مجرورا فيجوز توسطه بين هذه الاحرف واسمائها نحو ان فى الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا كما فى المبتدا والخبر ولا يجوز حذف اسمائها التى ليست بضمير الشان الا فى الشعر على ضعف وقلة كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ولكن زنجى غليظ المشافر فيمن روى برفع زنجى اى ولكنك زنجى ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اى ولكن زنجيا هكذا لا يعرف قرابتى واما ضمير الشان فيجوز حذفه فى الشعر كثيرا كقوله ان من لام فى بنى بنت حسان المه واعصه فى الخطوب وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وذلك لان اداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما فى غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلى الاحرف فعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ماخوذ اى انه وتقول ان فى الدار يجلس اخوك قال كان على عرنينه وجبينه اقام شعاع الشمس او طلع البدر وانما جاز حذف ضمير الشان من دون ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة ولا تلبس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزيادة وجاء فى الخبر ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وعند الكسائى من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف فى مثله غير عامل لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون لحذف الخبر تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله ان محلا وان مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا اى لنا محلا فى الدنيا ومرتحلا الى الاخرة وان فى رحيل السفر اذ مضوا الى الاخرة مهلا اى سبقا اى لا يرجع الراحلون الى الاخرة ويقولون ان مالا وان ولدا وان عددا ابلا وشاء اى ان لنا ذلك والفراء يشترط فى جواز حذف خبرها تكرير ان كما قيل ان اعرابيا قيل له ان الزبابة الفارة اى هما مختلفان والرد على المذهبين ما روى ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد فضلونا وانهم اوونا وفعلوا بنا فقال عليه السلام الستم تعرفون ذلك قالوا بلى فقال عليه السلام ان ذلك اى مصدق ثم ذكر المهاجرين حاجته فقال عمر لعل ذلك اى لعل مطلوبك حاصل وقال نعم ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله اى هلكوا وقيل الخبر ويصدون والواو زيادة وقال الشاعر خلا ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم

لغات لعل

ان الزائدة الفارقة

اثر اشكال العوامل الحرفية فى الخبر

هشل قال ابن يعيش لو بات خبر ان المحذوف ظرفا او جارا او مجرورا قال والجيد ان يقدر بعد ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا اى ان لك ذلك ولعل لك ذلك واقول لا ملجأ الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظروفا بل يقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفا كان او لا وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته والحال نحو ان ضربي زيدا قائما واما قولك ليت شعري لشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر اى فطنت له قال سيبويه اصله ليت شعري حذفوا الهاء في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذرها انه لم يثبت عنده مصدره الا بالهاء كالنشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام نحو ليت شعري ا قائم زيد ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كما ذكرنا في افعال القلوب في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وليت علي ما تبدل عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المصنف هذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار وفيه نظر لان شعري مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لان علمك بالشيء غير ذلك الشيء وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتدأ الذي بعده وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعري مسافر بن ابي عمرو وليت يقولها المحزون اى ليت شعري ايجمع ام لا ومسافر منادى وقد يخبر ههنا بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا في باب المبتدأ انه لا يشترط تعريف المبتدأ ولا تخصيصه مع حصول الفائدة لكنه لم يخبر في باب الابتداء عن النكرة بالنكرة لئلا يلتبس الثاني بتابع الاول لتوافقهما في الاعراب وههنا الاعرابان مختلفان فلا باس به قال وان شفاء عبرة مهراقة على ما انشد سيبويه ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة نحو ان كريما ابوك قال تع فان حسبك الله كما قلت في باب كان اظبي كان امك ام حمار ويجوز ان يكون كفافا في قوله فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي اسم ليت والجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روى برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل وعني متعلق بكفافا اى مكفوفين عني وما على هذا الوجه منصوب اى ما ارتوى مرتو من الماء وقيل شرك مرتو مبتدأ به مرتويا اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبرها اى خيرك كفافا وشرك مرتويا عني اى كفافا فحذف النصب ضرورة كما في قوله فلو ان واش باليمامة داره فيكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى اى ما دام الماء ريان قوله الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن فالاربعة الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب ثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا اقول اعلم ان بعضهم عد اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدون بل غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو ولا تفيد الواو الا ثلث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شيء منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء انها للترتيب دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الاول كقوله او حوته قلب حت وفضر ختامها وقوله تع وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وقوله تع وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة تشرك الاسمين فصاعدا في حكم نحو قام زيد وعمرو ومرة تشرك الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اى حصل الفعلان من زيد ومرة تجمع بين مضمون الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فلولا الواو لجاز توهم ان الاسم الاول في الصورة الاولى والفعل الاول في الثانية والكلام الاول في الثالثة وقع عن سهو وغلط والثاني تدارك له او لجاز توهم ان المتكلم في المواضع الثلاثة نسى احدهما اذ كثيرا ما يورد الكلام بلا واو مع القصد الى معناها كقول القائل كنت اكلت زيدا اى احدهما وكذا قولك خرج زيد دخل عمرو فانه كما يحتمل القطع لوقوع الامرين وهو الظاهر يحتمل وقوع احدهما فبالواو يقصر الجمعية ما كان بالواو يصير معنى احدهما نصا ثم اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا قلت ماجاءني زيد وعمرو فهو نفي المركب اعني المجيئين والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه معا ينتفي ايضا بانتفاء احد جزئيه دون الاخر فيحتمل ان يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وان يكون المعنى انتفى احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ماجاءني زيد ولا عمرو وقد تزاد حيث لا يمكن نفي احد الفعلين كما في قوله تع ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ولا يستوي الاحياء ولا الاموات

الفاء للترتيب

لان الاستواء بمعنى التساوي فاذا انتفى التساوي من احد الطرفين فلا بد من انتفائها من الآخر ايضا وما قيل ان من زائدة
لا للدفع وهم ان المنفي هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع في وقت فليس بشيء لان نفي الشيء مطلقا وارادة نفيه مقيدا
خلاف الظاهر كما تقول ما جاءني رجل وتريد رجلا قصيرا ونحوه فان كررت العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو
فهو عند سيبويه نفي المجيئين المنقطع احدهما عن الآخر كأن المخاطب توهم انه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا
عن مجيء الآخر فرفعت بهذا الكلام وهمه وعند المازني هو نفي لمطلق المجيئين ايضا كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول
اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفائدة زيادة لا بعد الواو واكثر قوله والفاء للترتيب اعلم ان الفاء تفيد الترتيب سواء
كانت حرف عطف او لا فان عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة بمعنى قولك قام زيد فعمرو
اي حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل وقولك ضربت زيدا فعمرا اي وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد واذا
دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها كما كان في نحو جاءني زيد فعمرو
بل في مصادر الصفات المتتالية نحو قولك جاءني زيد الآكل فالنائم اي الذي يأكل فينام كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم
فالآئب اي الذي يصبح فيغنم فيؤوب وان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد
نحو قولهم في صلوة الجماعة يقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح وجها وان عطفت الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون
الجملة التي بعدها عقيب مضمون التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد تفيد فاء العطف في الجمل كون المذكور
بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها لا ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تع ادخلوا ابواب جهنم
خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء او
مدحه يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل كقوله تع ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وتقول
اجبته فقلت لبيك وذلك الفاء في موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا لان
تبييت البأس تفصيل للاهلاك المجمل وقد يجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاجي تقول العرب مطرنا ما بين
زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية بحذف بين مع كونه مرادا او يقيم المضاف
اليه مقام المضاف في اعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز
حذف ما لانه موصول فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدما وحكى اجازته عن هشام ومثل قوله قفا
نبك من ذكرى حبيب ومنزل للبيتين ان القافية بمعنى الى اي منازل ما بين الدخول الى حومل الى توضح الى المقراة فان قلت
كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى زيد الى عمرو اذ الفعل لا يتعلق بحرفي جر بمعنى واحد كما مر قلت عطف بل يستعمل في
مثل هذا الاماكن نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار زيد الى دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو تخفيفا لدلالة الكلام
عليه قال النابغة الجعدي يا دار سلمى بالحرورية اسلمي الى جانب الصمان فالمتثلم اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول
فجرثم ومسكنها بين الفرات فاللوى الى شعب ترعى بهن فعيهم فاذا كثر ذلك مع حرف الجر اعني الى فحذفه مع فاء العطف
التي هي بمعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف ويجوز ان يكون المعنى ما بين منازل الدخول فمنازل
حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا في غير هذا الموضع واما قوله يا دار مية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب
في الذكر لانه يذكر في تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع وسيع مشتمل على مواضع منها السند وهذا كما
تقول داري ببغداد فالكرخ فاذا نفيت قولك جاءني زيد فعمرو فقلت ما جاءني زيد فعمرو فالنفي نافٍ لتعقيب المجيء بل يمكن ان
يحصل المجيئان في حالة وان يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد هذا الذي ذكرناه حكم فاء العطف والتي بغير
العطف ايضا لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط
نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفها بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل
مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال تع انا خير منه
خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اي اذا كنت لعنتني
فانظرني وقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك اي اذا اعطيتني
هذا المراد فبعزتك لاغوينهم وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله تع
اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى دخلت على ما
هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه فهذه دخلت على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت اكرم زيدا فانه
فاضل فقد دخل على ما هو شرط ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة

ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب

جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلازمها العطف نحو ان تهينه فاكرمه ثم انه قد يؤتى في الكلام بفاء مو فيها
موقع الفاء السببية وليست بها بل هي زائدة دخلت لفائدة زيادة التنبيه على ان ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك
كما تقدم في الداخل في المتضمن للشرط نحو قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح وقد يجيء زائدة في غير هذا المذكور
نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون
الثاني المترتب يحصل تمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تع الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدي بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء نظرا الى انه لا فصل
بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل مثلا ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله جعلناه نطفة
في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا
العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشاناه خلقا اخر اما نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعادا لمرتبة هذا الطور
الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة اي مثل الفاء في الترتيب الا انها تختص بالمهلة والتراخي
ومن ثم قال سيبويه في مررت برجل ثم عمرو ان المرور مروران ولا تكون الا عاطفة ولا تكون للسببية اذ لا تراخي المسبب عن
السبب التام ولا تعطف المفصل على المجمل كالفاء وقد يكون في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها
وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تع ثم انشاناه خلقا اخر وكقوله تع خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا
بربهم يعدلون فالاشراك بخالق السموات والارض مستبعد غير مناسب هذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا قوله تع فلا
اقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين امنوا فان الايمان بعيد المنزلة من فك الرقبة والاطعام ما انسبه بينه وبينهما وكذا قوله
استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهي الانقطاع بالكلية اليه تع وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجيء ثم لمجرد الترتيب
في الذكر والتدريج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني
بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح
فابتدأ بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه متقدمة في الزمان
على سيادة نفسه لكون الغرض ما ذكرت من ترتيب معاليه الاخص فالاخص فهي كالفاء في قوله تع فنعم اجر العاملين وقد يكون ثم والفاء
ايضا لمجرد التدريج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مرتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله ووالله ثم
والله وقوله تع وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين وقوله تع كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله ثم
فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اي ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما يعملون فاقام المعلول وقوله تع واني لغفار لمن تاب وامن
وعمل صالحا ثم اهتدى اي ثم بقي على ذلك الحدث من التوبة والايمان والعمل الصالح كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم اي ابقنا
عليه فيستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء واستبعاد المرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا
في قوله ثم انشاناه خلقا اخر من الوجهين وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تع ولقد انزلنا
اليك ايات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق فقوله وكلما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار
النبذ وقد يكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزة على جملة منفية نحو قوله تع قالوا لولا اوتي مثل ما اوتي موسى
اولم يكفروا عطف على قوله لولا اوتي مثل ما اوتي موسى او لم يكفروا فقوله اولم يكفروا عطف على قوله لولا اوتي وكذا يدخل
على فاء العطف للانكار كقوله ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله افانت تسمع الصم عطف على منهم من يستمعون اليك
اي بعضهم يسمع اليك غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك افانت تهدي العمي
اي ينظر اليك غير مبصر في الحقيقة وتكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على النفي وقد يدخل على فاء السببية كما في
قوله تع من اله غير الله ياتيكم بضياء افلا تسمعون اي اذا كان كذا فلم لا تسمعون وكذا قوله من اله غير الله ياتيكم بليل تسكنون
فيه افلا تبصرون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا يدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تع ماذا
يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع امنتم به الان فثم ههنا مثلها في قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لان الايمان بالشيء مستبعد
من استعجاله استهزاء وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر كما يدعيه جار الله في الكشاف ولو كانت كما
قال لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمه ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ الا مبنيا على كلام متقدم وهذه الحروف الثلثة
يجيء عند الاخفش زائدة والبصريون يأولون فيما يمكن التاويل صيانة للحروف من الزيادة اما الواو فقيل في قوله تع فلما اسلما وتله
للجبين وناديناه قال البصريون جواب لما محذوف اي تله للجبين وناديناه كان هناك ما لا يوصف من الطاقة وكذا قوله
فلما اجوزنا ساحة الحي وانتحى واما قوله ولما رأى الرحمن ان ليس فيهم رشيد ولا ناه اخاه عن الغي وصب بحذف المعطوف عليه

ومنها ثم
ثم بسيادة ابيه
العلة مقام

وكذا

كبيشة

وكذا قوله فاذا وذلك يا كبيشة لم يكن الا كلمة حالم بخيال فاذا المامات وذلك الالماذا واما الفا في قوله ارانى اذا ما بت بت على هوى
فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا قيل الفا زايدة وقيل بل الثانية ثم لحرمة النصل واجاز الاخفش زيد فوجد وزيد فقام قياسا
على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء في قوله ابا خراشة
اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع زائدة عند البصريين دون الكوفيين كما مر في بابه واما ثم فقال الاخفش هي زائدة في قوله تع
حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ان يكون
حذف المعطوف عليه اى الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وكلما جاء من مثل ذلك فليعتقد ... ما امكن وان تعذر الاعتذار فليحكم
بزيادة الحرف وانشد ابو زيد لزيادة ثم قول الراجز ... ما كان ... فصا بل قد يكون مشتبهى ... قوله وحتى ومثلها
يعنى مثل ثم في الترتيب والمهلة قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المتناهية
للمهلة والذى ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة او في الضعف على
سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى اسبق من تعلقه
بالاجزاء الاخر كقولك توفى الله كل اب لى حتى ادم وقد يكون تعلقه به في اثناء تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى
الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها ايضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا
من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة قوله واو واما
وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين
ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء واما
قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او واقول اعلم ان الاحرف الثلثة لاحد الامرين او الامور واما واو العاطفتان في المعنى
سواء الا في شئ واحد وهو ان او تجئ بمعنى الى او الا وتجئ ايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون بعدها اذن الا الجمل ولا يكون حرف
عطف بل حرف استيناف فاذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاءنى زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة
نحو ما ابالى قمت او قعدت وتقول في الاستيناف انا اخرج اليوم ثم يبدو لك الاقامة فتقول او اقيم اى بل اقيم على كل حال وهي
في هذه الصورة محتملة للعطف فيكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما في قوله بدت مثل قرن الشمس
في رونق الضحى وصورتها او انت في العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصلح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس
كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تع الى مائة الف او يزيدون اى بل يزيدون وانما جاز الاضراب بل في كلامه تع لانه اخبر عنهم
بانهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس من غير تعمق مع كونه تع عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخبر تع بالتحقيق فاضرب
عما يغلط فيه غيره بناء على ظاهر الحزر اى ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله كلمح
البصر بناء على ما يقول الناس في التحديد ثم اضرب عما يغلطون فيه في هذه القضية ان قالوا ذلك وحقق وقال وهو
اقرب اى بل هو اقرب قوله فالواو او اذا كان في الخبر فلاحد معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان
التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب
فاذا قلت جاءنى زيد او عمرو ولم تعرف الجائى منهما فاو للشك واذا عرفته وقصدت الابهام على السامع فهو للابهام كقول
لبيد وهل انا الا من ربيعة او مضر والظاهر انه كان يعرف انه من ايهما قال تع اتيها امرنا ليلا او نهارا والتفصيل اذا لم
تقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او على
انه عرض لا جوهر او على انه لا هذا ولا ذاك واما في الامر فان حصل للمامور بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف في الغالب فهي
للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان
الاباحة يجوز فيها الاقتصار على احد الفعلين وله الجمع بينهما واما التخيير فيتعين فيه الاقتصار على احد الفعلين ولا يجوز
الجمع بينهما هذا ما قيل وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما الفقه او النحو لم يفهم من اما واو بل ليستا
الا لاحد الشيئين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها معا لان تعلم العلم خير وزيادة
الخير خير فلذا او واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشيئين او الاشياء على السواء وهذه
المعاني تعرض في الكلام لا من قبل او واما بل من قبل اشياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل
والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به
ذلك واما في سائر انشاء الطلب كالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو فلا يعرض فيه شئ من المعاني المذكورة واما التمنى نحو
ليت لى فرسا او حمارا فالظاهر فيه الجمع اذ في الاغلب من العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض

من الحروف العاطفة او واما وام

معانى او

نحو هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا او العرض نحو الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا فكالامر في احتمال
الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولما كثر استعمال او في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سيان
ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح فان سيان بمعنى مستويان وهو يقتضي الشيئين قال سيان كسر رغيفه او كسر
عظم من عظامه واذا نفيت الخبر نحو رايت زيدا او عمرا فان اردت نفي رؤيتهما معا قلت ما رايت واحدا منهما اصلا او ما رايت
زيدا ولا عمرا وان اردت نفي رؤية احدهما لا رؤيتهما فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب تعينه نحو ما
رايت زيدا او ما رايت عمرا وان لم يتعين عندك او تعين لكن قصدت الابهام قلت ما رايت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رايت
احدهما ورايت الاخر وكذا اذا نفيت الامر وهو النهي كما اذا قلت مثلا في اضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضي
ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق
بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي في رايت زيدا او عمرا وما رايت زيدا او عمرا قلت لا يبقى فرق في اصل الوضع الا اذا كان
المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى اضرب واحدا منهم ولا تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب احدا
زيدا او عمرا او خالدا وما رايت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم انهم اذا استعملوا
لفظ احد او ما يؤدي معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد
فقط ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت في الموجب مصرحا بالواحد رايت واحدا من زيد وعمرو مثلا وكذا فيما يؤدي معنى الواحد رايت
رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة افاد انك رايت واحدا منهما فقط واذا قلت في غير الموجب ما رايت
واحدا منهما او ما رايت رجلا منهما او ما رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة وان احتمل ان يريد به الواحد فقط فيكون
المعنى ما لقيت واحدا منهما ولقيت الاخر لكن الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت ولا واحدا منهما فكيف بما فوق
الواحد اي المراد نفي رؤيتهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا منهما اي ما يؤدي معناه
نحو لقيت زيدا او عمرا فقد اخرجت واحدا منهما عما كان اصله اي عدم الرؤية فبقي الاخر على الاصل اي غير مرئي واما اذا قلت
ما لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه وهو ما لقيت زيدا او عمرا والاصل عدم الرؤية ولم تصرح فيه الا بعدم رؤية واحد
منهما فبقاء الاخر على اصله من عدم الرؤية اولى فيكون نفيا لمطلق الرؤية فان قلت فاذا كان الاصل عدم الرؤية كان عليك
ان لا تاتي بمفعول لرايت لا واحدا ولا اكثر حين تخشى توهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول ما
رايت من جنس الرجال ثم تعال الى تقييد نفي الرؤية بالواحد قلت قصد المبالغة وبيانه ان ذلك الاصل لم يخرج عما كان
عليه بتعلق الرؤية باقل ما يكون وهو الواحد فكيف بما زاد واذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب تفيد
العموم في الاغلب وذلك ان النكرة تفيد الوحدة والوحدة تفيد العموم في الاغلب كما مضى فان قصدت التنصيص على العموم فيما
لقيت رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت من رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت
مثنى واحدا من هذا الجنس ما رايت جماعة واحدة منه فمع عدم من يحتمل الاستغراق وغيره ومع من نص في استغراقه الاول
لجميع مثنيات هذا الجنس والثاني في استغراقه لجميع جماعاته فظهر ان معنى ما رايت زيدا او عمرا ما رايت زيدا ولا عمرا في
الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمرا المحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما واضرب الاخر ويندفع هذا الاحتمال بمثل هذه
القرينة التي في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الاخر لقرينة الاثم والكفر فلفظ
او في جميع الامثلة موجبة كانت او غير موجبة مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء ثم معنى الوحدة في غير الموجب يفيد العموم وفي
الموجب لا يفيد العموم فلم يخرج او مع القطع بالجمع في الاباحة في نحو لا تطع منهم آثما او كفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعة
له والله اعلم واما اما فهي بمعنى او في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه باما لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى
نحو جاءني اما زيد واما عمرو فيبنى الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشياء واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو
جاءني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه
تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او يقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر
على الاستثناء بقولك الا زيدا واما الثانية فكل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف او فانه
يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمها نحو جاءني اما زيد او عمرو وجاءني زيد او عمرو وقد جاءت اما غير مسبوقة باما اخرى في
الشعر لكنها تقدر حملا على الكثير الشائع من استعمالها انشد الفراء تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها
اي اما بدار واما باموات وقد تخلف الثانية الا نحو فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني
عدوا اتقيك وتتقيني وتلزم الثانية الواو وقد ترد بلا واو نحو خذ اما هذا اما ذاك قال يا ليتما اما شالت نعامتها اما الى جنة

في اصل الوضع

في غير الموجب

اما الى نار و اما الى جنة وهي لغة في اما وقالوا ان اما لا يستعمل في النهي وحكى قطرب فتح همزة اما العاطفة وهي عند سيبويه
مركبة من ان وما بدليل حذف ما للضرورة قال سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما فاز تكب الشاعر حذف
اما الاولى وحذف ما من الثانية وقال لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر قال المقدر اما تجزع جزعا
ولا منع من تغير معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كون لما بمعنى ربما وقال غيره هو مفرد غير مركب اذ الافراد اصل في الحروف
وقال البصريون بان الشرطية وشرطها كان المحذوف فاى ان كان جزعا ومنع ابو علي وعبد القاهر من كون اما عاطفة لان الاولى
داخلة على المبني معطوف على شيء والثانية مقترنة بواو العطف فلا تصلحان للعطف وشبهه من جعلهما حرفي عطف كونها
بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان ان المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية وقال الاندلسي اما الاولى مع الثانية
حرف عطف قدمت احداهما على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير الحرفان
واحدا ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عذر بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه
وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة واما معيدة
لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الخ اعلم ان ام على
ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة تختص بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو
سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد يجيء شرح همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال الكميت
ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان وقال لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث ابن سهم ام شعيث بن
منقر وقال كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا وليس بكثير وربما يجيء هل قبل المتصلة وهو قليل شاذ
نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما لزمت الهمزة في الاغلب دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي مع اداة الاستفهام
التي هي ابضاع بعينه في باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى اي واما هل فانها دخيلة في معنى الاستفهام اذ اصلها قد نحو
قوله تع هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة او بهل ولا تقع بعد غيرهما
من اسماء الاستفهام اذا كان ام مستفهما بها عن اسم داخل في عموم تلك الاسماء وفي الحكم المنسوب اليها لان اسماء الاستفهام اذا استفهم
بها عمت في الجميع فيغني عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من
قولك من عندك فان لم يدخل المستفهم بام في عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام حمار عندك وابن زيد ام عندك عمرو او في الحكم
المنسوب اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن نصر بام لكلثم جاز وقوعها بعدها وثانيها انه يجب ان يستفهم بها عن شيئين او
اشياء ثابت احدهما او احدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي واي يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف
مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عند المتكلم
بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان
الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاء او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام اخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تع ام
يقولون افتريه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء والهمزة الانكارية
في نحو ام يقولون افتريه قل فاتوا وقد يجيء بمعنى بل وحده كقوله تع ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام
ههنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تع ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله امن هذا الذي هو جند لكم وقوله
ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن فهي في مثله بمعنى بل وحده والمقصود ان الكلام معها على كلامين
دون المتصلة ولهذا سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاي وجواب المنقطعة لا او نعم لانها استفهام
مستانف وثالثها ان يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانها لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك
او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء اي ام هي شاء قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام
لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس اقول اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا ولي
المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة مثل اي والمفردان بعدها اسما ومثل المضاف
اليه اي نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافي الدار زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليها
نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا وازيدا احسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وان ولي
ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت وقام زيد ام ابنه فهي
متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين متساويتين
النظم مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو واسميتين كذلك مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد اخي ام عمرو

هو فالاولى ان ام في الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرا فيها على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الاتصال والمفرد ا دلّ على
كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ازيد قام ام عمرو وفي الاخرى
اقائم زيد ام قاعد وان تبدأ اخوك ام عمرو قعد وللثالث الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال واما في الفعليتين المشتركتين
في الفاعل فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما لان كل فعل لا بد له من فاعل واما ان جئت بعدها بجملتين غير مشتركتين في جزء
نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد واقائم زيد ام قاعد عمرو وكذا اضرب زيد عمرا ام قتل خالدا لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة فالثاني
على انها منفصلة لا غير والمص والاندلسي جوزا الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اي هذين الامرين كان ولو ليس ما ذهبا اليه ببعيد
بل ان وقع الاختلاف بين الجملتين اما ان يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقديم خبر احد
الاسميتين وتاخير خبر الاخرى نحو اقائم زيد ام عمرو قاعد وكذا المشتركتين في جزء اذا لم يتشابه نظمهما ازيد عندك ام عندك
عمرو وابكر قائم ام قائم عمرو فالظاهر فيها الانفصال اما قوله تعـ سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين
مع انها متصلة لامنهم من الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى فيها للمنقطعة فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا او تقديرا
متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا او تقديرا وان كان بعدها الجملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان
قبلها الهمزة ميزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الان وقال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل

ام المنقطعة

ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك
يعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فائدة مجددة وهي تغيير ظنه كونه عنده الى ظن
انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب اما همزة التسوية وام التسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي
ومتصرفاته نحو قولك سواء على اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان في تقدير
مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اي سواء على قيامك وقعودك فقيامك مبتدا وقعودك عطف عليه
وسواء خبر مقدم وقد اجاز ابو على ايضا ان يكون سواء مبتدا واقمت ام قعدت خبره لكونهما في اللفظ فعليتين قال ابو على انما
جعل الفعلان مع الحرفين في تاويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلها مستويان
في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا السؤال التعيين فلما كان
الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا كما
اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص وكل منادى مختص ولا ينعكس وكل استفهام بام المتصلة
تسوية ولا ينعكس والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء على ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت
كما في قوله تعـ فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع لكونه في الاصل مصدرا وحكى ابو حاتم تثنيته
وجمعه ورده ابو على وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت او ان قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اي الامران سواء دالة على جزاء
الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء على ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما ابالي معنى الشرط ولذلك استهجن
الاخفش على ما حكى ابو على عنه في الحجة ان يقع بعدهما الابتدائية نحو سواء على اعمرو ما ابالي ادرهم مالك ام دينار لان الاحرى الى افادة
الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعـ سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فللتقدم
الفعلية والا لم يجز وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعـ هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء
اي فانتم والتقدم الاستفهام الدال عليه ومن ذلك قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وكذلك
استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء على اقوم ام يقعد وما ابالي اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال
ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو على ومما يدل على ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعـ
اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك اليوم انصاعت
النوى بخرقاء ام انحى لك السيف ذابح وقال ما ابالي انب بالحزن تيس ام لحاني بظهر غيب لئيم ولما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي
كان امك ام حمار فعلى تقدير باب كان ان تقديره اكان ظبي كان امك نحو وان احد من المشركين استجارك وانما افادت الهمزة فائدة
ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب ولا يقال ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لا يتيقن
حصوله فجاز قيامها مقامها لتجردت عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها مثلها في افادة
احد الشيئين او الاشياء فمعنى سواء على اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدا
بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالي بهما وقول ابن شيبان سيان عندي ان تروا وان تجروا فليس يجري على امثالهم فلم يقولوا الله
ولم يكن الاستشهاد بمثله مرضيا واما مجي الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو

ان معنى سواء على اقيام قعدت م

ولاعلم

ولا اعلم ازيد عندك ام عمرو فليس من هذا الباب اذ ليس فيه معنى الشرط كما فى الذى نحن فيه وان قصدت معنى التسوية فى الشرط
فى غير لفظى سواء وما ابالى فالغالب ان تصرح باو فى موضع ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لاضربنه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى
والتقدير ذلك التقدير اذ المقصود ان قام او قعد فلاضربنه اى قيامه وقعوده مستويان عندى لا بمعنى احدهما من ضربه
ويجب تكرير الشرط سواء كان مع او او مع ام لان المراد التسوية فى الشرط بين امرين او اكثر ولا يجوز ما ابالى اقام ولا لاضربنه
قام وانما غلب فى سواء وما ابالى الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام بل المراد الشرط لان بين لفظى سواء ولا ابالى وبين معنى
الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهى التسوية التى جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام
وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالى ان يأتى باو مجردا عن الهمزة نحو سواء على قمت او قعدت
ولا ابالى قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال لست ابالى بعد ال مطرف حتوفا لمنايا اكثرت او اقلت وقال ابو على لا يجوز
او بعد سواء ولا يجوز سواء على قمت او قعدت قال لانه لا يكون المعنى سواء على احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى ام ايضا
احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء على اقمت ام قعدت سواء على ايهما فعلت اى الذى فعلت من الامرين لتجرداى
عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما الزمه ذلك فى او وفى ام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدا والوجه
كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدا محذوف ساد مسد جواب الشرط وجوز الخليل فى غير سواء ولا ابالى ان يجرى مجراهما فيذكر
بعد ام والهمزة نحو لاضربنه اقام ام قعد مستدلا بصحة قولك لاضربنه اى ذلك كان وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال
ببعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اى قيامه وقعوده مستويان عندى لا يمنع احدهما من ضربه كما تقدم
ذكره قال اذا ما انتهى علمى تناهيت عنده اطال فاملى ام تناهى فاقصر روى او تناهى فالهمزة فى اطال ليست استفهامية بل اطال
ماض من الاطالة وروى ام تناهى فالهمزة استفهامية وطال ماض من الطول ولا يجى بالهمزة قبل او فلا تقول لا ابالى اقمت او
قعدت ولا لاضربنه اقام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيهما ههنا معنى الاستفهام لما فيهما من معنى التسوية
المطلوبة ههنا وليس فى الهمزة مع او معنى التسوية وقولك لاقتلنه كائنا من كان ولا فعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حال من المفعول
ومن وما فى محل النصب بانهما خبران لكائنا وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اى كان ووفى كائنا
وكان ضمير راجع الى ذى الحال اى كائنا اى شئ كان فالمصدر كل موضع قدرت الجملتان اى معطوفة احداهما على الاخرى بالحال
فانحو لاضربنه قام او قعد اذ المعنى قائما كان او قاعدا وان قدرت الكلام بالتسوية من غير استفهام نحو ما ابالى اقمت ام قعدت
هذا كلامه ولقائل ان يطالبه باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه ام وبالعكس واعلم ان الفرق
بين او وام المتصلة فى الاستفهام ان معنى قولك ازيدا رأيت او عمرا ااحدهما رأيت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيدا رأيت ام عمرا
ايهما رأيت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمرا فالسؤال باو لا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لانك فى ام عالم بوجود
احدهما عنده فكيف تسأل عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو اى ايهما افضل من الاخر ففيه ذكر المفضول معنى ولو قلت
ازيد افضل او عمرو لم يجز الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب اذ المعنى ااحدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك شخص مثلا
عندى رجل افضل من بكر ثم احضر زيدا وعمرا فتقول ازيدا او عمرو افضل اى ااحدهما افضل من بكر وحيث اشكل عليك
الامر فى او وام المتصلة فى الاستفهام فقدر او باحدهما فتقول الحسن او الحسين عليهما السلام افضل ام ابن الحنفية من احدهما و
ابن الحنفية والجواب احدهما قوله ومن ثم لم يجز ارأيت زيدا ام عمرا اى لانه لم يليهما المستويان اذ احدهما فعل والاخر اسم وقد
تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ازيدا رأيت ام عمرا احسن قوله ومن ثمة كان جوابها بالتعيين
اى لكونها لطلب التعيين قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينا ولكن لازمة للنفى اعلم ان لا لنفى الحكم عن مفرد بعد ايجابه
للمتبوع فلا يجى الا بعد خبر موجبا وامر ولا يجى بعد الاستفهام والتمنى والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهى
تقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب زيدا لا عمرا ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضى على الماضى فلا يقال قام زيد لا قعد
لانه جملة ولفظه لا موضوعة لعطف المفردات وقد يعطف المفردات وقد يعطف مضارعا على مضارع وهو قليل
نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول
قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك ادخلت الواو فى المكرر فقلت لا بكر ولا خالد فيخرج
لا عن العطف ويتمحض لتاكيد المنفى لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج من مجى لا العاطفة بعد الفعل الماضى
ورد بقول امرء القيس كان دثار حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس ايضا
تكون عاطفة كلا قال لانها تجرى لنفى ليس الجمل والظاهر انها على اصلها والخبر محذوف اى ليس الجمل جائزا واما بل فانما هى
ان يليها مفرد او جملة وفى الاول هى لتدارك الغلط ولا تجى الا ان يكون بعد نفى او نهى او بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو

حرف لا وبل ولكن

يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وان لم يقم
اندفع بل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او عن سهو لسان ونقل صاحب المغني عن الكوفيين
انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب والظاهر انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا
على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا واذا عطفت ببل مفردا بعد النفي او النهي فالظاهر انها
للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي
قولك ما جاءني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون غير جاء وان لا يصح
فيكون قد جاءك كما كان الحكم على زيد بالمجيء في جاءني زيد بل عمرو احتمل ان يكون متحققا وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر
كلام الاندلسي وقال ابن مالك بل بعد النفي والنهي بعدهما كلكن وقيد الاطلاق منه يعطي ان عدم مجيء زيد في قولك ما جاءني زيد
بل عمرو متحقق بعد مجيء بل ايضا كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق ويرد المص لانه قال في ما جاءني زيد بل عمرو
يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه اولا وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل
الاسم بعد النفي والنهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فكانك قلت بل جاءني عمرو قيل ابطل
النفي والاسم منسوب اليه المجيء فلو والدليل على ان الثاني مثبت الحكم بانه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد بل يجب الرفع كما
في بابه وعند المبرد ان العاطف في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا الى الثاني فكانك قلت بل ما جاءني عمرو
كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب والامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا
لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت القيام بلا عن زيد واثبته بل لعمرو
ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا
تضرب زيدا بل اضرب عمرا وكذا لا الداخلة على بل بعد النهي والنفي راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما وما
بعد بل لا اذن باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور ولا يجيء بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل
عن الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام بحصول شيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيستدرك
وكذا قيل انها لا تجيء بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الامر
والنهي كالتحضيض والعرض واما التي تليها الجمل ففائدتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد تجيء للغلط والتي
تجيء بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى اتاتون الذكران من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون والتي لتدارك الغلط نحو ضربت
زيدا بل اكرمته وخرج زيد بل دخل خالد وقد يشترك الجملتان في جزء وقد لا يشتركان واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها
نفيا واثباتا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما مر في المثقلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي لان
حروف النفي انما تدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وقد تقدم معنى
الاستدراك في المشددة فعدم مجيء زيد باق بحاله لم يقع الحكم به منك غلطا وانما جئت بلكن دفعا لتوهم المخاطب ان عمرا ايضا
مثله لم يجئ كزيد فهي في عطف المفرد نقيضة لا لانها للاثبات للتابع بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز
الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو حملا على بل وليس لهم به شاهد وكون وضع
لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك الا ان لا يسلم هذا الوضع واذا وليها جملة وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا
في المشددة ويقع بعدها جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل وذهب يونس الى
انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في
المفرد بتقدير العامل بعدها ويشكل ذلك عليه اذا وليها مجرور بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو فالاولى كما قال الجزولي
انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك واختار في ما
بعده الجمل ان تكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو او لا لموافقتها الثقيلة في مجيء الجملة بعدها فهي مع الواو ليست بعاطفة
اتفاقا والمجردة عنها فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا
يحسن الوقف على ما قبلها وقيل مخففة كما هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء قوله حروف التنبيه

حروف التنبيه

الا واما وها اعلم ان الا واما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانهما مركبتان
من همزة الانكار وحرف النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان
الا انهما غير عاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية كانت الطلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك و
يختصان بالجملة بخلاف ها وفائدتهما كون الكلام بعدهما مبتدأ به وقد تنسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المص

اللفظية

بحث الحروف

هذا الكتاب وتدخل الا كثيرا على النداء واما كثيرا على القسم وقد تبدل همزة اما هاء او عينا نحو هما وعما وقد تحذف الفها في الاحوال
الثلث نحو ام وهم وعم وقد يجيء الا عند الخليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا وقد جاء اما بمعنى حقا
فتفتح ان بعدها كما مر في باب ان واما اما والا للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل ولا شك في كونهما اذن مركبين من همزة الانكار
وحرف النفي وليسا الحرفين للاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية بلا خلاف واللتان للعرض
يختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي واجاز المص دخولهما على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التبرئة واما هاء فتدخل
في جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها ويفصل كثيرا بين ها التنبيه واسم الاشارة وهو بينهما اما بالقسم نحو ها الله
ذا وتقول ها لعمر الله ذا قسما فاقصد بذرعك وانظر اين تنسلك واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وبغيرهما قليلا
نحو قوله ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد مذهب الخليل ان ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة
باسم الاشارة اي كان القياس الله هذا ولعمر الله هذا قسما وانتم هؤلاء وان هاتا عذرة والدليل على انه حرف التنبيه عن اسم
الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل في موضع ها انا ذا افعل وحكى يونس هذا انت تقول كذا واعلم انه
ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال المعنى فيه وفي ها
انت ذا تقول وها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغائب كان
معنى ها انت ذا تقول او تضرب زيدا انت هذا الذي ارى لا من كنت اتوقع منه ان لا يقع منه او عليه مثل هذا الغريب ثم تبين
بقولك تقول وقولك تضرب زيدا الذي استغربته ولم تتوقعه قال تع ها انتم اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان
الحال المستغربة ولا محل لها اذ هي مستانفة وقال البصريون هي في محل النصب على الحال اي ها انت ذا قائلا فالواو للحال ههنا لازمة
لان الفائدة مفقودة به والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى للحال فيه معنى اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك
جوز بعضهم ان يكون ها المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل غير منوي دخولها على ذا استدلالا بقوله تع ها انتم هؤلاء ولو كانت
هي التي كانت مع اسم الاشارة لم تعد بعد انتم ويجوز ان يعتذر للخليل بان تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيد لا في لا تحسبنهم
بعد قوله فلا تحسبن الذين يفرحون وايضا قوله تع ها انتم هؤلاء تقتلون دليل على ان المقدم في ها انتم اولاء هو الذي كان مع اسم الاشارة
ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم اشارة ها انت زيد وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل
كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان نقول ان ها التنبيه مختص باسم الاشارة وقد يفصل منه كما مر ولم يثبت دخوله في غير من
الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمن نحو يا ليتني كنت
معهم او تقليل نحو يا رب ثاوية عادة وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قدر في جميع هذه المواضع
منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام كالاستفهام كما تقدم الا ها الداخلة على اسم الاشارة
قوله حروف النداء يا اعمها وايا وهيا للبعيد واى والهمزة للقريب وقد ينوب وا مناب يا في النداء والمشهور استعمالها في الندبة وجاء
آ الهمزة بعدها الف وآى همزة بعدها الف بعدها ياء ساكنة ويا اعمها يعني ينادى بها القريب والبعيد قال الزمخشري هي
للبعيد قال واما يا الله ويا رب مع كونه تع اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلاستقصار الداعي نفسه واستبعاده لها
عن مرتبة المدعو تع وما ذكره المص اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل وايا
وهيا وآ وآى وا للبعيد قوله حروف الايجاب نعم وبلى واى واجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها اي مثبتة لما سبقها من
كلام خبري سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام او منفيا في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام زيد
وكذا تقرر ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم او منفيا نحو نعم في جواب من قال الم يقم زيد
اي نعم لم يقم زيد فنعم بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداة الاستفهام نفيا كان او اثباتا ومن ثم قال ابن عباس رضي الله عنهما لو
قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فصح ان يقال لها بهذا الاعتبار حرف الايجاب اي اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن
الاظهر في الاستعمال ان يقال الايجاب في الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جاء بعد
همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير اي الحمل على الاقرار والطلب له فيجوز ان يقال في جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك
نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح قوله ووضعنا كانه قال شرحنا لك صدرك
ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت الذي اول به الاستفهام مع النفي لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام
فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعد اداته فالذي قاله ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة
والذي جوزه هذا القائل مبني على كونه تقريرا لمدلول الهمزة مع حرف النفي فلا تناقض بين القولين والدليل على جواز استعمال
ما قال هذا القائل قول الشاعر اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك بنا تدان نعم وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار

اما والا

هاء التنبيه

حروف النداء

حروف الايجاب

واى والهمزة في القريب
نحو اي
قام زيد
ليست للتصديق لان
التصديق انما يكون للخبر
فالاولى ان يق هي بعد
الاستفهام

كما علا ان اى ان الليل يجمع ام عمرو وايانا ا فدنا تنبيه فى العرف ما قال هذا القائل فلو قيل لك اليس لى عليك دينار فقلت نعم لزمك
بالدينار بناء على العرف الطارى على الوضع وفى نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وهى كما اشتملا الثالثة
كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وغلبت العين المفتوحة حاء كما قلبت الحاء عينا فى حتى ويقع نعم فى جواب الامر نحو نعم
لمن قال لى زرنى اى نعم ازورك وتقول نعم لمن قال لا تفعل حتى اى لا اضربك ولو قلت نعم فى جواب التحضيض نحو هلا تزورنا كان الخبر
الايجاب اى نعم ازورك وكذا فى جواب العرض نحو الا تزورنا قوله وبلى مختصر بايجاب النفى يعنى ان بلى ينقض النفى المتقدم سواء
كان ذلك النفى مجردا نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او كان مقرونا باستفهام فهى اذن لنقض النفى الذى بعد
ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله وقد بعدت
بالوصل بينى وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اى ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال بلى فى البيت لتصديق الايجاب شاذ
وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلهذا كانت للرجوع عن النفى كما كان بل للرجوع عن الجحد فى ما قام
زيد بل عمرو والاولى كونها حرفا براسها ولا يجاب بنعم وبلى ولا بغيرها من حروف الايجاب استفهام الا ما كان بالحرف وهى الهمزة
وهل واما الاستفهام بالاسماء فان جوابه من ما هو اخص منه فلو قلت فى جواب من جاءك شخص او انسان لم يجز لان الاول اعم
والثانى مساو فلم يعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول امارجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما يقال من الرجل فيقول زيد
او واحد من بنى تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقر او غير ذلك من الانواع وان كان سؤالا
عن صفة الماهية نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف او فارس وقد تقدم ذلك فى الموصولات وجواب اى المضاف الى المعارف
معرفة نحو زيدا وعمرو وانا او ذاك فى جواب اى الرجال فعل ذلك او نكرة مختصة بالوصف نحو رجل راكب فى موضع كذا وجواب
اى المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب فى جواب اى رجل او نكرة مختصة بالنعت وجواب كيف لا
يكون الا نكرة وجواب كم تعيين العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب اين وانى المكان الخاص وجواب
الهمزة مع الاسم وجواب الهمزة وحدها او مع ام جواب هل نعم او بلى او لا قوله واى اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم لانها
فى غالب استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجى لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم فان اراد انه
يقع مواقع نعم فينبغى ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء يقال لا تضربنى فيقول
اى والله لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فيقول اى والله لا ضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فيقول اى والله ما ضرب
وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المص اعنى سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم
يقع مواقعها فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعد اى فعل القسم فلا يقال اى اقسمت ربى ولا يكون المقسم به بعدها
الا الرب والله ولعمرى تقول اى والله واى ربى واى لعمرى
بعد ها لفظ الله فان كان مع ها نحو اى ها الله ذا فقد مر الوجوه الجائزة فيه فى باب القسم ويجب جر الله اذن لنيابة
حرف التنبيه عن الجار وان تجرد عن ها فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفى يا اى ثلثة اوجه حذفها للساكنين وفتحها
تبيينا لحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين مبالغة فى المحافظة على حرف الايجاب بصون اخرها عن التحريك
والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما فى كلمتين اجرى لهما مجرى كلمة واحدة نحو الضالين وتمود الثوب كما فى
ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله قوله واجل وجير وان تصديق للخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا تجى بعد
ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى الجوهرى عن الاخفش ان نعم احسن من اجل فى الاستفهام ايضا واما
جير فقد مضى شرحها فى القسم فى حروف الجر واما ان فقال سيبويه هو فى قول ابن قيس الرقيات ويقلن شيب قد علاك
وقد كبرت فقلت انه والها للسكت وقيل ان فيه للتحقيق والها اسمه والخبر محذوف اى انه كذلك نقول ابن الزبير لفضالة بن
شريك حين قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها لا يحتمل التاويل الا انه يدل على انه يجى لتقرير مضمون الدعاء وهو
خلاف ما قال المص من انها لتصديق الخبر قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت
مع المصدرية وان مع لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واى واين وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت
مع المضاف ولا مع الواو بعد النفى وبعد ان المصدرية وقلت قبل القسم وشذت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكرها
اقول قيل فائدة الحروف الزائدة فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم فى من الاستغراقية والباء
فى خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد
بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ولا يلزم منهم
ان يعد واعلى هذا ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسما كانت او لا زائدة ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين

متى وايان بتعيين الزمان

احسن من نعم فى الخبر

حروف الزوائد

ويعضهم لا يعملها نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها
مهيأ لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية
معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في الكلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تعالى وانبيائه والائمة عليهم السلم وقد تجتمع
الفائدتان في حرف وقد تنفرد احديهما عن الاخرى وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها
لا تقع الا زائدة وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة والى اقامة وزن او سجع او غير ذلك
اما ان فتزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل نحو وما ان طبنا جبن ونحو قوله ما ان جزعت
ولا هلعت ولا يرد بكاي زيدا وقلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية
نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا الاستفتاحية نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما بل زيادة ان
المفتوحة بعدها هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست وكثيرا والفتح اشهر واما ان فتكثر زيادتها بعد لما ان جاء
البشير وبين لو والقسم وقد مر في القسم ان مذهب سيبويه انها موطئة للقسم قبل لو كما ان اللام موطئة قبل ان وسائر
كلمات الشرط كقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم الآية ويجيء الكلام فيه وقد تزاد في الانكار نحو آزيد انيه وقلت
بعد كاف التشبيه نحو كان ظبية تعطو بالجر وليس في قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا ان ثم زائدة كما توهم
بعضهم بل الاوليان مخففتان والثالثة مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل واما ما فتزاد مع الخمس الكلمات المذكورة اذا افادت
معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك بغير الجزم ومتى ما تكرمني اكرمك بمعنى متى تكرمني ولا تفيدها ما معنى التكرير
ولو افادتها لم تكن زائدة من قال ان متى للتكرير ففي ما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا متى ما وايا ما تفعل افعل واين
ما تكن اكن واما تذهبن بك وقد تدخل بعد ايان ايضا قليلا ويجيء حكم ما مع ان في نوني التاكيد قوله شرطا تقييد لجميع
ما ذكر من اذا ومتى واي واين وان لان كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية ولم يعد ما الكافة
وان لم تكن لها معنى من الزوائد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له ان يدخل عليه وعلى
مذهب من اعمل ليتما وانما واخواتها تكون ما زائدة وليست في حيثما واذ ما زائدة لانها هي المصححة لكونهما جازمتين وهي ما
الكافة ايضا لهما عن الاضافة وينبغي ان لا يعد ما في نحو بعين ما اريتك ومن عضة ما ينبتن شكيرها زائدة لانها هي المصححة
لدخول النون في الفعل على ما يجيء في بابها وقد مضى الخلاف في ما في مثل مثلا وما في الموصولات وقد يزاد بعد بعض حروف
الجر نحو فبما رحمة وعما قليل مما خطيئاتهم وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقيل انها بعد الحروف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها
بدل منها وكذا قال في لا سيما زيد بالجر كما مر في باب الاستثناء وما في هذه اللفظة زائدة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو
من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت ومثل ما انكم تنطقون وقيل فيهما ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها واما لا فتزاد بعد
الواو العاطفة بعد نفي وقد تقدم ذكرها في حروف العطف والعجب انهم لا يرون تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتوكيد في الباء
ودفع الاحتمال في لا هذه وفي من الاستغراقية مانعا من كون الحرف زائدا ويرون تاثيرها تاثيرا لفظيا لكونها كافة مانعا من زيادتها
وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد وقوله لئلا يعلم اهل الكتاب وجاءت قبل المقسم به كثيرا للايذان بان
جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل قال لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر وجاءت قبل اقسم قليلا وعليه حمل
قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة وشذت بعد المضاف نحو في بئر لا حور سرى وما شعر والحور الهلكة واما من والباء واللام
والكاف فقد تقدم ذكرها في حروف الجر قوله حرفا التفسير اي وان وقد يختصها بما في معنى القول اقول اعلم ان
الفرق بين اي وان ان اي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول هريق زيد اي مات
قال وترميني بالطرف اي انت مذنب وتقليني لكن اياك لا اقلي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى
القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله يا ابرهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو
قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول
به المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني
به ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس مفسرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول
وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا لجيئه الاية ولا استدلال بالمحتمل واجيب بان ان مصدرية اذا دخلت على الامر وهي منصرف
لان له اذن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو اوعز اليه بان قم ويجوز ان
يقال هي زائدة زيدت لكراهة دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى اوعز اليه بهذا اللفظ وقيل ان في ان اعبدوا الله
زائدة والاصل على الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة محمل وتمسك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول المقدر كالفعل

فقولك ان اعبدوا الله وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية وهو صاحب المغني

حروف المصدر

المؤول بالقول في عدم الظهور او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه او بان
انطلق الملأ بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه وينبغي ان يعرف ان ما بعد ان المفسرة ليست من صلة ما قبلها بل تم الكلام
دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه نقوله تع واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة
لان قوله تع الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم ولا منع لو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو
بمعنى القول فمعنى امرته ان قم اي قلت له قم سواء وقلت امرته بقال او بقدر يقال بعده على الخلاف على الخلاف المذكور في افعال القلوب
وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة قوله حروف المصدر ما وان وان فالاوليان للفعلية وان للاسمية اما ما فتوصل
بالفعل المتصرف اذ التي لا تتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل به ولا توصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر
المؤول بان مع الفعل ما افاد ان مع ذلك الفعل الا قليلا مؤولين بالا ترى ان معنى بما رحبت وبرحبها شيء واحد وكذا
معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر المؤول بان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان قم
ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم ويتبين بهذا ان صلة الا تكون امرا ولا نهيا
خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو ولا يجوز
اتفاقا ويختص ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول هي وصلتها به نحو لا افعله ما ذر
شارق اي مدة ماذر ذروره وصلتها اذن في الغالب فعل ماضي اللفظ مثبت كما ذكرنا او منفي بلم نحو لهذا في مالم تلقني
ومعناهما الاستقبال كما مر في باب الماضي ويقل كونها فعلا مضارعا وصلة ما المصدرية لا تكون عند سيبويه الا فعلية
وجوز غيره ان يكون اسمية وهو الحق وان كان قليلا كما في نهج البلاغة بقوا في الدنيا بانيه وقال الشاعر اعلاقة ام الوليد
بعدما افنان راسك كالثغام المخلس واجاز ابن جني كون صلتها جارا ومجرورا فيجوز على مذهبه ما خلا زيد وما عدا زيد
بالجر ما مصدرية واما ان المصدرية فلا يدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تع لولا ان من الله علينا
او مضارع وله فيه خاصة تاثير اعني اخوان نصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر او نهي على مذهب سيبويه كما مر وبنو اسد
يقلبون همزتها عينا وينشد عن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم واما ان المشددة فتوصل
بمعمولها اذا كانت عاملة واذا كفت فبالجملة الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية بل لو نحو ودوا لو تدهن بعدها ومنها لو اذا
جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تع ودوا لو تدهن فيدهنون وقال علي حراصا لو يشرون مقتلي وصلتها كصلة ما
الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغني بلو عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو لو كان لي مال
فاحج اي اتمنى وادد لو كان لي مال قال تع لو ان لي كرة فاكون من المؤمنين قوله حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر
الكلام ويلزم الفعل لفظا او تقديرا اقول اعلم ان معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في
المضارع على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في
لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وقلما
تستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام
من التوبيخ فهو العرض فيكون هذه الحروف للعرض وتستعمل في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو التي فيها معنى التمني نحو
لو نزلت فاكلت واما نحو اما تعطف على قوله ويلزم الفعل نحو لولا ارسلت ولوما تاتينا او تقديرا نحو قوله تعدون عقر
النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا نحو هلا زيدا ضربته وجاء الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله يقولون
ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبله كما في قوله ولولا
اذ دخلت جنتك قلت لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف
الذي مضى وقد ومهما صدر الكلام لما مر قبل وقد يجيء الفعلية بعد لولا غير التحضيضية قال الا زعمت اسماء ان لا احبها فقلت
بلى لولا ينازعني شغلي فتؤول بلولم فهي اذن لولا التي لامتناع الثاني لامتناع الاول وقيل هي لولا المختصة بالاسمية والفعلية
صلة لان المقدرة كما في قولهم تسمع بالمعيدي لا ان تراه قوله حرف التوقع قد وفي المضارع للتقليل اقول هذا الحرف اذا
دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب
من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن تخاطبه وافعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي
حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فقيه اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب
فقط فيجوز ان تقول قد ركب لمن لم يكن يتوقع ركوبه ولا يدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها
ليست بمعنى الماضي حتى يقرب معناها من الحال ويدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فيضمنا

حروف التحضيض

حرف التوقع

الى الآخر

اى فى الاغلب للتقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اى بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل للتحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويستعمل ايضا للتكثير فى موضع التمدح كما ذكرنا فى ربما قال تعالى قد يعلم
الله المعوقين وقال قد اترك القرن مصفرا انامله ولا يفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله لقوا الله وقد لعمرى قال
كذا وقد يغنى عن الفعل دليل يحذف بعدها قال لما تزل برحالنا وكان قد قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر
الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك
ام عمرو واثم اذا ما وقع وافمن كان واو من كان دون هل اقول قوله لهما صدر الكلام لما مر قوله ازيد قائم واقام زيد و
كذلك هل يعنى تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف
هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد فقيل اهل نحو
اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقيمت مقامها
وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال ثم تطفلت
على الهمزة فان رأت فى حيزها فعلا تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تر فى حيزها تسلت
عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا تقنع به مفسرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته لما
مر فى المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم يعنى انها تستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها انه لا يقال هل زيد خرج
لا على كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر ولا يقال هل زيدا ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر وكل ذلك لما
تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل فى الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقال اطربا
وانت قنسرى ومنه نحو ازيد منى الا مكانه ولا يستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة على النافى فلمحض التقرير اى حمل
المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك والم يجدك والبس ذلك يفاد رو هى فى الحقيقة للانكار وانكار النفى
اثبات واما هل فلا يدخل على النافى اصلا ومنها ان الهمزة تستعمل مطردا مع ام للتسوية ولا يستعمل هل معها الا شاذا
كما مر ويختص هل بحكمين دون الهمزة وهما كونها للتقرير فى الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار اى لم يثوبوا وقولهم هذه
بتلك فهل جزيتك يا عمرو فادتها فائدة النافى حتى جاز ان يجئ بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان
الا الاحسان اى ما جزاء الاحسان قال وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص الهمزة
ان يدخل على الواو والفاء وثم كما تقدم فى حروف العطف ولا يدخل عليها هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرفون تصرفها
وهذه الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا فى الاستفهام الطالب للتصدر قال تعالى فهل انتم مسلمون
وقال الشاعر وهل انا الا من غزية وتقول تاكرمتك فهل تكرمنى ولا تقول فاتكرمنى كما مر فى الجوازم وتقول اسلم عليه
ثم هل يلتفت الى ولا يجئ الهمزة بعد ام ويجوز ذلك فى هل وسائر كلمات الاستفهام قبل هذه الاسماء لعروض معنى الاستفهام
فيها كما يتبين من مذهب سيبويه اعنى حذف همزة الاستفهام قبل هذه الاسماء وعراقة الهمزة فى الاستفهام فلا يجمع بين حرفى
استفهام قال ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال امن يجيب المضطر وقال الشاعر ام
بنفع ما تعطى العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وغير ذلك واذا جاءت ام بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك
الاسم بعد ام منه فلا يجوز من يطعمنى ام يسقينى بل جازوا انما وجب اعادته مع قصد الاشتراك فيه لان ام منقطعة اذ
المتصلة لا بد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف وهى بمعنى بل وسائر الاستفهام الذى هو معنى الهمزة
فلا يفيد معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشياء مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم تستفد
من ام لا بالعطف لان المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح
بها بعد ام واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية فى عدم العراقة وقد جمعها الشاعر فى قوله هل ما علمت
وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وربما
ابدلت ها هل همزة ومن خواص الهمزة جواز حذف المفرد بعده اعتمادا على ما سبق من ذكره وذلك لمن فى كلام متكلم اخر كقولك
قولك منكرا او مستفهما ازيدا وزيدا او ازيدنيه لمن قال جاءنى زيد او رأيت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيدا وهل زيد
قوله حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضى ولو عكسه ويلزمان الفعل لفظا او
تقديرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض فان كان جامدا جاز لتعذره
قوله فان للاستقبال يعنى سواء دخلت على المضارع او الماضى وكذا لو للمضى على انهما دخلت قال تعالى لو يطيعكم فى كثير
من الامر هذا وضعها كما مر فى الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو يستعمل فى المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر

حرفا الاستفهام

والدهر الا انسان دوار

وان لم يرد معنا عنو من يطعمنى ام يسقينى

لانها السابق للاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة

حروف الشرط

في بيان معنى الشرط

نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وقال المص بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني
قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال
فالاولى ان يقال انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وفيما قال نظر لان الشرط عندهم
ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك
لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كما في قولك لو كان زيد لي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة
والصحيح ان يقال كما قال المص هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن
لا لعلة التي ذكرناها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا
فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه وقد يجيء جواب لو قليلا
لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وابنه ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض
ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء لان ما لذلك الشرط ونقيضه فيلزم وجوده
ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهنتني لاكرمتك اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام
ومنه قوله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت اي لعيت وقوله عم نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
اي لو امن لاطاع وقوله تع ولو اسمعهم لتولوا وقد تكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص
المعرب والماضي مبني قال لو يشأ طار به ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات
قوله ويلزم كون الفعل لفظا او تقديرا اما في نحو لو ذات سوار لطمتني ولو زيدا ضربته فلا كلام في تقدير الفعل واما في نحو لو
زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف الذي ذكرناه في ان زيدا ضربت وجاء في الضرورة شرطها اسمية قال لو بغير
الماء حلقي شرق وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها قوله ومن ثم قيل لو انك
بالفتح لانه فاعل هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل بعد لو التي يليها ان وقال السيرافي الذي عندي انه لا يحتاج الى
تقدير الفعل ولكن ان يقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لان خبر ان اذن فعل ينوب لفظه عن الفعل
بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاءني فكانك قلت لو جاءني زيد قوله وانطلقت موضع منطلق يعني ان ان اذا وقعت بعد
لو المحذوف شرطها فخبرها ان كانت مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر فان لكونها دالة على
معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ
الفعل المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تع ولو ان ما في الارض من
شجرة اقلام واما قوله تع يودوا لو انهم بادون في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست شرطية ليجيء بعدها فعل دال على
معنى التمني ومنهم من لم يشترط مجيء الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال
الاسود بن يعفر فلو انها كل يوم غنيمة واهلكهم لو ان ذلك نافع وقال كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها او
لو ان النصح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل
فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا قال تمد بالاعناق او تلويها وتشتكي لو انما
نشكيها وجواب لو اما فعل مجزوم بلم نحو لو ضربتني لم اضربك او ماض في اوله لام مفتوحة وتحذف هذه اللام قليلا وان وقعت
لو مع ما في خبرها صلة فحذف اللام كثير نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة في ثبوت
مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا واما قوله تع ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير
فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تع وان اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تع كلا لو
تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في الاية جواب لو
قال انما جعل جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء قوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه الماضي

في تقدم القسم اول الكلام وعلى الشرط

لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله ان اتيتني او ان لم تاتني لاكرمتك وان توسط بتقدم الشرط او
غيره جاز ان يعتبر وان يلغى كقولك انا والله ان تاتني اتك وان اتيتني فوالله لاتينك وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا
لا يخرجون وان اطعتموهم انكم لمشركون اقول اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر نحو
زيد والله ان اتيته ياتك وان زيدا والله ان اكرمته يحاربك او لا يتقدم والاول قد يجيء الكلام عليه في قوله وان توسط
بتقدم الشرط وكلامه الان فيما لم يتقدم عليه طالب خبر بل قوله اول الكلام فنقول اما واسما الشرط فالاكثر والاولى في

اعتبار

اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه اما في ان فكقوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الاية واما في لو فنحو قوله ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
خير وتقول والله ان لو جئتني لجئتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز في مثله
كما تقول والله لو جئتني ما جئتك ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان التي بين لو والقسم عند سيبويه موطئة كاللام
قبل ان وقبل اسماء الشرط وعند غيره زائدة واما في لولا فتقول والله لولا زيد لضربتك قال والله لولا شيخنا عباد لكرونا
اليوم او لكاد واللام جواب القسم لا جواب لولا ولذا لم يجز حذفها واما في اسماء الشرط فنحو قوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق
النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله لمن تبعك منهم لاملئن جهنم ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم مع
تصدره كقول الاعشى لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا
اصم لنهار القيظ للشمس باديا وقال حلفت لها ان تدلج الليل لا يزل امامك بيت من بيوتي سائر واما لو انعكس الامر يعنى
تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط والغاء القسم تقدم ذلك الغاء القسم نحو ان جئتني والله اكرمتك واعتباره مع اعتبار
الشرط نحو ان جئتني فوالله لاكرمنك وتعليل هذه الاحكام مبنى على مقدمة وهى ان اداتى القسم والشرط اصلهما التصدر
كالاستفهام لتاثيرهما في الكلام معنى ثم ان كلا منهما لكثرة استعمالهما وبعده عن جوابه قد يسقط عن درجة تصدره
على جوابه فيلغى باعتباره اى لا يكون في الجوابين علامة عمله اما الشرط فنحو اتيك ان اتيتنى واما القسم فنحو زيد والله
قائم وزيد قائم والله فيضعف امرهما ويصيران بحيث لا جواب لهما لفظا واما من حيث المعنى فالذى يتقدم على
الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم لكن القسم اكثر الغاء من الشرط لانه اكثر دورانا في الكلام حتى رفع
الله تعالى المؤاخذة به بلا نية لتمرن الناس عليه وسماه لغوا فقال تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم وايضا فتاثيره في الاصل في
الاصل في معنى الجواب اقل من تاثير الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذى تم معنى
الكلام بدونه والشرط مورد في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذى يتم معنى الكلام دونه
الشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيف فكان اداة القسم اليق بالالغاء عن جوابه من اداة الشرط فلهذا انه
يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالالغاء وقد امكنك ان تعتبره فتقول
لاكرمنك ولا تقول انا ان لقيتنى اكرمك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتدا واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك
باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدا ولهذا حمل قوله انك ان يصرع اخوك تصرع على التقديم والتاخير لضرورة
الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى لتقوى القسم بالتصدر الذى هو
اصله وضعف الشرط بالتوسط ولا استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد
من الثانى الا ان هذا البعيد يقوى بالتصدر الذى هو حقه واصله والقريب ضعيف بالتوسط الذى هو خلاف اصله
واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم
كما مر في قوله لئن منيت بنا عن غب معركة البيت واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويه بالتصدر مع كونه
في الاصل اقوى من القسم ويجوز لك بعد هذا اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتنى فوالله لاتينك فالقسم وجوابه
جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لانا قد ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان اتيتنى والله
اتك فاتك جواب الشرط والشرط والجواب ساد مسد جواب القسم واما اذا تقدم لو ولولا على القسم فالواجب الغاء القسم
لان جوابهما لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية تقول لو جئتني والله لاكرمتك ولولا زيد والله لضربتك
قوله وان توسط اى القسم قوله بتقدم الشرط قد ذكرناه قوله او غيره يعنى طالب خبر كالمبتدا بلا ناسخ او مع الناسخ جاز
ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع الالغاء فنحو انا والله ان اتيتنى اتك اعتبرت القسم
مع تقدمه على الشرط وجوزوا اعتباره لتقدم المبتدا عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدا والقسم لغو كما في زيد والله
يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله ان اتيتنى لا اتيتك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها
خبر المبتدا فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان
هناك لجوابه طالب اخر وان تاخر عن الشرط مع الالغاء فنحو انا ان اتيتنى والله اتك الغيته لتقدم طالبين للجواب عليه
وهما المبتدا والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان اتيتنى فوالله لا اتيتك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة
الشرطية مع جوابها خبر المبتدا وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اعنى طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم
ولا متاخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم لاستحالة

قوله اعتبار القسم اذا تقدم على القسم

اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة نحو انا والله قائم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق قوله وان توسط بتقدم على الشرط
جاز اعتباره والغاؤه وطريق الحصر ان تقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسطه او يتأخر عنه فان تقدم وجب
اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله ان اتيتني لا اتيتك او لا نحو والله انى ان اتيتك واما ان توسط الكلام فاما ان يتقدم
عليه الشرط اولا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو
انا ان اتيتني والله لا اتيتك وانا ان اتيتني والله اتك اولم يتقدم عليه ذلك نحو ان اتيتني فوالله لا اتيتك وان اتيتني
والله اتك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتأخر عن الشرط اولا فان تأخر اعتبر القسم الغيت
الشرط نحو انا والله ان اتيتني لا اتيتك وان لم يتأخر عن الشرط فان جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لا اتيتك
وانا والله اتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان اتيتني اتك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما
يتضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اى لا جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوازم فيقال
نحو اجيئك ان تجيئني ووالله ان تجيئني لاكرمنك وقد جاء ذلك في الشعر كقوله فان يك من جن لابرح طارقا وان يك
انسا ماكها الانس يفعل وقوله فان تلتقي بالشنفرى ام قسطل لما اغتبطت بالشنفرى قبل اطول وقوله لئن تك قد ضاقت
على بيوتكم ليعلم ربى ان بيتي واسع وقوله اما ترنا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل ونقول الملغى لزمه المعنى لفظا
او معنى ليس بجيد ونعنى بالمعنى نحو ان لم تزرنى لا ازورنك وقد تبين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بجيد بل قد
يجيء الجواب للشرط مع تقدمه كقوله لئن منيت بنا البيت ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المتقدم على ان الشرط وما تضمن معناها
فعلا ماضيا نحو لنفعل وما نفعل فالمراد الاستقبال لكونه سادا مسد جواب الشرط قال لئن ولئن اتيتنا لنذهب او نوا الكاب بكل
اية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا قوله ويقدر القسم كاللفظ اى القسم المقدر كالملفوظ
به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله لئن اخرجوا اولم يكن كما في قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم
لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات
الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان
ولو فالجزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كجملة واحدة نحو امن يضربك تضربه بجزم تضربه
وكذا او اضربك تضربه وكذا ان تأتني اتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم
الاستفهام بل تقول من ان اضربه يضربني بالجزم لا غير وفاقا لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام وتقول في الهمزة أان اتيتني
اتيك بتقدير اتيك ان تأتني وكذا امن تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعنى مذهب سيبويه لان كلمات الشرط
انما تلغى اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب كما تقدم وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام
داخلا على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو جاءنى الذى ان تأته يشكرك بجزم يشكر والدليل عليه قوله تعالى
افان مت فهم الخالدون والفاء في فهم لجواب الشرط وفي فان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون اى افهم الخالدون
ان مت والاصل عند الحكم بزيادة الفاء واما الهمزة الداخلة على اذا فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع جوابها لانه ليس
بجزاء كما مر في الظروف المبنية بل موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك فليست اذا اذن مع جملتها كان مع جملتها بل مرتبة جوابها
التقدم من حيث المعنى على اذا لانه عاملها كما تبين في المواضع المذكورة فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه فمن ثم لم تأت الفاء
في قوله اذا كنا عظاما ورفاتا ائنا لفى خلق جديد لان التقدير ائنا لفى خلق جديد اذا متنا ولهذا كثيرا ما يكرر الاستفهام حتى يعلم
ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما كرر في قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين لما طال الكلام
والفاء في فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا في قوله لمبعوثون مع ان فيه همزة الاستفهام وان لا تعمل في غير هذا الموضع ما بعدهما
فيما قبلهما وذلك للغرض الذى ذكرناه في الظروف المبنية فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم انتصاب يوم بقائم
على الصحيح على ما يجيء مع كون خبر ان الثانى مع جوابه جوابا للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر
موانع دخول الفاء في الجزاء وتقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سألت فان اعطيتك فعلى كذا لان الاعطاء بعد السؤال ولو
الغاء اداة الشرط الثانى لتخللها بين اجزاء الكلام الذى هو جزاؤها معنى اعنى الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة
الشرط الثانى فاء كقوله فان عثرت بعدها ان وألت نفسى من هاتا فقولا لا لعا فهو بمنزلة والله ان اتيتني لا اتيتك فتأتى الشرطين
لفظا اولهما معنى ومثله ان تبت ان تذنب ترحم اى ان تذنب فان تبت ترحم وكذا ان كان اكثر من لقيتني فان سألتني
اعطك فقوله فان سألتني مع الجزاء جواب فان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان
كان اكثر قوله واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا وقيل هو معمول المحذوف

وانى اليه يميل وقلاه ولا اعلم وكان

شرح الرضي

مطلقاً نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فالاول والا فالثاني اعلم ان اما موضوعة لمعنيين التفصيل مجملاً نحو قولك هؤلاء الفضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى آخر ما تقصد والاستلزام نحو لشيء اي ان ما بعدها شيء يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضاً هو استلزام شيء لشيء اي استلزام الشرط الجزاء كما ذكرنا في الظروف المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضاً فيها في جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله فاما الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملاً في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يمنع دعوى التزام التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان نقول هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضٍ لتكريرها كما ذكرنا في قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستثقال لهذا ايضاً وايضاً حذف ذلك وجوباً لغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يكن شيء فزيد قائم بمعنى ان يكن اي ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازماً لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضاً من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء آخر كما في خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوباً الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده ويحصل ايضاً منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ويلزم ان يتقدم جزء الجزاء لو فتحت فاء السببية في اول الكلام وكذا يتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به والظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان للحكم والمعنى ان على القهر يجب ان يكون لازماً لليتيم وذهابي لازماً ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الجزاء كالحال نحو اما مجرداً فانا ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فانا ضاربك والمفعول له نحو اما تأديباً فانا ضاربك ولا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعاً في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة المذكورة ولا تقول مثلاً ان جئتني زيداً فانا ضارب على ان زيداً مفعول لضارب اذ لم يحصل بالتقديم شيء من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع آخر من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيداً سائر وكذا نحو اما زيداً فما اضرب ولا يتقدم من اجزاء الجزاء شيئان فصاعداً الا انك لا تتجاوز بعد الفاء ما قدمت فلا تقول اما زيد طعامك فلا آكل وقد يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء جواب اما مقام شرطها كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انها ليست جواب ان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني فاكرمك مع ان نحو ان تضربني اكرمك قال تعالى اما اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه فيقول اي اما يكن من شيء فاذا ما ابتلاه فيقول وعليه رزقه فيقول وانما وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلاً مضارعاً فلم يجز اما زيد يقم لانه لما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه فيتم ان تعمل في الجزاء الذي هو ابعد منها من الشرط الاترى انه اذا حذف الجزاء في نحو انت ظالم ان فعلت فالاصل ان لا تعمل الاداة في الشرط والجزاء فعدم الانجزام عند حذف الشرط اولى واما قولهم افعل هذا اما لا فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا والاثما ذكرنا بمعنى ان واما تفسير سيبويه لقولهم اما زيد فمنطلق بمهما يكن من شيء فزيد منطلق فليس لان اما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصد الى المعنى البحت لان معنى البحث لان معنى اما يكن من شيء فزيد منطلق وان كان شيء فزيد منطلق اي هو منطلق البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت لها ما عند حذف شرطها على ما هو من مذهبهم في اما انت منطلقاً انطلقت ولا يحذف الفاء في جواب اما الا لضرورة نحو قوله اما الصدود فلا صدود لديكم او مع قول يحذف بدل عليه محكيه كقوله تعالى فاما الذين كفروا افلم تكن آياتي اي فيقال لهم الم تكن ولا يقع بين اما والفاء جملة تامة مستقلة نحو اما زيد قائم فعمرو وكذا لا تتوالى بينهما كما تقدم جزء الجزاء المقصود كونه ملزوماً للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء لا يكون جملة تامة مستقلة واعلم انه قد يأتي بعد اما ما يكرر ذكره بعد فائها وذلك اما مصدر ويكرر بعضها بان يذكر بعد الفاء المشتق من ذلك المصدر نحو اما سمناً فسمين واما علماً فعالم او صفة يكرر لفظها بعد الفاء نحو قولك اما صديقاً مصافياً فليس بصديق مصافٍ او غيرهما نحو واما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا اب لك واما العبيد فذو عبيد واما

اما التفصيل

وجب الفاء في جواب اما

اي اما يكن شيء فان كان من المقربين فله روح وريحان نحو ان تضربني اكرمك بالجزم

زيد فقد ذم زيد فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لا الى حد الوجوب والمعرف
من المصدر يجب رفعه عند تميم على ما يعطي ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم يجيزون الرفع والنصب فيه كما يجيء واما الحجازيون
فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند
الجميع معرفا كان او منكرا الا ما سيجيء فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين واما النصب
فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين فقال شارح كلامه في ذلك لانهم ينصبون
المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فيعني مفعولا له المعنى اما سمنا فسمين مهما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو
اما العلم فعالم اي مهما يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم قال سيبويه ونصب المصدر المنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لما لم
يجيزوا في معرف المصدر الا الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل فيها اما محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم
ان التقدير مهما يذكر زيد عالما فهو عالم او المذكور بعده اي عالم في مثالنا فيكون حالا مؤكدة قال سيبويه اما الرفع في
المصدر فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف اما العلم فعالم اي عالم به كقوله تع واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي
لا تجزي فيه اقول والدليل على انه يجوز عند بني تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيبويه اما العلم فعالم
زيد بنصب العلم اي فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اي فانا ضارب الناس فيكون نصب
المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشيئين
المذكورين في المصدر الواقع حالا عند بني تميم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان
كذا لجاز اما للسمن فسمين واما للعلم فعالم والاولى ان يقال المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على انه حال مما بعد
الفاء وفي المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء
واما المرفوع فعلى انه مبتدأ وما بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند كلا الفريقين وكشف القناع عنه ان تقول
ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء له او يدعي له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوي ويدفع
كما تقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال لان المعنى اما اذا
كنت سمينا وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اي بدت من نفسك العلم وتزينت به وادعيت ذلك
انت في الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم الامثل واذا كنت في الامر فكن فيه ومنه
قوله تع يا ايها الذين امنوا امنوا على احسن التاويلات اي يا ايها المدعون للايمان امنوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد
الفاء والتقدير ان يكن شيء فانت عالم عالما اي انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفي زي العلماء والمصدر المنكر بمعنى
الوصف حال ايضا على هذا الوجه او يجعله مفعولا مطلقا على ان معنى اما سمنا فسمين ان يكن شيء فهو سمين سمنا وكذا
في نحو اما سمنا فلا سمن اي فما يكن شيء فزيد عالم العلم واما الكلام على انه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمنا
فما انت بسمين او فانت سمين فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع فنحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم فانما جاز ذلك لتضمن
المبتدأ معنى الخبر لان التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم في مثله خبر مبتدأ محذوف اي انت سمين وزيد
عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمن وذو علم فهو كالظاهر القائم مقام المضمر نحو لا ارى الموت يسبق الموت شيء وكذا
حال الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اي فانت صاحبهم ولم يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى مضمر
وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم اي فانت عالم او فانت هو واما نحو اما العلم فلا علم واما العالم فلا عالم فاستغراق
لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدأ وقولك اما العلم فلك علم اي لك شيء منه واما العالم فلست بعالم اي لست به
وانما اكتفوا مطردا في مثل هذا الخبر بالظاهر اسنادا مسد المضمر وان لم يطرد ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب
المبتدأ نحو زيد نعم الرجل لانهم لما غيروا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسيط الفاء بينهما فكانهما ليسا بمبتدأ وخبر واما غير
المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان او لا وروى يونس عن بعض العرب
نصبه قال سيبويه هي خبيثة قليلة وقال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في
موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اريد بالعبيد عبيدا معينين فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا
بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك اقول اما الحمل على الحال في مثله فضعيف لا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء
لان المعنى ذو عبيد اي مملكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلها اي فانا غالبهم بالفضل وقولهم اما ان يكون
عالما فهو عالم ان فيه مبتدأ اي اما كونه عالما فحاصل والخبر محذوف ما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو عالم
اي اما عدم كونه عالما فليس بحاصل قال سيبويه لا في ان لا يكون زائدة كما في قوله تع لئلا يعلم اهل الكتاب يعني الصود

عمل ما بعد الفاء فيما قبلها

التي ذكرناها خبط كبير للنحاة وهذا الذي ذكرته أقرب عندي وقد يحذف أما لكثرة الاستعمال نحو قوله وربك فكبر و
ثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا قليل وقوله تبدلك فلنفرحوا وإنما يطرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيا وما قبلها
منصوبا به أو بمفسره فلا يقال زيد فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير أما وأما قولك زيد فوجد فالفاء زائدة وقوله
وقائلة خولان فانكح فتاتهم قد ذكرنا في باب المبتدأ أن مثله على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الأخفش
وإنما جاز تقدير أما بالقيد المذكور لأن الأمر لالزام الفعل لفاعله والنهي لالزام ترك الفعل لفاعله فناسبا الزام الفعل
أو تركه للمفعول وذلك بأن تقدر أما قبل المنصوب وتدخل فاؤها على الأمر والنهي فإن ما قبل فاء أما ملزوم لما بعدها
كما ذكرنا أما قوله وإذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأووا وقوله وإذ لم تفعلوا
وتاب الله عليكم فأقيموا فلإجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو قولهم زيد حين لقيته فأنا أكرمه على ما مر
في الجوازم وذلك في إذ مطرد على ما مر في الظروف المبنية ويجوز أن يكون قوله وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون وقوله فإذ
لم تفعلوا وتاب الله عليكم من الرجز فاهجر أي فيما أضمر فيه وإنما جاز إعمال المستقبل الذي هو سيقولون وفأووا و
أقيموا في الظروف الماضية التي هي إذ لم يهتدوا وإذ اعتزلتموهم وإذ لم تفعلوا وإن كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن
الماضي محالا لما ذكرنا في نحو أما زيد فمنطلق من الغرض المعنوي أي قصد الملازمة حتى كأن هذه الأفعال المستقبلة
وقعت في الأزمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله هو معمول لما في حيزها أي ما بين أما والفاء معمول
لما في حيز الفاء أي لما بعدها وليس ذلك بمطلق عند المصنف لأن المبتدأ في نحو أما زيد فقائم خرج عنده إذ العامل فيه الابتداء
عنده وكذا أداة الشرط مع الشرط في نحو قوله فأما إن كان من المقربين خارجة عنه قوله مطلقا أي سواء كان ما بعد الفاء
شيء يجب له صدر الكلام كأن وما النافية في نحو أما يوم الجمعة فإنك مسافر أو لم يكن وذلك للغرض المذكور هذا مذهب
المبرد واختاره المصنف وبعضهم هو معمول المحذوف مطلقا أي سواء كان بعد الفاء شيء يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها
أو لا نحو أما زيد فقائم عنده بتقدير أما ذكرت زيدا فهو قائم وأما يوم الجمعة فزيد منطلق أي أما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك
بشيء إذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو أما زيد فقائم على تقدير أما ذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز اتفاقا ولجاز أن ترفع أخبارا
في أما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز إلا بتأويل بعيد أي قائم فيه وإنما ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا إلى أن ما بعد الفاء
لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء نحو زيد فقائم ولم ينتبهوا أن التقديم في هذا المقام الخاص للأغراض المذكورة
وذهب المازني إلى أنه إن لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كأن وما أو مانع آخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعموله
قبل موصوفه نحو أما زيدا فأنا رجل ضارب وكون المعمول مميزا وعامله اسم تام نحو أما درهما فعندي عشرون أو كون العامل
مع نون التوكيد نحو أما زيدا فلأضربن أو صلة نحو أما القميص فأن تلبس خير لك فإن لم يكن أحدها فالعمل لما بعد الفاء
وإن كان بعد الفاء أحد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله وإلا فمن الثاني وليس أيضا بشيء لأنه إذا جاز التقديم
للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا بأس بجوازه مع مانعين وأكثر لأن الغرض مهم فيجوز لتحصيله إلغاء مانعين
فصاعدا والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو أما زيد فإنه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع تقدير ناصب نحو
ذكرت وغيره قال ابن خروف وقد يبدل الميم الأولى من أما ياء قال رأت رجلا أيما إذا الشمس عارضت فيضحى وأيما بالعشي
فيخصر قوله حروف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع بمعنى الزجر تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا

حرف الردع

أي ليس الأمر كما تقول ويكون أيضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلي أعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام
المتكلم بما قبلها وذلك إذا أخبر عن غيره بشيء منكر فيذكر عقيبه كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تعالى واتخذوا من دون الله آلهة
ليكونوا لهم عزا كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تعالى كلا والقمر وكلا إن الإنسان ليطغى فيجوز أن يجاب بجواب القسم كما في الآية
وأن لا يجاب به كقوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة وكلا إذا بلغت التراقي وليست للردع إذ لا معنى له إلا بالنظر إلى
ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما في قوله ثم يطمع أن أزيد كلا إنه كان لآياتنا عنيدا وإذا كانت بمعنى حقا لا يجوز الوقف
عليها لأنها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك إذا كانت للردع لأنها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي هي
عن تمامه محذوف لأن الحرف لا يستقل أي كلا لا تفعل وليس الأمر كذلك وإذا كانت بمعنى حقا جاز أن يقال إنها
اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها معناها لأنك تردع بما تقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا
بحرفيتها إذا كانت بمعنى حقا أيضا لما توهموا أن لفظ تحقيق الجملة كالمفصل بأن فلم يخرجها ذلك عن الحرفية قوله تاء

تاء التأنيث

التأنيث الساكنة تلحق الماضي لتأنيث المسند إليه فإن كان ظاهرا غير حقيقي فمخير وأما الحاق علامة التثنية والجمع
فضعيف اعلم أنه إنما جاز الحاق علامة التأنيث بالمسند مع أن المؤنث هو المسند إليه دون المسند للاتصال الكلي

تتمة الكلام في تاء التانيث

بين الفعل وهو الاصل في كونه مسندا وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء
الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل
واعرابه في نحو يضربان ويضربون وتضربين فتانيث الفعل لاجل تانيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير
الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله تعالى رب ارجعون اي ارجعني ارجعني
ارجعني وسمعت التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان محل الاعراب اصل البناء السكون من اول الامر فيكون هذه على بناء ما تحققه
لانها كالحرف الاخير تمام الكلمة وتحركه تلك على اعرابها ولينه ودليل كونها كالجزء الكلمة دوران الاعراب عليها في نحو قائمة
وتقلب لاسميتها في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب يفرق وهو بالمعرب اولى ولكون اصل تاء الفعلية هو السكون لم
ترد اللام المحذوف لالتقاء الساكنين في رمتا وغزتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها
كاللازمة الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليها كالا حركة بخلاف حركة اللام في لم يخافا ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافي
وبيعن وقولن فان عين الفعل في هذه لم يحذف لان سكون لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة
كالعدم كما قلنا في تاء الفعلية بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل في اضرب لتضرب كما بينا فاصل لم يخافا لن يخافان
ولم يقولا وقولا هو التحريك وهي الان متحركة بحركة كاللازمة لان هذه الحركة لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة
بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب ولم يقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا ان حركتها
الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء
لان اصل هاتين الحرفين السكون كالتاء الفعلية وجاءت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء لكون الالف كجزء الكلمة فقالوا رماتا
وغزاتا ولا يقولون رمات المراة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها اذا لم تلتزم الاتصال كالضمير قوله واما
الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف يعني نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن الهنات فيكون الالف والواو والنون
مثل التاء حروفا منبئة من اول الامر ان الفاعل مثنى او مجموع ولا تكون اسماء ضمائر لئلا يلزم اذن تقدم الضمير على ما يعود
اليه من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا وربه عبدا وفي باب التنازع ولكونها حروفا لا ضمائر جاز استعمال الواو في غير العقلاء
نحو اكلوني البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا استعمال النون في الرجال كقوله
يحصرن السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وما بعدها
الظاهر مبتدأ واما الفاعل في مثل هذا الابدال فما مر في بدل الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما

الكلام في التنوين

قوله التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم
موصوفا بابن مضافا الى علم اقول التنوين في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا قوله نون ساكنة يدخل فيه نون من ولدن
ولم يكن قوله تتبع حركة الاخر يخرج امثالها لان اخر هذه الكلمات نون ساكنة لا ان يتبع حركة اخرها وقد استفيد منه ان
التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل نحو قوله وقولي ان اصبت لقد اصابا
قوله لا لتاكيد الفعل يخرج نون التوكيد الخفيفة وانما لم يجعل للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية
على الوقف والتنوين يسقط في الوقف رفعا وجرا ولذا كتب في حال النصب الفا لانها تقلب الفا كما ذكرنا اقسام التنوين في اول
الكتاب قوله ويحذف من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا
فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك في قولك هذا فلان بن فلان لانه
كناية عن العلم وكذا طامر بن طامر وهي بن بي وضل بن ضل لانه يعبر به عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه
كل من كان بهذه الصفة فان لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم بن كريم او زيد ابن اختنا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا
لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله ايضا كذلك مع ان التنوين انما
حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ مع خبره
وحكم ابنة حكم ابن وفي الموصوف ببنت وجهان كما مر في باب النداء وجاء حذفها في نحو قوله حاتم الطائي وهاب المئي وقوله
فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا ضرورة وقرئ في الشذوذ قل هو الله احد الله قوله نون التوكيد خفيفة ساكنة
ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقلت في النفي
ولزمت في مثبت القسم وكثرت في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه مفتوح
وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان ولا تدخلهما الخفيفة خلافا ليونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل
فان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين وترون وترين واغزون واغزن واغزن والمخففة تحذف للساكن وفي الوقف فيرد

ماحذف المفتوح ماقبلها انقلبت لفا اذ النون انما حركت المشددة بالفتحة لثقلهما وخفة الفتحة وكسرت بعد الالف الاثنين والف الفصل نحو اضربان واضربنان تشبيها بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا النون في الاسم المثنى نحو الزيدان قوله يختص بالمستقبل لم يدخل على الحال والماضي لما مر في باب المضارع ودخولها في الاغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخله على اول الفعل ما يدل على التوكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن وما الزائدة نحو اما يفعلن ليكون ذلك الاول توطئة لدخول نون التوكيد وايذانا به ثم الطلب على ضربين اما طلب وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال افبعد كندة تمدحن قبيلا وتقول كم تمكثن وانظر متى تفعلن قال واقبل على رهطي ورهطك نبتحث مساعينا حتى نرى كيف نفعلا والخبر المصدر بحرف التوكيد نحو والله لتضربن وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما في اما تفعلن ومتى ما تفعلن واينما يفعلن واياما يفعلن وانما تكونن اكن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما وقد يدخل نون التاكيد اختيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه نحو قوله فمهما تشا منه فزارة تعطكم ومهما تشاء منه فزارة تمنعا وقوله فثم بنات الخبر الى في الثرى حد بنا معى ما يا لك الخير ينفعا لكنه اقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا ما قدم ما نحو ان تفعلن افعل قال ومن يثقفن منكم فليس بآئب ابدا وقتل بني قتيبة شاف ويجي النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي تلحق اوائلها ما المزيدة في غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو بجهد ما يبلغن وبعين ما ارينك اي اتحقق الذي اراه فيك وبالم تختنه يضرب لمن يطلب امرا لا ينال الا بمشقة ومن عضة ما ينبتن شكيرها يضرب لمن كان له اصل وامارة تدل على كون شيء آخر وقل ما تقولن وكثر ما تفعلن وربما تقولن وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيرها لان الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فضرورة وانما حسن لان ما زيدت في رب وترفعن في حيزها ويجي النون بعد المنفي بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفي قياسا عند ابن جني لانها اذن تشبه النهي واستشهد بقوله واتقوا فتنة لا تصيبن وقيل ان لا في الاية للنهي وقد يجي مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار يضربن زيد وعند ابي علي لا يجي بعد النفي اختيارا لعرائه من معنى الطلب وتجرده من ما المؤكدة في الاول قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلاء النهي من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما وربما لحقت المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن وقيل ويدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال اريت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرود اقائلن احضروا الشهود وقال الاخر يا ليت شعري عنكم حنيفا اشاهرن بعدنا السيوفا وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله وليس حاملني الا ابن حمال ثم ان النون يلزم من هذه المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لا فومن بشرط ان لا يفصل به جار سابق كقوله ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وقوله بعلم ربي ان بيتي اوسع شاذ عند البصريين كما ذكرت واكثر دخولها في الامر والنهي والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هي لازمة مع اما خلافا لغيره فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها قوله وما قبلها مع الضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين هو الواو اما ان ينضم ما قبلها كانصروا واغزوا او ينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد للساكنين في كلمتين واولهما مدة وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاولى الا انها على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وهو ضمة ما قبلها قال سيبويه لو قلت اضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كتمود الثوب ومديق والمفتوح ما قبلها تحرك للساكنين بالضم وانما لم يحذف لانها ليست بمدة كما مر في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم يكسر ولم يفتح اجراء لما قبل نون التوكيد في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضم فيه قوله ومع المخاطبة مكسور لان ضمير المخاطبة ياء فان كان ما قبلها مكسورا كاغزي واضربي وارمي حذفت الياء للساكنين كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشين وارضين اجراء لما قبل النون في المخاطبة في جميع الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذف واو الضمير بعد الفتحة لغة طائية في نحو ارضن في ارضى قوله وفيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر نحو اضربن واغزون وارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المؤنث نحو اضربنان وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف بلى قبل الالف فتحة ولعل هذا مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون

تجزءا لكلمة وانما ردت اللامات المحذوفة للجزم او للوقف في نحو لتغزون ولتغزن وارمين ولترمين ولتخشين واخشين لان حذفها كان للجزم او للوقف الجاري مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وهذا الذي ذكرناه من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وابي علي وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين معربا كان الفعل او مبنيا لانه بالحاق النون بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلزم تحريك الساكن محركا بالفتح صيانة للفعل من الكسر اخ الجر بلا ضرورة كما كانت في اضربن الا انه يحركه كالحركة الا انه لكون اللام متحركة في الاصل اي المضارع وكون النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشون واخشين بخلاف فارجل فلكونها كاللازمة ردوا العين المحذوفة للساكنين في قومن ولم ترد في قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون واما على مذهب من قال الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب او البناء فانه يقول انما رد اللام وفتح في الناقص نحو اغزون وارمين اذ لو لم يرد لقيل اغزن بالضم وارمن بالكسر مكان يلتبس بالاول جمع المذكر وبالثاني الواحد المؤنث ففتحوا ما قبل النون في كل واحد مذكر صحيحه ومعتله وانما رد اللام في ارضين وا خشين فاطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس به شيء اخر هذا ولغة طي على ما حكي عنهم الفراء حذف الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب المبني نحو والله لترمن زيدا وارمن يا زيد ولتخشن زيدا واخشن به يا زيد وعليه قوله اذا قال قطني قلت بالله حلفة لتغنن عني ذا انائك اجمعا وانما لم يحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان كما حذف الواو والياء في اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لفتحت النون مع ان الالف اخف من الواو والياء ايضا المد فيها اكثر منه في الواو والياء والمد قائم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربان كالضاربان واما الالف في اضربنان فلم يحذف لانها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فر منه واما حذف النون التي هي علامة الرفع في الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله ولا تدخلها الخفيفة اي لا تدخل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده واما مع المثقلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بهما وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقها في نحو اضربانى بنون الوقاية واضربان نعمان لان نون الوقاية ونون نعمان ليستا ملازمتين واما يونس والكوفيون فيجوزون الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فبعد ذلك اما ان يبقى النون عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من المد كقراءة نافع محياي وقراءة ابي عمرو واللائي وقولهم التقت حلقتا البطان ولا شك ان كلمتا اوردوا في مقام الشذوذ ولا يجوز القياس عليه واما ان يحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة عند سيبويه اصل برأسها وعند اكثر الكوفيين المثقلة اصل المخففة قوله وهما في غيرهما اي النونان في غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها وقد بينا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو ردوا واغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو ردي واغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو رد واغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة نقول اغزن وارمن بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض ويضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو اخشين كاخشي الرجل قوله فان لم يكن بارزا وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة وتعد بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا زبدة كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن كالمتصل على اطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل اذا سئل مثلا لم يحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في اخش وارم واغز ولم ضممت الواو في اخشوا الرجل وكسرت الياء في ارضي الاثر ولم يحذفا كما في ارموا الرجل وارموا الغرض وكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول ثم انا لم نحمل وانما يحمل الشيء على الشيء اذا لم يمكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه

فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في المجهول لحمل ان على الفعل المتعدي وان لم يكن في ان العلة المقتضية
للرفع والنصب كما كانت في المتعدي قوله والمخففة تحذف للساكنين وذلك اذا لاقى المخففة ساكن بعدها كقوله
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حطها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل
اذا تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون
اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للاسم فصل على اللاحقة للفعل فالتنوين يحذف في ابن وابنة بالشرط المذكور قياسا
وفي غيره ضرورة كقوله وحاتم الطائي وهاب المئي والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقا وقال سيبويه عن يونس
انه اذا جاء بعد نون المخففة في اضربان واضربنان ساكن بعدها همزة مفتوحة نحو اضرباء الرجل واضربناء الرجل قال
سيبويه لو جوز الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما يحذف اتفاقا في المثنى المذكر والمؤنث
وجمع المذكر فيسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف على فعل في آخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني
انه يقلب المفتوح ما قبلها الفا نحو اضربا في اضربن قال سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربان واضربنان ان يقلب
النون الخفيفة الفا فيمد فيها المدة الطولى بقدر الفين وقال الزجاج لو مدت الالف بطال مدها ما زادت على
الالف لانها حرف لا تكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها قال السيرافي ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكر وذلك انه يقدر ان
المد الذي يزاد بعد النطق بالاولى هو اسم الف اخرى وان لم تنفصل عن الاولى ولم يتميز ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها
والمكسور قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول ابدلها واوا بعد الضمة في نحو اخشون وياء في نحو اخشين فاقول اخشوا
واخشي قال الخليل لا ارى ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيدو ومررت بزيدي وهي غير فصيحة واما في نحو
اضربن واضربن فيقول يونس اضربوا واضربي وفاقا لغيره في اللفظ لان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند
غيرهما الضميران المردودان بعد حذف النون كما يجيء وتقول في هل يضربن وهل تضربن هل يضربوا وهل تضربي
بلا نون والواو والياء بدلان من المخففة عند وعند غيره هل يضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد
حذف نون التوكيد كما يجيء وتقول في هل يضربن وهل تضربن هل يضربوا وهل تضربي بلا نون والواو والياء بدلان
وعند غيره هل يضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد حذف نون التوكيد مع رد النون التي سقطت
لاجل نون التوكيد كما يجيء قوله فيرد ما يحذف يعني اذا حذفت النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل في الوصل
بسببها من الواو والياء وحذفها كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشوا واخشي
الواو والياء مع النون التي بعدهما كما تقول في هل يضربن وهل تضربن وهل تخشون هل تخشين وهذا ايضا بناء على انهم
قد ردوا النون المخففة الموقف معدودة من اصلها لعلة لزومها الفعل بخلاف التنوين فان الوقف على جاءني قاض
على الافصح بغير رد الياء لكون التنوين لانه اذا لم يكن مانع فكانها ثابتة ايضا مع عروض الحذف هذا آخر شرح المقدمة
والحمد لله على انعامه وافضاله وصلواته على محمد وكرام آله وقد تم تمامه وختم اختتامه في الحضرة المقدسة
الغروية على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين وستمائة ولنذكر احكام هاء السكت
وان كان المص ذكر بعضها في التصريف وهي هاء التذكر والانكار وشين الكشكشة وسين الكسكسة اما هاء السكت
فهي هاء تزاد في آخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين احدهما اذا كان آخرها الفا والكلمة حرف او اسم عريق في البناء
نحو لا وذا وهنا وذلك لان الالف حرف خفي فاريد بيانها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة فلا بد من مد الالف فيتبين
واما الاسماء المتمكنة نحو افعى وحبلى والعارض البناء نحو لا فتى فلا تزاد هاء السكت ما لم يخف التباس هاء السكت بهاء الضمير
المضاف اليه فان الاسم العريق في البناء لا يضاف منه الا كم ولدن ولدى واما لكون الاعراب مقدرا في الف افعى وشبهه
الحركة الاعرابية في الاسم وسنذكر انها لا تلحق المتحرك بحركة اعرابية او شبه الاعرابية فاما الالف نحو هذا وهؤلاء فليس
الحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا لكان متحركا بحركة بنائية نحو هو وهي وهؤلاء ولا تلحق
الهاء ساكنا آخر غير الالف المذكورة سواء كان واوا او ياء في الندبة نحو واغلاماه وواغلامكموه وواغلامكيه وفي الانكار
نحو آلامير اه والاميره والاميريه لقصد الى زيادة مد الصوت فيهما وثاني الموضعين اذا وقفت على كلمة بحركة الآخر بحركة
غير اعرابية ولا شبيهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة لانه اذا لم تزد الهاء تسقط الحركة للوقف وانما لم يبين الاعرابية
وشبهها لتغيرهما وسرعة زوالها وذلك قولك هاجلانه وضاربانه ومسلمونه وهن يضربنه وعصاه وقاضيه وغلاميه وهو
وهيه وابنه وكيفه وغير ذلك ودخولها فيما قبل آخره ساكن اقوى من دخولها فيما قبل آخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنا
لو سكن الآخر ولم يلحقوها النونات في الامثلة الخمسة نحو يضربانه ويضربونه وتضربينه لان النون علامة الرفع

هاء السكت

فهي كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان يقال انطلقته وضربته لئلا يلتبس بضمير المصدر وروى ضربته بالمفعول به ايضا وليس بشيء لان الخليل حكى انطلقته عن العرب ولو كان اللبس مانعا لم يقولوا اعطيتكه واشمولنه ولعلمه واعلمته
وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الها المشابهتها لها وذلك في أنا وحيهلا ولم يلحقوها آخر نحو لا رجل وخمسة
عشر لعروض حركة البنا فتشبه بذلك حركة الاعراب كذا لم يلحقوها آخر الماضي المجرد لانما انما حركته كما ذكرنا في بابه
لمشابهة المعرب فكان حركتها اعرابية فلم يقولوا ضربه واذا كان الكلمة مما ذهب لامها جزما او وقفا فان بقيت على حرف
واحد فهاء السكت واجبة نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك ولا الابتداء بالساكن وان كانت على اكثر من حرف واحد نحو
اغز وارم واخش ولم يغزه ولم يرمه ولم يخشه فالهاء في مثلها ليست بواجبة لكنها الزم ههنا منها في نحو ثمه ومسلمونه لانك
اذا الحقت بالهاء سكنت آخر الكلمة بعد حذف حرف منها وهو اجحاف وهي في نحو اعه وانه في قولك ان تع اعه وان تق
امه الزم منها في اغزه ولم يرمه لان الاجحاف ههنا اكثر لو سكن العين وذلك بحذف الفاء واللام واسكان العين وبعض
العرب لا يلحقون هاء السكت من المتحرك الاخر الا ما حذف من آخره شيء ولا يقفون على ما لم يحذف منه شيء كانما
ولعل وليت وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان وروى يونس وعيسى بن عمر ان بعض العرب يقف على المحذوف الاخر ايضا نحو
اغز وارم بالاسكان من غير هاء قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في الاستفهامية المجرورة المحذوف الفها بعد حرف الجر
كلام وعلام اكثر من حذفها واما في ما المجرورة بالاضافة نحو مجيء م ومثل م فالهاء عند الوقف لازمة كما في ره وقه وقد يجيء
تعليل ذلك في باب الوقف ان شاء الله تعالى وقد يحذف هاء السكت في الدرج كهمزة الوصل الا انه يجري الوصل مجرى
الوقف كقوله تعالى هلك عني سلطانيه خذوه وصلا وحقها السكون وان وقعت بعد الالف لان اجتماع الساكنين محتمل
في الوقف ويحركها من يثبتها وصلا بعد الالف اجراء للوصل مجرى الوقف اما بالضمة تشبيها لها بهاء الضمير او بالكسرة
للساكنين وروى على الوجهين يا مرحباه بحمار عفراء واما سين الكسكسة وهي لغة بكر بن وائل فهي السين التي تلحقها
بكاف المؤنث في الوقف اذ لولم تلحقها لسكنت الكاف فيلتبس بكاف المذكر وجعلوا ترك السين في الوقف علامة للمذكر
فيقولون اكرمتكس ومنكس فاذا وصلوا لم ياتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفصل بين الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف
المؤنث الشين في الوقف فاذا وصلوا حذفوا وغرضهم ما مر في الحاق السين وناس كثير من تميم ومن اسد يجعلون مكان
كاف المؤنث في الوقف شينا قال تضحك مني ان رأتني احترش ولو حرشت لكشفت عن حرش وذلك ايضا للغرض المذكور
وانما ابدلوها شينا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق لانها ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى
الوقف فيقال انش ذاهبة قال فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى ان عظم الساق منش دقيق واما حرف الانكار
فهي زيادة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما
ذكر كما تقول مثلا جاء زيد فيقول من يقصد تكذيبك وان زيد الا بانيك ازيدنيه اي كيف يجيئك فهذه العلامة بيان انه
لا يعتقد انه اتاك او يقول ذلك من لا يشك في هذا وكيف لا يجيئك وقال الاخفش ان هذه الزيادة موضوعة لانكار كون المذكور
على ما ذكر فقط فان اريد انكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهزء والتهكم كانه يقول كيف لا يجيئك زيد وانت الجليل العظيم
كقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم هذا قوله والاولى ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على التهكم وانما تلحق هذه
الزيادة بشرط الوقف والانكار بهمزة الاستفهام بلا فصل بينها وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان استفهاما
على الحقيقة لا على وجه الانكار لم تلحق وكذا لا تلحق من الهمزة والمذكور بقول او ما هو بمعناه نحو انقول زيدا ونتكلم زيد و
الاغلب مع حصول الشرائط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته اعرابية كانت او بنائية نحو
اذهبتوه لمن قال ذهبت وانا انيه لمن قال انا فاعل وقد تاتى بزيادة مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة
بما يصح المعنى ويحاء تحامه من جملة كلامك فتقول لمن قال ذهبت واذهبتاه ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قيل له اتخرج
ان اخصبت البادية فقال أانا انيه منكرا لرأيه ان يكون على خلاف ذلك ولو حكى لقال اتخرجوه ثم نقول آخر الكلمة اما ان
يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف علة او صحيح فالاول نحو جاني القاضي ورايت القاضي ورايت المعلى وزيد يغزو ولم
ان يزاد على آخر مثل آخره فيجتمع ساكنان فتحذف اولهما فتقول القاضيه والمعلاه وايغزوه وان كان الساكن صحيحا
تنوينا كان او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر للساكنين ولا يكون زيادة الانكار اذن الا الياء نحو ازيدنيه والمنصريه وان
كان متحركا فمدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت او اعرابية فيكون بعد الضمة واو وبعد الفتحة الف وبعد الكسرة
ياء نحو ازيدوه وازيداه وامريه فليس مدة الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز
للدلالة تلحق مدة الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز ان يلحق مدة الانكار بان مزيد

اذا الحق فريقيها ساكنا من الحيس والتعبير

ان زيدا جاء لتوبيخه ان لا يجيئك كانه يقول من يتلك

اذا اصله

لراي نفسه

بعد المذكور

بعد المذكور مدخلا في قوله همزة الاستفهام فلا يكون المدة اذن الا ياء لانك تكسر نون التنوين للساكنين وزيادة ان لزيادة
البيان والايضاح لان حرف المد والهاء خفيان فهو زائد كما في ان نعل قال المصنف الظاهر انهم لم يزيدوا ان الا بعد آخر
ساكن محافظة لذلك الساكن لانه لو لم يزد ان تحرك الساكن ان كان صحيحا او سقط ان كان مدة وقد يجيئها بعد المتحرك
في انا ابنيه لان نون انا متحرك واجاب بان الزيادة انما تكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان لم يكن
ثمة الف لجيء ان بعده في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يزد ان لقيل انا بحذفها كالالف في انا ومما سمعنا فالمراد ان يقال
المعلى ابنيه والقاضي ابنيه ويغزو ابنيه ان اريد نحو هذا الذي قاله من تخصيص زيادة ان بالساكن آخر لم يجيء في كلام النحاة
وانما هو قياس منه ثم اعلم انه يجوز الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل
فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيدا يا فتى كما تترك العلامات في من حين تقول من يا فتى وانما يجوز اثبات التنوين هنا
في حال الوقف لقصد الحكاية ومع زيادة الانكار يتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفا عليه فلا يستنكر بقاء التنوين
في الوقف ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيدا او عمرنيه فيمن قال لقيت
زيدا وعمرا وازيدا الطويلاه واذا قال ضربت عمرا قلت ضربت عمرنيه فتدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد على اي قسم
شيء من اقسام الكلام بخلاف الف الندبة كما مر في المنادى ولا بد في حال الوقف من هاء السكت هنا واما حرف
التذكر فليس له كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا نطق من يتكلم بكلمة ولا يريد ان يقف فيقطع كلامه فيصل آخر تلك
الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان متحركا كما يقول في قال وبقول وفي العام قالا فيمد فتحة اللام الى ان يتذكر ما ينسى
فيصله به ويقولوا ومن العامي ويصله بياء ساكنة ان كان الآخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيفي
اذا اردت سيف من صفته كيت وكيت وتقول في قد فعل قدي وفي الالف واللام نحو الحارث مثلا
قدي والي وان كان آخره ساكنا حرف مد نحو القاضي والعصا ويغزو يمد ذلك
ذلك الحرف الى ان يتذكر ولا يجتلب مدة اخرى ويجوز ان يقال
انك تجتلبها وتحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار ولا يلي هذه
الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار
لان هذه انما تزاد اذا لم يقصد الوقف

والله اعلم بالصواب

قد تمت الكتاب
بعون الملك

في يوم الثالث عشر شهر جمادى الاولى في الحادية والسبعين ... من بعد الالف من الهجرة النبوية ... ضعيف عبد
تعالى محمد هادي ابن ... حامدا الله تعالى على نعمه ومصليا على نبيه محمد وآله الطاهرين وسلم تسليما